

کتاب الحجۃ علی اہل المدینۃ

للامام الربانی الحافظ الفقیہ المجتہد محمد بن الحسن الشیخانی الکوفی

صاحب الامام الاعظم ابی حنیفۃ العمان

بن ثابت الکوفی رضی اللہ عنہما

(المتوفی سنۃ ۱۸۹ھ)

(الجزء الاول)

رب مولہ وصحہ وحق عنہ

علامۃ لمحقق المحدث "مقیۃ المفتی السید مہدی حسن" تکیلائی القادری

عیب سیدہ خہ اجڑہ المعارف النعمانیہ عمدہ حیدر آباد الدکن - ۲ (المدۃ)

تحت مراقبۃ رئیسنا

ابی "وفاء" لاهور

معاونۃ ورازہ المعارف لتحقیقات تعلیمیۃ و الامور الثقافیۃ للحکومتۃ المدنیۃ

ضبع

نصبتہ المعارف "سریۃ" (جسے - یہ برڈنگ پریس)

چتہ بازار، مجید آباد الدکن - ۲ (المدۃ)

۱۳۸۵ھ = ۱۹۶۵م

کتاب

۱۵۱/۱۸

کتاب الحجۃ علی اہل المدینۃ

للامام الرانی الحافظ الفقیہ المجتہد محمد بن الحسن الشیانی الکوفی

صاحب الامام الاعظم ابی حنیفۃ النعمان

ابن ثناء الکوفی رضى الله عنهما

(المتوفى سنة ۱۸۹ ھ)

(الجزء الاول)

رتب اصوله و صححه و علق علیه

العلامة المحقق المحدث الفقیہ المقتی السید مہدی حسن الکیلانی القادری

عنیت بنشره لجنة احیاء المعارف النعمانیة ببلدة حیدر آباد الدکن - ۲ (الهند)

تحت مراقبة رأیہا

ابی الوفاء الاصطانی

باعانة وزارة المعارف للتحقیقات العلیة و الامور الثقافیة للحكومة الهندیة

طبع

عطبعه المعارف الترقیة (جے - ایم پرسنگ پریس)

چھ بازار ، مجیدر آباد الدکن - ۲ (بالحد)

۱۲۸۵ ھ = ۱۹۶۵ م

۱۵۱/۱۸

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على العز والكرم و سلامه على نبيه الكريم الرؤف الرحيم
و على آله الطيبين الطاهرين و على صحبه الهادين المهديين .

و بعد فان الامام محمد بن الحسن الشيباني صاحب الامام ان حنيفة لما رحل
لسماع الموطن عن الامام مالك امام دار الهجرة مكث في المدينة المورة ثلاث سنين
و سمع الحديث من غيره ايضا و ناظر علماء المدينة واحتج عليهم بمحتاج حسان و جمع
حججه في كتاب سماه كتاب الحجة، ولما انصرف الى العراق رواه عنه تلاميذه واشتهر
برواية عيسى بن ابان و اهتم به علماء الكوفة يتداولونه فيما بينهم و انتفع به اهل
العلم شرفا و غرما قرنا حد قرن ثم اصبح غريبا في العالم الاسلام و احتاج العلماء
اليه يفتشون عنه ولا يجدون له نسخة الا نسخة في المكتبة المحمودية في مدينة البصرة
صلى الله عليه وسلم وهي ايضا مع سقمها ليست بكاملة و اطعها فصفه فصح اهل العلم
من المحدث و غيرهم وهي نسخة فريدة فيها اعلاط و تحريصات و باضات و تقديم
و تأخير. ولما استلح احياء المعارف العمالية و ارادت ان تشره فتشوا نسخة
و كتبا الى اقطار العالم فلم يجزوا به احد من اهل العلم الا يستعين به في الآستانة و طلبا
تصوير نسخة مكتة مورعناية موجودناه سخت من نسخة المدينة المورة طلبا ايسا في نسخة
عزما ان نصح الكتاب بقدر الوسع فسخطه من نسخة بأيديا ثم قابله على الاصل
ثم قابله على نسخة العلامة المحقق شيخ الاسلام مولانا العارف اوارقه الحيدري آبادي

التي في مكتبة الجامعة النظامية و هو رحمه الله كان نسخها لنفسه حين دخل المدينة مع
بعض الكتب التي نسخها حين سكوتها فيها و جعلها الأصل الذي يطبع منه الكتاب
و ترتيبه و التمسنا تصحيحه رجالا فما وجدنا له الا العلامة المحقق مولانا السيد
مهدي حسن الكيلاني مفتي بلدة سورة فالتمسنا من فضيلته ان يصححه و يعلق عليه
فأمره بقوله أما كتابنا الكتاب اليه فكان مد فيوضه يصححه و يعلق عليه رويدا رويدا
ثم أمر الله مساعيه الجميلة لأنه كان مشغولا بالقنوي و غيرها من التأليفات حتى مكث في
تصحيحه و التعليق عليه عشرين سنة حتى فرغ منه في دار العلوم بدوبند من الهدم مع ابلاته
بالأمراض و مع اشغاله الكثيرة فكل تعليقه و صرف فيه جهده و حقق حتى اصبح احسن
التعليق جزاء الله عنا و عن أهل العلم جزاء المحسنين فأردنا نشره فرجنا الى حكومة الهند
لنقدنا في نشره فأجابنا مع شرائط قبلناها، و ما زدته من التعليق فرمزه (ف)، فما هو
الجزء الأول من الكتاب فرغا من طبعه و هو يشتمل على الطهارة و الصلاة و الصوم
و الزكاة، و لعل الكتاب يتم في ثلاثة اجزاء او اربعة. و الكتاب هذا محمد الله كبير
الثان عظيم الرهان كثير النفع يشتمل على المباحث الآتية قطع الطهارة. الصلاة، الصوم
الزكاة، المناسك. البوع، المضاربة الحسن (الوقف) الشفعة، النكاح، الطلاق،
المساقاة، المزارعة، الفرائض؛ و وجدنا كتاب الدييات و القصاص منه في كتاب
الام نقله الامام الشافعي فيه لارد عليه فالتقطناه من الام و ألحقناه بآخر الكتاب. و دأب
المؤلف في الكتاب انه يذكر في الباب اول قول شيخه بقوله: قال ابو حنيفة: ثم يرد
بقول أهل المدينة بقوله: و قال أهل المدينة، ثم يرد قول الامام و يحتاج له على أهل
المدينة و تارة يذكر قول الامام مالك ايضا في ما بين اقوال أهل المدينة؛ فالكتاب مملوء
بما نلنا ان نذكر تراجم هؤلاء الثلاثة و ترجمة راوي الكتاب و ترجمة

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

ترجمة راوى الكتاب فأقول - وبالله التوفيق : وهو عيسى بن ابان بن صدقة ابو موسى ثقة على محمد بن الحسن قيل انه لزمه ستة اشهر ، قال ابن سماعة : كان عيسى حسن الوجه و حسن الحفظ للحديث و كنت ادعوه لمجلس محمد بن الحسن فيأبى الى ان لازمه و قال : و كان بينى و بين النور ستر فارتفع عنى ما ظننت فى ملك الله مثل هذا الرجل كذا فى الجواهر المضية ج ١ ص ٤٠١ ، و قال الصيمرى : اخبرنا عبد الله بن محمد الشاهد قال حدثنا القاضي مكرم قال حدثنا احمد بن محمد بن المغاس قال سمعت محمد بن سماعة يقول : كان عيسى بن ابان يصلى معنا و كنت ادعوه ان يأتى محمد بن الحسن فيقول : هؤلاء قوم يخالفون الحديث و كان عيسى حسن الحفظ للحديث فصلى معنا يوما الصبح و كان يوم مجلس محمد ظم افارقه حتى جلس فى المجلس فلما فرغ محمد ادنيه اليه و قلت له هذا ابن اخيك ابان بن صدقة الكاتب و معه ذكاه و معرفة بالحديث وأنا ادعوه اليك فيأبى و يقول : انتم تخالفون الحديث فأقبل عليه و قال : يا بنى ما الذى رأيتا تخالفه من الحديث لا تشهد علينا حتى تسمع منا فسأله يومئذ عن خمسة و عشرين بابا من الحديث لجعل محمد بن الحسن يحبه عنها و يخبر بما فيه من المنسوخ و يأتى بالشواهد و الدلائل فالتفت الى بعد ما خرجنا و قال : كان بينى و بين النور ستر فارتفع عنى ما ظننت ان فى ملك الله مثل هذا الرجل يظهر للناس ولزم محمد بن الحسن لزوما شديدا حتى تفقه - اه (ق ٧٣ - ٧٤) من اخبار ابى حنيفة و أصحابه ، و روى هذا الخبر الخطيب ايضا فى ترجمة عيسى ج ١١ ص ١٥٨ من تاريخه قال العلامة الكوثرى بعد ما نقل عن الصيمرى حديث ابن سماعة المذكور : و عيسى بن ابان هذا جبل من جبال العلم و هو راوى كتاب الحجج على اهل المدينة عن محمد بن الحسن و مؤلف كتاب الحجج الصغير فى الرد على ما ادعاه عيسى بن هارون الهاشمى رفيق المأمون فى عهد طلبه للحديث من مخالفة ابى حنيفة لأحاديث صحيحة دونها الهاشمى فى كتاب حتى طلب

المأمون الى العلماء ان يدعوا ما عديم بشأن كتاب الهاشمي هذا ولم يسجبه ما كتبه اسمعيل بن حماد ولا ما سطره بشر ولا ما جمعه يحيى بن اكرم واما اعجبه غاية الاعجاب كتاب عيسى بن ابان هذا واعتبره قاضيا على كتاب الهاشمي ، و التقضية معروفة في كتاب ابن ابي العوام و كتاب الصيمري و لعيسى بن ابان هذا ايضا كتاب الحجج الكبير في الرد على قديم الشافعي و هو سبب انصرافه من العراق في رحلته الاخيرة من غير ان يمكث بها الا اشهرا يسيرة حيث لم يجد متسعا لنشر قديمه بالعراق بعد كتاب عيسى بن ابان و لعيسى بن ابان ايضا كتاب في الرد على المريسي و الشافعي في شروط قبول الاخبار و تحتوي كتيبه على تف في الأصول يتفها من محمد بن الحسن و ابو بكر الرازي كثير النقل من كتيبه في اصوله ، و الحاصل ان عيسى بن ابان يعد جلا من جبال الحجاج في الفقه - اه ص ٤٩ ، و نقل في الجواهر عن الطحاوي سمعت بكار ابن قتيبة يقول سمعت هلال بن يحيى يقول : ما في الاسلام قاض اقه منه يعني عيسى بن ابان في وقته ، قال الطحاوي : و سمعت بكار بن قتيبة يقول كان لنا قاضيان لا مثل لهما : اسمعيل بن حماد و عيسى بن ابان ، و نقل عن الطحاوي ايضا عن بكار عن هلال : ما ولي البصرة منذ كان الاسلام الى وقتنا هذا قاض اقه من عيسى بن ابان - اه - و قال الخطيب في تاريخه : و لما خرج المأمون الى قم الصلح بسبب بوران اخرج معه يحيى بن اكرم فاستخلف على الجانب الشرقي عيسى بن ابان احد الفقهاء من اهل العراق وله مسائل كثيرة و احتجاج لمذهب ابي حنيفة و كان خيرا فاضلا ، و روى عن الصيمري بسنده عن ابي جعفر الطحاوي قال : سمعت ابا خازم القاضي يقول : ما رأيت لاهل بغداد حدنا اذكي من عيسى بن ابان و بشر بن الوليد ، و قال ابو خازم : كان عيسى رجلا سحيا جدا و كان يقول : والله لو آتيت برجل يفعل في ماله كفعلي في مالي لحجرت عليه قال : و قدم اليه رجل محمد بن عباد المهلبى فادعى عليه اربعمائة دينار فسأل عيسى عما

ادعاه عليه فافر له بذلك قال له الرجل احببه لي قال له عيسى اما الحبس فواجب
ولكني لا ارى حبس ابى عبد الله و انا اقدر على فدائه من مالى ففرمها عنه عيسى
من ماله، و روى الخطيب بسنده عن ابى حسان الزياتى قال: ستة احدى و عشرين
و مائتين فيها مات عيسى ابن ايان بن صدقة قاضى البصرة لخرة صفر، و روى عن
محمد بن سعد قال ستة احدى و عشرين مات فيها عيسى بن ايان بن صدقة قاضى اهل
البصرة بالبصرة يوم الاربعاء فى المحرم و دفن و كان حج ثم قدم البصرة منصرفا فمات
بعد قدومه بآيام - اهـ ج ١١ ص ١٦١ -

ترجمة مؤلف الكتاب

الامام الربانى

و هو محمد بن الحسن بن فرقد الشيبانى نسبة الى شيان بن زحر الدين المعجمة
قيلة معروفة فى بكر بن وائل، ولد بواسط سنة ١٣٢ و نشأ بالكوفة و تلمذ لآبى حذيفة،
و سماع الحديث عن مسعر بن كدام و سفيان اثورى و مالك بن دينار و مالك
ابن انس و الازاعى و ربيعة و اتماضى ابى يوسف و سكن بغداد و حدث بها،
و روى عنه محمد بن ادريس الشافى و هشام بن عماره الرازى و أبو عبيد القاسم
ابن سلام، و كان الرشيد و لاه الى قضاء الرقة فصف هناك كتابا سماه بالرقيات ثم
عزله فرجع الى بغداد، و لما خرج هارون الرشيد الى الرى امره بخرج معه فمات
بالرى سنة تسع و ثمانين و مائة - كذا فى كتاب الانساب للسمعانى، اقول هكذا
ذكره النووى ايضا فى تهذيب الاسماء و اللغات نقلا عن تاريخ بغداد للخطيب البغدادى
و هو نص صريح على ان الشافى من تلامذة محمد، و قد انكر ابن تيمية الحراقى
الدمشق الخليل ذلك فانه لما ذكر الحسن بن يوسف الحلى الشيعى فى كتابه منهاج

الكرامة ان الشافعي قرأ على محمد بن الحسن رد عليه ابن تيمية في منهاج الاستة قاتلا ليس ذلك بل جالسه وعرف طريقته وأول من اظهر الخلاف لمحمد و الرد عليه هو الشافعي فان محمدا اظهر الرد على مالك و اهل المدينة فنظر الشافعي في كلامه - انتهى ، ولا يخفى ما فيه فانه ان اراد انه لم يقرأ عليه كقراءة طلبة زمانه على اساتذتهم فيمكن ان يكون مسلما لكنه لا ينفى التلذذ مطلقا و ان اراد انه لم يرو عنه شيئا فكلام الخطيب ثم السمطاني و الثوري يكذبه ، و أما كون الشافعي اول من اظهر الخلاف و الرد على محمد فهو غير مناف للتلذذ فان الشافعي قد صنف في الرد على مالك كتابا مع انه تلميذه ، وكذلك ادعى الحلبي ان ابا حنيفة قرأ على جعفر الصادق ، و أنكره ابن تيمية قاتلا هذا من الكذب الذي يعرفه من له ادنى علم فان ابا حنيفة من اقران جعفر الصادق و كان ابو حنيفة يفتي في حياة محمد بن علي و اهل الصادق و لا يعرف ان ابا حنيفة اخذ عن جعفر الصادق و لا من ابيه مسألة واحدة بل اخذ عن اسن منها كقطاه بن ابي رباح و حماد و غيرهما - انتهى ، وفيه ايضا ما فيه قد اثبت ما أنكره صاحب المشكاة المصايح حيث قال في كتاب اسماء رجال المشكاة في ترجمة جعفر الصادق : سمع منه الأئمة الاعلام نحو يحيى بن سعيد و ابن جريج و مالك بن انس و الثوري و ابن عينة و ابن حنيفة - انتهى ، و قال علي القاري في طبقاته عند ذكر مشايخ ابن حنيفة و من اهل المدينة الامام جعفر بن محمد الصادق و كان يسانده و يطارحه و هو تابعي من اكابر اهل البيت - انتهى . و أما كون ابن حنيفة من اقران جعفر فهو لا يتدح في التلذذ كما لا يخفى ، و كذلك ادعى الحلبي ان احمد بن حنبل من تلامذة الشافعي و أنكره ابن تيمية قاتلا : احمد لم يقرأ على الشافعي و لكن جالسه كما جالس الشافعي محمد بن الحسن - انتهى . وفيه ايضا ما فيه فانه امر مشهور في التواريخ و كتب اسماء الرجال قد ذكره صاحب المشكاة و غيره فلا يضر انكاره ، و ذكر الكفوف في اعلام الاخيار

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

في المقدمة شرح المقدمة انما ظهر علوم ابي حنيفة بتصانيف محمد حتى قيل انه صنف تسعة وتسعين كتابا كلها في العلوم الدينية، وقيل روى محمد في المام بعد وفاته قليل له : كيف كنت في حال الزرع ؟ قال : كنت متأملا في مسألة من مسائل المكاتب فلم اشعر بخروج روحي، وقيل لاحد بن حنبل : من اين لك هذه المسائل الدقيقة ؟ قال : من كتب محمد بن الحسن . وعن ابن عبد الحكم سمعت الثافى يقول : قال محمد ابن الحسن : اقمنا على باب مالك ثلاث سنين وسمعت من لفظه سبعة حديث ونفا، و روى ان الثافى بات عند محمد وقام الى الصباح واضطجع محمد فاستكثر الثافى منه ذلك فلما طلع الفجر قام وصلى بلا تجديد وضوء فقال الثافى لمحمد قال انك عملت لنفسك حتى الصباح واما عملت للامة استخرجت من كتاب الله نفا و ألف مسألة، وقيل ليس بن ابان : ابو يوسف الله أم محمد ؟ قال : اعتبروا بكتهما يعنى ابن محمد الله . وذكر الووى في تهذيب الاسماء انه روى الخطيب باسناد عن اسمعيل ابن حماد بن ابي حنيفة قال : كان محمد يجلس في مسجد الكوفة وهو ابن عشرين سنة، وباسناده عن الثافى قال : ما رأيت اعقل من محمد، وعن محمد بن سماعة قال قال محمد لاهله : لا تسألوني حاجة من حوائج الدنيا تشغلوا قلبي وخذوا ما تحتاجون اليه من وكيلي، وعن ابي رجاء عن مجوه قال : رأيت محمدا في المنام قلت : يا أبا عبد الله الام صرت ؟ قال : قال لي ربي اني لم اجعلك وعاء للعلم واما لريد ان اغذبك قلت : ما فعل ابو يوسف ؟ قال : فوقي، قلت : ما فعل ابو حنيفة ؟ قال : فوق لي يوسف بطبقات انتهى من مقدمة الجامع الصغير (النافع الكبير) قلت وهو مؤلف الكتب الستة المشهورة بظاهر الرواية الجامع الصغير والجامع الكبير والزادات وزيادات الزادات والسير الصغير والسير الكبير وكتاب الاصل المشهور بالمبسوط وكتاب الحجة على اهل المدينة هذا وله الامالى الشهيرة بالكيسانيات ومن تصانيفه المارونيات والرقبات والجرجانيات

و الموطأ و كتاب الآثار و كتاب الكسب ، قيل سئل احمد بن حنبل من : اين لك هذه المسائل الدقيقة ؟ قال : من كتب محمد بن الحسن ، و قيل للشافعي : يا ابا عبد الله ! خالفك الفقهاء . قال : هل رأيت قهبا قط اللهم الا محمد بن الحسن فانه كان يملأ العين و القلب قال : ما رأيت سينا قهبا قط الا محمد بن الحسن ، و قال : ما رأيت اعلم بكتاب الله من محمد بن الحسن كانه عليه نزل ، و قال : ما سمعت احدا قط كان اذا تكلم رأيت ان القرآن نزل بلسانه غير محمد بن الحسن ، و لقد كتبت عنه حل جعل يحنى ذكره - راجع بلوغ الاماني و جزءه الذهبي في مناقبه و مناقب الكردي و غيرها من كتب المناقب و التواريخ تجد مناقبه كثيرة لا تحتمل هذه الترجمة الصغيرة و الوجيزة - فرحمه الله و رضى عنه رضى الابرار .

ذكر الامام الاعظم

هو النعمان بن ثابت بن النعمان بن المرزبان من ابناء فارس من الاحرار ما وقع عليه رق و النعمان بن المرزبان ابو ثابت هو الذي اهدى الى علي بن ابي طالب رضى الله عنه الفالودج في يوم مهرجان فقال علي : هرجونا كل يوم . كذا قال الخطيب في تاريخه : و ذهب ثابت الى علي بن ابي طالب و هو صغير فدعا له بالبركة فيه و في ذريته .

و قال الخوارزمي في جامع مسانيد الامام اتفق العلماء على انه روى عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم ستة او سبعة او ثمانية على اختلاف الروايات . و قل على التاماري في شرح شرح النخبة عن البخاري ان المعتمد انه لا رواية للامام عن احد من الصحابة لصغره في زمن ادراكه ايامه . و كان هو زاهدا عابدا ورعا تقيا كثير الصمت دائم التضرع الى الله تعالى صاحب الكرامات و قد عد مشايخته فبلغ اربعة آلاف شيخ - كذا في مفتاح السعادة قال ابن حزم : جميع اصحاب ابي حنيفة

يجمعون على أن مذهب أبي حنيفة أن ضعيف الحديث أولى عنده من القياس والرأي قال عبيد الله بن عمرو الرقي : كنا عند الأعمش وعنده أبو حنيفة فمثل الأعمش عن مسألة قال : انتهى نعمان فأقاه أبو حنيفة فقال : من أين قلت هذا ؟ قال : لحديث حدثناه أنت ثم ذكر له الحديث ، قال له الأعمش : أنتم الأطباء ونحن الصيادلة - أه من مناقب النبي ص ٢١ ، وذكر الخطيب في تاريخه وغيره أن أبا حنيفة رحمه الله رأى في المنام كأنه ينش قبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويجمع عظامه إلى صدره فبكى من سأل محمد بن سيرين فقال ابن سيرين : صاحب هذه الرؤيا يثور علما لم يسقه إليه أحد قبله . قال الشافعي : قيل لمالك : هل رأيت أبا حنيفة ؟ قال : نعم رأيت رجلا لو كلك في هذه السارية أن يجعلها ذبعا لقام بحجته . وروى حرمة ابن يحيى عن الشافعي أنه قال : من أراد أن ينبح في الفقه فهو عيال على أبي حنيفة . وروى الربيع عن الشافعي : الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة رحمه الله . وروى أبو عبيد عن الشافعي رحمه الله يقول : من أراد أن يعرف الفقه فليزلم أبا حنيفة وأصحابه - كذا في تعالق الأنوار . وقال يحيى بن معين : الفقه فقه أبي حنيفة على هذا أدركت الناس . وقال ابن المبارك : قلت لسفيان الثوري : يا أبا عبد الله ! ما أبعد أبا حنيفة عن الغيبة ما سمعته يتأب عبدا له قط قال هو أقبل من أن يسلم على حسنة ما يذهبها . وروى أنه حج نخسا وخمين حجة وأنه صلى صلاة الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة وكان غالبا يقرأ جميع القرآن في الليل في ركعة واحدة . وكان يسمع بكاؤه في الليل حتى يرحمه جيرانه . وقال الشعراني في الطبقات : قال عبد الله ابن المبارك لفلانا عن أبي حنيفة رحمه الله أنه صلى الصلوات الخمس أربعين سنة بوضوء واحد وكان نومه جالسا ينام لحظة (وفي نسخة طبعت بمصر : نومه دائما ساعة) بين الظهر والمصر وفي الشتاء ينام لحظة من أول الليل . وقال الحسن بن عمار : لما

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

تولى غسل ابي حنيفة رحمه الله و غفر لك لم تقطر منذ ثلاثين سنة و لم تؤمد يمينك في الليل منذ اربعين سنة . قال ابن خلكان فمثل هذا الامام لا يشك في دينه ولا في ورعه و تحفظه ، و بعض من العلماء السابقين الذين لهم نصب لا يالون بالطن على الأئمة كالخطيب طعن على ابي حنيفة و الامام احد و كابن الجوزي فانه تابع الخطيب في الطعن على ابي حنيفة . و قال سبطه : ليس العجب من الخطيب فانه طعن في جماعة من العلماء انما العجب من الجدي كيف سلك اسلوبه . و كأي نعيم فانه لم يذكر ابا حنيفة في الحلية و ذكر من دونه عليا و زهدا . قال ابن حجر في بعض رسائله ان الطعن ان كان من غير اقران الامام فهو مقلد لما قاله او كتبه اعداؤه و ان كان من اقرانه فلا يعتد به لأن قول الاقران بعضهم في بعض غير مقبول كما صرح به الذهبي قال : و لا سيما اذا لاح انه لعداوة المذهب اذا الحسد لا ينجو منه الا من عصمه الله تعالى . و قال التاج السبكي : ينبغي لك ان تسلك سبيل الادب مع الأئمة الماضين فايك ثم اياك ان تصنى الى ما اتفق بين ابي حنيفة و سفيان الثوري . و قال القرطبي : اما ابو حنيفة فقد كان ايضا عابدا زاهدا عارفا بآفة تعالى خائفا منه مرعبا وجهه الله تعالى بعلمه . و العجب من مقلدي الامام الشافعي رحمه الله كيف يطعنون اماما كان يتأدب معه الامام الشافعي رحمه الله هل هذا الا طعن امام مذهب . قال الشعراي في الميزان : لو اقصفت المقلدون للامام مالك و الشافعي لم يضعف احد منهم قولا من اقوال ابي حنيفة رحمه الله بعد ان سمعوا مدح أئمتهم له ولو لم يكن من التوبة برفعة مقامه الا كون الامام الشافعي ترك القنوت في الصبح لما صلى عند قبر الامام ابي حنيفة رحمه الله لكان فيه كفاية في لزوم ادب مقلديه معه و قد انكشف لبعض اصحاب الكشف كالامام الشعراي وغيره ان مذهب الامام ابي حنيفة آخر المذاهب اقتطاعا كما هو اول المذاهب المدونة . و شأن ابي حنيفة رحمه الله ارفع من

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

ان يثبت له فضل بالأحاديث الموضوعية و يكتفى في اثبات علو درجته الأحاديث الصحيحة منها ما رواه الشيخان عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضع يده على سلمان فقال : لو كان الإيمان عند الثريا لثاله رجل من هؤلاء ، وقوله من هؤلاء جمع اسم الإشارة و المشار اليه سلمان وحده على إرادة الجنس و يحتمل أن يراد بهم اهل العجم كلهم و قد كان جد أبي حنيفة من فارس ، و قال الحافظ السيوطي : هذا الحديث الذي رواه الشيخان اصل صحيح يعتمد عليه في الإشارة الى أبي حنيفة . و قال العلامة الشامي صاحب السيرة تليذ الحافظ السيوطي ما جزم به شيخنا من أن أبا حنيفة هو المراد من الحديث ظاهر لا شك فيه لأنه لم يبلغ من أبناء فارس في العلم مبلغه أحد . و قال الشامي : و أما سلمان الفارسي رضي الله عنه فهو و ان كان افضل من أبي حنيفة من حيث الصحة لكنه لم يكن في العلم و الاجتهاد و نشر الدين و تدوين احكامه كأبي حنيفة و قد يوجد في المنقول ما لا يوجد في الفاضل . و منها ما اورده العلامة ابن حجر المكي من أنه عليه الصلاة و السلام قال : ترفع زينة الدنيا ستة خمسين و مائة و قد قال شمس الأئمة الكردري : ان هذا الحديث محمول على أبي حنيفة لأنه مات في تلك السنة . و قال ابن عبد البر : لا تكلم في أبي حنيفة بسوء ولا تصدق احدا ليس به القول فيه فاني و الله ما رأيت افضل ولا اروع ولا الله منه . و كان يزيد بن هبيرة امير العراقيين اراد ان يلى القضاء بالكوفة ايام مروان بن محمد آخر ملوك بني امية فأبى عليه فضربه مائة سوط في عشرة ايام كل يوم عشرة اسواط و هو على الامتناع فلما رأى ذلك خلى سبيله . و نقله ابو جعفر المنصور من الكوفة الى بغداد و اراد ان يوليه قضاء القضاء فأبى فخلف عليه ليفعلن و خلف ابو حنيفة ان لا يفعل و جرى بينهما كلام و استقر الامام على الامتناع فأمر به الى الحبس . و نقل ان الامام قال : انا لا اصلح القضاء ، قال المنصور : كذبت انت ، قال له الامام :

كيف يحل لك ان تولى قاضيا هو كذاب - وكانت ولادته سنة ثمانين من الهجرة بالكوفة - كذا قال ابن حجر، وقيل: سنة احدى و سبعين، وقيل: سنة سبعين، وقيل: سنة احدى وستين - و توفي في رجب، وقيل: في شعبان سنة خمسين ومائة، وقيل: ثلاث وخمسين بغداد في السجن، وقيل: انه لم يمّت في السجن، وقيل انه دفع اليه قدح فيه سم فامتنع وقال: لا اعين على قتل قصي فصب في فيه فهرا وقيل: ان ذلك بحضرة المنصور ومات منه. وصلى عليه الحسن بن عماره و حزر من صلى عليه مقدار خمسين الفا، وجاء المنصور فصلى على قبره وكان الناس يصلون على قبره الى عشرين يوما - كذا في مفتاح السعادة ودفن في بغداد وقبره هناك يزار وصح ان الامام لما احس بالموت سجد فمات وهو ساجد رضى الله تعالى عنه وعن تابعيه. انتهى ما ذكره العلامة ابو الحسنات رحمه الله في مقدمة الهداية ملخصا، قلت: ذكر النحوي في جزء مناقب امامنا الاعظم عن محمد بن حماد المصيصي مولى بني هاشم حدثني ابراهيم بن واقد ثنا المطلب بن زياد اخبرني جعفر بن الحسن امامنا قال: رأيت ابا حنيفة في النوم قلت: له ما فعل الله بك يا ابا حنيفة؟ قال: غفر لي، قلت له: بالعلم؟ قال: ما اضر الفتوى على صاحبها قلت: بهم قال: يقول الناس في ما لم يعلمه مني - اه ص ٣٣، و لنعم ما قيل:

ايا جيلي نعمان ان حسا كسا لحصى ولا تحصى فضائل نعمان
و رحم الله من قال:

حسبي من الخيرات ما اعدته يوم القيامة في رضى الرحمن
دين النبي محمد خير الورى ثم اعتقداى مذهب النعمان

امام دار الهجرة

اما مالك فما ادراك ما مالك، امام الائمة و مالك الازمة رأس اجلة
دار الهجرة قدوة علماء المدينة العلية يجر اللسان عن ذكر اوصافه الجليلة و يقصر

مقدمة كتاب الحجة على أهل المدينة

اللسان عن ذكر محاسنه الحميدة ولذكر ههنا نبدأ من احواله ملخصا من معدن اليراقيت
للتنعمة في مناقب الأئمة الاربعة وغيره من كتب ثقات الامة قاصدا فيه الاختصار
فالطويل يقتضى الاسفار الكبار ، فأما اسمه ونسبه فهو مالك ابن انس بن مالك بن
ابى عامر بن عمرو بن الحارث بن غيان - بنين معجمة وياه تحية - و يقال : عثمان
ابن جثيل - بجيم وناه مثله و لام - و قيل : خثيل - بنجاه معجمة - ابن عمرو بن الحارث
الاصبحى المدينى نسبة الى اصبح - بالفتح - قبيلة من يعرب بن قحطان وجدده الاعلى
ابو عامر - ذكره الذهبي في تجميد الصحابة و قال : كان في زمن النبي صلى الله عليه
وسلم ولانته مالك رواية عن عثمان وغيره ، و أما ولادته ووفاته فذكر الياقوتى
في طغيات الصحابة انه ولد سنة أربع وتسعين ، و ذكر ابن خثكان وغيره انه ولد سنة
خمس وتسعين ، و قيل : سنة تسعين . و ذكر المزي في تهذيب الكمال : وفاته سنة
تسع وسبعين و مائة خمسة رابع عشرة من ربيع الاول و حمل به في طن امه ثلاث
سنين و كان دقه بالقبع و قبره يزار و تبرك به ، و له من تلامذته : اخصاؤه منهم
كثيرون . فمن مشايخه : ابراهيم بن ابي عتبة المقدس و ابراهيم بن عمار و جعفر بن محمد
الصادق و نافع مولى ابن عمرو و يحيى بن سعيد و الزهرى و عبد الله بن دينار وغيرهم
و من تلامذته : سفيان الثوري و سعيد بن منصور و عبد الله بن المبارك و عبد الرحمن
الأوزاعي و هو أكرم منه وليث بن سعد من اقرانه و الامام الشافعى محمد بن اندريس
و محمد بن الحسن الشيبانى وغيرهم ، و أما ثناء الناس عليه و مناقبه ، فهو كثير ،
قال ابو عمر بن عبد البر في كتاب الانساب : ان الامام مالك بن انس كان امام
دار الهجرة و فيها ظهر الحق و أقام الدين و منها فتحت البلاد و تواصلت الامداد
وسمى عالم المدينة و انتشر علمه في الأمصار و اشتهر في سائر الأقطار و ضربت له
أكباد الابل و ارتحل الناس اليه من كل فج عميق و انتصب للتدريس و هو ابن سبع

عشرة سنة و عاش قريبا من تسعين و مكث يقى الناس و يعلم الناس نحو ما من سبعين سنة و شهد له التابعون بالفقہ و الحديث - انتهى - و فى الروض الفائق : انه العالم الذى بشر به النبي صلى الله عليه و سلم فى الحديث الذى رواه الزمذنى و غيره و هو قوله صلى الله عليه و سلم : ينقطع العلم فلا يبقى عالم اعلم من عالم المدينة ، و فى حديث آخر عن ابي هريرة : يوشك الناس ان يضربوا اكباد الابل فلا يجدون عالما اعلم من عالم المدينة . قال سفیان بن عيينة : كانوا يروونه مالكا ، و قال عبد الرزاق : كما رى انه مالكا فلا يعرف منا الاسم لغيره ولا ضربت اكباد الابل الى احد مثل ما ضربت اليه ، و قال ابن مصعب : سمعت مالكا يقول : ما اقيمت حتى شهد لى سبعون شيئا انى اهل لئالك ، و قال الشافعى : لو لا مالكا و سفیان لذهب علم الحجاز ، و قال رجل للشافعى : هل رأيت احدا ممن ادركت مثل مالكا ؟ فقال : سمعت من تقدمنا فى السن و العلم يقولون : ما رأينا مثل مالكا . فكيف نرى مثله ؟ و قال محمد بن ربيع : حججت مع ابي وأنا صبي فتمت فى مسجد رسول الله صلى الله عليه و سلم رأيت فى النوم رسول الله صلى الله عليه و سلم كأنه خرج من قبره و هو متكى على ابي بكر و عمر فتمت و سلمت فرد السلام فقلت : يا رسول الله اين انت ذاهب ؟ قال اقيم لئالك الصراط المستقيم ، فانتهت و أتيت أنا و أبى الى مالكا فوجدت الناس مجتمعين على مالكا و قد اخرج لهم الموطأ ، و قال محمد بن عبد الحكم : سمعت محمد بن السرى يقول : رأيت رسول الله فى المنام فقلت : حدثنى بلم احدث به عنك . قال يا ابن السرى انى قد وصلت بمالك بكز يفرقه عليكم الا و هو الموطأ ليس بعد كتاب الله ولا سقى فى اجماع المسلمين حديث اصح من الموطأ فاستمعه تنفع به ، و قال يحيى بن سعيد : ما فى القوم اصح حديثا من مالكا ثم سفیان الثورى و ابن عيينة . و قال ابو مسلم الخزاعى : كان مالكا اذا اراد ان يجلس توشأ وضوءا للصلاة و لبس احسن ثيابه و تطيب و مشط لحيته

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

قيل له في ذلك فقال : او قر به حديث رسول الله ، و قال ابن المبارك : كنت عند مالك و هو يحدثنا بحديث رسول الله فلدغته عقرب ست عشرة مرة و هو يتغير لونه و يصفر وجهه ولا يقطع الحديث ، فلما تفرق الناس عنه قلت له : لقد رأيت اليوم منك عجا فقال : صبرت اجلالا لحديث رسول الله صلى الله عليه و سلم ، و قال معمر بن عبد الله : كان مالك اذا ذكر النبي صلى الله عليه و سلم يتغير لونه و يحنى ، قيل له في ذلك فقال : لو رأيتم ما رأيت لما انكرتم ، و ذكر ابن خلكان كان مالك لا يرك في المدينة مع ضعفه و كبر سنه و يقول : لا ارك في مدينة فيها جثة رسول الله صلى الله عليه و سلم مدفونة - اه من مقدمة الموطأ للإمام محمد بن المنصور و مناقبه كثيرة رضى الله عنه و رحمتنا بخدمته .

ترجمة شارح العلامة

رتبها العلامة المحقق مولانا السيد محمد يوسف البنوري

شارح كتاب الحجة و مصححه هو العلامة الشيخ المحدث المفتي السيد مهدي حسن ابن السيد كاظم حسن بن العلامة الطيب الحائقي و المفتي الفاضل السيد فضل الله بن العارف بالله السيد الشاه محب الله بن شيخ عصره السيد قطب الدين المدعو بقطبى ميان بن انشيخ السيد درويش بن الشيخ السيد الشاه شهاب الدين احمد الشاه آبادي بن الشيخ الكامل السيد ابى اسحاق ابراهيم بن الفاضل السيد الشاه شهاب الدين احمد الجيلاني الذي ينتهى نسله السامى الى الشيخ الامام الرباني الشيخ محيى الدين عبد القادر الجيلاني الحسيني والحسيني بعشرين واسطة جده السيد ابواسحاق ابراهيم جاء الى دهل من بغداد في عهد السلطان شاه جهان ثم رجع بعد تسع سنوات الى بغداد ثم عاد الى الهند فتوفي بأورنگ آباد من بلاد الدكن ، ثم دخل الهند ابنته السيد احمد جاء من بغداد الى دهل سنة ١٠٩٠ هـ في عهد السلطان عالمكير و سكن بلدة شاه آباد و توفي بها و دفن بمحلة كتره

مقدمة كتاب الحجة على اهل المدينة

و هناك قبره يزار . ولد العلامة المقتى فى رجب سنة ١٣٠٠ هـ فى مدينة شاه جهان پور فى محلة « ملا خيل » سى أولا خواجه حسن ثم غير اسمه باشارة رجل عارف الى « هدى حسن » تفرسا منه بما يتقامل بهذه التسمية من كونه على الهداية و الاهتداء .

قرأ القرآن الكريم على والده و حفظ قدراً منه عنده و اتم بقية الحفظ على غيره حين بلغ سنه الى اثني عشر عاماً . و كذلك تعلم مبادئ الكتب الفارسية على والده و على اخيه الأكبر . و أم فى التراويج و ختم القرآن الكريم اول مرة فى مسجد علمه حين بلغ من عمره خمسة عشرة سنة ، ثم دخل مدرسة « عين العلم » فى بلده و تلقى « سادى كتب الصرف و النحو على أستاذة المدرسة ، و من اشهرهم : الشيخ عبدالحق باقى المدرسة كان من خلفاء الشيخ رشيد احمد الكنكوهى رحمه الله رئيساً من كتب النحو و الفقه على الشيخ المقتى كفاية الله الدهلوى ولما انتقل الشيخ كفاية الله الى المدرسة الامينية بدلى أرسله والده اليها ، قرأ كتب العلوم من الفقه و الادب الفارسى و الآداب العربى و كتب العلوم العقلية من المنطق و الفلسفة و كتب أصول الفقه و كتب الحديث كلها على أستاذة المدرسة و على الشيخ كفاية الله حتى فرغ من دراسة كتب النصاب كله سنة ١٣٢٦ هـ و أصبح مديراً بالامينية و قرأ أطراف البخارى و جامع الترمذى على شيخ العصر و شيخ الهند مولانا محمود حسن الديوبندى رحمه الله و حصل شهادة الفراغ سنة ١٣٢٨ هـ من دار العلوم الديوبندية ايضا و تابع على قطب عصره الشيخ رشيد احمد الكنكوهى و حصل الامانة من احد خلفائه مولانا الشيخ شفيع الدين الماهر المدنى . ثم أصبح صدر المدرسين بالمدرسة الاشرفية فى « راندير » بمديرية سورت فى مقاطعة بومباى و درس سبع سنوات كتب الامهات الست و كتب المنطق و المقول و كتب البلاغة ثم أصبح شيخاً أستاذة فى المدرسة المحمدية براندير اربع سنوات مدرساً للصباح الست .

مقدمة كتاب الحجة على أهل المدينة

و اشتغل بالافتاء في تلك البلاد في مقاطعة بومباي من سنة ١٣٣٨ الى سنة ١٣٦٨ هـ ثلاثين عاما كاملا إلى ان أصبح صدر دارالافتاء في دار العلوم الديوبندية في سنة ١٣٦٨ هـ ولا زال بها يفتي و يخدم الدين و العلم و انتهت إليه رئاسة الافتاء في تلك البلاد و درس مرتين فيها شرح معاني الآثار للطحاوي تدرّس بحث و تحقيق .

و حج اول مرة سنة ١٣٣٧ هـ - ١٩١٩ ع ثم حج بعده اربع مرات الى اليوم و لقي في هذه الأسفار مشايخ الحرمين و ذاكر معهم في شتى المسائل إفاة و استفادة و حصل له منهم الاجازات و الشهادات .

و تلقى الاجازات من مشايخ البلاد في الحرمين الشريفين فني مكة مشايخ منهم الشيخ احمد بن علي تيجار الطائفي المكي الشافعي مدرس الحرم و الشيخ عمر بن أبي بكر باجنيد الشافعي وكيل الحنابلة و الشيخ الشريف محمد بن هاشم الحنفي و الشيخ حبيب الله ابن ماياني المالكي الشافعي و الشيخ الشريف حسين بن علي الملك و ماهر العلوم الثفيلة و العقيلة الشيخ محمد المرزوقي و الشيخ محمد حسن البشاري المهاجر المكي - مؤلف غنية الناسك ، و الشيخ عمر بن حمدان المغربي المالكي و مولانا الشيخ شفيع الدين الهندي المهاجر المكي و غيرهم و بالمدينة عن مشايخ منهم الشيخ احمد شمس المالكي المغربي و الشيخ محمد زكي بن الشيخ العلامة السيد احمد البرزنجي الشافعي و قاضي القضاة الشيخ ابراهيم بن عبد القادر البري المدني المدرس بالحرم المدني و الشيخ محمد عائش بن محمود الشافعي المصري المدني و الشيخ عبد القادر الطرابلسي الحنفي و الشيخ محمد طيب المغربي المالكي و الشيخة امة الله بنت المحدث الشيخ عبد الغني المجدي المهاجر المدني و الشيخ عبد الله بن الشيخ حسين بن محمد الانصاري اليمني و الشيخ خليل احمد الهندي المهاجر المدني صاحب بذل المجهود شرح سنن أبي داود ،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اختلاف أهل الكوفة وأهل المدينة في الصلوات والمواقيت

قال أبو حنيفة رضي الله عنه : ينبغي أن يسفر^١ بالفجر لما قد جاء في ذلك من الآثار ولأن^٢ صلاة الفجر يكون الناس فيها في حال ثقل من النوم فينبغي أن يسفر بها لأن يشهدا من كان نائما ومن كان غير نائم .

وقال أهل المدينة ومالك : ينبغي أن يغسل بها لما جاء في ذلك من الأخبار . وقال محمد بن الحسن : قد جاء^٣ في ذلك آثار مختلفة من التغليس والاسفار بالفجر ، والاسفار بالفجر أحب إلينا لأن القوم^٤ كانوا يغسلون فيطيلون القراءة فيصرفون كما تصرف أصحاب الاسفار ويدرك النائم وغيره الصلاة .

وقد بلغنا^٥ عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه أنه قرأ سورة البقرة في صلاة الصبح قائما كانوا يغسلون لذلك ؛ فأما من خفف وصلى

(١) من الاسفار مبنى للمفعول وهو التويز .

(٢) قوله « ولأن » الولو ساقط من نسخة الأستاذة .

(٣) كذا في الأصل المبدى وكذا في المندية بالتذكير ، وفي نسخة الأستاذة : قد جاءت .

(٤) أى الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين .

(٥) قال الطحاوى : حدثنا ابن أبي داود قال ثنا سعيد بن أبي مرثم قال انا ابن لهيعة =

كتاب الحجة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

بسورة' المفصل ونحوها فانه ينبغي له ان يسفر .

وقد بلغنا^١ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: اسفروا بالفجر فانه اعظم للأجر^٢؛

= قال ثنا عبيد الله بن المغيرة عن عبد الله بن الحارث بن جرة اليمدى رضى الله تعالى عنه قال: صلى بنا ابو بكر رضى الله عنه صلاة الصبح قرأ بسورة البقرة في الركعتين جميعا، فلما انصرف قال له عمر رضى الله عنه: كادت الشمس تطلع، قال: لو طلعت لم تجدنا غافلين اه؛ و قال الطحاوى قبله حدثنا سليمان بن شعيب قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا شعبة عن قتادة عن انس بن مالك قال صلى بنا ابو بكر رضى الله عنه صلاة الصبح قرأ بسورة آل عمران، قالوا: قد كادت الشمس تطلع، قال: لو طلعت لم تجدنا غافلين- اه.

(١) هكذا في الأصل و هكذا في الهندية ، و في نسخة الآستانة: بسور المفصل .

(٢) قلت : و قد استنده الامام محمد فيما بعد .

(٣) قلت : أخرجه الترمذى من طريق عاصم بن عمر عن محمود بن ليد عن رافع ابن خديج رضى الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: اسفروا بالفجر فانه اعظم للأجر - اه، و قال: حديث حسن صحيح . كذا ذكر ابن عساكر و المنذرى و المزى . و أخرجه الطحاوى في معاني الآثار حدثنا علي بن شيبه قال ثنا ابو نعيم قال ثنا سفيان الثوري عن محمد بن عجلان عن عاصم بن عمر بهذا - و في آخره: فكلما اسفرتم فهو أعظم للأجر ، او قال: لأجوركم - اه . و أخرجه البيهقي في (ج ١ ص ٤٥٧) من سننه الكبرى من طريق محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر بمثله ، و رواه ايضا عن عاصم محمد بن عجلان أخرجه من طريقه الطحاوى في معاني الآثار و ابن حبان في صحيحه و لفظه: اصبحوا بالصبح فانكم كلما اصبحتم بالصبح كان اعظم لأجوركم . و أخرجه ايضا ابو داود و ابن ماجه، و لفظ الطحاوى: اسفروا بالفجر فكلما اسفرتم فهو أعظم للأجر: او قل: لأجوركم، و له طريق آخر . أخرجه النسائي عن ابراهيم بن يعقوب ثنا ابن ابي مريم انا ابو غسان حدثني زيد بن اسلم عن عاصم بن عمر عن محمود =

كتاب الحجّة (اختلاف أهل الكوفة والمدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

حديث مستفيض^١ معروف^٢ .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن هرير^٣ بن عبد الرحمن قال سمعت جدي رافع بن خديج قال: نثر^٤ بلال يؤذن للفجر^٥ ، فقال له^٦ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اسفروا بلال ! قال : فجلس ؛ ثم شر الثانية ليؤذن ،

= ابن ليد رضى الله عنه عن رجال من قومه من الأنصار ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما اسفرتم بالصبح فهو أعظم للأجر ؛ ورجال هذا السند ثقات . وفي الخلافات لليحيى عن أبي الزاهرية عن أبي الدرداء رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : اسفروا بالصبح ؛ وهو مرسل . و روى من وجه آخر ايضا مرسلًا بسند صحيح فروى عبد الرزاق في مصنفه عن معمر عن زيد بن اسلم انه عليه الصلاة والسلام قال : اسفروا بصلاة الصبح فهو أعظم للأجر - قاله في الجوهر النقي .

(١) اى منتشر شائع بين الأنامل .

(٢) اى مشهور . قلت : روى من حديث رافع بن خديج و من حديث بلال و من حديث انس و حديث قتادة بن النعمان و من حديث ابن مسعود و من حديث أبي هريرة و من حديث حواء الأنصارية رضى الله عنهم - نصب الراية .

(٣) بالهاء و الراءين المهملين بينهما ياء مثناة من تحت مضرا .

(٤) بالنون والشين و الراء المعجمتين من النثر و هو القيام و الارتفاع و التباعد و التفور ، و منه امرأة ناشزة و التفوز العصيان ايضا و يمكن النشر بإزاء المهمة و هو في الأصول : نشر بإزاء المهمة و هو التبع و الانتشار و يلزمه الرفع و القيام عن مكان الى مكان .

(٥) و كان في الأصل « الفجر » . و الصواب « للفجر » كما هو في المندية .

(٦) كذا في الأصل ، و سقط لفظ « له » من الصورة .

كتاب الحجّة (اختلاف أهل الكوفة والمدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

قال: اسفرأى بلال الجلس؛ ثم نشر [الثالثة - ١]؛ قال: فركه؛ فأذن^١.
 أخبرنا محمد بن يزيد قال أخبرنا محمد بن عجلان^٢ عن عاصم بن عمر بن قتادة^٣
 (١) ما بين المربعين زيادة من الصحيح لأن السياق يقتضيه، وكان ساقطاً من الأصول.
 (٢) قلت وهذه الطريق ترد تأويل الإمام الشافعي وعنه الترمذي والبيهقي من معنى
 الاسفار بتحقيق الفجر ويشهد له رواية ابن أبي شيبة وإسحاق وغيرهما كما في التلخيص
 بلفظ ثوب بصلاة الصبح يا بلال حتى يصير القوم بمواقع نلهم من الاسفار اه وحديث
 هرير بن عبد الرحمن صريح في ذلك لا يجرى فيه ما زعموا من معنى الاسفار.
 (٣) وفي المدينة «و أخبرنا».
 (٤) من قوله «ابن عجلان» الى «عمر بن قتادة» ساقط من نسخة الأستاذة.
 (٥) وفي الأصل «عاصم بن عمرو عن قتادة» وهو تصحيف، والصواب «عاصم
 ابن عمر بن قتادة»، قلت: ومن هذه الطريق رواه اصحاب السنن الأربعة فالترمذي عن
 محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر والباقر عن محمد بن عجلان عن عاصم، قال الترمذي:
 حديث حسن صحيح. ولفظ أبي داود فيه: أصبحوا بالفجر، قال ابن القطان في كتابه:
 طريقه طريق صحيح، وعاصم بن عمرو وثقه النسائي وابن معين وأبو زرعة وغيرهم
 ولا اعرف احدا ضعفه ولا ذكره في جملة الضعفاء. ورواه ابن حبان في صحيحه في
 النوع الخامس والأربعين من القسم الأول، وفي لفظ له: اسفروا بصلاة الصبح
 فانه اعظم للأجر، وفي لفظ له: وكلما أصبحتم بالصبح فانه اعظم لأجوركم. وفي لفظ
 للطبراني: وكلما اسفرتُم بالفجر فانه اعظم للأجر - اه نصب الرتبة. وهو عند
 البيهقي في ج ١ ص ٤٥٧ من السنن من طريق محمد بن إسحاق عن عاصم به و الصلاة
 قبل تين الفجر وتفقه لا تجوز و الصلاة الفاسدة لا تجز عليها و يبق القرض في
 ذمته، وقوله «اعظم للأجر» افضل التفضيل، فيقتضى اجرين احدهما اكل من الآخر
 فان صيغة افضل تقتضي المشاركة في الأصل مع رجحان احد الطريقين فلا يمتنى =

كتاب الحجّة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

عن محمود^١ بن لبيد عن رافع بن خديج قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اسفروا بالفجر فانه أعظم للأجر .

اخبرنا سلام بن سليم^٢ قال حدثني هريز بن عبد الرحمن بن^٣ رافع بن خديج قال سمعت جدي رافع بن خديج الأنصاري يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : يا بلال ! نور بالفجر ما يرى القوم مواقع نبلهم . قال اخبرنا هشام بن سعد المدني عن زيد بن اسلم^٤ قال اخبرني محمود ابن لبيد الأنصاري عن رجال من قومه من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا^٥ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اصبحوا بالصبح فكلموا اصبحتم فهو أعظم للأجر .

= فيه تأويل الامام الشافعي على ما قلناه عنه النيق في المعرفة على ما في الجوهر النقي مع ان في بعض النقاظ هذا الحديث ما يعد التأويل بل ينفيه رأسا الجوهر النقي بتغير ما . (١) وفي نسخة الاساتذة « محمد » والصواب « محمود » كما هو في الأصل .

(٢) وفي الأصل « سلام بن سليمان » ان صح فهو « سلام بن سليمان المزني ابو المنذر الكوفي » وإلا فالصواب ما كتبه فان الامام محمدا أكثر الرواية في كتيبه عن سلام ابن سليم الحنفي كما لا يخفى على من طالع تصانيفه .

(٣) وكان في الأصل « عن رافع » والصواب « ابن رافع » .

(٤) قال في الجوهر النقي : رجال هذا السند ثقات فالحديث صحيح ، واخرجه النسائي عن ابراهيم بن يعقوب ثنا ابن ابي مريم انا ابو غسان حدثني زيد بن اسلم به بلفظ « ما اسفروا بالصبح فهو أعظم للأجر » اهـ - راجع ج ١ ص ١٠٥ و ١٠٦ من الطحاوي فانه اخرجه من طرق .

(٥) وفي الأصل « قال قال » والسياق يقتضي الجمع لانه يروى عن رجال من قومه وهو الجمع مع امكان التأويل في « قال » اي قال كل واحد منهم .

كتاب الحجّة (اختلاف أهل الكوفة والمدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا سعيد^١ بن عبيد الطائي عن علي بن ربيعة الوالي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه كان يقول : يا ابن النباح^٢ ! اسفر^٣ بالفجر^٤ .
وقال محمد بن الحسن قال ابو حنيفة رضي الله عنه : تأخير صلاة العصر افضل من تسجيلها اذا صليت و الشمس يضاء قية لم تغير و على ذلك كان اصحاب عبد الله بن مسعود بالكوفة .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : ادركت اصحاب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه و هم يصلون العصر في آخر وقتها .
وقال اهل المدينة و مالك : التجيل بها افضل من التأخير .

(١) و كان في الأصول « سعيد بن عامر بن عباس الطائي » و هو غلط ، و الصواب « سعيد بن عبيد الطائي » على ما كتبه كما في الطحاوي و الجوهري التقي وغيرهما .
(٢) بالنون و الياء من نباح الكلب كما في القاموس و المغرب . ابن النباح مؤذن على رضي الله عنه قال من نباح الكلب اه ، و ما وقع بالناء و الياء كما في البيهقي و الجوهري التقي وغيرهما ، و نسخة « ابن يثاى » له غلط لا معنى له .

(٣) رواه ابن ابي شيبة ايضا في مصنفه ، قال في الجوهري التقي بسند جيد ثنا شريك عن سعيد بن عبيد هو الطائي به مثله و رجال هذا السند على شرط مسلم إلا شريكا فانه اخرج له في المتابعات و صحيح الحاكم روايته كما مر ، و قد تابع شريكا في هذا الاثر الثوري قال صاحب التمهيد ذكر عبد الرزاق عن الثوري عن سعيد بن عبيد الطائي عن علي سمعت عليا يقول لمؤذنه : اسفر اسفر بئني بصلاة الصبح - انتهى ؛ و كذا تابعه محمد ايضا كما هنا .

(٤) و سقط من الأصول ذكر صلاة الظهر و لا بد من ذكره ايضا للاختلاف في آخره بين اهل المدينة و بين الامام من المثل و المثليين - ف .

كتاب الحج (اختلاف اهل الكوفة والمدينة في الصلوات) للامام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن : قد جاءت في هذا آثار [مختلفة - ١] واما ما عليه اصحاب عبد الله بن مسعود فالتأخير .

والذي رواه اهل الحجاز في ذلك عن امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كتب الى ابي موسى الاشعري ان صل الظهر اذا زاغت الشمس والعصر والشمس ابيضاء هية قبل ان تدخلها صفرة ، وكذلك قول . وهذا الحديث اخبرنا به مالك عن عمه ابي سهيل بن مالك بن ابي عامر عن ابيه ان عمر كتب بذلك الى ابي موسى الاشعري رضي الله عنه .

وقال محمد بن الحسن : والشفق عندنا الحرة التي تكون في المغرب فاذا ذهب تلك الحرة قد غلب الشفق ؛ وكذلك قال اهل المدينة ومالك مثل قولنا ان الشفق هو الحرة .

قال محمد بن الحسن اخبرنا ثور بن يزيد الشامي عن مكحول قال كان

(١) زده على اقتضاء السياق .

(٢) في المندية « صلى » بالالف المقصورة وهو تصحيف ، بل هو أمر في الكتاب .

(٣-٣) في الصورة مواضع « يرض تقي » هو خطأ .

(٤) في المندية « فكذلك » .

(٥) في الأصل « ابي اسمعيل » وهو غلط .

(٦) وفي الأصل « عن ابيه كتب الى ابي موسى » وهو موم الى ان الكاتب مالك ابن ابي عامر وهو غلط كما لا يخفى ، و ابو سهيل في موطأ مالك و شرحه للزرقاني (ص ٢٣) والتهذيب .

(٧) عند اليهقي هكذا عن ثور بن يزيد عن مكحول عن عبادة بن الصامت و شداد بن اوس قالوا : الشفق شفقان : الحرة والياض ، فاذا غابت الحرة حلت الصلاة ؛ والتعجب =

كتاب الحج (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للامام محمد الشيباني

عبادة بن الصامت و شداد بن اوس يصليان العشاء اذا غابت الحمرة و يريان^١
انها الشفق .

وكان ابو حنيفة رضى الله عنه يقول : الشفق الياض ، وكان ابو حنيفة
يقول : لا يفوت المغرب حتى يغيب الشفق [الايض - ١] ولكنه^٢ كان
يكراه تأخيرها اذا غاب الشفق [الآخر - ٢] ، و يقول : وقتها حتى يغيب
الشفق [الايض - ٢] .

= لجران : المستطيل و المعترض ، فاذا انصدع المعترض حلت الصلاة . و روى عن
سفيان عن ثور عن مكحول انه قال : اذا ذهب الحمرة فصل ، قال سفيان : و هو أحب
الي و ذلك الشفق عندنا لأن الياض لا يذهب حتى يمضي الليل انتهى و به يظهر ما في
الأصل من الخلط في المتن .

(١) و في الأصل ' يرى انها ' اى كل واحد منها يعتقد - الخ .

(٢) زدته انا و كذا لفظ الآخر فيما بعد و الايض فيما بعد ذلك و لعدم وجوده
فهم المحشى من العبارة ما فهم - ساعنا الله و إياه ، و المراد من الجملة الأخيرة ان بقاء
وقت المغرب عند ابى حنيفة الى غيوبة الشفق الايض .

(٣) انظر كيف راعى ابو حنيفة الطرفين من الأحاديث و اخار الاحتياط حيث
قال بامتداد وقت المغرب الى غروب الشفق الايض و اداء الصلاة قبل الآخر
و الكراهة بعده فهو كوقت العصر فقد ادى حتى الاجتهاد و حتى الاتباع بالآثار
كيف و هو فيه النفس فيه الأمة .

(٤) هكذا في الأصل ' و يقول : وقتها حتى يغيب الشفق ، وكذلك يقول محمد بن الحسن
الخ . و أنت تعلم ان محمدا لا يقول بالياض بل بالحمرة فلا يناسب قوله وكذلك يقول
محمد و لذا غيرت العبارة اللهم الا ان يقال مراده بقوله نفس الشفق من غير قيد يعنى
و كذلك قول ابو حنيفة به - تدبر .

كتاب الحجة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

قال محمد بن الحسن اخبرنا شعبة بن الحجاج ' عن قتادة [عن ابي ايوب]

عن عبد الله ' [بن عمرو بن العاص رضى الله عنه] قال ^٢ : حدثني مرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومرتين لم يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه ذكر الوقت فقال ^٢ : الظهر ما لم تحضر العصر ، و العصر ما لم تصفر الشمس ، و المغرب ما لم يسقط ثور^٣ الشفق ، و العشاء الى نصف الليل ^٤ ، و الفجر الى

(١-١) و في الأصول « عن قتادة عن عبد الله » و هو زلة فاحشة من الكاتب ، و الأصل « عن قتادة عن ابي ايوب » - ابي العتيكى و اسمه يحيى بن مالك الأزدي و يقال المراغى و المراغ حتى من الأزدي - عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما هو عند مسلم و البيهقي و غيرهما . و لفظ « عبد الله » اذا كان مجردا عن القيود يراد به عندهم ابن مسعود رضى الله عنه ، و ههنا عبد الله بن عمرو بن العاص لا ابن مسعود رضى الله عنه كما يوم عبارة الأصول . ففيها سقوط و تصحيف فلذا زدت اسم ابيه و اسم ابي ايوب بين المربعين .

(٢) اى قال شعبة : حدثني قتادة مرة مرفوعا و مرتين غير مرفوع . و عند مسلم في حديثي ابي عامر العقدي و يحيى بن بكير قال شعبة : رفته مرة و لم يرفه مرتين . و عند الطحاوى قال شعبة : حدثني ثلاث مرار فرفته مرة و لم يرفه مرتين .

(٣) عند مسلم و غيره زيادة لفظ الوقت في كلها .

(٤) و في الأصول « نور الشمس » و هو تصحيف و غلط ، و هو بالباء المثلثة كما هو عند مسلم و البيهقي و الطحاوى وغيرهم ، او فور بالقاء كما هو عند ابي داود وغيره . و بالنون معناه ايضا صحيح لكن « الشمس » تصحيف ، و الصواب « الشفق » .

(٥) فيه رد على ابن ابي شيبة حيث الزم ابا حنيفة بكونه قاتلا بأن وقت العشاء الى نصف الليل في مسألة الثاني و المائة من وقت العشاء . في كتاب الرد و لم يذكر انه قاتل بأن =

كتاب الحجة (اختلاف أهل الكوفة والمدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني
ان تطلع الشمس . قد جعل وقت المغرب في هذا الحديث ما لم يسقط
ثور الشفق .

و أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا حماد عن إبراهيم النخعي ان رجلا أتى النبي
صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن وقت الصلوات فأمره ان يحضر الصلوات
مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم امر بلالا ان يكر بالصلوات
كلهن و أمره في اليوم الثاني فأخر الصلوات كلهن ثم قال : ابن السائل عن
وقت الصلوات ما بين هذين الوقتين وقت .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ليث بن أبي سليم عن طلوس عن
ابن عباس^١ رضي الله عنهما قال : وقت الظهر الى العصر و وقت العصر الى
== وقت العشاء الى طلوع الفجر . الأحاديث في ذلك مختلفة وردت على حسب السائلين
عنه أرسلت أرسالا و أجملت أجمالا و تبين تلك الليل في الأحاديث التي سردتها ابن
أبي شيبة على غالب أحوال المسلمين و أكثرهم و إليه يشير حديثه « لو لا ان اشتق على
أمتي لأمرتهم بتأخير العشاء الى تلك الليل » ، لو كما قال . انظر في هذا الحديث الى نصف
الليل و لو قال أبو حنيفة به قد عمل بالحديث على رغم ابن أبي شيبة فكيف صار عمل
العلم بل ابن أبي شيبة خالف الحديث المذكور حيث اقتصر وقته على تلك الليل فقط
و قد ورد حديث ابن مبررة و أنس و فيها نصف الليل و عامة الليل الى طلوع الفجر
في حديث عائشة قد عمل الامام بهذه الأحاديث كلها و خالفها ابن أبي شيبة . و العبادة
بأقرب هذا ، و له موضع آخر .

(١) او لم يعلم ابن أبي شيبة ان ابن عباس قبل ابن حنيفة قائل بأن وقت العشاء من
غيبوبة الشفق الى الفجر و حاشاه ان يخالف الأحاديث فانه جبر الأمة ، و العجب منه
كيف رد على ابن أبي حنيفة و هذه الأحاديث و الآثار بمراءى منه ، و ليس هذا الا =

كتاب الحجية (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

المغرب و وقت المغرب الى العشاء و وقت^١ العشاء الى الفجر [و وقت الفجر الى طلوع الشمس -^٢] .^٣

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن ابي اسحاق السبيعي عن الأسود بن يزيد قال كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول : صل المغرب قدر ما يسير الراكب الى غروب الشفق^٤ فرمحا .

اخبرنا خالد بن عبد الله عن^٥ [مغيرة] الضبي عن ابراهيم النخعي ان ابن اخت الأسود بن يزيد كان يؤذن لهم^٦ و كان يجعل الحصر و كان الأسود يجب تأخيرها ، فقال له الأسود : ألا تطيعنا في الأذان او لنعزلن مؤذنتنا^٧ .

= بلاء النصب و العناد . و حديث جابر الذي رواه ابن ابي شيبة في تلك المسألة يرد عليه و لم يدر هو ذلك و فيه صلى بنا من الغد العشاء حين ذهب ثلث الليل - الحديث ، قلنا ذهب ثلثه و أدى صلى الله عليه و سلم الصلاة بعده قد أدى في غير وقت العشاء على رغم ابن ابي شيبة فان وقته عنده الى ثلث الليل فكيف جازت هذه الصلاة و كيف صارت اداء لا قضاء - و هذا كله آفة من الفهم السقيم .

(١) لفظ الوقت ساقط من الأصول .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٣) هكذا أخرجه البيهقي في سننه الكبيرى بسنده و مثته في ج ١ ص ٣٦٦ منها بلا زيادة .

(٤) كذا في الأصل و في النسخة الهندية « الشمس » و هو غلط .

(٥) في الأصل : خالد بن عبد الله « بن » الضبي و هو تصحيف « عن » و سقط لفظ

« مغيرة » من الأصل .

(٦) في الأصل « هم » بالباء الموحدة مكان اللام و هو لا معنى له .

(٧) في الأصل « مؤذنتنا » بالجمع و هو لا معنى له لى عن التأذين .

كتاب الحجّة (اختلاف اهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا خالد بن عبدالله عن عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء بن ابي رباح قال : بلغني ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسأله عن وقت الصلاة فسكت حتى اذا كانت صلاة الأولى اخرها^١ الى ما بين الصلاتين ثم صلى وصلى العصر حتى^٢ كادت الشمس ان تصفر وأخر المغرب حتى كاد الشفق ان يغيب ثم صلاها وأخر العشاء الى ثلث الليل^٣ وأخر الفجر فأسفر بها جدا ثم صلى الظهر من الغد^٤ حين زالت الشمس والعصر والشمس يضاء قية والمغرب حين غربت الشمس والعشاء حين غاب الشفق والغداة حين طلع الفجر ثم قال : ما بينهما وقت .

اخبرنا بدر بن عثمان الأموي عن ابي بكر^٥ بن ابي موسى الأشعري عن ابيه ابي موسى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : اتاه سائل يسأله عن مواقيت الصلوات^٦ ، فلم يرد^٧ عليه شيئا وأمر بلالا فأقام الفجر حين

(١) وفي الأصول « كان » .

(٢-٢) وفي الأصول « الى بين » .

(٣) وفي الأصل « حين » وهو تصحيف « حتى » .

(٤) زاد في نسخة الآساة « ثم صلى » .

(٥) وفي الأصول « الغداة » ، والصواب « الغد » .

(٦) وفي الأصل « عن ابي بكر بن ابي بردة بن ابي موسى الأشعري عن ابيه عن ابي موسى » وهو غلط وتصحيف ، وما كتبه في الصلب هو عند مسلم وغيره من كتب الحديث والرجال .

(٧) عند مسلم « مواقيت الصلاة » بالافراد .

(٨) وفي الأصل الهندي « لم يرد عليه » ، والصواب ما في الأصل كما هو في كتب الحديث .

كتاب الحجّة (اختلاف أهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

اشق الفجر^١ و الناس لا يكاد يعرف بعضهم بعضا ، ثم امره فأقام الظهر حين زالت الشمس^٢ و القائل يقول : [قد - ^٣] اتصف النهار او لم يتصف و [هو - ^٤] كان اعلم منهم ، ثم امره فأقام العصر و الشمس^٥ يضاء بقية ، ثم امره فأقام المغرب حين وقعت الشمس^٦ ، ثم امره^٧ فأقام العشاء حين غاب الشفق^٨ ، ثم اخر الفجر^٩ من الغد حتى^{١٠} انصرف عنها - القائل يقول :

(١) زاد البيهقي و مسلم « صلى » .

(٢) كذا في الأصل و ليس هذا عند مسلم و البيهقي و غيرهما ، بل فيها « فأقام الظهر و القائل يقول زالت الشمس او لم تزل » - الخ .

(٣) زدت « قد » من مسلم .

(٤) زدت « هو » من مسلم .

(٥) و عند مسلم « و الشمس مرتفعة » .

(٦) و في النسخة الآتية « غاب الشفق » و هو خطأ .

(٧) سقطت الجملة التامة من نسخة الآتية .

(٨) اي عند سقوط الشفق .

(٩) و في البيهقي « ثم صلى الفجر » .

(١٠) هذا ما عند مسلم في صحيحه و في الأصل « حين » و هو تصحيف ، والمحشى اقره و جعله ظرفا لقوله « يقول » الذي بعده و هو كما ترى تكلف محض بل خط في المعنى و معنى « حتى » هو الصحيح كما لا يخفى على النوق السليم و فيه رد على ما اوله الشافعي و غيره حديث الاسفار من تبين الفجر و يقنه و يحققه بحيث لا يشك فيه فقوله « و القائل يقول : قد طلعت الشمس او كادت » صريح في الرد و لا يجرى فيه التأويل المذكور قطعا .

كتاب الحجة (اختلاف أهل الكوفة و المدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

قد طلعت الشمس او كادت^١، ثم اخر الظهر حتى كان قريبا من وقت العصر بالأمس، ثم اخر العصر حتى^٢ انصرف منها و القائل يقول: قد^٣ احررت الشمس، ثم اخر المغرب حتى^٤ كان عند سقوط الشفق، ثم اخر العشاء حتى

(١) و عند البيهقي في سننه « اولم تطلع » .

(٢) وفي الأصل « حين انصرف » وما كتبه عند مسلم وغيره وهو الراجح الصحيح .

(٣) وفي الأصل بدون كلمة « قد » و لا بد منه .

(٤) من هنا الى قوله « حتى » سقط من نسخة الأستاذة و لا بد منها، ثم اعلم ان الأحاديث في آخر وقت العشاء مختلفة ظاهرا ففي بعضها ثلث الليل كما في رواية ابن عباس و ابن موسى و ابن سعيد، و بلاغ عطاء بن ابي رباح و نصف الليل، في رواية عبد الله بن عمرو بن العاص و ابي هريرة و انس و غيرهم و عامة الليل الى طلوع الفجر في رواية ابن عباس المذكور في الكتاب و عائشة و غيرهما من اصحاب هذه الروايات كلها في الكتاب و اكثرهما في الصحيحين، و أخرجهما الطحاوي في شرح معاني الآثار و بسط الكلام فيه على دأبه ثم قال: ثبت بهذا كله ان الليل كله وقت لصلاة العشاء الآخرة لكنه على اوقات ثلاثة فالى الثلث افضل و إلى النصف ففي الفضل دون ذلك و ما بعد نصف الليل ادون ثم ساق بسنده عن نافع بن جبير قال كتب عمر الى ابي موسى و صل العشاء اى الليل شئت و لا تغفلها ثم قال: و جميع ما بينا من هذه الأقاويل في الباب قول ابي حنيفة و ابن يوسف و محمد و رحمهم الله الا انهم اختلفوا في وقت الظهر الى آخر ما قال في شرح الآثار فظهر من ذلك كله ان الأحاديث المختلفة في وقت العشاء يبرأ من ائمتنا و هو ظاهر من كتاب الحجة و كتاب الآثار و الموطأ و عديم وقت العشاء الى طلوع الفجر، فا قال ابن ابي شيبة في كتاب الرد بعد رواية ابن عباس و ابن موسى و جابر بن عبد الله: اثر عمر في كون صلاة العشاء في ثلث الليل و ذكر ان ابا حنيفة =

كتاب الحجّة (اختلاف أهل الكوفة والمدينة في الصلوات) للإمام محمد الشيباني

كان ثلث الليل الأول، ثم أصبح؛ فدعا السائل فقال: 'الوقت فيما بين هذين'
- والله اعلم بالصواب -

باب الوضوء

قال ابو حنيفة رحمه الله: لا بأس بالمسح على الخفين ولا ينبغي للمرأة ان

= قال: وقت العشاء الى نصف الليل اه، غلط فان الامام لم يحدد اخر وقت العشاء
بنصف الليل بل مده الى طلوع الفجر، والعجب منه اخرج عن النخعي انه قال: وقت
العشاء الى ربيع الليل ولم يرد عليه مع كونه مخالفا في رغم ابن ابي شيبة لاحاديث ثلث الليل
وكيف يفعل ابن ابي شيبة اذا عرض عليه حديث ابن عباس اخر الذي رواه الامام
محمد في الحجّة وفيه الى طلوع الفجر وهل ينسب اليه انه خالف الاحاديث المروية
في كتاب الرد حاشاء عن ذلك وما ذا يفعل بحديث عائشة وفيه عامة الليل وما يصنع
بحديث ابي هريرة وبحديث انس الى نصف الليل وهذا كله مخالف لما ساقه من احاديث
ثلث الليل، وبالجملة ان من اقتصر وقت العشاء على ثلث الليل قد خالف احاديث النصف
واحاديث عامة الليل، وأخرج مسلم عن ابي قتادة عنه صلى الله عليه وسلم ليس في النوم
تفريط انما التفريط ان يؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى فدل على بقاء وقت
الأولى الى ان يدخل وقت الأخرى كما في نصب الرابة وليس في الأوقات باعتبار
النصوص القرآنية والحديثية وقت مهمل كما ظن فوقت العشاء الى دخول وقت الفجر
لا الى الثلث ولا الى النصف، وفي حديث ابي هريرة عند الترمذي «لو لا ان اشق
على امتي لأخرت العشاء الى ثلث الليل او نصفه» وقال: هذا حديث حسن صحيح،
ثبت بذلك كله ان الامام ابا حنيفة اصاب فيما قال به وغلط ابن ابي شيبة فيما عزاه
اليه وخالف نفسه احاديث النصف واحاديث عامة الليل هذا والله اعلم
(١-١) عند مسلم «الوقت بين هذين» -

تمسح على الخمار ولا الرجل على العمامة ولكن مسحان على رؤسهما ' .

(١) قوله «على رؤسهما» كلمة «على» ساقطة من الهندية، واعلم ان قوله «قال أبو حنيفة» الى قوله «رؤسهما» لا يناسب هذا المقام وله موضع آخر من الكتاب . قلت : وبه قال عروة والقاسم والشعبي والنخعي وحماد بن أبي سليمان وكلهم مقدم على أبي حنيفة ، فالعجب من ابن أبي شيبة في مسألة الخامس عشر في المسح على العمامة من كتاب الرد نسب خلاف الحديث الى أبي حنيفة وتركهم فاعنده فيه الا التعصب وما سرده من الأحاديث الثلاثة عن بلال والمغيرة بن شعبة وسليمان كلها معلولة لا ينتهض بها حجة وحديث بلال مضطرب ولذا تركه البخاري فنهى من رواه عن ابن أبي ليلى عن بلال بلا واسطة ومنهم من رواه بواسطة واختلقوا فيها فنهى من ادخل فيها كعب بن عجرة كما عند ابن أبي شيبة ومنهم من ادخل بينهما البراء بن عازب كما هو عند النسائي راجع لذلك الجوهري التقي وقال ابن عبد البر كما في الزرقاني روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه مسح على العمامة من حديث عمرو بن أمية وبلال والمغيرة وانس وكلها معلولة وخرج البخاري حديث عمرو وقد يئسنا فساد اسناده في كتاب الأجوبة عن المسائل المستغربة عن البخاري اه وبه قال مالك والشافعي وأصحابهما وهم مقدمون على المراد ولم ينكر عليهم ولو سلم صحتها فكان المسح من قبل ثم ترك قال الامام محمد في الموطأ اخبرنا مالك قال بلغني عن جابر بن عبد الله انه سئل عن المسح على العمامة قال لا حتى يمس الشعر الماء قال محمد وهذا تأخذ وهو قول أبي حنيفة ، اخبرنا مالك حدثنا نافع قال رأيت صفية ابنة عبيد تتوضأ وتزع خمارها ثم تمسح برأسها قال نافع وانا يومئذ صغير قال محمد وهذا تأخذ لا يمسح على الخمار ولا العمامة بلغنا ان المسح على العمامة كان فرك وهو قول أبي حنيفة والمامة من قهاتنا انتهى ولو سلم فليس في الأحاديث التي رواها الا كفاً بالمسح على العمامة بل فيها امسح =

و قال اهل المدينة في رجل توضأ فغسل وجهه قبل ان يتمضمض او غسل ذراعيه قبل ان يغسل وجهه ، ان ذلك كله يحجزه وليس عليه ان = بناصيتك و انه مسح مقدم رأسه كما في حديث سلمان و المغيرة و إلا فهو اجراء على النص القاطع و اسحوا برؤوسكم بمثل الاخبار المحتملة الغنية المعلولة هذا ، قلت : و بعدم الاقتصار على المسح على العمامة قال الجمهور : قال الزرقاني : لأن الله تعالى قال « و اسحوا برؤوسكم » و الماسح على العمامة لم يمسح برأسه ، و قال الخطابي : فرض الله مسح الرأس و حديث مسح العمامة محتمل للتأويل فلا يترك المتيقن و قياسه على الخف جيد لمشقته بزرعه بخلافها و التصور و ردت عن النبي صلى الله عليه و سلم فلا و أمرا ب مسح الرأس فتحمل رواية مسح العمامة على انه كان لغرض بدليل المسح على الناصية كما في مسلم - انتهى مختصرا ، قال القاري : قال بعض الشراح من علمائنا يحتمل انه حيث مسح بناصيته سوى عمامته يديه لحسب الراوى تسوية العمامة عند المسح مسحا و يحتمل ان يكون ذلك قبل نزول الآية فقد ذكر العلماء ان المأمرة آخر ما نزل من سور القرآن فالأخذ بظاهر الآية في هذه المسألة أولى - انتهى ، ثبت بذلك ان ابا حنيفة في هذه المسألة مصيب جدا ، و ما ذكره ابن ابي شيبة لا يلتفت اليه لكونه معارضا للنص القاطع .

(١) و في الأصل بالواو ، و في الموطأ بالقاء و هو أولى .

(٢) بعده في موطأ مالك : و أما الذي غسل وجهه قبل ان يتمضمض فليتمضمض و لا يعد غسل وجهه و أما الذي غسل ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه ثم يعد غسل ذراعيه حتى يكون غسلها بعد وجهه اذا كان ذلك في مكانه او بحضرة ذلك ، و سئل مالك عن رجل نسي ان يتمضمض و يستنثر حتى صلى ، قال : ليس عليه ان يعيد صلاته و ليتمضمض و يستنثر ما يستقبل ان كان يريد ان يصلي ، سئل مالك عن رجل توضأ فغسل رأسه حتى جف وضوؤه ، قال : ارى ان يمسح برأسه و إن كان قد صلى ان يعيد الصلاة - انتهى .

يعيد ما قد غسل من ذلك . ولو أن رجلاً توضأ وذكر بعد ما فرغ من وضوئه وجف وضوؤه أنه ترك عضواً من أعضائه^١ لم يغسله ذراعاً أو رجلاً أو رأساً فليغسل ما ترك وليمسح برأسه وليس عليه إعادة في وضوئه لأن تقديم هذا وتأخيرها ناسياً لا بأس به .

وقال أبو حنيفة رحمه الله : من توضأ فغسل المضمضة والاستنشاق حتى صلى فصلاته تامة ولا إعادة عليه ، فإن نسي أن يمسح برأسه حتى صلى فعليه أن يمسح برأسه ويعيد الصلاة لأن مسح الرأس فرضة في كتاب الله تعالى ولم يذكر في ذلك مضمضة ولا استنشاق .

وقال أهل المدينة في الرجل يتوضأ فيغسل^٢ وجهه قبل أن يتمضمض أو يغسل ذراعيه قبل أن يغسل وجهه أن الذي غسل وجهه قبل أن يتمضمض فليتمضمض ولا يعيد غسل وجهه ، وأما الذي غسل ذراعيه قبل وجهه فليغسل وجهه ثم يعيد غسل ذراعيه حتى يكون غسلها بعد وجهه إذا كان ذلك في مكانه أو بحضرة ذلك ، وإن فرغ من وضوئه فذكر بعد ما جف وضوؤه أنه ترك عضواً من أعضائه أو ترك مسح رأسه فانه يعيد الوضوء من أوله في^٣ قول أهل المدينة فإن لم يفعل لم يجزئه إلا مسح الرأس خاصة فانه يمسح برأسه ولا يعيد وضوؤه .

(١) الواو ساقط من الأصول .

(٢) وفي الأصل « فيغسل » .

(٣) وفي الأصل « وفي » بالواو .

(٤) عندي في مذهب أهل المدينة تفصيل ، والبيان المذكور لا يفي لكون الخلل =

وقال محمد بن الحسن: هذا ترك لقولهم ما بين مسح الرأس وغيره من الأعضاء فرق لأن مسح الرأس فرض في كتاب الله تعالى وهو قبل غسل الرجلين، فينبغي اذا قدم غسل الرجلين قبله ان لا يجرى وان جف الوضوء وان يعيد الوضوء من اوله كما قالوا في غير الرأس من الأعضاء انه ان ترك وجهها او ذراعها حتى فرغ من وضوئه وجف انه يعيد الوضوء من اوله فينبغي ان يكون مسح الرأس من ذلك .

قالوا: ان الحديث جاء ان من نسي رأسه حتى فرغ من وضوئه فانه يمسح رأسه ولا يعيد وضوئه وان جف وضوؤه . قيل لهم: فهل جاء في غير الرأس من الأعضاء حديث انه لا يجرى ان يغسل ذلك خاصة؟ قالوا: لم نسمع في ذلك بحديث، انما جاء في مسح الرأس الحديث ولم يذكر غيره . قيل لهم^١: انما ينبغي ان يقاس ما لم يأت فيه اثر بما يشبهه بما جاء فيه الاثر فالرأس عضو قد امر الله سبحانه بمسحه في كتابه كما امر بغسل الوجه والذراع والرجل وكما ان الرأس يمسح بعد ما يحف الوضوء فيجزئ فكذاك الباقي من الأعضاء حين يحف الوضوء فان ذلك العضو خاصة يغسل ويجزئ

= في العبارة من الكتابة - راجع (ص ١٥) و (ص ١٦) و (ص ١٧) من المدونة

الكبرى، والنقل من موطأ مالك قد مضى، وراجع شرحه للزرقاني .

(١) كذا في الأصل، ونلفظ « ان » سقط من الهندية ولا بد منه .

(٢) وفي الأصل « وقيل انما » ، والصواب « قيل لهم » بحذف الواو وزيادة

لفظ « لهم » .

ذلك من إعادة الوضوء كما اجزئ في مسح الرأس . فأما ما^١ قلتم [انه -^٢]
لم يأت فيه اثر فالامر على قياس مسح الرأس .

وقال اهل المدينة ايضا كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه ان صلى ثم ذكر
انه لم يتمضمض ولم يستشق فصلاته تامة فليتمضمض وليستثر^٣ لما يستقبل^٤
ان كان يريد الصلاة .

وقال اهل المدينة ايضا كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه ان توضأ فغسى
ان يمسح برأسه فغلى فعليه ان يمسح برأسه وان يعيد الصلاة^٥ .

اخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله^٦ المسعودى عن ابي بحر الهلالى^٧ قال :
حدثنا اشيخان^٨ الهلاليون انهم بعثوا^٩ الى عبد الله بن مسعود رضى الله عنه
(١) كذا في الاصل ، وفي المندية « عادة » ، ولا معنى لها .

(٢) وفي الاصول « فأما اذا قلتم » ، والصواب « فأما ما قلتم » .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول ولا بد منه فردناه .

(٤) وكان في الاصل « ويستثر » ، ويمكن ان يكون « وليتثر » ، فصحف ، والاولى
« وليستشق » ، كما مر في ما قبل .

(٥) كذا في الاصول ، وفي الموطأ « ما يستقبل » بدون اللام .

(٦) اى لا يعيد الوضوء .

(٧) وهو ابن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفى .

(٨) اسمه اخنف كوفى ادرك الجاهلية ثقة - ذكره ابن جبان في الثقات وترجمته في
(ص ٢٥) من التعجيل وهو المذكور في (ج ١ ص ١٢٥) من كتاب الكنى للحافظ
الدولابى وهو حق .

(٩) وهم عبد الله بن بشر الهلالى وغيره فلا يضر الجهالة .

(١٠) يعنى رجلا .

١ يؤسس لهم مسجد فحضرت الصلاة فقالوا: تقدم يا أبا عبد الرحمن ١ قال: يتقدم امامكم، قالوا: ليس [هنا - ٢] ولو كان هنا لكنت ٣ احق [منه - ٢] قال: ليتقدم رجل منكم، فتقدم رجل منهم - قال: فلما قضى ٤ الصلاة قال رجل: يا أبا عبد الرحمن ١ رجل ٥ وضاً يساره قبل يمينه، قال: لا بأس - قال: يا أبا عبد الرحمن ١ رجل ٤ انصرف عن يساره وترك يمينه، قال: لا بأس - قال: يا أبا عبد الرحمن ١ الرجل ١ صلى ٦ في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة طوعاً، قال:

(١ - ١) وفي الأصول «لؤسسهم» وهو تصحيف وغلط، و يؤسس من التأسيس مبنى للفاعل.

(٢) أي ابن مسعود، قال في الدر المختار: واعلم ان صاحب البيت ومثله امام المسجد الراتب اولى بالامامة من غيره مطلقاً اه، أي وان كان في غيره من الحاضرين من هو اعلم و اقرأ منه. وفي التارخانية: جماعة اضياف في دار يريد ان يتقدم احدهم ينبغي ان يتقدم المالك فان قدم واحدا منهم لعله وكبره فهو أفضل وإذا تقدم احدهم جاز لأن الظاهر ان المالك يأذن لضيفه اكراماً له اه - قاله في رد المختار.

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول.

(٤) وكان في الأصول «كنت» والصواب «لكنت».

(٥) أي أبو بحر.

(٦) أي فرغ ابن مسعود عن الصلاة مبنى للفاعل او قضى مبنى للفعول.

(٧) أي غسل يساره قبل يمينه.

(٨) وكان في الأصل «رجل تصرف» وهو خطأ.

(٩) وفي الهنتية «صل» وهو غلط.

لا بأس . قلت لأبي بحر - يعني الإمام : أو من خلفه ؟ قال : لا ، بل من خلفه .
أفلا ترى عبد الله بن مسعود قد رأى للرجل في الوضوء أن يبدأ بيساره
قبل يمينه ولم ير بذلك بأس .

أخبرنا سلام بن سليم^١ الحنفى عن المغيرة الضبي عن إبراهيم النخعي قال
ذكر لعلي بن أبي طالب الميامن في الوضوء فدعا بماء فبدأ بيمينه^٢ .
أخبرنا عباد بن العوام قال أخبرني هشام^٣ بن حسان عن الحسن
البصرى^٤ .

أخبرنا سفيان عن منصور عن مجاهد قال^٥ في الرجل ينسى بعض أعضائه
في الوضوء حتى يصلي ، قال يغسل ذلك العضو ويستقبل الصلاة ويصلي .

(١) مراد السائل عن أبي البحر ليس بظاهر وأرى في العبارة خلا وسقط يدل عليه
سياقها والمقصود أن هذا الحكم للإمام أو لمن خلفه ، وأبو بحر اسمه احتف كوفي
أدرك الجاهلية وهو في ص ٢٥ من التجميع و (ج ١ ص ١٢٥) من كتاب الكنى
للدولابي وهو محدث حنفى .

(٢) وفي الأصل « سليمان الحنفى » وهو غلط ، والصواب « سليم » .

(٣) وفي الأصل « بيماسره » ، أعلم أن بعد هذا آثاراً في المسح على الخفين وهي
لا تناسب المقام ولذا استغناها من ههنا وأدخلتها في باب المسح على الخفين وألحقت به
بابه - فنه له وادع لى بالخير .

(٤) الأزدى القردوسى .

(٥) هنا يابض في الأصل .

(٦) وكانت في الأصل « قال كانوا في الرجل » وليس بشئ ، وأخرجنا « كانوا »
من الأصل .

أخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري في الرجل يمسح
عضوا من أعضائه، قال: ينصرف فيمسح ذلك العضو الذي نسي ولا يعتد
بما صلى .

باب ' المسح على الخفين

قال أبو حنيفة: لا بأس بالمسح على الخفين للمقيم يوما وليلة من الحدث
إلى تلك الساعة من الغد، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها لا يمسح أكثر من ذلك.
وقال أهل المدينة: المسح على الخفين للمسافر أبدا ليس في ذلك عندنا
وقت يمسح على خفيه مادام مسافرا ما لم يحدث .

وأما المقيم فإن أهل المدينة اختلفوا في ذلك، قال بعضهم: لا يمسح
مقيم على الخفين منهم مالك بن أنس ومن أخذ بقوله .

وقال غيره من أهل المدينة: المسافر والمقيم في ذلك سواء يمسحان
على الخفين أبدا وليس في ذلك وقت، ومن قال هذا القول عبد العزيز بن
أبي سازم سلمة ومن أخذ بقوله من أهل المدينة .

(١) هذا الباب في الأصول بعد باب الخطأ والسهو والنسيان فأخرجته من هناك وألحقته
باب الوضوء فإنه مناسب لأبواب الطهارة لا أبواب الصلاة، وقد خبط الناسخ في النقل
قد قل بعض الباب في باب الوضوء وبعضه في موضع آخر من الكتاب وأجابه
في باب المسح ولا أدري وجه التكرار فكتبه له .

(٢) في الأصل « عبد العزيز بن أبي سلمة » وهو عندى غلط، وفي ج ٦ ص ٣٣٩
من التهذيب « عبد العزيز بن أبي سلمة بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب
أبو عبد الرحمن المدني نزيل بغداد » وقوله « ومن أخذ بقوله » بأفراد الضمير المجرور
يشير إلى أنه رجل واحد لا اثنان ولم أجده في يان المذاهب من كتب القوم إلا =

وقد كان مالك بن انس يقول بهذا القول زمانا من عمره ثم رجع
قال : لا يمسح المقيم على الخفين .

فأى [القولين - ١] السنة في هذا ؟ أقول مالك الاول او قوله الآخر ؟
قد زعموا^١ انهم يقولون بالسنة وبما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم وأصحابه . وقال محمد بن الحسن : الآثار في المسح للقيم يوما وليلة
وللسافر ثلاثة ايام ولياليها - كثيرة معروفة . وما كنت^٢ اظن ان احدا من

= ان عدم التوقيت في المسح مروي عن ابن عمر وعبد الله بن عمر كما رواه عنهما البيهقي
في ج ١ ص ٢٨٠ من سننه : ويمكن ان يكون في الأصل عمر بن عبد العزيز خليفة
الحق ، و ابو سلة بن عبد الرحمن لكن لم يذكر واحد من شراح الحديث في على ان
عدم التوقيت مذهبها ، بل ذكر ابن حزم في ج ٢ ص ٨٨ مذهب عمر بن عبد العزيز
التوقيت فهذه الوجوه ، قلت : ان في الأصل خطأ وتصحيحا وهو عبد العزيز بن
ابي سلة ابو عبد الرحمن المدني فأمل فيه - لعل الله يحدث بعد ذلك امرا ، ثم ظهر لي
انه عبد العزيز ابن ابي حازم سلة بن دينار المحاربى المدني الفقيه كان مدار الفتوى عليه
في آخر زمان مالك وبعده فهو عبد العزيز بن سلة فصار الابن ابا بالتصحيح وادخل
الكاتب الواو بينهما وهو المتعين - وراجع (ج ٦ ص ٣٣٣) من التهذيب ؛ فالجهد لله
على ذلك وله المنة على ما اطلعني عليه^١ والمذكور قبله متأخر عن الامام محمد فلا يكون
مراده قطعا - هذا والله اعلم .

(١) ما بين المربعين زيادة من الهدية .

(٢) وفي الأصل « زعم » بالوحدة ، والسياق يقتضى الجمع ولذا كتبه بالجمع ، وانظر
هذا التعريض من الامام محمد على من يدعى العمل بالسنة .

(٣) انظر فيه فانه لا بد للفقيه من النظر في الآثار والعلم بها والوقوف عليها وإلا =

نظر في الفقه بشكل عليه الآثار في هذا .

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم عن حفظة بن نباتة الجعفي

= لا يكون قهيا ومن ههنا يندفع ما يقال في حق الأخاف انهم يعملون بالرأى والقباس ويتركون الأحاديث والآثار ، كيف رد الامام محمد على من زعم ذلك ولذا قال صلى الله عليه وسلم : قهيه واحد اشد على الشيطان من ألف عبد و شاوروا الفقهاء والعابدين ولا تمضوا فيه برأى خاصة اللهم قهيه في الدين خيارهم في الجاهلية خيارهم في الاسلام اذا قهوا في الدين اللهم احشرنا في زمرة الفقهاء والعابدين .

(١) هكذا في كتاب الحجة وكتاب الآثار للإمام محمد وكتاب الآثار للإمام ابي يوسف ، ولم اجد « حفظة بن نباتة » في التهذيب والميزان واللسان والتجديد وفيها حنظلة آخرون ليس واحد منهم واليا جفيا ، واما ابوه نباتة الوالي الجعفي فهو من التابعين الكبار كان معلما في عهد عمر رضي الله عنه روى عنه ابراهيم والأسود بن يزيد وسويد بن غفلة وغيرهم - ونباتة بالنون والياء الموحدة ؛ وفي الأصول «لبابة» باللام والباين وهو غلط . قال الفاضل ابو الوفاء في تطبيق آثار ابي يوسف : قال الأستاذ الكوثري حفظه الله اقول وكفى ان يكون حفظة هذا : في عداد شيوخ ابراهيم النخعي في طبقة كبار التابعين من غير ان يذكر بمرح . قال ابن حجر في الاثار : حفظة بن نباتة الجعفي عن عمر في المسح على الخفين وعنه ابراهيم النخعي لا يعرف حاله . وقد ذكر ابن حبان في ثقات التابعين : نباتة الجعفي وكان في عهد عمر روى عنه سويد بن غفلة فيحور امره - انتهى . اقول لعله هو الذي يقول عنه العجلي : حفظة كوفي لا بأس به . وقال البدر العيني في رجال معاني الآثار : نباتة الجعفي - ويقال : الوالي - كوفي . قال الدارقطني : جعفي روى عن سويد بن غفلة وعمر بن الخطاب وكان معلما في زمانه روى عنه ابراهيم النخعي والأسود بن يزيد وسويد بن غفلة وهما من اقاربه وعاصم بن =

= كليب. قال أبو حاتم: وكان معلما على عهد عمر. وذكره ابن جابر في الثقات: وروى له النسائي حديثا واحدا عن سويد بن غفلة عن عمر في الطلاء وروى له الطحاوي - انتهى. قلت: اظن ان الخط في الاسناد وقع من الناحيتين ولعل السند ان شاء الله هكذا: ابراهيم عن الأسود بن يزيد عن نبأه الجعفي ان عمر - الحديث، كيف وقد رواه البيهقي هذا الاسناد من حديث شعبة عن حماد عن ابراهيم عن الأسود عن نبأه عن عمر قال: المسح للسافر ثلاثة ايام وليالهن - انتهى (ج ١ ص ٢٧٦) من باب التوقيت في المسح على الخفين. ورواه الطحاوي ايضا (ج ١ ص ٥٠) هذا حديثا ابوبكرة قال ثنا ابو داود قال ثنا شعبة عن حماد به مثله، حديثا ابوبكرة قال ثنا ابو عامر قال ثنا هشام عن حماد فذكر باسناده مثله، حديثا ابن خزيمة قال ثنا مسلم قال ثنا هشام قال ثنا حماد عن ابراهيم عن الأسود عن عمر مثله - اه؛ فضحة و هشام كلامهما يرويان عن حماد عن ابراهيم عن الأسود عن نبأه عن عمر - الحديث، وبه يظهر ان ما في كتاب الحجّة مصحف من النسخ، وكان في الاصل «الأسود عن نبأه» وقد قال الطحاوي حديثا ربيع المؤذن قال ثنا يحيى بن حسان قال ثنا ابو الاحوص عن عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة قال قلنا لنبأه الجعفي - وكان اجرا أنا على عمر: سله عن المسح على الخفين فسأله، قال: للسافر ثلاثة ايام وليالهن ولتقيم يوم وليلة - انتهى؛ حديثا ابوبكرة قال ثنا مؤمل قال ثنا سفيان الثوري قال ثنا عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة ان نبأه سأل عمر رضى الله عنه عن ذلك، قال: امسح عليهما يوما وليلة؛ حديثا صالح قال ثنا سعيد قال ثنا هشيم قال انا مالك بن مغول عن عمران بن مسلم عن سويد بن غفلة قال: اتينا عمر رضى الله عنه فسأله نبأه عن المسح على الخفين، قال عمر: للسافر ثلاثة ايام وليالهن ولتقيم يوم وليلة - انتهى. وهذا تين ان مدار الحديث على نبأه الجعفي وهو السائل عن عمر رضى الله عنه، وعن نبأه رواه الأسود وسويد بن غفلة، وعن الأسود وسويد رواه ابراهيم النخعي ولا استبعاد في ان =

ان عمر بن الخطاب قال: المسح على الخفين للقيم يوم^١ وليلة وللسافر ثلاثة ايام ولياليهن اذا لبسهما^٢ وأنت طاهر.

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن حماد عن ابراهيم النخعي^٣ عن ابي عبد الله الجبلي عن خزيمة بن ثابت الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: المسح على الخفين للسافر ثلاث ليال وأيامهن وللقيم يوما^٤ وليلة اذا لبسهما وهو طاهر.

= ابراهيم نفسه رواه عن نباتة بدون واسطة احد فانهم شيوخ ابراهيم وكلهم كانوا حاضرين وقت السؤال عن عمر رضى الله عنه. والاصل حديث نباتة فزيادة حنظلة في الاسناد من كرامات الكاتب اللهم الا ان يكون في الاسناد حنظلة بن نعيم النخوي او العزى فانه ايضا روى عن عمر وسمع منه كما في ص ١٠٨ من التسجيل، او حنظلة ابن قيس الزرقى المدني روى عن عمر ايضا كما في ج ٣ ص ٦٢ - من التهذيب، لكن في النسب بونا بعيدا فان حنظلة جعفي وابن نعيم غوى او عزي وابن قيس زرقى مدني فأين هذا من ذلك مع ان السائل نباتة وهو اجرا على عمر وقد بشه سويد الى عمر رضى الله عنه كما في ج ٢ ص ٨٧ من المحلى لابن حزم. والحاصل ان في الكتاب عندى تصحيحا وهو حسب ظني عن الأسود عن نباتة او عن ابراهيم عن نباتة او على المرجوح عن ابراهيم عن سويد بن غفلة عن نباتة - هذا والتم عند الله تعالى.

(١) وفي الأصول «يوما وليلة»، وهو ايضا صحيح وكونه اولى امر آخر.

(٢) وفي الهندية «لبسهما» والصحيح ما كتبه بضمير التثنية.

(٣) قال ابو داود: لم يسمع ابراهيم منه كما في التهذيب والمعاصرة تكني للاتصال كما في مقدمة صحيح مسلم، و ابو عبد الله الجبلي من رجال ابي داود والترمذي كما في كنى التهذيب، و الجبلي بفتح الجيم والبدال بعدها لام - راجع ترجمته.

(٤) هكذا في الأصول، والأولى «يوم وليلة»، والحديث رواه ابو داود والترمذي =

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن الحسن بن الحر عن القاسم بن عجمرة عن شريح بن هانئ قال : اتيت عائشة رضي الله عنها فسألتها عن المسح على الخفين ، فقالت : عليك^١ بعلي بن ابي طالب رضي الله عنه فانه كان يغزو مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، قال : فأتيته فسألته عن المسح على الخفين ، فقال علي كرم الله وجهه : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : المسح على الخفين للمسافر ثلاث ليال وأيامهن وللقيم يوما^٢ وليلة يمسخ على خفيه اذا لبسها ورجلاه طاهرتان .

اخبرنا يعقوب^٣ بن ابراهيم قال اخبرنا يزيد^٤ بن ابي زياد عن زيد بن وهب الجهني قال : كتب الينا عمر بن الخطاب رضي الله عنه في المسح على الخفين ان^٥ للمسافر ثلاثة ايام [وليالهن -^٦] وللقيم يوما^٧ وليلة .

= و ابن ماجه والطحاوي والبيهقي وغيرهم عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه .
(١) وفي رواية عنها : انت عليا فانه كان يسافر مع رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث ، رواه مسلم والنسائي وابن ماجه والطحاوي والدارقطني والبيهقي من حديث شريح بن هانئ عنها .

(٢) الاولى «يوم وليلة» بالرفع ، وفي طرق اخرى الحديث على وعائشة «يوم وليلة» وفي بعضها «يوما وليلة» هو مفعول جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث والله تعالى اعلم بالصواب .

(٣) هو الامام ابو يوسف .

(٤) هو القرشي الهاشمي ابو عبد الله مولاهم الكوفي - من رجال مسلم والاربعة .

(٥) كلمة «ان» ليست في شرح الآثار للطحاوي .

(٦) سقط ما بين المربعين من الأصول ، فردته من شرح معاني الآثار .

(٧) اخرجه الطحاوي حدثنا ابن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا ابو عوانة عن يزيد =

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن عبد الأعلى بن عامر^١ عن أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود عن امه^٢ قالت : كان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يلبس خفيه صلاة الفجر فلا يزعجهما^٣ حتى يأوى الى فراشه .

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن ابي اسحاق^٤ الهمداني عن القاسم بن مخيمرة عن شرح بن هاني^٥ قال : اتيت عائشة رضى الله عنها فقلت لها : يا ام المؤمنين ! هل سمعت شيئا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسح على الخفين ؟ فقالت لي : اذهب الى علي بن ابي طالب رضى الله عنه فانه كان يصحبه في اسفاره ، قال : فأتيت عليا كرم الله عز وجل وجهه فسألته ، فقال : ثلاثة ايام ولياليهن للسافر وللقيم يوم^٦ وليلة .

= ابن ابي زياد به مثله .

(١) هو الثعلبي الكوفي - من رجال الأربعة ، كما في التهذيب .

(٢) وهي زينب بنت معاوية الثقفي وهي امرأة عبد الله بن مسعود رضى الله عنه
ام ابي عبيدة المذكور كما في ج ١٢ ص ٤٢٢ من التهذيب .

(٣) كذا في الأصل ، وفي الهنتية « فلا يزعهما » .

(٤) وهو ابو اسحاق السبيعي اسمه عمرو .

(٥) وفي الأصول « يوما وليلة » ، والحديث أخرجه مسلم والنسائي والترمذي وابن ماجه والدارقطني والطحاوي والبيهقي في كتبهم مطولا ومختصرا وقد تقدم ايضا ، واما رواية انكار المسح عن عائشة رضى الله عنها التي أخرجه ابن عبد البر عن محمد ابن مهاجر البغدادي بن اسماعيل بن اخت مالك باسناده عنها انها قالت : لان اقطع رجلي بالموسى احب الى من ان امسح على الخفين فقال الشيخ في الامام كما في ج ١ ص ١٧٤ من نصب الراية : هذا باطل لا اصل له . قال ابن حبان د محمد بن مهاجر =

أخبرنا أبو بكر بن عبد الله التمهيلي عن حماد عن إبراهيم النخعي عن أبي عبد الله الجبلي عن خزيمة بن ثابت أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: للمسافر أن يمسح على خفيه ثلاثة أيام ولياليتين ولتقيم يوما وليلة. أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا عمر بن شقيق عن شقيق بن سلمة عن ابن مسعود قال: للمسافر ثلاثة أيام يمسح على الخفين ولتقيم يوما وليلة؛ وسافر عبد الله فكث ثلاثا لا يطلع خفيه يمسح عليهما.

= البخاري كان يضع الحديث، وفي المال المتأخية لابن الجوزي «موضوع وضعه محمد بن مهاجر على عائشة رضي الله عنها - انتهى».

(١) لعله عمر بن شقيق بن أسماء الجرمي - بفتح الجيم - البصري كان يتجر إلى الري.

(٢) هو شقيق بن سلمة الأسدي أبو وائل الكوفي من رجال السنة مشهور.

(٣) وفي الأصول «يوما وليلة يوم وسافر» وهو غلط، وفي ج ٢ ص ٨٧ من المحل

«ومن طريق سفيان الثوري عن سلمة بن كهيل عن إبراهيم التيمي عن الحارث بن سويد

عن عبد الله بن مسعود قال: ثلاثة أيام للمسافر ويوم لتقيم يعني في المسح» وروينا أيضا

من طريق شقيق بن سلمة عن ابن مسعود وهذا أيضا اسناد صحيح - انتهى. والآثر أخرجه

البيهقي في ج ١ ص ٢٧٧ من سننه من طريق أبي معاوية عن الأعمش عن شقيق عن

عمرو بن الحارث بن المصطلق قال: خرجت مع عبد الله بن مسعود إلى المدينة فلم يزع

الحلق ثلاثا ويمسح عليه - انتهى. وفي طريق الحارث بن سويد زيادة عند البيهقي قال

الحارث: فما أزع خفي حتى أتى فراشي - اهـ. وأخرجه الطحاوي أيضا حدثنا حسين

ابن نصر قال ثنا أبو نعيم قال ثنا سفيان عن سلمة بن كهيل عن إبراهيم التيمي عن الحارث

ابن سويد قال: جل عبد الله المسح على الخفين ثلاثة أيام للمسافر ولتقيم يوما. حدثنا

ابن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا أبو عروة عن المغيرة عن إبراهيم عن عمرو بن الحارث

قال: سافرت مع عبد الله فكان لا يزع خفيه ثلاثا - انتهى.

أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا عبد الأعلى^١ الثعلبي عن عبد الرحمن ابن أبي ليلى قال : كنت جالسا عند عمر بن الخطاب فقام إلى عيسى^٢ من ماء فتوضأ ثم مسح على جرموقه^٣ ثم قام فصلى المغرب ؛ فقام الراكب فقال : يا أمير المؤمنين ! والله ! ما أتيتك إلا [لان -^٤] استلك عن هذا الشيء رأيت غيرك يفعله ؟ قال : نعم ، خير مني وخير من الأمة رأيت أبا القاسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل كما رأيته فعلت . فزعم الراكب أنه رأى الهلال هلال شوال . فقال عمر : انظروا^٥ .

أخبرنا طلحة بن عمرو المكي قال أخبرنا عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس^٦

(١) وفي الأصول « عبد الأعلى والثعلبي » بزيادة الواو وهو خطأ كما في ج ٦ ص ٩٤ من التهذيب وهو ابن عامر كما مر فيما قبل .

(٢) في الحديث « أتى عيسى من لبن » وهو القدح العظيم والجمع عباس - قاله في المغرب .

(٣) وفي الأصول « جرموقه » بالافراد وهو ما يليس فوق الخف ويقال له بالفارسية خر كشن - مغرب .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه فزيد .

(٥) معناه عندى « انظروا » في قوله وحققوه ولا تعجلوا وروية هلال شوال لا بد لها

من شهادة رجلين عادلين لا بشهادة رجل واحد وإليه يشير عمر رضي الله عنه بهذا القول .

(٦) وفي رواية إنكاره المسح قال البيهقي إنما كرهه حين لم يثبت له مسح النبي صلى الله

عليه وسلم على الخفين بعد نزول المائدة ؛ فلما ثبت له رجوع إليه وأقرب به للقيم والمسافر

جميعا ؛ ثم أسند عن شعبة عن قتادة قال سمعت موسى بن سلة قال سألت ابن عباس عن

المسح على الخفين فقال : للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللقائم يوم وليلة . قال : وهذا

استناد صحيح - انتهى نصب الراية .

قال: المسح على الخفين للقيم يوما^١ وليلة وللأسافر ثلاثة أيام [ولياليهن -^٢] إذا كان ادخلها وهما طاهرتان .

أخبرنا عرف^٣ بن درهم عن جلبة بن سحيم عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سئل^٤ عن المسح على الخفين، قال^٥: «للسافر ثلاثة أيام [ولياليهن -^٦] وللقيم يوم [وليلة -^٧]» [قال محمد^٨ بن الحسن] قلنا: لمن قال إن المقيم لا يمسح على الخفين إنما جاءت عامة الآثار في المقيم؟ ولا سيما الحديث الذي اعتمد عليه أهل المدينة في المسح على الخفين حديثه: «نافع مولى عبد الله ابن عمر وعبد الله بن دينار مولى ابن عمر أن عبد الله بن عمر قدم على سعد

- (١) هكذا في الأصول، ولعل الأولى «يوم وليلة» .
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول فودته من شرح الآثار للطحاوي وسنن البيهقي .
- (٣) هو عرف بن درهم الخمال يكنى أبا هريرة . والحديث أخرجه الدارقطني في الأفراد في الجزء الحادى والثمانين منها من طريق عبد الله بن داود عن عرف بن درهم عن جلبة عن ابن عمر قال: وقت لنا في المسح على الخفين ثلاثة أيام ولياليهن للأسافر ويوم وليلة للقيم كما في ج ٤ ص ١٦٥ من لسان الميزان . وهذا ظهر أنه بعد قوله «سئل» سقط «رسول الله صلى الله عليه وسلم» من الأصول، والحديث مرفوع .
- (٤) أى رسول الله صلى الله عليه وسلم .
- (٥) ما بين المربعين زيادة من أفراد الدارقطني على ما في لسان الميزان .
- (٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول فهو زيادة من وفى زعمى أنه سقط من الأصول ولا بد منه حسب اقتضاء السياق وعلى دأب الإمام محمد في الكتاب بعد سرد الآثار والأخبار كما لا يخفى على ذوى انظار الأفكار .
- (٧) وفى الأصول «وإنما» بالواو وعندى الأولى سقوطها حتى ينظم صعودها وهبوطها .

ابن أبي وقاص الكوفي وسعد أميرها فراه عبد الله بمسح على الخفين فأنكر ذلك عليه، قال له سعد: سل أباك إذا قدمت عليه فسي شينى عبد الله ان يسأل عمر رضى الله عنه حتى قدم سعد رضى الله عنه فقال: سألت أباك؟ فقال: لا، قال: فاسأله فساله عبد الله، قال عمر رضى الله عنه: إذا ادخلت^١ رجلك في الخفين وهما طاهرتان فامسح عليهما. قال عبد الله: وإن جاء احدا من الغائط. قال: وإن جاء احد منكم^٢ من الغائط. اخبرنا بهذا الحديث مالك بن انس ان نافعا وعبد الله بن دينار مولى ابن عمر رضى الله عنهما اخبراه ذلك^٣.

فسعد خبر^٤ به عبد الله بن عمر رضى الله عنهما وهو أمير الكوفة مسافرا كان فيها^٥ وهو أميرها او مقبلا^٦ انما كان مقبلا ولم يكن مسافرا.

اخبرنا مالك بن انس ايضا عن نافع ان ابن عمر رضى الله عنهما بال بالسوق قوضا وغسل وجهه ويديه مسح برأسه ثم دعى^٧ للجنائز حين دخل المسجد ليصلي عليها فمسح على الخفين وصلى عليها ايضا^٨ فقد كان عبد الله بن عمر

(١) اي لعبد الله بن عمر رضى الله عنهما.

(٢) وفي الأصول « إذا دخلت » سقطت الالف ولا بد منها.

(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية « في الغائط » وليس بصواب، و الأولى « احدثكم من الغائط ».

(٤) وكان في الأصول « اخبرنا هذا » و الأولى « اخبرنا بهذا الحديث » بزيادة الباء.

(٥) كذا في الأصل، و الأولى « بذلك » . (٦) لعله « اخبر به ».

(٧-٧) وفي الأصول: وهو أمير او مقيم، والصواب « مقبلا » بالنصب.

(٨) وفي الأصول: ثم دعا للجنائز، والصواب « دعى » بصيغة المجهول.

(٩) لفظ « ايضا » زائد لا حاجة اليه.

رضى الله عنهما بالمدينة حين بال بالسوق مقبياً او مسافراً ويدخل هذا عليهم^١ ايضاً مع ما ذكروا من جفوف الوضوء ان ابن عمر رضى الله عنهما لم يمسح على الخفين عند حضرة وضوءه حتى اتى المسجد فمسح على خفيه، فهذا يدل على ان المسح يجرى عن المقيم وان^٢ جفوف الوضوء لا ينقض الوضوء وان^٣ اخذ في غير عمل الوضوء لأن ابن عمر رضى الله عنهما قد اخذ في عمل^٤ غير الوضوء حين اقبل الى المسجد وترك ان يمسح على خفيه.

وأخبرنا مالك بن انس ايضاً عن سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش^٥ انه قال: رأيت انس بن مالك رضى الله عنه أتى قباء فقال ثم أتى بماء فتوضأ فغسل وجهه ويديه الى المرفقين ومسح برأسه ثم مسح على الخفين ثم صلى .

فهذا انس بن مالك رضى الله عنه أ كان مسافراً بقاء؛ فهذه آثارهم التي رويوها وحملوها ثم قضاها برأيهم^٦ .

(١) وفي الأصول «عليهما» وما كتبه هو الصحيح .

(٢) وفي الأصول «فان» وهو لا يناسب المقام، والصواب «وان»، انظر دقة النظر في الاستنباط . (٣) وصلة متصلة لا غير .

(٤) على الوصفة فان غير لا يقع الا صفة لغيره فعمل موصوف وغير الوضوء صفته - تدبر .

(٥) وفي الأصول «ابن قيس» والصواب «ابن رقيش» بالراء المهملة المضمومة وفتح القاف بعدها ياء تختانية ثم شين معجمة مصغراً كما في موطأ محمد و موطأ مالك وهو سعيد بن عبد الرحمن بن يزيد بن رقيش بن رباب الأسدي المدني من حلقاء بني عبد شمس من رجال ابي داود شيخ مدني ثقة ذكره ابن حبان في الثقات - التهذيب .

(٦) كذا في الأصول «قضوا برأيهم» و الأولى «آرائهم» - تأمل .

وقال ابو حنيفة رحمه الله في المسح على الخطين : يمسح على ظهر الخطين وليس على الذي يمسح ان يمسح باطنهما بشئ .

وقال اهل المدينة : يجعل كفا على ظاهرهما وكفا على اسفلهما فيقبل بالكف الى على الظاهر الى ساق القدم ويقبل بالتى على الأسفل من العقب الى الأصابع فيمسح ظاهره وباطنه .

وقال محمد بن الحسن : وكيف قال هذا اهل المدينة : فأنعم^١ احدا يصير شيئا يتكلم بمثل هذا ؟ قد جاء الحديث المعروف عن عمر^٢ بن الخطاب رضى الله عنه

- (١) وفي الأصول : « فأنعم » بالغية ، والصواب « نعلم » بصيغة المتكلم .
- (٢) المشهور ان هذا القول مروى عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه رواه عنه ابو داود في باب كيف المسح ج ١ ص ٢٤ من سننه حدثنا محمد بن العلاء ثنا حفص ابن غياث عن الأعمش عن ابي اسحاق عن عبد خير عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه قال : لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف اولى بالمسح من اعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه - اهـ - قال الحافظ في ص ٩ من بلوغ المرام « أخرجه ابو داود باسناد حسن - اهـ » وقال في ج ١ ص ٥٩ من التلخيص « رواه ابو داود و اسناده صحيح - اهـ » وسكت عنه في الدراية والحديث في ج ١ ص ١٨١ من نصب الراية و ج ١ ص ٢٩٢ من سنن البيهقي من طرق الى عبد خير عن علي و ج ٢ ص ١١١ من المحلى لابن حزم « قال المحدث الزيلعي قال البيهقي والمرجع فيه الى عبد خير وهو لم يحتج به صاحبا الصحيح - اهـ » قال في الجوهر الثقي : ذكر هذه العبارة في حق جماعة وكأنه يريد بذلك تضعيفهم . وقد ذكرنا انه لا يلزم من كونها لم يحتجوا بشخص ان يكون ضعيفا وعبد خير ثقة وقد تقدم ذكره - انتهى . وحديث عمر رضى الله عنه روى بلفظ آخر رواه ابن ابي شيبة في مسنده كما في نصب الراية =

[انه - ١] قال: لو كان الدين^١ بالرأى لكان مسح باطن الخفين أولى من ظاهرهما. وهذا منه^٢ انكار لمسح أسفلهما.

اخبرنا عباد^٣ بن العوام قال اخبرني هشام بن حسان^٤ عن الحسن البصري [انه قال: لو كان الدين بالرأى لكان مسح باطن - ١] الخفين أولى من ظاهرهما.

= حدثنا زيد بن الحباب عن خالد بن ابي بكر عن سالم بن عبد الله عن ابيه عن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بالمسح على ظهر الخفين اذا لبسها وهما طاهرتان - انتهى. ورواه البارقي بلفظ: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالمسح على ظهر الخف للسافر ثلاثة ايام وليالهن ولتقيم يوما وليلة - انتهى، ورواه البيهقي في سننه ايضا كما في ج ١ ص ٢٩٢ منها. والحاصل انه عندى مصنف، والاصل عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه وكتب الناسخ عن عمر بن الخطاب وما اخرجه في النقل عن الأصول لأن هذا كله بحسب وسقى ومكتنى - ولعل الله اقام من الرجال من يصلحه على الصواب.

(١) ما بين المربعين زيادة منى.

(٢) وفي الهندية: الذين بالرأى، وهو خطأ.

(٣) هذا قول محمد رحمه الله تعالى في معنى الآثار، قال ابن حزم: وبه يقول ابو حنيفة والثوري وداود وهو قول علي بن ابي طالب وقيس بن سعد والحسن البصري وابن جريج وعطاء بن ابي رباح - اه؛ قلت: بل قال به الجمهور.

(٤) هذا الآثار كان في باب الوضوء فأخرجته عنه وأدخلته في باب المسح على الخفين - فتنبه.

(٥) هو الأزدي القردوسی.

(٦) هذه العبارة التي ما بين المربعين سقطت من الأصول ولا بد منها، وكان معنا =

[و-١] هذا منه انكار [لمسح-٢] اسفلها .

قال اهل المدينة: قد قال هذا ابن شهاب . قيل^٢ لهم: أفتأثره عن غيره ام رأى رآه؟ قالوا: لا نعم [انه-٣] آثره عن احد .
قيل لهم: قد اخبرنا قهيمكم^٤ مالك بن انس عن هشام بن عروة^٥ انه

= ياض في الاصل فكتبت فيه هذه العبارة كما يقتضى السياق، ووجداني يحكم ان الحسن يروى عن علي رضى الله عنه الحديث المذكور الذى عزاه الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وقد خبط فيه الناسخون، والاصل عن الحسن عن علي رضى الله عنه انه قال: لو كان الدين - الحديث . وبدل عليه قوله « وهذا منه انكار لمسح اسفلها ، تدبر و تبصر .

(١) زيادة الواو منى .

(٢) زيادة منى لما تقدم في قول محمد .

(٣) من قوله « قيل لهم » الى قوله « عن احد » سقط من باب المسح على الخفين ولا بد منه وهو في باب الوضوء فأدخلته في باب المسح .

(٤) زيادة منى حسب اقتضاء السياق .

(٥) هكذا بالخطاب في باب المسح، وفي باب الوضوء « قهيمهم » بالنية وهو مرجوح عندى .

(٦) في موطن محمد « عن هشام بن عروة عن ابيه انه رأى أباه - الحديث » و ضمير ابيه راجع الى هشام وكذا ضمير انه و أباه راجع الى هشام لا الى عروة كما فهم القارى في شرحه و للمسح على الخفين عروة بن الزبير لا الزبير كما اشتبه على الانعنان بزيادة عن ابيه قالوا: المراد به زبير بن العوام وهو ليس بمجد .

رأى أباه يمسح على الخفين ، قال : وكان يمسح^١ على ظاهرهما ولا يمسح^٢ على باطنهما . قال^٣ : فيزعم العامة فيمسح برأسه^٤ . فهذا قول عروة بن الزبير^٥

(١) كذا ما هنا وفي باب المسح : يمسح على ظاهرهما ولا يمسح على باطنهما . وفي موطأ مالك : على أن يمسح ظهورهما ولا يمسح بطونهما - اهـ . وفي موطأ محمد (ص ٧٠) : أنه رأى أباه يمسح على الخفين على ظهورهما ولا يمسح بطونهما قال ثم يرفع العامة فيمسح برأسه - انتهى . وفي الأصل الهندى « ظهورهما » وهو الأرجح عندى لكونه مطابقاً لما في موطأ مالك .

(٢) هكذا في باب المسح ، وفي باب الوضوء « ولا يمس بطونهما » . وفي موطأ محمد « ولا يمسح بطونهما » .

(٣) وفي موطأ محمد : قال ثم يرفع العامة فيمسح برأسه .

(٤) في باب الوضوء « رأسه » بدون الباء الجارة .

(٥-٥) وقع في باب المسح « قول ابن الزبير » وهو مومم الى عبد الله بن الزبير وليس كذلك ، وما في المتن هو الصحيح وهو مطابق لما في باب الوضوء ولما في موطأ مالك . وقد وقع في موطأ محمد « عن هشام بن عروة عن أبيه أنه رأى أباه يمسح - الحديث » يوم أن الماسح الزبير بن العوام وعليه شرح القارى وإليه مال على القارى رحمه الله وليس بصواب ، وهذا الوم وقع بزيادة لفظ « عن أبيه » في الاسناد وهو من الناسخ بل المراد به عروة بن الزبير كما صرح به الامام محمد فتبه له ؛ وراجع التعليق المسجل على موطأ محمد فإن القاضل تعرض لذلك في بحث الأثر المذكور - اهـ . وهل تعرف عروة ابن الزبير فإنه قتيبة تاجي جليل وهو كان ينزع العامة عند مسح الرأس ويمسح على الرأس ولا يمسح على العامة وهو مقدم على أبي حنيفة في عدم تجويز المسح على العامة لكن لم يعرفه ابن أبي شيبة ولم يعلم مذهبه في ذلك ولذا ذكر أبا حنيفة في محل الطعن ولم يذكره وعامة الآثار والاختار عن النبي صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا في =

وهو كان أخته وأعلم بالرواية والسنة من ابن شهاب. فكيف ترك هذا مالك بن انس وغيره وهم الذين روه وعزوا^١ الى رأى ابن شهاب مع ما قد جاء في هذا من الآثار؛ أخبرنا^٢ يعقوب^٣ بن ابراهيم قال حدثنا حصين^٤ بن عبد الرحمن عن عامر الشعبي قال^٥ : وضع يده على

= المسح على الرأس ليس فيها ذكر المسح على العمامة والخمار وكيف يكون والقرآن نزل بمسح الرأس؛ وقد روى الشافعي عن عطاء مرسل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم توطأ لخسر العمامة عن رأسه ومسح مقدم رأسه - اهـ؛ والمرسل حجة عند ابن أبي شيبة ايضا مع ما اعتضد بهجته موصولا من وجه آخر. أخرجه ابو داود في سننه من حديث انس فاعتضاد كل واحد منهما بالآخر يفيد قوة كما في الأصول فينهض حجة فلا يضر كون ابن مقل في استاده، ثبت ان قول ابن حنيفة «وجه بالأحاديث واعتراض ابن أبي شيبة باطل فلا يلتفت إليه» - والله هو المأدب الى صراط مستقيم.

(١) وفي الأصل الهندى في باب الوضوء «وعزوه» وفي باب المسح «ويروه» وفي الأصل «ويزروه» ولا احدى ما معناه، ومعنى «عزوه» نسبوه الى ابن شهاب وعندى «وعزوا» بدون الضمير وهو الصحيح ومعناه - ان شاء الله : ومالوا الى رأى ابن شهاب وتركوا اثر عروة وآثارا غيره تدبر.

(٢) في باب المسح من الأصول «و أخبرنا» بالواو وفي باب الوضوء بدونها.

(٣) هو القاضي الامام ابو يوسف.

(٤) كذا في الأصل، وفي باب المسح من الأصل الهندى «حصين بن عبد الرحمن» وهو خطأ، والصحيح «حصين بن عبد الرحمن» كما هو هنا وكما هو في باب الوضوء وهو السلمي ابو الهذيل الكوفي.

(٥) لعل عامرا يرويه عن علي رضي الله عنه - فراجع الكتب، ولعل العبارة سقطت من الأصول ان لم يكن فاعل قال حصين بن عبد الرحمن. قلت : روى ابن أبي شيبة =

قدميه من قبل الساق ثم مسحهما حتى الأصابع وقال: هكذا المسح على الخفين^٢.

أخبرنا إسماعيل بن عياش قال: حدثني الوليد بن عباد^٢ عن عمر^٢ بن

= عن هشيم عن حصين عن الشعبي قال: سأله عن المسح على الخفين قال: هكذا وأمر يديه إلى أسفل؛ وروى عن جرير عن حصين عن الشعبي قال: يمسحها من ظاهر قدميه إلى أطراف أصابعه؛ وروى عن ابن إدريس عن حصين عن الشعبي قال: المسح على الخفين هكذا وأمر يديه من ظهر قدميه إلى أطراف أصابعه - ف.

(١) وكان في الأصول «قدمه» والصواب «قدميه» يدل عليه ضمير مسحها وهو متى في الأصول كلها.

(٢) والمذهب عندنا في كيفية المسح الابتداء من الأصابع إلى الساق وهاتنا عكس ذلك - تدبر.

(٣) كذا في الأصل، وفي الهنذية «أبو الوليد بن عباد» هو مصنف، والصواب ما كتبه كما في ج ٦ ص ٢٢٣ من اللسان و ج ٣ ص ٢٧٢ من الميزان. وذكره ابن حبان في الثقات قال: يروى عن الحسن - كما في اللسان. وولد بن عباد غيره وهو في ج ١١ ص ١٣٧ من التهذيب وهو أنصاري.

(٤) وهو الصواب المدائني كما في ج ٤ ص ٣٢٤ من لسان الميزان. وذكره البخاري ولم يذكر فيه جرحا وتبعه ابن أبي حاتم. وقال ابن معين: شيخ مدائني لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ في ص ٣٠٣ من التعجيل: - عب عمر بن مجاشع المدائني عن أبي إسحاق وعبد العزيز بن صهيب وغيرهما وعنه زكريا بن يحيى رحوه والحضري ومحمد بن شعاع الحراني وجماعة وقعه ابن حبان - انتهى. وكان في الأصول «جعفر بن مجاشع» وهو غلط ولم أجده في الكتب مع نص الحافظ في التعجيل عمر بن مجاشع عن أبي إسحاق وهذا والعلم عند الله تعالى.

بجاشع عن أبي إسحاق السبيعي^١ الهمداني [عن عبد خير^٢ -] قال: قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: ما كنت أرى إلا المسح على باطن الخفين^٣ أفضل^٤ منه على ظاهرهما حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على

(١) «السبيعي» في باب الرضوء و«الهمداني» في باب المسح من الأصل لجمعت بينهما في النقل، وهنا عمر بن المنثي الأصبهاني الرقي عن أبي إسحاق كما في ج ٧ ص ٤٩٤ من التهذيب وهو من رواية حديث المسح على الخفين عن عطاء الخراساني عن أنس رواه ابن ماجه في ج ١ ص ٤٢ من سننه.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، والحديث رواه أبو داود في ج ١ ص ٦٣ من سننه عن محمد بن العلاء عن حفص بن غياث عن الأعشى عن أبي إسحاق عن عبد خير عن علي قال: لو كان الدين بالرأى لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه؛ وعن محمد بن رافع عن يحيى بن آدم عن يزيد بن عبد العزيز عن الأعشى هذا الحديث قال ما كنت أرى باطن القدمين إلا أحق بالمسح حتى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسح على ظاهر خفيه - انتهى - ورواه البيهقي أيضا في ج ١ ص ٢٩٢ من سننه بإسناده إلى أبي داود ومن غيره من طريق الأعشى وإبراهيم بن طهمان ويونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن عبد خير عن علي بن أبي طالب به؛ وكذا رواه ابن حزم في ج ٢ ص ١١١ من المحلى بإسناده إلى أبي داود صاحب السنن وهذا ظهر أن «عن عبد خير» سقط من الأصل وهو في الطحاوي أيضا - وراجع نصب الراية والدرية والتلخيص والدارقطني.

(٣) وفي باب المسح من الأصل «على باطن الخف» وفي باب الرضوء «على بطون الخفين» وهو أولى.

(٤) في باب المسح من الأصل أكثر منه، وفي باب الرضوء منه أفضل منه وهو الأرجح المطابق لقوله احتج كما في رواية أخرى عند أبي داود وغيره؛ وفي هذا الباب «على ظهرهما» و«الأولى» «على ظهرهما».

ظاهرهما ولا يمسح على باطنهما .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال اخبرنا ' عمر ' بن محمد عن نافع ' انه كان يمسح على ظهور الخفين .

وقال ابو حنيفة ' رضى الله عنه في رجل غسل قدميه ثم لبس خفيه فلم يحدث حتى استأف بقة الوضوء ' ان ذلك يجزئه فان ' احدث بعد ذلك توضاً ومسح على الخفين ' لانه حين غسل رجليه ثم لم ' يحدث حتى توضع بقة الوضوء ' قد صار طاهراً .

أرأيت ' لو نزع ' الخفين بعد تمام ' الوضوء [ولم يحدث أليس

(١) في باب الوضوء من الأصل ' قال حدثني عمر بن محمد ، وفي باب المسح ' اخبرنا .

(٢) هو العدوي الذي نزل عقلان من رجال الستة الا الترمذي كما في ج ٧ ص ٤٩٥ من التهذيب .

(٣) لعله مروي عن ابن عمر رضى الله عنهما ، وقد روى عن ابن عمر خلافه كما في المدونة وسنن البيهقي .

(٤) زيادة من باب الوضوء وليس في باب المسح . (٥) وفي نسخة ' بقة وضوءه ' .

(٦) في الباين من الأصول ' و ان احدث ' بالواو ، و الأرجح عندى بالقاء .

(٧) لعل الصواب ' خفيه ' .

(٨) سقط حرف ثم من باب المسح و هو موجود في باب الوضوء ولا بد منه .

(٩) وفي باب المسح ' بقة وضوءه ' .

(١٠) كذا في الأصول ، و لعل الصواب ' أرأيت ' .

(١١) لعل هذا خلاف المنع فان نزع الخفين ناقض للمسح ولا بد بعد ذلك من غسل

الرجلين ان كان طاهراً و الافادة الوضوء واجبة نعم هو رواية عن ابراهيم النخعي كما في ج ١ ص ١٢ من البدائع و لعل العبارة سقطت من قلم الكاتب و إلا كما ترى .

(١٢) وفي باب المسح ' بعد ذلك ' و ما في الأصل هو من باب الوضوء .

كان متوضّأ تام الوضوء فان اعاد ولبس الخفين - ١ [بعد ذلك ثم احدث توضّأ ومسح على خفيه فكذلك لو لم يزعهما .

وقال اهل المدينة في رجل غسل قدميه ولبس خفيه ثم استأفّ بقية الوضوء لينزع خفيه ثم ليتوضّأ ويغسل رجله . وقال محمد بن الحسن : كيف ينزع خفيه وهو لم يحدث حتى اتم وضوءه ؟ قالوا : لانه بدأ بالرجلين قبل وجهه وذراعيه فكذلك كان هذا هكذا .

قيل لهم : فما تقولون فيمن توضّأ وعليه خفاه فوجب عليه المسح فيها عنه حتى جف وضوءه أيسح على خفيه او يعيد الوضوء ؟ قالوا : بل يسح على خفيه ولا يعيد الوضوء .

قيل لهم : فهذا ترك لقولكم فيمن ترك اعضاؤه بدأ بوضوء قبل عضو .

(١) العبارة بين المبرزين سقطت من باب المسح وهي موجودة في باب الوضوء من الأصول فردتها منه .

(٢) في باب الوضوء « ينزع » وما كتبه فهو في باب المسح .

(٣) من هنا الى آخر الباب سقط من هذا الباب من الأصول وهو في باب الوضوء ، فنقله في هذا الباب لانه جواب عن قول اهل المدينة والام عليهم كما لا يخفى ، وفي باب المسح مكانه مسألة التسليم على المصلي في الصلاة وهي لا تناسب الباب كما لا يخفى على اولي الالباب ، ولا ادري ما وجه سوء الترتيب في مضامين الكتاب وهو كذلك في جميع الأصول - هذا والله تعالى اعلم بالصواب وعنده لم الكتاب ! اللهم اهدنا الى صراط مستقيم واحفظنا من شره اللسن والقلم وزلة اليد والقدم عن الطريق الاقوم .

(٤) وفي الأصول « تم وضوءه » .

(٥) وفي الأصل بالواو ، وعندى لا بد من حرف « او » الترددية كما لا يخفى .

قالوا: لأن هذا فعل ابن عمر رضى الله عنهما حين بال بالسوق فتوضأ و آخر المسح على خفيه، ولما دعى ليصلى على الجنازة مسح على خفيه ثم صلى ولم يستأف الوضوء.

قيل لهم: فهذا الحديث حجة عليكم [و-] قيل^١ لهم: المسح على الخفين أليس يجرى عن غسل الرجلين؟ قالوا: بلى قيل لهم: أفليس قد صار كغسل الرجلين؟ قالوا: بلى.

قيل لهم: فهما^٢ غسل رجليه حتى يحف وضوؤه استقبال الوضوء وإذا نسي أن يمسح على الخفين حتى يحف وضوؤه لم يعد. قالوا: ففعل عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما.

قيل لهم: فأنما يقاس ما لم يأت فيه أثر على ما جاءت فيه الآثار قد رويتم أثرين في مسح الرأس والمسح على الخفين ولم تقيسوا على واحد منهما فلائى شيء^٣ اختلف هذا وغيره^٤ من مواضع الوضوء.

(١) زيادة الواو متى.

(٢) ان لم تعتبر زيادة فعل العبارة قد سقطت من الكتاب وإلا هذا القيل لا يرتبط بما قبله وزيادة الواو تسد هذا الخلل وتدفع الوم الناشئ عن المقام - تدبر.

(٣) وفي الأصول «فا غسل» وهو وإن كان في معنى «مهما» لكن في العبارة «فهما» أو «قلبا» فإن وهم التصحيف قائم على الأول.

(٤) وكان في الأصول «به»، والظاهر «فيه» وأيضا يطابق بما قبله.

(٥) وفي الأصول: فلائى شيء هذا اختلف هذا وغيرهما من مواضع الوضوء، فأول الهذين زائد كما لا يخفى وإن اتى الأول على حاله فلا بد من زياد لفظ «سواء» بعد قوله «مواضع الوضوء» وإلا فلا معنى لتكرار هذا - تدبر.

(٦) وفي الأصل «غيرهما» والظاهر «غيره» بالافراد.

وقد زعمتم أنه لا أثر عندكم في غير هذا من الأعضاء فينبغي لمن قاس على السنة والآثار أن [يقيس على - ١] السنة ما لم يأت فيه أثر لما قد جاءت [فيه - ٢] الآثار مما يشبهه .

(١) ما بين المرعين زيادة منى ، و العبارة في الأصول هكذا على السنة والآثار ان السنة ما لم يأت فيه أثر وهو ما ترى من الركاة مع أنه لا معنى لما كما لا يخفى .
(٢) زيادة منى و ان كان المعنى بدون هذه الزيادة ايضاً صحيحاً لكنها على دأبه في الكتاب .

(٣) الى هنا ليس في باب المسح على الخفين . (تذييل) :

قال في البدائع ج ١ ص ١٠ : وأما المسح على الجورين فان كانا مجلدين او منطين يحز به بلا خلاف عند اصحابنا وان لم يكونا مجلدين ولا منطين فان كانا رقيقين يشقان الماء لا يجوز المسح عليهما بالاجماع وان كانا ثخينين لا يجوز عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف ومحمد يجوز وروى عن ابى حنيفة انه رجع الى قولها في آخر عمره وذلك انه مسح على جوريه في مرضه ثم قال : لعواده فقلت ما كنت امنع الناس عنه فاستدلوا به على رجوعه وعند الشافعى لا يجوز المسح على الجوارب وان كانت منقلة الا اذا كانت مجلدة الى الكمين احتج ابو يوسف ومحمد بحديث المنيرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح على الجورين ولأن الجواز في الخف لدفع الحرج لما يلحقه من المشقة بالنزع وهذا المعنى موجود في الجورب بخلاف الفاقة والمكعب لأنه لا مشقة في نزعها ولأبى حنيفة ان جواز المسح على الخفين ثبت نصاً بخلاف القياس فكل ما كان في معنى الخف في اتمان المتي وامكان قطع السفر به يلحق به وما لا فلا ومعلوم ان غير المجلد والمتعل من الجوارب لا يشارك الخف في هذا المعنى فتعذر الالحاق علا ان شرع المسح ان ثبت على الترفيه لكن الحاجة الى الترفيه فيما يغلب لبسه وليس الجوارب بما لا يغلب فلا حاجة فيها الى الترفيه فبقى اصل =

= الواجب بالكتاب وهو غسل الرجلين ، وأما الحديث فيحتمل انهما كان مجلدين او متعلين وبه قول ولا عموم له لأنه حكاية حال الا يرى انه لم يتناول الرقيق من الجوارب وأما الحنف المتخذ من البدن فم يذكره في ظاهر الرواية ، وقيل انه على التفصيل والاختلاف الذي ذكرنا وقيل ان كان يطبق السفر جاز المسح عليه وإلا فلا وهذا هو الأصح - انتهى - فتحصل من ذلك ان في مسح الجورين روايتين بل ثلاث روايات : الأولى انه يجوز المسح عليهما مجلدين كانا او متعلين او ثخينين وهي الرواية التي رجع اليها ابو حنيفة في مرضه ، والرواية الثانية اذا كانا مجلدين او متعلين يجوز المسح عند ابي حنيفة وإلا لا ، والرواية الثالثة ان كانا ثخينين يجوز المسح عليهما بشرط انهما لا يشقان الماء وهو مذهب ابي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ؛ وإنما قلت لما رواية ثالثة فان اصحاب ابي حنيفة اتفقوا على ان ما قالوا به فهو قول له وروى عنه ، فبعد هذا التفصيل في المذهب لا يقدر احد على ان يعترض على الامام ابي حنيفة بأنه خالف الأحاديث التي وردت في المسح على الجورين ، والعجب من الحافظ ابن ابي شيبة انه مع وقوفه على هذا يعترض عليه ويقول : ان قوله مخالف للأحاديث حيث قال في المسألة التسعين من كتاب الرد بعد رواية حديث المنيرة بن شعبة وأثر على من طرق وأثر انس وحديث ابي اوس مسح على الجورين والتعلين وذكر ان ابا حنيفة كان يكره المسح على الجورين والتعلين الا ان يكون اسفلهما جلودا - انتهى - والجواب عنه اولاً انه لما رجع عن قوله الأول الى جواز المسح على الجورين الثخينين فالأحاديث والآثار كلها موافقة له فلا اعتراض عليه ولا الزام بل المعترض مخطئ غلط ومخاط ، وثانياً انه قائل بالمسح على المجلدين والمتعلين من الجوارب والجورب قد يكون ثخيناً متعللاً وقد لا يكون فهما لم يثبت وصف ما كان يلبسه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم لا يستطيع احد ان يصوغ الأحاديث على ما في خياله من الجوارب الرقيقة الرائجة اليوم في جميع البلدان التي ليست بمعنى الحنف وحكمه في قطع المسافة =

= قلنا وقد ثبت في خارج من خارج ان الجوارب في تلك العصر كانت من الصوف بحيث يدفع الرجل كما قال ابو بكر بن العربي ولم تكن معهودة تلك الجوارب الرقيقة من القطن وغيره واذا كان الحال على هذا المتوال كيف يعرض على المجتهد الرائي فيه النفس فيه الامة؟ لم لا يجوز ان ما قال به ابو حنيفة؟ يكون هو المراد في الآثار ومن ادعى خلاف ذلك فعليه اليان، وثالثا على النزول ان ما قال به ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى هو قول ايضا في المذهب وهو المتيقن به عندنا اذا كانا تخمينين لا يشقان الماء فالاحاديث اما محمولة على المجلدين او المتولين او محمولة على التخمينين لا على الرقائق التي في العصر الحاضر التي يلبسها العوام والخواص فلا يكون للمتساهلين في مسألة المسح على الجوارب دليل واضح - وراجع ج ١ ص ١٥٨ الى ج ١ ص ١٦٢ من غاية المقصود شرح ابى داود للحدث العظيم آبادى فانه تكلم في المسألة بكلام متين وفصلها تفصيلا جيدا قال فيه: وأنت خير ان الجوارب يتخذ من الاديم وكذا من الصوف وكذا من القطن ويقال لكل من هذا انه جورب ومن المعلوم ان هذه الرخصة بهذا العموم التي ذهبت تلك الجماعة لا تثبت الا بعد ان يثبت ان الجوربين اللذين مسح عليهما النبي صلى الله عليه وسلم كانا من صوف سواء كانا متولين او تخمينين فقط ولم يثبت هذا قط فمن اين علم جواز المسح على الجوربين غير المجلدين بل يقال ان المسح يتعين على الجوربين المجلدين لا غيرهما لأنها في معنى الخف والخف لا يكون الا من الاديم نعم ان كان الحديث قوليا بأن قال النبي صلى الله عليه وسلم امسحوا على الجوربين لكان يمكن الاستدلال بعمومه على كل انواع الجوارب واذا ليس فليس - انتهى . هذا كله بعد تسليم صحة الحديث المذكور وإلا فالحديث منكر ضعفه سفیان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني ومسلم بن الحجاج كما قل عنهم البيهقي في سننه وخلافه كما في نصب الراية . وقال النسائي في سننه الكبرى: لا تعلم احدا تابع ابا قيس على هذه الرواية؛ والصحيح عن =

باب التيمم

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى رجل لم يجد الماء فتميم لصلاة حضرت
ثم حضرت صلاة اخرى انه صلى بتميمه ذلك ما لم يحدث او يجد الماء .
وقال اهل المدينة : يتيمم لكل صلاة . وقال محمد بن الحسن : لاى شئ .
قلم انه يتيمم لكل صلاة ؟ قالوا : لان عليه ان يتنقى الماء لكل صلاة ،
فلما ابتنى الماء فلم يجد فانه يتيمم . قيل لهم : وكيف وجب التيمم فى ابتغاء
الماء ولم يوجد الماء .

= المغيرة انه عليه السلام مسح على الخفين . وقال ابو داود فى سننه : كان عبد الرحمن بن
مهدى لا يحدث بهذا الحديث لان المعروف عن المغيرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
مسح على الخفين ؛ قال : وروى ابو موسى الأشعري ايضا عن النبي صلى الله عليه وسلم
انه مسح على الجورين وليس بالمتصل ولا بالقوى - ا . هـ . وراجع ج ١ ص ١٨٤
الى ج ١ ص ١٨٦ من نصب الرأية وسنن البيهقي ج ١ ص ١٨٤ وغاية المقصود
وبذل المجهود وغيرها من الكتب والآثار عن الصحابة موجودة قوة وضعفا على كل
حال ادون صحة من روايات المسح على الخفين ، وضدى الكلام فى سند الحديث ليس
فى محله ، وبالجملة فأبو حنيفة رحمه الله تعالى يحمله على فرد المطلق الاكل احتياطا ولم
يخالف امرأ ثبت عن الشارع بل محمله على ما هو فى معنى الخف فكيف ينسب إليه
ابن ابى شيبة مخالفة الحديث وأنواع الجورب خمسة لم يتعين بعد ان المراد فى الحديث
اى نوع منها المسح على الخفين ثبت نضا خلاف القياس فلا يتعدى الى غيرهما الا بدليل
وبرهان - هذا والله تعالى اعلم ! والبسط موضع آخر .

(١) فى موطأ مالك « فن ابتنى الماء ، مكان « فلما ، ولعله هو الراجع .

(٢) سقط الظرف من الأصل ولا بد منه .

أما يتيمم الماء ليوجد فينتقض التيمم إذا وجد الماء وليس ينقضه ابتغاء الماء إذا لم يوجد لأن الله تبارك وتعالى قال: "فإن لم تجدوا ماء فيمموا" فرخص لمن لم يجد الماء أن يتيمم ولم يذكر ابتغاء الماء فعلى من وجد الماء الوضوء وعلى من لم يجد الماء التيمم ثم هو على تيممه حتى يجد الماء أو يحدث فليس الابتغاء بشيء .

أرأيتم لو كان في موضع لا يطعم في الماء وأنه ابتغاه أ ينقض الابتغاء تيممه ؟

أفلا يرون أن الابتغاء لا يجب به تيمم ولا ينقض به تيمم ماض إنما ينقض التيمم يحدث يحد منه الرجل أو يجد الماء ؟

أرأيتم رجلا أراد أن يصلي تطوعا ركعتين ولم يجد الماء أ يتيمم ؟ كلما صلى ركعتين لأن الصلاة الأولى غير الثانية ؟ قالوا : ليست النافلة عندنا بمنزلة الفريضة .

قيل لهم : فأتقولون في رجل نسي صلوات فذكرهن في سفر وهو لا يجد الماء أ يتيمم ويصلهن ؟ قالوا : نعم .

قيل لهم : أ يتيمم كلما فرغ [من كل - ٤] صلاة وذلك في وقت واحد ؟ قالوا : نعم .

(١) كذا هو في موطأ مالك، وكان في الأصل «وان ابتغاه» وهو مصحف وليس بوصلية لأنه خلاف المنقول منه .

(٢) حرف «ان» سقطت من الأصول ولا بد منها .

(٣) وكان في الأصل بدون الاستهزام ولا بد منه كما هو اقتضاء السياق .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وإنما زيد من الهندية .

قيل لهم: فما شأن التطوع وهو يدخل في صلاة غير الصلاة الأولى؟
قالوا: لأن التطوع ليس بمفترض .

قيل لهم: وانه وان كان غير مفترض فليس ينبغي لكم ان تأمروه ان
يصلى بنير وضوء ولا تيمم تطوعا ولا غيره .

أرأيتم رجلا يصل [بالتيمم -^١] المكتوبة فلما فرغ منها قام للتطوع
بتيممه في^٢ المكتوبة أمجزه^٣ ذلك؟ قالوا: نعم .

قيل لهم: فان وجد الماء بعد الفراغ من المكتوبة. أ يصلى التطوع
بتيممه؟ قالوا: لا .

قيل لهم: أفلا ترون انكم تفتنم التيمم اذا وجد الماء في التطوع في
ابتغاء [الماء -^٤]؟ فكما انتقض التيمم اذا وجد الماء ولا يتقضه ابتغاء الماء
في التطوع، فكذلك الأمر في الفرضة وليس بينهما اقتران .

أرأيتم الوتر بعد صلاة العشاء أ يصلها بتيمم صلاة العشاء ام بتيمم
مستقبل؟ قالوا: بل يصلها بتيمم [صلاة -^٥] العشاء .

قيل [لهم -^٦]: أ رأيتم رجلا صلى الظهر بتيمم في سفر وقد مات

(١) سقط لفظ « بالتيمم » من الأصول .

(٢) الأولى ان يكون « المكتوبة » لكنه « في » في الأصول كلها .

(٣) كذا في الأصل، وسقطت همزة الاستفهام من الهدية .

(٤) سقط لفظ « الماء » من الأصول .

(٥) كذا في الأصل، وفي الهدية « مستقبلا » بالنصب .

(٦) سقط لفظ « الصلاة » من الأصول، ولذا زيد بين المربعين .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

بعض أصحابه تقدم^١ ليصلي على جنازته أيجزه أن يصلي بتيمم القرينة التي صلاها أم يستقبل التيمم؟ فان قالوا: يجزه فليست^٢ الصلاة على الجنازة بما ينبغي للناس تركه وما هو واجب على الناس أن يفعلوه .
وما بين هذا وهذا والنافذة والفرائض^٣ فرق .

وما ذلك كله إلا شيء واحد وما يجب قرض التيمم إلا أن يحدث أو يجد الماء مع آثار في ذلك قد جاءت ولا أعلمكم^٤ رويتم في ذلك حديثاً .
أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : إذا تيمم الرجل فهو على تيممه ما لم يجد الماء أو يحدث .

أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال أخبرنا المغيرة عن إبراهيم أنه قال في رجل تيمم وصلى ثم وجد ماء وهو في وقت صلاته ، قال : لا يعيد .

أخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثنا عمران بن أبي الفضل عن يزيد بن عبد الله بن قسيط أنه أخبره عن محمد بن المنكدر أن عبد الرحمن بن عوف أتى ماء فلم يجد فتمسح بالتراب ... -^٥ دركه المسجد فصلاها ولم يتوضأ وقال : أنا طاهر يؤم^٦ صلاة أخرى لم أبال أن أصلي بتيمم من التراب الذي تمسحت به إلا أن أحدث شيئاً فأتوضأ .

(١) وكان في الأصول « تقدم » ، و الأولى « تقدم » .

(٢) وفي الأصول « فليس » مذكراً .

(٣) كذا في الأصول ، و الأولى « القرينة » .

(٤) الأولى « لا تعلمكم » بالجمع على دأبه في الكتاب .

(٥) هاهنا يفاض في الأصول ، و الظاهر أن الساقط يكون نحو هذا « وصلى صلاة ثم » .

(٦) هكذا هو في الأصل ، ولعل الصواب « فأدركه صلاة في المسجد » .

(٧) هاهنا يفاض في الأصول ، قلت : ولا يعد أن يكون في الأصل قبل السقوط =

أخبرنا إسماعيل بن عياش قال حدثنا هشام بن حسان عن الحسن البصري قال: التيمم بمنزلة الوضوء إذا تيممت فأنت على وضوء حتى تحدث .
وقال أبو حنيفة رحمه الله في الرجل يتيمم ويؤم أصحابه من هو على وضوء لا أرى بذلك بأساً .

وقال محمد بن الحسن: لا ينبغي للتيمم أن يؤم المتوضئين وكذلك بلغنا^١ عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه .
وقال [بعض-^١] أهل المدينة: إن أهمهم [غيره-^٢] من هو على وضوء أحب إلى^٣ فإن أهمهم هو لم ير به بأساً .

= هكذا . وقال ما أزال أن أصلي يتيمم هذا الخ ، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً وتأمل في ما في ص ١٢٢ من المحلى لابن حزم من قوله وروينا ذلك عن ابن جريج عن عبد الحميد بن جبير بن شيبة أن أبا سلة بن عبد الرحمن بن عوف قال: إذا كنت جنباً في سفر فمسح ثم إذا وجدت الماء فلا تغتسل من جنباً إن شئت؛ قال عبد الحميد: قد ذكرت ذلك لسعيد بن المسيب قال: ما يدريه إذا وجدت الماء فاعتسل - انتهى .
(١) أسنده البيهقي في ج ١ ص ٢٢٤ من سننه الكبرى من طريق مسدد: ثنا حفص بن غياث عن الحجاج عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي أنه كره أن يؤم التيمم المتوضئين ، قال البيهقي: وهذا الإسناد لا تقوم به حجة - اهـ . وفي ص ١٤٣ من المحلى: وروى المتع في ذلك عن علي بن أبي طالب قال لا: يؤم التيمم المتوضئين ولا المقيد المطلقين - اهـ .
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، يدل عليه أفراد الضمائر التي تأتي بعد من « إلى » و « يره » والمراد به - والله اعلم - الإمام مالك كما في الموطأ سئل مالك عن رجل تيمم يؤم أصحابه وهم على وضوء؟ قال: يؤمهم غيره أحب إلى ولو أهمهم هو لم أر بذلك بأساً - اهـ؛ وراجع للنويرة ج ١ ص ٥٢ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدنا من موطأ الإمام مالك .

و قال ابو حنيفة رحمه الله في رجل تيمم حين لم يجد الماء ثم قام وكبر ودخل في الصلاة وطلع عليه انسان معه ماء يعلم انه سيعطيه او وجده^١ ان صلاته مستتضة يتوضأ ثم يعيد الصلاة من اولها .

و^٢ قال اهل المدينة : اذا تيمم حين لم يجد الماء ثم قام فكبر ودخل في الصلاة فطلع عليه انسان معه ماء [يعلم انه سيعطيه -^٣] فانه لا يقطع صلاته بل يتمها بالتيمم .

وقال محمد بن الحسن : وكيف كان هذا هكذا ؟ قالوا : لان من قام الى الصلاة فلم يجد ماء فعمل^٤ بما امره الله تعالى به من التيمم فقد اطاع الله وليس الذي وجد الماء بأظهر منه لاثباتها امرأ به جميعا . فكل قد عمل بما امر الله تعالى به وانما العمل بما امر الله تعالى به من الوضوء لمن وجد الماء والتيمم لمن لم يجد^٥ الماء قبل ان يدخل في الصلاة .

- (١) كذا في الأصول ، وسقط هاهنا من الأصل مثل العبارة الآتية قبل قوله « وجده » او كان معه ماء على بغيره فضل ، فحينئذ يستقيم قوله « وجده » - والله اعلم .
- (٢) كذا في الأصل ، وسقط الواو من الأصل الهندى .
- (٣) سقط قوله « انه سيعطيه » من الأصول ولا بد منه في عبارة الكتاب يدل عليه ما قبله ، ولكن قوله « يعلم انه سيعطيه » - اه ليس في الموطأ والمنوعة .
- (٤) وكان في الأصل « فعل » ، وفي الموطأ « فعل به امره » ، وهو الأنسب يدل عليه ما بعده .

(٥) حرف « قد » ليس في الموطأ .

- (٦) كذا في الأصل وهو الصحيح ، وقد وقع في الموطأ مع الزرقاني ص ١٠٠ : والتيمم لا لمن يجد - بزيادة حرف « لا » وهو غير صواب .

قيل لهم: إنما يكون التيمم بمنزلة الوضوء ما لم يوجد الماء فإذا وجد الماء انتقض التيمم ورجع الأمر إلى الوضوء.

أرأيتم رجلا وجبت عليه كفارة يمين فلم يجد ما يكفر من العتق والطعام والكسوة أليس يحزبه أن يصوم ثلاثة أيام؟ قالوا: بلى.

قيل لهم: فإن صام يوما أو يومين وبعض الثالث ثم أيسر فوجد ما يكفر أيجزبه أن يتم الصوم ولا يعود إلى الكفارة من العتق والطعام والكسوة؟ [قالوا: لا - ١].

أرأيتم رجلا لم يجد هديا في التمتع أليس يحزبه أن يصوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع؟ قالوا: بلى.

قيل لهم: فإن صام ثلاثة أيام قبل يوم النحر فلما كان يوم النحر أصاب مالا كثيرا أيجزبه أن لا يذبح الهدي؟ [قالوا: لا - ١].

أرأيتم رجلا ظهر من امرأته فلم يجد ما يعتق أليس يحزبه أن يصوم شهرين متتابعين؟ قالوا: بلى.

قيل لهم: فإن صام من الشهر يوما واحدا أو بعض يوم ثم قدر على ما يعتق وأيسر كذلك أيجزبه أن يتم صومه؟ [قالوا: لا - ١].

فينبغي لمن زعم أنه إذا دخل في الصلاة ثم وجد الماء أن يمضي على صلاته أن يقول أيضا: [ان - ٢] من دخل في الصوم ثم وجد ما أمر الله به قبل الصوم^٢ أنه يمضي في الصوم وليس الأمر على هذا، ولكن الصوم

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، ولا بد منه فريد.

(٢) لفظ «ان» ساقط من الأصول ولا بد منه، ولنا زيد بين المربعين.

(٣) أي قبل أن يتم الصوم على ما هو السياق.

والصلاة ينتهزان اذا وجد فيها ما قد امر الله به ان يفعل اذا وجدته^١
ولكنه لو لم يجد الماء مضى .

أفلا ترون انها مستويان بعد الفراغ من الصوم والصلاة فكذلك
استويا قبل الفراغ وليس بينهما اقراق .^٢

(١) كذا في الأصول ولا حاجة الى هذه الجملة كما لا يخفى، ولعلها زيادة من الكاتب.
(٢) (مزيدة لزيادة العلم في باب التيمم) :

قال الامام محمد في كتاب الآثار: اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم النخعي
في التيمم قال: تضع راحتيك في الصعيد تمسح وجهك ثم تضمها الثانية تمسح يدك
و ذراعك الى المرقعين . قال محمد: و نرى مع ذلك ان ينفض يديه في كل مرة من
قبل ان يمسح وجهه وذراعيه وهو قول ابى حنيفة - انتهى . وقال محمد في الموطأ
بعد رواية اثر ابن عمر في التيمم وحديث عائشة في التماس عقدها ونزول آية التيمم
بسنده وهذا نأخذ؛ والتيمم ضربتان: ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرقعين وهو
قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى - انتهى . وقال التوري في شرح مسلم: مذهبنا ومذهب
الاكثرين انه لا بد من ضربتين: ضربة للوجه وضربة لليدين الى المرقعين؛ وعن
قال هذا: علي وعبد الله بن عمر والحسن البصري والشعي وسالم بن عبد الله بن عمر
وسفيان الثوري ومالك وأبو حنيفة وأصحاب الرأي وآخرون - انتهى . قلت: وهو
قول ابى يوسف وابن سلة والشافعي والليث بن سعد وابراهيم النخعي وحماد بن
ابى سليمان كما في عمدة القاري وغيرها انظر ههنا الصلابة والتابعون ومن تبعهم
وأكثرهم مقدم على الامام ابى حنيفة وجلهم مقدمون على ابن ابى شيبة فانظروا
بالضربتين في التيمم على رغم انهم المخالفين لذلك ومع ذلك عقد ابن ابى شيبة بابا في
كتاب الرد للرد على ابى حنيفة في قوله ذلك العجب كل العجب! ان كان ابو حنيفة =

= غالف الأحاديث في ذلك فهم أول مخالفين لها وان كان أبو حنيفة مستحقا للظن عليه بسبب ذلك فهم احقاء بذلك لأنهم أقدم منه ؛ وهذه الآثار كلها عتده في مصنفه والضرية والضربتان روايتان ، وأبو حنيفة ومن معه من الصحابة والتابعين وتبعهم عملوا بالاحوط وأخذوا به وابن أبي شيبة يعلمه وقد اجابوا عن حديث عمار الذي رواه ابن أبي شيبة في ذلك الجزء بأجوبة احدها ان تعليمه لعمار وقع بالفعل ، وقد ورد في الأحاديث القولية المسح الى المرقين والضربتان ، ومن المعلوم ان القول مقدم على الفعل وثانيها ما ذكره الامام التتوى والمافظ العيني وغيرهما من ان مقصوده صلى الله عليه وسلم يان سورة الضرب وكيفيته للتعليم لا يان جميع ما يحصل به التيمم فلا يدل ذلك على عدم افتراض ما عدا المذكور فيه ، وثالثها ان المراد بالكفين في تلك الروايات اليدين ، وراجها ان احاديث الكفين قد عارضتها احاديث المرقين فيجب ان نأخذ بالاحوط ونحكم بافتراض المسح الى المرقين ، وخامسها انه لما تعارضت الأحاديث رجعت الى آثار الصحابة فوجدنا كثيرا منهم اقتصروا بالمسح الى المرقين فأخذنا به ، وسادسها ما ذكره الطحاوى وارضى به العيني في عمدة القارى من ان حديث عمار لا يصلح حجة في كون التيمم ضربة وإلى الكوعين او المرقين او المتكئين او الابلين كما ذهب اليه طائفة لاضطرابه كذا في السعاية شرح شرح الوقاية ، وما ورد من ضربة واحدة فمن باب الاقتصار في التعليم تحويلا على القرائن ويؤيده ما أخرجه البزار باسناد حسن كما في ص ٣٦ من الدراية للمافظ ابن حجر عن عمار بن ياسر قال : كنت في القوم حين نزلت الرخصة فأمرنا فضرينا واحدة للوجه ثم ضربة اخرى لليدين الى المرقين - اه ؛ لكن أخرجه ابو داود فقال : الى المناكب ، وذكر ابو داود عنه والاختلاف فيه - اه ؛ قلت : الاختلاف في قوله : الى المرقين او الى المناكب او الى الابطال لا في الضربة والضربتين فالضربتان ثابتان من حديث عمار خلاف ابن أبي شيبة والكلام في هذا لا غير والمسكوت عنه لا يكون حجة على المنطوق فلا يتوهم متوهم =

= بأحاديث وردت في الصحاح أو في غيرها وكذا الروايات عن عمار التي ليس فيها بيان الضربة والضربين ، وبالجملة في حديث عمار رضي الله عنه يكفيك - الخ ، إشارة إلى المجهود في الذهن من صفة التيمم ولما ثبت في رواية الطحاوي من تعدد القصتين أمكن في قصة عمر وعمار أن تجعل إشارة إلى ما تعلم من صفته من قبل وإنما سلك رسول الله صلى الله عليه وسلم مسلك الاختصار والإشارة لأنه كان بالغ فيه فرد عليه بأبلغ وجه في مقابلة قوله فتمسكت في التراب قال: أنك تمسكت مع أنه تكفيك هكذا فقط فليس وهنا تعليم فقط بل تعليم مع الرد على مبالغته بأبلغ وجه فلا حجة فيه لمن يقول أنه ضربة للوجه والكفين لا ضربتان لهما ، والإمام أبو حنيفة استدل على ما ذهب إليه من الضربتين في التيمم بما رواه عن عبد العزيز بن أبي رواد عن نافع عن ابن عمر قال : كان تيمم رسول الله صلى الله عليه وسلم ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين هكذا رواه ابن خسرو وابن المظفر في مسنديهما ، واعتمد الحافظ ابن حجر على مسند ابن خسرو في مواضع من تعجيل المنفعة والإيثار لمعرفة رواية الآثار ؛ وأخرجه الحاكم في المستدرك والدارقطني في السنن بهذا القطع ، قال الحاكم : لا أعلم أحدا أسنده عن عبد الله غير علي بن زيان وهو صدوق وصوب وقصه الدارقطني وليس في طريق أبي حنيفة علي بن زيان وهو فيا بعده منه ، وله حديث جابر رواه الحاكم في المستدرك أيضا ، وكذا الدارقطني في السنن من حديث عثمان بن محمد الأنماطي حدثنا حرمي بن عمارة عن عذرة بن ثابت عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم : التيمم ضربة للوجه وضربة للذراعين إلى المرفقين ؛ قال الحاكم : صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وقال الدارقطني : رجاله ثقات ولا يلتفت إلى قول ابن الجوزي في حق عثمان بن محمد لأنه لم يتكلم فيه أحد ؛ وذكره ابن أبي حاتم في كتابه ولم يذكر فيه جرحا - كذا في نصب الراية . وفي الباب حديث جابر موقوفا عليه أخرجه الحاكم وقال : أسنده صحيح قال رجل قال : أصابني جنابة وأنا تمسكت في التراب ، قال : اضرب هكذا وضرب =

باب الغسل من الجنابة والحیضة

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : من اغتسل من الجنابة فليس عليه ان يصب في عينه الماء .

وقال اهل المدينة : قد كان ابن عمر رضى الله عنهما يفعل ذلك اذا اغتسل من الجنابة .

وقال اهل المدينة : ليس العمل على فعل ابن عمر رضى الله عنهما في نضح العينين .

= يديه الأرض فمسح وجهه ثم ضرب يديه فمسح بهما الى المرقين - انتهى . وفي الباب عن ابي جهم و ابي هريرة والاسلمع وابن عباس عن عمار وغيرهم - راجع ج ١ ص ١٥٠ الى ص ١٥٥ من نصب الراية و ج ١ ص ١١٢ من فتح القدير وسنن البيهقي والجوهر الثقي والدرية وكنز العمال وغير ذلك من الكتب . قلنا ان ابا حنيفة لم يخالف الأحاديث بل قال بها وبين معنى حديث عمار وأخذ بالأحوط فسقط ما قال ابن ابي شيبة في ذلك الجزء - والله تعالى اعلم بالصواب .

(١) كذا في الأصول ولطه من سهو الكاتب ، والاقتصار على الجنابة اولى وأثر ابن عمر في موطن مالك ومحمد قال محمد بعد روايته من طريق مالك به وهذا كله تأخذ الا نضح في العينين ؛ فان ذلك ليس بواجب على الناس في الجنابة وهو قول ابي حنيفة ومالك بن انس والامة - اهـ . وفي ج ١ ص ٨٣ من شرح الزرقاني قال ابن عبد البر لم يتابع ابن عمر على النضح في العينين احد قال : وله شذائذ شذ فيها حله عليها الورع قال : وفي اكثر الموطأت سئل مالك عن ذلك فقال : ليس عليه العمل وحديث ابي هريرة - مرفوعا - اشربوا اعينكم من الماء عند الوضوء رواه ابو يعلى وابن عدى ؛ قال الزين العراقي : سنده ضعيف ، بل قال ابن الصلاح : وبعه التوى لم نجد له اصلا اى يعتد به - انتهى .

باب من الذكر

قال ابو حنيفة رحمه الله: من مس فرجه وهو متوضئ^١ لم ينتقض وضوؤه .
وقال اهل المدينة: من مس فرجه وهو متوضئ وجب عليه الوضوء،
ولا يكون المس الا يطن الكف فان مسه بظهر الكف لم يجب بذلك وضوء
وقد كان اهل المدينة يقولون قبل ذلك: اذا مس بشيء من مواضع الوضوء
الفرج وجب بذلك الوضوء ثم رجوا عن ذلك وقالوا: لا يجب عليه الوضوء
حتى يمس يطن الكف .

وقال محمد بن الحسن: وكيف افترق بطن الكف وظهرها ولئن كان
الوضوء ينتقض اذا مسها [يطن الكف -^٢] انه ينتقض اذا مسها بظهرها؟
أرأيتم اذا مس موضع الدبر^٣ السرة^٤ أ ينتقض ذلك الوضوء؟ قالوا: نعم
وهذا والفرج سواء لأننا بلغنا حديث النبي صلى الله عليه وسلم ذكرته بُسرة
بنت صفوان انها سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: اذا لمس^٥
احدكم ذكره فليتوضأ .

(١) كذا في الأصول « متوضئ » وهو الصواب لأنه مهموز ، ويمكن ان يكون
متوض اذا بدلت الهمزة ياء ، والعجب من ابن أبي شيبة انه لم يذكر هذه المسألة في كتاب
الرد مع انها كانت احدى وأولى بالذكر من التامين وبول الغفل وغيرهما .
(٢) ما بين المربعين ياض في الأصل ، وظنى ان الساقط ما ادرجه بين المربعين بقرينة
ما بعدها - والله اعلم .

(٣) بعد قوله « الدبر » ياض في الأصل .

(٤) وفي الأصل « انتقض » وهو تصحيف ، والصواب « أ ينتقض » .

(٥) كذا في الأصول ، ولعل الصواب « مس » والله اعلم .

قيل لهم : قد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه سئل عن ذلك فقال [هل هو الا بضعة من جسدك - ^١] فلم يرفه وضوء .
والذى لا اختلاف فيه عندنا ان علي بن ابي طالب و عبد الله بن مسعود و عمار بن ياسر و حذيفة بن اليمان و عمران بن حصين رضى الله عنهم لم يروا في مس الذكر وضوء فأين هؤلاء من بسرة ابنة صفوان ؟ وهل ذكرتموه عن احد غيرها ؟

قالوا : قد كان ابن عمر يقول ذلك . قيل لهم : ان ابن عمر كان رجلا مشددا في الوضوء والغسل ، وقد ذكرتم عنه انه كان ينضح الماء في عينيه اذا اجنب ولستم تأخذون بذلك من قوله ^٢ فهذا فيما يرى شيء ^٣ مما يشدد به ابن عمر رضى الله عنه على نفسه .

قال محمد بن الحسن : في ذلك عندنا آثار كثيرة .

اخبرنا ايوب بن عتبة ^٤ قاضي اليمامة عن قيس بن طلق ان اياه حدثه ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل مس ذكره أيتوضأ ؟ قال : هل هو الا بضعة من جسدك .

اخبرنا طلحة بن عمرو المكي قال اخبرنا عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس قال في مس الذكر و أنت في الصلاة ^٥ ما ابالي مسسته او مسست اني .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وهو ثابت معروف في متن الحديث .

(٢) كان هذا فله لا القول كما سبق لكن في الأصول هكذا .

(٣) و كان في الأصول « فيما يرى بشي » و عندي لا بد من حرف الباء و رفع الشيء او يكون « فيما ترى شيئا » .

(٤) « التيمي » كما في موطأ محمد .

(٥) و في موطأ محمد ههنا زيادة « قال » .

اخبرنا ابراهيم بن محمد المديني^١ قال اخبرنا صالح مولى التوأمة عن ابن عباس قال: ليس في مس الذكر وضوء.

اخبرنا ابراهيم بن محمد المديني^١ قال اخبرنا الحارث بن ابي ذباب انه سمع سعيد بن المسيب يقول: ليس في مس الذكر وضوء.

اخبرنا ابو العوام^٢ البصري قال: سأل رجل عطاء بن ابي رباح قال: يا ابا محمد! رجل مس فرجه بعد ما توضأ^٣، قال رجل من القوم: ان ابن عباس كان يقول: ان كنت تستنجه فاقطعه، قال عطاء بن ابي رباح: هذا والله! قول ابن عباس.

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي عن علي بن ابي طالب قال في مس الذكر: ما ابالي مسسته او طرف اتني.

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي ان ابن مسعود سئل عن الوضوء من مس الذكر فقال^٤: ان كان نجساً فاقطعه.

(١) قوله «المديني»، كذا في الأصول، وهو نسبة الى المدينة، ويقال في النسبة اليها «المديني والمديني». وفي الباب ج ٣ ص ١١٤ «المديني» بفتح الميم وكسر الدال وسكون الياء وتحتها ققطان وفي آخرها نون، هذه النسبة الى عدة من المدن فالأولى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأكثر ما ينسب اليها «مديني» وقد ينسب باثبات الياء فمن نسب كذلك ابو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيم السعدي المعروف بابن المديني كان اصله من المدينة نزل البصرة - الخ - ف

(٢) وكان في الأصول «العوام»، والصواب «ابو العوام» كما قررناه.

(٣) وكان في الأصل الهندى «توضياً» مثى، والصواب ما في الأصل «توضأ» بصيغة المفرد.

(٤) وكان في الأصول «قال»، والاحسن ما في الموطأ «قال»، كما قررناه هنا.

أخبرنا محل^١ بن محرز الضبي عن^٢ إبراهيم [النخعي -^٣] في مس الذكر في الصلاة فقال: إنما هو بضعة منك .

أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن منصور بن المعتمر عن أبي قيس عن ارقم بن شرحبيل قال: قلت لعبد الله بن مسعود: أتى أحكك جسدي وأنا في الصلاة فأمس ذكرى فقال: إنما هو بضعة منك .

أخبرنا سلام بن سليم^٤ الحنفي عن منصور بن المعتمر عن السدوسي عن البراء بن قيس قال: سألت حذيفة بن اليمان عن الرجل يمس ذكره في الصلاة فقال: إنما هو كسه رأسه .

أخبرنا^٥ مسعر بن كدام عن عمير بن سعد النخعي قال: كنت في مجلس فيه عمار بن ياسر فذكر مس الذكر فقال: ما هو إلا بضعة منك وإن لكفك لموضعا غيره^٦ .

(١) وكان في الأصل «علي بن محسن» وفي المندية «علي بن علي» وهو مصنف، والصواب «علي بن محرز الضبي» كما هو في موطأ الإمام محمد في هذا الباب وكذا هو في تهذيب التهذيب، ولم أجد «علي بن علي» ولا «علي بن محسن» في كتب الرجال، و«علي» بضم الميم وكسر الحاء وتحديد اللام كما في المنقح والتعريب وغيرهما .

(٢) وكان في الأصول «قال عن إبراهيم»، وهو من سهو الناسخ، وما قررناه قتلناه من الموطأ ويمكن أن يكون «سأل عن» فصح وصار «قال» والله اعلم .

(٣) ما بين المربعين زيادة من الموطأ وكان ساقطاً من الأصول وإنما زيد على دأب الكتاب .

(٤) كذا في الموطأ وهو الصواب، وكان في الأصول «سليمان» وهو تصحيف .

(٥ - ٥) وكان في الأصل «مسعر بن كرام» وفي المندية «مسعود بن كدام»، والصواب «مسعر بن كدام» كما هو معروف في كتب الرجال .

(٦) كذا في الأصول، وفي الموطأ «إنما هو بضعة منك» .

(٧) كذا في الموطأ، وكان في الأصول «غيره موضعا»، والصواب ما في الموطأ =

أخبرنا 'مسعر بن كدام' عن إيراد^١ بن لقيط عن البراء بن قيس قال:
قال حذيفة بن اليمان في من الذكر: من أهلك .

أخبرنا 'مسعر بن كدام' قال حدثنا قابوس بن أبي ظبيان عن أبي ظبيان
عن علي بن أبي طالب قال^٢: ما أبالي إياه مسست أو اتنى أو أذنى .

أخبرنا أبو كدينة^٣ يحيى بن المهلب عن أبي اسحاق الشيباني عن أبي قيس
عبد الرحمن بن ثروان^٤ عن علقمة^٥ بن قيس قال: جاء رجل إلى عبد الله بن
مسعود فقال: أنى مسست ذكرى وأنا في الصلاة، فقال عبد الله: أ فلا قطعته ثم
قال: وهل ذكرك إلا^٦ مثل سائر جسدك .

أخبرنا يحيى بن المهلب عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم

= قررناه ما هنا .

(١-١) وكان في الأصل 'مسعر بن كرام'، وفي الهندية 'مسعود بن كدام'،
والصواب 'مسعر بن كدام' كما هو معروف في كتب الرجال .

(٢) وكان في الأصول 'إبان' وهو تصحيف، والصواب 'إيراد' .

(٣) لفظ 'قال' مكرر في الأصول، وهو من سهر التامسج .

(٤) وكان في الأصل 'أبو كريب'، وفي الأصل الهندي 'أبو كريمة'، وكلاهما تصحيف،
والصواب 'أبو كدينة'، بالكاف والبدال المهملة بعدها ياء تحتانية ثم نون كما في التهذيب .

(٥) وكان في الأصول 'مروان'، والصواب 'ثروان'، بالثاء المثناة كما في الموطأ وكما
هو في التهذيب .

(٦) هذا هو الصواب، ووقع في موطأ عماد^٧ عن علقمة عن قيس، وهو مصحف صحف
لفظ الابن بن فاشكل على الفاضل الكنتوى في التعليق المعجم فأطال في تشخيصه -

فراجعه، و'علقمة بن قيس' من خلص أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه مشهور .

(٧) سقطت كلمة 'إلا' من الأصول، وفي الموطأ 'إلا كسائر جسدك' - اهـ .

قال: جاء رجل الى سعد بن أبي وقاص فقال: أيجل لي^١ ان امس ذكرى وأنا في الصلاة؟ قال: ان علمت ان منك بضعة نجسة فاقطعها. وحدثنا^٢ اسماعيل بن عياش قال حدثني حريز^٣ بن عثمان عن حبيب^٤ بن عبيد عن أبي الدرداء انه سئل عن من الذكر؟ قال: انما هو بضعة منك.

فكيف ترك^٥ حديث هؤلاء كلهم واجتماعهم على هذا على^٦ حديث بسرة ابنة صفوان امرأة ليس معها رجل والنساء الى الضعف ما هن في الرواية وقد^٧ اخبرت فاطمة بنت قيس عمر بن الخطاب^٨ رضى الله عنه ان زوجها طلقها ثلاثا فلم يحصل لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سكنى ولا نفقة، فأبى عمر رضى الله عنه: ان يقبل^٩ قولها وقال ما كنا لنجيز في ديننا قول امرأة

(١) كلمة «لى» سقطت من الاصول - (٢) هكذا «بالواو» في الاصول.

(٣) بالحاء والراء المهملتين بعدهما ياء تحانية ثم زاي معجمة على وزن «كريم» كذا في الاصل وهو الصواب، وفي الهندية «جرير» بالجيم والرايتين المهملتين بينهما ياء وهو خطأ. (٤) تأمل في ان حياء هل سمع ابا الدرداء وروى عنه ام لا فانه يروى عن بلال بن ابي الدرداء - كما في التهذيب وغيره، وقد وقع في موطأ عماد ص ٥٨ «عن حبيب عن عبيد» هو خطأ ومصحف.

(٥) السياق يقتضى ان عبارة ما سقطت من قلم الكاتب فان هذا الطريق من البيان خلاف دأب كتاب الحجّة.

(٦) يخى معتمد على حديثها وذاهين اليه او على خلاف حديث بسرة - تدبر.

(٧) سقطت «الواو» من الاصل.

(٨) وكان في الاصل «ابن عمر» وهو خطأ، والصواب «عمر بن الخطاب».

(٩ - ٩) وكان في الاصل «فاما عمر ان يقبل - الخ»، والصواب «فأبى»، وأما كلمة «فاما» فتصحف «فأبى» - ف

[لا ندرى أحفظت أو نسيت - ١] فكذلك بسرة ابنة صفوان لا نجوز^٢ قولها مع من خلفها من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

باب الوضوء من القبلة

قال أبو حنيفة رحمه الله في الرجل يقبل المرأة وهو متوضئ ان ذلك لا ينقض الوضوء .

وقال اهل المدينة : في ذلك الوضوء .

وقال محمد بن الحسن : الآثار في ذلك انه لا وضوء فيه كثيرة معروفة وهذا امر كان ابن مسعود يقوله ، ولم نعلمه^٣ عن احد الا عن ابن مسعود ، فأما ابن عباس فقال : ليس في القبلة وضوء وان علي بن ابي طالب رضى الله عنه كان يقول : ليس في ذلك وضوء .

والحديث المشهور المعروف^٤ عن عائشة رضى الله عنها انها كانت تقول : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ ثم يقبل بعض نسائه

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، ولا بد منه كما لا يخفى على الواقف .

(٢) انظر هل هي صيغة المتكلم او النية او المبينة للجهول ، والأول عندى اولى والمكتوب في الأصل الثانى ثم هو من الاجازة او من التجويز - والله اعلم .

(٣) وكان في الأصل « لم يعلمه باحد » ، والصواب عندى « لم نعلم احدا » قال به الا ابن مسعود او لم يعلمه حدثا الا ابن مسعود او لم نعلمه حدثا الا عن ابن مسعود وإلا فالعبارة محتملة .

(٤) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « والحديث المشهور المعروف فيه » فسقط لفظ « فيه » من الأصل - والله اعلم -

كتاب الحجة (باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك) للامام محمد الشيباني

ثم يمضي الى الصلاة ولا يحدث وضوء. فائشة اعلم بذلك من غيرها ولا نراها كانت تعني بذلك الا نفسها .

اخبرنا ابراهيم بن محمد المديني قال اخبرنا معبد بن ساه الحسبي عن محمد بن عمرو بن عطاء عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت : قلبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو متوضئ ثم صلى ولم يحدث وضوء .
اخبرنا اسماعيل بن عياش الحسبي قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن الشعبي انه كان لا يرى على من قبل امرأته وضوء .

باب الوضوء من الرعاف والقلس

والدم والقيح وغير ذلك

قال ابو حنيفة رحمه الله : من رجع او قاه او قلس ملا فيه او اكثر او سأل من جرحه دم او قيح او صديد يكون سائلا او قاطرا فعليه الوضوء .
وقال اهل المدينة : لا يجب الوضوء الا من حدث يخرج من ذكر او دبر

- (١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « ولا نراه » وهو من سهو الكاتب .
- (٢) وكذا في الأصول « المديني » ويقال في النسبة الى المدينة « المديني والمديني » وهو الأكثر وكلاهما صحيح ، وقد مر تحقيقه في باب مس الذكر - فراجع . ف
- (٣) قلت : وهو في الأصل « معبد بن ساه الحسبي » غير منقوط ، ولم اعرفه ولم اشخصه وقد قاسيت مشقة وكلفة له فلم اظفر باسمه وصحة لفظه مع تنبئ اياه في كتب الرجال والحديث تنبأ بيلغا لعل الله يحدث بعد ذلك امرا سعيد سعد ومعبد ومعمر اجمع هو .
- (٤) وفي الأصل « محمد بن عمر » بدون الواو ، والصحيح « عمرو » كما في التهذيب وغيره .
- (٥ - ٥) وكانت في الأصول « قلس » فجعلتها « او قلس » اتباعا لالوطا والمدينة وهو الأرجح .

كتاب الحجّة (باب الوضوء من الرغاف والقلس وغير ذلك) للإمام محمد الشيباني
 او ينام مضطجاً فان قلّس طلعماً [او قاء - ^١] فليس عليه وضوء وليتمضمض ^٢
 من ذلك ولينسل ^٣ قاه .

وقال محمد بن الحسن : وكيف قلّمت هذا ؟ قد ^٤ رويتم فيه الوضوء
 وذكرتم ان عبد الله بن عباس كان يرغف فيخرج ويتوضأ ثم يرجع فيني على
 صلاته ولم يتكلم .

وذكرتم ان عبد الله بن عمر بن الخطاب كان اذا رغف انصرف وتوضأ
 ثم رجع فبني على صلاته ولم يتكلم .

ورويتم عن يزيد بن عبد الله بن قسيط اللثي انه رأى سعيد بن المسيب
 رغف وهو يصلي فأتى ججرة ام سبله زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 فأقّى بوضوء فتوضأ ثم رجع فبني على صلاته .

و [قد - ^٥] روى هذه الأحاديث قهيههم مالك بن انس فكيف تُركت
 هذه الآثار ولم تُترك الى آثار مثلها ؟

ثم قال في روايته : انهم توضؤوا فرجعوا فبنوا على ما قد صلوا . وهو
 يقول : لا وضوء في ذلك و ^٦ لكنه ينسل الدم ثم يرجع فيني .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، ولا بد منه كما يعلم من الموطأ والمدونة .

(٢) وفي الموطأ « ليضمض » .

(٣) كذا في الموطأ وهو الصواب، وفي الأصول « وينسل » .

(٤) وفي الأصول « فكيف » والمقام يقتضي ان يكون « قد » .

(٥) لفظ « قد » ساقط من الأصول .

(٦) كذا في الأصل، وفي الهتدية « هذا » وهو من سهو الناسخ .

(٧) الواو ساقط من الأصول .

كتاب الحجّة (باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك) للامام محمد الشيباني

ثم رجع عن ذلك قال: يغسل الدم ثم يرجع فيستقبل الصلاة فكل ذلك ترك الآثار التي رويها^١.

فصبأ لمن زعم ان اهل المدينة يقولون بالآثار وهم يروونها ثم يتركونها عيانا الى غير اثر.

قالوا: انما نعدّ ما خرج من الدم والقيء بمنزلة العرق والمخاط والبزاق والدمعة، ولو جعلنا في ذلك الوضوء لجعلناه في هذا.

قيل لهم: ليس الامر كذلك كما زعمتم ان الدم والقيء والقيء نجس فليس كذلك المخاط والبزاق والدمعة والعرق.

أرأيتم رجلا رغب او قاه او خرج من جرحه قيح كثير فأصاب جسده و^٢ ثوبه أو تأمرونه ان يغسله قبل ان يصلي؟ قالوا: نعم، ولا ينبغي له ان يصلي حتى يغسله.

قيل لهم: فكذلك العرق والمخاط والبزاق والدمعة لا ينبغي له اذا اصاب ذلك جسده او ثوبه ان يصلي فيه حتى يغسله قالوا: هذا لا بأس بأن يصلي فيه قبل ان يغسله.

قيل لهم: فهذان مفترقان لم يجعل الله ما كان نجسا بمنزلة ما لم يكن نجسا. وأي شيء اعجب من قولكم انكم تقولون: ان رجلا رغب طستا من دم او قاه طستا آخر لم يكن عليه وضوء وان مس ذكره فعليه الوضوء. اخبرنا ابو حنيفة رضى الله عنه عن حماد عن ابراهيم النخعي في الرجل يعرف او يحدث في الصلاة قال: يخرج ولا يتكلم الا من يذكر الله تعالى

(١) وفي الأصول «رووا» بنير الضمير والصواب اثباته.

(٢) كذا في الأصل والأرجح ان يكون حرف «او» الترددية كما هو فيما قبل وبعد اهـ.

كتاب الحجة (باب الوضوء من الرعاف والقلس وغير ذلك) للامام محمد الشيباني

ثم يتوضأ ثم يرجع الى مكانه فيقضى ما بقى عليه من صلاته و يعتد بما صلى فان كان تكلم استقبل .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح القرشي عن حماد عن ابراهيم النخعي قال :
اذا سال الدم من الجرح فأعد الوضوء .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا المغيرة عن ابراهيم قال : القيح بمنزلة
الدم يعيد الوضوء .

اخبرنا سفيان الثوري عن المغيرة قال : سألت ابراهيم عن القلس قال :
اذا وسع فليتوضأ .

واخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله قال سمعت
الشعبي يقول : الوضوء من كل دم قاطر .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني هشام بن حسان عن الحسن البصري
قال : الوضوء واجب من كل دم سائل .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني ابن جريج عن ابيه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم و ابن ابي مليكة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال : اذا قاء احدكم في صلاته او قلس او رغب فليصرف
فليتوضأ ثم ليَبِّنْ على ما مضى من صلاته ما لم يتكلم .

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا الحجاج بن ارطاة قال : اخبرني رجل
عن عمرو بن الحارث بن ابي ضرار عن عمر بن الخطاب في الرجل اذا رغب
في صلاته اقتتل فوضأ ثم رجع فصلى ما بقى واعتد بما مضى .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « قاطرا » بالنصب وليس بصواب بل هو من
سهو الكاتب .

كتاب الحجّة (باب الرضوء من الرعاف والتلّس وغير ذلك) للإمام محمد الشيباني

و^١ قال ابو حنيفة : اذا احدث في صلاة غير متعمد من ريح سبقه او بول او غائط فليصرف وليصل ما اصابه من ذلك ثم يتوضأ ثم يني على صلاته ان احب^٢ . وقال ابو حنيفة رحمه الله : و احب^٣ ان يتكلم ويبعد الصلاة ولا يني وان^٤ يني اجزأه .

اخبرنا ابو حنيفة رضى الله عنه قال : حدثنا عبد الملك بن عمير عن^٥ معبد بن صبيح ان رجلا من اصحاب محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام صلى خلف عثمان بن عفان رضى الله عنه فأحدث الرجل فانصرف ولم يتكلم حتى توضأ ثم اقبل وهو يقول : ” ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون “ فاحتسب^٦ بما مضى وصلى ما بقى .

اخبرنا ابو حنيفة رضى الله عنه عن حماد عن ابراهيم قال : يحجزه ، والاستيناف احب الى .

(١) كذا في الأصل ، وسقط الواو من الهندية ، والصواب اثباته ؛ وسقط من الأصل قول اهل المدينة وكان دأبه ان يذكره كما لا يخفى - وراجع المدونة الكبرى والموطأ وشرحه الزرقاني .

(٢) وسقط الالف من « احب » من الأصل الهندى ، والصواب اثباته كما هو فى الأصل .

(٣) كذا فى الأصول بصيغة التكلم ويمكن ان يكون افضل التفضيل فاذن سقط صله الى « الى » من الأصل - والله اعلم .

(٤) حرف « ان » عاطفة وليست بوصيلة .

(٥) كذا فى الأصل وهو الصواب ، وفى الهندية « عمير بن معبد » ، و « بن » تصحيف « عن » لأن عبد الملك بن عمير يروى عن معبد هذا وليس هو بأبى عمير .

(٦) قوله فاحتسب الرجل الذى ادرك أول الصلاة بما مضى اى يقن بصحة ما ادرك وهو اول الصلاة وقضى ما فاتة من آخر صلاته لأنه لاحق . ف

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا عمران^١ بن ضليان عن حكيم بن سعد عن سلمان الفارسي قال: من وجد منكم في بطنه رزء من غائط او بول فليتنصرف غير متكلم ولا راع^٢ بسنعه فليتوضأ ثم يعود^٣ الى الآية التي كان يقرأ .
حدثنا 'بكير بن عامر' عن ابراهيم النخعي والشعبي قالا: ان احدث الرجل في الصلاة فليستقبل فان احب ان يعتد بما مضى فلا يتكلم حتى يتوضأ ويعود الى الصلاة فان تكلم فليعد الصلاة .

باب النداء

قال ابو حنيفة رحمه الله : ليس ينبغي ان يؤذن لصلاة من الصلوات قبل دخول وقتها فجرا ولا غيرها .
" وقال اهل المدينة : ليس من الصلوات^٤ صلاة ينادى لها قبل دخول وقتها الا صلاة الصبح .

(١) كذا في الأصل وهو الصواب، وكان في المندية «عمر» مكان «عمران» وهو سهو الكاتب فصحف «عمران» وصيره «عمر» سهوا منه، و«حكيم» على الأكثر مصغرا .
(٢) وكان في الأصل «اوعى»، وفي المندية «ولا واعى» والصواب «ولا راع» .
(٣) كذا في الأصول، ولعل الصواب «ثم ليعد» بصيغة الأمر كما هو في قوله «فليتوضأ» لأنه عطف عليه والصواب عطف الانشاء على الانشاء فافهم - وانه اعلم .
(٤ - ٤) وكان في الأصول «بكر بن عامر» وهو تصحيف الاسمين والصواب «بكير بن عامر» - راجع كتب الرجال .

(٥ - ٥) في الأصل كان قوله «وقال اهل المدينة» مؤخرا من قوله «أرأيتم» الخ وهو كما ترى على خلاف دأب الكتاب ولذا قدمته .

(٦) كذا في الأصل، وفي المندية «من الصلاة» بالافراد .

و قال محمد بن الحسن: فكيف صارت صلاة الصبح من الصلوات ينادى لها قبل دخول الوقت .

و قال ' أ رأيتم لو أذن لصلاة الفجر عشاءً حين يفرغ من صلاة العشاء أ كان ينبغي هذا؟ قالوا: للحديث الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: ان بلالا ينادى بليل فكلوا واشربوا حتى ينادى ابن أم مكتوم؛ قال: وكان [ابن أم مكتوم -^٢] رجلاً أعمى لا ينادى حتى يقال له^٢: أصبحت أصبحت^٤ .

قيل لهم: إنما نضع هذا من بلال أنه كان يصنع ذلك في شهر رمضان ليتسخر الناس بأذانه ويكتفى^٥ الناس بأذان ابن^٦ أم مكتوم لصلاة الفجر، لأنه قد جاء حديث آخر يدل على أن بلالا إنما كان يصنع ذلك لسحور الناس في شهر رمضان خاصة لأنه بلغنا أن بلالا أذن بليل فأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [ان -^٧] ينادى: الا ان العبد نام؛ قال: فانطلق بلال وهو

(١) هذا القول كان مقدماً في الأصل على قوله « وقال أهل المدينة »، وهو لا يناسب الاستدلال والالزام على طريق كتاب الحجّة وكان الأنسب عندي أن يوصل بقوله « اخبرنا » الخ، كما لا يخفى على المهتم الفطن .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وهو في نفس الحديث كما في كتب الحديث .

(٣) لفظ « له » ساقط من الأصل، وفي الهندية « لهم » مكان « له »، والصواب إثباته كما هو في الرواية - راجع كتب الحديث .

(٤) وفي الأصل « أصبحنا » والصواب « أصبحت أصبحت » مكرراً كما هو في الكتب .

(٥) وكان في الأصل « يكتف » بحذف الياء والصواب إثباتها .

(٦) كذا في الأصل، ولفظ « ابن » ساقط من الهندية وهو من سهو الناسخ .

(٧) لفظ « ان » ساقط من الأصل ولا بد منه فزيد ما بين المربعين .

يقول: ليت بلالا تكلّمه امه وابتل من نضح دم جيئه ! هلم فتادى: الا ان العبد نام .

فلو كان يؤذن لصلاة الفجر قبل دخول وقتها لم يأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما امره من ذلك وقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: قد احسنت حين اذنت يا بلال ! ولكن الامر الذى رويتم كان فى شهر رمضان، والامر الآخر من كراهة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاذانه بليل كان فى غير شهر رمضان .

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا سليمان التيمي عن ابي عثمان عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يمتنع احدا منكم من صحوره اذان بلال فانه انما يؤذن [او ينادى -] ليرجع قائمكم ويوقظ

(١) وفى الاصل « قال » بالقاء، والظاهر انه بالواو .

(٢) كذا فى الاصول، ولعل الصواب « اذن » بالنية .

(٣) وفى الاصل « ابي عمير » وهو غلط مخالف لكتب الحديث، والصواب « ابي عثمان » وهو النهدي كما فى كتب الحديث من البخارى ومسلم والطحاوى والبيهقى وغيرهم . قال الحافظ فى ج ٢ ص ٨٦ من الفتح قوله « عن ابي عثمان » فى رواية ابن خزيمة من طريق معتمر بن سليمان عن ابيه حدثنا ابو عثمان ولم ار هذا الحديث من حديث ابن مسعود فى شيء من الطرق الا من رواية « ابي عثمان » عنه ولا من رواية « ابي عثمان » الا من رواية سليمان التيمي عنه واشتهر عن سليمان : اهـ - تدبر .

(٤) وفى الاصل « انما يبرح » والصحيح ما كتبه وهو فى البخارى ومسلم والطحاوى والبيهقى وغيرهم فى هذا الحديث .

(٥) وكان فى الاصل ياض مكان « لو ينادى » ولهذا جعلناه بين المربعين .

نائمكم او لينه نائمكم^١ وليس الصبح كما ان تروه هكذا^٢ ضم اصابعه ورفعها الى السماء ولا هكذا^٣ عصر اصابعه وسفلها الى نحو الأرض حتى يقول هكذا^٤ ضم اصبعيه^٥ السبابتين ثم فرجها .

- (١) وفي الأصل «نائمكم» بالقاف وهو لا يناسب الایفاظ والتثنية كما لا يخفى مع ان في كتب الحديث لينه او يینه او لينبه و «نائمكم» تصحيف «نائمكم» بالنون .
- (٢) وفي الأصل « كما ان تروه كما ضم » وهو مصحف « هكذا » هكذا في البخارى وغيره « ضم اصابعه » تفسير وتوضيح من الراوى .
- (٣) وكان في الأصل « و لا كذا » وقوله عصر يان وتفسير من الراوى .
- (٤) وفي الأصل « حتى يقول كذا » وفي البخارى عن زهير عن سليمان التيمي عن ابي عثمان النهدي عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا يمتنع احدكم او احدا منكم اذان بلال من سموره فانه يؤذن او ينادى بليل ليرجع قائمكم ولينه نائمكم وليس ان يقول : الفجر او الصبح ، وقال : باصابعه ورفعها الى فوق وطأ الى اسفل حتى يقول هكذا ، وقال زهير : بسبابتيه احداهما فوق الاخرى ثم يمدهما عن يمينه وشماله - اهـ . قال الحافظ في الفتح : وفي رواية الاسماعيلي من طريق عيسى بن يونس عن سليمان فان الفجر ليس هكذا ولا هكذا ولكن الفجر هكذا فكان اصل الحديث كان هذا اللفظ مقرونا بالاشارة الدالة على المراد - اهـ . وفي موضع آخر من البخارى في هذا الحديث ثم قال : ليس ان يقول هكذا او قال هكذا حتى يقول هكذا - اهـ . وفي مسلم : ليس ان يقول : هكذا او هكذا و صوب يده ورفعها حتى يقول هكذا وفرج بين اصبعيه - اهـ . ومثل البخارى في سنن البيهقي وفي الطحاوى في هذا الحديث وقال : وليس الفجر او الصبح هكذا وهكذا و جمع اصبعيه وفرجها - وفي حديث زهير خاصة ورفع زهير يده وخفضها حتى يقول هكذا ومد زهير يديه عرضا - اهـ .
- (٥) وكان في الأصل « اصابعه » وفي كتب الحديث « اصبعيه » وهو الصواب .

قال محمد بن الحسن اخبرنا سعيد بن ابي عروبة عن ' قتادة عن الحسن البصري ان منادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يؤذن لصلاة الصبح حتى يطلع الفجر .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم التيمي قال : أذن بلال بلبيل قبل ان يطلع الفجر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ناد نأم العبد ، فصعد بلال وقال : ويل لبلال ثكلته امه وابتل من فضح دم جبينه ! فلما صعد قال : نام العبد - ثلاثا ، ثم امره فأعاد الأذان بعد ما طلع الفجر .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله بن حمزة بن صوب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ابي بكر بن عبد الرحمن ابن الحارث بن هشام عن بلال مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) هكذا في الأصل ، لكن في كتب الحديث عن محمد بن بشر عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يغرنكم اذان بلال فان في بصره شيئا - اخرجه الطحاوي . و اخرج الدارقطني عن ابي يوسف عن سعيد بن ابي عروبة عن قتادة عن انس ان بلالا اذن قبل الفجر فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يصعد فينادي : ان العبد نام ، فعمل - الحديث . وذكره البيهقي في الخلافيات كما في الجوهر النقي نعم اخرج الدارقطني عن محمد بن القاسم الأسدي عن الربيع بن صبيح عن الحسن عن انس بن مالك قال : اذن بلال فأمره النبي صلى الله عليه وسلم ان يعيد - الحديث ، وفي غرب الحديث للقاسم بن ثابت كما في التخریج عن ابي سفيان السدي عن الحسن انه سمع مؤذنا اذن بلبيل فقال : علوج تبارى الديوك وهل كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا بعد ما يطلع الفجر ولقد اذن بلال بلبيل فأمره النبي صلى الله عليه وسلم فصعد فنادى : ان العبد قد نام ، فوجد بلال وجدا شديدا - اهـ .

انه كان لا يؤذن لصلاة الفجر حتى يرى الفجر وكان يجعل اصبعيه في اذنيه
كثيها^١ عند الاذان والاقامة .

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن محمد بن
المتكدر عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن بلال مثل ذلك .

واخبرنا عباد بن العوام قال : حدثنا الحجاج بن ارطاة عن عطاء ان
ابا مخضرة كان لا يؤذن لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا في الفجر ،
وكان لا يؤذن حتى يطلع الفجر .

وقال ابو حنيفة رحمه الله : الاذان ان يقول المؤذن : الله اكبر الله اكبر
الله اكبر الله اكبر فقله الله اكبر الله اكبر انما هو مرة واحدة ثم يقول :
اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله
اشهد ان محمدا رسول الله ولم يكن الرجوع في شهادتين شيئا ، ثم يقول :
حي على الصلاة حي على الصلاة حي على الفلاح حي على الفلاح الله اكبر
الله اكبر لا اله الا الله .

وقال اهل المدينة بقول ابي حنيفة في الاذان كله وقالوا : لا نرى
الرجوع^٢ شيئا كما قال ابو حنيفة الا انهم خالفوا ابا حنيفة في خصلة واحدة
وقالوا : انما يقول المؤذن في اول اذانه : الله اكبر الله اكبر فهاثان مرتان
ولا يعيدها^٣ فيكون اربعا .

وقال محمد بن الحسن : الله اكبر الله اكبر انما يحسب مرة واحدة .

(١) وكان في الأصل «كثامها» والصواب «كثيها» .

(٢) هذا مخالف لما في ج ١ ص ٦١ من المدونة فان ابن القاسم روى الترجيع فيها عن
مالك بن انس رحمه الله تعالى وذكر فيها حديث ابي مخضرة - فراجعها .

(٣) الضاهر كلها بالتأنيث مفردا ، والظاهر يقتضى ان تكون متى - تدبر .

قالوا: وكيف يحسب مرة واحدة وقد قال مرتين؟

قيل لهم: بما يدلّكم على انها تحسب مرة واحدة آخر الأذان ألسنتم تقولون في آخر الأذان: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله؟ قالوا: بلى .

قيل لهم: قد قلتم: لا اله الا الله مرة واحدة ولم تجعلوها مرتين؛ وقلتم: الله اكبر الله اكبر فجعلتموها مثل لا اله الا الله مرة واحدة فقد صارت كأنها مرة واحدة، فينبغي في قولكم اذا جعلتموها في اول الأذان مرتين وجعلتم الشهادة مرتين ان يقول في آخر الأذان: الله اكبر لا اله الا الله، ولا يقول: 'الله اكبر الله اكبر، لانكم قلتم في آخر الأذان: لا اله الا الله مرة واحدة فينبغي ان تقولوا: الله اكبر مرة واحدة فان قلتموها متى لا بد ان تنسوها في اول الأذان مرتين لأن الشهادة في اول الأذان مرتين وفي آخر الأذان مرة واحدة .

وبما يدخل عليكم ايضا قولكم في الإقامة مرة واحدة. أرايتم اذا اقام المؤذن أليس يقيم مرة مرة؟ قالوا: بلى .

قيل لهم: فكيف يقول؟ ينبغي في قولكم ان يقول: الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله حي على الصلاة حي على الفلاح قد قامت الصلاة الله اكبر لا اله الا الله .

فان قلتم هذا فقد قضيت قولكم؛ وان قلتم: يقول المؤذن: الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمدا رسول الله فقد تركتم قولكم

(١) وكان في الأصل «ويقول» والصواب «ولا يقول» ولا بد من كلمة «لا» قبل

كلمة «يقول» كما لا يخفى على واقف اسلوب الكلام .

(٢) وكان في الأصول «قام»، والصواب «اقام» .

الآخر؛ وزعم ان يقول الرجل: الله اكبر الله اكبر كما افردتم الشهادة فأفردوا التكبير يقول: الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله .

وقال ابو حنيفة رحمه الله: لا بأس ان يؤذن مؤذن ويقيم مقيم^١ غيره .
وقال اهل المدينة كما قال ابو حنيفة رحمه الله . وقال ابو حنيفة رحمه الله في مؤذن^٢

(١) كذا في الأصل، ولعل الصواب « لما افردتم » بالشرط كما هو اقتضاء المقام او هو « كلما » او سقطت العبارة من بين . قلت: ولعل الصواب « فكما » - والله اعلم . ف
(٢) كذا في الأصل، ولفظ « مقيم » زائد زاده الناسخ، والصواب « ويقيم غيره »
وفي المدونة « لا بأس ان يؤذن رجل ويقيم غيره »، وكان في الأصل « المؤذن »،
والصواب « مؤذن » منكرا لأن المقام يقتضى التكثير كما هو في المدونة .

(٣) المراد بالمؤذن الامام الراتب الذى هو المؤذن ايضا للمسجد - راجع ج ١ ص ١٣٥
من شرح الزرقاني للوطأ، فلي هذا تصح المسألة ويرفع عنها توهم خلاف المقصود؛
وينتق قول اهل المدينة مع قول ابى حنيفة والأئمة الأربعة على عدم تكرار الجماعة
المسنونة في المسجد وعلى كراهة الجماعة الثانية الأسود بن يزيد او رده البخارى تليقا
عنه انه كان اذا فاتته الجماعة ذهب الى مسجد آخر لتحصيل الجماعة ان تسرت ولا يجمع
في مسجد محله ولو لم يكره ذلك عنده لجمع فيه ولم يذهب الى مسجد آخر ومكانة
الأسود بن يزيد في التقاطع معروفة عند اهل العلم . وفي ج ١ ص ٨٩ من المدونة: قال
يخون عن ابن القاسم عن مالك عن عبد الرحمن بن الجبر قال: دخلت مع سالم بن عبد الله
مسجد الجيفة وقد فرغوا من الصلاة قالوا: ألا تجمع الصلاة؟ قال سالم: لا تجمع
صلاة واحدة في مسجد واحد مرتين؛ قال ابن وهب: وأخبرني رجال من اهل العلم عن
ابن شهاب ويحيى بن سعيد وربيعة واليث مثله - اهـ؛ وعن يونس عن الحسن انه كرهه
اه ج ٣ ص ٧٠ من سنن البيهقي . وفي نيل الأوطار: قال البيهقي: وقد حكى =

= ابن المنذر كراهة ذلك عن سالم بن عبد الله وأبي قلابة وابن عون وأيوب والبتى واليث بن سعد والأوزاعي وأصحاب الرأي - اهـ. وقال الترمذي في جامعه بعد رواية حديث أبي سعيد الخدري الذي يفهم منه تكرار الجماعة وهو قول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم من التابعين، قالوا: لا بأس بأن يصلى القوم جماعة في مسجد قد صلى فيه جماعة، وبه يقول أحمد وإسحاق؛ وقال آخرون من أهل العلم: يصلون فرادى، وبه يقول سفيان وابن المبارك والثاقبي يمتارون الصلاة فرادى - انتهى. قد كرهه الحسن والأسود وسالم بن عبد الله وأبو قلابة وهم مقدمون على أبي حنيفة ومالك والأوزاعي وسفيان وابن المبارك وابن عون وأيوب والبتى في عهد وزمن واحد في زمن أبي حنيفة لكنهم مقدمون على أبي بكر بن أبي شيبة كما لا يخفى، واليث والثاقبي أيضا وهما مقدمان على ابن أبي شيبة والآثار عن أكثرهم في مصنفه؛ وفي الخير الجارى على ما في هامش البخارى ج ١ ص ٨٩: اختلف العلماء فيه أى في الجماعة بعد الجماعة من لدن الصحابة رضى الله عنهم - اهـ. وإذا وقع الاختلاف في تكرار الجماعة من زمن الصحابة فمن يقدر على فقه وعلى الالتزام فيه لأحد من الفريقين، والعجب من ابن أبي شيبة مع وجود هذا الاختلاف في المسألة بين الصحابة والتابعين والأئمة كيف ذكر في مسألة الأربعين من كتاب الرد أبا حنيفة رحمه الله قطع وترك الآخرين المتقدمين عليه أو كانوا في زمنه فإذا يفهم من هذا الصنيع منه وكان اللازم عليه أن يقول: إن الصحابة والتابعين قد خالفوا حديث أبي سعيد الخدري الذي رواه في ذلك الجزء للالزام على الإمام وهو بمنزلة عنه وابن أبي شيبة لم يدر ما منزه الإمام في تكرار الجماعة في المسجد وما تفصيله فيه، وهل حديث أبي سعيد رضى الله عنه موافق لمسلكه أو مخالف له كما زعم مؤلف كتاب الرد وقد أخرج في مصنفه كما في فتح البارى بإسناد صحيح عن الأسود بن يزيد: إذا فاتته الجماعة في مسجد قومه ذهب إلى مسجد آخر - انتهى. قال الحلبي في شرح النية: وإذا لم يكن للمسجد إمام ومؤذن راتب فلا يكره تكرار =

= الجماعة فيه بأذان وإقامة عندنا بل هو الأفضل ، اما اذا كان له امام ومؤذن فيكره تكرار الجماعة فيه بأذان وإقامة عندنا . وعن أبي حنيفة لو كانت الجماعة الثانية اكثر من ثلاثة يكره التكرار والإفلا . وعن أبي يوسف : اذا لم يكن على هيئة الأولى لا يكره وإلا يكره وهو الصحيح - انتهى . وفي باب الامامة من الدر المختار : ويكره تكرار الجماعة بأذان وإقامة في مسجد عملة لا في مسجد طريق او مسجد ليس له امام ولا مؤذن اهـ . قال ابن مابدين في ذيله ج ١ ص ٣٨٨ من رد المختار عبارته في الخرائن اجمع عما هنا ونصه ما يكره تكرار الجماعة في مسجد عملة بأذان وإقامة إلا اذا صلى بهما فيه أولا غير اهله او اهله لكن بمخافة الأذان ولو كرر اهله بدونها او كان مسجد طريق جاز اجماعا كما في مسجد ليس له امام ولا مؤذن ويصلي الناس فيه فوجا فوجا ان الأفضل ان يصلي كل فريق بأذان وإقامة على حدة كما في امالي قاضي خان - اهـ . ونحوه في الدرر . والمراد بمسجد المحلة ما له امام وجماعة معلومون كما في الدرر وغيرها ؛ قال في المنيع : والتقييد بالمسجد المختص بالمحلة احتراز من الشارع وبالأذان الثاني احتراز عما اذا صلى في مسجد المحلة جماعة بنير اذان حيث يباح اجماعا - اهـ .

لحصل منها ان في مسجد الطريق يجوز تكرار الجماعة ؛ ويجوز ايضا في مسجد المحلة ليس له امام ومؤذن راتبين ؛ ويجوز ايضا في مسجد المحلة ليست له جماعة مخصوصون به ؛ ويجوز ايضا في مسجد المحلة الذي صلى فيه قبل ذلك جماعة غير اهله ؛ ويجوز فيه ايضا اذا صلى فيه اهله بنير اذان وإقامة ؛ او بمخافة الأذان ؛ ويجوز فيه ايضا اذا كانت الجماعة الثانية اقل من اربعة ؛ ويجوز فيه تكرار الجماعة اذا كان الامام مقرضا والمؤتم متفلا ؛ ويجوز ايضا اذا كانت الثانية على غير الهيئة الأولى كما روى عن أبي يوسف رحمه الله . فهذه تسع صور جازت فيها تكرار الجماعة في المسجد عند الامام أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى فكيف ذكر ابن أبي شيبة في ذيل حديث أبي سعيد الخدري ان ابا حنيفة قال : لا تجمعوا فيه . وحديث أبي سعيد موافق لقوله =

= لأن فيه اقتداء المتفل خلف المقرض والامام قاتل بجوازه، وأيضا فيه الثانية اقل من ثلاثة والامام قاتل بجوازه، ولم يرد في ذخيرة الحديث نص خاص يدل على الجماعة الثانية في مسجد المحلة الذي له امام ومؤذن راتب وجماعة معلومون والامام والمؤتمنون به كلهم يؤدون القرض الذي وجب عليهم اداؤهما؛ ومن ادعى قد اقرى بذلك على الله ورسوله - حاشاهما عن ذلك! او الترغيات التي وردت في إقامة الجماعة انما هي وردت في الجماعة الاولى التي ورد التكيد الشديد على تاركها كما في حديث ابن هريرة؛ رواه الشيخان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لقد هممت ان آمر المؤذن فيؤذن ثم آمر رجلا فيصلي بالناس ثم انطلق معي برجال معهم حزم الحطب الى قوم يتخفون عن الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار - اهـ. ونحوه لمسلم عن ابن مسعود إلا انه قال: يتخفون عن الجمعة؛ فدل هذا الحديث بعبارة النص على ان الجماعة الاولى هي التي مذنب اليها الشارع عليه السلام فلو كانت الثانية والثالثة الى غير ذلك مشروعة لم يهمل باحراق بيوت من تخلف عن الجماعة الاولى لاحتمال ادراكه الثانية او الثالثة ولم يجرأ قبحه به ان وجوب الايمان الى الجماعة الاولى يستلزم كراهة الثانية في المسجد الواحد حتما وبنة وإلا فانهم لا يجتمعون للأولى اذا علوا انهم لا تقومهم الجماعة اصلا وأنت خير بأن تكرار الجماعة مستلزم لتقليلها حيث لا يخاف كل واحد فوت الجماعة اصلا وهو غير محبوب في نظر الشارع كما لا يخفى على واقف الاحاديث. وفي سنن النسائي وغيرها: لا تصلوا صلاة في يوم مرتين؛ وحمله على ما قلنا به اولى وقد حمله على ذلك سالم بن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وقد اخذنا به وفيه الاحتياط وهو الموفق لمنشأ الشارع وتمامه في ترغيب الجماعة والترهيب عن التخلف عنها وحديث ابن سعيد وأنس وعصمة واحد ليس بمتعدد كما هو في نصب الراية؛ وفي قل مذهب الامام قصور في نصب الراية. قبح هذا كله ان ما رواه ابن أبي شيبة ليس بمخالف لقول ابن حنيفة وما فهمه من حديثه فهو رد عليه وفي الاقتصار عليه والاختصار قصور فاحش وتدليس وتليس لا يليق =

= بأئمة الحديث لا سيما ابن أبي شيبة فإنه رواه في المصنف عن غير الإمام ما يوافق قوله فقد أخرج عن الحسن كان أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم إذا دخلوا المسجد وقد صلى فيه صلوا فرادى، وعن أبي قلابة يقول: يصلون فرادى - اهـ - وقد روى الطبراني برجال ثقات عن أبي بكرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقبل من نواحي المدينة يريد الصلاة فوجد الناس قد صلوا قال إلى منزله فجمع أهله فصلى بهم - اهـ - وراجع ج ٢ ص ٦٨٥ إلى ج ٢ ص ٦٨٩ من باب وجوب الجماعة وج ٢ ص ٦٨٩ إلى ج ٢ ص ٦٩٠ من باب فضل الجماعة من عمدة القاري للحافظ العيني، ولعل أنسا رضى الله عنه صلى جماعة في مسجد قد صلى فيه مسجد بنى ثعلبة أو بنى رفاعة كان مسجد الطريق أو مسجد المحلة الذي لم يكن له إمام راتب ومؤذن وجماعة معلومة ولذا اذن وأقام وإلا فلا يجوز تكرار الأذان والإقامة في مسجد قد اذن فيه وأقيم مرة واحدة؛ وأثر انس المذكور في البخاري معلقا يوافق ما روى عن أبي يوسف في تغيير الهيئة الأولى فإنه لما صلى جماعة قام في وسطهم لم يقدمهم كما هو القانون كما رواه ابن أبي شيبة عنه، أشار إليه إمام العصر شيخ الحديث في دروس البخاري والترمذي: ولم يجمع في مسجد محله بل في مسجد بنى ثعلبة أو بنى رفاعة أو بنى زريق. وفي رد المحتار نقلا عن المنيع ثم قال في الاستدلال على الإمام الشافعي النافي للكرامة ما نصه: ولنا أنه عليه الصلاة والسلام كان يخرج ليصلح بين قوم فعاد إلى المجلس وقد صلى أهل المسجد فرجع إلى منزله فجمع أهله وصلى بهم ولو جاز ذلك لما اختار الصلاة في بيته على الجماعة في المسجد ولأن في الإطلاق هكذا تقليل الجماعة معنى فاتهم لا يجتمعون إذا علموا أنها لا تقوم وأما مسجد الشارع فالناس فيه سواء لا اختصاص له بفريق دون فريق - اهـ - ومثله في البدائع وغيرهما. ومقتضى هذا الاستدلال كراهة التكرار في مسجد المحلة ولو جاز اذان وتأييده ما في الظهيرية: لو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى فيه أهله يصلون وحدها وهو ظاهر الرواية - اهـ - وهذا يخالف لحكاية الإجماع المارة - انتهى؛ وفيه زيادة وقد اطلت فيه لتعرف =

أذن لقوم^١ ثم انتظر هل يأتيه أحد فلم يأتيه أحد فأقام وصلى وحده ثم جاء الناس بعد أن يفرغ^٢ أيعيد الصلاة معهم؟ قال^٣: لا يعيد الصلاة معهم ولا يجمع في مسجد مرتين. وقال أهل المدينة مثل قول أبي حنيفة^٤.
وقال أهل المدينة: ومن جاء^٥ بعد انصرافه فليصل لنفسه [وحده-^٦].
وقال أبو حنيفة: الأذان مثنى مثنى^٧. وقال أهل المدينة: [الأذان مثنى-^٨] مثنى والاقامة فرادى فرادى^٩ غير قوله قد قامت الصلاة فإنه يقولها مرتين^{١٠}.

= أن مسلك أبي حنيفة مبرهن بالنصوص - هذا والله تعالى اعلم.

(١) كذا في الأصل، وفي الهنذية «يقوم» بالفعل الغائب والصواب «لقوم» باللام الجارة ويده ما في موطأ مالك، والقوم الجماعة.

(٢) كذا في الأصل، والأرجح «أن فرغ» بصيغة المضى كما هو في الموطأ.

(٣) وفي الموطأ «قال».

(٤) كذا في الأصل، وفي الهنذية «أبو حنيفة» وهو من سهو الناسخ.

(٥) كذا في الأصل وكذا هو في الموطأ وهو الصواب، وفي الهنذية «جاءه».

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وإنما زيد من الموطأ، ثم هاهنا كانت مسألة السيرة وليس هذا مقامها وأدرجها الناسخ هنا سهوا منه، فأخرجتها من هذا المقام وأدرجتها في آخر الباب.

(٧) كذا في الأصل، وسقط لفظ «الاقامة» منه أي «الأذان والاقامة مثنى مثنى».

(٨) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه.

(٩) وكان في الأصل «فردا فردا»، والصواب «فرادى فرادى».

(١٠) لفظ «مرتين» كان في الأصل بعد قوله «الصلاة» وهو من سهو الناسخ، والصواب «يقولها مرتين».

و قال محمد بن الحسن: قد تركتم قولكم في الاقامة ينبغي لمن افرد الاقامة كلها ان يفرد قد قامت الصلاة وما بينها اقراق فان [من - '] يقول: الله اكبر [الله اكبر - '] اشهد ان لا اله الا الله فيكون قد تى بعضها و أفرد بعضها. ان اول من افرد الاقامة معاوية فيما بلغنا .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم التّخى قال: أول من قص التّكبير في الصلاة وخطب قبل الصلاة في العيدين وجلس على المنبر و نقص الاقامة و التسليم معاوية بن ابى سفيان .

اخبرنا ابو حنيفة رضى الله عنه عن حماد عن ابراهيم التّخى قال: الاذان و الاقامة مثنى مثنى .

و قال ابو حنيفة رحمه الله: كان التّوب^٢ في صلاة الصّبح بعد ما فرغ

(١) كلمة «من» ساقطة من الأصل و لا بد منها .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل و لا بد منه .

(٣) راجع شرح معاني الآثار و كتب الفقه فانه بظاهره مخالف لما فيها فان قول الصلاة خير من النوم مرتين مستحب عندنا في اذان الصّبح . قال الطّحاوى: وهو قول ابى حنيفة و أبى يوسف و محمد و رحمهم الله تعالى - اه - . قلت: وهذا موافق لما في كتاب الأصل قال فيه: كان التّوب الاول بعد الاذان الصلاة خير من النوم مرتين و أحدث الناس هذا التّوب وهو حسن - اه - . فاذا الحقه بآخر الاذان بصير منه وهو ليس من اصل الاذان بل الحق به بعد رؤية الاذان في المنام يزمان و لم يكن في اصله ، قال صلى الله عليه وسلم: اجطه في اذائك ، ليس معناه ادخله فيما بين كلماته ولو كان مراده صلى الله عليه وسلم هذا يعين له المقام و لم يعينه و ما روى فيه شاذ فلم انه في آخر الاذان مثل التّوب لا من نفس الاذان . ف

المؤذن من الأذان الصلاة خير من النوم . وأهل الحجاز يقولون : الصلاة خير من النوم في الأذان حين يفرغ المؤذن من حي على الفلاح .

أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا حكيم بن جبير عن عمران بن

(١) راجع كتب الرجال فان إسرائيل يروى عن زيد بن جبير ، وهل حكيم بن جبير هو الذي ذكر في التهذيب او غيره ؟ نعم هو الذي ذكره في التهذيب وذكره البخاري في تاريخه الكبير وابن أبي حاتم ، قال ابن أبي حاتم روى عن سعيد بن جبير وإبراهيم التيمي ومحمد بن عبد الرحمن بن يزيد روى عنه سفيان وشعبة وإسرائيل وعلي بن صالح وشريك - الخ ج ١ ق ٢ ص ٢٠١ ورواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن إسرائيل عن حكيم بن جبير عن عمران بن أبي الجعد عن الأسود انه سمع مؤذنا يقول في الفجر : الصلاة خير من النوم . قال : لا تريدوا في الأذان ما ليس منه - اه . ف

(٢) انظر من عمران بن أبي الجعد ؟ وفي كتب الرجال سالم بن أبي الجعد ؛ وفي إنباء التهذيب ابن أبي الجعد هو سالم . وفي اللسان : عمران بن أبي خليل . قال أبو داود : ليس بثقة - اه . ولعله يتشخص ولا بعد في أن حكيم بن جبير هو الأسدي التقى الكوفي من رجال الأربعة كما في ج ٣ ص ٤٤٥ من التهذيب . وعمران بن الحارث السلمي يأتي في باب القنوت في الفجر وهو من رجال مسلم والنسائي وهو في ج ٨ ص ١٢٤ من التهذيب . وعمران بن مسلم الجعفي الكوفي في ج ٨ ص ١٣٩ من التهذيب . وعمران بن أبي يحيى اثنيان في ص ٣٢٠ من التيجيل . وعمران بن أبي الفضل الالبي في ص ٣١٩ منه وعمران بن مسلم المنقري في ص ١٣٧ من التهذيب ، وعمران بن أبي عطاء في ج ٨ ص ١٣٥ منه . قلت : عمران بن أبي الجعد ذكره البخاري في تاريخه الكبير ج ٣ ق ٢ ص ٤١٢ (قال) وقال وكيع عن إسرائيل عن حكيم عن عمران بن أبي الجعد عن الأسود في الأذان وقال في ترجمة عمران بن الجعد عن الأسود ، روى عنه حكيم بن جبير الكوفي . وعمران هذا ذكره ابن حبان في ثقات التابعين . ف

أبي الجعد عن الأسود بن يزيد أنه سمع مؤذناً أذن، فلما بلغ حى على الصلاة [حى على الفلاح -^١] قال: الصلاة خير من النوم. قال الأسود: ويحك ألا ترد في أذان الله^٢؛ قال: سمعت الناس يقولون ذلك. قال: لا تفعل.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل.

(٢) لا أدري ما إذا أراد به الأسود وهو ثابت في روايات متعددة كما لا ينبغي على من طالع كتب الحديث. قلت: لم ينفرد الأسود بهذا القول بل روى عن علي نحوه - ذكره في نيل الأوطار ج ١ ص ٣٣٨ قال: وذهبت العترة والشافعي في أحد قوليهِ إلى أن التوب بدعة. قال في البحر أحسنه عمر قال ابنه هذه بدعة. وعن علي بن نينا وعليه السلام حين سمعه: لا تزيهوا في الأذان ما ليس منه، ثم قال بعد أن ذكر حديث أبي مخنف: وبلال قلنا: لو كان لما أنكره علي وابن عمر وطاوس - الخ. وأخذ بقولها أماننا وتمذهب به، وروى عنه أن التوب في نفس الأذان رواية شاذة نادرة لكن تعامل العامة صارت على خلاف مذهبه، قال القدوري في شرح مختصر الكرخي وأما الكلام في موضع التوب فقد ذكر في الأصل كان التوب الأول بعد الأذان الصلاة خير من النوم وهذا يفيد أن لا يفعل في نفس الأذان؛ وذكر في كتاب الآثار عن إبراهيم أنه سئل عن التوب فقال هو ما أحدثه الناس وإن توبهم الأول كان حين يفرغ المؤذن من أذانه الصلاة خير من النوم، قال محمد: وبه تأخذ وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه؛ وروى سماعة (كذا وله ابن سماعة) عن أبي حنيفة أن التوب إذا فرغ المؤذن من الأذان فقال: لا إله إلا الله قال: الصلاة خير من النوم وكان يقول: هذا هو التوب، قال أبو الحسن: هذا غير المعروف عنهم ويحتمل أن يكون قوله هذا التوب يعني الأول وروى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه قال: وينبغي أن يثوب في الفجر بعد ما يفرغ من الأذان قدر ما يقرأ الإنسان عشرين آية ثم يثوب فيقول: حى على الصلاة حى على الفلاح مرتين مرتين، وروى ابن سماعة عن أبي يوسف في التوب بعد =

= الأذان ساعة . وفي الجامع الصغير : بين الأذان والاقامة ؛ قال الحسن بن زياد : فان صلى ركعتي الفجر فيما بين الأذان والتّوب فلا بأس به وهو قول أبي حنيفة ، قال : ويثوب وهو قائم كما يؤذن - في قول أبي حنيفة و أبي يوسف ، قال الحسن في كتاب الصلاة : قال أبو حنيفة : التّوب اذا فرغ من الأذان قال : الله اكبر الله اكبر ثم قال : الصلاة خير من النوم مرتين ، قال الحسن : وفيها قول آخر أنه يؤذن ويمك ساعة ثم يقول : حي على الصلاة مرتين ، قال : وبه تأخذ . وقال أبو يوسف في المجموع : التّوب بين الأذان والاقامة فلا يحمله في صلب الأذان ، وذكر الطحاوي في التّوب الاول انه يقوله في نفس الأذان . وذكر ابن شجاع عن أبي حنيفة ان التّوب الاول يقوله في نفس الأذان والثاني فيما بين الأذان والاقامة اما وجه الرواية التي جعلت التّوب الاول بعد الأذان فروى أبو يوسف عن كامل بن العلاء عن أبي صالح عن أبي عذرة رضى الله عنه قال : وكان التّوب مع الأذان الصلاة خير من النوم مرتين ، و(من) قوله معه لا يفهم أنه كان مفعولا فيه وكذلك خبر بلال رضى الله عنه أنه كان يؤذن فاذا فرغ من اذانه مشى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : الصلاة خير من النوم ، فلما اقر على قطعه بعد الأذان وجب ان يكون هناك موضعه لأنه اذا كان بعد الأذان فهو أبلغ في الاعلام ؛ والخبر الذي روى جمل ذلك في اذان الفجر فعناه انه خص به (و) في نسخة : بالتّوب) كما روى فأقر ذلك في صلاة الفجر وان لم يفعل ذلك في نفس الصلاة وأما رواية الحسن في اعتباره عشرين آية فقد قال ابن شجاع : ذكر الحسن في ذلك شيئا لم نسمعه من غيره فقال : وينبغي للتّوب في صلاة الصبح أن يجلس قدر ما يقرأ القارى عشرين آية ثم يثوب وهذا التقدير غير معتبر فيما ذكره لا محالة وإنما يحتاج (الى) ان يفصل بين الذكرين ليقع به (في) الاعلام زيادة على ما وقع بالأذان والاولى ان يقال ان التّوب الاول يفعل في نفس الأذان على ما قاله الطحاوي والتّوب الثاني يقول بينهما لأن ذلك اقرب الى ظواهر الاخبار اها ما قاله أبو الحسين في شرح المختصر ج ١ ص ٧٩ . ف

وقال أبو حنيفة: من لم يحمّد ستره يصلي إليها فهو في سعة من أن يصلي إلى غير ستره .

وقال محمد بن الحسن: ولا يخطّ بين يديه خطاً فإن الخط وتركه سواء .

(١) هذه العبارة إلى قوله «لا يعرف» كان في وسط مسائل الأذان ولا تعلق لها بها . وإنما هي من مسائل السترة في الصلاة وباب السترة ومسائل الصلاة التي فأخرجتها من البين ووضعها في آخر باب النداء وكان الأصوب أن تخرج من الباب وتذكر في باب آخر مناسب لها وقد اشترت إلى ذلك فيما تقدم أيضاً .

(٢) فيه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا صلى أحدكم فليجمل تلقاه وجهه شيئاً فإن لم يحمّد فليصب عصاً فإن لم يكن فليخط خطاً ثم لا يضره من مر بين يديه رواء أبو داود وابن ماجه . قال الحافظ في بلوغ المرام: أخرجه أحمد وابن ماجه وصححه ابن حبان ولم يصب من زعم أنه مضطرب بل هو حسن - اهـ . وبه قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله في رواية عنها كما في رد المحتار ومراد من نهاه أنه عندما مكان الغرز لا يكتفي الوضع وعند مكان الوضع لا يكتفي الخط وإلا فهو ثابت صحيح صححه ابن حبان والبيهقي وأحمد وابن المديني كما في كتب القوم والسنة أولى بالاتباع . قلت: وما قاله العلامة المفتي قول ابن المهام بعينه في فتح القدير وإن لم يضره إليه وإماننا ولا مئذ إماننا أعرف بالسنة من ابن المهام قال النووي في شرح صحيح مسلم ج ١ ص ١٩٥: واستدل القاضي عياض رحمه الله بهذا الحديث على أن الخط بين يدي المصلي لا يكتفي قال وإن جاء به الحديث وأخذ به أحمد بن حنبل رحمه الله فهو ضيف (إلى أن قال) ولم ير مالك رحمه الله ولا عامة الفقهاء الخط هذا كلام القاضي وحديث الخط رواء أبو داود وفيه ضعف واضطراب وفي المحرر ص ٥٣ ذكر حديث أبي هريرة وفي آخره فإن لم يكن معه عصاً فليخط خطاً ثم لا يضره ما مر إمامه رواء =

وقال اهل المدينة: الأمر عندنا فيمن لم يجد سترة يصلي اليها انه في سعة من ان يصلي الى غير سترة ولا يخط بين يديه خطا فان الخط عندنا مستكر^١ لا يعرف^٢.

= احمد و ابو داود وابن ماجه وهو حديث مضطرب الاسناد وكذلك ضعفه الشافعي وغيره وصححه ابن المديني وغيره وقال ابن عينة: لم نجد شيئا تشدد به هذا الحديث وقال البيهقي لا بأس بهذا الحديث في هذا الحكم - اهـ . وقال البيهقي في سننه الكبرى ج ٢ ص ٢٧١: قال سفيان ولم نجد شيئا يشدد هذا الحديث ولم يجهل الا من هذا الوجه قال سفيان: وكان اسماعيل اذا حدث بهذا الحديث يقول عندكم شيء تشددونه به قال: واحتج الشافعي بهذا الحديث في التقديم ثم توقف فيه في الجديد فقال في كتاب اليعزلي ولا يخط المصلي بين يديه خطا الا ان يكون في ذلك حديث ثابت فليقع وكأنه عثر على ما قلناه من الاختلاف في استاده ولا بأس به في مثل هذا الحكم ان شاء الله تعالى وبالله التوفيق - اهـ . قلت: ويني على الخط جواز المرور بين يدي المصلي وعدمه وقد ورد فيه الوعيد شديد فكيف لا بأس به بل يتعلق به حكم من اشد الاحكام والله اعلم . ف (١) راجع ج ١ ص ٢٨٣ من شرح الزرقاني للوطأ وج ١ ص ١٠٨ من المدونة الكبرى حتى وضحت لك المسألة فان في تصويرها اختلاف الديان . (٢) اطلاع مهم متعلق باب الأذان :

قد سماها الحافظ ابن أبي شيبة في مسألة السادس عشر والمائة من كتاب الرد في الأذان والاقامة عند قضاء الفاتمة حيث نسب الى الامام ابي حنيفة بأنه لم يقل بهما فقال بعد رواية حديث ابي عبيدة عن عبد الله وحديث عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري عن ابيه في شغل النبي صلى الله عليه وسلم عن اربع صلاة يوم الحندق - الحديث، وذكر ان ابا حنيفة قال: اذا فاتته الصلوات لم يؤذن في شيء منها ولم يقم - اهـ . وهذا كتاب الآثار للامام محمد ففيه: قال محمد اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عرس رسول الله صلى الله عليه =

= عليه وسلم ليلة قال: من يحرصنا الليلة؟ قال رجل من الأنصار شاب: أنا يا رسول الله أحرصكم أحرصهم حتى إذا كان مع الصبح غلبته عيناه فما استيقظوا إلا بحر الشمس، فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم قوفاً وتوضأً أصحابه وأمر المؤذن فأذن فصلى ركعتين ثم أقيمت الصلاة فصلى التجر بأصحابه وجهر فيها بالقراءة كما كان يصلي بها في وقتها. قال محمد: وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله عليه - انتهى. فعرفت بذلك أن مذهب الإمام أبي حنيفة الأذان والإقامة في أداء القنائة فما عزا إليه ابن أبي شيبة خطأ فاحش غير صحيح قطعاً، وحديث ليلة التجرس رواه الإمام محمد في باب الرجل ينسى الصلاة أو تنوّه عن وقتها من الموطأ ص ١٢٥ من طريق مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قل من خير أسرى حتى إذا كان من آخر الليل عرس وقال لبلال: اكلاً لنا الصبح - الحديث، وهو مرسل وصله مسلم وأبو داود وابن ماجه عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن أبي هريرة؛ قال محمد: وبهذا نأخذ إلا أن يذكرها في الساعة التي نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها حين تطلع الشمس حتى ترتفع وتبيض ونصف النهار حتى تزول وحين تحمر الشمس حتى تغيب إلا عصر يومه فإنه يصلها وإن احمرت الشمس قبل أن تقرب وهو قول أبي حنيفة رحمه الله - انتهى. ومرسل النخعي أيضاً موصول، أخرجه الحافظ طحطاوي ابن محمد في مسنده كما في جامع المسانيد من طريق محمد بن خالد عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بمناه مع زيادة، وفي ج ١ ص ١٥٤ من البدائع ما يقلع ما بنى عليه ابن أبي شيبة من الأساس وقطع عرق الإزام الكذب ونص عبارتها ويستوى في وجوب مراعاة الأذان والإقامة الأداء والقضاء وجملة الكلام فيه أنه لا يخلو إما أن كانت القنائة من الصلوات الخمس، وإما أن كانت صلاة الجمعة فإن كانت من الصلوات الخمس فإن قائه صلاة واحدة قضاها بأذان وإقامة وكذا إذا قانت الجماعة صلاة واحدة قضاها بالجماعة بأذان وإقامة؛ وللشافعي قولان في قول يصلي بنهر =

= أذان وإقامة وفي قول يصلى بالإقامة لا غير احتج بما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما شغل عن أربع صلوات يوم الأحزاب قضاهن بنهر اذان ولا إقامة، وروى في قصة ليلة التعميس ان النبي صلى الله عليه وسلم ارتحل من ذلك الوادي فلما ارتفعت الشمس امر بلالا فأقام و صلوا ولم يأمره بالأذان ولأن الأذان للاعلام بدخول الوقت ولا حاجة ما هنا الى الاعلام به .

ولنا ما روى ابو قتادة الأنصاري رضى الله عنه في حديث ليلة التعميس قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة او سرية فلما كان في آخر السحر عرشنا فاستيقظنا حتى ايقظنا حر الشمس لجعل الرجل منا يب دهشا وفزعا، فاستيقظ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ارتحلوا من هذا الوادي فانه وادي شيطان، فارتحلنا ونزلنا بواد آخر؛ فلما ارتفعت الشمس وقضى القوم حوائجهم امر بلالا بأن يؤذن فأذن و صلينا ركعتين ثم اقام فصلينا صلاة الفجر . وهكذا روى عمران بن حصين هذه القصة وروى اصحاب الاملاء عن ابى يوسف باسناده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه حين شغل الكفار يوم الأحزاب عن أربع صلوات قضاهن فأمر بلالا ان يؤذن ويقم لكل واحدة منهن حتى قالوا أذن وأقام و صلى الظهر ثم أذن وأقام و صلى العصر ثم أذن وأقام و صلى المغرب ثم أذن وأقام و صلى العشاء، ولأن القضاء على حسب الأداء وقد فاتهم الصلاة بأذان وإقامة فتقضى كذلك، ولا تعلق له بمحدث التعميس والأحزاب لأن الصحيح انه أذن هناك وأقام على ما روينا واما اذا فاتته صلوات فان أذن لكل واحدة وأقام لحسن وان أذن وأقام للأولى واقتصر على الإقامة للبواقي فهو جائز؛ وقد اختلفت الروايات في قضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوات التي فاتته يوم الخندق في بعضها انه امر بلالا فأذن وأقام لكل صلاة على ما روينا وفي بعضها انه أذن وأقام للأولى ثم أقام لكل صلاة بعدها وفي بعضها انه اقتصر على الإقامة لكل صلاة ولا شك ان الاخذ برواية الزيادة اولى خصوصا في باب العبادات - انتهى . انظر هل ترك ملك =

= العلماء الكساساني خفاء في المسألة وتوضيح المذهب فيها فالامام ابو حنيفة قال : بالأذان والاقامة عند قضاء كل صلاة من الصلوات الفاتنة وهو حسن وأولى وأفضل عنده والاقصا على الأذان والاقامة للأولى وللوقاي على الاقامة جائز عنده لأن الروايات في ذلك قد اختلفت فأول حديث من هذا الجزء نص في الاقصا على الأذان والاقامة للأولى وعلى الاقامة للوقاي والثاني حديث ابن سعيد فيه نصا ذكر الاقامة فقط لكل صلاة من صلاة يوم الحنق ولا ذكر فيه للأذان الا بتكلف من الايماء باسم الاشارة ، لحديثان في الأصل يخالفان ما رآه ابن ابي شيبة من التوبيخ موافقان لما بناء عليه الامام ابو حنيفة مسلكه وظهر بذلك ظهورا بينا ان ما قاله ابن ابي شيبة في هذا الباب اقراء محض على الامام ابي حنيفة او تدليس وتليس على الناس عنادا منه لا تحقيق المسألة والعمل بما هو الحق ولما كان في احاديث الباب ارسالات واطلاقات كيف جاز لاحد من الناس ان يحزم بجانب وترك آخر ، بل يظنه غطلا ولم ينص في حديث صحيح ان الأذان والاقامة لكل صلاة من القوائت فرض لازم بحيث لو ترك احدهما او كلاهما عند الاداء لا تجوز الصلاة او هي باطل ، ومن اختار ذلك فليبه ان يأتي يبرهان واضح على ذلك وما ليسا بفرضين للأداء فضلا على القضاء يدل عليه ما اخرجه ابن ابي شيبة في مصنفه باسناد صحيح ؛ وقد رواه الامام محمد في كتاب الآثار عن الأسود وعقمة قالا : اتينا عبد الله في داره فقال : أصلي هؤلاء خطفكم ؟ قلنا : لا ، قال : قوموا فصلوا ولم يأمر بأذان ولا إقامة - اهـ . ونفط كتاب الآثار انه لم اصحابه في بيته بخير أذان ولا إقامة وقال : إقامة الامام تجزئ - اهـ . قال محمد : وهذا نأخذ اذا صلى الرجل وحده فاذا صلوا في جماعة فأحب الينا ان يؤذن ويقيم فان اقام وترك الأذان فلا بأس - اهـ . وأعجب من الذي رد على الامام من الذي اشاع هذا الجزء آثارة للفتنة في العوام وهو السيف البنارسي كيف اشاع هذا الاقراء او لم ينظر كتب الاحناف ولم يرد على ابن ابي شيبة بقوله هذا اقراء على الامام وليس هو مذهبه =

= وأين ذلك لهذا المسكين فإن اتباع الحق واختياره مر المذاق ولهم في أمثال ذلك
 أيدي الاختلاق هذا والله ليس فقال أهل التقوى اللازمة لمن حل الآثار والأكابر
 وأدعى أنه من أهل الحديث، وحديث ابن مسعود رضي الله عنه الذي أخرجه ابن أبي شيبة
 في الباب أخرجه الترمذي والنسائي وأبو داود الطيالسي والإمام أحمد في مستدبرها أيضاً،
 قال الترمذي: حديث ليس بإسناده بأس إلا أن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه ومع هذا
 ليس في الحديث إلا الأذان والإقامة لأولى القوائم ثم الإقامة لها، وحديث أبي سعيد
 الخدري الذي أخرجه ابن أبي شيبة في هذا الباب رواه النسائي والطحاوي والدارمي
 وأحمد أيضاً وليس فيه إلا ذكر الإقامة فقط ورواه أبو يعلى في مسنده وابن حبان في
 صحيحه أيضاً كما في نصب الراية، وهنا حديث آخر أخرجه البزار في مسنده عن عبد الكريم
 ابن أبي المخارق عن مجاهد عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم شغل يوم الخندق
 عن صلاة الظهر والعصر والمغرب والعشاء حتى ذهبت ساعة من الليل فأمر بلالا فأذن
 وأقام فصلى الظهر ثم أمره فأذن وأقام فصلى العصر ثم أمره فأذن وأقام فصلى المغرب
 ثم أمره فأذن وأقام فصلى العشاء، الحديث وفي عبد الكريم كلام - راجع نصب الراية
 ج ٢ ص ١٦٦، لعله هو الذي أشار إليه صاحب الدائع ولعله هو الذي في أملاء أبي يوسف
 بإسناده إليه صلى الله عليه وسلم وراجع سنن النسائي ج ١ ص ٦٨ من الانصارية فإنه
 عقد فيها لهذه المسألة تلك تراجم في السنن الأذان للقائت من الصلوات أخرج فيه
 حديث أبي سعيد من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد بن أبي سعيد عن عبد الرحمن بن أبي سعيد
 عنه ثم قال الاجتزاء لذلك كله بأذان واحد والإقامة لكل واحدة منها، وأخرج فيه
 حديث ابن مسعود من طريق هشيم عن أبي الزبير المكي به وفيه فأمر بلالا فأذن ثم أقام
 فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر إلى آخره ثم قال: الاكتفاء بالإقامة لكل صلاة، وأخرج
 حديث ابن مسعود عن زائدة عن سعيد بن أبي عروبة عن هشام ابن أبي الزبير المكي حديثهم
 به الحديث وليس فيه ذكر الأذان بل فيه فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم منادياً =

باب افتتاح الصلاة وترك الجهر

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أبو حنيفة رضي الله عنه: إذا افتتح الرجل الصلاة كبر ورفع يديه
حذو أذنيه في افتتاح الصلاة ولم يرفعهما في شيء من تكبير الصلاة غير
تكبيرة الافتتاح.

وقال أهل المدينة: يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة وإذا
كبر للركوع وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما كذلك أيضا وقال: سمع الله
من حمده ربنا ولك الحمد فيرفعه يديه في هذا كله حذو منكبيه.

وقالوا: لا يفعل ذلك في السجود ورووه ذلك عن ابن عمر.

وقال محمد بن الحسن: جاء الثبت عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن
مسعود أنها: كانا لا يرفعان في شيء من ذلك إلا في تكبيرة الافتتاح ففعل

= فأقام لصلاة الظهر فصلينا وأقام لصلاة العصر - الحديث فأين مسلك ابن أبي شيبة
وما ذهب إليه أهل الحديث في الزمن الحاضر وهذه الأحاديث المختلفة في الباب وعمل
أبو حنيفة بما هو الأحوط فيه وأجاز الاختصار أيضا اتباعا للأحاديث ولم يترك حديثا
من الباب ولكن صدق القائل: ع

حسنوا الفتى إذا لم ينالوا شأوه

وحديث أبي قتادة الذي ذكره البدائع أخرجه مسلم في صحيحه وراجع ص ٦٨ من عقود
الجواهر المنيفة و ص ٧٣ من التلخيص الحبير وحديث أبي سعيد المذكور أخرجه الطحاوي
ج ١ ص ١٩٠ من باب الرجل يكون في الحرب فتحضره الصلاة وهو راكب - هذا
واقضال اعلم وعله آمين.

(١) كنا في الأصل وهو الأصح والأرجح، وفي التهذيب «ورواه مالك».

(٢) كنا في الأصل، وفي التهذيب «أنها» وهو من سهو الناسخ.

ابن أبي طالب وعبد الله بن مسعود كانا^١ اعلم برسول الله صلى الله عليه وسلم من عبد الله بن عمر لأنه قد بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إذا أقيمت الصلاة فليلبني^٢ منكم أولو الأحلام والنهي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم فلا نرى أن أحدا كان يتقدم على أهل بدر مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا صلى.

فَرى أن أصحاب الصف الأول والثاني أهل بدر ومن أشبههم في مسجد المسلمين وأن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ودونه من قتيانهم خلف ذلك فَرى أن عليا وابن مسعود رضى الله عنهما ومن أشبههما^٣ من أهل بدر اعلم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأنهم كانوا أقرب إليه من غيرهم وانهما اعرف^٤ بما يأتى من ذلك وما يدع مع أن قتيانهم مالك بن انس قد روى عن نعيم بن عبد الله المجرى وأبي جعفر القارى أنهما اخبرا أن أبا هريرة رضى الله عنه كان يصلى بهم فيكبر كلما خض ورفع قالوا: وكان يرفع يديه

(١) كذا في الأصل، وسقط لفظ «كانا» من الهندية، والصواب إثباته وإن كان المعنى بدونَه أيضا صحيح.

(٢) وفي الأصل «فليكبّر»، وهو تصحيف، والصواب ما كتبه.

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب، وفي الهندية «أشبههما» وليس بصواب بل هو من سهو الناسخ.

(٤) وكان في الأصل «وانما عرف»، والصواب «وانهما اعرف»، ففي الأصل تصحيف وهو من سهو الناسخ؛ ويمكن أن يكون «وانهما عرفا» بالمتى في كلا الموضعين، والأصح ما كتبه.

(٥) كذا في الأصل، وفي موطأ محمد ص ٩٠ «قال أبو جعفر وكان يرفع - الخ»، وهو الأصوب.

حين يكبر و^١ يفتح الصلاة فهذا حديثكم موافق لعلي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما لا حاجة بنا معها الى قول ابى هريرة ونحوه ولكننا احتجنا عليكم بحديثكم .

وقال ابو حنيفة : لا ينبغي للإمام ان يحجر باسم الله الرحمن الرحيم في شيء من صلاته . وقال اهل المدينة مثل قول ابى حنيفة .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن عاصم بن كليب الجرمي عن ابيه قال : رأيت علي بن ابى طالب رضي الله عنه رفع يديه في التكبيرة الأولى من الصلاة المكتوبة ولم يرفعهما فيما سوى ذلك .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : لا يرفع^٢ يديه في شيء من الصلاة بعد التكبيرة الأولى .

اخبرنا يعقوب بن ابراهيم قال اخبرنا حصين بن عبد الرحمن قال : دخلت انا وعمرو بن مرة على ابراهيم النخعي قال عمرو حدثني علقمة بن وائل الحضرمي عن ابيه انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم^٣ فراه يرفع يديه إذا كبر وإذا ركع^٤ وإذا رفع . قال ابراهيم : ما ادرى لعله لم ير النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفعل الا ذلك اليوم فحفظ^٥ هذا منه ولم يحفظه^٦ ابن مسعود

(١) وحرف « واو » ساقط من الأصل موجود في موطأ الامام محمد .

(٢) وفي موطأ محمد « لا ترفع يديك - الخ » بالخطاب :

(٣-٣) كذا في موطأ الامام محمد وهو الصواب ، وكان في الأصول « فراه يرفع اذا كبر وإذا كبر » .

(٤) كذا في موطأ الامام محمد بصيغة المضى وهو الصواب ، وكان في الأصول « أيحفظ بفعل المضارع و همز الاستفهام » .

(٥) كذا في الموطأ وهو الصواب وكان في الأصول « ولم يحفظ » بدون الضمير المنصوب .

وأصحابه ما حفظه^١ وما سمعته من أحد منهم إنما كانوا يرفعون أيديهم في بدء^٢ الصلاة حين يكبرون .

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن عبد العزيز بن حكيم قال: رأيت ابن عمر^٣ يرفع يديه بحذاء^٤ أذنيه في أول تكبيرة الافتتاح للصلاة ولم يرفعهما فيما سوى ذلك .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا حسين عن إبراهيم النخعي عن عبد الله ابن مسعود أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة .
أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي عن عاصم بن كليب الجرمي عن أبيه وكان من أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنه [أن علي بن أبي طالب كرم الله وجهه -] كان يرفع يديه في التكبيرة الأولى التي يفتتح بها الصلاة ثم لا يرفعهما في شيء من الصلاة .

باب القنوت في الفجر^٥ والقراءة في الصلوات^٦

وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا قنوت في صلاة الفجر لأن رسول الله

(١) قوله « ما حفظه » لم يذكر في الموطأ .

(٢) كذا في الأصل ، وفي المندية « في هذه » مكان « في بدء » وهو من تصحيقات الناسخ .

(٣) وسقط لفظ « ابن » من ابن عمر من الأصول ، والصواب إثباته .

(٤) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « حذاء أذنيه » بدون حرف الجر وهو الأولى .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول وكان فيها : وكان يرفع يديه ، وإنما زدناه من

موطأ الإمام محمد . قلت : ورواه ابن أبي شيبة عن وكيع عن أبي بكر بن عبد الله النهشلي عن

عاصم بن كليب عن أبيه أن علياً رضي الله عنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود . ف

(٦-٦) هذه الترجمة زائدة زادها الكاتب وليس لها أثر في باب القنوت فلا بد من =

صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهرا واحدا ولم يقنت قبله ولا بعده؛ ولم يقنت أبو بكر حتى فارق الدنيا. وقال الأسود بن يزيد: صحبت عمر بن الخطاب ستين^١ فلم اره قنت^٢ في صلاة الفجر.

و قال اهل المدينة: يقنون^٣ في صلاة الفجر بعد الركوع. وذكر مالك ابن انس عن هشام بن عروة عن ابيه انه كان [لا يقنت في شيء من الصلاة ولا في الوتر الا انه كان - *] يقنت في صلاة الفجر قبل ان يركع الركعة الأخيرة اذا قضى قراءته قال مالك^٤: وعلى ذلك كان الناس في زمان الأول

= اخراجها عن هذا الموضع وادخلها في موضع آخر، وسيأتى باب مستقل في الكتاب الا اثر عمر رضي الله عنه يأتي آخر الباب.

(١) كذا في كتاب الآثار للإمام محمد وكذا في كتاب الآثار للإمام أبي يوسف ص ٧١ والامام الحسن بن زياد ومسند ابن خضرو - راجع جامع المسانيد ج ١ ص ٣٢٩. و «ستين» وهو الصواب، وكان في الأصل «ستين» وهو تصحيف.

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب «قانتا» بصيغة اسم الفاعل كما هو في كتاب الآثار. (٣) كذا في الأصل، والصواب عندي «القنوت في صلاة الفجر» قوله «يقنون» تصحيف «القنوت» - والله تعالى اعلم. قلت: ولعل الصواب «وكان اهل المدينة يقنون» وقال، تصحيف.

(٤) وفي شرح الموطأ للزرقاني ج ١ ص ٢٨٧ وقال ابن عبد البر: لم يذكر في رواية يحيى غير ذلك. وفي أكثر الموطآت بعد حديث ابن عمر: مالك عن هشام بن عروة ان اباہ كان لا يقنت في شيء من الصلاة ولا في الوتر الا انه كان يقنت في الصبح قبل ان يركع الركعة الأخيرة اذا قضى قراءته - اهـ.

(٥) ما بين المربعين زيادة من شرح الزرقاني للموطأ وانما سقط ما هنا من الأصل ولا بد منه. (٦) وفي المدونة ج ١ ص ١٠٠ قال: وقال مالك في الرجل يقنت في الصبح قبل الركوع =

وعلى ذلك 'أدركهم'.

وقال محمد بن الحسن قول أهل المدينة في القنوت ينقض بعضه بعضاً فهم يقتنون في الفجر بعد الركوع وتجاوزهم يرون غير ذلك.

أخبرنا مالك بن أنس عن نافع أن ابن عمر لم يكن يقتن في صلاة الفجر ولا في الوتر. وابن عمر من فقهاء أهل المدينة والمقتدى بهم فكيف تركوا قوله وتركوا ما عليه أوائلهم فيما روى مالك بن أنس [وذهبوا - ١]

= لا يكبر للقنوت، قال: وقال مالك في القنوت في الصبح كل ذلك واسع قبل الركوع وبعد الركوع، قال مالك: والذي أخذ به في خاصة نسي قبل الركوع، قال: وقال مالك فيمن نسي القنوت في صلاة الصبح قال: لا سهو عليه، قال مالك: وليس في القنوت دعاء معروف ولا وقوف مؤقت - هـ. وفي ج ١ ص ٢٨٧ من شرح الزرقاني بعد حديث ابن عمر قال الباجي: لم يدخل في الترجمة ما فيه قنوت على معتقده من القنوت في الصبح بل أدخل فعل ابن عمر مخالفاً لمعتقده - هـ. والمسألة مختلف فيها بين الصحابة رضي الله عنهم لاختلاف الآثار فيها - راجع شرح معاني الآثار والجواهر النقي ونصب الرأية وفتح القدير والبناءة وغيرها من كتب القوم.

(١) وهو موافق لأب مالك في الموطأ، وكان في الأصل «وكذلك».

(٢) وفي الأصل «بعضهم بعضها»، والصواب «بعضه بعضاً».

(٣) وكان في الأصل «هم»، والصواب «فهم».

(٤) وفي موطأ محمد: عن نافع قال: كان ابن عمر لا يقتن في الصبح - هـ. وفي موطأ

مالك: أن عبد الله بن عمر كان لا يقتن في شيء من الصلاة - هـ. بل روى عنه أنه بدعة قاله الزرقاني على الموطأ.

(٥) وفي الأصل «ولا وتر» وليس هذا في الموطئين.

(٦) ما بين المرجين ساقط من الأصل.

الى ان يقتلوا بعد الركوع وقد جاء في ترك القنوت آثار كثيرة .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي ان عبد الله بن مسعود لم يقتل هو ولا احد من اصحابه حتى فارق الدنيا يعني القنوت في الفجر .

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا الصلت بن هرام [عن حوط عن ابي الشعثاء - ^١] عن ابن عمر ^٢ [انه - ^٣] قال : احق ما بلغنا عن امامكم انه ^٤ يقوم في الصلاة لا يقرأ القرآن ولا يركع .

(١) كذا في الأصل « يعني القنوت في الفجر » وفي كتاب الآثار « يعني في صلاة الفجر » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، بل فيه : عن رجل عن ابن عمر ؛ وإنما زيد من آثار ابي يوسف .

(٣) وفي الأصل « حدثنا الصلت بن هرام عن رجل عن ابن عمر » وفي كتاب الآثار للإمام محمد « حدثنا الصلت بن هرام عن ابي الشعثاء عن ابن عمر » وفي كتاب الآثار لأبي يوسف « حدثنا الصلت بن هرام عن حوط عن ابي الشعثاء عن ابن عمر - الخ » وهو المتمد ، وأبو الشعثاء هو سليم بن اسود بن حفظة المحاربي الكوفي كما يظهر ذلك من الطحاوي ويؤيده ما سيأتي في ذلك الباب ، وأبو الشعثاء جابر بن زيد ايضا يروى عن ابن عمر رضي الله عنهما وفي السند هو الأول .

(٤) لفظ « انه » ساقط من الأصل ، موجود في كتابي الآثار للإمام ابي يوسف والامام محمد فردناه .

(٥) وكان في الأصل « ان » وفي آثار محمد « انه يقوم » وهو الصواب ، وفي آثار ابي يوسف « انه قال لأبي الشعثاء انيئت ان امامكم بالعراق يقوم في آخر ركعة من الفجر لا تالي قرآن ولا راكم » - اهـ ، ولم يكن عند محمد بهذا اللفظ قصره بقوله في الآثار قال محمد : يعني بذلك ابن عمر - القنوت في صلاة الفجر - اهـ .

أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ير^١ قاتنا في الفجر حتى قارق الدنيا^٢ إلا^٣ في شهر واحد قنت فيه يدعو على حى من المشركين لم ير قاتنا قبله^٤ ولا بعده؛ وإن أبا بكر الصديق رضى الله عنه لم ير قاتنا^٥ حتى قارق الدنيا.

وأخبرنا أبو حنيفة عن حماد^٦ عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عمر [بن الخطاب -^٧] رضى الله عنه أنه^٨ صحبه ستين^٩ في السفر والحضر فلم يره قاتنا في الفجر حتى فارقه. وقال^{١٠} إبراهيم: إن أهل الكوفة إنما اخذوا القنوت عن علي رضى الله عنه قنت يدعو على معاوية حين حاربه، وإن^{١١}

(١) وفي آثار أبي يوسف أنه لم يقنت في الفجر إلا شهرا واحدا حارب حيا من المشركين يدعو عليهم، - أ. هـ.

(٢) وفي آثار الإمامين «الاشهرا واحدا» بدون «في» وهو الأصوب.

(٣) وفي آثار أبي يوسف «قبلها ولا بعدها».

(٤) وفي آثار محمد هنا زيادة بعده، وهو في آثار أبي يوسف بسند مستقل بلفظ «لم يقنت حتى لحق بالله تعالى».

(٥) وسقط «عن حماد» من الأصول، وهو في آثار أبي يوسف ومحمد.

(٦) ما بين المربعين زيادة من آثار محمد.

(٧) وفي آثار أبي يوسف هكذا: عن الأسود قال صحبت عمر رضى الله عنه ستين لم أره قاتنا في سفر ولا حضر - أ. هـ.

(٨) وكان في الأصل «ستين» بالجمع لفظا، والصواب «ستين» بالثني كما هو في آثار أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى.

(٩) وقوله «وقال» في آثار محمد بدون الواو، وفي آثار أبي يوسف بسند مستقل.

(١٠) وفي آثار محمد «وأما أهل الشام فأثما اخذوا القنوت» وفي آثار أبي يوسف =

أهل الشام إنما أخذوا القنوت عن معاوية رضي الله عنه قنن يدعو على
على رضي الله عنه حين حاربه .

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن عمران بن مسلم الجعفي^١ عن المسيب بن
رافع الكاهلي عن أبي الشعثاء قال : كنت قاعدا عند ابن عمر فسأله رجل عن
القنوت في صلاة الغداة قال : ما أدري ما تقول ؟ فقال أبو الشعثاء : أنا أفهمك :
الإمام يقوم فيقرأ بفاتحة الكتاب وسورة حتى إذا فرغ منها ركع ثم يقوم
فيقرأ بفاتحة الكتاب وسورة ثم يقوم فيدعو ، قال ابن عمر : إن هذا شيء
ما رأيته ولا سمعت به قط .

أخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا عمرو بن مرة قال : صليت خلف
سعيد بن جبير الفجر ققرأ : " حم - المؤمن " حتى بلغ " وسبح " بحمد
ربك بالعشي والابكار " ركع ثم قام ققرأ بقيتها ولم يقنن .

أخبرنا أبو إسرائيل اسماعيل بن أبي اسحاق^٢ عن طلحة بن مصرف

= " أن عليا رضي الله عنه قنن يدعو على معاوية رضي الله عنه حين حاربه فأخذ أهل
الكوفة عنه وقت معاوية يدعو على علي " فأخذ أهل الشام عنه ، - هـ .

(١) وكان في الأصول " عمر بن مسلم " وهو مصنف ، والصواب " عمران " وهو
" عمران بن مسلم الجعفي الأعشى الكوفي " ذكره في التهذيب وذكره البخاري في تاريخه
الكبير وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ، روى عن سويد بن غفلة وزاذان وغيرهما
روى عنه الثوري وشعبة وشريك وغيرهم وهو ثقة ليس من رجال الست . ف

(٢) وكان في الأصول " فسبح " بالقاء وهو تصحيف قبيح والصواب " وسبح " بالواو . ف

(٣) وكان في الأصول " اسماعيل بن اسحاق " وهو خطأ وفي التهذيب ج ١ ص ٢٨٢
وج ١ ص ٢٩٣ " اسماعيل بن خليفة العيسى أبو إسرائيل بن أبي اسحاق الملائكي الكوفي ،
وهو الصحيح .

الأيامي^١ عن مجاهد بن جبر^٢ أبي الحجاج عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس أنها كانا لا يقتنان. قال قتلت له: أن سويدا قتت، قال قتال: من صلى خلفه عبد الله بن عمر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكثر ممن صلى خلفه سويد.

أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح^٣ قال: سألت سالم بن عبد الله ابن عمر أكان^٤ عمر بن الخطاب يقتت [في الفجر - °]؟ قال: لا، إنما هو شيء أحدثه الناس.

أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال: صحبت ابن عمر إلى المدينة فلم أره يقتت في الفجر.

(١) كذا في الأصول، ويقال «اليامي»، أيضاً وقل: الصواب «اليامي»، لكن في التهذيب في ترجمة زيد بن الحارث «اليامي»، ويقال «الأيامي»، فلم منه أن «الأيامي» أيضاً صحيح - والله تعالى اعلم.

(٢) وكان في الأصول «مجاهد بن الحجاج»، وهو خطأ، والصواب «مجاهد بن جبر»، فإن أبا الحجاج كنية ابن جبر دون ابن الحجاج.

(٣) كذا في الأصل الهندي «ابن أبي نجيح»، وفي الأصل «عن أبي نجيح»، هنا وفي اللفظ الآتي وسقط لفظ «ابن» من الأصل ولعله زاده بعض أهل العلم والخبرة من غير تنبيه منه على زيادته وكان ينبغي له أن ينبه عليه، والصواب إثبات لفظ «ابن»، لأنه يروى عن سالم ومجاهد ويروى عنه ابن عيينة وأما أبو جبر أبو نجيح يسار المكي فيروى عن ابن عمر وأبي هريرة وأمثالهما ولم يدركه ابن عيينة. ف

(٤) طالع كتب الحديث والآثار هل السؤال وقع عن قنوت ابن عمر أو قنوت عمر ابن الخطاب رضي الله عنه فإن سالماً لم يدرك عمر ولم يرو عنه.

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه.

أخبرنا سفیان بن عیینة عن ابن طلوس عن ایه قال: کان اذا سئل عن القنوت قال: انما هو طاعة الله وکان لا یراه یعنی فی التجر .

أخبرنا یعقوب بن ابراهیم قال أخبرنا حصین بن عبد الرحمن السلی عن عمران بن الحارث السلی قال: صلیت مع ابن عباس الصبح مرارا فلم یقنت .
أخبرنا یعقوب بن ابراهیم قال أخبرنا حصین بن عبد الرحمن عن ابراهیم النخعی عن عبد الله بن مسعود انه لم یقنت فی التجر .

أخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهیم عن علقمة و الاسود [انها - ٢] قالوا: لم یقنت رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم حتی مات فی صلاة الغداة حتی اذا حارب المشرکین فانه کان یقنت فی الصلوات کلها یدعو علیهم ولم یقنت ابو بکر ولا عمر ولا عثمان حتی ماتوا ولا علی حتی حارب اهل الشام فكان یقنت فی الصلوات کلها وکان یدعو علیهم وکان معاوية یدعو علیهم .

أخبرنا بکیر بن عامر عن ابراهیم النخعی عن علقمة بن قیس ان عبد الله

(١) وکان فی الأصل «عمر بن الحارث» وهو خطأ والصحيح «عمران بن الحارث» كما فی الطحاوی و الجوهري النقی و سنن الیهقی و الزیلعی و مصنف ابن ابی شیبة و غیرها .
(٢) ما بین المربعین ساقط من الأصل .

(٣) وکان فی الأصل «بکر بن عامر» وهو تصحیف ، و الصواب «بکیر» ، مصغرا كما فی ج ١ ص ٤٩١ من التهذیب .

(٤) انظر هل روى بکیر عن ابراهیم ام لا ، و ظاهر کتب الرجال علی خلافه؛ قلت: قال ابن ابی حاتم فی الجرح والتعديل ج ١ ق ١ ص ٤٠٥: بکیر بن عامر البجلي روى عن ابراهیم والشعبي وأبی زرعة وعبد الرحمن بن ابی نعم روى عنه وکیع وأبو نعیم =

ابن مسعود لم يفت في الفجر .

اخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا يحيى بن غسان عن عمرو بن ميمون ان عمر لم يفت في الفجر - او قال : صليت خلف عمر فلم يفت في الفجر .
 اخبرنا مسعر بن كدام عن عثمان بن المغيرة عن عرجة قال : صليت مع عبد الله الفجر فلم يفت .

اخبرنا اسرائيل قال حدثنا منصور عن ابراهيم عن الأسود وعمرو بن ميمون انهما صليا مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه الفجر فلم يفت .
 اخبرنا هشام بن ابي عبد الله الدستوائي عن قتادة عن انس بن مالك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو على احياء من العرب ثم تركه .

= قال ابو محمد : روى عن قيس بن ابي حازم و عبد الرحمن بن الأسود والوليد بن عبد الله البجلي - ا هـ . ف

(١) هو ابن الرسيم المرادى روى عن ابيه وعمرو بن ميمون وعنه الثوري ومسعر -
 تعجيل ص ٤٤٦ . قلت : وروى هذا الحديث ابو بكر بن ابي شيبة عن وكيع عن مسعر عن يحيى بن غسان المرادى عن عمرو بن ميمون ان عمر بن الخطاب لم يفت في الفجر ،
 وروى عن ابن ادريس عن الحسن بن عبيد الله عن ابراهيم ان الأسود وعمرو بن ميمون صليا خلف عمر الفجر فلم يفت - ا هـ . وروى عن وكيع عن سفيان عن منصور عن ابراهيم عن الأسود بن يزيد وعمرو بن ميمون انهما صليا خلف عمر الفجر فلم يفت
 (ق ١٧٨) - ا هـ . ف

(٢) هو الثقفى مولا م ابو المغيرة الكوفي وهو عثمان الأعشى وهو عثمان بن ابي زرعة وهو عثمان الثقفى ثقة - التهذيب ج ٧ ص ١٥٥ .

(٣) وهو ابن عبد الله الثقفى ويقال السلى روى عن ابن مسعود وغيره - التهذيب .

أخبرنا مالك بن أنس قال^١ حدثنا الزهري عن عبد الرحمن الأعرج عن أبي هريرة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قرأ بهم «التجم» فسجد فيها ثم قام قرأ سورة أخرى^٢.

باب القراءة في الصلاة

وقال أبو حنيفة: ينبغي للإمام والذي يصلي وحده أن يقرأ في الركعتين الأوليين من كل صلاة بأم القرآن وسورة معها، وأما [في -^٣] الركعتين الآخرين من العشاء والظهر والعصر والركعة الثالثة من المغرب فإنه يقول: أن شاء قرأ في ذلك بفاتحة الكتاب وأن شاء سكت ولم^٤ يقرأ شيئاً وأن شاء سجع وأن يقرأ بفاتحة الكتاب أحب إلينا.

- (١) كذا في الأصل «قال حدثنا» ونظ «قال» ساقط من الهندية.
- (٢) يعني ولم يقتض إلا فالأثر المذكور لا يناسب باب القنوت كما لا ينبغي وإنما هو من باب سجود القرآن ولذا أخرجه الإمام محمد بهذا السند والمتن في موضعه في باب سجود القرآن ولعل الكاتب أدخله في غير محله أو ذكره دليلاً على تطويل القراءة في الفرض وعلى هذا يناسب بالجزء الثاني من ترجمة الباب أن لم يكن من كرامات الكاتب كيف ولم يذكر في الباب ما يتعلق بالقراءة في الصلاة بل ترجم بها بعده - فأمل.
- (٣) ترجم ياب القراءة في الصلاة ولم يذكر فيه أثراً يدل على ما ترجم به وما أخرجه فيه من الآثار فأنما يناسب ياب سجود القرآن ولعله منه أخذ واستنبط مسألة القراءة تدبر.
- (٤) وكان في الأصل «وأما الركعتين» فسقطت كلمة «في» من البين ويمكن أن يكون هكذا «وأما الركعتان - الخ» بالرفع لا بالجهر ويرد عليك ما في الباب لكن الآثار التي أخرجها فيه لا يدل واحد منها على ما ترجم به بل ياب سجود القرآن كما استقف عليه ومثل هذا في الكتاب من تصرف الكاتب كثير.
- (٥) وفي الأصول «ثم» بالقاء.

وقال اهل المدينة^١ : العمل^٢ عندنا ان يقرأ في الركعتين الاولين بأمر القرآن وسورة [و-^٣] في الآخرين بأمر القرآن [وسورة-^٤] وليس العمل عندنا في قراءة سورة مع أم القرآن إلا في الأربع جميعا [و-^٥] ليس ان يقرأ في الركعتين الآخرين إلا بأمر القرآن فقط .

وقالوا : ان لم يقرأ في الركعتين [الآخرين بسورة مع أم القرآن-^٦] اجزأه ذلك متعمدا كان أو ساهيا وقد اساء في التعمد .

وقال محمد^٧ بن الحسن : وقد بلغنا عن علي بن أبي طالب أنه كان يسبح فيها وبلغنا عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه كان يقرأ في الثالثة من المغرب

(١) وقعت هذه العبارة في الأصول بعد قوله « وقال محمد - الخ » لكنني قدمتها عليه على دأب الكتاب وأخرت ما كان مقدما وهو الأول بل لا بد منه كما عرفت من أول الكتاب الى هذا المحل .

(٢) لا بد من ان يراجع باب القراءة في الصلاة من المدونة الكبرى وموطأ مالك مع شرحه للزرقاني حتى يظهر ما في العبارة .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(٤) سقط لفظ « سورة » من الأصل فزيد كما يقتضيه السياق - وراجع المدونة الكبرى في هذا المحل .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زدت بما علمته من المدونة الكبرى والسياق ايضا مقتضى ان تزداد هذه العبارة ، وفي العبارة خلل كما لا يخفى .

(٦) والواو ساقط من الأصل ، وقوله « قال محمد - الخ » مقدم في الأصول على قول « اهل المدينة » ، والصواب تقديم قول « اهل المدينة » وتأخير قول « وقال محمد » فرتبنا القولين .

بأم القرآن وقرأ بهذه الآية «ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب» .

باب سجود القرآن

قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى: ليس في سورة الحج إلا سجدة واحدة وهي السجدة الأولى .

وقال اهل المدينة: [في سورة الحج سجدتان -^١] لما روى ان عمر بن الخطاب سجد فيها بسجدةين وان عبدالله بن عمر سجد فيها بسجدةين .
وقال محمد بن الحسن: هكذا روى عن عمر^٢ وليست العامة عندنا على ذلك وانما روى^٣ هذا عمر بن الخطاب رجل من أهل مصر ولو كان معروفا مشهورا من فعل عمر لعرفه من كان مع عمر بالمدينة ومن أتى بها^٤ من الآفاق ولكان هذا مشهورا معروفا من فعله .

(١) وسرد في ختم الباب آثارا كلها متعلقة باب سجود القرآن ولا تعلق لها بالقراءة الا ضمنا ولعل قول محمد في الرد ايضا سقط من الاصل ، والآثار التي كانت هاهنا ادخلتها في باب سجود القرآن بعد بلاغ ابى بكر ، وسيأتى ان شاء الله تعالى .
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزيد من كتب الموالك .
(٣) زاد في الموطأ « وابن عمر » .

(٤) هكذا في الأصول ويمكن ان يكون مصحفا ويكون الصواب وليس العمل عندنا على ذلك .

(٥) قال محمد في الموطأ « اخبرنا مالك حدثنا نافع عن رجل من اهل مصر ان عمر قرأ سورة «الحج» فسجد فيها بسجدةين وقال ان هذه السورة فضلت بسجدةين - اهـ » .

(٦) وكان في الأصول « به » والضمير للمدينة ولذا بدلناه بضمير التأنيث .

وقال ابو حنيفة: السجدة في «ص»، واجبة.

وقال اهل المدينة: ليس في «ص»، سجدة.

وقال ابو حنيفة: في الفصل ثلاث سجعات: التي في آخر «النجم»، والتي في «اذا السماء انشقت»، والتي في آخر «اقرأ باسم ربك الذي خلق». وقال اهل المدينة: ليس في الفصل بسجود^١.

اخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن ابيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: سجدة «ص»، سجدها داود عليه السلام توبة ونحن نسجدها شكرا^٢.

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس قال: رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد في «ص»، وليست من عزائم السجود^٣.

(١) كذا في الأصول، وسقط منها بعض العبارة تهديراً مثل الآتي: «وقال محمد بن الحسن: كيف قالوا ذلك وقد جاءت في سجود «ص»، آثار كثيرة».

(٢) أخرجه النسائي في سجود القرآن من السنن بهذا الاسناد «اخبرني ابراهيم بن الحسن التميمي ثنا حجاج بن محمد عن عمر بن ذر الهمداني به مثله»، قال الحافظ في ص ١٢٨ من الدراية: رواه ثقات - اهـ، ولم يذكره في بلوغ المرام، وأخرجه الدارقطني عن عبد الله بن بزيع عن عمر بن ذر به.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ج ١ ص ١٤٦: حدثنا سليمان بن حرب و أبو النعمان قالوا حدثنا حماد بن زيد عن ايوب به نحوه: وهو في نصب الراية والدراية و بلوغ المرام.

أخبرنا^١ سفيان الثوري قال حدثنا السدي^٢ عن أبي مالك^٣ قال: قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «ص» على المنبر فزّل فسجد.

أخبرنا مسعر^٤ بن كدام قال حدثنا عمرو بن مرة عن مجاهد عن ابن عباس قال: «في السجدة التي في «ص» قال: هي توبة من داود^٥ لله؛

(١) هذا الحديث وضعه هنا وهو من باب القراءة في الصلاة لأنه يناسب هذا الباب وقد اشترت إلى ذلك من قبل.

(٢) هو اسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي أبو محمد القرشي مولاهم الكوفي وهو السدي الكبير الأعمش روى عن أنس وابن عباس وغيرهما وعنه الثوري وشيخه أبو مالك إن كان في الكتابة صحيحاً فهو غزوان أبو مالك النخعي الكوفي فأن اسماعيل السدي روى عنه كما في ج ٨ ص ٢٤٥ من التهذيب؛ وعلى هذا إن لم يكن السقوط في السند فالحديث مرسل فأن غزوان تابعي روى عن عمار وابن عباس والبراء وغيرهم وأبو مالك الأشعري صحابي وهل روى عنه السدي أم لا موقوف على الكشف، وأبو مالك الأشعري سعد بن طارق الكوفي متأخر عن النخعي الكوفي وآخر أبو مالك الحارث بن الحارث الأشعري شامي صحابي كما في أسماء التهذيب وكناه.

(٣) يمكن أن يكون عن أنس بن مالك فصحف أنس بن بابي كما في مواضع أخرى من الكتاب، وحديث النزول عن المنبر والسجود رواه أبو داود وابن ماجه والطحاوي والدارقطني والبيهقي وغيرهم من مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنهم أجمعين فقتل عنه، والحديث مرفوع متصل عند أبي داود وغيره عن أبي سعيد الخدري واسمه سعد ابن مالك يمكن تصحيحه بابي مالك هذا - لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً.

(٤) هذا أثر ثان من باب القراءة في الصلاة فنبه له.

(٥) كذا في الأصول، والصواب عندى «أنه سئل عن السجدة فقال».

(٦) وكان في الأصل «من الله» مكان «من داود» والصواب «من داود لله» =

أمر الله نبيه أن يقتدى به .

وأخبرنا^١ سفيان بن عيينة عن عبدة^٢ بن أبي لبابة^٣ قال سمعت ابن عمر يقول: في «ص» سجدة .

أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال أخبرنا حصين عن مجاهد عن ابن عباس [سئل عن السجدة في «ص» -^٤] قال: «اولئك الذين هدى الله فبهдам اقتده» قال: فكان يسجد في «ص» .

أخبرنا سلام بن سليم^٥ الحنفي عن ليث بن أبي سليم^٦ عن عطاء بن أبي رباح [عن ابن عباس أنه -^٧] قال: جاء رجل من الأنصار الى النبي صلى الله عليه

= كما هو في كتب الحديث .

(١) هذا من باب سجود القرآن .

(٢) وفي الأصل «عبدة» وهو خطأ .

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب، وفي الهندية «لبابة» بالياء - وهو تصحيف، راجع كتب الحديث .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) كذا في الأصول، ولعله سقط بعض الالفاظ من الأصل فوقع فيه الخلل . قلت:

ورواه ابن أبي شيبة عن هشيم عن حصين والعمام عن مجاهد عن ابن عباس قال كان يسجد في «ص» وتلا هذه الآية «اولئك الذين هدى الله فبهдам اقتده» - اهـ، فصار فيه تقديم وتأخير - والله اعلم . ف

(٦) وكان في الأصل «سلام بن سليمان» والصواب «سلام بن سليم» .

(٧) وكان في الأصل «ليث بن أبي سليمان» وهو تحريف والصواب «ابن أبي سليم» .

(٨) كذا في الأصل وأظن أن قوله «عن ابن عباس أنه» سقط من السند فان =

وآله وسلم قال: انى رأيت فى المنام كأنى أقرأ سورة دص، حتى اذا انتهيت الى توبة داود [سجدت وكانت -^١] شجرة بين يديّ فسجدت حتى وضعت رأسها على الأرض حتى كادت تقلع من أصلها ثم استوت نحو ما كانت ثم قالت^٢: اللهم احطط [عنى -^٢] بها وزرا وأعظم [لى -^٢] بها اجرا

= الحديث من مسنده كما هو عند الترمذى وابن ماجه والبيهقى فى السنن والحاكم فى المستدرک والرجل الجائى هو ابو سعيد الخدرى على ما فى المرقاة وغيرها والحديث مروي عن ابى سعيد ايضا كما اشار اليه الترمذى فى جامعه وهو فى نصب الراية ولم يذكر قيد من الانصار الا فى هذه الرواية وفى جميع الكتب دعاء الشجرة فى سجودها فى المستدرک فسمعتها وهى ساجدة - اهـ. ولفظ ابن ماجه: عن ابن عباس قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم فأنا رجلى فقال انى رأيت البارحة فيما يرى النائم كأنى أصلى الى أصل شجرة قرأت السجدة فسجدت فسجدت الشجرة لسجودى فسمعتها تقول: اللهم احطط عنى بها وزرا واكتب لى بها اجرا واجعلها لى عندك ذخرا، قال ابن عباس: فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ السجدة فسمعته يقول فى سجوده مثل الذى أخبره الرجل عن قول الشجرة - انتهى. وفى الترمذى: وضع عنى بها وزرا - وزاد: وقبلها منى كما قبلت من عبدك داود - اهـ. وهو فى المستدرک بلفظ: وأقبلها منى كما قبلت من عبدك داود - اهـ. ومثله فى سنن البيهقى بتقديم وتأخير وتغيير يسير. ومن هذا علمت ان الصلات كلها سقطت من الأصل وشئ من العبارة ايضا سقط منه والحديث مرفوع متصل من مسند ابن عباس وأبى سعيد رضى الله عنهم.

(١) سقط ما بين المربعين من الأصل وفيه هكذا الى توبة داود وشجرة بين يديّ - الخ وهو كما ترى ودعاء الشجرة كانت فى سجودها، وفى الأصل ايضا ثم استوت وهو عندى تصحيف لأنه خلاف لما رواه الأئمة فى كتبهم.

(٢) أى فى سجودها. (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.

واحدث [لى بها -'] شكرا. قال فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: نحن احق [منها -'] ان نسجد. [قال -'] قراها فسجد.

قال محمد بن الحسن: فالسجود فى «ص» لا ينبغي ان يترك، وأما السجود فى الفصل فقد سجد فى ذلك قوم كثير.

اخبرنا أبو مالك النخعي قال حدثنا خارجة مولى ابن هاشم عن عبد الرحمن بن ابى لى قال: أمنا عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى الفجر قرا سورة «يوسف» حتى اذا انتهى الى قوله «وايضت عيناه من الحزن فهو كظيم» بكى حتى سالت دموعه ثم ركع ثم قام قرا «النجم» فسجد ثم قام قرا «الزلزلة».

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصول ولا بد منه.

(٢) ما بين المربعين سقط من الاصل وكذا ضمير السجدة وشئ من العبارة.

(٣) هذا القول منقول من باب القراءة فى الصلاة ومتأخر عن الآثار التى بعده.

(٤) هذه الآثار من باب القراءة مقدمة فى الاصل على قوله «قال محمد - الخ» والسياق يقتضى التأخر كما لا يخفى.

(٥) لم اجد «خارجة مولى ابن هاشم» فى كتب الرجال، وفى اللسان «سازم مولى بنى هاشم» بالخاء المهملة والزاى المعجمة المكسورة والميم ثم هو روى عن عبد الرحمن بن ابى لى لم لا؛ وقد رواه الطحاوى عن ابى الأحوص عن ابى اسحاق عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن ابى لى قال: صلى بنا عمر بن الخطاب الفجر بمكة قرا فى الركعة الثانية بالنجم ثم سجد ثم قام قرا «اذا زلزلت» - اه؛ وقد قلته كما هو فى الاصل.

(٦) رواه عنه الطحاوى وروى من غير وجه عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه كما هو عند الطحاوى والموطئين والبيهقى وغيرهم.

(٧) وفى الاصل «بكى» والصواب «بكى».

اخبرنا مالك بن انس قال حدثنا عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن ابي سلة ان ابا هريرة قرأ بهم « اذا السماء انشقت » فسجد فيها ، فلما انصرف حدثهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سجد فيها .

اخبرنا قيس^١ بن الربيع عن عاصم بن ابي النجود عن زر بن حبيش الأسدي قال : رأيت عمار بن ياسر على المنبر قرأ « اذا السماء انشقت » فقل فسجد ثم صعد .

اخبرنا قيس بن الربيع عن عاصم بن ابي النجود عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود قال : عزائم سجود القرآن أربع : « آتة تنزيل » السجدة و « حتم تنزيل » السجدة ، و « التجم » . و « إقرأ باسم ربك الذي خلق » .
اخبرنا قيس بن الربيع عن ابي اسحاق السبيعي عن الحارث عن علي بن ابي طالب مثله .

اخبرنا سفيان بن عيينة عن ايوب بن موسى عن عطاء بن مينا^٢ عن ابي هريرة قال : انهم سجدوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في « اذا السماء انشقت » وفي « إقرأ باسم ربك الذي خلق » .

اخبرنا مسعر بن كدام [قال حدثنا ابو اسحاق السبيعي -] قال حدثنا

- (١) هكذا في موطأ محمد ، وفي الأصل « عن ابي هريرة » و الأول هو الأرجح .
- (٢) من ههنا الآثار التي سردها الامام محمد في باب القراءة في الصلاة بعد قوله المذكور « قال محمد بن الحسن : فالسجود في « ص » - الخ ، فنه - وهذا كله من إيجاز الكاتب .
- (٣) هكذا في مسلم والطحاوي والبيهقي وغيرهم . وفي الأصل « عطاء بن قيس » وهو خطأ .
- (٤) سقط لفظ « قال » من الأصول وعند مسلم والبيهقي « قال سجدنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم » والحديث مروي عن ابي هريرة من طرق .
- (٥) وكان في الأصل « اخبرنا مسعر بن كدام قال حدثنا عبد الرحمن بن الأسود =

عبد الرحمن بن الأسود [عن أبيه - ١] أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سجد في « إذا السماء انشقت » .

أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود أنهما كانا يسجدان في « إذا السماء انشقت » ثم سئل . فقال : أو أحدهما .^١

أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي عن أبي إسحاق [عن الأسود بن يزيد - ٢] قال قرأ عمر بن الخطاب في صلاة الفجر سورة « يوسف » حتى إذا

= أن عمر - الخ ، وهو كما ترى فيه سقوط فإن مسعرا يروى عن أبي إسحاق لا عن ابن الأسود وكذا عبد الرحمن وإن أدرك عمر لكن لا يروى عنه بل عن أبيه عن عمر ، وقد رواه عبد الرزاق في مصنفه كما في فتح الباري عن الأسود بن يزيد أن عمر بن الخطاب سجد - الخ فالروايات سقطا من السند ولذا زدنا الساقط بين المربعين فنبه .

(١) وهو الأسود بن يزيد من ملازمي عمرو بن مسعود ومن جل أصحابها وهو عند عبد الرزاق كما قلت ، وأبو إسحاق من رواة عبد الرحمن بن الأسود كما في التهذيب ؛ وقوله « عن أبيه » ساقط من الأصل .

(٢) وفي شرح معاني الآثار للطحاوي « قال منصور أو أحدهما - اهـ » ، ويغهم بل يظهر من آثار الإمام أبي يوسف أنه قول علقمة بن قيس حيث قال يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة أنه قال : رأيت عمر بن الخطاب وابن مسعود رضي الله عنهما يسجدان في « إذا السماء انشقت » قلت : فأما اليقين فأحدهما - اهـ .

(٣) سقط من الأصول قوله « عن الأسود بن يزيد » ، فإن أبا إسحاق عن عمر مرسل فإنه يروى عن الأسود وأخيه عبد الرحمن بن يزيد وابنه عبد الرحمن بن الأسود كما في كتب الرجال .

أتى على « وايضت عيناه من الحزن فهو كظيم » بكى وركع وسجد ثم قام
فقرأ بالتجهم فسجد ثم قام فقرأ « اذا زلزلت » .

باب القراءة خلف الامام

قال ابو حنيفة: لا قراءة خلف الامام في شيء من الصلاة ما يحجر فيه
بالقراءة وما لا يحجر فيه بالقراءة .

وقال اهل المدينة: لا يقرأ خلف الامام فيما يحجر فيه ويقرأ خلفه
فيما لا يحجر فيه بأمر القرآن وسورة كما يقرأ وحده .

وقال محمد بن الحسن: وكيف كانت القراءة خلف الامام فيما
لا يحجر فيه .

قالوا: لأن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير ورافع بن جبير بن مطعم
وابن شهاب كانوا يقرؤون خلف الامام فيما لا يحجر فيه الامام بالقراءة .
قيل لهم: هؤلاء كانوا عندكم اعلم وأوثق أم عبد الله بن عمر وجابر
ابن عبد الله . قالوا: بل عبد الله وجابر .

قيل لهم: قد اخبرنا قتيبة بن مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر انه
كان اذا سئل هل يقرأ احد مع الامام قال: اذا صلى احدكم خلف الامام
فحسبه قراءة الامام ، زاد يحيى بن يحيى^٢ عن مالك: وإذا صلى وحده فليقرأ .

(١) الى هنا انتهت الآثار التي في باب القراءة في الصلاة وبعدها في الأصل باب سجود
القرآن كما عرفت ولأن ادخلت جميع الآثار في باب سجود القرآن وبعد هذا في النقل
باب القراءة خلف الامام كما هو في الأصول بعد باب سجود القرآن فتنبه .

(٢) وهو في باب القراءة خلف الامام من موطأ محمد .

(٣) وهو الراوى عن مالك وبه اشتهرت نسخة موطأ مالك في بلادنا بلاد الهند =

قال: وكان ابن عمر لا يقرأ مع الامام.

اخبرنا مالك بن انس ايضا عن ابي نعيم وهب بن كيسان انه سمع جابر ابن عبد الله يقول: من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فلم يصل إلا وراء الامام.

فهذان اثنان اخذتم عنه القراءة وقيهم روى الحديثين جميعا مع احاديث كثيرة من احاديث^١ وترك قولكم^٢.

= بموطأ يحيى وموطأ مالك وهو يحيى بن يحيى بن كثير ابو محمد الصمودى اللثى الأندلسى المتوفى سنة اربع وثلاثين ومائتين رحل الى مالك مرتين كما فى الكتب والزيادة المذكورة موجودة فى موطأ مالك، والظاهر ان هذا قول احد تلامذة الامام محمد او غيره من دونه كما لا يخفى.

(١) وهو علم يشمل الجهرية والسرية ولا يقيد بالجهرية الا بنص غير محتمل التأويل وهو مفقود وما رواه عبد الرزاق عنه كما فى شرح الزرقانى فهو ليس بنص فى المقصود قال ابن عبد البر: ظاهر هذا انه لا يرى القراءة فى سر الامام ولا فى جهره ولكن مالك قيده بترجمة الباب ان ذلك فيما جهر به الامام بما علم من المعنى ويدل على صحته ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج عن الزهرى عن سالم ان ابن عمر كان ينصت للامام فيما جهر فيه ولا يقرأ معه وهو يدل على انه كان يقرأ معه فيما أسر فيه - انتهى.

وأنت تعلم ان هذا استدلال بالمفهوم المخالف فلا يتنهض حجة على المخالف وما رواه مالك فى الموطأ وعنه الامام محمد فى الموطأ وفى الحجج علم فى السرية والجهرية وهو ظاهر فلا تلتفت تقليدا الا ما فى التعليق الممجد وحواشى الحجج من جعل المفهوم مذهبه فافهم وتدبر.

(٢) كذا فى الأصل، وقوله «من احاديث» ساقط من الهندية، ولعل بعض العبارة سقطت من الأصل بعد هذا يدل عليه سياق العبارة - والله اعلم.

(٣) قوله «وترك قولكم» كذا فى الأصل، ولعله زائد لا حاجة اليه، ومع ذلك =

أرأيتم من رأى القراءة خلف الامام بأمر القرآن وسورة ان فرغ الامام من قراءته فركع^١ قبل ان يفرغ الرجل^٢ الذى خلفه من أم القرآن كيف ينبغي له ان يصنع أيقوم^٣ ام يتابع الامام؟ قالوا: بل يتابع الامام فى ركوعه .

قيل لهم: فان أبطأ بها عن ذلك او كان شيخنا كبيرا فلم يقرأ شيئا حتى فرغ الامام [من القراءة-^٤] وركع أيتبع الامام فيركع معه ام يقرأ ثم يتبعه؟ قالوا: بل يتبع الامام [فى ركوعه-^٥] ويترك القراءة .

قيل لهم: فهذا يدلكم على انه لا قراءة خلف الامام اذا كانت القراءة يؤمر بتركها فى بعض المواضع .

اخبرنا عبيد الله^٦ بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: من صلى خلف الامام كفته قراءة الامام .
اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا ابو الحسن موسى بن ابي عائشة عن عبد الله^٧

= فانه يخالف لمذهب مالك لانه قائل بقراءة ام القرآن خلفه فى السرية ، اللهم الا ان يكون مراده قراءة ام القرآن مع السورة وهو ليس بمذهب لمالك رحمه الله . قلت : وكان فى الأصل «ترك» وفى الهنكية «وترك» .

(١) كذا فى الأصول بالغاء ، والاولى «وركع» بالواو .

(٢) كذا فى الأصل وهو الصواب ، وفى الهنكية «رجل» بالتكثير .

(٣) اى يقف .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) وكان فى الأصول «عبد الله» مكبرا وهو تصحيف والصواب «عبيد الله» مصغرا .

(٦) وكان فى الأصول «عن ابي عبد الرحمن بن شداد» وهو خطأ ، والصواب =

ابن شداد بن الهاد عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: من صلى خلف الامام فان قراءة الامام له قراءة.

اخبرنا اسامة بن زيد المدني قال حدثنا سالم بن عبد الله بن عمر قال: كان ابن عمر لا يقرأ خلف الامام، [قال:] فسألت القاسم بن محمد عن ذلك فقال: ان تركته قد تركه ناس يقتدى بهم وإن قرأت فقد قرأه ناس يقتدى بهم وكان القاسم ممن لا يقرأ.

اخبرنا سفيان بن عيينة عن منصور بن المعتمر عن ابي وائل قال: سئل عبد الله بن مسعود عن القراءة خلف الامام. قال: انصت فان في الصلاة شغلا و' سيكفيك الامام ذلك'.

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس ان عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الامام فيما يجهر فيه وفيما يخافت فيه لا في الاولين ولا في الآخرين وإذا صلى وحده قرأ في الاولين

= ما في الموطأ وكتاب الآثار «عبد الله» وكنيته ابو الوليد. وقد وقع في كتاب القراءة لليحيى ص ١٠٢ «عن عبد الله بن شداد بن الهاد عن ابي الوليد عن جابر» وهو غلط والصواب «عن عبد الله بن شداد ابي الوليد عن جابر» بدون كلمة «عن» وأبو الوليد بدل من عبد الله وجابر هو ابن عبد الله الأنصاري صحابي ومن فهم غيره قد وقع في الخط.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زدناه من الموطأ.

(٢) وفي الموطأ «تركت» بدون الضمير المنصوب.

(٣) وكان في الأصل «كذا في الموطأ» قرأ «بدون الضمير ولا بد منه».

(٤) «كذا في الأصل» وسقطت الواو من الموطأ.

(٥) «كذا في الأصل» وفي الموطأ «ذاك الامام».

فاتحة الكتاب وسورة سورة ولم يقرأ في الآخرين شيئاً^١.

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا منصور عن ابي وائل عن عبد الله بن مسعود قال: انصت [للقرآن -^٢] فان في الصلاة شغلا وسيكفيك الامام.

اخبرنا بكير بن عامر قال^٣: حدثنا ابراهيم النخعي عن علقمة بن قيس قال^٤: لأن أعض على جرة أحب إلى من أن أقرأ خلف الامام.

اخبرنا اسرائيل قال حدثنا منصور^٥ عن ابراهيم النخعي قال: اول من قرأ خلف الامام كان^٦ رجلا اتهم.

(١) وكان في الأصول «شيء» بالرفع، والصواب «شيئا» بالنصب.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل وإنما زدناه من الأصل الهندي وفي الموطأ «للقراءة» مكان «للقراءة».

(٣) تأمل في هذا السند، قلت: وكذلك رواه الامام محمد في موطئه ايضا وروى الطحاوي عن حجاج بن معاوية عن ابي اسحاق عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال: ليت الذي يقرأ خلف الامام ملئ فوه ترابا، وروى عن ابراهيم عن علقمة نحوه، وروى ابن ابي شيبة عن ابي علي عن ايوب و ابن ابي عروة عن ابي معشر عن ابراهيم قال قال الأسود: لأن أعض على جرة أحب إلى من أن أقرأ خلف الامام واعلم انه يقرأ وروى عن هشيم عن عن اسماعيل بن ابي خالد عن وبرة عن الأسود وعن ابي معاوية عن الأعمش عن ابراهيم عن الأسود انه قال: وددت ان الذي يقرأ خلف الامام ملئ فوه ترابا - اهـ - ف

(٤) لفظ «قال» سقط من الأصل؛

(٥) في الأصل «ميمون» وهو غلط، والاثر في الموطأ وهو منصور بن المعتمر.

(٦) وكان في الأصل «اول ما» والصواب ما في موطأ الامام محمد «اول من».

(٧) وكان في الأصل «ان رجلا» وهو تحريف، وفي الأصل الهندي «كان رجلا اتهم» والصواب ما في الموطأ «اول من قرأ خلف الامام رجل اتهم».

اخبرنا اسرائيل^١ بن يونس قال حدثنا^٢ موسى بن ابي عائشة عن عبد الله ابن شداد بن الحاد قال: أم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس^٣ في العصر، قال: قرأ رجل خلفه فغمزه الذي يليه، فلما ان صلى قال: لِمَ غمزتي؟ قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أملك فكرهت ان تقرأ خلفه. قال: فسمعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: من كان له امام فقرأه الامام له قراءة.

اخبرنا داود بن قيس الفراء^٤ قال اخبرنا^٥ بعض وُلدِ سعد^٦ بن ابي وقاص انه ذكر له ان سعدا قال: وددت ان الذي يقرأ خلف الامام في فيه جمرة. اخبرنا داود بن قيس الفراء^٧ قال اخبرني^٨ محمد بن عجلان ان^٩ عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قال: ليت في قم الذي يقرأ خلف الامام حجرا.

(١) وسقط من الموطأ لفظ «ابن يونس» وهو موجود في سند الحديث الاول.

(٢) وفي الموطأ «حدثني».

(٣) كذا في الأصل، ولفظ «الناس» ساقط من نسخة الموطأ.

(٤) لفظ «قال» ساقط من الموطأ. (٥) كذا في الأصل، وفي الموطأ «قال».

(٦) وكان في الأصل «الفراري» والصواب «القراء» بتشديد الراء كما هو في الموطأ والتهذيب، وزاد في الموطأ «المدني».

(٧) وفي الموطأ «اخبرني».

(٨) وكان في الأصل «بعض رواية» والصواب ما في الموطأ «بعض ولد سعد».

(٩) وكان في الأصل «الفراري» والصواب «القراء» ومر قبل.

(١٠) كذا في الأصل، وفي الموطأ «اخبرنا».

(١١) وفي السند انقطاع لأن ابن عجلان لم يدرك عمر.

كتاب الحجبة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

اخبرنا داود بن قيس المديني القراء^١ قال حدثنا عمر^٢ بن محمد بن زيد عن موسى بن سعد بن زيد بن ثابت [يحدّثه -^٣] عن جده^٤ انه قال: من قرأ مع^٥ الامام فلا صلاة له .

باب متابعة الامام في الجلوس والقيام

قال ابو حنيفة رحمه الله في رجل [مريض -^١] يصلي بالناس جالسا وهم قيام ان ذلك يجزئ .

وقال اهل المدينة: ليس العمل عندنا [على -^٢] ان يصلي الامام بالناس جالسا اذا لم يستطع الامام ان يصلي [هم -^٣] قائما فليقدم غيره يصلي (١) وكان في الأصل « القزاري ، وفي الموطأ « داود بن سعد بن قيس » والصواب ما كتبنا .

(٢) كذا في الأصل وهو الصواب وفي الموطأ « عمرو » وليس بصواب . وله ترجمة بسيطة في ج ٧ ص ٤٩٥ من التهذيب . (٣) ما بين المربعين زيادة من الموطأ .

(٤) وهو زيد بن ثابت ذكر في التهذيب ان موسى يروي عن جده زيد وكذا ذكره البخاري .

(٥) وفي الموطأ « خلف الامام » وما تكلم في بعض هذه الآثار الامام البخاري في جزء القراءة وغيره في غيره فلرده وجوابه موضع آخر ومن أراد مطالعة التعليق الممجد وامام الكلام وغيرهما من الكتب في هذه المسألة فليطالع معها آثار السنن وتفسير النظام على مستند الامام وفصل الخطاب لشيخ الحديث محمد انور رحمه الله .

(٦) ما بين المربعين لم يذكر في الأصول لكن وضع المسألة في المريض والخلاف والحديث وارد في ذلك فودناه .

(٧) لفظ « على » ساقط من الأصول ولا بد منه فلذا زيد بين المربعين .

(٨) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

كتاب الحجة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

بالناس وليقعد^١ [هو -^٢] فليس^٣ من هيئة الناس ان يصلوا جلوسا ولم يفعل ذلك ابو بكر ولا عمر رضي الله عنهما بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما بلغنا . وقال محمد بن الحسن : قد رووا^٤ اهل المدينة حديثا هو على قول ابى حنيفة فكيف تركوه . ذكر ذلك مالك بن انس عن هشام بن عروة عن ابيه [عن عائشة -^٥] ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج في مرضه فأبى

(١) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ويقعد » .

(٢) لفظ « هو » ساقط من الأصل موجود في الهندية .

(٣) وقوله « فليس » كذا في الأصول ، والاولى ان يكون بالواو .

(٤) وفي ج ١ ص ٨١ من المدونة « قال ومن نزل به شيء وهو امام قوم حتى صار لا يستطيع ان يصلي بهم إلا قاعدا فليستخف غيره يصلي بالقوم ويرجع هو الى الصف فيصلى بصلاة الامام مع القوم قال وسألنا مالكا عن المريض الذي لا يستطيع القيام يصلي جالسا ويصلي بصلاته ناس قال : لا ينبغي لاحد ان يفعل ذلك - انتهى » وراجع شرح الزرقاني ومعاني الآثار للطحاوي .

(٥) كذا في الأصول « رووا اهل المدينة » . وهو صحيح عند اهل الكوفة وله نظائر في كتب الامام محمد . ف

(٦) وأظن أن قوله « عن عائشة » ساقط من الأصل بسهو الناسخ وإلا فهو من مستندها كما عند البخاري ومسلم وابن ماجه من طريق عبد الله بن نعيم عن هشام عن ابيه عن عائشة به - الخ ، ثم اعلم ان الامام ابا حنيفة قال بهذا الحديث ثبت نسخ ما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوله حين سقط صلى الله عليه وسلم لجنش شقه الايمن من حديث انس وجابر وعائشة وأبي هريرة وفيه « إذا صلى الامام جلوسا فصلوا جلوسا اجمعون » والحديث في كتب القوم قال الترمذي وقد ذهب بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم الى هذا الحديث منهم جابر بن عبد الله وأسيد بن حضير وابو هريرة وغيرهم ، وهذا الحديث يقول احمد وإسحاق وقال بعض اهل العلم إذا صلى الامام =

كتاب الحج (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

= جالس لم يصل من خلفه الا قياما فان صلوا قعودا لم يحزم وهو قول سفيان الثوري ومالك بن انس وابن المبارك والشافعي - اهـ . قلت : هو رواية عن مالك وإلا فاشهور من مذهبه أنه لا يجوز صلاة القادر على القيام خلف القاعد لا قاعدا ولا قائما وتخصيله في المدونة وشرح الزرقاني وغيرهما وكذا في مذهب احمد ثنى : من التفصيل كما في فروعه من الروض وغيره لا تصح امامة العاجز عن القيام لقادر عليه إلا امام الحي الراتب المرجو زوال عنه ثلثا يفضى الى ترك القيام على الدوام ويصلون وراءه جلوسا ندبا ولو كانوا قادرين على القيام وتصح الصلاة خلفه قياما والافضل لامام الحي ان يستخلف اهـ . وفي صحيح البخارى فى ج ١ ص ٩٦ من باب انما جعل الامام ليؤتم به وصلى النبي صلى الله عليه وسلم فى مرضه الذى توفى فيه بالناس وهو جالس قال ابو عبد الله قال الحيدى : قوله فاذا صلى جالسا فصلوا جلوسا هو فى مرضه القديم (اى فى وقت سقوطه عن القرس) ثم صلى بعد ذلك النبي صلى الله عليه وسلم جالسا والناس خلفه قياما لم يأمرهم بالعود وانما يؤخذ بالآخر فالآخر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى . وقال الحافظ العيني فى ج ٢ ص ٧٥٠ من عدة القارى : ويغهم من هذا الكلام ان ميل البخارى الى ما قاله الحيدى (شيخه تليذ الشافعي) وهو الذى ذهب اليه ابو حنيفة والشافعي والثوري وابو ثور وجمهور السلف ان القادر على القيام لا يصلى وراء القاعد إلا قائما ؛ وقال المرغيناني : القرض والتغل فيه سواء وقوله انما يؤخذ الى آخره اشارة الى ان الذى يجب به العمل هو ما استقر عليه آخر الامر من النبي صلى الله عليه وسلم ولما كان آخر الامرين منه صلى الله عليه وسلم صلاته قاعدا والناس وراءه قيام دل على ان ما كان قبله من ذلك مرفوع الحكم - انتهى . ومن هنا ظهر لك بطلان ما قال ابن ابي شيبة فى مسألة السادس والعشرين المتعلقة بامامة الجالس بعد رواية حديث انس وعائشة وجابر وأبي هريرة من كتاب الرد وذكر ان ابا حنيفة قال : لا يؤم الامام وهو جالس - اهـ . فانك قد عرفت ان الامام لم يقل بذلك بل قال بجوازه فهذه =

كتاب الحجّة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

فوجد^١ ابا بكر وهو قائم يصلي بالناس فاستأخر^٢ ابو بكر فأشار اليه

= النسبة على الارسال والاطلاق غلط محض والعجب منه ان ما قال به مالك في المشهور عنه يزوه الى ابي حنيفة مع انه ليس بمتفرد في ذلك بل معه الثوري ومالك في رواية وابو ثور والشافعي وجمهور السلف وبه صرح الثوري ايضا في شرح مسلم والقادر على القيام لا يجوز امامته قاعدا وهو مذهبه او لم يدر ابن ابي شيبة ان ما قاله الامام ابو حنيفة هو ما استقر عليه آخر امره صلى الله عليه وسلم من القعود وقيام الناس خلفه وهو في الصحيحين عن عائشة وهو الناسخ لما رواه ابن ابي شيبة من حديث انس وجابر وعائشة في سقوطه صلى الله عليه وسلم عن الفرس فأين هذا من ذلك بل ترك ابن ابي شيبة حديث عائشة رضي الله عنها في مرضه صلى الله عليه وسلم كما لا يخفى وقد فصلته في جوابي عن كتاب الرد قال الثوري في شرح مسلم قال ابو حنيفة والشافعي وجمهور السلف: لا يجوز للقادر على القيام ان يصلي خلف القاعد الا قائما واحتجوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في مرض وفاته بعد هذا قاعدا وأبو بكر والناس خلفه قياما وان كان بعض العلماء زعم ان ابا بكر رضي الله عنه كان هو الامام والنبي صلى الله عليه وسلم مقتد به لكن الصواب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان هو الامام وقد ذكره مسلم بعد هذا الباب صريحا او كالصرح - انتهى - ومن ههنا ظهر لك بطلان ما قاله ابن حبان في صحيحه الذي نقله الزيلعي في نصب الراية والسيوطي في قوت المعتزى وقد شغب به من كان عديم البصيرة ودأب ابن حبان في تهوره في امثال ذلك مكشوف الحال وليس هذا موضعه وقد اوضح الحافظ الزيلعي في نصب الراية بما يشفي ويكفي في مسألة الباب فراجع ج ٢ ص ٤١ منه وقد نقلته في جوابي عنه .

(١) وفي الأصول «فأتى ابي بكر» والصواب «فوجد او فاتى الى ابي بكر فاستط: الى» .

(٢) وكان في الأصول «فاستأذن ابو بكر» وما كتبه في موطأ مالك .

كتاب الحجّة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان كن كما انت تجلس النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى جانب ابى بكر فكان ابو بكر يصلى بصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم [وهو جالس-] ويصلى الناس بصلاة ابى بكر.

فهذا الحديث يوافق قول ابى حنيفة. وأهل المدينة هم الذين رووه فكيف تركوه؟ قالوا: لعل هذا نسخ.

ألا ترى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى الى جنب ابى بكر فصلى ابو بكر قائما وصلى الناس بصلاة ابى بكر قياما.

(١) وفي موطأ مالك «رسول الله صلى الله عليه وسلم».

(٢) وفي موطأ مالك «ان كما انت» وليس فيه لفظ «كن».

(٣) وفي موطأ مالك «الى جنب»: وفي ص ٩١ من صحيح البخارى في باب حد المريض ان يشهد الجماعة في مرض الوفاة ثم اتى به حتى جلس الى جنبه قيل للأعشى فكان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى وأبو بكر يصلى بصلاته والناس يصلون بصلاة ابى بكر قال برأسه نعم رواه ابو داود عن شعبة عن الأعشى بضمه وزاد ابو معاوية جلس عن يسار ابى بكر فكان ابو بكر يصلى قائما - انتهى. وهذا هو الصحيح وزيادة ابى معاوية قاطعة عرق النزاع في كونه صلى الله عليه وسلم اماما او مأموما واليسار موقف الامام اذا كان خلفه رجل وكان ابو بكر في يمين النبي صلى الله عليه وسلم وهو موقف الفرد من الامام، وما وقع في ابن ماجه «جلس الى يمينه» وهو غلط وإلا يلزم منه مخالفة موقف الامام وكونه مأموما وكلاهما خلاف الواقع فاحفظ.

(٤) وكان في الأصل «وكان» والصواب «فكان».

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وإنما زدناه من موطأ مالك.

(٦) كذا في الأصل. وفي موطأ مالك «وكان الناس يصلون بصلاة ابى بكر».

(٧) وكان في الأصل «رووا» من غير ضمير النصب.

كتاب الحجّة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

قيل لهم: فهذا كان فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي مات فيه فأى شيء نسخته؟

قالوا: ألا ترى ان هذه صلاة فيها امامان: النبي صلى الله عليه وآله وسلم امام لابي بكر وأبو بكر امام للناس فكيف يجوز هذا لغيره صلى الله عليه وآله وسلم.

قيل لهم: انما الامام في هذه الصلاة كلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولكن ابا بكر جعل علما لصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقرينه كي يعلم الناس اذا ركع ابو بكر او سجد ابو بكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد ركع او سجد وانما كان هذا في صلاة الفجر وانما كان الناس قبل ذلك يكبرون بتكبير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما ضعف عن ذلك اسمع ابا بكر ولم يقدّر على ان يسمع الناس واسمع ابو بكر الناس.

(١) وكان في الأصل «لغير» وفي المندية «لغيره»، والكل تصحيف، والصواب «لغيره».

(٢) يشهد له ما رواه ابن ماجه بسند حسن عن ابن عباس وأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم القراءة من حيث بلغ ابو بكر - الحديث، لكن يخالفه صريح ما أخرجه البخاري في باب «انما جعل الامام ليؤتم» عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن عائشة وفيه ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم وجد من نفسه خفة فخرج بين رجلين احدهما العباس لصلاة الظهر وأبو بكر يصلي بالناس - الحديث، فهذا فيه صلاة الظهر مصرح بها: وراجع عمدة القاري وقح الباري ج ٢ ص ١٤٥ وشرح الزرقاني ج ١ ص ٢٥١ وغيرها من الشروح. واعلم ان حديث ابن ماجه دليل على ان الفاتحة خلف الامام ليست بفرض فانه صلى الله عليه وسلم اخذ القراءة من حيث بلغ ابو بكر - الحديث. ولا اقل من ان تقوته بعض الفاتحة فهو مفيد لنا في القراءة خلف الامام - تدبر.

كتاب الحجّة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

قال محمد بن الحسن: قول اهل المدينة في هذا احب الى من قول ابي حنيفة وإن كنت احتججت^١ لأبي حنيفة بحجته ثابتة لم تر^٢ اهل المدينة يخرج^٣ منها ولكنه بلغنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: لا يؤمن الناس احد^٤ بعدى جالسا، ولم يلفنا ان احدا من أئمة الهدى ابي بكر^٥ ولا عمر و عثمان ولا علي ولا غيرهم أموا جلوسا؛ فأخذنا بهذا لأنه اوثق

(١) كذا في الأصل وهو الصواب. وفي الأصل الهندي «احججت» وهو تصحيف.

(٢) كذا في الأصل، ولفظ «تر» بعد «لم» ساقط من الأصل الهندي وهو من سهو الناسخ.

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب، ويمكن ان يكون الصواب «المخرج منها» وفي الأصل الهندي هذه العبارة مصحقة.

(٤) كذا في الأصل. وفي الهندية «احل» وهو غلط؛ وقد استند الامام في الموطأ قال محمد: اخبرنا اسرائيل بن يونس عن ابي اسحاق السبيعي عن جابر بن يزيد الجعفي عن عامر الشعبي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا يؤمن الناس احد بعدى جالسا فأخذ الناس هذا - اهـ. راجع باب صلاة القاعد من موطأ محمد؛ والصواب في الاسناد ما كتبه. وما في الموطأ زيادة من اصحاب الامام محمد الرواة عنه الموطأ فاشتبه الأمر والتبس حال السند - تأمل. وعندى قوله فأخذ الناس هذا مقولة الامام محمد لا الشعبي والمرسل في ج ١ ص ٨١ من المدونة وحدثني عن علي عن سفيان عن جابر بن يزيد عن الشعبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا يؤمن الرجل القوم جالسا - اهـ. وكذا في شرح الزرقاني للحديث جابر الجعفي عن الشعبي مرفوعا: لا يؤمن احد بعدى جالسا - اهـ. وكذا قول محمد قبل رواية الحديث وقوله قد جاء ما قد نسخ كله دليل على انه قول محمد رحمه الله - تدبر.

(٥) وفي الأصول «ابو بكر» تصحيف، والصواب «ابي بكر» لأنه مجرور.

كتاب الحجة (باب متابعة الامام في الجلوس والقيام) للامام محمد الشيباني

وليس الصلاة في فضلها خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كالصلاة خلف غيره .

وقال ابو حنيفة رضى الله عنه : لا بأس بأن يؤم ولد الزنا اذا كان قتيها قاتنا للقرآن وإن يؤم غيره أحب الى . وقال اهل المدينة : يكره ان يتخذ اماما يلزم ذلك فاما ان يؤم اصحابه اذا احتاج إليه لسفر او حضر فلا بأس بذلك^٢.

وأخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن داود بن ابي هند عن الحسن البصرى انه قال : لا بأس بأن يؤم القوم ولد الزنا والأعرابي والمملوك .

أخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم قال : لا بأس بأن يؤم القوم ولد الزنا والأعرابي والمملوك اذا كانوا يقرؤون القرآن^٣.

(١) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهنذية « ان يتخذ » وفي ج ١ ص ٨٥ من المدونة وقال مالك : اكره ان يتخذ ولد الزنا اماما راتبا - اه - قال ابن وهب عن مالك عن يحيى بن سعيد : ان رجلا كان لا يعرف والده كان يؤم قوما بالعقيق فنهاه عمر بن عبد العزيز - اه - وزاد في الموطأ قال مالك : وإنما نهاه لأنه كان لا يعرف ابوه - اه - وراجع ج ١ ص ٢٤٨ من شرح الزرقاني .

(٢) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « او لمرض » والله اعلم .

(٣) وسقط من الأصل قول الامام محمد ، وكذا الاستدلال منه بالآثار لقول الامام ابي حنيفة كما لا يخفى وهذان الاثران اللذان وضعتما ههنا انما هما من باب التشهد والسلام فانهما كانا في غير موضعهما كما لا يخفى على الواقف فأدرجهما ههنا .

(٤) « بن صالح » على دأب الكتاب .

(٥) الى هنا تم الاثران كانا في باب التشهد الذى بعد الباب المذكور .

كتاب الحجة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للامام محمد الشيباني

باب التشهد والسلام والصلاة

على النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال ابو حنيفة رحمه الله في التشهد بقول عبدا لله بن مسعود رضي الله عنه الذي روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله .

وقال اهل المدينة في التشهد : التحيات لله الزاكيات لله الصلوات الطيبات لله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله .

وقال محمد بن الحسن : قد اختلف الناس في التشهد وليس في التشهد شيء اوثق من حديث عبدا لله بن مسعود لأنه رواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان يكره ان يزيد فيه حرفا [او ينقص منه حرفا - ٢] وكان يعلمهم التشهد كما يعلمهم السورة من القرآن وقد قيل لبعضهم : اقول

(١) وكان في الاصول « والزاكيات » بالواو ، وفي موطأ مالك ومحمد بدون الواو وهو الاصح .

(٢) وفي الموطأ وكتاب الآثار لأبي يوسف وكتاب الآثار لمحمد « ان يزداد فيه حرف او ينقص منه حرف » بالفعل المجهول في الموضعين وبناء على المعروف يرجع الضمير الى ابن مسعود رضي الله عنه .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول وهو موجود في الكتب المذكورة فزدناه .

(٤) هو علقمة على ما في كتاب الآثار لأبي يوسف ص ٢٦٩ عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة انه علم رجلا التشهد فجعل الرجل يقول : بسم الله =

بسم الله

كتاب الحجة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للامام محمد الشيباني

بسم الله قال: [قل - ١] التحيات لله كراهية ان يزيد فيه حرفا او ينقص حرفا
فليس احد جاء من التشهد بأوثق مما جاء به عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .
اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد بن ابى سليمان عن شقيق بن سبرة
عن عبد الله بن مسعود قال: كنا اذا شهدنا خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم
= وبالله وجل عظمة يقول: التحيات وجل يقول في آخرها: اشهد ان لا اله
الا الله وحده لا شريك وجل عظمة يقول: اشهد ان لا اله الا الله - اهـ . وفي
كتاب الآثار لمحمد قال: اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال قلت: اقول بسم الله
التحيات لله؛ قال محمد: وبه تأخذ لا ترى ان يزداد في التشهد ولا ينقص منه حرف
قال: وهو قول ابى حنيفة - اهـ . وبه علم انه قول ابراهيم لحامد والارجح ما في آثار
ابى يوسف .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه كما هو في الآثار .
(٢) كذا في الأصول، وفي موطأ الامام محمد قال: كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
يكراه ان يزداد فيه حرف او ينقص منه حرف، وفي ج ١ ص ١٥٧ من شرح معاني
الآثار للطحاوى عن سفيان عن اسحاق بن يحيى عن المسيب بن رافع قال سمع عبد الله
رجلا يقول في التشهد: بسم الله التحيات لله، فقال له عبد الله: أأأكل وعن الثوري عن
منصور عن ابراهيم ان الربيع بن خيثم لقي عظمة فقال انه بدا لي ان ازيد في التشهد
« ومفرته » قال له عظمة: تنتهى الى ما علمناه، وعن زهير عن ابى اسحاق قال: أتيت
الأسود بن يزيد فقلت: ان ابا الأحوص زاد في خطبة الصلاة « والمباركات » قال:
فأته وقل له ان الأسود يهاك ويقول لك ان عظمة بن قيس تملهن من عبد الله كما
يعلم السورة من القرآن عدن عبد الله في يده ثم ذكر تشهد عبد الله - انتهى - وهذا
ظهر مأخذ قول ابراهيم لحامد فاحفظه .

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

قلنا: السلام على الله السلام على جبريل وميكائيل، قال: فأقبل إلينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم بوجهه وقال: لا تقولوا: السلام على الله فإن الله هو السلام وقولوا: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أخبرنا^٢ أبو معاوية المكفوف عن الأعشى عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود قال: كنا إذا جلسنا في الصلاة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم قلنا: السلام على الله من قبل عباده سلام^٣ على جبرئيل سلام على ميكائيل سلام^٤ على فلان سلام على فلان فسمعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال: ان الله هو السلام فإذا جلس أحدكم في الصلاة فليقل: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإذا قالها أصابت كل عبد صالح في السماء

(١) كذا في الأصول، وعند الطحاوي في شرح معاني الآثار: السلام على جبريل السلام على ميكائيل - اهـ. وفي كتاب الآثار لأبي يوسف عن أبي حنيفة عن حماد به «السلام على الله السلام على جبرئيل السلام على رسول الله - الحديث.

(٢) كذا في الأصول، ولعل الصواب «فأقبل علينا» وعند الطحاوي في هذه الروايات «فالتفت إلينا» - (٣) أخرجه مسلم بهذه الطريق.

(٤) وفي البخاري «السلام على جبريل وميكائيل وفلان وفلان» - اهـ، وعند مسلم «السلام على الله السلام على فلان».

(٥) عند مسلم «السلام على فلان».

(٦) وفي الأصول «قال»، والآنسب «قال».

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

والأرض أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ثم يتخير بعد من الدعاء [ما شاء - ١] .

أخبرنا محل بن محرز الضبي عن شقيق بن سلمة عن عبد الله بن مسعود قال: كان الناس يصلون خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال قائل من القوم: السلام على الله قال: قلما قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاته

(١) ما بين المرحبين ساقط من الأصول وإنما زدناه من صحيح مسلم، وفي البخاري ثم ليتخير من الدعاء إجماعه إليه فيدعو، زاد أبو داود فيدعو به ونحوه للنسائي من وجه آخر « فيلده به » ولا يحق عن عيسى عن الأعمش « ثم ليتخير من الدعاء ما أحب » وفي رواية منصور عن أبي وائل عند المصنف في الدعوات « ثم ليتخير من الثناء ما شاء » ونحوه لمسلم بلفظ من المسألة - قاله الحافظ في الفتح .

(٢) وهذا الاستناد أخرجه محمد في الموطأ ص ١١١ « قال كنا إذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا: السلام على الله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاته ذات يوم ثم أقبل علينا فقال: لا تقولوا: السلام على الله فإن الله هو السلام ولكن قولوا » - الحديث - وفي الموطأ « عن شقيق بن سلمة بن وائل الأسدي، والصواب « شقيق بن سلمة بن وائل » .

(٣) قال الحافظ في الفتح: قوله « فالتفت » ظاهره أنه كلمهم بذلك في أثناء الصلاة ونحوه في رواية حسين عن أبي وائل وهو شقيق عند المصنف في أواخر الصلاة بلفظ « فسمعه النبي صلى الله عليه وسلم فقال قولوا » لكن بين حفص بن غياث في روايته المذكورة المحل الذي خاطبهم بذلك فيه وأنه بعد الفراغ من الصلاة، ولفظه « فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم أقبل علينا بوجهه » وفي رواية عيسى بن يونس أيضا « فلما انصرف من الصلاة » - اهـ . وكذا محل بن محرز الضبي عن شقيق وكذا حماد بن أبي سليمان عن شقيق كما عرفت من المتن .

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للامام محمد الشيباني

قال: من القاتل السلام على الله؟ فان الله هو السلام ولكن قولوا: التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله؛ وبما رواه ابو معاوية ومُطِلُّ نأخذ في قوله ' والطيبات واو' .

ويروى ان محمد بن ابان بن صالح اوهمها في حديثه الاول .

وبه اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن الحسن بن الحر عن القاسم بن خزيمة قال: اخذ علقمة يدي قال علقمة: اخذ ابن مسعود يدي قال عبد الله:

(١) وكان في الأصل «ما» وهو تصحيف، والصواب «بما» ف؛ وفي العبارة خلل لا يتضح معناها حتى التصحيح روى ابو معاوية عن الأعشى عن شقيق وعمل بن عرزد عن شقيق كما عرفت .

(٢) كذا في الأصول، ولعل الصواب «في قولها» او يرجع الضمير الى كل واحد منهما او يرجع الى عبد الله بن مسعود او إلى شقيق - والله اعلم؛ وقوله «واو» مرفوع في الأصول .

(٣) كذا في الأصول «اوهمها» بضمير المتني المنصوب، ولعل الصواب «اوهمها» بتأنيث الضمير والضمير راجع الى الواو وعلى كل حال العبارة محذلة للمبني والمبني كما لا يخفى على الأعلى والأدنى ولم أضمه حتى التفهم لعل الله يحدث بعد ذلك امرا - والله اعلم؛ وفي شرح معاني الآثار للطحاوي وحجة أخرى انا قد رأينا عبد الله شدد في ذلك حتى اخذ على اصحابه بالواو فيه كي يوافقوا لفظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا نعلم غيره فعل ذلك فما روى عن عبد الله فيما ذكرنا ما حدثنا ابو بكره قال ثنا ابو احمد قال ثنا سفيان عن الأعشى عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن بن يزيد قال: كان عبد الله يأخذ علينا بالواو في التشهد - اهـ .

(٤) وفي الأصل «الحسن ابن الحسن» وهو تصحيف .

كتاب الحجّة (باب التّشهُد والسّلام على النّبي عليه السّلام) للإمام محمّد الشّيباني

أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدي فقال: إذا جلست في الصلاة قل: التّحيات لله والصلوات والطّيبات السّلام عليك أيّها النّبي ورحمة الله وبركاته السّلام علينا وعلى عباد الله الصّالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، فإذا قلت: ذلك فقد فرغت

(١) قوله « فإذا قلت ذلك - الخ » هذه الزيادة في حديث ابن مسعود رواها جماعة من أصحاب زهير عن الحسن عن القاسم عن علقمة عن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم منهم عبد الله بن محمد التّفيلي عن أبي داود وأبو عثمان وأحمد بن يونس عن الطحاوي وأبو نعيم عن الطحاوي والدارمي وموسى بن داود عن الدارقطني وأبي داود الطيالسي في مسنده ويحيى بن آدم عن أحمد في مسنده ويحيى بن يحيى عن الديهقي قد تابع كلهم محمد بن إبان في ذكر هذه الزيادة وجعلها من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواها شاذة بن سوار عن زهير بإسناده عن الدارقطني والبيهقي وجعلها من كلام ابن مسعود قال في آخر الحديث قال عبد الله: فإذا قلت ذلك قد قضيت ما عليك من الصلاة فإن شئت أن تقوم قم - الخ . ورواها غسان بن الربيع عن عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان عن الحسن بن الحر بإسناده وقال في آخره قال ابن مسعود: فإذا فرغت - من هذا الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي في سننهما وروى الدارقطني في سننه وأحمد في مسنده من حديث حسين بن علي الجعفي عن الحسن بن الحر بإسناده ولم يذكر الزيادة قال الدارقطني وتابعه أي الحسين بن علي الجعفي على ترك الزيادة ابن عجلان ومحمد بن إبان عن الحسن بن الحر ثم أسند حديث ابن عجلان عن الحسن كذا قال الدارقطني؛ قلت: وهذا كتاب الحجّة برأى منك فيه أن محمد بن إبان ذكر الزيادة في الحديث والظاهر من كلام ابن حبان الذي نقله المحدث الكبير في نصب الرّاية أن محمد بن إبان ذكر الزيادة في الحديث حيث قال ثم أخرجه (أي ابن حبان) عن حسين بن علي الجعفي عن الحسن بن الحر به وفي آخره قال الحسن وزادني محمد بن إبان بهذا الإسناد =

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

من تلك^١ صلاتك ان شئت ان تقوم بهم، وهذا تأخذ الا ان^٢ في اثره السلام، وقال ابو حنيفة رحمه الله: السلام في الصلاة مرتين^٣: يسلم الامام عن يمينه: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ثم يسلم عن يساره: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته^٤.

= قال: فاذا قلت هذا فان شئت هم - الخ. فغاية ما يقال ان الرواية عنه مختلفة وأما ما ذكر من رواية شاذة فهو من قيل اعلال رواية الجماعة من الثقات برواية هـ واحدة وبمثل هذا لا يعلل رواية الجماعة الذين جعلوا هذه الزيادة من الحديث وذكروها منسوبة فالحصير الى انه سمع من النبي صلى الله عليه وسلم فرضها مرة وأوقفها أخرى وأنها في أخرى وأولى من جملة كلام ابن مسعود وتخطت الجماعة الثقات الذين وصلوها وجعلوها من الحديث هذا وفي هذا كفاية وللإسقاط موضع آخر - اهـ.

(١) وكان في الأصل «من ذلك صلاتك»، وهو مصحف، والصواب «تلك»، لأن الإشارة الى الصلاة.

(٢) ولعله يعني وان تمت الصلاة به لكن بقي بعد خروجه من الصلاة بالسلام ولم يتعرض الامام لشيء آخر في البيان فانهم.

(٣) يشير الى خلاف في ذلك بين الأئمة بل بين الصحابة رضي الله عنه لتعارض الاخبار بالظاهر في ذلك.

(٤) قوله «وبركاته» هذه زيادة جاءت في سنن أبي داود من حديث واثل بن حجر باسناد صحيح، وفي صحيح ابن جبان من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه وفي الحاوي القدسي وهو حسن كما في ج ١ ص ٣٦٩ من رد المحتار فاني الدر المختار وغيره من المتون وأنه لا يقول هنا «وبركاته» - اهـ فيغير تعبيره الى ما يناسب الحديثين وقول الامام وجعله النووي بدعة ورده المحقق ابن امير حاج في الحلية شرح المنية فليك بها.

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

وقال أبو حنيفة: إذا سلم الإمام التسليمة الأولى نوى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة فإذا سلم عن يساره نوى من عن يساره من الرجال والنساء والحفظة^٢ و[يسلم -^١] المأموم كسلام الإمام عن يمينه وعن يساره وينوى في السلام كما نوى الإمام. قال: فإن كان الإمام في الجانب الأيمن نواه في التسليمة الأولى وإن كان في الجانب الأيسر نواه في التسليمة الثانية.

وقال أهل المدينة: سلام الإمام من الصلاة السلام عليكم [ورحمة الله -^٣] مرة واحدة.

(١) وفي الأصل «على» والصواب «عن» وقوله هذا يشير إلى أنه ينوى من معه في صلاته وهو قول الجمهور، وقيل من معه في المسجد وقيل أنه يعم كسلام التشهد - حلية، ووقع تصريح الإمام بنية النساء أيضا وبه صرح محمد في الأصل وما في كثير من الكتب من أنه لا يبرهن في زماننا مبنى على عدم حضورهن الجماعة فلا مخالفة بينها لأن المدار على الحضور وعدمه حتى لو حضر خاتى أو صبيان نواهم أيضا - حلية وبحر، لكن في النهر أنه لا ينوى النساء وإن حضرن لكرامة حضورهن - اهـ. وعندى لا يحول عليه لأن الإمام قائل بذلك مع أن مذهبه عدم حضور النساء في الجماعات كما في كتب الفقه - تدبر.

(٢) كذا في الأصل، والأحسن أن يكون «وإذا» بالواو.

(٣) بلانية عدد معين للاخلاف فيه وتامه في شروح المية (رد المحتار).

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل، والصواب إثباته يدل عليه سياق العبارة.

(٥) كذا في الأصل، وقوله «فإن» سقط من الأصل الهندى وهو من سهو الناسخ.

(٦) ونواه فيها لو كان الإمام محاذيا ونوى المنفرد الحفظة فقط وتامه في كتب الفقه.

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول، زيد لدلالة السياق عليه.

كتاب الحجّة (باب التّشهُد والسلام على النّبي عليه السلام) للامام محمد الشّيباني

وقال محمد بن الحسن : الآثار في التّسليمتين كثيرة معروفة^١ . وقال محمد بن الحسن [قال ابو حنيفة رضى الله عنه -^٢] الصّلاة على النّبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم ان يقول : اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد و^٣ بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد .

وقال^٤ : بلغنا^٥ نحو ذلك عن النّبي صلى الله عليه وآله وسلم اخبرنا مالك ابن انس بنحو ذلك . وقال مالك بن انس : العمل عندنا على ذلك الا انه قص عن ذلك فلم يقل فيه كما^٦ صليت على آل ابراهيم ، ولكنه

(١) ستأني في هذا الباب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول فريد لدلالة السياق عليه .

(٣) لعل كلمة « اللهم » سقطت قبل الواو من الاصل ، الوجدان يحكم بذلك .

(٤) اي محمد بن الحسن .

(٥) وكان في الاصل « من نحو ذلك » ، بزيادة « من » ، والصواب « نحو ذلك » بلا « من » .
وأحاديث تشهد ابن مسعود رواها الامام ابو حنيفة كما في عقود الجواهر وجامع المسانيد وآثار ابى يوسف وحديث ابى حميد الساعدي و ابى مسعود الأنصاري في الصّلاة عليه صلى الله عليه وسلم رواه الامام محمد في باب الصّلاة على النّبي صلى الله عليه وسلم ص ١٦٠ من الموطأ من طريق مالك عن عبد الله بن ابى بكر عن ابيه عن عمرو بن سليم الزرقى عن ابى حميد الساعدي مرفوعا وعن مالك عن نعيم بن عبد الله المجهري عن محمد ابن عبد الله الأنصاري عن ابى مسعود الأنصاري مرفوعا بنحو ما في الحجّة والسائل عنه ابو النعمان بشير بن سعد رضى الله عنهم .

(٦) قلت : وفي حديث ابى حميد الساعدي النّبي في الموطأ : قالوا يا رسول الله كيف فصلى عليك ؟ قال : قولوا اللهم صلى على محمد وعلى ازواجه وذريته كما صليت على ابراهيم =

قال

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

قال^١ كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم [وعلى آل ابراهيم -^٢] في العالمين انك حميد مجيد^٣.

اخبرنا يونس^٤ بن ابي اسحاق وسلام بن سليم^٥ كلاهما عن ابي اسحاق

= وبارك على محمد وعلى ازواجه وذريته كما باركت على ابراهيم انك حميد مجيد - اهـ .
وفي حديث ابي مسعود الأنصاري قال بشير بن سعد ابو التمان: امرنا الله ان نصلي عليك يا رسول الله فكيف نصلي عليك؟ فصمت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تمنينا اننا لم نسأله قال: قولوا اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد . والسلام كما قد عرفتوه ، قال محمد : كل هذا حسن - انتهى . ففي هذا وما في الحجّة تنازراً كما لا يخفى .

(١) وهو موافق لما في موطأ مالك في شرح الزرقاني ج ١ ص ٣٠٠ « اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم في العالمين انك حميد مجيد » - اهـ . قال الزرقاني : وفي رواية بدون لفظ « آل » في الموضعين ، وقال قنلا عن الحافظ ان ذكر محمد و ابراهيم وذكر آل محمد وآل ابراهيم ثابتة في اصل الحديث وانما حفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخر - انتهى . فلا بد من تغيير ما في موطأ الامام محمد تصحيحاً له فانهم .

(٢) قوله « وعلى آل ابراهيم » من سهو الناسخ لأن الامام محمد رواه في الموطأ وليس فيه « وعلى آل ابراهيم » وكذلك هو في موطأ الامام مالك . ف

(٣) اسقطت مسألة الكلام في الصلاة من النقل وهي تجيء بعد ان شاء الله .

(٤) الامام محمد يروى عن اسرائيل بن يونس كثيراً كما في الموطأ والحجّة ويونس بن ابي اسحاق ايضاً شيخ له وكان محمد عند موت يونس بن اسحاق ابن ثلاث وعشرين سنة فانه مات سنة ثمان وخمسين ومائة كما في التهذيب .

(٥) وكان في الاصل « سلام بن سليمان » وعندى هو تصحيف « سليم » فان « سلام » =

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

عن شقيق بن سلة أبي وائل^١ قال: صليت خلف علي بن أبي طالب فلم عن يمينه وعن شماله السلام عليكم ورحمة الله.

أخبرنا سليمان^٢ عن أبي اسحاق عن حارثة بن مضرب [العبدى] قال: صليت خلف عمار بن ياسر فلم عن يمينه وعن شماله: السلام عليكم ورحمة الله^٣.

= ابن سليم، الحنفى الحافظ الكوفى شيخ محمد كما فى الحجّة وغيرها وهو الراوى عن أبى اسحاق السبعى كثيرا كما فى التهذيب وغيره من كتب الحديث ويمكن أن ما فى الحجّة صحيح غير مصنف فهو «سلام بن سليمان أبو المنذر الكوفى البصرى القارىء، وهو أيضا روى عن أبى اسحاق السبعى كما فى ميزان الاعتدال وترجمته فى التهذيب والميزان وهو صدوق من رجال أبى داود والنسائى والترمذى.

(١) وكان فى الأصل «عن أبى وائل» بزيادة كلمة «عن» شقيق بن سلة هو أبو وائل، أو يكون هكذا «عن شقيق بن سلة بن وائل» باسقاط «عن» و«أبى» - تدبر.

(٢) هكذا فى الأصول من غير نسبة ولعله «سليمان بن بلال التميمى» أو «سلام بن سليمان الكوفى» المقدم أو «سلام بن سليم الحنفى»؛ والآثر فى المحلى ج ٤ ص ١٣١ عن حارثة بن مضرب عن عمار به وهو عند الطحاوى ج ١ ص ١٦٠ حدثنا ابن مرزوق قال ثنا وهب قال ثنا شعبة عن أبى اسحاق عن حارثة بن مضرب قال كان عمار أميرا علينا سنة لا يصلى صلاة إلا سلم عن يمينه وعن شماله: السلام عليكم ورحمة الله، السلام عليكم ورحمة الله - انتهى - وشعبة أيضا شيخ محمد بن الحسن - قنبه.

(٣) لعل «السلام عليكم ورحمة الله» الثانى سقط من قلم الناسخ، وهو موجود عند الطحاوى وغيره كما عرفت فعلى هذا ازدياده ارجح وأحرى.

كتاب الحج (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا خالد بن عبد الله عن إسماعيل بن سميع^١ عن أبي رزين^٢ عن علي بن أبي طالب أنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره ويجعل الأولى^٣ منهما أرفع من اليسرى .

أخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة الضبي عن إبراهيم النخعي^٤ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : كأني أنظر إلى ياض عرض وجه النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التسليمة اليسرى .

وأخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة الضبي عن أبي رزين^٥ وأبي وائل^٦

(١) الحنفى أبو محمد الكوفي ياب السابري .

(٢) وهو عند الطحاوى « عن سليمان بن شعيب عن عبد الرحمن بن زياد عن شعبة عن الأعمش عن أبي رزين قال : صليت خلف علي بن أبي طالب رضي الله عنه فلم عن يمينه وعن يساره ؛ وعن حسين بن نصر عن أبي نعيم عن مغيان عن عاصم عن أبي رزين قال كان علي يسلم عن يمينه وعن شماله قيل لسفيان : على ؟ قال : نعم ؛ وعن ابن مرزوق عن بشر بن عمر عن شعبة عن عاصم عن أبي رزين قال : صليت خلف علي وعبد الله رضي الله عنهما فسلما تسليمين » - انتهى .

(٣) وعليه العمل في المذهب ، قال : في الدر المختار وسنن جمل الثاني اخفض من الأول خصه في المنية بالإمام وأقره المصنف - اهـ . والتفصيل في رد المحتار ج ١ ص ٣٦٩ .

(٤) الحديث رواه أبو الأحوص والأسود بن يزيد وعقمة بن قيس عن ابن مسعود كما في كتب الحديث وهم شيوخ إبراهيم - راجع المحلى والطحاوى وسنن البيهقي والنسائي والترمذي وابن ماجه وغيرها .

(٥) ذكره البيهقي في السنن وهو عند الطحاوى كما عرفت .

(٦) وفي الأصول « عن أبي رزين عن أبي وائل » بزيادة حرف « عن » بينها ، والصواب « عن أبي رزين وأبي وائل » أو « عن أبي رزين وعن أبي وائل » بزيادة الواو قبل =

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

ان ابن مسعود رضى الله عنه كان يسلم عن يمينه وعن يساره .
وأخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة عن ابن رزين [عن علي رضى الله
عنه - ^١] انه كان يسلم عن يمينه وعن يساره ^٢ .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ليث بن أبي سليم ^٣ عن شهر بن حوشب
عن أبي مالك الأشعري ^٤ قال : ألا أعلمكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم [انه - ^٥] كان يكبر اذا رفع وإذا وضع وكان يسلم عن يمينه وعن
يساره وكان يليه الرجال ثم الصبيان ثم النساء .

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا أبو اسحاق ^٦ عن أبي الأحوص ^٧ عن

= « عن أبي وائل ، وكلاهما من أصحاب ابن مسعود رضى الله عنه - تدبر .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، والصواب إثباته - راجع سنن البيهقي .
(٢) بعد هذا كان اثران في امامة ولد الزنا وغيره لا يناسبان الباب فأسقطتهما من هنا
وقلتهما قبل باب التشهد - فتنه .

(٣) وفي الأصل « حدثنا ابن أبي سليمان » والصواب « سلم بن أبي سليم » فان الحديث
المذكور رواه البيهقي في باب الرجال : يأتمن بالرجل ومهم صبيان ونساء - من طريق
مصعب بن ماهدان ثنا سفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن شهر بن حوشب عن
أبي مالك الأشعري قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم يليه في الصلاة الرجال ثم الصبيان
ثم النساء - انتهى ؛ مختصرا ج ٢ ص ٩٧ . فافى الأصل تصحيف قطعا .

(٤) وكان في الأصل « الأشجعي » وهو تصحيف .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٦) وهو الحمداني كما في ج ٢ ص ١٧٧ من سنن البيهقي ؛ والحديث عند الطحاوي ج ١
ص ١٥٨ والمجلد ج ٤ والبيهقي وغيرها من الكتب .

(٧) وكان في الأصل « عن ابن أبي لاحق » وهو مصحف قطعا ، والصواب ما كتبه =

كتاب الحجّة (باب التّشهُد والسّلام على النّبي عليه السّلام) للإمام محمّد الشّيباني

عبد الله بن مسعود رضی الله عنه أن النّبي صلى الله عليه وآله وسلم كان یسلم عن یمنه حتّى یرى یاض خده الایمن ویسلم عن یساره حتّى یرى یاض خده الایسر .
اخبرنا مسعر بن کدام عن عیث الله بن القبطیة عن جابر بن سمرة قال :
کنا اذا صلینا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سلّمنا بأیدنا یمینا وشمالا .
قال ' محمد : انا استفسرته ' قال : قال ما بال اقوام یؤمنون ' بأیدیهم كأنها اذئاب خیل شمس ' ، اما یکنی ' احدکم ان یضع یده على فخذہ ثم یسلم

= فان الطحاوی والیهقی وغيرهما رووه فی کتبهم هذا السند : عن سفیان عن ابی اسحاق عن ابی الاحوص و ابی وائل والاسود بن یزید وعقمة وعبد الرحمن بن الاسود عن ابيه وعقمة - راجع الطحاوی وغيره .

(١) هذا مطابق لما فی سنن الیهقی ومن هناك ما کتبه ، وفی الاصل « الایسر » مکان « الایمن » و « الایمن » مکان « الایسر » ، وان کان یکن ان یصح معناه ایضا كما لا یخفى على اولی النہی .

(٢) لعل مسعر بن کدام سکت على قوله « یمینا وشمالا » فلذا استفسره الامام محمّد وإلا فلا وجه لهذا الکلام فان الحدیث التام موجود عند مسعر بن کدام - تأمل فی هذا .

(٣) وکان فی الاصل « أنا فسرته » . والصواب « استفسرته » وکان بهامشه طلبت منه التفسیر - اهـ . والتفسیر لا یكون بمعنى الاستفسار تأمل فیہ واطلب تحقیقه من مظان العلم .

(٤) هكذا فی رواية الشافعی فی الامّ وعند مسلم « یؤمنون » وعند الطحاوی « یسلّمون بأیدیهم » وعند الیهقی « یرمون بأیدیهم » فی الصلاة وکل صحیح علی الروایة بالمعنی .

(٥) هو باسکان المیم وضما وهی الی لا تستقر بل تضطرب وتحرك بأذنانها وأرجلها ، والمراد بالرفع المنهی عنه ههنا رفعهم ایدیهم عند السلام مشیرین الى السلام من الجانبین كما صرح به فی الروایة الثانیة ؛ اهـ - نووی .

(٦) وفی شرح معانی الآثار للطحاوی « اما یکنی احدکم اذا جلس فی الصلاة ان یضع =

= يده على فخذه ويشير بأصبعه ويقول السلام عليكم السلام عليكم - انتهى . والحديث رواه الخمسة أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومسلم .

(١) الحديث عند مسلم من طريق وكيع وابن أبي زائدة عن مسعر قال حدثني عيد الله ابن القبطية عن جابر بن سمرة قال : كنا اذا صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا : السلام عليكم ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله - وأشار بيده الى الجانبين ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : على ما تؤمون بأيديكم كأنها اذنان خيل شمس اما يكفي احدكم ان يضع يده على فخذه ثم يسلم على اخيه من على يمينه وشماله - انتهى . وفي رواية فرات القرزاذي عن عيد الله بن القبطية به : فكنا اذا صلنا قلنا بأيدينا السلام عليكم السلام عليكم فخطر لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما شأنكم تشيرون بأيديكم كأنها اذنان خيل شمس اذا سلم احدكم فليلت الى صاحبه ولا يؤمى يده - انتهى . وفي ج ٢ ص ١٧٨ من سنن البيهقي من طريق جعفر بن عون ويلي بن عبيد وابي نعيم عن مسعر به قال : كنا اذا صلينا خلف النبي صلى الله عليه وسلم قلنا يعني الاشارة بأصبعه السبابة السلام عليكم السلام عليكم قال لنا - يعني النبي صلى الله عليه وسلم : ما بال اقوام يرمون بأيديهم في الصلاة كأنها اذنان الخيل الشمس ! أما يكفي احدكم او احدكم ان يضع يده على فخذه ثم يسلم عن يمينه وعن شماله - انتهى . فهذا الحديث في التشهد والاشارة بالسلام ورفع الايدي به وقت الخروج من الصلاة وههنا حديث آخر عن جابر بن سمرة في النهي عن رفع اليدين في الصلاة عند الركوع والرفع عنه والسجود استدلال به الحنفية على منعه غير تكبيرة الاحرام ومن جعلها واحدا فقد تعدى عن الحد لا تنصير للذهب وراجع لذلك ج ٢ ص ٣٩٣ من نصب الراية ونبيل الفرقدين وبسط اليدين للإمام شيخ الحديث الحافظ الحجّة الشيخ انور - نور الله مرقدته ! وليس هذا موضع النقل - فنه .

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

حدثنا^١ يونس بن أبي اسحاق عن أبي اسحاق عن شقيق بن سلة عن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه [أنه كان مسلم عن يمينه وعن شماله^٢] .
اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا ابو الهيثم^٣ عن سردي^٤ بن عمران صليت خلف عبيدة السلمي فلم عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله وعن يساره مثل ذلك ثم قام ولم يجلس .

اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا يونس^٥ عن سعيد^٦ قال : رأيت

(١) لعل ههنا سقطا ، وجداني يحكم بأنه يكون « اخبرنا اسرائيل بن يونس بن أبي اسحاق »
والعلم عند الله تعالى وقوله « حدثنا » خلاف دأبه في كتاب الحجّة - تأمل .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل بقلم الناسخ فودته من الطحاوي فإن الحديث من طريق زهير عن أبي اسحاق عنده في شرح معاني الآثار - والله تعالى أعلم بالصواب .

(٣) هو المرادي الكوفي صاحب القصب روى عنه اسرائيل بن يونس كما في ج ١٢ ص ٢٦٩ من التهذيب ، لو هو ظنا الهيثم بن حبيب الصيرفي وروى ابو داود حديث اسرائيل عن ابي الهيثم عن ابراهيم التيمي كما في التهذيب ايضا ؛ والعم عند الله ولم اجد الاثر المذكور في الكتب التي عندي .

(٤) هكذا هو في الأصل بهذا الشكل غير منقوط . وعندى هو واقه اعلم سعيد بن عمران الطائفي الكوفي ابو البخترى ويقال له سعيد بن ابي عمران ويقال سعيد بن فيروز بن ابي عمران فانه يروى عن عبيدة السلمي كما في ج ٧ ص ٨٤ من التهذيب ؛ وما في الأصل مصحف من سعيد بن ابي عمران وعبيدة من اصحاب علي وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما .

(٥) هو يونس بن يوسف بن حماس بن عمرو الليثي المدني روى عن سعيد بن المسيب كما في ج ١١ ص ٤٥٢ من التهذيب و ج ٤ ص ٨٤ منه .

(٦) هو سعيد بن المسيب افضل التابعين وقد رأى عمرو سمع منه فهو عن عمر حجة كما في ج ٤ ص ٨٥ من التهذيب .

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للامام محمد الشيباني

عمر رضى الله عنه [يسلم -^١] عن يمينه: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
وعن يساره: السلام عليكم [ورحمة الله وبركاته -^٢].

وقال^٣ ابو حنيفة في الرجل يسلم عليه وهو يصلي انه لا يرد عليه
السلام في صلاته وما احب له ان يشير [يده -^٤] فان في الصلاة
[شغلا -^٥].

وقال اهل المدينة في الرجل يسلم على الرجل في الصلاة لا يتكلم
وليشر يده.

(١) ما بين المربعين زيادة من الهندية.

(٢) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل، وزدته لانه موجود في السلام عن اليمين
فالساقط دليل على الزيادة وفي الباب اخبار وآثار صحاح في التسليمتين - راجع الكنب
السة والطحاوى وسنن البيهقي ونصب الراية والمحلى ج ٤ ص ١٣٠ و ج ٤ ص ١٣١
قال ابن حزم بعد الروايات والآثار ابو بكر وعمر وعلي وعمار وابن مسعود من اكابر
المهاجرين وفعل ابى عبيدة بن عبد الله وخيشمة والأسود وعقمة وعبد الرحمن بن
ابى ليل ومن ادركوا من الصحابة وبه يقول ابراهيم النخعي وحماد بن سلة وابو حنيفة
وسفيان والحسن بن حي والشافعي وأحمد وداود وجمهور اصحاب الحديث - انتهى.
قلت هذا الزاما للعائدين.

(٣) هذه العبارة كانت في باب التشهد والصلاة قبل الآثار المذكورة فقلتها بعد وليس
هنا آثار لهذه المسألة لعل الكاتب اخطأ في النقل وآثار هذه المسألة في باب الخطأ
والنسيان والسهو ومن هناك قلتها هنا فنبه له.

(٤) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصول وهو لا بد منه فردته.

(٥) هذا كان ساقطا من الاصل، وزيد من الهندية و لعل الاولى والاصوب «شغلا»
كما ورد في الحديث.

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للامام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن : ما احب له ان يزيد في صلاته شيئا ليس منها من اشارة ولا غيرها ولكن اذا قضى صلاته فليرد عليه السلام فان من الخشوع في الصلاة ترك الاشارة .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي ^٢ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه كانوا يردون السلام على من يسلم عليهم في الصلاة فجاء رجل [ذات يوم - ^٣] والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فلم عليه فلم يرد عليه [فوجد الرجل في نفسه - ^٤] ، فلما انصرف [النبي صلى الله عليه وآله وسلم اتاه - ^٥] فقال ^٦ : اعوذ بالله ورسوله

(١) الحديث اخرجه الامام ابو يوسف في آثاره : عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم بن تغير يسير في بعض المواضع فما في القوسين فزيادة من آثاره .

(٢) وهو موصول ، ففي عقود الجواهر ج ١ ص ٥٧ : ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن ابي واثل شقيق بن سلية عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه انه لما قدم من ارض الحبشة سلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فلم يرد عليه ، فلما انصرف النبي صلى الله عليه وسلم قال ابن مسعود : اعوذ بالله من سخطه يعني الله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : وما ذاك ؟ قال : سلمت عليك فلم ترد علي ، قال : ان في الصلاة لشغلا عن رد السلام ، فلم برد السلام منذ يومئذ : رواه خص بن سلم عنه . واخرجه الشيخان وأبو داود والنسائي من طريق الأعمش عن ابراهيم عن علقمة عنه - انتهى . قلت ما ذكره في العقود اخرجه الحارثي في مسنده ق ٧٨ - ٢ من طريق ابي مقاتل خص بن سلم السمرقندي عنه . ف (٣) وكان في الأصل « عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » .

(٤) وفي الأصل « عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم كانوا » وهو غلط .

(٥) ما بين المربعين كانا ساقطا من الأصل وإنما زدته من آثار ابي يوسف .

(٦) زيادة من آثار ابي يوسف ومعنى : وجد حزن .

(٧) وكان في الأصل « قال » والصواب « قال » كما هو في آثار الامام ابي يوسف .

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

من سقطه، [قال: ما هذا -^١] قال كنت ترد على من سلم عليك وأنت في الصلاة وسلمت عليك لم ترد [على -^٢]، قال [رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم -^٣]: إن في الصلاة لشغلا. فرك^٤ [الرد -^٥] من ذلك اليوم. أخبرنا بكير بن عامر^٦ قال حدثنا إبراهيم النخعي^٧ أنهم كانوا يسلمون على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة فيرد عليهم السلام فلما قبلوا

(١) ما بين المربعين كان سابقا من الأصل وفي رواية «وما ذاك».

(٢) ما بين المربعين كان سابقا من الأصل وإنما زدته من آثار أبي يوسف.

(٣) وكان في الأصل «فركت» وهو تصحيف، والصواب «ما ترك».

(٤) تأمل هل روى بكير بن عامر عن النخعي أم بينهما واسطة - اهـ. قلت: وقال البخاري في تاريخه الكبير: بكير بن عامر البجلي الكوفي سمع أبا زرعة والشعبي سمع منه وكيع وأبو نعيم - اهـ ج ١ ق ٢ ص ١١٥. وقال ابن أبي حاتم في المجرى والتعديل روى عن إبراهيم والشعبي وأبي زرعة وعبد الرحمن بن أبي نعيم وقيس بن أبي حازم وعبد الرحمن بن الأسود والوليد بن عبد الله البجلي روى عنه وكيع وأبو نعيم - اهـ ج ١ ق ١ ص ٤٠٥ ف

(٥) وفي سنن البيهقي ج ٢ ص ٢٤٨ من طريق محمد بن فضيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله قال: كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فيرد علينا فلما رجنا من عند التجاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا قلنا: يا رسول الله! كنا نسلم عليك في الصلاة فترد علينا قال: إن في الصلاة شغلا؛ لفظ حديث ابن فضيل. وفي حديث أبي بدر شجاع بن الوليد قلنا: يا رسول الله! كنت ترد علينا ما لك اليوم لم ترد علينا، قال: إن في الصلاة شغلا - انتهى. قال البيهقي رواه البخاري في الصحيح عن محمد بن عبد الله بن نمير ورواه مسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وغيره عن محمد بن فضيل - انتهى، ورواه مختصرا من طريق زائدة وشعبة عن عاصم عن أبي وائل عن عبد الله به مختصرا.

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

من عند النجاشي سلوا [عليه -^١] فلم يرد عليهم السلام قالوا : يا رسول الله ! ما لك لم تسلم علينا ؟ قال : ان في الصلاة لشغلا . [قال محمد بن الحسن -^٢] : فأى كلام احق ان يتكلم به من رد السلام فقد تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فغيره احق ان يترك .

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا المغيرة قال : سألت ابراهيم النخعي عن الرجل تقوته مع الامام ركعة ثم يسلم قال يستقبل .

اخبرنا^٣ ابو حرة عن الحسن البصري في الرجل يسبق بركعة ثم يسلم الامام فيتكلم أفرأيت يتقبل^٤ من الصلاة . قال : انك قد سبقت بركعة ، قال : يستأنف الصلاة^٥ .

اخبرنا ابو معاوية^٦ المكفوف عن الأعشى عن ابراهيم النخعي^٧ قال :

(١) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل ، فزيد لما هو في الاحاديث .

(٢) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصول ، فزيد لقربة دأبه في هذا الكتاب .

(٣) هذا الاثر كان في باب المسح على الخفين من الاصل وهناك كان غير مناسب بالباب فلذا اخرجته عن ذلك الباب وادرجته هاهنا - فذهب له .

(٤) وكان في الاصل « ابو جرة » بالجم وهو مصحف ، والصحيح « ابو حرة » بضم الحاء المهملة والراء المشددة اسمه واصل بن عبد الرحمن البصري .

(٥) كذا في الاصل ، وفي الهندية « يستقبل » .

(٦) قلت : هذا الحديث فيه تقديم وتأخير وتحريف وسقوط كلمات ، فاعلم الصواب هكذا « يسبق بركعة ثم يسلم فيتكلم قال له من يجنبه انك قد سبقت بركعة أيتقبل منه الصلاة ؟ قال : لا بل يستأنف - اهـ » والله اعلم . ف

(٧) هذا الحديث كان في الاصل في باب الخطأ والنسيان فقلته من هناك وأدرجته هاهنا لكونه مناسباً لهذا المقام .

(٨) هذا الحديث منقطع ظاهرا لكنه موصول في الحقيقة كما عرفت .

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني
 قال عبد الله بن مسعود: كنا نعلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في
 الصلاة قبل أن نخرج إلى النجاشي فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشي
 سلنا عليه وهو في الصلاة فلم يرد علينا فذكرنا له ذلك فقال: إن في
 الصلاة شغلا.^١

وقال^٢ محمد بن الحسن: كانوا يسلون في الصلاة حتى نزلت «و قوموا
 لله قانتين».

(١) وفي الأصل «يخرج».

(٢) وفي أحاديث الباب رد على ابن أبي شيبة في مسألة السادس والثلاثين بمجود السهو
 بعد الكلام وكذا في مسألة السادس عشر من حكم زيادة ركعة خامسة سهوا من كتاب
 الرد وكذا في الرابع والعشرين والمائة من كتاب الرد المغنون برد السلام في الصلاة
 بالاشارة كيف ففي هذه الأحاديث نفي الرد مطلقا قولاً وإشارة والرد اعم منها وقد
 فاه فيها ويشهد له حديث أبي هريرة رواه أبو داود حدثنا عبد الله بن سعيد حدثنا
 يونس بن بكير عن محمد بن اسحاق عن يعقوب بن عتبة بن الأخنس عن أبي غطفان عن
 أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: التسليم للرجال والتصفيق للنساء -
 يعني في الصلاة، من اشار في صلاته اشارة تنهم عنه فليعد لما يعني الصلاة - اه. قال
 أبو داود: هذا الحديث وهم - اه. قلت ولم يقل ذلك منه الا بدليل فانهم رجال ونحن
 رجال زاحمانهم حسب الأصول وليس في اسناده من يرد ويترك بالكلية علا ان ما ذهب
 اليه أبو حنيفة هو الأحوط فظروا الى شأن الصلاة فانها تشهد وتخشع وتمسك ومناجاة
 بالرب الجليل - تدبر.

(٣) هذه العبارة كانت في باب المسح على الخفين، فأخرجتها عنه وأدرجتها هنا -
 فتنبه له.

كتاب الحج (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا أبو حرة^١ عن الحسن البصري قال^٢ وحدثنا محمد بن سيرين قال قدم ابن مسعود من سفر فمر بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فأومأ [برأسه - ٢]^٣.

(١) بضم الحاء المهملة وتشديد الراء.

(٢) هكذا في الأصل ولكن الواو زيادة مني والاخسن البصري وابن سيرين كلاهما من شيوخ أبي حرة، ففي العبارة خلل وانظر هل البصري روى عن ابن سيرين أم لا وحديث ابن سيرين رواه البيهقي في ج ٢ ص ٢٦٠ من سننه من طريق محمد بن بشر عن مسعر عن عاصم عن ابن سيرين أن النبي عبد الله بن مسعود رضي الله عنه سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فقال برأسه يعني الرء، وعن اسماعيل بن أبي كثير عن مكي عن هشام عن محمد قال: أثبت أن ابن مسعود قال - الحديث، وعن عبد الله بن رجاء عن هشام عن محمد عن أبي هريرة عن عبد الله بن مسعود قال - الحديث، والظاهر أن الحسن وابن سيرين معاصران من طبقة واحدة ولم ادر هل احدهما روى عن الآخر أم لا. (٣) وكان في الأصل « فادى » فأصلحه من سنن البيهقي وغيره وزدت عليها « برأسه » هذا - والله تعالى اعلم بالصواب.

(٤) قوله « فأومأ برأسه » وفي رواية ابن عمر رضي الله عنه كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع حيث كان يسلم عليه ، قال : كان يشير يده - اهـ . اعلم ان رد السلام في الصلاة بالاشارة عندنا جائز مع كراهة تنزيها وفعله صلى الله عليه وسلم محمول على تعليم الجواز فلا يوصف بالكراهة وهذا هو أصل المذهب عندنا - وراجع لذلك ج ١ ص ٢٦٢ الى ج ١ ص ٢٦٥ من باب الاشارة في الصلاة من شرح معاني الآثار للطحاوي روى اولاً فيه حديث أبي هريرة الذي فيه : ومن أشار في صلاته اشارة تفهم منه فليعدها ، قال : فذهب قوم الى ذلك وغالطهم في ذلك آخرون قالوا : لا تقطع الاشارة الصلاة ثم اخرج حديث ابن عمر رضي الله عنهما من طرق وفيه : فأشار اليهم يده باسط =

كتاب الحجّة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

= كفه وهو يصلي - وفي رواية: يشير يده، وفي حديث صهيب: فسلبت عليه فرد إلى إشارة باصبعه، وفي حديث أبي سعيد أن رجلا سلم على النبي صلى الله عليه وسلم فرد عليه إشارة وقال: كنا نرد السلام في الصلاة فهينا عن ذلك؛ قال الطحاوي في هذه الآثار ما قد دل أن الإشارة لا تقطع الصلاة وقد جاءت مجتبا متواترا غير محي الحديث الذي خالفها فهي أولى منه وليست الإشارة في النظر من الكلام في شيء لأنها حركة عضو وقد رأينا حركة سائر الأعضاء غير اليد في الصلاة لا تقطع الصلاة فكذلك حركة اليد، وأما إباحتها في الصلاة في رد السلام فليس في هذه الأحاديث دليل على ذلك وإشارته صلى الله عليه وسلم يده في الصلاة حين السلام عليه لما كانت ردا للسلام أو كانت نهيا عن السلام عليه في الصلاة احتمالا لأن لم يكن نصا في المقصود فإن الأول يدل على الإباحة والثاني على النهي والكرهية، ويدل عليه حديث ابن مسعود أخرجه من طرق مرفوعا ومن قوله موقوفا وحديث جابر موقوفا ومرفوعا وحديث ابن عباس موقوفا ثم قال بعد سردها بأسانيدها، قلنا كان ابن مسعود وجابر قد كانا سلبا على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي قد كرهما من بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم السلام على المصلي قُتِبَ بذلك أن ما كان من إشارة النبي صلى الله عليه وسلم التي قد علماها منه لم يكن ردا وإنما كانت نهيا لأن الصلاة ليست بموضوع سلام لأن السلام كلام لجوابه أيضا كذلك قلنا كانت الصلاة ليست بموضوع كلام يكون رد السلام أيضا لم يكن بموضوع سلام، وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتسكين الأطراف في الصلاة كما في حديث جابر بن سمرة مرفوعا استكنوا في الصلاة قلنا أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسكون في الصلاة وكان رد السلام بالإشارة فيه خروج من ذلك لأن فيه رفع اليد وتحريك الأصابع ثبت بذلك أنه قد دخل فيها أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم من تسكين الأطراف في الصلاة وهذا القول الذي بينا في هذا الباب قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى - انتهى . قُتِبَ به أن رد السلام بالإشارة في الصلاة جائز =

كتاب الحجة (باب التشهد والسلام على النبي عليه السلام) للإمام محمد الشيباني

= غير قاطع الصلاة لكنه غير مرضى في نظر الشارع ولذا كرهه أبو حنيفة وصاحبه؛ وفي الدر المختار: ورد السلام ولو سهوا بلسانه لا يده بل يكره على المعتمد - اهـ - قوله «لا يده» أي لا يفسدها رد السلام يده خلافا لمن عزا إلى أبي حنيفة أنه مفسد فانه لم يعرف نقله من أحد من أهل المذهب وإنما يذكر عدم الفساد بلا حكاية خلاف بل صريح كلام الطحاوي أنه قول آئمتنا الثلاثة وكأن هذا القائل فهم من قولهم ولا يرد بالاشارة أنه مفسد كما في الحلية لابن أمير حاج الحلبي واستدرك في البحر على قوله فانه لم يعرف - الخ - بأنه نقله صاحب المجمع وهو من أهل المذهب (من) المتأخرين ومع هذا فالحق أن الفساد ليس ثابت في المذهب وإنما استعطف بعض المشايخ بما في الظهيرية وغيرها من أنه لو صافح بنية التسليم فسدت فقال فعلى هذا تصد أيضا إذا رد بالاشارة ويدل لعدم الفساد أنه عليه الصلاة والسلام فعله كما رواه أبو داود ومحمد في الترمذي وصرح في المنية بأنه مكروه أي تنزيها وفعله صلى الله عليه وسلم لتعليم الجواز فلا يوصف فعله بالكراهة كما حققه في الحلية؛ اهـ - قاله ابن عابدين في ج ١ ص ٤٣٢ من رد المختار - فلم من هذا وثبت به أن رد السلام بالاشارة غير مفسد عندنا بل جائز مع الكراهة التنزيهية، ومن قال خلاف ذلك وعزاه إلينا فقد أهوى علينا، ومن ههنا سقط ما قال ابن أبي شيبة في مسألة الرابعة والعشرين بعد المائة رد السلام بالاشارة في الصلاة من كتاب الرد بعد تخرج حديث ابن عمر رضي الله عنهما وفيه قال كان يشير يده وذكر أن أبا حنيفة قال لا يفعل - اهـ؛ فإن الإمام لم يقل به بل قال بجوازه كما عرفت ولم يثبت من حديث صحيح أو ضعيف أن الرد في الصلاة واجب أو سنة أو مندوب حتى يقال به وما فعله صلى الله عليه وسلم من الاشارة مع قوله صلى الله عليه وسلم اسكنوا في الصلاة وهي تمسكن وتمشع وتشهد وأن في الصلاة لشغلا، لا يدل على الاستحباب وإنما يدل على الاباحة مع عدمها مع هذه الصرائح القولية وقال به الإمام أبو حنيفة من أنه يجوز ولكن لا يناسب بشأن الصلاة التي هي مناجاة مع الرب الجليل على الإطلاق فالمصلي =

باب صلاة المغنى عليه

قال أبو حنيفة في الرجل يمرض فيغنى عليه أنه إذا كان أغنى عليه يوما ولية أو أقل من ذلك قضى من 'صلاته، وإن أغنى عليه أكثر

= معذور بذلك الشغل عن رد السلام على المسلم عليه ونهى لغيره عن السلام عليه كما أوضحه الطحاوى، والعجب من ابن أبي شيبة كيف عزاه إلى أبي حنيفة وترك ابن مسعود وجابرا وابن عباس رضى الله عنهم وهم كرهوا ذلك وقالوا بمثل ما قال الامام أبو حنيفة كما ذكره الطحاوى عنهم بأسانيد، والثاني أن الامام في المسألة خيالة منه حيث عزا إلى الامام الاطلاق في الدم والاصل خلافه والسلب مقيد بالجواز مع الكراهة. فغنى ما قال ابن أبي شيبة هنا اقراء على الامام أبي حنيفة ونسبة ما لم يقل به اليه وقد كتبت في هذه المسألة فيما قبل ايضا ومشيت مع ابن أبي شيبة بنهج آخر وهما بطرق آخر والناس فيما يشقون مذاهب ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات، والاحتياط انما هو العمل بأقوى الدليلين وهو فيما قال به أبو حنيفة ومشهور ان الحافظ يقدم على الميخ وقت التعارض في العمل به هذا.

(١) كذا في الأصل، وفي الأصل الهندي 'ينمى يمرض عليه' وهو من تصرف الناسخ، لعل لفظ 'يمرض' كان من تروك الأصل على الهامش فضل الناسخ مكانه وأدرجه بعد 'ينمى' ثم جعل الياء باء واسقط فاء 'فينمى' ليناسب العبارة فسنمها. ف

(٢) وفي البدل المختار: ومن جن أو أغنى عليه ولو فزع من سبع أو أدى يوما ولية قضى الخمس وإن زاد وقت صلاة سادسة لا للحرج - اهـ. قال الشافعي: اعتبر الزيادة بالاقوات على قول الثالث وهو الأصح وعند الثاني بالساعات وكل رواية عن الامام فاذا أصابه ذلك قبل الزوال ثم أفاق من الندب بعده قبل خروج الوقت سقط القضاء عند الثاني لا الثالث - بحر؛ والمراد بالساعات اللازمة لا ما تعارفه أهل التجوم درأى =

من ذلك لم يقض إلا الصلاة التي أفاق في وقتها.

وقال أهل المدينة: إذا أفاق المنى عليه وعليه من النهار ما يصلي فيه الظهر وركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس صلى الظهر والعصر جميعا، فإن لم يبق عليه من النهار إلا ما يصلي فيه إحدى الصلاتين أو ركعة واحدة صلى العصر.

قالوا: وإذا أفاق ليلا وعليه من الليل ما يصلي فيه المغرب وركعة من العشاء قبل أن يطلع الفجر صلى المغرب والعشاء جميعا، وإن لم يبق عليه من الليل إلا ما يصلي فيه إحدى الصلاتين أو ركعة واحدة صلى العشاء.

= من كون الساعة خمس عشرة درجة فالمراد عند الثاني الزيادة بشيء من الزمان وإن قل كما في غرر الأذكار والبرجندى إسماعيل - انتهى - وفي الدر المختار: ولو أفاق في المدة فإن لافاقته وقت معلوم قضى وإلا لا - اهـ - مثل أن يخف عنه المرض عند الصبح مثلا فيبقى قليلا ثم يماوده فينسى عليه فتبخر هذه الافاقة فيظل ما قبلها من حكم الاغماء إذا كان أقل من يوم وليلة وإن لم يكن لافاقته وقت معلوم لكنه يبقى بقية فيتكلم بكلام الأصحاء ثم ينسى عليه فلا عبرة بهذه الافاقة - (ح) عن البحر، قاله في ج ١ ص ٥٣٥ من رد المختار: والجنون آفة تسلب العقل والاعغاء آفة تسره - (ط) اهـ - ولو زال عقله بينج أو خمر أو دواء لزمه القضاء وإن طال لأنه يصنع العباد كالنوم - الدر المختار؛ وسقوط القضاء عرف بالآثر إذا حصل بآفة سماوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعله، وعند محمد، يسقط القضاء بالبنج والدواء لأنه مباح فصار كالمرض كما في البحر وغيره؛ ولا يرد على التحليل سقوط القضاء بالفرع من سبع أو آدمى كما مر لقولهم إن سبه ضحك قلبه وهو مرض أى سماوى - رد المختار.

وقال محمد بن الحسن: وكيف يقضى صلاة قد خرج وقتها أن قدر على أن يصليها ولا يصليها إن لم يقدر على صلاتها إلا أن كانت الصلاة التي خرج وقتها 'واجب عليه قضاؤها' ما يسألني خرج وقتها أو لم يخرج ولئن كانت 'ليست عليه أن يصليها' وقد خرج وقتها.

قالوا: لأن النهار من حين تزول الشمس إلى أن يخرج وقت الظهر والعصر.

قيل لهم: فإن ترك رجل الظهر متعمدا حتى يدخل وقت العصر فلم يصي^٢ لأنه بعد في وقت الظهر.

قالوا: لسنا نقول هذا في التعمد.

قيل لهم: أرايتم المنى عليه يكون وقت الظهر له حين تغرب الشمس؟ قالوا: نعم.

قيل لهم: فما شأنه إذا أفاق وهو لا يقدر على أن يصلي إلا العصر وحدها أبطلتم الظهر وأمرتموه أن يصلي العصر وذلك وقت الظهر [له - ' كما هو وقت العصر؟ قالوا: إنما يكون وقت الظهر إذا قدر أن يصلي معه شيئا من العصر فأما إذا لم يقدر فليس بشيء لوقت الظهر'.

(١-١) كذا في الأصل، ولعل الصواب «واجبة قضاها» بفعل المضى - والله أعلم.

(٢-٢) كذا في الأصل، وفي الهدي «ليست عليه ما يجب عليه أن يصلي» وهو من سهو الناسخ، والصواب ما في الأصل. ف

(٣) من الاسامة. (٤) زدت الظرف بقرينة السياق.

(٥) وكان في الأصل «شيء»، والصواب «شيئا» بالنصب لأنه مفعول أن يصلي. ف

(٦) تأمل فيه الأولى «فليس بشيء» من وقت الظهر.

قيل لهم: فكيف كان [له - ١] وقت الظهر إذا أدرك معه شيئاً^١ من العصر وليس بوقت [له - ١] إذا لم يدرك معه شيئاً^٢ من العصر أستمتم في هذا بحديث؟ قالوا: لا.

قيل لهم: إنما هذا على أحد وجهين إن كان وقتا للظهر فلا بد من الصلاة [فيه - ٤] وإن كان ليس بوقت للظهر فقد اغمى عليه حتى ذهب

(١) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل ولا بد منه فزيد.

(٢) وكان في الأصل «شيء» بالرفع.

(٣) وكان في الأصل «شيء» بالرفع، والصواب «شيئاً» بالنصب (زيادة للبصرة).

قال الامام محمد في الموطأ ص ١٥١ باب صلاة المنى عليه: اخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر انه اغمى عليه ثم أفاق فلم يقض الصلاة؛ قال محمد: وهذا نأخذ إذا اغمى عليه أكثر من يوم وليلة وأما إذا اغمى عليه يوماً أو أقل قضى صلاته. بلنا عن عمار ابن ياسر انه اغمى عليه أربع صلوات ثم أفاق فقضاها، اخبرنا بذلك أبو معشر المدني عن بعض اصحابه - انتهى. وسيأتى في آخر الباب، وأخرجه البيهقي في ج ١ ص ٢٨٨ من السنن من طريق الدارقطني بإسناده عن يزيد مولى عمار بن ياسر عنه، وأثر ابن عمر في ج ١ ص ٩٣ من المدونة و ج ١ ص ٣٨٧ من سنن البيهقي، وقال الامام محمد في كتاب الآثار ص ٣١ باب صلاة المنى عليه: محمد قال اخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم انه سأله عن الرجل يغمى عليه أفيدع الصلاة؟ قال: إذا كان اليوم الواحد فإني أحب أن يقضيه وإن كان أكثر من ذلك فانه في عذر إن شاء الله، قال محمد: إذا اغمى عليه يوماً أو ليلة قضى وإن كان أكثر من ذلك فلا قضاء عليه وهو قول أبي حنيفة، محمد قال: اخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن عمر في المنى عليه يوماً أو ليلة قال: يقضى، قال محمد: وبه نأخذ حتى يغمى عليه أكثر من ذلك وهو قول أبي حنيفة - اهـ.

(٤) ما بين المربعين زيادة من بقرنة السياق.

وقت الظهر و وقت الظهر عندما الذي لا تجوزون للتعبد ان يحوزه وكيف
جاز لكم ان تجعلوا وقت العصر وقتا للظهر ولم تجعلوه وقتا لصلاة الفجر
وصلاة الفجر من صلاة النهار .

أرايتم رجلا اسلم عند غيوبة الشمس قبل ان تغيب الشمس عليه
ان يصلي الظهر والعصر جميعا وهو يقدّر على ذلك قبل ان يغيب الشمس ؟
قالوا : نعم .

قيل لهم : وكيف رأيتم على هذا القضاء ولم تروا فيه حديثا و قد
رويت خلافا .

اخبرنا مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر انه اغنى عليه ثم افاق
فلم يقض الصلاة فكيف رغبتم عن هذا الحديث الى غير^١ حديث فيما رويتموه
فيما قلتم و قد جاءت فيما قلنا من^٢ هذا احاديث كثيرة .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي عن ابن عمر في المغنى
عليه يوما و ليلة قال : يقضى .

اخبرنا عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب عن نافع
عن ابن عمر انه كان اغنى عليه يوما و ليلة فلم يعد لشيء من صلاته و أما
نحن فنقول اذا اغنى عليه خمس اوقات^٣ ثم افاق في الوقت السادس لم يكن

(١) اى الى شيء غير حديث فان غير تكون صفة لمخوف كما صرح به الحافظ العيني
في عمدة القارى و مراده ليس عندكم حديث فيما قلتم بل رويتم حديثا خلاف قولكم
في المسألة .

(٢) اى من مسألة قضاء الصلاة و عدمه .

(٣) بعد هذا يابض في الأصل الى قوله «ثم افاق» . ف

عليه ان يقضى شيئاً من الصلاة الماضية وإذا أفاق في الوقت الخامس قضاها كلها لأن الصلاة كلها خمس صلوات فإذا وجب عليه قضاء شيء منها قضاها كلها وإذا لم يفق في وقت شيء منها لم يجب عليه قضاء شيء منها وكذلك يقول في شهر رمضان لو أن رجلاً جن شهر رمضان كله لم يجب عليه قضاء شيء منه فإن أفاق في شيء منه قضاء كله.

أخبرنا أبو معشر المديني^١ قال حدثنا سعيد المقبري ومحمد بن قيس^٢ أن عمار بن ياسر أغمى عليه الظهر والعصر والمغرب والعشاء فأفاق من جوف الليل فصلى^٣ الظهر والعصر والمغرب والعشاء.

أخبرنا أبو معشر^٤ عن نافع قال: أغمى على ابن عمر ثلاثة أيام فلم يقض [الصلاة - °] وبقول ابن عمر وعمار تأخذ^٥.

باب الجمع بين الصلاتين

قال أبو حنيفة رحمه الله: من أراد أن يجمع بين الصلاتين بمطر أو سفر أو غيره فليؤخر الأولى منهما^٦ حتى تكون في آخر وقتها ويعجل الثانية حتى

- (١) واسم أبي معشر نجيب متكلم فيه.
- (٢) هو المديني من رجال مسلم والنسائي والترمذي ثقة وهو قاص عمر بن عبد العزيز.
- (٣) هكذا، فصل، في ج ١ ص ٣٨٨ من سنن البيهقي وص ١٥٥ من الموطأ قضاها كما عرفت وفي نسخة «قضى» (٤) المديني.
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصل وإنما زدت به رتبة السياق ولزيادتها في رواية أخرى.
- (٦) وقد أتى به عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كما تقدم ولذا قال محمد وبقول ابن عمر تأخذ ولا حاجة إلى التأويل.
- (٧) كذا في الأصل، وفي الهندية «منها» وهو تصحيف.

يصليها في أول وقتها فيجمع بينهما فيكون كل واحد منهما في وقتها ولا ينبغي

(١) وبه قال ابن مسعود وسعد بن أبي وقاص وجابر بن زيد والأسود بن يزيد وعمر ابن عبد العزيز والحسن وابن سيرين وإبراهيم النخعي ورواية ابن القاسم عن مالك واليث وغيرهم وكلهم غير مالك واليث متقدمون على الإمام أبي حنيفة ولا أدري أي شيء الجأ ابن أبي شيبة إلى أن ذكر في كتاب الرد مسألة الجمع بين الصلاتين في رقم (١٨) الثامن عشر من حديث ابن عباس وابن عمر ومعاذ بن جبل وجابر وأنس وعمر بن شعيب عن أبيه عن جده ثم قال وذكر أن أبا حنيفة قال لا يجوز أن يفعل ذلك - اهـ - قلت : أولا أن أبا حنيفة لم ينفرد بذلك بل قال به قبله الصحابة والتابعون وتبعهم فكيف ذكره ابن أبي شيبة في معرض الخلاف وترك الآخرين وهل هذا إلا شيء يتغلغل في صدورهم ويظهرونه على خلاف المعتقد . وفي المسألة ستة أقوال الأول أنه لا يجوز مطلقا وقلنا وقول من ذكرنا والثاني أنه يجوز كما يجوز القصر وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق والثوري وجماعة من الصحابة والتابعين ومن المالكية اشبهوا الثالث يجوز إذا جدد السير وبه قال الليث وهو المشهور عن مالك والرابع أن الجمع في السفر يختص بمن له عند وهو قول الإمام الأوزاعي وقال ابن حبيب يختص بالسائر وقال أحمد وهو مروي عن مالك أنه يجوز جمع التأخير دون التقديم وهو اختيار ابن حزم الظاهري في المحلى وقيل أنه مكروه قاله مالك في رواية البصريين فع وجود هذا الاختلاف في المسألة ذكر أبي حنيفة في معرض الخلاف لا يلحق بشأن ابن أبي شيبة والا فهو لا يخلو عن تعنت وعناد ثم كيف علم ابن أبي شيبة وجزم بأن ما ورد في الأحاديث إنما هو جمع حقيق بينهما مع قوله تعالى « أن الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » وقوله « حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى » الآية والآيتان قطعتان والخبر خبر الواحد وما أمكن الجمع بين القطعي والفتي يوفق بينهما ولا يترك الخبر ويعمل بالقطعي فحمل الأحاديث على الجمع صورة يحصل التوفيق ويرتفع =

= التعارض الظاهري وهو تأخير إحدى الصلاتين وتعجيل الأخرى حتى يصلحها في أوقاتها حقيقة وجمع بينهما فعلا وصورة وإليه يدعو أول حديث من أحاديث كتاب الرد عن ابن عينة عن عمرو عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانيا جميعا وسعا جميعا قال قلت: يا أبا الشعثاء! أظنه آخر الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء قال: وأنا أظن ذلك - اهـ. فإيراد هذا الحديث وهو عين ما قال به أبو حنيفة ناقض لأبو بكر بن أبي شيبة نفسه ولعله لم يدر ذلك بسبب ما في صدره على أبي حنيفة رحمه الله تعالى وحديث ابن عمر الثاني مقيد بما إذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء مع كونه غير منصوص فيما رام به ابن أبي شيبة من الجمع حقيقة في وقت واحد لم لا يجوز أن يكون معناه جمع بينهما صورة فعلا على وزن الحديث الأول وهو عين ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة وصاحبه أبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى وما نسبته النووي إلى الصاحبين من المخالفة للإمام فلفظ وقد رد عليه صاحب الغاية من أصحابنا وحديث معاذ بن جبل وجابر وأنس وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ليس نصا في المقصود وليس فيه إلا أنه جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء أو جمع بين الصلاتين في غزوة تبوك أو في غزوة بني المصطلق وأنت تعلم أن حال الغزوة غير حال السفر مطلقا فإما في هذه الأحاديث منهل العذب حتى يرد عليه أصحاب الورد المورود ويقضوا حوائجهم من العطش الطاش إلا سرايا ونداء من بعيد وهذا غير الكلام الذي بقي بعد في أسانيد الأحاديث التي رواها أبو بكر بن أبي شيبة في الباب وفيها محمد بن إسحاق وابن أبي ليلى وحجاج وعمرو عن أبيه عن جده وأبو الزبير وحفص بن عيسى الله وهو كلام طويل الذيل نفا وإثباتا وجرحا وقدحا على دأب من خالفنا في المسائل ووزانه إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنهم يخشرون وقد مال الإمام البخاري إلى ما قلنا يظهر ذلك لمن تأمل من تبويه في المسألة وقد أخرج هو ومسلم في صحيحهما عن ابن مسعود رضي الله عنه ما رأيت رسول الله صلى الله عليه =

= وسلم صلى صلاة لغير وقتها إلا يجمع فانه جمع بين المغرب والعشاء بجمع الحديث
 فلو لم يكن الحديث على ما ذهب أبو حنيفة إليه لا يكون لنفي الرواية معنى يعتد به ففيه
 مطلقاً وحصره في جمع المزدلفة مع أنه من روى حديث الجمع بالمدينة وحديث ابن عمر
 الذي رواه ابن أبي شيبة يصره ما رواه عنه ابن جرير الطبري قال خرج علينا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فكان يؤخر الظهر ويجعل العصر فيجمع بينهما ويؤخر المغرب ويجعل
 العشاء فيجمع بينهما - اهـ - وهو عين ما ذهب إليه أبو حنيفة وهو من روى حديث الجمع
 بالمدينة كما أخرجه عنه عبد الرزاق في مصنفه ، وقد أخرج النسائي عن ابن عباس بلفظ
 صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر جميعاً والمغرب والعشاء جميعاً آخر
 الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء - اهـ - فهذا ابن عباس رضي الله عنهما
 راوى حديث الباب قد صرح بأن ما رواه هو من الجمع بين الصلاتين إنما هو جمع صورة
 وفلا لا حقيقة والشيخان روايا عن عمرو بن دينار أنه قال : يا أبا الشعثاء ! أظنه أخر
 الظهر وعجل العصر وآخر المغرب وعجل العشاء ؟ قال : وأنا أظنه ؛ وأبو الشعثاء هو راوى
 حديث الجمع عن ابن عباس رضي الله عنهما ولو كان فيما رواه ابن أبي شيبة من الجمع جمعا
 حقيقيا لتعارض رواياته والجمع ما أمكن المصير إليه هو الواجب وقد تقرر في الأصول
 أن لفظ جمع بين الظهر والعصر لا يعم وقتها كما في محصر المنتهى وشروحه والغاية
 وشرحها وسائر كتب الأصول بل مدلوله لفة الهيئة الاجتماعية وهي موجودة في جمع
 التقديم والتأخير والجمع الصوري إلا أنه لا يتناول جميعها ولا الاثنين منها إذ الفصل
 المثبت لا يكون عاما في أقسامه كما صرح به أئمة الأصول فلا يتعين واحد من صور الجمع
 المذكور إلا بدليل وقد قام الدليل على كون الجمع المذكور جمعا فلا وصورة فوجب
 المصير إلى ذلك وقد زعم بعض المتأخرين أنه لم يرد الجمع اعتقاد الصوري في الشرع
 ولسانه وعصره الأول وهو محدود بما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحاح
 والمسانيد من قوله للسحابة وإن قويت على أن تؤخرى الظهر وتجعل العصر فتتساين =

ان يجمع بين صلاتين في وقت صلاة واحدة الا الظهر والعصر جميعا فانهما يجمعان جميعا في وقت الظهر لوقوف الناس [برفة -^١] وصلاة المغرب

= وتجمع بين الصلاتين ومثله في المغرب والعشاء وبما ذكرنا عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم وعن الخطابي أنه لا يصح حمل الجمع في الباب على الجمع الصوري لأنه يكون أعظم ضيقا من الاتيان بكل صلاة في وقتها لأن أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدركه الخاصة فضلا عن العامة والجواب عنه بأن الشارع قد عرف أنه أوائل الأوقات وأواخرها وبالغ في التعرف والبيان فعلا وقولا حتى أنه عينها بعلامات حسية لا تكاد تلبس على العامة فضلا عن الخاصة ولا ينبغي أن التخفيف في تأخير إحدى الصلاتين إلى آخر وقتها وفعل الثانية في أول وقتها موجود بالنسبة إلى فعل كل واحدة منهما في أول وقتها كما كان ديدنه صلى الله عليه وسلم حتى قالت عائشة رضي الله عنها: ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة لآخر وقتها مرتين حتى قبضه الله تعالى، ولا يرتاب من له بصيرة مع الانصاف في أن فعل الصلاتين دفعة والخروج إلى أدائها مرة واحدة اخف وأيسر من خلافه كما هو ظاهر وهذا يندفع ما قاله الحافظ في فتح الباري: أنه قوله صلى الله عليه وسلم لا تخرج أمي يحدح في حمله على الجمع الصوري لأن القصد إليه لا يخلو عن حرج - اهـ - وبالجملة أن الامام أبا حنيفة ومن معه قد أخذوا بالأحوط في الباب مع قوله تعالى «ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا» وقال صلى الله عليه وسلم للسائل: الوقت ما بين الوقتين، وغيره من الأحاديث في تعيين الأوقات وتحديدتها وهم علموا بجميع أحاديث الباب فزوا خلاف الحديث إلى الامام أبي حنيفة كما صدر من ابن أبي شيبة جرأة من غير تحقيق وتقيح والله الهادي لمن شاء إلى صراط مستقيم.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل، والصواب إثباته يدل عليه السياق وذكر ليلة الجمع.

والعشاء ليلة جمع لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للذي سأله عن الصلاة الصلاة امامك فأما غيرهما^١ من الصلوات فليس ينبغي أن تجمعا في وقت واحد .

وقال أهل المدينة: السنة في الجمع بين المغرب والعشاء في المطر أن ينادى بالمغرب ويؤخر شيئا ثم يقام ويصلى ثم يتقدم المؤذن إلى مقدم المسجد في داخل المسجد فينادى بالعشاء فإذا فرغ من النداء أقام فصلى الناس العشاء واثقلوا إلى منازلهم وذلك قبل غيبة الشفق .

وقال محمد بن الحسن: أرى هؤلاء في قول أهل المدينة لم يصلوا المغرب في وقتها ولم يصلوا العشاء في وقتها لأنه يروى^٢ أنه لا وقت للمغرب إلا وقتا واحدا^٣ حين تغيب الشمس ولا يرون وقت العشاء حتى يغيب الشفق، فإذا^٤ آخر المغرب وقدم العشاء قبل غيبة الشفق فلم يصلوا واحدا منهما في قولهم في وقتها وصلوا الصلاتين في قولهم في غير وقت صلاة وليس الأمر كما ذكروا، ولكن ينبغي إذا أرادوا أن يجمعوا بينهما أن يؤخر المغرب حتى إذا كاد الشفق يغيب ولم يغيب مقدار ما يصلى المغرب قبل أن تقوت صلاة المغرب فإذا غاب الشفق صلوا صلاة العشاء وانصرفوا إلى منازلهم فهذا الجمع بين الصلاتين وكذلك المسافر في المغرب والعشاء؛ وفي الظهر والعصر بلغنا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه كتب إلى أمراء الآفاق ينههم عن الجمع

(١) كذا في الأصل، وكان في الأصل الهندي «غيرهما» بالافراد وهو تصحيف .

(٢) أي يروى منهم أنه قال ظرف أسقطه الناسخ والفعل مجهول .

(٣) كذا في الأصل، ولعل الأولى والأنسب «وقت واحد» بالرفع .

(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية «وإذا آخر» وهو تصحيف .

بين الصلاتين في وقت واحد ويجزئهم أن الجمع بينهما^١ في وقت واحد كبيرة من الكبائر.

أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم البصري عن خالد الحذاء عن حميد بن هلال عن أبي قتادة العدوي قال: سمعت قراءة كتاب عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثلاث من الكبائر الجمع بين الصلاتين والفرار من الزحف والتهبة.

أخبرنا سلام بن سليم^٢ الحنفي عن أبي إسحاق السبيعي عن عبد الرحمن ابن الأسود عن علقمة بن قيس والأسود بن يزيد قالوا كان عبد الله بن مسعود يقول: لا جمع بين الصلاتين إلا بركة الظهر والعصر^٣.

(١) كذا في الأصل. وفي المندية «بينها» وهو تصحيف وسهو القلم.

(٢) وكان في الأصل «سليمان» وهو مصحف، والصواب «سليم».

(٣) ومن عجائب الدنيا أن هذا ابن مسعود يقول: وهو كيف ملئ علما لا جمع بين الصلاتين إلا بركة بين الظهر والعصر وهذا القاروق بين الحق والباطل، يقول: أن الجمع في وقت واحد كبيرة من الكبائر ويكتبه إلى أمراء الآفاق وينهاهم عن الجمع بينهما في وقت واحد وهما كانا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحضر والسفر ورأيا حاله في مشيه ودله وسمته في الشرائع والعبادات ولم يعلم أنه صلى الله عليه وسلم جمع بينهما ولا يلامان في ذلك ولما جاء أبو حنيفة وقال بقولهما وصرح بأنه لا جمع بينهما في وقت واحد وأنه كبيرة صاحوا عليه من كل جانب وتكاثروا عليه ولم يرد في حديث صحيح خال عن الكلام جمع حقيق بينهما وجل الروايات ليست بنص في مقصود المخالف بل مخالف له وما ورد من الجمع فهو جمع صورة لا حقيقة والامام قاتل بالجمع بينهما كما هو منها ومع ذلك قال ابن أبي شيبة في مسألة الثامن عشر من كتاب الرد وذكر أن أبا حنيفة قال: لا يجوز أن يفعل ذلك - اهـ. وقد قال به قبله عمر بن الخطاب =

باب صلاة المسافر

قال ابو حنيفة: لا تقصر الصلاة في أقل من ثلاثة أيام ولياليها سير الابل ومشي الاقدام.

وقال أهل المدينة: تقصر الصلاة في أربعة بُرد وذلك ثمانية وأربعون ميلا.

وقال محمد بن الحسن: قد جاء في هذا آثار مختلفة فأخذنا في ذلك بالثقة وجعلناه مسيرة ثلاثة أيام ولياليها فلان يتم الرجل فيها لا يجب عليه أحب إلينا من أن يقصر فيها يجب فيه التمام.

= وابن مسعود وهو من روى حديث الجمع أخرجه الطبراني في الأوسط والكبير كما في مجمع الزوائد بلفظ جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء قيل له في ذلك قال صنعت ذلك ثلاث خرج امتي - انتهى - وابن عبد القدوس لم يتكلم فيه إلا بسبب روايته عن الضعفاء والتضيعة والاول غير قادح هنا اذ لم يروه عن ضعيف بل عن الأعمش كما قال الهيثمي والثاني ليس بقدر معتد به ما لم يتجاوز الحد المعبر عندهم وقد قال البخاري صدوق وقال ابو حاتم: لا بأس به كما في كتب الرجال ولم يقدر ابن أبي شيبة على الرواية بحديث يكون نصا في المقصود حديث ابن عمر وجابر ومعاذ بن جبل وعمر بن شعيب عن ابيه عن جده وحديث ابن عباس وحديث انس كلها كذلك بل الأخيران يشهدان لما قال به ابو حنيفة رحمه الله تعالى من تأخير الأول وتجيل الثاني ، ولا أقول ان ابن أبي شيبة لم يعلم حديث عمر وحديث ابن مسعود وحديثه بصلاته صلى الله عليه وسلم بعرفة والمزدلفة لأنه حافظ الحديث إلا انه قد عرض الانسان امور خارجية يراعى بها جانباً يواظقه ويعرض بها عن جانب آخر كشحها بمخالفة إذا اكلوا على الناس يستوفون وإذا كالوم او وزنوم يضررون - والله الهادي الى الحق -

ألا ترون أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا ومعهما ذو رحم^١ محرم فجعل السفر ثلاثة أيام ولم يجعل ذلك أقل من ذلك^٢ أو ما دون سفر يجب عليها فيها إخراج المحرم معها فكذلك الصلاة لا تقصر فيما دون ذلك أرايتم المرأة لو خرجت فيما دون ذلك إلى مسيرة أربعة برد^٣ أقصر لصلاة وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه رخص لها أن تخرج إلى أقل من ثلاثة أيام بغير محرم فكيف تقصر وخروجها ذلك ليس بسفر مع أحاديث كثيرة قد جاءت في ذلك.

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن حماد عن إبراهيم النخعي قلت: فيما^٤ تقصر الصلاة قال في المدائن واسط ونحوهما.

أخبرنا أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فصاعدا إلا ومعهما أبوها أو زوجها أو أخوها أو ذو محرم منها فكذلك جعلنا الصلاة لا تقصر في أقل من مسيرة ثلاثة أيام.

قالوا: قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا يحل لها أن تسافر سفرا يكون ثلاثة أيام فقد جعل ما دون ثلاثة الأيام^٥ سفرا. قيل لهم: أنه سفر وليس بما تقصر فيه الصلاة كما أن المسافر لو أتى

(١) وكان «رحم» ساقطا من الأصل وهو زيادة من لما ورد في ألقاظ الأحاديث هكذا.

(٢-٣) وكان في الأصل «أقل ذلك» سقط منه لفظ «من» فزدناه.

(٣) كذا في الأصل، ولعل الصواب «فيم» ف.

(٤) كذا في الأصل، ولعل الصواب «أيام».

بلدة فترى ان يقيم [فيها-^١] يوما او يومين او ثلاثة ايام كانت تلك الإقامة وليست بإقامة تكمل فيها الصلاة في قولنا وقولكم فلما كانت هذه الإقامة لا تكمل فيها الصلاة فكذلك ما كان دون ثلاثة ايام.

ذلك وإن كان سفرا^٢ لا تقصر فيها الصلاة لأننا إذا قصرنا الصلاة فيما سمي سفرا قصرنا في البرد ونحوه وأئمتنا في إقامة اليوم ونحوه لأنه إقامة وسفر ولكن الذي نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنه من سفر المرأة هو الذي تقصر فيه الصلاة لأن ما دونه قد اذن للمرأة ان تسافر فيه بغير محرم فكأنه غير سفر فرق بينهما.

اخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا إبراهيم بن عبد الأعلى^٣ قال: سمعت سويد بن غفلة الجعفي يقول: إذا سافرت ثلاثا فأقصر.

وقال ابو حنيفة رحمه الله: فيمن دخل مصرا وهو مسافر وليس من أهله قصر الصلاة وإن اقام شهرا او أكثر من ذلك ما لم يجمع على إقامة^٤ خمسة عشر يوما وذلك نصف شهر فان اجمع على إقامة^٥ خمسة عشر يوما اتم صلاته وإن اجمع على اقل من ذلك لم يتم الصلاة.

(١) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصول.

(٢) كذا في الاصل ووجداني يحكم بأن حرف الاستدراك «لكن» سقط من قلم الناسخ اي «لكن لا تقصر» فان قبله «وإن كان» وصلة - فغير.

(٣) وكان في الاصول «عبد الله» وهو خطأ، والصواب «إبراهيم بن عبد الأعلى» وهو يروى عن سويد بن غفلة كما في ج ٤ ص ٢٧٨ من التهذيب في ترجمة سويد وروى عنه إسرائيل كما في ج ١ ص ١٣٧ من التهذيب في ترجمة إبراهيم المذكور.

(٤) وكان في الاصل «الإقامة» بالتحريك.

وقال أهل المدينة: إذا اجتمع على إقامة [أقل من -] أربع قصر الصلاة وإن أقام حيناً فإن اجتمع على إقامة أربع أتم الصلاة.

وقال محمد بن الحسن: كيف أخذتم بالأربع؟

قالوا: بلغنا ذلك عن سعيد بن المسيب. قالوا: رواه مالك بن أنس عن

عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب.

قيل لهم: لقد أخبرنا بذلك مالك قد أخذتم عليكم هذا في هذه الأربع عن رجل من أهل خراسان ولم يبلغ أحداً منكم بأثره عن سعيد بن المسيب أن هذا لمن العجب أنكم ترغبون فيما تزعمون عن رواية أهل الكوفة ولا تأخذون بها وتروون عن يأخذ من أهل الكوفة كيف لم تسموا بهذا الحديث وهو فيما تزعمون قهقهم سعيد بن المسيب حتى تروونه عن عطاء الخراساني.

أما أني لم أرد بذلك عيب عطاء الخراساني وإن كان عندنا ثقة ولكننا ردنا أن نبصركم عيب قولكم وقلة معرفتكم بقول قهقهم وهذا مما لا ينبغي أن تجهلوه من قول أصحابكم وهو مما يتلى به الناس كثيراً في أسفارهم وليس هذا من الغامض الذي تغفرون بجهله من قول أصحابكم مع أنكم قد خالفتم في ذلك علي بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وسعيد بن جبير وغيرهم فقد جاء الثبت عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه كان لا يرى التمام على من اجتمع

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل.

(٢) وكان في الأصل «فان» والصواب «وان» بالواو.

(٣) وكان في الأصل «الأربع» والصواب «بالأربع» سقط منه حرف الجر.

(٤) كذا في الأصل وهو الصواب، وفي الهتدية «عليكم» وهو من اغلاط الناسخ.

(٥ - ٥) وكان في الأصل «لم يبلغ أحد» بالرفع. وفي الهتدية «يلته أحد» ف

على أربع ولا خمس ولا أكثر من ذلك حتى يتم العشر وكان عبد الله ابن عمر رضي الله عنهما إذا أجمع على إقامة خمسة عشر يوما سرح ظهروه وأتم الصلاة.

وأتم ونحن جميعا نرى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقام في حجة لصبح رابعة من ذى الحجة فلم يخرج إلى منى حتى كان الوقت الذي يصلى فيه الظهر بمنى يوم التروية فهذا أكثر من أربع وقد علمنا جميعا أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يرد بردا. جاء من مكة وهو خارج إلى منى فقد أجمع على المقام بمكة إلى يوم التروية للرواح إلى منى فهذا أكثر من مقام أربع ليال وقد صلى صلاة المسافر حتى رجع إلى المدينة.

أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا موسى بن مسلم عن مجاهد عن ابن عمر قال: إذا كنت مسافرا فوطئت نفسك على إقامة خمسة عشر يوما فأنم الصلاة وإن كانت لا تدرى فاقصر.

أخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه إذا أراد أن يقيم بمكة خمسة عشر يوما سرح^١ ظهره وصلى أربعاً.

أخبرنا إسماعيل^٢ بن عبد الملك المكي عن عطاء بن أبي رباح أن جابر بن عبد الله أخبره قال: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منابن

(١) وهو الحزامي ويقال الشيباني أبو عيسى الكوفي الطحان المعروف بموسى الصغير فقه ذكره ابن حبان في الثقات كما في ج ١٠ ص ٣٧٢ من التهذيب.

(٢) من التسريح وهو الترك والارسال.

(٣) وهو شيخ أبي حنيفة كما في كتاب الآثار وشرح الثوري وطبقته كما في التهذيب فلي في الاستاد قلبي تأمل وقد روى عنه الإمام محمد في مواضع من الحجة.

بالحج قال: قدمنّا [مكة - ١] قبل يوم التروية بأربع^١ ليل.
فهذا يدل على خلاف ما قال أهل المدينة وقد روينّا خلاف ما روى
عطاء الخراساني عن سعيد بن المسيب.

اخبرنا خالد بن عبد الله عن داود بن أبي هند عن سعيد بن المسيب قال:
إذا قدمت بلدة فأقمت خمسة عشر [يوماً - ٢] فأتم الصلاة وداود بن أبي هند
كان اعرف عندنا بحديث [سعيد بن المسيب - ٣] من عطاء الخراساني.
اخبرنا خالد بن عبد الله عن يحيى^٤ بن أبي اسحاق عن انس بن مالك قال:
خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حاجاً فلم نزل نصلّي ركعتين حتى
رجعنا، قال قلت: كم أقمت؟ قال: عشرة^٥.

باب قصر الصلاة^٦

قال أبو حنيفة رحمه الله: لا يقصر الذي يريد السفر الصلاة حتى يخرج

- (١) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل، والصواب إثباته.
- (٢) اقتصر الإمام على جزء من الحديث لدعاء وإلا فهو حديث طويل كما أخرجه مسلم
مطولاً حديث مشهور بحديث الحج وقوله بأربع ليل، أي من ذى الحجة سقط من
الأصول ولا بد منه.
- (٣) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل ولا بد منه.
- (٤) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل ولا بد منه فريد.
- (٥) هو الحضرمي مولاهم البصري النحوي.
- (٦) وأخرجه الطحاوي أيضاً في ج ١ ص ٢٤٢ عن شعبة وسفيان عن يحيى المذكور به.
- (٧) هذا الباب بعد ثلاثة أبواب في الأصل. قدمته لكونه مناسباً بالباب المذكور قبله
والحق به تأمل.

من بيوت القرية فيجعلها خلف ظهره ولا يبقى منها شيء أمامه ولا يتمها حتى يدخل البيوت فيجعل بعضها خلف ظهره فإذا دخلها أو دخل شيئاً منها أتم الصلاة .

وقال أهل المدينة : لا يقصر الذي يريد السفر بالصلاة حتى يخرج من بيوت القرية ويفارقها ولا يتمها حتى يدخل بيوتها أو يقارها .
وقال محمد بن الحسن : ليست المقاربة بشيء يقصر الصلاة حتى يدخل البيوت كما أنه يتمها حتى يخرج من البيوت .

وقال أبو حنيفة من قدم بلدة وهو مسافر صلى ركعتين حتى يجمع على إقامة خمسة عشر يوماً .

وقال أهل المدينة : إذا جمع مقام أربع ليال قلبه الصلاة .

وإن قدم للال ذي الحجة فأهل بالحجة فإنه يتم الصلاة حتى يخرج من مكة إلى منى فيقصر وذلك أنه قد اجمع مقاما أكثر من أربع ليال .

وقال محمد بن الحسن : لم يرو أن المقيم يتم الصلاة إذا اجمع على أربع ليال عن أحد من الناس نعله إلا سعيد بن المسيب وقد جاء عن ابن عمر وغيره خلاف ذلك .

أخبرنا عمر بن زر عن مجاهد قال : كان ابن عمر إذا اجمع على إقامة خمسة عشر يوماً سرح ظهره فأتم الصلاة .

(١) وكان في الأصل «شيء» والصواب «شيئاً» بالنصب .

(٢) وكان في الأصل «لم كان» والصواب «لم يرو» .

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي المنية «قال ابن عمر» والآثر بهذا السند والمتن في الباب المذكور .

اخبرنا هشيم^١ عن جعفر بن ابياس^٢ عن سعيد بن جبير [انه كان اذا اجمع على اقامة خمسة عشر يوما اتم - ^٣] وبلغنا عن^٤ علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه كان يقول^٥ : اذا اجمع على اقامة خمسة عشر يوما اتم الصلاة .
فهؤلاء احق ان تأخذ بقولهم من سعيد بن المسيب^٦ .

(١) هو ابن شير ابو معاوية الواسطي .

(٢) هو ابن ابي وحشية الشكري ابو بشر الواسطي بصري الاصل .

(٣) ما بين المربعين كان ساقطا من الاصل ولا بد منه فريد . قلت و روى ابن ابي

شبة ايضا عن عبد الله بن ادريس عن داود بن ابي هند عن سعيد هكذا . ف

(٤) و في المحلى ج ٥ ص ٢٢ : و عن علي بن ابي طالب اذا اقامت عشرا فأتهم و به

يأخذ سفيان الثوري و الحسن بن حي و حميد الرؤاسي صاحبه . انتهى . و هو الذي ذكره

الامام محمد في باب المسافر قبله . و رواية الشر عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه

ثبت و لم يذكره في الموطأ و كتاب الآثار فتشع من مظان العلم . قلت : حديث علي اذا

اجمع على اقامة خمسة عشر يوما اخرجه ابن ابي شيبة عن و كيعة عن سفيان عن جعفر

عن ابيه عن علي و روى الثعني عن جعفر عن ابيه قال : من اقام عشرا اتم . ف

(٥) وجداني يحكم بأن لفظه يقول ، زائد و لعل المذكور فعل علي رضي الله عنه

و إلا فلفظ المسافر ، بعد قوله ، اجمع ، سقط من قلم الناسخ كما لا يخفى فعل هذا

يكون قوله . تأمل .

(٦) و بعد هذا في الاصل مسألة غسل المحرم و كفته و خطوطه اذا مات في الاحرام

و سرد الآثار له وهي لا تناسب باب قصر الصلاة و سقطت في النقل من الباب و بعد

الآثار باب جمع الصلاة في السفر و قد قدم باب الجمع بين الصلاتين قبل باب المسافر

في الاصل فتأمل في هذا التكرار و الترتيب بين الأبواب و هذا كله من كرامات الناسخين .

باب جمع الصلاة في السفر

قال أبو حنيفة رضي الله عنه: الجمع بين الصلاتين في السفر في الظهر والعصر والمغرب والعشاء سواء يؤخر الظهر إلى آخر وقتها ويجعل العصر في أول وقتها فيصل في أول وقتها وكذلك المغرب والعشاء يؤخر المغرب إلى آخر وقتها فيصل قبل أن يغيب الشفق وذلك آخر وقتها ويصل العشاء في أول وقتها حين يغيب الشفق فهذا الجمع بينهما.

و^١ قال أهل المدينة: السنة^٢ في الجمع أن يؤخر الظهر ويقدم العصر في أول وقتها وأما المغرب والعشاء ففي أول وقت العشاء.

(١) هكذا في الأصل بالافراد ولها «الصلوات» بالجمع أو الجمع بين الصلاتين بازدياد لفظ «ين» وثنية الصلاة تأمل.

(٢) كذا في الأصل وسقطت الواو من، «وقال» من المندبية.

(٣) وفي ج ١ ص ١١١ من المدونة: قال مالك: فأحب ما فيه إلى أن يجمع بين الظهر والعصر في آخر وقت الظهر وأول وقت العصر يجعل الظهر في آخر وقتها والعصر في أول وقتها إلا أن يرتحل بعد الزوال فلا يرى بأساً أن يجمع بينهما تلك الساعة في المنهل قبل أن يرتحل والمغرب والعشاء في آخر وقت المغرب قبل أن يغيب الشفق يصلحها فإذا غاب الشفق صلى العشاء ولم يذكر في المغرب والعشاء مثل ما ذكر في الظهر والعصر عند الرحيل من المنهل - انتهى من باب جمع المسافر بين الصلاتين: ومن هذا الباب ظهر لك بطلان قول ابن أبي شيبة في الثامن عشر من مسائل كتاب الرد حيث نسب إلى أبي حنيفة على الإطلاق بأنه قائل بعدم جواز الجمع مطلقاً كيف وهو قائل بالجمع والإطلاق والإرسال لا يليق بشأن ابن أبي شيبة وقد سبق مني ما يتعلق بالجواب عما قاله ابن أبي شيبة في باب الجمع بين الصلاتين.

وقال محمد بن الحسن: وكيف اختلفت الظهر والعصر والمغرب والعشاء
ثلاثين جاز أن يؤخر المغرب حتى يخرج وقتها ليجوز أن يؤخر الظهر حتى يخرج
وقتها وما هما إلا سواء.

ولما جاء في المغرب أنها لا تؤخر وأن تأخيرها مكروه أكثر مما جاء
في صلاة الظهر وكيف جاز لأهل المدينة أن يقولوا في الجمع بين المغرب
والعشاء في الحضر إذا كان مطر أن يجعل العشاء فيصلاها في وقت المغرب.
ولا يقولون ذلك في الجمع بينهما في السفر.

زعموا أنهم يجمعون بينهما في السفر في وقت العشاء بعد غيبة الشفق
ويجمعون بينهما في الحضر إذا كان مطر قبل غيبة الشفق فكيف جاز،
وكيف اختلفنا ثلاثين جاز لهم في الحضر أن يجمعوا^٢ بينهما قبل وقت العشاء
أن ذلك ليجوز [أيضا - ٢] في السفر وما روي في اختلاف ذلك حديثا
وما هذا إلا رأي^٤ رأوه فهل عندهم في ذلك أثر في اختلاف الجمع بين
الصلاتين في السفر والحضر إذا كان مطر؟ لو كان في هذا حديث لاحتجوا به
ولرووه فيها رأوه^٥.

- (١) وفي ج ١ ص ١١٠ من المدونة في جمع الصلاتين ليلة المطر: قال مالك: يجمع بين
المغرب والعشاء في الحضر وإن لم يكن مطر إذا كان طين وظلة ويجمع أيضا بينهما
إذا كان المطر وإذا أرادوا أن يجمعوا بينهما في الحضر إذا كان مطر أو طين أو ظلة
يؤخرون المغرب شيئا ثم يصلونها ثم يصلون العشاء الآخرة قبل مغيب الشفق قال مالك:
لا يجمع بين الظهر والعصر في الحضر ولا يرى ذلك مثل المغرب والعشاء - انتهى.
(٢) كذا في الأصل، وفي الهنذية «قل إن يجمع» والصواب ما في الأصل المندق.
(٣) ما بين المربعين زيادة من يدل على سقوطه السابق.

- (٤) وكان في الأصل «عندكم» وهو تصحيف، والصواب «عندهم».
(٥) وكان في الأصل «فيا روي» وهو تصحيف، والصواب «فيا رؤه».

اخبرنا عطاء بن خالد المخزومي المدني ^١ قال ^٢ اخبرنا نافع قال : اقبلنا مع ابن عمر من مكة حتى إذا كان يعرض الطريق استصرخ على زوجته قبل له انها في الموت فأسرع السير وكان إذا فودى بالمغرب نزل مكانه فصلى فلما كان تلك الليلة فودى بالمغرب فسار حتى أمسينا فقلنا أنه نسي قلنا : الصلاة ، فسار حتى إذا كان الشفق قرب ان يغيب نزل فصلى المغرب وغاب

(١) وفي ج ٧ ص ٢٢١ من التهذيب والمدني ، وفي الخلاصة والمدني ، ليس به بأس ثقة صحيح صالح الحديث ولد سنة إحدى وتسعين - كذا في التهذيب .

(٢) وأخرجه الطحاوي في ج ١ ص ٩٧ من كتابه حدثنا يزيد بن سنان قال حدثنا ابو عامر العقدي قال ثنا العطاء بن خالد المخزومي به مثله ثم قال الطحاوي فكل هؤلاء يروى عن نافع ان نزول ابن عمر كان قبل ان يغيب الشفق وقد ذكرنا احتمال قول ايوب عن نافع حتى إذا غاب الشفق انه يحتمل قرب غيوبة الشفق فأولى الأشياء بنا ان نعمل هذه الروايات كلها على الاتفاق لا على التضاد فتصل ما روى عن ابن عمر ان نزوله للمغرب كان بعد ما غاب الشفق انه على قرب غيوبة الشفق اذا كان قد روى عنه ان نزوله ذلك كان قبل غيوبة الشفق ولو تضاد ذلك لكان حديث ابن جابر اولاهما لأن حديث ايوب ايضا فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الصلاتين ثم ذكر فل ابن عمر كيف كان وفي حديث ابن جابر صفة جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف كان فهو أولى - انتهى . وأخرجه ابو داود من حديث محمد بن فضيل عن ابيه عن نافع و عبد الله بن واقد وفيه انه قبل غروب الشفق صلى المغرب ثم انتظر حتى غاب الشفق فصلى العشاء - انتهى . وراجع كتاب الآثار ص ٣٤ وموطأ محمد ص ١٣١ من باب الجمع بين الصلاتين في السفر والمطر وباب الجمع بين الصلاتين في السفر من المجموع التي على سنن البيهقي ج ٣ ص ١٥٩ و شرح المعاني الآثار للطحاوي و نصب الراية وغيرها من كتب القوم .

كتاب الحج (باب وقت الصلاة اذا اراد السفر) للإمام محمد الشيباني

الشفق فصلي العشاء ثم أقبل علينا فقال: هكذا كنا فنع مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا جد بنا السير .

وهكذا قال أبو حنيفة في الجمع بين الصلاتين: أن يصلي الأولى منها في آخر وقتها والآخرى في أول وقتها كما فعل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأما أن يجمع بين الصلاتين في وقت أحدهما فهذا مما لا ينبغي إلا في موضعين^١ بركة وجمع .

باب^٢ وقت الصلاة اذا اراد السفر او كان

مسافرا فدخل منزله

قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: فيمن اراد السفر فأدركه الوقت وهو

(١) لأنه يخالف لقوله تعالى «ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا» وخالف لحديث امامة جبرئيل ولحديث السائل عن اوقات الصلاة ولحديث من نام عن الصلاة او نسيها - الحديث، ولأنه كثيرة كما قال عمر رضي الله عنه .

(٢) كما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أخرجه الشيخان وغيرهما من الأئمة في كتبهم وهو حديث مشهور مستفيض بين الخلائق .

(٣) قد جمعت جميع الأبواب المتفرقة في الكتاب في موضع واحد تسهلا على الناظرين فنبه له ، ثم اعلم أنه لم يثبت من حديث صحيح خال عن الكلام فيه الجمع الحقيقي بين الصلاتين في الحضر او السفر وإنما ثبت منها الجمع الصوري الذي بينه الامام أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى غير حديث ابن مسعود رضي الله عنه بركة وجمع وهو في الصحيحين ايضا قال: ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى صلاة لتير وقتها إلا يجمع فانه جمع بين المغرب والعشاء بجمع وصلى صلاة الصبح من الند قبل وقتها - اهـ . فهذا ابن مسعود يخبر بذلك ومنزله في قريه وملازمته النبي صلى الله عليه وسلم =

كتاب الحجّة (باب وقت الصلاة اذا اراد السفر) للإمام محمد الشيباني

= معلومة فانه كيف ملى - علما فلا يحفل مثله ذلك لو لم يكن معنى الجمع على ما ذكره الامام ابو حنيفة من تأخير الظهر والمغرب في آخر وقتها وتجيل العصر والعشاء في اول وقتها وبذلك يجمع بين الأدلة المختلفة في بادى الرأى وهو الاوثق والاحوط ولا ادرى ان ابن ابي شيبة في كتاب الرد لما ذاك سلك مسلك غير المحتاط واخرج احاديث في مسألة الثامن عشر في الجمع بين الصلاتين في السفر ولا يدل واحد منها على مطلوبه صراحة إلا بتأويل بعيد هو حق لكل احد من اهل النظر في النصوص المحتملة غير المحتملة في المنطوق ثم قال في آخره وذكر ان ابا حنيفة قال: لا يجوز ان يفعل ذلك - اهـ. وانت تعلم ان الامام قائل بالجمع بين الصلاتين بركة والمزدلفة جمعا حقيقيا وبغيرهما في السفر جمعا صوريا وهو المقاد من الاحاديث التي سردتها ابن ابي شيبة في كتاب الرد مع انه ليس بمفرد في ذلك بل معه غيره ايضا من الفقهاء والمحدثين بل وكفى به قدوة عمر بن الخطاب وابن مسعود رضى الله عنهما فالاول حديث ابن عباس قال: صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانيا جميعا وسبعا جميعا قال قلت: يا ابا العشاء! أظنه أخر الظهر وعجل العصر وأخر المغرب وعجل العشاء - اهـ. فهذا عين ما قال ابو حنيفة وليس فيه انه جمع بينهما في وقت واحد كلا وحاشا لله كيف وقد قال الله تعالى « ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا » وفي حديث جبريل وحديث السائل والوقت بين هذين وبالاختمال لا يعترض على الرجال وإنما هذا فعل الجهال والحديث الثاني حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا جد به السير جمع بين المغرب والعشاء - اهـ. فهل فيه انه جمع في وقت واحد كلا والاقصر على احتمال واحد في ذهنه مع ان القرائن تؤيد غيره ليس من ديدن اهل العلم مع ان الحديث مختصر وأوضحه ما اخرج به محمد في الكتاب وعليه المألوف فان طريق الحديث كلها ليس فيها تعرض لوقت الجمع الا في بعضها وهو موافق لأبي حنيفة واصحابه والحديث ورد في التأخير والتجيل لا الجمع في وقت واحد وهو مقصود ابن ابي شيبة من الرد والثالث حديث معاذ بن جبل ان =

كتاب الحج (باب وقت الصلاة اذا اراد السفر) للإمام محمد الشيباني

في اهل ثم خرج منه فانه يصلي صلاة مسافر وإذا خرج وقد ذهب الوقت ولم يكن صلى في اهل ناسيا فانه يصلي صلاة المقيم لانه يقضى مثل الذي وجب عليه و الوقت في ذلك للظهر حتى يخرج وقتها ويدخل وقت العصر والوقت في ذلك للعصر حتى تغرب الشمس والوقت في ذاك للمغرب حتى يغيب الشفق والوقت في ذلك للعشاء حتى يطلع الفجر .

وقال اهل المدينة مثل قول ابي حنيفة في جميع ذلك الا انهم قالوا :
الوقت في ذلك للظهر والعصر النهار كله والوقت في ذلك للمغرب والعشاء الليل كله .

= النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء في السفر في غزوة تبوك - اهـ . فهل فيه الالفاظ الجمع وهل هو في وقت واحد او في وقتين فكلما قرأنا خارجة تؤيد الثاني بل تعينه والرابع حديث جابر جمع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء - اهـ . فوزانه وزان حديث معاذ حذوا بحذو وكذا حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاتين في غزوة بني المصطلق وحديث انس يوافق ما قاله ابو حنيفة قال حفص بن عبيد الله : كنا نسافر مع انس الى مكة فكان اذا زالت الشمس وهو في منزله لم يركب حتى يصلي الظهر فاذا راح لحضرت العصر صلى العصر فان سار من منزله قبل ان تزول الشمس لحضرت الصلاة قلنا : الصلاة ، قال : سيروا حتى اذا كان بين الصلاتين نزل فجمع بين الظهر والعصر ثم قال : رأيت النبي صلى الله عليه وسلم صنع هكذا - اهـ . وهو كالنص في الجمع الصوري وبالجملة لم يقدر على اتيان ما يكون نصا في الباب ودونه خوط القناد فظهر بهذا أن رد ابن ابي شيبة رد عليه لا على ابي حنيفة بل انه اقترى في ذلك ونسب اليه ما لم يقله والكلام في اسانيد الأحاديث باق بعد .

وقال محمد بن الحسن: كيف يكون النهار كله للظهر واذا خرج وقت الظهر دخل وقت العصر. قالوا: لأن صلاة النهار لا تقوت حتى يدخل الليل. قيل لهم: ليس هذا^١ هكذا رويتم عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا هكذا رويانا ولا روت الفقهاء [و-^٢] الحديث المعروف^٣ المشهور عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان رجلا سأله عن مواقيت الصلاة فسكت حتى اذا^٤ كان من الغد صلى الصبح حين طلع الفجر وصلى الظهر حين زالت الشمس وصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله وصلى المغرب حين غابت الشمس وصلى العشاء حين غاب الشفق فلما كان من الغد صلى الصبح بعد ما اسفر وصلى الظهر حين صار ظل كل شيء مثله وصلى العصر حين صار ظل كل شيء مثليه ثم اختلف الناس في المغرب فقال بعضهم صلاها^٥ كما صلاها بالأمس في وقت واحد وقال بعضهم صلاها حين كاد الشفق يغيب ثم قال ابن السائل عن الوقت ما بين هذين الوقت فقد ذكر في هذا الحديث ان وقت الظهر ما بين ان تزول الشمس الى ان يصير ظل كل شيء مثله^٦ فكيف قلتم لا يفوت الظهر ولا ينهب وقتها حتى تغيب

(١) وجداني يحكم بأن لفظ «هذا» زائد. (٢) زيادة الواو من.

(٣) والحديث المذكور قد تقدم باسمائده في اختلاف المواقيت من ابتداء كتاب الحجّة قد تكلم هناك الامام محمد تذكره ولا نعيده.

(٤) كذا في الأصل، ولفظ «حتى» ساقط من الأصل الهندي وهو من سهو قلم الناسخ.

(٥) كذا في الأصل، وفي الأصل الهندي «ذا» مكان «اذا» وليس بصواب.

(٦) كذا في الأصل، وفي الأصل الهندي «صلها» وهو مصحف «صلاها».

(٧) هكذا في الأصل ولعل الصواب «مثليه» او يكون على ما ذهب اليه محمد من رواية المثل عن الامام ابي حنيفة.

كتاب الحجة (باب وقت الصلاة اذا اراد السفر) للإمام محمد الشيباني

الشمس ' لأن جاز هذا ما ينبغي لكم ان تروا بأسا ان يصلي الظهر ما دامت الشمس يضاء تقيّة وإن كان وقت العصر قد دخل .

قالوا : انما يجوز هذا للناسي ونرى انه في وقت ما دام في النهار .

قيل لهم : فينبغي ان نسي صلاة الفجر ان يكون في وقت حتى يغيب الشمس وما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر في ذلك من فرق وما وقت الناسي وغير الناسي في ذلك [الا - '] سواء ولكن الناسي^٢ اذا لم يذكر الظهر حتى يدخل وقت العصر امر بصلاة الظهر وإن كان وقتها قد فاتة كما يؤمر بذلك بالليل لو ذكرها .

وقال ابو حنيفة رحمه الله فيمن^٣ ادركه الوقت وهو في سفر فأخر الصلاة ناسيا انه ان قدم وهو في الوقت صلى صلاة المقيم وإن قدم وقد ذهب الوقت صلى صلاة المسافر لأنه انما يقضى مثل الذي كان عليه، وكذلك قال اهل المدينة وإنما اختلفوا في الوقت .

(١) وكان في الأصل « الشفق » مكان « الشمس » وليس بصواب .

(٢) ما بين المرجين ساقط من الأصل ولا بد منه فزيد .

(٣) لقوله عليه السلام « من نام عن الصلاة او نسيها فليصلها اذا ذكرها » الحديث الصحيح المشهور في كتب الحديث فراجعها .

(٤) هذا بحث اصول قد فرغ عنه في كتب اصول الفقه من ان وجوب الاداء ينتقل الى الجزء الأخير من الوقت ان كان مقيا في هذا الجزء وجب عليه صلاة المقيم وإن كان مسافرا فصلاة المسافر فالحكم دائر على الجزء الأخير من الوقت ثم هو منقسم الى الكمال وغيره وبحسبه يدور الحكم على الاداء أيضا كاملا وناقصا وتحريما وتزويها كوقت العصر والعشاء قل غروب الشمس وطلوع الفجر - اهـ .

باب الوتر في السفر^١

قال ابو حنيفة في صلاة المسافر [اذا صلى في -^٢] السفر تطوعا يصلي على بعيره^٣ وعلى دابته حيث كان وجهه الى القبلة او الى غيرها ايماء برأسه ويحصل السجود اخفض من الركوع فاذا كان فريضة او وترا فلا بد ان ينزل حتى يصلي الفريضة على الأرض ويوتر على الأرض .

وقال اهل المدينة كقول ابى حنيفة بذلك^٤ كله الا الوتر فانهم قالوا: لا بأس بأن يوتر على البعير .

وقال محمد بن الحسن : قد جماعت في الوتر احاديث مختلفة فأخذنا بأوثقها فرأينا ان يوتر بالأرض^٥ ولا يوتر على بعيره لأن الفقهاء شددوا في الوتر ما لم يشددوا في غيرها من الصلوات^٦ سوى الصلوات الخمس^٧ .

(١) هذا الباب كان قبل الأبواب المذكورة فأخرته إتماما لبحث صلاة السفر .

(٢) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل فردته تصحيحا للعبارة .

(٣) كذا في الأصل ، وسقط ضمير المفرد من الأصل الهندي وهو سهو الناسخ .

(٤) كذا في الأصل والظاهر ان الباء زائدة .

(٥) وكان في الأصل « ان يوتر » ، والصواب « بأن يوتر » .

(٦) كذا في الأصل « بالأرض » ولعل الصواب « على الأرض » . قلت : والباء هاهنا

بمعنى « على » كما يحكى في التعليق رواية الامام عن مجاهد في آثاره . ف

(٧ - ٧) ولفظ « الصلوات » كان في الأصل في كلا الحرفين بالافراد ، والصواب ان يكونا بالجمع .

(٨) سبأني تخرج حديث « ان الله قد زادكم صلاة يعني الوتر فصلوها ما بين المشاء الى طلوع الفجر » وبه وبمثله من الاحاديث استدلل آتينا الامام ابو حنيفة وأبو يوسف =

= ومحمد رحمهم الله تعالى على وجوب صلاة الوتر وهو فرض على لا يكفر بجاهده
ويأتهم اشد التأثم تاركه ولذا قالوا : انها لا يصلى في السفر الا على الأرض كالقصر
القطعي فانها صارت شبهة بالفرض في العمل من بين صلاة الليل وصلاة السفر على
الراحلة خارجة عن الصلاة على الراحلة وقد سرد الآثار لذلك الامام محمد بعدها وقال
في باب الصلاة على الدابة في السفر من الموطأ بعد رواية حديث عبد الله بن عمر في الصلاة
على الراحلة في السفر وحديث سعيد بن يسار وأثر انس وأثر ابن عمر لا بأس بأن
يصلى المسافر على دابته قلوها ايماء حيث كان وجهه يجعل السجود اخفض من الركوع
فأما الوتر والمكتوبة فانها تصلان على الأرض وبذلك جاءت الآثار قال محمد : اخبرنا
ابو حنيفة عن حصين قال : كان عبد الله بن عمر يصلى التطوع على راحلته اينما توجهت
به فاذا كانت القرينة او الوتر نزل فصلى قال محمد : اخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن
مجاهد ان ابن عمر كان لا يزيد على المكتوبة في السفر على الركعتين لا يصلى قبلها ولا بعدها
ويجي الليل على ظهر البعير اينما كان وجهه وينزل قبل الفجر فيوتر بالأرض فاذا اقام
في منزل احبى الليل ، قال محمد : اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد بن ابى سليمان عن
مجاهد قال : صحبت عبد الله بن عمر من مكة الى المدينة فكان يصلى الصلاة كلها على بعيره
نحو المدينة ويؤم برأسه ايماء ويجعل السجود اخفض من الركوع الا المكتوبة والوتر
فانه كان ينزل لما فسأله عن ذلك فقال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل حيث
كان وجهه يؤم برأسه ويجعل السجود اخفض من الركوع ، قال محمد : اخبرنا اسماعيل
ابن عياش حدثني هشام بن عروة عن ابيه انه كان يصلى على ظهر راحلته حيث توجهت
ولا يضع جبهته ولكن يشير للركوع والسجود برأسه فاذا نزل اوتر ، قال محمد : اخبرنا
خالد بن عبد الله عن المغيرة الضبي عن ابراهيم النخعي ان ابن عمر كان يصلى على راحلته
حيث كان وجهه قلوها يؤم ايماء ويقرأ السجدة وينزل للمكتوبة والوتر ، قال محمد :
اخبرنا الفضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال : اينما توجهت به رحلته صلى =

= التطوع فاذا اراد ان يوتر نزل فأوتر - انتهى - وقال في باب الوتر على الدابة من الموطأ بعد حديث سعيد بن يسار ان النبي صلى الله عليه وسلم أوتر على راحلته قال محمد: قد جاء هذا الحديث وجاء غيره فأحب الينا ان يصلى على راحلته قطوعا ما بدا له فاذا بلغ الوتر نزل فأوتر على الأرض وهو قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه وعبد الله ابن عمر رضى الله عنه وهو قول ابي حنيفة والعامه من قهاتنا - انتهى - وسؤال مجاهد عبد الله بن عمر كان عن صلاة التطوع على الراحلة نحو المدينة لا عن الفرض والوتر على الأرض اوضحه ما رواه الامام ابو حنيفة عن حماد عن مجاهد انه صحب عبد الله بن عمر من مكة الى المدينة يصلى على راحلته يؤمى ايماء الا المكتوبة والوتر فانه كان ينزل لما فسأله عن صلاته على راحلته ووجهه قبل المدينة فقال لى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى على راحلته قطوعا حيث كان وجهه يؤمى ايماء هكذا رواه سعيد بن ابى الجمهم عنه وعن اسماعيل بن حماد كلاهما عن حماد كما في عقود الجواهر المنيفة وهو في جامع المسانيد فهذا ظهر ان اداء الوتر على الأرض فيه الاحتياط لأن مرتبه اعلى من التوافق وزيادة من الله تعالى بعد زمان فرض الصلوات الخمس التي فرضيتها وجوبها بالدليل القطعى وجوب الوتر بالدليل الظنى فلا يدخل في الصلوات الخمس حتى تصير سنا وتاقض كما زعم لكون احدهما ظنيا والآخر قطعيا ومن لم يذق الفرق بينهما لم يدرك علم بذلك ان مذهبه في هذا هو الاحوط وعلم ايضا بذلك ان عمر بن الخطاب وعبد الله بن عمر رضى الله عنهما وعروة بن الزبير ومجاهدا وإبراهيم النخعي وحماد بن ابى سليمان ومحمد بن سيرين وغيرهم من الصحابة والتابعين كلهم متقدمون على ابي حنيفة وهم قالوا ان الوتر في السفر يصلى على الأرض لا على الراحلة وبه قال ابو حنيفة وأبو يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى كما في شرح معاني الآثار للطحاوى وعدة القارى ونصب الراية وغيرها من الكتب ودلائل وجوب الوتر في شرح معاني الآثار للطحاوى ونصب الراية وكشف الستر لامام العصر الكشميري وما هي ذا في كتاب الحجة ومع هذا فالعجب من =

= الحافظ ابن أبي شيبة في مسألة الثامن والثمانين من كتاب الرد صلاة الوتر على الراحة قال بعد حديث ابن عمر و آثار ابن عباس وعلى والحسن البصري و نافع و سالم و ذكر ان ابا حنيفة قال : لا يجزئ ان يوتر عليها - اهـ . وهذا عمر و ابن عمر و عروة و مجاهد و الخشي و حماد و ابن سيرين كلهم لا يوترون على الراحة فا الخصوصية فيه لابي حنيفة وهو عنده واجب ثبت وجوبه بالدلائل الحديثة التي ذكروها في الكتب و قد روى الامام نفسه عن ابن عمر انه كان ينزل للوتر و يصلي على الأرض فكيف يترك ما ثبت عنده و حديث ابن عمر الذي ذكره هو بمراءى من آمتنا كما هو ظاهر من الموطأ و كتاب الحجة و كتاب الآثار و جامع المسانيد ثم يعارضه ما رواه الطحاوي ج ١ ص ٢٤٩ من شرح معاني الآثار حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا ابو عاصم قال ثنا حنظلة بن ابي سفيان عن نافع عن ابن عمر انه كان يصلي على راحته و يوتر بالأرض و يزعم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذلك - اهـ . قال الطحاوي : ثم روى عن ابن عمر ايضا من غير هذا الوجه من قبله ما يوافق هذا حدثنا ابو بكرة قال ثنا عثمان بن عمر و بكر بن بكار قال ثنا عمر بن ذر عن مجاهد ان ابن عمر كان يصلي في السفر على بعيره اين ما توجه به فاذا كان في السحر نزل فأوتر - اهـ . ثم ذكر طرقة ثم قال : والوجه عندنا في ذلك انه قد يجوز ان يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر على الراحة قبل ان يحكم الوتر و يغلظ امره ثم احكم بعد و لم يرخص في تركه - اهـ . ثم روى احاديث وجوبه فراجعه و بالجملة يصلي الوتر قبل التأكد على الراحة فاذا أكد امره ترك ما كان قبله ، و في عقود الجواهر و يجمع بينهما ان الوتر على الراحة كان في حالة العذر من وحل او مطر او غير ذلك فهي واقعة حال لا عموم لها على ان القرض يصلي على الدابة لعذر الطين و المطر و نحوه او انه كان قبل وجوبه لأن وجوبه لم يقارن وجوب الخس بل متأخر عنه فلا تناقض - اهـ . ولأن فرضيته بمعنى القرض العملي و هو الوجوب الظني فلا مناقضة بينهما كما سبق و أنت عليم بأن الحافظ يقدم على المصحح وقت الاختلاف فا قال الامام ابو حنيفة =

فقال بعضهم: سنة لا ينبغي تركها. وقال بعضهم: واجبة.

وروا في ذلك حديثا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ان الله قد زادكم صلاة يعني الوتر، فاذا شددت الفقهاء

= ومع المذكورون هو الاوتى الاحوط وهذا كله على سبيل ارعاء العنان وإلا ففي سند الحديث الاول ابن عجلان لم يخرج به مسلم وإنما اوردته مسلم في المتابعات وهو في حديث نافع يضطرب وما وقع له بمصر من القصة مشهور كما في التهذيب مع انه يعارضه حديث حنظلة كما سبق وفي اثر ابن عباس عكرمة والكلام فيه معروف وفي اثر على رضي الله عنه ثوير وهو ركن من اركان الكذب عند الثوري وفي اثر الحسن اشعث ابن سوار والكلام فيه معروف وفي اثر سالم ابن ابي رواد وهو معروف وقد صلى موسى بن عقبة على الأرض وفي موازيم عمر و ابن عمر و محمد بن سيرين و مجاهد والنخعي و عروة و حماد و آثار التابعين لا تكون حجة على غيرهم من التابعين يخالفونهم في المسألة الاجتهادية فمن رجال وهم رجال - هذا والله تعالى اعلم .

(١) وفيه رد على ابن ابي شيبة في مسألة الحادى والتسمين من كتاب الرد في وجوب الوتر او رد فيها الآثار كلها تدل على كونه واجبا ثم يخالفها ويقول بسنيته ثم يرد بها على الامام ابي حنيفة ويقول وذكر ان ابا حنيفة قال: الوتر فريضة - اهـ . ولم يدر ما الفرق بين الفرض العملى الذى هو الوجوب الظنى الذى يقول به ابو حنيفة والفرض القطعى الذى ثبت بالقطعيات ومن لم يدر الفرق لم يذق حلاوة الفقه وآفته من الفهم السقيم والفقه لله ابي حنيفة وكلهم عيال عليه .

(٢) روى من حديث ثمانية من اصحابه صلى الله عليه وسلم خارجة بن حذافة وعمر بن العاص و عقبة بن عامر و ابن عباس و ابي بصرة الغفارى وعمر بن شعيب عن ابيه عن جده و ابن عمر و ابي سعيد الخدرى لحديث خارجة رواه ابو داود و الترمذى و ابن ماجه و الحاكم في المستدرك و أحمد في مسنده و الدارقطى في سننه والطبرانى =

في امر^١ نخذ بأوثقها اذا^٢ اختلفت فيه الاحاديث وقد اختلفت في الوتر بعينها فروى ان ابن عمر رضى الله عنهما كان ينزل بالارض فيوتر عليها ويروى ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأخذنا بأوثقها وأشبهاها بالحق وبما جاءت به الآثار من التشديد في الوتر .

اخبرنا ابو بشر اسماعيل بن ابراهيم عن محمد بن ابراهيم البصرى^٣ قال

= في معجمه وابن عدى في كامله والبيهقي في سننه وحديث عمرو بن العاص وعقبة رواه اسحاق بن راهويه في مسنده ومن طريقه رواه الطبراني في الكبير والاوسط وحديث ابن عباس رواه الدارقطني في سننه والطبراني في معجمه وحديث ابي بصرة رواه الحاكم في مستدركه والطبراني في معجمه وأحمد في مسنده والطحاوي في شرح الآثار وحديث عمرو بن شعيب أخرجه الدارقطني في سننه وأحمد في مسنده وحديث ابن عمر رواه الدارقطني في غرائب مالك وحديث الحنظلي رواه الطبراني في كتابه مسند الشاميين باسناد حسن وقد استدلل معاذ بحديث الزيادة على وجوب الوتر باسناد رواه ثقات رواه عبد الله بن أحمد في مسنده ابيه والتفصيل في نصب الراية والدرية والجوهر النقي على البيهقي والطحاوي وفتح القدير وعمدة القارى والبناءة وجمع الزوائد وسنن البيهقي والامام العصر الشيخ المحدث محمد انور الكشميري رحمه الله رسالة حافلة في مسألة الوتر سماها كشف الستر لا بد للحدث من الاطلاع عليها .

(١) هكذا في الأصل ، ولعل الصواب « امر الوتر فأخذنا بأوثقها او فأخذ بأوثقها ، والمعنى على ما في الأصل ايضا صحيح » نخذ امر من الاخذ .

(٢) وكان في الأصل « وإذا » بزيادة الواو .

(٣) وكان في الأصل « ابراهيم بن محمد بن ابراهيم » والصواب « عن محمد بن ابراهيم » وهو ابن عدى فصحف « عن » صار « بن » ويصدر مثل هذا كثيرا من النساخ ، وأبو بشر اسماعيل بن ابراهيم هو ابن علي بن شيوخ المصنف واسماعيل ومحمد بن =

حدثنا عبد الله بن عون قال: سألت القاسم أبا يوتر الرجل على راحته؟ قال زعموا ان عمر رضى الله عنه كان يوتر بالأرض.

اخبرنا ابو حنيفة عن حصين قال كان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يصلي التطوع على راحته ايما اذ توجهت به فاذا كانت الفريضة ار الوتر نزل فلي.

اخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن مجاهد ان ابن عمر كان لا يزيد على المكتوبة في السفر على ركعتين لا يصلي قبلها ولا بعدها ويحيي الليل على ظهر البعير ايما كان وجهه وينزل قيل الفجر فيوتر بالأرض فاذا اقام ليلة في منزل احيي الليل.

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد بن ابي سليمان عن مجاهد قال: صحبت عبد الله بن عمر من مكة الى المدينة فكان يصلي الصلاة كلها على بغيره نحو المدينة يؤم برأسه ويجعل السجود اخفض من الركوع

= ابراهيم البصري من الاقران كلاهما من رواية ابن عون والاقران يروى بعضهم من بعض وان لم ار من صرح بهذا وابن علية وابن ابي عدي من فضلاء الرواة روى لهما اصحاب الصحاح الستة، وهذا الاثر رواه ابن ابي شيبة عن وكيع عن ابن عون قال: سألت القاسم عن رجل يوتر على راحته فقال زعموا ان عمر كان يوتر بالأرض - اهـ (من كره الوتر على الراحة ق ١٧٦ / ٢) - ف

(١) هو «حصين بن عبد الرحمن السلمي ابو الهذيل الكوفي، و«حصين، مصغرا.

(٢) كذا في الاصل «فزل»، ولعل الصواب «نزل».

(٣) مكذا في الاصل، وفي موطأ محمد «على الركعتين».

(٤) مكذا في الاصل والموطأ، ولعل الصواب «الصلوات»، بالجمع.

[إلا المكتوبة والوتر فإنه كان ينزل لها فسأته عن ذلك فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يفعل حيث كان وجهه يؤم برأسه ويجعل السجود اخفض من الركوع -^١].

اخبرنا اسماعيل بن عياش قال حدثني هشام بن عروة عن أبيه أنه كان يصلي الصلاة كلها على بغيره [يركع و-^١] يسجد حيث توجهت ولا يضع على ظهر راحلته جهته ولكنه يشير للركوع والسجود برأسه فإذا نزل أوتر.

اخبرنا خالد بن عبد الله عن المغيرة [الضبي -^٤] عن إبراهيم النخعي أن ابن عمر كان يصلي على راحلته حيث كان وجهه تقطوعاً يؤم إيماءً ويقرأ السجدة فيؤم وينزل للمكتوبة [والوتر -^١].

(١) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل، وإنما زدته من الموطأ للإمام محمد.
(٢) كذا في الأصل وكذا في الموطأ، وفي الهندية «عن هشام»، وهو من تصرفات الناسخ.

(٣) ليس في الموطأ «الصلاة كلها» بل فيه «كان يصلي على ظهر راحلته».
(٤) سقط ما بين المربعين من الأصل بقرينة «ويسجد» وليس في الموطأ أيضاً ولا بد منه.

(٥) وليس هو في الموطأ بل فيه هكذا «ولا يضع جهته ولكن يشير - الخ».
(٦) وكان في الأصل «بالركوع»، وفي الموطأ «الركوع»، وهو الأولى فأثبتها هنا.
(٧) هو الواسطي جزماً لآما يفهم من التردد فيه من التعليق المجدد.
(٨) ما بين المربعين زيادة من الموطأ.

(٩) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل وإنما زدته من الموطأ.

اخبرنا الفضيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال: كان اينما توجهت به راحلته صلى التطوع وإذا اراد ان يوتر نزل فأوتر.

باب [عدد-^٢] الوتر^١

قال ابو حنيفة رحمه الله في الوتر ثلاث ركعات كثلاث المغرب لا تفصل بينهما بسلام ولا غيره يقرأ في كل ركعة ب فاتحة الكتاب وسورة . وقال بعض اهل المدينة: لا بأس بأن يوتر بركعة وذكروا ذلك عن عثمان بن عفان رضى الله عنه انه صلى العشاء ثم قام خلف المقام فصرى ركعة واحدة قرأ فيها القرآن وذكروا ايضا عن سعد بن ابى وقاص انه كان يوتر بركعة .

وقال بعضهم: ومن قال ذلك مالك بن انس ومن قال بقوله ليس ينبغي ان يوتر بركعة ليس معها غيرها ولكنه يوتر بثلاث الا انه يفصل بين الركعتين بين الشفع وبين الركعة بسلام، وأحب إلينا ان لا يزداد فى الفصل من الوتر والشفع قبله على السلام .

(١) وفى الموطأ «الفضل» وهو خطأ .

(٢) هكذا فى الأصل والموطأ ، والظاهر أن الصواب «ان ابن عمر ، والعلم عنده» .

(٣) لفظ العدد ساقط من الأصل ، موجود فى الهندية وهو لا بد منه ندى عليه مسائل الباب . ف

(٤) هذا الباب فى الأصل بعد «باب وقت الصلاة اذا لراد السفر» لكنى ألحقته باب «النزول على الارض للوتر حتى يسهل على الناظر» فنبه له .

وقال محمد [بن الحسن -^١] «لئن كان لا يستقيم أن يوتر بركعة إلا أن يكون قبلها شفع ما ينبغي له أن يسلم بين ذلك لأن السلام قطع الصلاة فمن قطع الصلاة فهو بمنزلة من لم يصل قبل الوتر شيئاً».

وما القول في هذا إلا أحد القولين [إما -^٢] ما قال أهل العراق ورووه عن عبد الله بن مسعود أنه قال: الوتر ثلاث كل ثلاث المغرب؛

(١) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل وإنما زدته لأنه دأب الإمام في هذا الكتاب، اعلم أن الروايات في عدد الوتر مختلفة ثلاث ركعات أو واحدة وكذا آثار الصحابة رضي الله عنهم فأخذ أئمتنا بما هو الأحوط والأوثق في الباب من أن الوتر ثلاث ركعات من غير فصل بين الشفع والواحدة كما في حديث عائشة رضي الله عنها بإسناد صحيح في المستدرك وعليه أكثر الصحابة كما في كتب الحديث وبعد إحاطة جميع الأحاديث الواردة في الباب قالوا إن الفصل بسلام والائتار بركعة مما قد نسخ بالأدلة التي نصبت على الثلاث بدون الفصل وبحديث النهي عن البتراء فإنا قال ابن أبي شيبة في الثامن والتسعين من كتاب الرد وذكر أن إباحة قال: لا يجوز أن يوتر بركعة - اهـ. لا يلتفت إليه لأنه مع الأحاديث وآثار الصحابة وجماعة من الصحابة والتابعين.

(٢) قوله «لئن» شرط وجزاؤه قوله «ما ينبغي» و«ما» نافية لا موصولة كما زعم.

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه يدل عليه سياق العبارة.

(٤) يأتي بإسناده في هذا الباب وأخرجه في الموطأ في باب السلام في الوتر ص ١٥٠ قال محمد: أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة قال قال عبد الله بن مسعود الوتر ثلاث كل ثلاث المغرب؛ قال محمد: حدثنا أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال: الوتر ثلاث كل صلاة المغرب؛ قال محمد: أخبرنا اسماعيل بن إبراهيم عن ليث عن عطاء قال قال ابن عباس رضي الله عنهما: الوتر كل صلاة المغرب - اهـ. وقال في باب صلاة =

أو يكون القول ما صنع^١ عثمان بن عفان وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما
انهما كانا يوتران بركة .

وقد^٢ اخبرنا مالك بن انس بحديث ينقض ما قالوا عن سعيد بن
ابى سعيد المقبري عن ابى سلمة بن عبد الرحمن انه سأل عائشة ام المؤمنين
رضي الله عنها كيف كانت صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رمضان؟
ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يزيد في شهر^٣ رمضان ولا غيره
على احدى عشرة ركعة: يصلي اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي
اربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلاثا: قالت فقلت: يا رسول الله!
أ تمام قبل ان توتر؟ قال: يا عائشة! ان عيني تامان^٤ ولا ينام قلبي - فقد^٥

= المغرب وتر صلاة النهار ص ١٤٧؛ اخبرنا مالك حدثنا عبد الله بن دينار عن ابن عمر
قال: صلاة المغرب وتر صلاة النهار؛ قال محمد: وهذا نأخذ وبقي لمن جعل المغرب
وتر صلاة النهار كما قال ابن عمر: ان يكون وتر صلاة الليل مثلها لا يفصل بينهما بتسليم
كما لا يفصل في المغرب بتسليم وهو قول ابو حنيفة رحمه الله - انتهى .

(١) ويارضه ما أتى في الباب عن ابن مسعود رضي الله عنه ما اجزأت ركعة قط .
(٢) اخرجه الامام محمد بهذا الاسناد في باب قيام شهر رمضان ص ١٤٢؛ وأخرجه
البخارى ومسلم وغيرهما وفي لفظ لهما: كان يصلي من الليل عشر ركعات ويوتر بسجدة
ويركع ركعتي الفجر فلك ثلاث عشرة ركعة؛ وفي رواية عنها قالت: كان صلى الله
عليه وآله وسلم يصلي بالليل ثلاث عشرة ركعة ثم يصلي اذا سمع النداء بالصبح ركعتين
خفيفتين - انتهى . اخرجه البخارى في باب ما يقرأ في ركعتي الفجر .

(٣) لفظ «شهر» ساقط من الموطأ .

(٤) لفظ الموطأ «يا عائشة عيناى تامان» .

(٥) وكان في الاصل «وقد» والصواب «قد» يقتضيه السياق .

ذكرت عائشة رضي الله عنها أنه كان يصلي ثلاثاً^١ ولا ذكرت في ذلك سلاماً ولا غيره. فينبغي لمن ذكر السلام أن يأتي عليه بـ«هـ» وإلا فالامر على جملة^٢ وقد كان ما^٣ يعاب على سعد بن أبي وقاص وتره وكان ممن يعيب ذلك عليه ويقول فيه عبدالله بن مسعود.

وقد جاء في الحديث: المغرب وتر النهار والوتر صلاة الليل، فقلنا أن الوتر على صلاة المغرب بهذا الحديث.

وقال مالك بن أنس: ومن أخذ بقوله ليس العمل عندنا على أن يوتر بواحدة ليس قبلها شفع للقيم فأما المسافر^٤ فلا يرى به بأساً أن يوتر بواحدة.

(١) هذا الحديث مع حديثها الذي سيأتي في الكتاب وما روى النسائي والحاكم والبيهقي والطحاوي أنه صلى الله عليه وسلم لا يسلم في ركعتي الوتر أو لا يسلم إلا في آخرهن ومع حديث قراءة الوتر كان يقرأ في الأولى: بسم الله ربك الأعلى وفي الثانية قل يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد. الحديث، دليل واضح على أن الوتر ثلاث ركعات لا غير؛ وفيه رد على ابن أبي شيبة حيث جوز ركعة واحدة من الوتر وترك هذه الأحاديث الصريحة ونسب إلى أبي حنيفة أنه قال: لا يجوز ركعة واحدة، وكيف يقول ذلك وقد ثبت عنده بالبراهين أن الوتر ثلاث ركعات من غير زيادة ونقصان وعليه أكثر جماعة من الصحابة والتابعين.

(٢) أي فالحكم على مجموع حديث عائشة - تأمل.

(٣) حرف «هـ» أما زائدة من التاسخ فلا أشكال وأما موصولة فلا بد من زيادة حرف من قبل قوله «وتره» أي من وتره بركعة - تدبر، وقوله «يعاب» على معناه الحقيقي.

(٤) هكذا في الأصل، وتأمل فيه هكذا لفظ الآثار أو غيره.

(٥) هذا خلاف ما في ج ١ ص ١٢٠ من المدونة وج ١ ص ٢٣٣ من شرح الزرقاني ولله رواية أخرى عن مالك - تأمل.

و^١ قال محمد بن الحسن: وكيف اُتُرق المسافر في هذا والمقيم أ يُنبغى للمسافر ان يقضى الوتر كما يقضى الصلاة.
ما بين المسافر والمقيم في الوتر فرق ولا عتدم في ذلك اثر وما هو الا رأى^٢.

وقال ابو حنيفة رحمه الله في الوتر ان نسيه رجل قضاءه كما يقضى صلاة^٣ ينساها من الصلوات الخمس وإن مضى لذلك ايام.
وقال اهل المدينة: يقضى الوتر ما لم يصل^٤ الفجر فاذا صليت^٥ الصبح فلا وتر، وقد كانوا قبل ذلك يقولون بقضاء الوتر ما لم تزل الشمس ثم رجعوا عن ذلك وقالوا: يقضى الوتر ما لم يصل الفجر، وكان من يقول ذلك مالك ابن انس ومن قال بقوله [قال محمد-^٦] وفي هذا^٧ وفي الوتر الثلاث آثار.
اخبرنا مسعر بن كدام عن وبرة^٨ بن عبد الرحمن قال: قلت لابن عمر:

(١) الواو قبل «قال» ساقط من الأصول، وإنما زدناه حسب عادة المصنف.

(٢) وكان في الأصل، «الصلاة»، والصواب «صلاة» متكرراً.

(٣) وكان في الأصل «لم يصل الفجر».

(٤) هكذا في الأصول، ولله «صلى الصبح»، والخطاب لا يناسب لأن قبله «يقضى»

و «لم يصل» من الغيبة والمؤنث لا يناسب لفظ «الصبح»، الا ان يكون المراد به «صلاة الصبح» والصبح كنا مجهولة.

(٥) ما بين المربعين زيادة من على دأبه والأوجه عندى انه سقط.

(٦) اى في وجوب القضاء وإن طال الزمن.

(٧) وكان في الأصل «عروة بن عبد الرحمن»، وهو غلط والصواب «وبرة بن عبد الرحمن»

وهو المسمى ابو خزيمه او ابو العباس الكوفي ج ١١ ص ١١١ من التهذيب روى عن ابن عمر وعنه مسعر بن كدام، والآثر رواه البيهقي في سننه ج ٢ ص ٤٨٠ من طريق =

أوتر بعد الفجر، قال: أ رأيت لو لم فصل الفجر حتى تطلع الشمس أ كنت فصلها؟ قال قلت: فله؛ قال: فله.

أخبرنا اسماعيل^١ بن ابراهيم البصرى عن ايوب السخيتاني قال: سألت سعيد بن جبير عن رجل فاته الوتر قال: يوتر ليلة اخرى.

و أخبرنا اسماعيل بن ابراهيم البصرى عن ابن عون قال قال الشعبي: لا تدع وترك وإن كان بنصف النهار؛ قال: ولا ادرى اى شيء كانت المسألة.

أخبرنا قيس بن الربيع الأسدى قال أخبرنا نعيم بن حكيم^٢ عن ابي مریم^٣ قال: شهدت على بن ابي طالب رضى الله عنه فأنه رجل فسأله عن رجل نام عن الوتر او نسي الوتر حتى طلعت الشمس قال: من نام او نسي ولم يوتر فليوتر متى ذكر^٤.

أخبرنا سفيان بن عيينة قال أخبرني ابن طلوس قال: تصلى الوتر وإن صليت الفجر.

= جعفر بن عون أبنا مسعر عن وبرة قال: سألت ابن عمر عن ترك الوتر حتى تطلع الشمس أ يصلها؟ قال: أ رأيت لو تركت صلاة الصبح حتى تطلع الشمس هل كنت فصلها؟ قال قلت: فله؛ قال: فله؛ انتهى من باب من قال يصله متى ذكره - هـ.

(١) هو ابن علي بن ابي بشر البصرى، وكذا فيما بعده وقد تقدم أيضا.

(٢) هو المدائني أخو عبد الملك روى عن ابي مریم الثقفي ثقة صدوق لا بأس به كما قال ابن معين والعللي وابن خراش وذكره ابن حبان في الثقات - ج ١٠ ص ٥٨ من التهذيب.

(٣) هو الثقفي المدائني اسمه قيس كما في ج ١٢ ص ٢٢٢ من التهذيب.

(٤) وروى مرفوعا أيضا من حديث ابي سعيد الخدرى رواه الحسة الا النسائي ورواه

البيهقي أيضا في سننه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من نام عن الوتر او نسيه فليصل اذا أصبح او ذكر - انتهى.

أخبرنا إسماعيل بن عياش^١ قال حدثني ليث بن أبي سليم قال: سمعت عطاه وطلوسا ومجاهدا والحسن البصري وسعيد بن جبير يقولون في رجل نسي الوتر أو نام عنه ليوتر وإن أدركه مطلع الشمس .
أخبرنا إسماعيل بن عياش قال حدثني إسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي قال: لا تدع وترك ولو بنصف النهار .

أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا أبو جعفر^٢ قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الفجر ثلاث عشرة ركعة ثمان ركعات تقوفاً وثلاث ركعات الوتر وركعتين بعد الوتر^٣ أو ركعتي الفجر .
أخبرنا^٤ أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: ما أحب أني تركت الوتر بثلاث وإن لي حمر النعم .
أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة^٥ قال قال عبد الله بن مسعود: الوتر ثلاث كثلاث المغرب .

- (١) كذا في الأصل، وفي المندية «عياض»، وهو تصحيف، والصواب بالثين كما هو في الأصل؛ وإسماعيل بن عياش حافظ مشهور لعلم أهل الشام وشيخ الإمام محمد يروي عن ليث بن أبي سليم وطبقته .
(٢) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم المعروف بالباقر فالحديث مرسل وهو مروي عن عائشة رواه الشيخان وأبو داود وغيرهم ومن حديث ابن عباس أيضاً .
(٣) قوله «وركعتين بعد الوتر» ليس في الموطأ وفيه «وركعتي الفجر» .
(٤) هذه الآثار كلها أخرجها الإمام محمد في باب السلام في الوتر من الموطأ .
(٥) هو ابن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه واسمه كنيته واختلقوا في سماعه من أبيه واضطربوا فيه كوفي ثقة من كبار التابعين وهو بضم العين مصفراً .

أخبرنا أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن مالك^١ بن الحارث عن عبد الرحمن^٢ بن يزيد عن عبد الله بن مسعود قال: الوتر ثلاث ثلاث المغرب .
أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم^٣ عن ليث^٤ عن عطاء^٥ قال قال ابن عباس :
[١] .

و أخبرنا يعقوب بن إبراهيم^٦ قال أخبرنا حصين^٧ عن إبراهيم^٨ بن مسعود قال : ما اجزأت ركعة واحدة قط .
أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن أبي حمزة^٩ عن إبراهيم النخعي عن علقمة

(١) هو السلي ثقة .

(٢) هو ابن قيس النخعي أبو بكر الكوفي أخو الأسود بن يزيد ثقة .

(٣) هو أبو بشر البصري المعروف بابن عليّة كما صرح به محمد في هذا الكتاب في مواضع منه ؛ وقد تردد الفاضل الكنوي في تعيينه في التعليق الممجد على موطأ محمد قال : و الظاهر ان المذكور ههنا إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي - الخ . و عندي هو غير ظاهر و من كان هاهنا لم يذكره و لم يذهب اليه ذهن الفاضل و هو ابن عليّة جزما و قطعا .
(٤) هو ليث بن أبي سليم مشهور .

(٥) هو ابن أبي رباح المكي .

(٦) ما بين المرجعين كأن ساقطا من الأصل و زيد من الموطأ .

(٧) هو الامام أبو يوسف القاضي ثقة .

(٨) هو ابن عبد الرحمن . و قد وقع في الموطأ « حصين بن إبراهيم » و هو خطأ مصحف « ابن » من « عن » و ما في الكتاب هو الصحيح .

(٩) هو ابن يزيد النخعي المشهور بجلالته و الارسال بدعه ما بعده من الآثار يروى فيه عن علقمة .

(١٠) هو أبو حمزة الأعور القصاب الكوفي الراعي اسمه ميمون و هو يروى عن =

قال قال عبد الله بن مسعود: «هون^١ ما يكون الوتر ثلاث ركعات.

قال محمد بن الحسن: وأخبرنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة^٢ ابن أوفى عن سعد^٣ بن هشام عن عائشة^٤ أم المؤمنين أن رسول الله صلى الله عليه

= النخعي وطبقته وعنه سلام بن سليم أبو الأحوص الخنفي كما في ج ١٠ ص ٦٩٥ من التهذيب، وقد تردد الفاضل اللكنوي فيه ولم يدر أن ههنا من هو من الذين يكنى بأبي حمزة - راجع ص ١٥٠ من التعليق الممجّد على موطأ الامام محمد.

(١) أي أدنى ما يكون ثلاث، فلا يكون الأدنى منه قاله الفاضل اللكنوي.

(٢) هكذا في التهذيب، وفي الموطأ «زرارة بن أبي أوفى»، وهو خطأ.

(٣) هذا هو الصحيح، وفي الموطأ «سعيد»، وهو خطأ، والحديث أخرجه النسائي في سننه والحاكم في مستدركه والدارقطني والبيهقي في ج ٣ ص ٣١ من سننه، وتابع محمد بن سعيد بشر بن المنفل وعيسى بن يونس عند الحاكم في مستدركه وي زيد بن زريع عند النسائي والدارقطني وأبو بدر شجاع بن الوليد عند الدارقطني والعلماوي وعبد الوهاب ابن عطاء عند البيهقي وكلهم روه عن سعيد قبل الاختلاط وهم من قدماء أصحابه، قال النووي في شرح المذهب كما في تعليق نصب الراية رواه النسائي بإسناد حسن والبيهقي في السنن الكبير بإسناد صحيح - انتهى.

(٤) وفي الجوهر الثاني ثم ذكر البيهقي حديث عبد الوهاب بن عطاء عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة عن سعد بن هشام عن عائشة كان عليه السلام لا يسلم في ركعتي الوتر ثم قال كذا رواه عبد الوهاب عن ابن أبي عروبة قلت تابع عبد الوهاب على ذلك عيسى بن يونس وبشر بن المنفل وعبد الوهاب وأبو بدر شجاع بن الوليد فرووه عن ابن أبي عروبة كذلك، أما رواية عيسى قال البيهقي في المعرفة كذا رواه عبد الوهاب ابن عطاء وعيسى بن يونس عن ابن أبي عروبة وأما رواية بشر فأخرجها النسائي وأما رواية عبد فخرجها ابن أبي شيبة قال ثنا عبدة عن سعيد عن قتادة قدكرها بسنده =

وآله وسلم كان لا يسلم في ركعتي الوتر^١.

وقال أبو حنيفة رحمه الله: القنوت في الوتر قبل الركعة الثالثة إذا فرغ من السورة كبر ورفع يديه ثم خفضهما ثم دعا ثم كبر فلم يرفع يديه ثم ركع.

وقال أهل المدينة: لا قنوت في صلاة الوتر.

وقال^٢ محمد بن الحسن: قد جاءت في ذلك آثار ويؤثر عن عمر وغيره وما نعلم أحدا ترك القنوت في الوتر من الصحابة غير ابن عمر

= مثل ذلك وأما رواية أبي بدر فأخرجها الدارقطني في سننه - انتهى. وفي نصب الراية قلت أخرجه النسائي في سننه عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة قالت: كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يسلم في ركعتي الوتر - انتهى. ورواه الحاكم في المستدرک وقال: أنه صحيح على شرط البخاري ومسلم لم يخرجاه ونقطه: قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن - اه. وفي لفظ: كان صلى الله عليه وسلم لا يسلم في الركعتين الأولين من الوتر - انتهى. (١) بهذا اللفظ ذكره الرطبي في نصب الراية والحافظ في الدرر واللبان في فتح القدير والمعنى في البناء والمرضى الزبيدي في عقود الجواهر وهذا اللفظ عند الحاكم في المستدرک المطبوع وسنن البيهقي ص ٣١ - انتهى. وهذه الأحاديث والآثار دلالة على جوب الوتر كما لا يخفى على أهل العقل إذا لم يتحوا بحجة التعصب والعتاد - والله يعلم المقصد من المصلح وهو عظيم بذات الصدور.

(٢) هذه العبارة كانت بعد اثر «اسرائيل» قدمتها وصلتها بقوله «وقال أهل المدينة» على دأبه في الكتاب.

(٣) وكان في الأصل «عن ابن عمر» وهو تصحيف، والصواب «غير ابن عمر» رضى الله عنهما - تأمل.

وقد^١ بلغنا أنه كان يفتن إذا مضى النصف من رمضان وفي ذلك آثار .
قال محمد بن الحسن^٢ رحمه الله : أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا
منصور عن إبراهيم قال : إذا ختمت السورة فكبر ثم إذا أردت أن
تركع فكبر .

أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي [أنه قال -^٣] : أن الفتوت
واجب في الوتر في رمضان وغيره قبل الركوع وإذا أردت أن تفتن فكبر
وإذا أردت أن تركع فكبر أيضا .

أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم [و -^٤] حدثني أيوب بن مسكين

(١) قلت هذا البلاغ رواه البيهقي في ج ٢ ص ٤٩٨ من سننه من طريق عبد الله بن معاوية
الجمعي عن حماد عن نافع أن ابن عمر كان لا يفتن في الوتر [إلا في النصف من رمضان
- انتهى . وفي الباب عن أبي بن كعب وفي أسناده مجهول ، وأثر الحسن عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه والحسن لم يدرك عمر لأنه ولد لستين بيتا من خلافة وأثر الحارث عن
علي رضي الله عنه والحارث مكشوف الحال ، وأثر الحكم بن عبد الملك عن قتادة عن
الحسن عن علي رضي الله عنه والحكم مضطرب منكر الحديث ليس بثقة ليس بشيء . و قتادة
مدلس وقد عمن ، والخلاف في لقاء الحسن عليا مشهور والأصح عدمه ، وقد روى
عن عمر و علي رضي الله عنهما خلاف قال الدارقطني حدثنا عبد الصمد بن علي ثنا
عبد الله بن غنم ثنا عقبة بن مكرم ثنا يونس بن بكير ثنا عمرو بن شمر عن سلام عن سويد
ابن غفلة قال سمعت أبا بكر و عمر و عثمان و عليا يقولون : قنت رسول الله صلى الله
عليه و سلم في آخر الوتر وكانوا يفعلون ذلك - انتهى . وفي ذلك آثار غير ذلك .

(٢) هذا القول كان مقدما مع الآثار فأخرته كما لا يخفى .

(٣) ما بين المربعين كان ساقطا من الأصل .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه كما لا يخفى .

عن أبي هاشم عن إبراهيم النخعي أن عبد الله بن مسعود كان يفتت السنة كلها في الوتر قبل الركوع.

أخبرنا محمد بن يزيد قال حدثني أيوب بن مسكين عن أبي هاشم عن إبراهيم النخعي عن الأسود قال صحبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه ستة أشهر فكان يفتت في الوتر قبل الركوع.

أخبرنا الثقة من أصحابنا قال أخبرنا عطاء بن مسلم الخفاف قال حدثنا العلاء بن المسيب عن حبيب بن أبي ثابت عن ابن عباس قال: بت عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم قمام من الليل فصلى ركعتين ثم قام فأوتر فقرأ بفاتحة الكتاب وسبح اسم ربك الأعلى ثم ركع وسجد ثم قام فقرأ بفاتحة الكتاب وقل يا أيها الكافرون ثم ركع وسجد وقام فقرأ بفاتحة الكتاب وقل هو الله أحد ثم قنت ودعا ثم ركع.

أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي قال حدثنا عبد الرحمن بن الأسود عن الأسود أن عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما كان لا يفتت في

(١) هذا الحديث ساقط من الأصل الهندي وظهر هذا الاستاذ أن بين أيوب بن مسكين وبين الإمام محمد واسطة محمد بن يزيد فلهذا سقط من السند الأول - والله أعلم.

(٢) المراد به «يعقوب بن إبراهيم الإمام أبو يوسف رحمه الله» - كذا قالوا.

(٣) وفي سنن البيهقي ج ٣ ص ٤١ هذا الاستاذ بلفظ قال أوتر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث قنت فيها قبل الركوع - انتهى - وراجع ج ١ ص ١٦٩ من الطحاوي.

(٤) كذا في الأصل، ولعل الصواب «ركعتين ركعتين» بال تكرار.

(٥) دليل على ثلث ركعات الوتر.

(٦) وفي الأصل «عبد الله بن الأسود» وهو تصحيف. وما كتبه فهو في ج ١ ص ١٤٩ من شرح معاني الآثار و ج ٣ ص ٤١ من سنن البيهقي.

[شيء من - ١] الصلوات الا في الوتر قبل الركوع .

اخبرنا ^٢ محل بن محرز الضبي قال قلت لابراهيم النخعي: ما تقول^٣ في الوتر قال: في الركعتين الاولين سورتين [من - ٤] اي القرآن شئت وفي الثالثة آمن الرسول الى آخر البقرة وقل هو الله احد ثم تقول الله اكبر وترفع يديك قليلا، قلت: فهل في الفتوت كلام مؤقت؟ قال: لا، ولكن^٥ تحمد الله وتصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتدعو بما بدا لك . اخبرنا مسعر بن كدام عن عمرو بن مرة عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد انه قنت^٦

(١) ما بين المربعين كان ساقطاً من الأصل وإنما زدناه من شرح معاني الآثار للطحاوي وفيه في ج ١ ص ١٤٩ في شيء من الصلوات إلا الوتر فإنه كان يقنت قبل الركعة .

(٢) وكان في الأصل « على بن محرز » ولم اجده في الهذيل ولا في الميزان ولا في التسجيل واللسان وهو تصحيف . والصواب « محل بن محرز » وهو في ص ٤٥ من الموطأ في بحث مس الذكر .

(٣) كذا في الأصل . ولعل الصواب « ما أقول » بصيغة التكلم .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « ولكن » وله معنى ايضاً - تدبر .

(٦) وفي الباب احاديث مرفوعة من حديث ابي بن كعب رواه النسائي وابن ماجه حدثنا علي بن ميمون الرقي ثنا محمد بن يزيد عن سفيان عن زيد اليامي عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابري عن ابيه عن ابي بن كعب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر فيقنت قبل الركوع - اهـ . هذا لفظ ابن ماجه . ولفظ النسائي : كان يوتر بثلاث يقرأ في الأولى سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل يا ايها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله احد ويقنت قبل الركوع - اهـ . ورواه ابو داود باسناد آخر من طريق =

في الوتر قبل الركعة .

باب الضحك في الصلاة

وقال^٢ أبو حنيفة رحمه الله : من ضحك في صلاته ان تبسم او كثر^٣

= حفص بن غياث ورواه الدارقطني والبيهقي والطحاوي ومن حديث ابن عمر رواه الطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر ثلاث ركعات ويجعل القنوت قبل الركوع - اهـ . ومن حديث ابن عباس رواه ابو نعيم في الحلية قال : لو تر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث قننت فيها قبل الركوع - اهـ . ومن حديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم قنن في الوتر قبل الركوع رواه ابن ابي شيبة والدارقطني والبيهقي والخليل البغدادى في كتاب القنوت - كذا في نصب الراية وراجع الجوهر التي وشرح معاني الآثار للطحاوي وغيرها من كتب الحديث - اهـ .

(١) وروى ابن ابي شيبة في مصنفه : حدثنا يزيد بن هارون عن هشام الدستوائى عن حماد عن ابراهيم عن علقمة ان ابن مسعود وأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يقتنون في الوتر قبل الركوع - اهـ . وهذا سند صحيح على شرط مسلم . وفي الاشراف لابن المنذر روي عن عمر وعلى وابن مسعود وأبي موسى الأشعري وأنس والبراء ابن عازب وابن عباس وعمر بن عبد العزيز وعبيدة وحيد الطويل وابن ابي ليلى انهم رأوا القنوت قبل الركوع وبه قال اصحابنا - قاله في الجوهر النقي .

(٢) هذا الباب كان في الأصل بعد « باب الوتر في السفر » فأخرته من ابواب الوتر كلها - فنهـ .

(٣) كذا في الأصل . « وقال » بالواو والمناسب « قال » بلا واو على دأبه في ابتداء الباب ، اعلم ان ترتيب ابواب الكتاب متغير جدا ولعل هذا من الناحيتين .

(٤) وكان في الأصل « كثر » بالثاء المثناة وهو مصنف من « كثر » بالثين المعجمة وهو الصواب .

يمضي على صلاته وقد أساء في تعدد ذلك و إن قهقه في صلاته أعاد الوضوء والصلاة جميعا لأن القهقهة بمنزلة الكلام فيغالب الصلاة وهو حدث في الصلاة ينقض الوضوء وليس يحدث في غير الصلاة وبذلك جاءت الآثار .
وقال أهل المدينة : القهقهة في الصلاة تنقض الصلاة بمنزلة الكلام الذي ينقض ولا يعاد منها الوضوء .

وقال محمد بن الحسن : لو لا ما جاء من الآثار كان القياس على ما قال أهل المدينة ولكن لا قياس مع اثر وليس ينبغي الا ان ينقاد للآثار .
أخبرنا إسماعيل بن عياش قال حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر قال : اذا قهقه الرجل في صلاته أعاد الوضوء والصلاة .
أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا منصور بن زاذان عن الحسن البصري

(١) فيه رد يلج على من تنهه بأن الأحناف يتركون الآثار ويعملون بالقياس تأمل في قول الامام محمد كيف يرد على من يقيس ويعمل به ويترك الآثار فان القياس في مقابلة النص مردود والاقتياد للآثار واجب ولازم تدرب .

(٢) هو الحمصي من رجال ابن ماجه .

(٣) هو الواسطي أبو المغيرة الثقفي .

(٤) الحديث رواه الدارقطني في سننه بهذا الاسناد لكن فيه عن الحسن عن معبد الجهني عن النبي صلى الله عليه وسلم كما في ج ١ ص ٥١ من نصب الراية قال الدارقطني وهم أبو حنيفة فيه على منصور وإنما رواه منصور عن محمد بن سيرين عن معبد ومعبد هذا لا صحة له ويقال انه أول من تكلم في القدر من التابعين حدث به عن منصور عن ابن سيرين غيلان بن جامع وهشيم بن بشير وهما اخف من أبي حنيفة للاسناد ثم أخرجه كذلك وقال ابن عدي لم يقل في اسناده عن معبد الا أبو حنيفة وأخطأ فيه قال لنا ابن حماد وكان يميل الى أبي حنيفة هو معبد بن هودّة قال : وهذا غلط منه لأن معبد =

= ابن هودّة انصاري وهذا جهنّي - انتهى . قال ابن الهمام في ج ١ ص ٣٥ من فتح القدير فيه نظر و ان معبدا القتي لا صحبة له هو معبد البصري الجهنّي الذي كان الحسن يقول فيه اياكم ومعبدا فانه ضال و مضل و معبد هذا هو الخزاعي كما هو مصرح في مستد ابن حنيفة و لا شك في صحبته ذكره ابن منده و أبو نعيم في الصحابة - انتهى . و في الجواهر النقي و في مستد ابن حنيفة رواية ثلاثة عنه رواه الحسن بن زياد عنه عن منصور عن الحسن مرسل (قلت و هكذا رواه الامام محمد في كتاب الآثار عنه) و رواه اسد عنه عن منصور عن الحسن عن معبد بن صحيح قال : بينا رسول الله صلى الله عليه و سلم ثم ذكر مثله (قلت و هكذا رواه الامام ابو يوسف عنه في كتاب الآثار و هو من رقم (١٣٥) منه ص ٢٨) و رواه مكّي بن ابراهيم عنه عن الحسن عن معقل بن يسار ان معبدا قال : بينا رسول الله صلى الله عليه و سلم - الحديث ، وليس في شيء منها انه الجهنّي و الطريقة الثالثة جيدة متصلة و في معرفة الصحابة لابن منده معبد بن ابى معبد و هو ابن لم معبد رأى النبي صلى الله عليه و سلم و هو صغير ثم ذكر ابن منده بسنده مرور النبي صلى الله عليه و سلم بخباء ام معبد و انه بحث معبدا و هو صغير الحديث ثم قال روى ابو حنيفة عن منصور بن زاذان عن الحسن عن معبد بن ابى معبد عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : من تفقه في صلاته اعاد الوضوء و الصلاة . ثم ذكر ذلك بسنده عن معن عن ابى حنيفة ثم قال و هو حديث مشهور عنه رواه ابو يوسف القاضي و اسد بن عمرو و غيرهما . فظهر بهذا ان معبدا المذكور في هذا الحديث ليس هو الذي تكلم في القدر كما زعم اليهقي (قلت و الدارقطني و من تبعها بعدهما في ذلك) و لم يذكر ذلك بسند لينظر فيه ثم لو سلمنا انه الجهنّي المنكلم في القدر فلا نسلم انه لا صحبة له . ففي كتاب الاستيعاب ذكره الواقدي في الصحابة و قال اسلم قديما و هو أحد الأربعة الذين حملوا ألوية جهينة يوم الفتح و قال ابو احمد في الكنى و ابن ابى حاتم كلاهما : له صحبة . و ذكر ابن حزم انه روى مرسل عن الحسن عن معبد بن صحيح ايضا ثم الحسن في هذا الحديث رواية =

عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه بينما هو في الصلاة إذ أقبل اعمى من قبل القبلة يريد الصلاة و القوم في صلاة الفجر فوقع في زية فاستضحك بعض القوم حتى قهقهه فلما فرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة قال : من كان قهقهه منكم فليعد الوضوء و الصلاة .

أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي في الرجل قهقهه في الصلاة قال : يعيد الوضوء و الصلاة و يستغفر ربه فإنه أشد الحديث .

أخبرنا محمد بن إبان بن صالح عن حماد عن إبراهيم النخعي قال : لا يقطع التبسم و لا الكثرة الصلاة و لا الوضوء و لكن إذا قهقهه فليعد الوضوء فإنه أشد الحدث .

أخبرنا أبو معاوية الكوفي عن الأعمش عن إبراهيم النخعي قال : كان

= أخرى أخرجهما الحافظ أبو أحمد بن عدي من طريق بقية عن محمد الخزازي و هو ابن راشد عن الحسن عن عمران بن حصين أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل ضحك في الصلاة : أعد وضوءك ؛ وابن راشد هذا و قهقه ابن حنبل و ابن معين و قال عبد الرزاق ما رأيت أحدا أروع في الحديث منه ، و ذكره البيهقي في الخلافات من طريق اسماعيل ابن عياش عن عمرو بن قيس عن الحسن عن عمران مرفوعا بمعناه - انتهى ؛ فبطل ما قال الدارقطني . و للبسط موضع آخر - تأمل فيه .

(١) الزية : حفرة تحفر للسبع في علو من الأرض لا يلغنه إلا السيل العظيم - قاله في ج ١ ص ٢٦٠ من الفائق . وفي المغرب : الزية : حفرة في موضع عال يصاد بها الذئب أو الأسد و زباها اتخذها ، و في حديث الأعرابي تردى في زية أي ركية - انتهى .

(٢) بالكاف و الشين المعجمة و هو التبسم : لا بالثاء .

(٣) و هو أبو معاوية المكفوف الذي تقدم مرارا و هو الكوفي .

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بالناس ذات يوم لحاء رجل مكفوف البصر فوقعت رجله في يثر فضحك القوم فأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأعادوا الوضوء والصلاة.

اخبرنا أبو بكر بن عبد الله النهشلي عن حماد عن إبراهيم انه كان يقول الفقهية في الصلاة اكبر من الحديث يعيد الوضوء والصلاة.

اخبرنا عمرو بن أبي المقداد قال حدثني [أبي -] عن سعيد بن جبير قال: اذا قهقه الرجل في الصلاة انتقضت صلاته وطلوهه جميعا.

(١) أخرجه الدارقطني بهذا الاسناد في سننه كما في نصب الراية ج ١ ص ٥١ والبيهقي في ج ١ ص ١٤٦ من سننه في الطهارة وتكلم فيه، وراجع لذلك الجوهر النقي فيه تفصيل، وحديث الفقهية روى مسندا ومرسلا فالمسند من حديث أبي موسى رواه الطبراني في الكبير والبيهقي قال الهيثمي: رواه الطبراني في الكبير وفيه محمد الدقيق وفيه خلاف وبقية رجاله موثقون، ومن حديث أبي هريرة أخرجه الدارقطني في سننه، ومن حديث ابن عمر رواه ابن عدي في الكامل وفيه بقية وقد صرح بالحديث، ومن حديث أنس أخرجه الدارقطني والبيهقي، ومن حديث جابر بن عبد الله أخرجه الدارقطني أيضا، ومن حديث عمران أخرجه الدارقطني والبيهقي أيضا، ومن حديث أبي المليلح بن أسامة عن أبيه أخرجه الدارقطني والبيهقي أيضا والمرسل عن أبي العالية وهو أشهر وعن عبد الحميد بن عيسى عن إبراهيم النخعي وعن الحسن البصري - راجع لهذا كله الجوهر النقي ونصب الراية وغيرهما من كتب الحديث وراجع الى المحلى أيضا في هذا البحث.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه راجع ج ٨ ص ٩ وج ٢ ص ١٦ من التهذيب؛ وأبو المقداد هو ثابت بن هرمز البكري وعمرو أبو محمد أو أبو ثابت الكوفي الحداد مولى بكر بن وائل - تهذيب ج ٨ ص ٩.

باب ركعتي الفجر

[قال أبو حنيفة رضي الله عنه -^١] ينبغي للرجل اذا طلع الفجر ان يصلي ركعتين قبل ان يصلي الفجر فان لم يصلهما^٢ فليس^٣ عليه ان يقضيهما^٤.
وقال اهل المدينة: يقضيهما^٥ اذا طلعت الشمس.

وقال محمد بن الحسن: يأمرهم بقضاء ركعتي الفجر وينهون عن قضاء الوتر بعد صلاة الفجر وأوجبهما^٦ عند المسلمين وعند جميع الفقهاء صلاة الوتر فكيف قضيت ركعتا الفجر وانا هما^٧ تطوع ولم تقض صلاة الوتر.
وقد قال بعض الفقهاء فيما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ان الله قد زادكم صلاة يعني صلاة الوتر، تشديدا منهم لصلاة الوتر

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٢) كذا في الأصل «لم يصلهما - يقضيهما - أوجبهما» بالثنية وهو الصواب، وفي الهندية كلها بضمير الثالث «لم يصلها - يقضيهما - أوجبهما» وهو تصحيف.

(٣) يعني لازما ومؤكدا كما كان قبل اداء فرض الفجر بل صارتا غير مؤكدين مثل نوافل اخرى وصارتا مباحتي الأصل وعن أبي هريرة مرفوعا عند البيهقي في السنن: من لم يصل ركعتي الفجر فليصل اذا طلعت الشمس - اهـ. مع حديث قيس بن عمر وعند أبي داود قال: رأى النبي صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: صلاة الصبح ركعتان، فقال الرجل: لم اكن صليت الركعتين اللتين قبلهما فصليتهما الآن فسكت رسول الله صلى الله عليه وسلم وتكلم فيه أبو دلود وفي رواية فلا اذن والتعارض المرجع اليه التساقط - تدبر.

(٤) وكان في الأصل «هو»، والصواب «هما» ضمير المتى.

(٥) الحديث قد سبق في أبواب الوتر وهو عن ابن عباس قال: خرج النبي صلى الله عليه وسلم

وكرامة منهم تركها فكيف لا تقضى وصارت ركعتا الفجر التي لا يشك الناس فيهما^١ جميعا انهما تطوع تقضيان بعد صلاة الفجر مع^٢ ما قد جاء = وسلم مستبشرا قال: ان الله قد زادكم صلاة وهي الوتر - رواه الدارقطني، ورواه الحاكم من حديث ابى بصرة الغفارى وزاد: فصلوها فيما بين صلاة العشاء الى صلاة الفجر. ورواه اسحاق بن راهويه والطبراني من حديث عمرو بن العاص وعقبة بن عامر وزاد: هي خير لكم من حر التيمم الوتر وهي لكم فيما بين صلاة العشاء الى طلوع الفجر، ورواه ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث خارجة بن خداقة بلفظ: ان الله امدكم بصلاة هي لكم خير من حر التيمم وهي الوتر فجعلها لكم فيما بين العشاء الى طلوع الفجر. وروى من حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ومن حديث ابن عمر رواه الدارقطني ومن حديث الحذرى رواه الطبراني في مسند الشاميين: وقد سبق فيما تقدم من الأبواب قال ابن القيم في ج ٤ ص ١١١ من بدائع القوائد في الرجل يترك الوتر متممدا هذا رجل سوء يترك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا ساقط العدالة اذا ترك الوتر متممدا - اهـ. ثم ذكر مسألة القضاء وقال لأن ما بعد طلوع الفجر لا تجوز فيه الا ركعتا الفجر وانما اجزنا الوتر لتأكده - اهـ. وفي طبقات الخبابة ص ٢٥ مثل احمد عن الوتر اذا فات قال: يجيد قبل ان يصل الغداة - اهـ. وقال في الهداية: لهذا وجب القضاء بالاجماع - اهـ. قال العيني: اى لكون الوتر واجب القضاء: اهـ - كذا في تعليق نصب الراية وراجع الى كشف الستر لامام العسرى الى رسالتى الاسعاف فى اقوال صاحب الانصاف هي مطبوعة فى بلاد الهند.

(١) كذا فى الأصل، والصواب «الثان».

(٢) كذا فى الأصل وهو الصواب. وفى الهندية «فيها».

(٣) وكان فى الأصل «معها» والصواب «مع ما» كما كتبه او يكون حق العبارة هكذا «تقضيان بعد طلوع الشمس معها» - تدبر.

في ذلك من الآثار .

(١) لعله يشير إلى آثار قضاء الوتر وقد سبقت فيما قبل أو إلى آثار وجوب الوتر وعلى المرجوح يشير إلى أحاديث قضاء ركعتي الفجر مع الفرض بعد طلوع الشمس كما وقع في ليلة العريس وإلى عدم قضاء ركعتي الفجر إذا فاتتا بدون الفرض وجوبا ولو ما إلا في رواية عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، والظاهر أن الآثار التي رواها في هذا الباب سقطت من الكتاب وراجع ص ١٤٥ من الموطأ باب فضل صلاة الفجر مع الجماعة وأمر ركعتي الفجر وتذكر ما معنى في أبواب الوتر ومقصود الإمام محمد بهذا الباب الإلزام على أهل المدينة بترك قضاء الوتر واخذ أداء ركعتي الفجر مع أن الوتر أو كدو أو جب من ركعتي الفجر مع ورود مؤكّدات الأداء في ركعتي الفجر أيضا وحديث أبي هريرة عند البيهقي دفعه من لم يصل ركعتي الفداء - وفي رواية: الفجر - فليصل إذا طلعت الشمس انتهى . مع حديث الذي صلاهما قبل الطلوع فسكت فيه صلى الله عليه وسلم أو قال فلا إذن - فراجع كتب الحديث . وقد صح قضاء سنة الفجر مع صلاة فرض الفجر بعد طلوع الشمس في ليلة العريس وبه قال أئمتنا كما في الموطأ وغيره وأما قضاء السنة بدون الفرض قبل طلوع الشمس فلم يصح فيه حديث أصلا بل صح النهي عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس كما في "صحيح السنة" وغيرها من دواوين الحديث وبه قال أئمتنا وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فقال أصلاتان معا أو أصلاة الصبح مرتين أو قال ما هاتان الركعتان فأجاب الرجل أني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلهما فليصلنهما الآن فسكت أو فلم يأمره ولم ينهه أو في رواية فلا أو فلا إذن مع اضطرابه في المتن لا يعارض أحاديث النهي وهي أصح وأثبت كأنها المتواترة في الباب وقد أخرجه أبو داود من حديث قيس بن عمرو ثم قال روى عبد ربه ويحيى ابنا سعيد هذا الحديث مرعلا وهما أوثق وأضبط من سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري فإنه ضعيف عند أحمد وابن معين وقال الترمذي تكلموا فيه من قبل حفظه لحديثه هذا =

كتاب الحج (باب الذي يصلي في بيته صلاة ثم يدركها) للإمام محمد الشيباني

باب الذي يصلي في بيته صلاة ثم يدركها

و قال أبو حنيفة رضي الله عنه : من صلى صلاة في بيته ثم ادركها مع الإمام فلا بأس أن يعيدها ، الأولى هي الفريضة الا صلاة المغرب فانها وتر صلاة النهار ولا ينبغي أن يجل - ١٠ - أن يدخل في تطوع وهي وتر لأن التطوع شفع كله .

= لا يعارض احاديث النهي اصلا فنقضاء قضاءهما بعد طلوع الشمس كما في كتب الفقه ومن هنا سقط ما في مسألة الثالث والتسعين من كتاب الرد لابن أبي شيبة قضاء سنة الفجر بعد الصبح ذكر فيها حديث قيس و آثارا عن التابعين ثم قال وذكر أن أبا حنيفة قال ليس عليه أن يقضيها - اهـ - لأن الإمام لم يقل به مطلقا بل قال بقضاءها مع الفرض وقال بعد طلوع الشمس أيضا كما هو مروي عن ابن عمر رضي الله عنهما والقاسم اخرج عنها ابن أبي شيبة في ذلك "باب الكلام في القضاء بدو الفرض قبل الطلوع وفي سند حديثه سعد بن سعد ضعيف ومن هو أوثق وأعدل رواد مرسل ومع هذا لا يعارض احاديث النهي فما قال به أبو حنيفة ثابت بالاحاديث الصحيحة وما لم يثبت بها لم يقل به ومعه الصحابة والتابعون في ذلك فأين الاعتراض والإلزام عليه وهو غير ملام فيه الا عند من تزيى المعاندون - والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

١١. وكان في الأصل "الصلاة" بالعرش .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٣) وفي شرح الزرقاني ج ١ ص ٢٤٦ و علي محمد بن الحسن (في موطئه) عدم إعادة المغرب بأن الإعادة نافذة ولا تكون النافذة وترا قال أبو عمر : هذه اللة أحسن من تعليل مالك - اهـ . وهو فاته اذا أعادها كانت شفعاً (موطأ مالك) فينا في ما مر انها وتر صلاة النهار - اهـ .

(٤) الحديث الفضل بن العباس عند البيهقي رفعه الصلاة مثنى مثنى تشهد في كل ركعتين =

كتاب الحجّة (باب الذى يصلى فى بيته صلاة ثم يدركها) للإمام محمد الشيبان

و كان يقول : لا أحب له ان يعيد صلاة الفجر ولا صلاة العصر لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يصلى بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تقرب الشمس^١ يعنى التطوع وهذا تطوع . [و -^٢] قال اهل المدينة : لا نرى ان يعاد المغرب خاصة واما ما سواها من الصلوات فلا نرى بأسا ان يصلى مع الامام من قد صلى فى بيته .

وقال محمد بن الحسن : قد روى فقيه اهل المدينة مالك بن انس غير ما قال اصحابه .

اخبرنا مالك عن نافع ان ابن عمر رضى الله عنهما كان يقول : من صلى

= ثم تضرع وتخشع وتمسك وترفع يديك - الحديث ، والحديث عبد الله بن الحارث عن المطلب رفعه الصلاة متى متى وتشهد فى كل ركعتين الحديث وحديث ابن عمر فى الصباح صلاة الليل متى متى ومن طريق يعلى بن عطاء الأزدي عن ابن عمر مرفوعا عند اليهقى فى السنن صلاة الليل والنهار متى متى وابن معين يضعف حديث الأزدي ولا يحتج به ويقول ان نافعا وعبد الله بن دينار وجماعة روه عن ابن عمر ولم يذكروا فيه النهار وذكر ابن عبد البر حديث الأزدي فى التمهيد ثم قال فزاد ذكر النهار ولم يقل احد عن ابن عمر وغيره وأنكروه عليه ثم ذكر عن ابن حنبل قال : ان صلى النافلة اربعا فلا بأس . قد روى عن ابن عمر انه كان يصلى اربعا بالنهار وقال نافع : أما نحن فنصلى اربعا بالنهار - كذا فى المجموع النقي .

(١) رواه البخارى ومسلم عن ابن عباس به مرفوعا وحديث ابى هريرة رواه الشيخان وهو فى موطأ محمد ايضا وفى الباب عن ابى سعيد اخراجاه ايضا فى الصحيح .

(٢) زيادة الواو متى على دأب الكتاب .

(٣) وكان فى الأصل « فأما » بالفاء والسياق يقتضى الواو .

كتاب الحجّة (باب الذى يصلّى فى بيته صلاة ثم يدركها) للامام محمد الشيبانى
المغرب او' الصبح ثم ادركهما' فلا يعيد لهما غير ما' قد صلاهما فكيف تركوا
حديث' عبد الله فى صلاة الفجر مع حديث رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم المعروف فى ايدي الفقهاء انه' نهى عن الصلاة بعد صلاة الفجر حتى

- (١) وكان فى الأصل «و»، وفى الموطأ «او»، وهو الصواب.
- (٢) كذا فى الأصل وهو الصواب، وفى الهندية «ادركها» وهو تصحيف.
- (٣-٣) هكذا هو فى الموطأ، وكان فى الأصل «فلا يعيد لهما غيرهما».
- (٤) لفظ «حديث» ساقط من الأصل، وانما زدناه حسب اقتضاء السياق - واقه اعلم.
- (٥) قال الزرقانى فى ج ١ ص ٢٤٧ من شرح الموطأ وقال ابو حنيفة: لا يعيد الصبح ولا العصر ولا المغرب، وقال محمد بن الحسن: لأن النافلة بعد الصبح والعصر لا تجوز ولا تكون النافلة وترا وأجابوا من حديث ابن داود بمعارضته بنجر النهى والمنايع مقدم وبجمله على ما قبل النهى جمعا بين الأدلة - انتهى . فسقط ما فى مسألة التاسع والثلاثين من كتاب الرد لابن ابى شيعة وهنا حديث آخر مرفوع عن ابن عمر عند الدارقطنى كما فى فتح القدير: ان النبي صلى الله عليه وسلم قال: اذا صليت فى اهلك ثم ادركت فصالحا الا الفجر والمغرب - اهـ . فبعدم اعادة الفجر والمغرب قال ابن عمر والحسن والنخعي والثوري والأوزاعي وابو يوسف ومحمد وغيرهم كما فى هذه الآثار وغيرها كما فى الطحاوى والجوهر التقي ونصب الراية وفتح القدير وغيرها وابن ابى شيعة يذكر ابا حنيفة سقط فى مسألة التاسع والثلاثين من كتاب الرد فى اقتداء المتفعل بالامام فى الفجر بعد حديث عامر بن الأسود عن ابيه ومجحن الدبلى حيث يقول وذكر ان ابا حنيفة قال: لا تعاد الفجر - اهـ . والحال عنده لا تعاد العصر والمغرب والفجر ومعه ادلة حديثة وجماعة من الصحابة والتابعين وأهل عصره وأحاديث النهى عن الصلاة بعد الفجر وبعد العصر فهو ليس بمفرد فى ذلك ولا يخالف للاحاديث فى =

تطلع الشمس وعن الصلاة بعد صلاة العصر حتى تقرب الشمس^١.
قال محمد بن الحسن وأخبرنا سعيد بن أبى عروبة قال: سمعت الحسن
البصرى فى الرجل يصل وحده ثم يدرك الجماعة قال أعدهن كلهن ان شئت
الا العصر^٢ والغداة.

باب الذى يفوته بعض الصلاة

قال أبو حنيفة فى من دخل المسجد فوجد الناس ركوعا أحب الى ان
لا يركع حتى يصل^٣ الصف وان خاف الفوت فاذا وصل الصف كبر وركع
= قصر ابن أبى شيبة على الفجر قصير شديد وقصور شديد او لم ينظر وطأ محمد
وكتاب الحجّة وكتاب الآثار له قط حتى يتبين لابن أبى شيبة حقيقة الحال لكن التعصب
يلقى السوء على الحق.

(١) أخرجه الامام محمد من حديث أبى هريرة فى جامع الأحاديث ص ٣٨٧ من الموطأ
عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن يحيى بن جابر عن الأعرج عن أبى هريرة قال
نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه واما الصلاتان فالصلاة بعد العصر
حتى تقرب الشمس والصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس وهو عند الأئمة الستة وفى
الباب عن غيره ايضا - راجع نصب الراية وغيره.

(٢) وكان فى الأصل «سعيد بن عروبة» ولا بد من زيادة «ابى» قبل «عروبة» وهو
من رجال الستة. مات سنة ست وخمسين ومائة لوسنة سبع وخمسين ومائة كما فى التهذيب.
(٣) وراجع باب الرجل يصل المكتوبة فى بيته ثم يدرك الصلاة من الموطأ ص ١٣٥
وباب من صلى الفريضة من كتاب الآثار ص ١٨ وسنن الديلم والجواهر النقي والطحاوى
وغيرها.

(٤) كذا فى الأصل، وفى الهنذية «حتى يصل» وهو مصحف.

ان ادركهم ركوعا و ان لم يدركهم ركوعا كبر و سجد معهم ولم يعتد بذلك و قضى ركعة بسجودها^١ اذا سلم الامام .

و قال اهل المدينة : اذا ظن انه سيصل الصف قبل ان يرفع الناس رؤسهم من الركعة ركع دون الصف ثم دبّ حتى يصل الصف و اما اذا ظن ان الناس سيرفعون رؤسهم قبل ان يصل الصف اذا ركع فدبّ^٢ راكعا فانه احب اليّنا ان لا يركع و ان يمشى على حاله حتى يدخل الصف .
و قال محمد بن الحسن : القول كما قال ابو حنيفة رضى الله عنه و كذلك بلغنا^٣ عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم .

اخبرنا بذلك^٤ المبارك بن فضالة البصرى عن الحسن البصرى عن ابي بكرة انه^٥ ركع دون الصف^٦ ثم وصل الصف^٧ ، فلما قضى^٨ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم صلاته ذكر له ذلك فقال له^٩ رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم : زادك الله حرصا و لا تعد .

(١) و كان في الاصل « بسجودهما » و هو خطأ .

(٢) الفاء بمعنى الواو - تدبر . (٣) البلاغ هذا استند به .

(٤) اخبر به هذا الاسناد في باب الرجل يركع دون الصف ص ١٥٠ من الموطأ و في باب من سبق بشيء من صلاته في كتاب الآثار ص ٢٣ ، و في الموطأ « حدثنا المبارك بن فضالة » و في كتاب الآثار « عن المبارك بن فضالة » .

(٥) هكذا في كتاب الآثار ، و في الموطأ « ان ابا بكر ركع دون الصف » و ليس بصواب .
(٦ - ٦) في الآثار و الموطأ « ثم مشى حتى وصل الصف » .

(٧) و في الآثار « قد ذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه و سلم » و في الموطأ « فلما قضى صلاته ذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه و سلم » .

(٨) الظرف ليس في كتاب الآثار .

وقال اهل المدينة : وقد بلغنا ان عبدا لله بن مسعود رضى الله عنه كان يذب راكعا .

قيل لهم : ما اسرعكم الى حديث ابن مسعود رضى الله عنه اذا كانت لكم منه حجة وما ابطأكم عنه اذا خالفكم ؟ انا نحن اعلم بأمر عبدا لله بن مسعود رضى الله عنه [منكم - ٢] كيف دب حتى وصل الصف انه خرج من داره ومعه اصحابه فكبر وكبروا معه فصاروا صفا ثم دبوا حتى لحقوا الصفوف ولم يخرج عبدا لله من داره وحده ولم يلغنا انه دب وحده .

وقد يكره من هذا ان يكون الرجل وحده وركع دون الصف كما

(١) كذلك هو في موطأ مالك انه بلغه ان عبدا لله بن مسعود كان يذب راكعا - اهـ .

وفي ج ١ ص ٧٢ من المدونة قال ابن وهب قال : واخبرني رجال من اهل العلم عن القاسم بن محمد وعدا لله بن مسعود وابن شهاب مثله - انتهى .

(٢) كنا في الاصل . وفي المندية « اذا خالفكم » والصواب ما في الاصل .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الاصل .

(٤) اخرجه البيهقي في ج ٢ ص ٩٠ من السنن من طريق احمد بن نجيعة نا سعيد بن منصور نا ابو الاحوص نا منصور عن زيد بن وهب قال : خرجت مع عبدا لله بن ابن مسعود من داره الى المسجد فلما توسطنا المسجد ركع الامام فكبر عبدا لله وركع وركعت معه ثم مئينا راكعين حتى انتهينا الى الصف حين رفع القوم رؤسهم فلما قضى الامام الصلاة قمت وانا ارى اني لم ادرك فأخذ عبدا لله بى وأجلسنى ثم قال : امك قد ادركت - اهـ . ومثله عن ابى بكر وزيد بن ثابت انها دخلت المسجد والامام راكع فركعا ثم دبا وهما راكعان حتى لحقا بالصف - رواه البيهقي في سننه .

(٥) وكان في الاصل « ثم دوا » وهو مصحف .

(٦) تأمل في هذه العبارة .

يكبره^١ له ان يصلي وحده خلف الصفوف^٢ وحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي ذكره ابو بكرة عليه قول الفقهاء لأن المثنى عمل في الصلاة ولا ينبغي ان يكبر الرجل ثم يركع ثم يمشي في صلاته .

وقد بلغنا في نحو هذا حديث من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه^٣ مالك بن انس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: اذا اتممت الصلاة فلا تأتوها واتم تسعون وأتوها وعليكم السكينة فما ادركتم فصلوا وما فاتكم

(١) اي كراهة التحريم، وعندما كل صلاة اديت معها قاعاتها واجبة وعليه محمول حديث وابصة وعلي بن شيبان في امره صلى الله عليه وسلم رجلا صلى خلف الصف وحده بالاعادة كما رواه ابن ابي شيبة ايضا في كتاب الرد في مسألة التاسع منه قوله وذكر ان ابا حنيفة قال: يحزنه صلاته - اه؛ على الارمال والاطلاق من غير قيد خيانة العلم لا تلقى بشأنه فالحديثان لا يردان على الامام بل حجة له على ما لم يفهمه ابن ابي شيبة رحمه الله وغفر له؛ واللبس موضع آخر في جوابي عن كتاب الرد .

(٢) كذا في الأصل ، ولعل الصواب : الصف .

(٣) كذا في الأصل ، وكان في الهندية : ان يكبر . بالياء بين الكاف والراء ، والصحيح بالباء الموحدة .

(٤) وفي الأصل : ايده ، وهو مصحف .

(٥) اخرج الإمام محمد في باب المثنى الى الصلاة ص ٨٦ من طريق مالك بن انس حدثنا علاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن ابيه انه سمع ابا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : اذا نوب بالصلاة فلا تأتوها تسعون وأتوها وعليكم السكينة فما ادركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا فان احدكم في صلاة ما كان يعد الى الصلاة ، قال محمد : لا تمنجن بركوع والافتتاح حتى تصل الى الصف وتقوم فيه وهو قول ابن حنيفة رحمه الله - انتهى .

فَأَتَمُّوا^١ [فَيَنْبَغِي لَهُ -^٢] أَنْ يَأْتِيَ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَلَا يَعْمَلُ فِي صَلَاتِهِ بِمَشْيٍ وَلَا غَيْرِهِ^٣ حَتَّى يَصِلَ الصَّفَّ^٤ فَمَا ادْرَكَ مَعَ الْإِمَامِ صَلَاةَ بِالْسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ وَمَا فَاتَهُ قَضَاءُ إِذَا فَرَغَ الْإِمَامُ^٥.

باب المرور بين يدي المصل

قال أبو حنيفة: لا ينبغي للرجل أن يمر بين يدي الرجل وهو يصلي لا في تطوع ولا في فريضة ولا^١ إذا قامت الصلاة فدخل الناس في الصلاة فإن مر^٢ رجل بين يدي رجل وهو يصلي فليدركه ما استطاع فإن أبي إلا (١) وكان في الأصل «فَأَتَمُّوا» والصواب «فَأَتَمُّوا»، وبعد هذا يابض في الأصل بقدر سطرين.

(٢) ما بين المربعين زاده المحشى. وفي الأصل ههنا يابض. ف

(٣-٣) كذا في الأصل. وفي الموطأ «حتى يصل إلى الصف».

(٤) فيه اختلاف بين أهل العلم هل هو قضاء أو أداء وهل هو أول الصلاة أو آخرها - راجع كتب الحديث والفقه وشروحها.

(٥) حرف «لا» سقط من الأصل ولا بد منه.

(٦) (ولا يفسدها مرور ما في الصحراء أو في مسجد كبير بموضع مجوده أو) مروره

(بين يديه) إلى حائط القبلة (في) بيت و (مسجد) صغير فانه كبقة واحدة (مطلقا)

ولو امرأة أو كلبا (أو) مروره (أسفل من الدكان امام المصل لو كان يصلي عليها)

أي على الدكان (بشرط محاذاة بعض أعضاء المار بعض أعضائه وكذا سطح وسرير

وكل مرتفع) دون قامة المار وقيل دون السترة كما في غرر الأذكار (وان أتم المار)

لحديث الثبارة لو يعلم المار ماذا عليه من الوزر لو وقف أربعين خريفا (في ذلك) المرور

لو بلا حائل (ويدفعه) هو رخصة فتركه أفضل بدائع قال الباقي فلو ضربه فأت =

ان يقاتله فليدعه ان يمر ولا يقاتله فان الذي يدخل عليه من قتاله اياه في الصلاة اشدّ من عمر الرجل بين يديه .

= لا شيء عليه عند الشافعي رضي الله عنه خلافاً لنا على ما يفهم من كتبنا (بتسريح)
او جهر بقرأة (او اشارة) ولا يزداد عليها عندنا - قهستاني (لاجها) فانه يكره والمرأة
تصفق لا يعطى على بطن ولو صفق او سبحت لم تفسد وقد تركا السنة بتارخانيه - كذا
في الدر المختار . والتفصيل في رد المحتار : والمسجد الصغير هو اقل من ستين ذراعاً وقيل
من اربعين وهو المختار كما اشار اليه في الجواهر والدار والبيت في حكم المسجد الصغير -
قهستاني . بخلاف المسجد الكبير والصحراء فانه لو جعل كذلك لزم الحرج على المارة
فاقتصر على موضع سجوده - رد المحتار . وذكر في حاشية الدق : لا يمنع المار داخل
الكعبة وخلف المقام وحاشية الطاف ، لما روى احمد وابو داود عن المطلب بن ابي وداعة
انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي عما يلي باب بني سهم والناس يمرون بين يديه وليس
بينهما سترة وهو محمول على الطائفتين فيما يظهر لأن الطواف صلاة فصار كن بين يديه
صفوف من المصلين - اهـ . ومثله في بحر العميق وحكاة عز الدين بن جماعة عن مشكلات
الآثار للطحاوي ونقله الملا رحمة الله في منسكه الكبير ونقله ستان آقندي ايضا في
منسكه : اهـ - كذا في رد المحتار .

(١) قال محمد في الموطأ ص ١٥٣ : يكره ان يمر الرجل بين يدي المصلي فان اراد ان يمر
بين يديه فليدراً ما استطاع . ولا يقاتله فان قاتله كان ما يدخل عليه في صلاته من قتاله
اياه اشد عليه من عمر هذا بين يديه ولا نعلم احداً روى قتاله الا ما روى عن ابي سعيد
الخدري وليست العامة عليها ولكنها على ما وصفت لك وهو قول ابي حنيفة - انتهى .
(٢) وهو فساد الصلاة بارتكابه العمل الكثير وهو خلاف الأصول لأنه يلزم عليه
اختيار الأعلى لدفع الأدنى - تدبر .

وقال اهل المدينة في الذي يمر بين يدي الناس وهم يصلون نرى ذلك واسعا اذا قامت الصلاة.

وقال محمد بن الحسن: الآثار في ترك المرور بين يدي المصلين^١ وهم يصلون بعد الإقامة وقبل الإقامة اكثر من ان تأخذ^٢ بقول من قال: لا بأس بذلك اذا قامت الصلاة.

وقال اهل المدينة: بلى بلغنا ان سعد بن ابي وقاص كان يمر بين ايدي الناس وهم يصلون.

قيل لهم: ^٣انما يروى هذا عن مالك بن انس مرسل^٤ عن سعد ولم يسنده هو ولم يروه عن احد و^٥انما قال: بلغني ان سعدا كان يفعل ذلك وقد ذكر^٦ مالك بن انس عن زيد بن اسلم عن عبد الرحمن بن ابي سعيد الخدري عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: اذا كان احدكم يصلي فلا يدع احدا يمر^٧ بين يديه^٨ وليدراه^٩ ما استطاع فان ابي فليقاتله فانما هو الشيطان

(١) كذا في الاصل، ولعل الصواب «الناس» والقرينة عليه «وهم يصلون» - تأمل.
(٢) وكان في الاصل «ياخذ» ياء التنية، وفي الهندية «تأخذ» بتاء الخطاب وكلاهما مصحف، والصواب بنون المتكلم.

(٣-٣) وكان في الاصل «انما يروى هذا عن مالك بن انس من مرسل عن سعد» وفي العبارة تصحيف والصواب ما أثبتناه.

(٤) الواو ساقطة من الاصول والصواب اثباتها.

(٥) هكذا هو في الاصل ولعله «وقد روى» والحديث رواه محمد في موطنه من طريقه: اخبرنا مالك حدثنا زيد بن اسلم به مثله.

(٦) كذا في الاصل وكذا في الموطأ، وفي الهندية «ان يمر» وهو من سهو الناسخ.

(٧-٧) كذا في الاصل وكذا في موطأ مالك وقوله «وليدراه ما استطاع» ساقط من موطأ محمد.

ثم قال مالك : يقاتله^١ يدفعه و ذكر^٢ ايضاً مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان لا يمر بين^٣ يدي احد وهو يصلي ولا يدع احدا يمر بين يديه .

و ذكر^٤ مالك بن انس ايضاً عن ابي النضر عن بسر بن سعيد انه اخبره ان زيد بن خالد الجهني ارسله الى ابي جهيم [الانصاري -^٥] يسأله ماذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم في المار بين يدي المصلي فقال ابو جهيم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه في ذلك لكان ان^٦ يقف اربعين^٧ خير له من ان يمر بين يديه ،

(١) يعني المراد بالمقاتلة المدافعة عنده ايضاً وليس المراد به القتال حقيقة وعليه الاجماع قال ابن بطال وغيره الاتفاق على انه لا يجوز المشي من مكانه ليدفعه ولا العمل الكثير في مدافعته لانه اشد في الصلاة من المرور وقال النووي : لا اعلم احداً من الفقهاء قال بوجود هذا الدفع بل صرح اصحابنا بأنه مندوب ؛ اهـ - زرقاني .

(٢) هكذا في الأصول ، ولعل الصواب « روى » فصحف - والله اعلم .

(٣) وفي موطأ مالك « ان عبد الله بن عمر » وهذا الاثر لم يخرج محمد في موطئه .

(٤) كذا في الأصل ، وسقط لفظ « بين » من الهندية وهو من سهو الناسخ .

(٥) اخرجه الامام محمد في الموطأ ص ١٥٢ من باب المار بين يدي المصلي : اخبرنا مالك حدثنا سالم ابو النضر مولى عمر (بن عبد الله) ان بسر بن سعيد اخبره به مثله .

(٦) وكان في الأصل « عن ياسر بن سعد » وهو خطأ ، والصواب « بسر بن سعيد » بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة كما في موطأ محمد وموطأ مالك والزرقاني وغيرها .

(٧) ما بين المربعين ساقط من الأصل ، وإنما زدت من موطأ الامام محمد .

(٨) حرف « ان » سقط من الأصول ، وهو موجود في الموطئين .

(٩) وكان في الأصول « اربعين خريفاً » ولفظ « الخريف » زائد في الكتاب من =

و قال أبو النضر : لا ادرى قال : اربعين^١ يوما او شهرا او سنة .

و روى ايضا مالك بن انس عن زيد بن اسلم [عن عطاء بن يسار -^٢]
عن كعب الأجار انه قال : لو يعلم المار بين يدي المصلي ما ذا عليه في ذلك
لكان ان يخسف به الأرض^٣ خيرا له من ان يمر بين يديه ؛ فهذه^٤ احاديث
اهل المدينة يحتج عليهم بها وهم يأخذون بخلافها ومن يأخذ بخلافها مالك
ابن انس وهو الذي رواها فكيف يكونون^٥ اصحاب آثار وهم يدعون عيانا
ما يروون^٦ و لو اردنا ان نحتج عليهم بأحاث كثيرة من الأحاديث في هذا
او نحوه لاحتجنا بها عليهم [لكن احتجنا -^٧] بأحاديثهم اوجب في
الحجة عليهم وهذا بما يدل^٨ على غيره من اقوالهم انما تركوا فيه الآثار واخذوا
فيه بما استحسنوا بما لم يأتوا فيه بأثر ولا سنة .

= سهو الناسخ يدل عليه قوله قال أبو النضر - الخ . وليس هو في الحديث ايضا .

- (١) كذا في الأصل ، وفي الموطأ « اربعين يوما أو اربعين شهرا أو اربعين سنة - اهـ . »
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وهو موجود في الموطئين ولا بد منه .
- (٣) كذا في الأصول ، ونقط « الأرض » ليس بموجود في الموطئين ولا حاجة اليه .
- (٤) وكان في الأصول « فهذا » بتذكير الإشارة وهو تصحيف ، والصواب « فهذه »
لأنه يناسب قوله احاديث .

(٥) وكان في الأصل « يكون » وهو تصحيف .

(٦) كذا في الأصل « يروون » ولعل الأنسب « ما يروونه » .

(٧) وكان في الأصل « لاحتجنا بها عليهم بأحاديثهم اوجب في الحجة عليهم - اهـ »
وهي كما ترى غتلة التركيب والمعنى وعندى سقط من العبارة شيء فردت ما بين المربعين
ليكون المعنى صحيحا واضحا .

(٨) اى هذا من المواضع التي تركوا فيها الآثار ومالوا الى ما استحسنوا ولهم غيره من
الأقوال مثل هذا ومنه يستدل عليه بأنه مخالف للآثار ولعل يدل بمعنى يستدل - تأمل .

باب الخطأ والنسيان والسهو

قال أبو حنيفة: كل سهو وجب في الصلاة عن زيادة أو نقصان فإن الإمام إذا تشهد سلم ثم سجد بسجدة السهو ثم يتشهد ويسلم، وليس شيء من السهو يجب سجوده قبل السلام.

وقال أهل المدينة: كل سهو يكون بنقصان من الصلاة فإنما يسجد له قبل السلام لأن السجدين في ذلك أمام للصلاة وإنما يسجدان من وجبتا عليه بعد التشهد^١ الآخر ثم يسلم بعد السجدين إلا أنه يتشهد فيها^٢ ثم يسلم تسليم الصلاة، وكل سهو وجب بزيادة في الصلاة فسجدتا السهو فيه بعد السلام ويتشهد فيها^٣ بعد ذلك ويسلم.

وقال محمد بن الحسن: فكيف قلتم أن السجدين في السهو في النقصان تكونان قبل السلام؟ قالوا: لأن السجدين تمام للصلاة فما كان تمامًا للصلاة فإنما هو قبل السلام.

قيل لهم: أن سجدة السهو لم يقل^٤ فيها أنها تمام للصلاة على الوجه

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية «يسجدان» وهو تصحيف.

(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية «تشهد» بدون حرف التعريف وهو تصحيف.

(٣) وكان في الأصول «فيها» وهو تصحيف، والصواب «فيها».

(٤) وكان في الأصول «فيها» وهو تصحيف، والصواب «فيها» وفي «وطأ مالك:

قال مالك: كل سهو كان نقصانًا من الصلاة فإن سجوده قبل السلام وكل سهو كان زيادة في الصلاة فإن سجوده بعد السلام - انتهى. وراجع ج ١ ص ١٧٧ من شرح الزرقاني وج ١ ص ١٢٦ إلى ج ١ ص ١٣٤ من المدونة الكبرى.

(٥) كذا في الأصل، وفي الهندية «لم ينقل» والراجع عندي ما في الأصل لقوله بعد إنما يقال - الخ.

الذى ذهبتم اليه إنما يقال انها تمام للصلاة لأنها وجبتا للسهو فإذا فعل ما قد وجب تمت الصلاة وكذلك السجدتان اللتان تجبان في الزيادة بعد السلام هما تمام للصلاة ولو تركهما تارك قد انتقص الصلاة فأما أن تكونا مكان القيام وترك القعود [فلا -^٢] فكيف يقضى القعود إذا ترك السجود، وهذا بما لا ينبغي أن يتكلم به [أحد -^٥] إنما يكون السجدتان تمام الصلاة لأنها وجبتا بالسهو فما وجب عليه في صلاته من سجود سهو أو سجود تلاوة [وتركه -^٦] قد انتقص صلاته ومن سجد بما وجب عليه من ذلك فقد اتم صلاته وذلك تمام الصلاة وليس نقصا لما ترك فقد اتم صلاته

(١) وكان في الأصل « قد انتقص قص الصلاة » ولفظ « نقص » ساقط من المندية، وزدت الفاء على « قد » حسب الاقتضاء، و« انتقص » بمعنى « نقص » أو « قد انتقص من الصلاة » - تأمل.

(٢) من هنا إلى آخره العبارة محذرة التركيب والمعنى بالسقطات والتركيب والتصحيقات حتى لا يفهم مقصودها ومعناها كما ينبغي فأصلحتها ما أمكن ولم أصل إلى حقها ورفع خلطها فلا بد من المراجعة إلى نسخة صحيحة من كتاب الحجة أن تيسرت والأصول كلها اتفقت على الاغلاط والتماريض والتصاحيف فتشأ التعجب والتحير المزيد فعلى الناظر المصلح التأمل والتدبر فيها.

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه.

(٤) وكان في الأصل « وإذا » وزيادة الوارد من سهو الناسخ لحذف - والله اعلم - ف

(٥) لفظ « أحد » زيادة مني ليظهر الفاعل على دأب الكتاب.

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه.

(٧) وكان في الأصول « وكذلك » هذا ولم افهم العبارة حتى الفهم.

قالوا: وقد جاءت في هذا آثار.

قيل لهم: لم يأت فيما قلتم من الأحاديث إلا حديث واحد حديث عبد الله بن بجمّة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قام من الركعتين ولم يجلس^١ فسجد^٢ بمجدين وهو جالس قبل السلام، قالوا: نعم، هذا حديث عبد الله بن بجمّة وبه أخذنا.

قيل لهم: فهل^٣ رويتم عن عبد الله بن بجمّة أو روى عنه فقيه قط حديثاً غير هذا الحديث، قالوا: لا نعلم أنه قد جاء عنه حديث غير هذا.

قيل لهم: أفقبل^٤ هذا بترك السنة والآثار المعروفة بقول رجل لا يروى عنه غير حديث واحد.

وقد روينا حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا بعينه عن إمام كان من أئمة المسلمين يأمنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه على الأمصار ويستعمله عليها اعرف بالرواية وأعلم بها وأشهر بصحبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(١) وفي الموطأ أنه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم قام من ركعتين،

وقوله هنا «انه قام» اختصار من الامام لم يسقط ما زاد في الموطأ بل اختصره. ف

(٢) وفي موطأ محمد «قام الناس فلما قضى صلاته وفطرنا تسليمة كبر ومجد» وها هنا

اختصره ولم يسقط من الأصل شيء فافهم. ف

(٣) في الموطأ «ومجد» بالواو.

(٤) وفي الموطأ «قبل التسليم»، زاد في الموطأ «ثم سلم».

(٥) تأمل في وسعة علم الامام محمد بالرجال ورواياتهم واحاطته بها واعترف به المخالفون

ايضا و طالع ج ٥ ص ٢٨١ من التهذيب وفيه له عددت في مجرد السهو - اهـ.

(٦) وكان في الأصل «أفقل» وهو تصحيف. والصواب «أفقبل». ف

وآله وسلم من عبد الله ابن بحنة وذلك المغيرة بن شعبة^١ رضى الله عنه [انه -^٢] صلى بأهل الكوفة فقام من ركعتين ولم يجلس فلما تشهد سلم ثم سجد سجدة^٣ لله ثم روى لهم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعل هذا بعينه فلو كان الرجلان كلاهما ثقة وكلاهما مأمون^٤ على ما رويا لكان^٥ الذى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعله^٦ فهو احق ان يؤخذ بقوله من الذى قال : لم اسمعه يسلم حتى سجد سجدة^٧ لأن من قال لم اسمعه يسلم حتى سجد [سجدة^٨ -^٩] ليست تقبل شهادة في الأشياء على مثل هذا

(١) أخرجه ابو داود في ص ١٥٥ من باب من نسي ان يتشهد وهو جالس والترمذى في ص ٤٨ من باب ما جاء في الامام ينهض من الركعتين ناسيا عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودى عن زياد بن علاقة قال : صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين فسيح به من خلفه فأشار اليهم ان قوموا فلما فرغ من صلاته سلم وسجد سجدة^{١٠} لله فلما انصرف قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع كما صنعت - انتهى - سكت عنه ابو داود وقال الترمذى حديث حسن صحيح ، وروى الحاكم في المستدرك والطحاوى نحوه من حديث سعد بن ابى وقاص والحاكم مثله من حديث عتبة وقال : في كل منهما صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه .

(٣) كذا في الأصل وهو الصواب لأنه خبر « كلاهما » دون خبر « كان » . ف

(٤) و كان في الأصول « أ كان » وهو تصحيف ، والصواب « لكان » .

(٥) و كان في الأصل « فعلها » ، وعدى الضمير يرجع الى « ما » الموصولة في قوله « على ما رويا » وقوله « فهو » زائد لا حاجة اليه او هو بدون القاء فعلى هذا يكون تأكيد الضمير الفاعل في قوله فعل وخبر كان احق ان يؤخذ - تأمل .

(٦) زيادة من لكونها في الروايات .

و انما تقبل الشهادة اذا قال : سمعت و رأيت فأما من قال لم اسمع ولم ار فليس يؤخذ بقوله ، و عندنا فيما قلنا^١ بعينه آثار على خلاف ما روى عبد الله ابن بختيار .

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن يان^٢ عن قيس بن ابي حازم قال : أئنا سعد بن مالك قام عن الركعتين الاولين فسبح له القوم من خلفه^٣ فسبح بهم ان قوموا ، قال : فلم يجلس ، فلما قضى صلاته [سلم و-^٤] سجد^٥ بهم بسجدة .

(١) و كان في الأصل « و عندنا فيما قلّم بعينه » والصواب « قلنا » كما اثبتناه - تأمل .
(٢) و كان في الأصل « عن يان بن قيس » وهو خطأ ، والصواب « عن يان عن قيس ابن ابي حازم » و « يان » هو ابن بشر الاحصى الجلي ابو بشر الكوفي المعلم روى عن قيس بن ابي حازم كما في ج ١ ص ٥٠٦ من التهذيب ، والحديث في ج ١ ص ٢٥٦ من الطحاوى عن شعبة عن يان قال سمعت قيس بن ابي حازم قال : صلى بنا سعد بن مالك قام في الركعتين الاولين فقالوا : سبحان الله فقال : سبحان الله فبقي فلما سلم سجد بسجدة السهو - انتهى .

(٣) اشار بهذا الى ان تسييح من كان خارج الصلاة لا يفيد بل قد يفسد ان عمل السامى بتسيحه لانه تعلم من خارج وهو يفسد عندنا - راجع كتب الفقه .

(٤) زيادة من الطحاوى و لا بد منها فانه موضع الشهادة و محط الاستدلال .
(٥) قال ابو داود بعد رواية حديث المغيرة بن شعبة و فعل سعد بن ابي وقاص مثل ما فعل المغيرة و عمران بن حصين و الضحاك بن قيس و معاوية بن ابي سفيان و ابن عباس اخي بذلك و عمر بن عبد العزيز قال ابو داود : وهذا فيمن قام من ثنتين ثم سجدوا بعد ما سلوا - اهـ . و حديث سعد بن ابي وقاص اخرجه الطحاوى و ابو داود و حديث عمران بن حصين اخرجه الطحاوى و حديث الضحاك بن قيس و حديث معاوية اخرجه النسائي باسناد جيد و الطحاوى و قال الترمذي وفي الباب عن معاوية و عبد الله بن =

وقال أبو حنيفة رحمه الله في الرجل يشك في صلاته فلا يدرى أثلثا صلى أم أربعا إن كان ذلك أول ما لقي أحب إلى أن يعيد صلاته وإن كان يلحق ذلك كثيرا فليمض على أكثر رأي^١ وإن كان أكثر رأي^٢ أنه صلى ثلاثا أضاف إليها رابعة وإن كان أكثر رأي^٣ أنه صلى أربعا مضى على الأربع وسجد في الوجهين جميعا سجدة السهو بعد السلام ويتشهد فيها ويسلم.

وقال أهل المدينة: إذا شك رجل في صلاته فلم يدر كم صلى ثلاثا أم أربعا فليقم فليصل ركعة ولين على ما يقن ثم يسجد السهو.

وقال محمد بن الحسن: إذا أمر الرجل الذي يشك في صلاته أنه يني على اليقين طال ذلك منه.

أرأيتم رجلا شك [في صلاته -] [أركعة صلى أم اثنتين] أليس يني على ركعة، قالوا: بلى.

قيل لهم: فإن صلى ركعة أخرى أو ركعتين ثم شك فلم يدر أثلثا صلى أم اثنتين أليس يني على الثنتين، قالوا: نعم.

= جعفر وابن هريرة - اهـ. وراجع لذلك نصب الرتبة والدراية والجوهر النقي وما قال في نذل المجهود ذيل حديث معاوية فجوابه في الجوهر النقي وعليك بالطحاوي.

(١) كذا في الأصول «أكثر رأي» ويمكن أن يكون «أكبر رأي».

(٢) وفي الأصل «علها».

(٣) هكذا في الأصول، ولا أدري ما معناه ولعل العبارة قد سقطت من الذين فوقع الخل في الفهم والمراد لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا ولعل معناه يطول تلك الصلاة عليه ولا يفرغ عنها يوضحه ما قاله الإمام محمد بعده.

(٤) زيادة من.

(٥) وكان في الأصول «اثنتين» وهو من قلم الناسخ، والصواب «اثنتين».

قيل لهم: فإن صلى أيضا ظم يدر أيضا أ ثلاثا صلى أم أربعا أ ليس ينبغي على اليقين، قالوا: بلى .

قيل لهم: فإنا قد رأينا من يدخل عليه الشيطان بمثل هذا حتى لا يدرى كم صلى غير مرة ولا اثنين ولا ثلاثا وأكثر^١ رأيته وظنه أنه قد أتم فينبغي لهذا أن ينبغي على اليقين إذا استكیده^٢ الشيطان في صلاته حتى يصلى كل صلاة عشر ركعات أو^٣ أكثر من ذلك .

و أصل السنة في هذا معروفة .

وقد روى قهيهكم مالك بن انس^٤ عن القاسم بن محمد أن رجلا قال له: انى أتم في صلاتى فيكثر ذلك [على - "] فقال له [القاسم بن محمد - "]: امض على^٥ صلاتك فإنه لن يذهب ذلك^٦ عنك حتى تنصرف وانت^٧ تقول

(١) كذا في الأصول ، وفي كتاب الآثار « أكبر رأيه » .

(٢) وكان في الأصول « إذا استكیده » ، والصواب « يستكیده » أو « استكاده » .

(٣) وكان في الأصول « وأكثر » وهو أيضا صحيح .

(٤) وفي موطأ مالك « مالك أنه بلغه أن رجلا سأل القاسم بن محمد فقال - الخ » وهذا

ظاهر في أن مالكا لم يرو عن القاسم بدون واسطة وأنه بلاغ بلغه عنه وظاهر

كتاب الحجّة خلافه والراجع الصحيح ما في الموطأ .

(٥) ما بين المربعين زيادة من الموطأ .

(٦) وفي الموطأ « في صلاتك » .

(٧) كلمة « ذلك » ليست في الموطأ .

(٨) وكان في الأصول « أنه يقول » وهو تصحيف . والصواب « وأنت تقول » كما

هو في الموطأ .

ما أتممت صلاتي، وهكذا الأمر عندنا والآثار فيه على ما قلنا كثيرة وإنما احتجنا بقول القاسم لأنه قهيمكم ومنه تأخذون كثيرا من علمكم ولا يستقيم للذي يستكيده الشيطان في صلاته إلا ما قاله القاسم.

قالوا: فلم قال أبو حنيفة وقلتم يعيد أول مرة قلنا لهم لأن الشك إذا كان في أول مرة ذلك رأينا له أن يأخذ بالثقة وإن يعيد فإذا كثّر ذلك وفحش يرى أنه من الشيطان وقضى على أكثر ظنه ورأيه. أخبرنا مالك بن مغول البجلي عن عطاء بن أبي رباح أنه قال يعيد مرة. فهذا موافق لرأى أبي حنيفة رضي الله عنه.

- (١) من الاستكادة المأخوذة من الكيد وهو المكر والخداع.
- (٢) قلت في ج ٢ ص ١٧٣ من نصب الرأية: وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عمر قال في التي لا يدري كم صلى أثلثا أو أربعا قال يعيد حتى يحفظ - انتهى. وفي لفظ: قال أما أنا إذا لم أدر كم صليت فأنى أعيد - انتهى. وأخرج نحوه عن سعيد بن جبير وابن الحنفية وشرح - انتهى.
- (٣) كذا في الأصول ولعل لفظ «ذلك» زائد لا حاجة إليه لأن المعنى بدونه صحيح.
- (٤) وكان في الأصل «أكثر» وهو تصحيف، والصواب «كثّر».
- (٥) وكان في الأصل «حشى»، والصواب «فحش».
- (٦) كذا في الأصل «يرى»، وعندى بالكلم أرجح لأنه قال قبله: رأينا له - تدبر.
- (٧) كذا في الأصل، ولعل الصواب «ومضى» كما هو في كتاب الآثار.
- (٨) كذا في الأصل، وفي الآثار «أكبر ظنه».
- (٩) هو من رجال الستة كما في التهذيب.
- (١٠) أي إذا شك في صلاته أول مرة من مرات العمر أعاد الصلاة.

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي فيمن نسي الفريضة فلم يدر اربعا صلى ام ثلاثا قال: ان كان اول نسيانه اعاد الصلاة، وان كان يكثر النسيان تحرى الصواب فان كان 'اكثر ظنه' انه اتم الصلاة يسجد^١ يحدق السهو وان كان 'اكثر ظنه' انه صلى ثلاثا اضاف اليها واحدة ثم يسجد^٢ يحدق السهو.

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن شقيق^٣ بن سلة عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: اذا شك احدكم فى صلاته^٤ فلم يدر^٥ أ ثلاثا صلى ام اربعا فليتحر فليظنر افضل^٦ ظنه فان^٧ كان افضل^٨ ظنه انها ثلاث^٩ قام^{١٠} فأضاف اليها الرابعة ثم تشهد فسلم وسجد يحدق السهو وان كان افضل^{١١} ظنه انه

(١-١) كذا فى الاصل. وفى كتاب الآثار «اكبر رأيه».

(٢) كذا فى الاصول، وفى كتاب الآثار «يسجد» وهو موافق لتحرى.

(٣) كذا فى الاصل، وفى الآثار «يسجد»، ان كان له ظن بنى على غالب ظنه وإلا فبقى على اليقين.

(٤) وكان فى الاصول «سفيان بن سلة»، وفى الآثار «شقيق بن سلة» وهو الصواب.

(٥) كذا فى الاصل، وفى الهندية «فى صلاة» وهو من سهو الناسخ.

(٦) كذا فى الاصل، وفى الآثار «فلا يدرى».

(٧) كذا فى الاصل، وفى الآثار «اكبر ظنه».

(٨) وفى الاصول «وان كان».

(٩) وكان فى الاصل «انها ثلاثا».

(١٠) وكان فى الاصل «انها ثلاثا اضاف»، وفى كتاب الآثار «ثلاث قام فأضاف».

وهو الصواب فاقبته هنا.

صلى اربعا تشهد^١ ثم سلم ثم جحد بمجدق السهو ثم تشهد [ثم سلم -^٢].
 اخبرنا الثقة^٣ من اصحابنا عن موسى بن اعين الجزري^٤ قال : حدثنا علي
 ابن بزيمة^٥ عن طائوس وسعيد بن جبير انهما قالوا في الرجل يهمل في صلاته
 فلا يدري زاد ام نقص قال^٦ : يعيد ، قال علي : قتل طائوس : فان عاد فوهم ،
 قال : لا يعيد ويمضي على صلاته .

اخبرنا مسعر^٧ بن كدام عن منصور^٨ بن المعتمر عن ابراهيم النخعي

(١) وكان في الاصل « فليظر افضل ظنه انها ثلاثا اضاف اليها الرابعة ثم تشهد فسلم
 ومجد بمجدق السهو وان كان افضل ظنه انه صلى اربعا سلم ثم تشهد ثم سلم ثم جحد
 بمجدق السهو » فاستقط من الاصل زيد من الآثار وما صحف صححه . ف
 (٢) زيادة من طريقه في الكتب .

(٣) قيل هو الامام ابو يوسف وعندى ليس هو بصواب .

(٤) وكان في الاصول « الحريري » وهو خطأ . والصواب « الجزري » كما هو في ج ١٠
 ص ٣٣٥ من التهذيب .

(٥) بفتح الموحدة و كثر الذال المعجمة الخفيفة بعدها ياء تحتانية ساكنة .

(٦) لعله زائد او يكون « قال » فيكون تكرارا محضا - تأمل .

(٧) كذا في الاصل . وفي الهنذية « مسعود » وهو تصحيف .

(٨) اخرجه البخاري في باب التوجه الى نحو القبلة ومسلم في باب السهو ص ٢١١ عن
 منصور بن المعتمر عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود مرفوعا واذا شك احدكم
 فليتحرك الصواب فليتم عليه وفيه قصة ، ومنصور بن المعتمر من حفاظ الحديث وقته
 وقد روى القصة بنماها وفيها لفظ التحري مضافا الى قول النبي صلى الله عليه وسلم وقد
 رواها عنه جماعة من الحفاظ كسعر والثوري وشعبة وهيب بن خالد وفضيل بن =

كتاب الحجّة (باب الخطأ والفسيان والسهر) للإمام محمد الشيباني

عن علقمة عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه صلى ذات يوم فزاد او نقص قليل له، فقال: من شك في صلاته فليتحرك الصواب^١

= عياض وغيرهم والزبادة من الثقة مقولة وقد تابع منصور ابو حصين على لفظ البحرى عند الطبراني والمذكورون من الرواة عن منصور عند مسلم ص ٢١٢ من الجزء الاول و حديث آخر اخرجه الترمذى في باب فمن يشك في الزيادة والنقصان ج ١ ص ٥٣ وابن ماجه ج ١ ص ٨٦ عن محمد بن اسحاق عن مكحول عن كريب عن ابن عباس عن عبد الرحمن بن عوف قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: اذا سها احدكم في صلاته فلم يدرك واحدة صلى ام ثنتين فليكن على واحدة فان لم يدرك اثلاثا صلى ام اربعاً فليكن على ثلاث ويسجد سجدة قبل ان يسلم؛ انتهى لفظ الترمذى وقال: حديث حسن صحيح - اهـ - والحديث اخرجه الحاكم في مستدركه ص ٣٣٥ وفي الباب عن ابى سعيد الخدرى اخرجه مسلم في صحيحه وعن عبد الله بن عمر - اخرجه الحاكم في مستدركه ج ١ ص ٣٢٢ وسيأتى مزيد لذلك ان شاء الله تعالى ومن طريق مسعر عن منصور به - اخرجه البيهقى في ج ٢ ص ٢٢٦ من سننه الكبرى: والبسط فى شرح معاني الآثار للطحاوى والجوهري للبيهقى ونصب الرابة والدراية وفتح القدير والبدائع فعملك هما -

(١) اخرجه مسلم عن مسعر عن منصور به ج ١ ص ٢١٢ والبيهقى ج ٢ ص ٣٣٦ ج ٢ ص ٢٣٠ و"طحاوى ج ١ ص ٢٥٢ عن عثمان و وهب و روح بن القاسم وزائدة ابن قدامة عن منصور به على فليتحرك الصواب او فليغير احبى ذلك الى الصواب وقد علمت ان البخارى ايضا اخرجه لكن من وجه آخر وراجع سنن البيهقى والجوهري للبيهقى عن ص ٢٣٠ الى ج ٢ ص ٣٦٩ و الامام محمد اخرجه مختصرا على دأب المحدثين -

(٢) لفظ "الصواب" زدناه من البخارى ومسلم والبيهقى والطحاوى وغيرها -

ثم يسلم^١ ويسجد^٢ بمجديتين .

اخبرنا ابو بكر بن عباد الهشلي عن حبيب بن ابي ثابت عن ابن عمر^٣ رضی الله عنهما قال : اذا سها احدكم في صلاته فليتحرك الصواب ثم يسجد بمجديتين للسهو .

وقال ابو حنيفة فيمن صلى صلاة فلم يقرأ فيها حتى فرغ منها يعيد صلاته^٤ ان فعل ذلك ساهيا او متعمدا وكذلك ان قرأ في ركعة واحدة حتى يقرأ في الركعتين^٥ منها فاذا قرأ في الركعتين^٥ فصلاته تامة .

وقال بعض اهل المدينة بقول ابي حنيفة : من صلى صلاة فلم يقرأ فيها فليعد الصلاة منهم مالك بن انس ومن قال بقوله .

وقال بعضهم : لا شيء عليه وصلاته تامة ورووا ذلك عن مالك بن انس عن يحيى بن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن الحارث التيمي عن ابي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ان عمر بن الخطاب رضی الله عنه صلى بالناس المغرب فلم يقرأ فيها ، قيل له - حين انصرف : ما قرأت ؟ قال : فكيف كان الركوع

(١) كذا في الأصل ، ولعل الصواب صيغة الانشاء اي «ثم يسلم ثم يسجد» واقه اعلم .

(٢) وفي سنن البيهقي «ثم يسجد» .

(٣) وفي ص ١٠٥ من موطأ محمد : اخبرنا مالك حدثنا نافع عن ابن عمر انه كان اذا سئل عن النسيان قال : يتوخي احدكم الذي يظن انه نسي من صلاته - انتهى . قال محمد وهذا نأخذ اذا ناء للقيام وتغيرت حاله عن القعود وجب عليه لذلك سجدة السهو - انتهى .

(٤) لأن القراءة في الركعتين فرض واذا ترك الفرض فسدت الصلاة فلا إعادة واجبة وكذا حكم ترك القراءة في ركعة واحدة من الركعتين ثمانية كانت الصلاة أو رباعية .

(٥) وكان في الأصل «ركعتين» ، والصواب «الركعتين» معرفا باللام .

والسجود، قالوا: حسناً^١، قال: فلا بأس أذن.

وقال مالك بن انس^٢: ألا يرى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يترك القراءة في صلاة^٣ يجهل فيها بالقراءة فلا يذكره أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهم يصلون معه والامام^٤ يفعل ذلك فيذكره الناس انكاراً^٥ منه

(١) وكان في الأصل «احسن» والصواب «حسناً» كما هو في متن البيهقي «قالوا حسناً» وفي المدونة «قالوا حسن».

(٢) كذا في الأصول، ولعل شيئاً من العبارة سقط منها على ما يقتضيه سياقها - تأمل.

(٣) وكان في الأصل «صلاته»، وفي المندية «الصلاة»، والصواب «صلاه».

(٤) تأمل في قوله: وقال مالك - الخ: لا يتبين منه المقصود ولا يتميز منه قول مالك ومحمد والزاهي على بعض أهل المدينة والباب باب السهو وبجوده وظن أن العبارة قد سقطت من المتن لذا وقع الخلط في التفهيم.

(٥) هذا قول الامام محمد قطعاً يريد أن مالكا روى هذا الحديث ثم انكره ولم يعمل به فكيف يجوز استدلالكم به على ما قلتم من كون الصلاة تامة بدون فرض القراءة وفي ج ١ ص ٦٨ من المدونة: قال وقال مالك: ليس العمل على قول عمر حين ترك القراءة فقالوا: انك لم تقرأ، فقال: كيف كان الركوع والسجود، قالوا: حسن، قال: فلا بأس أذن، قال مالك: وارى أن يعيد من فعل هذا وإن ذهب الوقت ثم قال في ص ٧١ من المدونة: قال وكعب عن عيسى بن يونس عن أبي إسحاق عن الشعبي أن عمر بن الخطاب صلى المغرب فلم يقرأ فيها فأعاد الصلاة، وقال: لا صلاة الا بقراءة - انتهى. وفي الجوهر النقي: قلت ذكر صاحب الاستذكار حديث أبي سلسة ثم قال حديث منكر ليس عند يحيى وطائفة معه لأنه رماه مالك من كتابه بآخرة وقال ليس عليه العمل لأن النبي عليه السلام قال: كل صلاة لم يقرأ فيها بأمر القرآن فهي خداج، والصحيح عن عمر =

لهذا الحديث وهو الذى رواه . اخبرنا بكير بن عامر عن ابراهيم

= انه اعاد الصلاة ، وروى يحيى بن يحيى النسابورى ثنا ابو معاوية عن الأعمش عن ابراهيم النخعي عن همام بن الحارث ان عمر بنى القراءة فى المغرب فأعاد الصلاة ، فهذا متصل شاهده همام عن عمر وحديث مالك عن عمر مرسل لا يصح حتى رواية ابى سارة والاعادة عنه صحيحة رواها عنه جماعة منهم همام وعبد الله بن حنظلة وزباد بن عياض وكلهم لى عمر وسمع منه وشهد القصة ورواها عنه غيرهم ايضا قال وذكر عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن ابان عن جابر بن زيد ان عمر اعاد تلك الصلاة باقامة وعن ابن جريج عن عكرمة بن خالد ان عمر امر المؤذن فأقام وأعاد تلك الصلاة . وروى اشهب سئل مالك أيعجبك ما قال عمر قال : انا انكر ان يكون عمر فعله وانكر الحديث وقال : يرى الناس عمر يفعل هذا فى المغرب ولا يسبحون به ولا يخبرون من فعل هذا ارى ان يعيد هو ومن خلفه - انتهى .

(١) تأمل فى هذا الاستاد هل روى بكير بن عامر عن النخعي والشعبي ام لا - راجع ترجمته من التهذيب . قلت : وقد نقل قبل ذلك من تاريخ البخارى وكتاب الجرح والتعديل بأنه روى عنه فراجع . ف

(٢) رواه البيهقى فى ج ٢ ص ٢٨٢ من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعي ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى بالناس صلاة المغرب فلم يقرأ شيئا حتى سلم فلما فرغ قيل له انك لم تقرأ شيئا . فقال : انى جهزت عيرا الى الشام فجعلت ازلها منقلة منقلة حتى قدمت الشام فبعتها واقاياها واحلاسها واحالها فأعاد عمر وأعادوا : وعن حماد بن سلمة عن ابى حزة عن ابراهيم ان ابا موسى الأشعري قال : يا امير المؤمنين أقرأت فى نفسك ؟ قال : لا ، قال : فانك لم تقرأ فأعاد الصلاة : وعن كامل بن طلحة ثنا حماد عن ابن عون عن الشعبي ان ابا موسى الأشعري قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه يا امير المؤمنين ! أقرأت فى نفسك ؟ قال : لا . فأمر المؤذنين فأذنوا وأقاموا =

كتاب الحجة (باب الخطأ والنسيان والسهو) للإمام محمد الشيباني

والشعبي^١ قالوا: صلى عمر بن الخطاب المغرب فلم يقرأ فيها فلما انصرف، قالوا: يا امير المؤمنين ما قرأت؟ قال: اني جهزت جيشا حتى او ردتها الشام ولا يجوز صلاة الا بفاتحة الكتاب وشيء معها.

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد^٢ عن ابراهيم ان^٣ عمر بن الخطاب صلى بأصحابه المغرب فلم يقرأ فيها فلما انصرف قيل ذلك له، قال: انما جهزت عيرا^٤ الى الشام فلم ازل^٥

= واعد الصلاة بهم؛ قال البيهقي: وهذه الروايات عن ابراهيم والشعبي مرسلة الا ان حديث الشعبي قد استند من وجه آخر والاعادة اشبه بالسنة في وجوب القراءة وانها لا تسقط بالنسيان كسائر الأركان ثم رواه عن محمد بن سليمان بن فارس عن محمد بن اسماعيل البخاري ثنا قبيصة انبا يونس عن عامر يعني الشعبي عن زيادة يعني ابن عياض ختن ابي موسى الأشعري قال: صلى عمر فلم يقرأ فأعاد، قال البيهقي: وقد روى عن عمر رضي الله عنه فيه رواية ثالثة تهردها عكرمة بن عمار ثم ذكرها باسناده اليه.

(١) قد عرفت ان الشعبي رواه عن زيادة بن عياض عن عمر كما في السنن البيهقي والنخعي عن ممام بن الحارث عن عمر كما في الجوهري النقي فانعدم الارسال فبطل قول من قال انها مرسلة - تدبر.

(٢) كذا في الأصل، وسقط «عن حماد» من الهتدية بسهو الناسخ، وهو موجود ايضا في رواية البيهقي.

(٣) قد عرفت ان النخعي رواه عن ممام بن الحارث عن عمر فالحديث ليس بمرسلا كما زعم البيهقي.

(٤) العير الحر او الابل تحمل الطعام ثم غلب على كل قاقة - مغرب.

(٥) لفظ «ازل» بعد «لم» ساقط من الأصل، وانما زيد من الآثار.

أرحلها^١ منقلة^٢ منقلة^٣ حتى وردت^٤ الشام، فأعاد^٥ وأعادوا الصلاة.

وهذا أوثق الحديثين عندنا واشبههما^٦ بما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج^٧. وقال أبو حنيفة: فيمن سها في الصلاة فقام بعد تمام الأربع بعد التشهد فقرأ ثم ركع فلما رفع رأسه من ركوعه ذكر أنه قد أتم الصلاة^٨ أنه يرجع فيجلس ولا يسجد تلك الركعة وبعد التشهد يسجد بسجدتين للسهو ولو يسجد

(١) كذا في الأصل، وفي الهندية «لم ادخلها»، وهو تصحيف وهو من الرحلة والترحيل كما هو في كتب الحديث.

(٢) لفظ «منقلة»، الثاني ساقط من الأصول، وإنما زيد من الآثار.

(٣) هكذا في الأصول، وفي البيهقي «حتى قدمت الشام»، وفي رواية «حتى أوردتها»، وفي البيهقي ج ٢ ص ٣٨٢: لم تجلت أنزلها منقلة منقلة.

(٤) كذا في الأصول، وفي الهندية «و أعاد» بالواو وهو تصحيف.

(٥) كذا في الأصل، وفي الهندية «اشبهها» بالوحدة وهو من سهو الناسخ.

(٦) أي ناقصة وحقيقته ذات خداج وهو في الأصل نقصان اسم من اخدجت الناقصة اخداجا إذا قلت ولها ناقص الخلق - مغرب. انظر أن هذا الحديث عند أئمتنا وهو حديث أبي هريرة رواه أصحاب السنن فأئمتنا حملوه على المنفرد والامام وأخرجوا منه المقتضى بحديث أبي موسى وأبي هريرة أخرجه مسلم وغيره: إذا قرأ فاقصوا، وبحديث من كان له امام فقرأه الامام قراءة له، وقد صحح ابن تيمية في فتاواه إرساله واحتج به في ترك القراءة خلف الامام في المجرية وحكم على حديث: لا تفعلوا إلا بأم القرآن في صلاة العجر بكونه موضوعا وقال حديث عبادة الصحيح هو لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب لا غير - راجع فتاواه.

(٧) لفظ «الصلاة» ساقط من الأصول، وزدتها اقتضاء السياق والمحل.

أحدى السجدين ثم ذكر سجدة السجدة الأخرى ثم قام فأضاف إليها ركعة أخرى^١ ثم سلم على شفع بعد التشهد ثم سجد بسجدة السهو ثم تشهد ثم سلم لأنها^٢ إذا سجد لها سجدة فقد عقدها فلا بد من أن يتمها فإذا أتتها صارت وتراً فليضف إليها ركعة أخرى حتى ينصرف عنها^٣ على شفع.

وقال أهل المدينة بقول أبي حنيفة إذا لم يسجد للركعة شيئاً فليعد^٤ وليجلس^٥ وإن سجد أحدى السجدين ثم ذكر فلا يرى^٦ أن يسجد السجدة الأخرى فإذا قضى صلاته فليسجد لسهو^٧ سجدين وهو جالس بعد التسليم^٨.

(١) كذا في الأصل، وسقط لفظ «سجد» من الهدية وهو من قلم الناسخ.

(٢) وسقط من الأصول لفظ «أخرى» ولا بد منه.

(٣) كذا في الأصول والضمير «للكعة»، أو الصواب «لأنه»، والضمير «لصلّى» و«الله أعلم» ف.

(٤) كذا في الأصل، ولفظ «ها» سقط من الهدية.

(٥) كذا في الأصل، وسقط لفظ «إليها» من الهدية وهو من سهو الناسخ.

(٦) وكان في الأصول «إليها» والصواب «عنها» - والله أعلم.

(٧) من العود وهو الرجوع.

(٨) وكان في الأصول «فليجلس»، والصواب «وليجلس».

(٩) وكان في الأصول «فلا يرى» بالفتحة، وفي موطأ مالك: ولو سجد أحدى السجدين

لم أر أن يسجد الأخرى ثم إذا قضى صلاته فليسجد بسجدة وسجدتين وهو جالس بعد التسليم للزيادة.

(١٠) ليس هذا في موطأ مالك.

(١١) قد سقط من الأصول جواب الإمام محمد عن قول أهل المدينة في مسألة خلافة

كما لا يخفى على أهل النظر ولا بد منه على دأب الكتاب، وجزى الله عنا من قام إلى

تتيحه وطلبه من المعادن العلية والحماة هذا الكتاب وكم موضع في هذا الكتاب =

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لو أن رجلاً صلى ركعة خامسة بسجودها قبل أن يقعد في الرابعة قدر التشهد فسدت صلاته لأن الخامسة تطوع خطئها بفريضة قبل آتمامها ولا يتم الفريضة إلا بالتشهد أو أن يقعد قدر التشهد.

وقال أهل المدينة: لو صلى عشر ركعات ولم يتشهد في شيء منهن ساهيا أمرناه أن يجلس في العاشرة منهن حين يذكر ذلك ثم يتشهد ويسلم وعليه السهو.

وقال محمد بن الحسن: إن الصلاة أربع ركعات أكثر ما تكون الفريضة والتشهد في الرابعة فإذا زادت على الأربع فذلك ليس بفريضة فإذا خطئ ذلك بفريضة قبل آتمامها وتمامها بالتشهد فصلاته فاسدة لأن ما زاد ليس بفريضة إلا يرى أن رجلاً لو دخل معه في العاشرة من صلاته كان قد دخل معه في غير ركوع الفريضة ولا بسجودها فإذا ركع معه وسجد لم يعتد من ركوعه ولا بسجوده للفريضة فيكون قد بدأ بغير الفريضة من الركوع والسجود

= خال عن الجواب بل أبواب سقطت عن الكتاب وهذا من كرامات النساخ والكتاب فوجهوا إليه يا أولي الأفكار والالاب.

(١) وفي الأصول «ركعة بسجودها خامسة».

(٢) زيادة «ان، من».

(٣) سقطت الواو من الأصول.

(٤) وكان في الأصول «العاشر»، والصواب «العاشرة» لأنها صفة الركعة. ف

(٥) وفي الأصول «التشهد» وهو من سهو النساخ.

(٦) سقط حرف «لو» من الأصول.

فهذا لا يستقيم .

(١) أي الدخول في غير الفريضة بنية الفريضة وأداء الركوع والسجود لنفي الفريضة فانها غير معتدين من الفريضة لأنه لم يؤد إماما من حيث هما فرضان من القرض بل اداما في صلاة التفل - تدبر .

(٢) ومن هنا سقط ما قال ابن أبي شيبة في رقم (١١٦) من كتاب الرد بعد رواية حديث عبد الله بن مسعود قال: صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة فزاد وخص فلما سلم أقبل على قوم بوجهه . قالوا: يا رسول الله ! أحدث في صلاة شيء؟ قال: وما ذلك ، قالوا: صليت كذا وكذا - الحديث ، وفي رواية أنه صلى الظهر خمسا ، قيل له: انك صليت خمسا - الحديث ، وذكر أن أبا حنيفة قال: إذا لم يجلس في الرابعة أعاد الصلاة - انتهى . ووجه السقوط ظاهر الأول أن الحديث ناطق بأن الكلام وقع في اثنا الصلاة لا سيما الرواية الأولى فكان قبل تحريم الكلام في الصلاة وابن مسعود قديم الاسلام ولما حرم الكلام فيها ومنع عنه صار منسوخا ما كان قبل ذلك وابن مسعود رضى الله عنه روى نفسه أن السلام ورد منع عنه فيها والثاني أنه لا نص في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يجلس في الرابعة ليكون الامام مخالفا للحديث بل أظهر أنه قد فيها كيف لا وقد زاد على اليهود في البيان مجرد زيادة الخامسة ولو كان شيء غير معهود سواها فنه لذكروه في البيان وم يقولوا: صليت خمسا . بل قالوا: لم تجلس في الرابعة وصليت خمسا فاننا عهدنا بقودك في الرابعة دائما والاضيات به ولم يحد خط القرض بالتطوع في الصلاة والركعة الخامسة ليست بفريضة و أبو حنيفة فتر كما قاله محمد إلى أن الصلاة في دين الاسلام اما ثمانية أو ثلاثة أو رباعية ولم يحد فيه صلاة خمسية فريضة فاذا لم يحد في الرابعة صلى خامسة فقد أتى بما لم يحد في التريعة فلا يجنبها فوجب إعادة الرابع المزيد فيه الخامسة بدون قودنها لكونها غير معهودة ولاختلاطها بفريضة قبل تمامها والمسألة اجتهادية فيها ماساغ للاجتهاد والانظار دائرة من الطرفين =

أرأيتم لو كان الداخل معه في صلاته قد علم بسهو فدخل على علم بذلك بعد فراغه من الأربع أتيه في سهو أم بدعه؟ قالوا: بل يدع ذلك ولا يتيه إلا أن يكبر معه فيكون داخلا معه في صلاته .

قيل لهم : وكذلك كل سهو سهاه الإمام من زيادة سجوده أو نحو ذلك أو قصان ، أيتبني لمن ؟ كان خلفه إذا لم يكن ساهيا أن يتيه ؟ قالوا : لا ينبغي أن يتيه .

قيل لهم : ولم قالوا لأنه ليس بإمام في ذلك .

قيل لهم : فإذا دخل معه بعد فراغه من ركوع الفريضة وسجودها كيف يكون داخلا معه وهو لا يركع معه ولا يسجد ، قالوا : لأن الإمام يعدُّ في صلاته .

قيل لهم : فكيف يكون في صلاته وهو لم يتم الفريضة حتى ركع وسجد قبل التشهد ؟ قالوا : لأن ذلك زيادة زادها في صلاته ساهيا فلا يفسد ذلك صلاته .

قيل لهم : وإن كان ساهيا قد زاد في صلاته ما ليس منها فزاد ركوعها وسجودها : قالوا : نحن نقول في السهو أشد من هذا نزع^٢ أنه من أكل في وسط صلاته ناسيا أو شرب ناسيا أو تكلم ناسيا بنى على صلاته ولم يضره ذلك شيئا في الصلاة إلا أن عليه سجدة السهو .

== وحدث عبد الله بن مسعود إذا قلت هذا أو صليت هذا فقد نمت صلاتك مؤيد
لنظر أبي حنيفة وفيما ذهب إليه أبو حنيفة الاحتياط وهو العمل بأقوى الدليلين فكيف
نسب إليه مخالفة الأمر وهل هذا إلا نعت ظاهر .

(١) وفي الأصول « لم يدع » . (٢) وكان في الأصل « أن » وهو تحريف « لمن » .

(٣) وفي الأصول « نزع » بالخطاب .

قيل لهم : هذا عجب من الذي عبا عليكم .

أرايتم رجلا صلى ركعتين من الظهر ثم تكلم ساهيا ثم خرج من المسجد الى ناحية فأخذ وباع واشترى ثم ذكر أبنى على صلاته ؟ قالوا : نعم يبنى ما لم يطل ذلك ولم يحى امرأ فاحشا .

قيل لهم : ما بين طول ذلك وقصره فرق لأن قليلا يتم معه الصلاة ما يفسد كثيره الصلاة .

قالوا : انا نأخذ بحديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ذى الدين انه بنى على صلاته .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهذية « هذا عجب - الخ » .

(٢) وفي الأصول « عبا » بالياء الثانية ، والصحيح « عبا » بالعين المهملة والباء الموحدة من العيب .

(٣) وفي الأصول « لأن قلنا يتم » ولم افهمه .

(٤) اعلم ان ذى الدين وذا الشمالين واحد يدعوه الناس بذى الشمالين فغيره النبي صلى الله عليه وسلم بذى الدين لأنه كان يعمل يديه ولقبه « خرقاق » واسمه « عمير » وهو من سليم بن ملكان بطن من خزاعة فهو خرقاقى كما انه سلى فهو رجل واحد ذو اليمين وذو الشمالين خرقاق عمير خرقاقى سلى . ومن لم يعرف وجه هذا الاختلاف ظن انها رجلان وبنى عليه ما نرى وتارض به ما عارض ، وفي الحوهر النقي وقال السمعاني في الانساب : ذو اليمين ويقال له ذو الشمالين لأنه كان يعمل يديه جميعا ؛ وفي الفاضل للراهمري : ذو اليمين وذو الشمالين قد قيل انها واحد : وقال ابن حبان في الثقات : ذو اليمين ويقال له ايضا ذو الشمالين ابن عبد عمرو بن فضلة الخزاعى . وقال ايضا ذو الشمالين عمرو بن عبد عمرو بن فضلة بن عامر بن الحارث بن غبشان الخزاعى حليف بنى زهرة وهذا اولى من جملة رجلين لأنه خلاف الأصل : وفي الموطأ : مالك عن =

= ابن شهاب عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة بلقي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين من إحدى صلاتي النهار الظهر أو العصر فسلم من اثنتين فقال: ذو الشمالين رجل من بني زهرة بن كلاب أقصرت الصلاة - الحديث، وفي أخرى: مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن مثل ذلك. قد صرح في هذه الرواية أنه ذو الشمالين وأنه من بني زهرة فإن قيل هو مرسل قلنا ذكر أبو عمر في التمهيد أنه يتصل من وجوه صحاح: وقد قال النسائي في سننه: أنا محمد بن رافع ثنا عبد الرزاق أنا معمر عن الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وأبي بكر بن سليمان بن أبي حشمة عن أبي هريرة قال: صلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر أو العصر فسلم في ركعتين فأنصرف، قال له: ذو الشمالين ابن عمرو أقصت الصلاة لم نسيت - الحديث، وهذا سند صحيح متصل صرح فيه بأنه ذو الشمالين؛ وقال النسائي أيضا: أنا هارون بن موسى القزويني حدثني أبو ضمرة عن يونس عن ابن شهاب أخبرني أبو سلمة عن أبي هريرة قال: نسي رسول الله صلى الله عليه وسلم فسلم في مجديتين، قال له ذو الشمالين: أقصرت الصلاة - الحديث، وهذا أيضا سند صحيح صرح فيه أيضا أنه ذو الشمالين فإن قيل هذا وهم من الزهري عدد أكثر العلماء قلنا قد تابع الزهري على ذلك عمران بن أبي أنس، قال النسائي: أنا عيسى بن حماد أنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن عمران بن أبي أنس عن أبي سلمة عن أبي هريرة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى يوما فسلم في ركعتين ثم أنصرف فأدركه ذو الشمالين فقال: يا رسول الله! أقصت الصلاة لم نسيت - الحديث، وهذا سند صحيح على شرط مسلم؛ ثبت أن الزهري لم ينفرد بذلك وإن المخاطب للنبي صلى الله عليه وسلم ذو الشمالين وإن من قال ذلك لم يهمل، ويؤيد ذلك ما في كتاب النسائي من قوله ذو الشمالين ابن عمرو وكأنه ابن عبد عمرو فأسقط الكاتب لفظة «عبد». وثبت أيضا أن ذا الدين وذو الشمالين واحد. وقد ورد اللتان جميعا في كتاب النسائي من الوجهين المتقدمين - انتهى. وفي رواية ابن سيرين عند الشيخين قسام ذو الدين: وفي رواية للبخاري: ققام رجل =

قيل لهم: هذا امر قد كان وترك قد كان المسلمون يرد بعضهم على بعض السلام في الصلاة بغير سهو وكان صلى الله عليه وآله وسلم فيما بلغنا يسلم عليه في الصلاة فرد قلما كان بعد ذلك سلم عليه فلم يرد قد ذكر ذلك له فقال: ان في الصلاة شغلا قرك الناس رد السلام من ذلك اليوم.

قالوا: هذا في التعمد ولا يشبه هذا النسيان قيل فكلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ذي اليمين تعمد لأن ذا اليمين قال له: يا رسول الله! أقصرت الصلاة ام نسيت؟ فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: في حديثكم كل ذلك لم يكن؛ فقال: بلى، يا رسول الله! قد كان

= كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعو ذا اليمين - وفي لفظ: لها - صلى ركعتين من الظهر ثم سلم قائما رجل من بني سليم؛ وعند ابن حبان قال: ذو الشمالين ابن عبد عمرو حليف لبني زهرة، وفيه قال عليه السلام: ما يقول ذو اليمين؟ قالوا: صدق. قال الزهري: هذا كان قبل بدر ثم استحكت الأمور بعد - اهـ - وفي حديث عمران عند البخاري وسلم قام اليه رجل يقال له الخرباق وكان في يديه طول - وفي لفظ: لها - قام رجل بسط اليمين وبالجملة فضبة ذي اليمين كانت قبل بدر وقبل تحريم الكلام في الصلاة وذو اليمين الذي هو ذو الشمالين الخرباق عمير بن عبد عمرو السلمي الخزاعي قتل بدر. و اسلام ابي هريرة بعد بدر بسنين ثم نسخ الكلام في الصلاة فلا يجوز الاستدلال بحديث ذي اليمين على عدم فساد الصلاة بالكلام بل الآن هو مفسد عما كان او ناسيا. وللبسط موضع آخر والامام محمد يحدد هذا في الكتاب واني نقلت هذا ليكون لك بصيرة في الجواب عن حديث ابي هريرة وعمران بن حصين وغيرهما والناس فيما يشقون مذاهب - هذا والحمد لله على ذلك.

(١) كذا في الأصل. وفي الهندية « ذا اليمين » وهو تصحيف.

بعض ذلك ' إنما صليت ركعتين وأقبل ' على أصحابه فقال : أصدق ذو الدين ؟ فقالوا : نعم ؛ فقام قضي ركعتين وقضى معه أصحابه ، فقد تكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ' بعد ما أخبره ذو الدين بما أخبره به وتكلم أصحابه

(١١) قوله « بعض ذلك » سقط من الأصول وهو معروف في متن الحديث فزدناه .

(١٢) كذا في الأصول . ولعل الصواب « فأقبل » . ف

(٣) ومن هنا سقط خطأ ما قال ابن أبي شيبة في كتاب الرد بعد ذكر حديث ابن هريرة وعمران من أن أبا حنيفة قال : إذا تكلم فلا يسجد هما - اهـ . فإن حديث الخرياق وذو الدين وذو الشمالين ومن في يده طول كان قبل تحريم الكلام والسلام فلما حرم في الصلاة ومنع عنه فيها كيف يسجد للسهو بعد الكلام عدا أو سهوا فانه مبطل لها ولم ينظر ابن أبي شيبة في هذا الكتاب ما قال الإمام محمد في حق الحديث وما استدلل به من الأحاديث على ما ذهب إليه من عدم جواز الكلام فيها وعدم مجود السهو به لما ذكر ابن أبي شيبة ما ذكره والعجب منه أنه يروي حديث عمران وإبن هريرة ويرد به على أبي حنيفة ويترك حديث معاوية بن الحكم النسي أخرجه مسلم : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو تسبيح والتكبير وقراءة القرآن - اهـ . وإسلام معاوية بن الحكم متأخر جدا فيكون ناسخا لما سواه من حديث ذي الدين وغيره ، قال الترمذي فيه تعريم الكلام في الصلاة مطلقا لحاجة أو لتغير حاجة ولمصلحة الصلاة أو لتغير مصلحتها فإن احتاج إلى تنبيه أو اذن لإدخال ونحوه سبحانه أن كان رجلا وصفت أن كانت امرأة هذا مذهبا - ومذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور من السلف والخلف . وقال أبو داود : يجوز الكلام لمصلحة الصلاة - اهـ . فلم انت تلك الأحاديث منسوخة بمثل هذا الحديث كيف وحديث ابن هريرة فيه اضطراب كثير وهو إنما أسلم في عام خير وكذا عمران بن حصين أسلم عام خير فلا يكون حديثها إلا مرسلنا لتقدم حديث الخرياق على ذلك بمدة كبيرة =

على علم بما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتكلم ذو الدين وهو عالم بما فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبنوا على صلاتهم ولم يؤمروا بإعادة . فهذا يدل على أن هذا كان قبل تحريم الكلام .

ولو قلتم ما كان غيركم لكان أقيس لقولكم وقد قال عمر : من تكلم متعمدا في صلاته في حق فصلاته تامة . فهذا أقيس في حديث ذي الدين

= فلا يمكن أن يحضر هذا ولا ذاك تلك الصلاة لوقاة الخريق في غزوة بدر - وراجع لذلك الجوهري النقي و آثار السنن وسيأتي النقل في الصفحة الآتية وإن كان لا حاجة إليه بعد ما فصله الإمام محمد في هذا الباب وطار برمته ما زعمه ابن أبي شيبة به ووجه الاضطراب مشروحة في فتح الملهم و آثار السنن والجوهري النقي وعمدة القاري وبذل المجهود فليكن بها فإن فيها هل ترك لنا بيتا عقيل وهل غادر الشعراء للتوم المأثوق وهل بقي نهر إذا جاء نهر معقل وهل للطر قيمة بعد عروس وبالجملة حديث عبد الله وأبي هريرة وعمران منسوخ بأحاديث تحريم الكلام فيها فالمنسوخ لا يفيد الا شيئا قد ترك من قبل . (١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية « فاذا » وهو تصحيف .

(٢) لفظ « تحريم » ساقط من الأصول .

(٣) اطالب تخريبه من مظان العلم ومادته وما وجدته في الكتب التي عندي .

(٤) حديث ذي الدين قد روى من حديث أبي هريرة أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه والطحاوي والبيهقي ومالك في الموطأ وابن حبان في صحيحه ومن حديث عمران بن حصين أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه والطحاوي والبيهقي ومن حديث ابن عمر أخرجه أبو داود وابن ماجه والطحاوي والدارقطني والبيهقي وابن خزيمة وغيرهم ولتحبابا عنه جوابان أحدهما أنه منسوخ بحديث زيد بن أرقم وحديث ابن مسعود روى الأول البخاري ومسلم والثاني البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والطحاوي والبيهقي وابن حبان وغيرهم والجواب الثاني عنه أنه كان قبل =

من^١ قولكم من تكلم من غير سهو^٢ اعاد لأن رسول الله^٣ صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه في حديث ذي اليمين لم يتكلموا على سهو إنما كان السلام من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سهو^٤ وأما محاورته ذا اليمين وأصحابه بعد ما أخبره ذو اليمين فليس^٥ لسهو وليس ذلك من أصحابه بسهو وقد علموا بما علم ذو اليمين وليس ذلك من^٦ ذي اليمين بسهو فأخذتم بزعمكم هذا بحديث ذي اليمين ثم تركتموه^٧ عيانا الأمر فيه على ما وصفناه^٨ أن هذا

= تحريم الكلام في الصلاة بدليل أن أبا بكر وعمر وذو اليمين وغيرهم تكلموا عامدين في هذه القصة كما في طرق الحديث .

(١) وفي الأصول «في قولكم» .

(٢) وفي الأصول «من غير ساء» وهو خطأ . فهو إما «من غير سهو» كما كتبه أو «غير ساء» بدون حرف «من» .

(٣) «انه صلى الله عليه وسلم قال : أصدق ذو اليمين؟ قالوا : نعم» كما في الروايات .

(٤) وفي الأصول «على غير سهو» وهو خطأ .

(٥) كذا في الأصول «فليس بسهو» فإن الضمير راجع إلى المحاورة . وهو مصدر يسوي فيه التذكير والنات . ف

(٦) كذا في الأصل ، وفي الهنذية «من الأمر ذي اليمين» وهو خطأ .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الهنذية «لم تركنوها» والضمير راجع إلى حديث ذي اليمين .

(٨) كذا في الأصول . ولعل الصواب «من أن هذا» على ما يكون من يأنالها الموصولة .

(٩) فإن قلت كيف كان قبل تحريم الكلام والحديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه

وهو متأخر الإسلام اسلم عام خير سنة سبع وكان حاضرا عند قصة ذي اليمين وهو

يقول صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي لفظ : بينما نحن نصلي مع رسول الله

صلى الله عليه وسلم - الحديث ، وذو اليمين غير ذي الشمالين وذو الشمالين استشهد بدير

اسمه عمير بن عبد عمرو خزاعي وذو اليمين تقي بعده صلى الله عليه وسلم ؛ قلت : =

= اجاب عنه الطحاوى فى شرح معانى الآثار ج ١ ص ٢٦١ بما روى عن ابن عمران اسلام ابى هريرة كان بعد قتل ذى الدين واما قول ابى هريرة : صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يعنى بالمسلمين وهذا شائع فى اللغة كما قال النزال بن سبرة قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : انا و اياكم ندعى عبد مناف - الحديث ، و النزال لم يره صلى الله عليه وسلم ؛ وقال طاوس ، قدم علينا معاذ بن جبل و أراد به قدمه اليمن و كان قدمه قبل ان يولد طاوس ، و قال الحسن البصرى : خطبنا عتبة بن غزوان يريد خطبته بالبصرة و الحسن لم يكن بالبصرة اه ، و قال ابن ابى ليلى : خطبنا عمر كما فى ص ٢٤٥ من الطحاوى و قال : صلى بنا عمر كما فى ص ٢٠٩ منه و هو لم يسمع من عمر رضى الله عنه كما فى ص ٢٠٩ من كتاب الجمعة من سنن النسائى ، و فى ج ١ ص ١٦٨ من سنن البيهقى عن الحسن قال : خطبنا ابن عباس بالبصرة ، قال على بن المدينى : لم يسمع من ابن عباس و ما رآه قط قال : و هو كقول ثابت قدم علينا عمران بن حصين ؛ ففى جميع هذا المراد به القوم و المسلمون ، فكذا فى حديث ابى هريرة . فان قلت هذا مسلم لكن لا يجرى هذا التأويل فيما ورد من قوله بينا انا اصلى كما هو عند مسلم : قلت : هذه الرواية اما غلط من الاصل او رواية بالمعنى او المراد به بان زيادة الضبط و الحفظ و المبالغة فيه كأنه كان موجودا عند وقوع هذه القضية و الاغلاف شيان جميع من روى عن يحيى بن ابى كثير و ابى سلة و ابى هريرة او من تدليس يحيى و هذا اخف و اهن من القول بأن الزهرى و عمران بن ابى انس و ايوب عن ابن سيرين قد وهما و أخطأوا فى ذكر ذى الدين و ذى الشمالين فى رواياتهم و هم جبال الاحاديث كما صدر من مخالفتنا ليس كما ينبغي كيف و قد قال ابن عمر لما ذكر عنده حديث ذى الدين كان اسلام ابى هريرة بعد ما قتل ذى الدين رواه الطحاوى و اسنده حسن . و قد قال ابن سعد فى طبقاته : ذى الدين و يقال ذو الشمالين اسمه عمير بن =

= عمرو بن فضلة الخزاعي من خزاعة وقال ابن حبان في ثقاته ذو الدين ويقال له ذو الشمالين ايضا ابن عبد عمرو بن فضلة الخزاعي وقال ايضا : ذو الشمالين عمير بن عبد عمرو بن فضلة بن عامر بن الحارث بن غبشان الخزاعي حليف بني زهرة وقال ابو عبد الله محمد بن يحيى العذقي في مسنده قال ابو محمد الخزاعي : ذو الدين احد اجدادنا وهو ذو الشمالين ، وقال المبرد في الكامل : ذو الدين هو ذو الشمالين كان يسمى بهما جميعا وذو الدين يقال له « الخرباق » وهو ابن عبد عمرو بن فضلة وذو الشمالين ايضا ابن عبد عمرو بن فضلة ، وقال النوى في تهذيب الاسماء : اسمه الخرباق بن عمرو ويؤيده ما رواه النسائي عن رافع بن محمد عن عبد الرزاق بن همام : ذو الشمالين بن عمرو و ما قاله ابو عروة في صحيحه من قوله : ذو الشمالين هو ابن عمرو حليف لبني زهرة - اهـ . وقال الآخرون : ابن عبد عمرو كما عرفت والتوفيق ان اباه اسمه عبد عمرو ويقال له عمرو بمحذف عبد ايضا وقد ثبت ان اسم اجداد ذى الشمالين كان سليما قال ابن هشام في سيرته في باب من حضر يدر قال ابن اسحاق : وذو الشمالين ابن عبد عمرو ابن فضلة بن غبشان بن سليم بن ملكان بن اقصى بن حارثة بن عمرو بن عامر من خزاعة - اهـ ؛ فا في قصة السهو رجل من بني سليم أراد بذلك سليم بن ملكان وهو من خزاعة لا سليم بن منصور فانه ليس بخزاعي فالخرباق عمرو السلي منسوب الى سليم بن ملكان من خزاعة فهو سلي خزاعي فكلاهما واحد ؛ قد ثبت بهذه الأقوال ان ذا الدين وذو الشمالين واحد ، وقد اتفق أهل السير ان ذا الشمالين استشهد بدير ، وقال الزهري : كان هذا قبل بدر ثم استحكمت الأمور بعد كما في صحيح ابن حبان و واقعه على ذلك ابن وهب كما في الجوهر التقى انما كان حديث ذى الدين في بدء الاسلام ثبت بهذه الوجوه أن ابا هريرة لم يكن حاضرا في قصة السهو - كذا في تعليق التعليق ونصب الراية والجوهر التقى والطحاوى وغيرهما من الكتب .

كان قبل تحريم الكلام^١ . فلهذا قلتم اذا تكلم ساهيا بنى على صلاته^٢ فكيف قلتم ان اكل او شرب ساهيا بنى ايضا . وأى حديث سمعتم فيه ولو كان عندكم فيه حديث لا تحتاجتم به وسمعناه منكم ولكن الفقهاء ابوا ما قلتم .

(١) دليل ان ابا بكر وعمر وغيرهما تكلموا عامدين كما قال الامام محمد وقد اخرج البخارى ومسلم عن زيد بن ارقم قال كنا تكلم فى الصلاة يكلم الرجل صاحبه وهو الى جنبه فى الصلاة حتى نزلت وقوموا لله قانتين فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام . انتهى . والآية مدنية بالانفاق و اسلام الانصار و ذهاب مصعب بن عمير اليهم إنما كان قبل الهجرة بسنة واحدة ، وأخرجه الترمذى وفيه : كنا تكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم فاندفع به ما قاله ابن حبان بأن المراد بقوله كنا تكلم الانصار الذين كانوا بالمدينة قبل هجرة النبي صلى الله عليه وسلم والقول بأن ذلك كان بمكة قبل الهجرة مدفوع بأنهم ما كانوا يجتمعون بمكة الا نادرا ، وقد روى الطبرانى من حديث ابي امامة قال كان الرجل اذا دخل المسجد فوجدهم يصلون سأل الذى الى جنبه فيخبره بما فاته فيقضى ثم يدخل معهم حتى جاء معاذ يوما فدخل فى الصلاة - فذكر الحديث وهذا كان بالمدينة قطعا لأن ابا امامة ومعاذ بن جبل إنما اسلما بها ، وفي ابي داود فى الأذان كان الرجل اذا جاء يسأل فيخبر بما سبق من صلاته - اهـ ، ثم ذكر مجيئ معاذ فلا شك فى ان حديث زيد بن ارقم كان بالمدينة ، وفي الباب حديث ابن مسعود رضى الله عنه أخرجه البخارى ومسلم وابو داود والنسائى والطحاوى وغيرهم قال : كنا نسلم على رسول الله صلى الله عليه وسلم فيرد علينا فلما رجعنا من عند النجاشى سلمنا عليه فلم يرد علينا قلنا يا رسول الله كنا نسلم عليك فردد علينا قال : ان فى الصلاة لشغلا - اهـ . وله هجرتان الى الحبشة وأراد بذلك رجوعه الثانى الى المدينة وقدمها والنبي صلى الله عليه وسلم يتجهز الى بدر - تدبر .

(٢) لفظ « على صلاته » ساقط من الأصول ولا بد منه .

أخبرنا الربيع بن صبيح البصري عن الحسن بن أبي الحسن البصري أنه قال^١ في رجل تناول في صلاته كوزا من ماء فشرب منه ناسيا أنه يعيد الصلاة.

وأخبرنا شعبة بن الحجاج البصري عن أبي النضر^٢ قال^٣ سمعت حملة ابن عبد الرحمن قال^٤ سمعت عمر بن الخطاب^٥ رضي الله عنه يقول: لا تجوز صلاة الابتشهد فكذلك قلنا^٦ من خط تطوعا بفريضة قبل فراغه من (١) لفظ «قال»، ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٢) اسمه مسلم كافي سنن البيهقي ج ٢ ص ١٣٩ وكافي كتاب الكنى للحافظ البولاني روى عنه شعبة.

(٣-٢) قوله «سمعت حملة بن عبد الرحمن قال»، ساقط من الأصل وهو موجود في الآثار: و الآثار رواه البيهقي في سننه ج ٢ ص ١٣٩ من طريق محمد بن بشار ثنا محمد بن جعفر وعبد الرحمن بن مهدي قال ثنا شعبة قال سمعت مسلا أبا النضر قال سمعت حملة بن عبد الرحمن قال سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول لا تجوز صلاة الابتشهد. انتهى: وحملة بن عبد الرحمن في ج ٢ ص ٣٦١ من اللسان و ج ١ ص ٢٨٦ من الميزان يروى عنه مسلم بن النضر قال ابن خزيمة: لست اعرفهما هـ؛ وذكره ابن جبان في الثقات هـ. و الآثار أخرجه محمد في الآثار بهذا الاسناد وفيه قال: سمعت حميد بن عبد الرحمن وهو تحريف والصواب ما في الميزان واللسان و سنن البيهقي: وحميد بن عبد الرحمن لم يسمع من عمر بل لم يره كافي التهذيب. وأخرج الآثار ابن حزم في ج ٣ ص ٢٧٠ من المحلى هذا الاسناد وفيه «حملة» لا «حميد».

(٤) لفظ «بن الخطاب» زيادة من سنن البيهقي والمحلى، وبالجملة في السند مقطوع من الموضوعين أحدهما لا بد منه في الكتابة والثاني من المستحبات.

(٥) هذا سقط اعتراض السادس عشر من كتاب الرد لابن أبي شيبة حيث قال بعد =

التشهد أو قبل أن يقعد قدر التشهد فصلاته فاسدة .

أخبرنا بكير بن عامر عن أبي إسحاق عن ' الحارث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال : إذا تشهد [ثم أحدث - '] بعد قضاء الصلاة [فقد قضى الصلاة - ٢] .

و أخبرنا أبو حنيفة قال قال عطاء بن أبي رباح في الرجل يجلس خلف الإمام قدر التشهد ثم ينصرف قبل أن يسلم ، قال عطاء : يحزبه .
أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا رجل ' عن إبراهيم النخعي أنه قال في الرجل يحدث بعد ما قد قدر التشهد ، قال : يحزبه .

= رواية حديث عبد الله من باب حكم زيادة ركعة خامسة سهوا وذكر أن أبا حنيفة قال إذا لم يجلس في الرابعة أعاد الصلاة - ١ ، والكلام في السهو وفي الحديث تكلموا معه قسدا حيث قال : وما ذاك ؟ قالوا : صليت كذا وكذا - الحديث ، فالحديث ليس مطابقا لما رآه ابن أبي شيبة فكيف يصح رده على الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقد أجاب عنه من قبل بالتفصيل - المختصر .

(١) وفي الأصول ' عن أبي إسحاق بن الحارث ، وهو تحريف وتصحيف والصواب ما كتبه ، وأبو إسحاق هو السبيعي والحارث هو الأعور ، كما في التهذيب وسنن البيهقي ، وبهذا الاسناد رواه البيهقي معناه في ج ٢ ص ٢٥٦ من السنن .

(٢) وفي الأصول ' قال إذا تشهد بعد قضاء الصلاة ، ١ ، وهو غير مفيد للمعنى المقصود وهو [ما إذا تشهد فقد قضى الصلاة فتصحف وصار ما صار وإما ما كتبه من السنن روى البيهقي بهذا الاسناد معناه ومن غير هذه الطريق عن عاصم عن علي قال : إذا جلس مقدار التشهد ثم أحدث فقد تمت صلاته - ١ ج ٢ ص ٢٥٦ فهي زيادة من الخارج .

(٣) ما بين المربعين زيادة من الخارج لتأدية المعنى .

(٤) لا أدري من هو .

اخبرنا عمر بن ذر الهمداني عن عطاء بن ابي رباح قال: من قضى التشهد في الصلاة ثم احدث [او-'] ثم عرض له عارض^١ او رغب قال: صلاته تامة لا يعيدها.

اخبرنا ابو معاوية المكفوف عن الأعمش عن ابراهيم النخعي^٢ قال قال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه: كنا نسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة قبل ان نخرج^٣ الى التجاشي فيرد علينا، فلما رجعنا من عند التجاشي سلمنا عليه وهو في الصلاة فلم يرد علينا، فذكرنا ذلك له^٤، فقال: ان في الصلاة شغلا.

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه^٥ كانوا يردون على من يسلم عليهم في الصلاة فجاء رجل ذات يوم^٦ والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة

(١) زيادة من الخارج .

(٢) وفي الأصول «ثم عرض له عرض» .

(٣) الحديث أخرجه البخاري عن محمد بن عبد الله بن نمير عن محمد بن فضيل عن الأعمش عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله به، وأخرجه مسلم عن ابي بكر بن ابي شيبة وغيره عن محمد بن فضيل عن الأعمش به، وهو عند البيهقي في ج ٢ ص ٨٤٨ من سننه فلم يهَذَا ان الحديث ليس بمرسَل و ابراهيم يرويه عن علقمة عن عبد الله به - تدبر .

(٤) وفي الأصول بالنية وهو غير صحيح .

(٥) كذا في الأصل، ولفظ «له» ساقط من المندية والصواب اثباته كما هو في الأصل .

(٦) وفي الأصول «عن رسول الله» وهو خطأ .

(٧) وفي الأصول «انهم» وهو غلط .

(٨) قوله «ذات يوم» زده من خارج .

فسلم عليه فلم يرد عليه فلما انصرف [النبي صلى الله عليه وآله وسلم -^١] قال: اعوذ بالله ورسوله من محظيها^٢ قال: [وما ذاك؟ قال:^٣] كنت ترد علي من سلم عليك وأنت في الصلاة وسلت عليك فلم ترد [علي -^٤] قال: ان في الصلاة شغلا؛ فترك [الرد -^٥] من ذلك اليوم .

اخبرنا بكير بن عامر قال حدثنا البرهيم النخعي انهم كانوا يسلمون على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو في الصلاة فيرد عليهم السلام، فلما اقبلوا من عند النجاشي سلموا [عليه -^٥] فلم يرد عليهم السلام، قالوا: يا رسول الله! ما لك لم تسلم علينا قال: ان في الصلاة شغلا .

[قال محمد بن الحسن -^٦]: فأى كلام احق ان يتكلم به من رد السلام وقد تركه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فغيره احق ان يتركه^٨ .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه كما هو في رواية الحديث عند غيره .

(٢) وفي الأصول « من محظه » وهو تحريف، والصواب « محظيها » .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزدته من الخارج لانه لا بد منه .

(٤) لفظ « على » ساقط من الأصول .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه كما هو في كتب الحديث .

(٦) ما بين المربعين زيادة من على دأب الكتاب .

(٧) وفي الأصول « قد » بالقاء .

(٨) هذه الأحاديث استدلت أصحابنا على عدم جواز رد السلام في الصلاة مطلقا لا بالقول ولا بالإشارة بل قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للمسلمين عليه بعد الفراغ من الصلاة (ان في الصلاة لشغلا) فبه دليل بأن المصلي معذور عن ذلك بسبب الشغل في الصلاة ونهى لنبيه عن السلام عليه كما قال الطحاوي في شرح معاني الآثار وفي حديث =

== جابر عند مسلم (لم يمتنع أن ارد عليك الا أنى كنت أصلى - الحديث) وفي حديث ابن مسعود المذكور وهو في الصحيحين أيضا قلنا رجعتا من عند التجاشى سلنا عليه فلم يرد علينا فبهما صراحة لئني الرد على السلام مطلقا قولوا وإشارة وتصريحا بأن ذلك كان قبل خروجهم الى التجاشى ولما رجعوا اليه منه لم يرد عليهم فصار الرد والسلام في الصلاة منسوخا فما وقع في الأحاديث من الرد كان قبل نسخ الكلام وشهد له ما عند أبي داود من حديث أبي هريرة مرفوعا: التسبيح للرجال والتصفيق للنساء يعنى في الصلاة، من أشار في صلاته إشارة تفهم عنه فليد لها يعنى في الصلاة - اهـ. قال أبو داود: هذا الحديث وهم - اهـ. ولم يذكر وجه ذلك وفي الاسناد الى أبي هريرة ليس إلا محمد بن اسحاق والكلام فيه معروف والجمهور على أنه مدلس لا يحتج بحديثه إذا عمن إلا إذا كان ما رواه من باب الاحتياط محضًا بقرائن فيحتاج به وهاتنا كذلك ومن قال أبو غطفان مجهول فهو مستغرق في جهله وهو قلة كما في كتب الرجال قول أبي حنيفة وأصحابه ومن قال بقولهم مطابق للأحاديث المروية في هذا الباب ومناسب لثأن الصلاة والاحتياط الذى يقتضى تلك الأحاديث ومعلوم أن الحاضر مأخوذ به في مقابلة المبيح فما رواه ابن أبي شيبة في كتاب الرد فى رقم (١٢٤) من حديث ابن عمر قال: دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجد بنى عمرو بن عوف فصرى فيه ودخلت عليه رجال من الأنصار ودخل معهم صهيب فسألت صهيبا كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع حيث كان يسلم عليه قال كان يشير يده وذكر أن أبا حنيفة قال: لا يفعل فساقط من البين فإنه داخل فى النسخ ومعارض لحديث أبي هريرة المتقدم أو لم يعلم ابن أبي شيبة الأحاديث النافية لذلك فإن عليها ثم رد على الإمام فبه تمنع ظاهر وأن لم يعلمها فهو بذلك معذور وقد ترك الأحاديث وشب على الإمام بغير وجه ومن يقدر على أن يقول أنه مختلف للآثار بل هذا منه على علم بذلك - اهـ.

اخبرنا يعقوب^١ بن ابراهيم قال: اخبرنا ابراهيم بن مسلم^٢ الهجري عن ابي عياض^٣ عن ابي هريرة قال: انهم كانوا يتكلمون في الصلاة فانزلت هذه الآية «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون»^٤.

اخبرنا عبد الله بن المبارك عن عثمان^٥ بن الأسود المكي عن عطاه بن ابي رباح ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه صلى بأصحابه الظهر او العصر ركعتين ثم سلم، فقيل له: انك صليت ركعتين، قال: أ كذلك؟ قالوا: نعم، فأعاد بهم الصلاة^٦. فهذا الحديث يدل على ان حديث ذى الدين منسوخ كان قبل تحريم الكلام^٧.

(١) هو الامام ابو يوسف القاضى .

(٢) وفي الأصول «ابراهيم عن مسلم» وهو تصحيح، وهو ابراهيم بن مسلم الهجري .

(٣) ابو عياض اسمه «عمر» بن الأسود الغنى الهمداني، كما في ج ٨ ص ٤ من التهذيب .

(٤) رواه البيهقي في باب من قال يترك المأموم القراءة ج ٢ ص ١٥٥ من سننه من طريق

عبد العزيز بن مسلم ثنا ابراهيم الهجري عن ابي عياض عن ابي هريرة انه قال في هذه الآية «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا» قال: كان الناس يتكلمون في الصلاة فنزلت

هذه الآية، وفي رواية ابن عبدان قال: كانوا يتكلمون في الصلاة حتى نزلت هذه الآية -

انتهى . وهكذا روى عن معاوية بن قررة كما هو عند البيهقي ايضا باسناده اليه .

(٥) رواه الطحاوى ج ١ ص ٢٥٩ في شرح معاني الآثار حدثنا ابن مرزوق قال ثنا

ابو عاصم عن عثمان بن الأسود به بلفظ: صلى عمر بن الخطاب بأصحابه فسلم في ركعتين

ثم انصرف، فقيل له في ذلك قال: انى جهزت عيرا من العراق بأحمالها وأقناصها حتى

وردت المدينة فسلم بهم اربع ركعات - انتهى .

(٦) لأن عمر أعاد الصلاة بعد السهو والكلام مع الناس وهو كان قد شهد قصة

ذى الدين كما في البخارى ومسلم وغيرهما فلو كان الكلام لا يطل الصلاة لما أعاد =

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا المغيرة قال: سألت النخعي عن الرجل يفوته مع الإمام ركعة ثم يسلم قال: يستقبل .

أخبرنا قيس بن الربيع قال أخبرنا أبو هاشم^١ قال: سألتنا إبراهيم النخعي عن الرجل يأكل ويشرب ويتكلم وهو في وسط من صلاته قال: الصلاة مستقبله إلا أن يكون عند الفراغ من صلاته .

وقال^٢ محمد بن الحسن: كانوا يسلبون في الصلاة حتى نزلت ، وقوموا لله قانتين .

أخبرنا أبو حرة^٣ عن الحسن البصري^٤ قال حدثنا محمد بن سيرين قال:

= عمر بن الخطاب وأصحابه صلاتهم كما لا يخفى .

(١) هو أبو هاشم الرماني الواسطي اسمه يحيى وهو الصواب، وفي الأصول «أبو هشام»، وهو خطأ، والصحيح ما كتبه .

(٢) من هنا إلى قوله يستأنف الصلاة في أثر الحسن في باب المسح على الخفين وهو غير مناسب له وأخرج البخاري ومسلم عن زيد بن أرقم رضى الله عنه كان أحدنا يكلم صاحبه إلى جنبه في الصلاة حتى نزلت «قوموا لله قانتين» فأمرنا بالسكوت ونهنا عن الكلام - انتهى . وهو عند البيهقي في ج ٢ ص ٢٤٨ ، وترتيب الآثار غير مرتب في الكتاب ومنفردة في الأبواب .

(٣) وفي الأصول «أبو حرة» بالجيم وهو مصحف، والصحيح «أبو حرة» بضم الحاء المهملة والراء المشددة ، اسمه «واصل بن عبد الرحمن البصري» روى عن الحسن وابن سيرين وغيرهما كما في التهذيب ج ١١ ص ١٠٤ ، وهذا ظهر أن «أبا حرة» يروى عن كليهما .

(٤) زيادة الواو مفتى، وهو عطف على «عن الحسن» أي قال أبو حرة حدثنا ابن سيرين فواصل بن عبد الرحمن روى هذا الحديث عن الحسن وابن سيرين كليهما ومن سقط =

قدم ابن مسعود من سفر فمر بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فسلم عليه فأوى [برأسه - ١] .

اخبرنا ابو حرة عن الحسن البصري في الرجل يسبق^١ بركعة ثم يسلم الامام فيتكلم أفرأيت يستقبل من الصلاة قال^٢: انك قد سبقت بركعة، قال: يستأنف الصلاة .

= الواو وقع الخطأ في الاسناد وابن سيرين يرويه عن ابي هريرة وهو عن ابن مسعود رضى الله عنه ورواه البيهقي في ج ٢ ص ٢٦٠ من سننه من طريق محمد بن بشر حدثني مسعر عن عاصم عن ابن سيرين ان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فقال برأسه يعني الرد وعن اسماعيل بن ابي كبير ثنا مكي ثنا هشام عن محمد قال: اثبت ان ابن مسعود قال: اتيت النبي صلى الله عليه وسلم حين قدمت من الحجبة اسلم عليه فوجدته قائما يصلي فسلمت عليه فأوأمأ برأسه؛ وكان محمد يأخذ به؛ قال البيهقي: هذا هو المحفوظ مرسل وعن ابي يعلى التوزي ثنا عبد الله بن رجاء عن هشام عن محمد عن ابي هريرة عن عبد الله بن مسعود قال: لما قدمت من الحجبة اتيت النبي صلى الله عليه وسلم وهو يصلي فسلمت عليه فأوأمأ برأسه؛ فردد به ابو يعلى محمد بن الصلت التوزي - انتهى . ولعل هذا كان في المقدمة الاولى من الحجبة والا تقدم من ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم لم يرد عليه - تدبر .

(١) قوله « برأسه » ساقط من الأصول ، واما زيد من سنن البيهقي .

(٢) لعل العبارة هكذا: في الرجل يسبق مع الامام بركعة ثم يسلم فيتكلم أفرأيت يستقبل من الصلاة . قال: انك قد سبقت بركعة ، قال: يستأنف - تأمل .

(٣) هذا زائد عن الجواب لا حاجة اليه ولعله انه سبق بركعة بالغية يعني كيف لا يستقبل الصلاة وهو مسبوق بركعة وتكلم في وسط الصلاة - فانهم .

وقال أبو حنيفة: النفخ في الصلاة إذا كان يسمع بمنزلة الكلام وكلاهما يقطع الصلاة^١.

أخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن أبي حصين^٢ عن أبي هريرة^٣ رضي الله عنه قال: ما أبالي نفخت في الصلاة أو تكلمت.

أخبرنا سلام بن سليم النخعي عن^٤ الأعمش عن أبي الضحى قال: كان

(١) وسقط هنا من الأصل بعض العبارة تقديره، وقال أهل المدينة بقول أبي حنيفة أن النفخ بمنزلة الكلام، وقال محمد بن الحسن: قد جاءت فيه آثار أو نحوه - والله أعلم وفي المدونة ج ١ ص ١٠١: قال وقال مالك في النفخ في الصلاة قال: لا يجزئ فأراه بمنزلة الكلام، قال ابن القاسم وأرى من نفخ متعمدا أو جاهلا أن يعيد صلاته بمنزلة من تكلم متعمدا فإن كان ناسيا محمد بن محمد السهوي قال وكيع عن سفيان عن أبي حصين عن سعيد بن جبير قال: ما أبالي نفخت في الصلاة أو تكلمت قال وكيع عن سفيان عن الحسن بن عبيد الله عن أبي الضحى عن ابن عباس قال: النفخ في الصلاة كلام - انتهى.

(٢) ففتح المهملة اسمه عثمان بن عاصم بن حصين أبو الحصين الأسدي الكوفي، من رجال الستة مات سنة (١٢٨) والأظهر أن روايته عن الصحابة مرسله كما في التهذيب.

(٣) كذا في الأصول «عن أبي هريرة»، وفي المدونة: عن سفيان عن أبي حصين عن سعيد بن جبير كما عرفت، وعندي ما في المدونة أصح وأرجح لوجوه الأول أن الحافظ لم يذكر أبا هريرة رضي الله عنه فيمن روى عنه ولو كان لذكره والثاني أن ابن حبان ذكره في اتباع التابعين والثالث أن روايته عن الصحابة مرسله والرابع أن ما في المدونة هذا المتن عن سفيان عنه عن سعيد بن جبير فهذه القرائن يحكم ذوق بأن أبا هريرة في الاستناد خطأ بل هو سعيد بن جبير فافهم وتبصر ثم طالعت كنز العمال ج ٤ ص ٢٢٤ عن أبي هريرة قال: لا ينفع أحدكم حين يضع جبهته ولا يتورك أحدكم.

(٤) رواه البيهقي في ج ٢ ص ٢٥٢ من سننه من طريق علي بن الجعد ثا شعبة عن =

ابن عباس يرى ان النفع في الصلاة بمنزلة "كلام".

باب السهو في افتتاح الصلاة والجلوس والحدث في الصلاة

قال ابو حنيفة رضي الله عنه في الامام يسهو عن تكبيرة الافتتاح حتى يفرغ من الصلاة انه يعيد الصلاة ويعيد من خلفه الصلاة ايضا وان كانوا قد كبروا. فان كبر الامام للافتتاح ودخل معه رجل في اول صلاته بغير تكبير ثم كبر للركوع فان ذلك لا يحزى عنه لانه لم يرد بالتكبير افتتاح الصلاة وكذلك من دخل مع الامام ولم يكبر للافتتاح ولم يكبر للركعة الاولى وكبر للركعة الثانية فان ذلك لا يحزى عنه. فان ذكر ما صنع في صلاته فليقم قائما ثم يفتح الصلاة بالتكبير وذلك للحديث الذي جاء ورواه ابو حنيفة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: التكبير تحريم الصلاة فليس احد يدخل في الصلاة الا بالتكبير.

وقال اهل المدينة في الامام يسهو عن تكبيرة الافتتاح [ثم كبر للركوع - ١] حتى يفرغ من الصلاة انه يعيد ويعيد من خلفه الصلاة وان كان من خلفه قد كبروا ولا يحزى الامام تكبيرة الركوع للافتتاح^١ ولو ان الامام كبر للافتتاح ثم نسي رجل خلفه تكبيرة الافتتاح وقد دخل معه

= الأعمش عن ابي الضحى عن ابن عباس انه كان يخشى ان يكون كلاما يعنى النفع في الصلاة - انتهى؛ وفي ج ٤ ص ٢٢٣ من كنز العمال: عن ابن عباس قال: النفع في الصلاة بمنزلة الكلام رواه عبد الرزاق - اهـ. وقد عرفت ما في المدونة.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وانما زدناه من المدونة الكبرى ج ١ ص ٦٧.

(٢) زاد في المدونة: وان نوى بها تكبيرة الافتتاح.

في أول صلاته بغير تكبيرة ثم كبر للركوع ' ينوي بذلك تكبيرة الافتتاح ' رأينا ذلك يجوز عن لانه قد دخل مع الإمام في أول صلاته فان ' سها الذي خلف الإمام ايضا عن تكبيرة الافتتاح في الركعة الأولى و تكبيرة الركوع حتى صلى ركعة فذكر في الركعة الثانية رأينا ان يمضي مع الإمام حتى يفرغ من الصلاة ثم يبتدئ الصلاة و لا يجوز له الذي صلى مع الإمام .
 وقال محمد بن الحسن : فكيف اجزأت تكبيرة الركوع في الركعة الأولى المأموم من تكبيرة الافتتاح و لا يجوز الإمام . قالوا : لان المأموم قد دخل في أول صلاة الإمام .

قيل لهم : أفتتكبر دخل ام بغير تكبير ؟ قالوا : بغير تكبير .
 قيل لهم : أفتدخل ذلك في الصلاة قالوا : ذلك موقوف فان كبر للركوع فذلك دخول في الصلاة فان لم يكبر للركوع فليس ذلك بدخول .

(١-١) زاد في المدونة ' ينوي بذلك تكبيرة الافتتاح ' وفيها في ج ١ ص ٦٦ : و تكبيرة الافتتاح ركن من اركان الصلاة وفرض من فرائضها فاذا تركها او نسي عنها لا تصح الصلاة فاعادتها لازمة و واجبة عليه لأن ترك الركن يعطل الصلاة - اهـ .

(٢) في المدونة : وان لم ينو بتكبيرة الركوع تكبيرة الافتتاح فليمض مع الإمام حتى اذا فرغ الإمام اعاد الصلاة ، قال : فان هو لم يكبر للركوع و لا للافتتاح مع الإمام حتى ركب الإمام ركعة و ركعها معه ركعة ثم ذكر ابتداء الاحرام و كان الآن داخلا في الصلاة فليتم بقية الصلاة مع الإمام ثم يقضي ركعة اذا سلم الإمام ، قال و قال مالك : ان دخل مع الإمام قننى تكبيرة الافتتاح و كبر للركوع و لم ينو بها تكبيرة الافتتاح مضى في صلاته و لم يقطعها فاذا فرغ من صلاته مع الإمام اعادها - انتهى . لعل بين تصويري المسألة فرقا - تدبر .

قيل لهم: أرايتم ان تكلم في حاله تلك متعمدا يكون مفسدا للصلاة؟ قالوا: نعم. قيل لهم: ان كانت الصلاة يفسد عما ذا؟ قالوا: قد كان شيئا موقوفا افسده الامام^٢. قيل لهم: ان جاز هذا للمأموم فأجزأته تكبيرة الركوع فلم يكبر للركوع في الركعة الأولى حتى كبر للركوع للركعة الثانية أتجزئه الثانية و الثالثة و الرابعة و يقوم ان فرغ الامام فيقضى الركعة الأولى، قالوا: ولكنه يصلي مع الامام ثم يقوم فيستقبل الصلاة.

قيل لهم: فكيف اجزأته تكبيرة الركوع للركعة الأولى ولم تجزئه تكبير الركوع للركعة الثانية قالوا: لأننا نخاف ان يكون دخوله اول الصلاة مع الامام بغير تكبير دخولا^٣، قيل لهم: فكيف يستقبل الصلاة اذا فرغ من الصلاة مع الامام، لأن كانت تلك الصلاة مجزئة عنه، ما عليه ان يستقبل الصلاة و ان لم تكن مجزئة عنه، ما عليه ان يتبها مع الامام، وما ينبغي له ان يصليها معه. قالوا: نرجو ان تكون مجزئة عنه و نخاف ان تكون غير مجزئة^٤.

قيل لهم: فأتتم من قولكم على غير يقين و قد اقرتم انكم لا تدرون كيف الحق في هذا. وما نرى لقولكم هذا وجها يعتمد عليه ولكن الحق عندنا على ما جاء في الآثار و السنة ان من لم يدخل في الصلاة بتكبير يرد به افتتاح

(١) وفي الأصول «عما قالوا» والصواب «عما ذا قالوا» فسقط لفظ «ذا» من قلم الناسخ.

(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية «الكلام».

(٣) أي دخولا كأنه غير دخول.

(٤) كذا في الأصول، ولعل الصواب «مجزئة عنه» فسقط لفظ «عنه» من الأصول والله اعلم.

(٥) كذا في الأصول، والأولى «قد».

الصلاة فليس بداخل ولا يجرؤه من ذلك تكبيرة الركوع لأنه لم يرد بها افتتاح الصلاة في الركعة الأولى ولا في الثانية، قيل لهم: قد افسدتم صلاة من دخل مع الإمام بتكبير يرد به الافتتاح ولم يفتح به الإمام. قالوا: لأن الإمام إذا لم يدخل في الصلاة فلا صلاة لمن خلفه، قيل لهم: هكذا قول وهذا الصواب لكنكم تقولون هذا القول في غير هذا الموضع، أرايتم إماما صلى بقم الظهر أو صلاة من الصلوات قلما صلى ركعة تكلم أليس قصد صلاته؟ قالوا: بلى؛ قيل لهم: أتعبد صلاة من خلفه؟ قالوا: لا تعبد ولكنهم يقومون فيقصون ما بقي من صلاتهم وحدانا، قيل لهم: فليس الإمام لهم فيما بقي من صلاتهم، قالوا: بلى؛ قيل لهم: فكذلك ابتداء الصلاة ينبغي أن يقال للأئمة اقض صلاتك وإن كانت صلاة الإمام فاسدة، قيل لهم: أيضا فكيف لم يستخلف الإمام عليهم؟ قالوا: لأنه حين تكلم متعمدا خرج من الصلاة فلا استخلاف له، قيل لهم: فما تقولون إذا أحدث الإمام أليس قد فسدت صلاته ووجب عليه الوضوء وقضاؤه فلا ينبغي على صلاته. قالوا: بلى.

قيل [لهم -^١]: فيستخلف هذا على القوم من يصلي بهم. قالوا: نعم.

قيل لهم: فكيف استخلف من أحدث وقد خرج من الصلاة ولا يستخلف

(١) وكان في الأصول «الصلاة»، والصواب «صلاة»، وهو مضاف.

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب «ظهرا».

(٣) كذا في الأصل، وفي الهنذية «يقولون»، وليس بشيء.

(٤) وكان في الأصول «ليقضى»، والصواب «اقض» بصيغة الأمر.

(٥) وكان في الأصول «فكيف استخلف الإمام» بالاثبات، والصواب «لم يستخلف» بالنفي - تأمل.

(٦) لفظ «لهم» ساقط من الأصول ولا بد منه.

من تكلم متعمدا، هذا قول ينقض بعضه بعضا فليس عندكم فيما سمعنا منكم في هذا دليل ' يعتمد عليه قولنا ' فأتّم الرجال عرقم الفساد من غيره ' أو ' ما غيركم بأعقل منكم ولكنكم استغفتم بما عندكم ' من علم غيركم ' وقد جاء الحديث انه كان يقال من اعلم الناس ، قالوا : من طلب علما الى عليه وكان يعاد برجل فيما بلغنا يقول الحق انا اياك ' فان للحق نورا .

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : من لم يكبر حتى يفتح الصلاة فليس في صلاة .

اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم قال : قلت له رجل صلى بغير وضوء قال : يتوضأ ويعيد الصلاة وان كان اماما اعاد وأعاد اصحابه فان صلاة الامام اذا فسدت فسدت من خلفه قلت : رجل نسي التكبيرة الاولى التي يفتح بها الصلاة قال : ان ذكر وهو في الصلاة لم يعتد بما مضى وكبر واستأنف وان لم يذكر حتى فرغ فليعد الصلاة وان كان اماما اعاد

(١) في الأصل «في هذا انه يعتمد عليه»، والظاهر ان في العبارة خلا - لعله «في هذا دليل او وجه يعتمد عليه».

(٢) كذا في الأصول. ولعل الصواب «قولكم».

(٣) كذا في الأصول، واظن ان في العبارة سقطا .

(٤) وفي الأصول «وما» والصواب «او ما» بالاستفهام .

(٥) كذا في الأصول «من علم غيركم» فله «عن علم غيركم» او «من علمكم عن غيركم» فان صلة الاستثناء كلمة «عن» لا حرف «من» فن يان لما ، وسقطت «عن» من الأصول - تأمل .

(٦) كذا في الأصل، وفي الهندية «بقول الحق انا اباله» ولعل الصواب «من يقول الحق يعاد به» ونحن ايضا نقول «الحق فيعاد بنا» - وانه اعلم .

۱۰ - در صورتی که ...

واعادوا اصحابه فان صلاة الامام اذا فسدت فسدت صلاة اصحابه.

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال: اذا فسدت صلاة الامام
فسدت صلاة من خلفه .

اخبرنا عبد الله بن المبارك عن يعقوب بن القعقاع عن عطاء بن ابي رباح في الرجل يؤم اصحابه وهو على غير وضوء قال: يمينون .
اخبرنا عبد الله بن المبارك عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين قال: يمينون او احب [الى -] ان يمينوا .

اخبرنا ابراهيم بن يزيد المكي عن عمرو بن دينار قال قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه في الرجل يصلي بأصحابه جنبا قال : جيد ويعيدون .
وقال اهل المدينة : أفليس قد صلى عمر رضي الله عنه بأصحابه وهو جنب فأعاد ولم يعدوا .

(١) كذا في الأصول «اعادوا احمابه»، وهو ايضا صحيح عند الكوفيين كتركيب اكلوني
البراغيث والتركيب المعروف عند المصريين «اعاد احمابه».

(۲) هو ابن الأعم الأزدی ابو الحسن الخراسانی قاضی مروقة من رجال ابی داود والنسائی و ذکره ابن جبان فی الثقات - کذا فی التهذیب .

(٣) وفي الحديث: «ابن عوف، بالغاء، والصواب ما في الأصل» «ابن عون» بالنون وهو ابن اربطان المزي مولاهم ابو عون الخزار البصري من رجال السنة. وليس هو عبد الله ابن عون الحلالي ابو محمد البغدادي الاذى فانه متأخر عنه من شيوخ مسلم وغيره.

(٤) زيادة من كتاب الآثار.

(هـ) وفي الأصول «ان يعيدون» باظهار نون الاعراب وهو خطأ، وفي الآثار «أحب
الى ان يجدوا» من غير شك الراوى:-

قيل لهم: ان عمر لم يستيقن انه كان جنباً وانما اخذ^١ بالثقة فاعتسل
وأعاد ولم يأمر اصحابه ان يعيدوا.

وقد ذكر^٢ هشام بن عروة عن ابيه عروة بن الزبير عن زيد^٣ بن الصلت
ان عمر بن الخطاب قال: احسبني احتلت وما شعرت فظن^٤ انه احلم^٥ وانما
قال: احسبني^٦ ولم يستيقن عمر^٧ شدد على نفسه فاعتسل و أعاد الصلاة
(١) وفي الأصول « فأخذ بالثقة » .

(٢) لعل « مالكا » سقط من الأصول فان الأثر رواه مالك في الموطأ « عن هشام بن
عروة » وقد سقط من شرح الزرقاني « عن عروة بن الزبير » ولا بد منه كما في الحج،
وعروة يروى عن زيد بن الصلت كما في ص ١٤٣ من التعليل .

(٣) كذا في الأصل « بالراى المعجمة المضمومة والياءين التحتايتين مضمر » قال في التعليل
ص ١٤٣ « زيد بن الصلت » بالتصغير ، وعنه عروة بن الزبير معروف ثم ذكر الأثر
المذكور مالك عن هشام بن عروة عن ابيه عنه قال: خرجنا مع عمر الى الجرف فاذا
هو احلم وصلى ولم يتسل فذكر القصة في اعادة الصلاة - اهـ . وفي الهندية « زيد » بالراء
المهملة بعدها ياء ثم موحدة وهو مصحف ، والصواب « زيد » بالتصغير على ما
كتبته - تأمل .

(٤ - ٤) لفظ « انه احلم و » زده من خارج وهو ساقط من الأصول .

(٥) وفي الأصل « قال احسبني احتلت وما شعرت فظن^٨ انما قال احسبني عمر شدد على
نفسه » والصواب « فظن انه احلم وانما قال احسبني ولم يستيقن عمر وشدد - الخ ،
قبحا سقوط وتصحيف واغلوطه .

(٦ - ٦) لفظ « ولم يستيقن عمر و » زيادة من خارج لتصحيح العبارة وما اوله به الامام
محمد فهو محل من محال الأثر ومعنى من معانيه والا قد ورد ان اصحابه ايضا اعادوا =

= الصلاة: قال في ج ١ ص ١٩٩ من الجوهر النقي وهو في ج ٢ ص ٣٩٨ من سنن البيهقي وروى عبد الرزاق عن حسين بن مهران عن المطرح ابى المهلب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن ابى امامة: صلى عمر بالناس وهو جنب فأعاد ولم يعيدوا ، قال له علي: كان ينبغي لمن صلى معك ان يعيدوا فزولوا الى قول علي ، قلت من كلام القاسم فزولوا قال رجوا قال القاسم وقال ابن مسعود مثل قول علي - انتهى - فلم من هذا ان اصحاب عمر رضوا عنه ايضا اعادوا الصلاة ، وقال ابن التريكي قبله وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج عن عطاء قال ان صلى امام غير متوضئ قد ذكر حين فرغ يعيد ويعيدون فان لم يذكر حتى قامت الصلاة يعيد ولا يعيدون ثم روى عن ابن جريج قلت يعني لعطاء صلى بهم جنبا فلم يسلموا ولم يسلم حتى قامت الصلاة قال فليعيدوا فليست الجنابة كالوضوء ، وروى عبد الرزاق ايضا عن الثوري عن صاعد عن الشعبي قال: يعيد ويعيدون وصاعد هو ابن مسلم الشكري الكوفي ذكره ابن حبان في الثقات من اتباع التابعين وفي مصنف ابن ابى شيبة ثنا هشيم عن يونس عن ابن سيرين قال: اعد الصلاة واخير اصحابك انك صليت بهم وانت غير طاهر . وروى عبد الرزاق عن ابراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن ابى جعفر ان عليا صلى بالناس وهو جنب او على غير وضوء فأعاد وأمرهم ان يعيدوا ، وفي مصنف ابن ابى شيبة ثنا وكيع عن ابراهيم بن يزيد عن عمرو بن دينار عن علي قال: يعيد ويعيدون - اهـ - ومذهب ابى حنيفة وأصحابه انهم يعيدون جميعا وكذا مذهب مالك ان كان الامام علما بجنابه وكذا مذهب الشعبي ذكره ابو عمر في الاستذكار - انتهى - ووقع في الجوهر النقي عن المطرح عن ابى المهلب وهو خطأ فان المطرح هو ابو المهلب الكوفي كما في التهذيب - فنبه له - وارجع الى باب الرجل يصلي بالقوم وهو جنب او على غير وضوء من موطن محمد ص ١٥٦ وشرح الزرقاني ج ١ ص ٩٠ من باب اعادة الجنب الصلاة وغسله اذا لم يذكر وكتاب الآثار

بطله فليس ينبغي أن يكلف الناس بذلك^١.

باب الجلوس في الصلاة

قال أبو حنيفة في الجلوس في الصلاة في الركعة الثانية وفي آخر الصلاة سواء ينصب اليمنى ويفترش^٢ اليسرى اقراشا .

وقال اهل المدينة في الجلسة الأولى مثل قول أبي حنيفة فإذا كانت الجلسة في آخر الصلاة انفض باليمنى الى الارض وأخرج رجله جميعا من جانب واحد .

وقال محمد بن الحسن : ما الجلسات^٣ الا سواء وما جاء الاثر والسنة الا بقول أبي حنيفة رضي الله عنه في ذلك وما فرق في ذلك بين الجلسة الأولى والثانية وقد جاء في ذلك آثار كثيرة .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح عن حماد عن ابراهيم النخعي قال : كان يستحب للرجل ان يجلس في الركعة الأولى والثانية والثالثة والرابعة على رجله اليسرى ويكره ان يفترش رجله اليمنى كما يكره ان يفترش ذراعيه .
اخبرنا مالك بن انس قال حدثنا عبد الرحمن بن القاسم عن [عبادة بن-^٤] عبد الله بن عمر انه كان يرى اباہ يتربع في الصلاة اذا جلس قال :

(١) وكان في الأصل «ذلك» والصواب «بذلك» .

(٢) كذا في الأصل . وفي المتن «ويفترش» .

(٣) كذا في الأصل «ما الجلسات» بالجمع ، ولعل الأولى «ما الجلسات» بالثني .

(٤) ما بين المرحين ساقط من الأصل ، وهو عبادة بن عمر الصحابي المشهور ، وهو في باب الجلوس في الصلاة من الموطأ ص ١١٢ ولا بد منه و«عبادة» هذا حفيد عمر ابن الخطاب ثقة ، وراجع شرح الموطأ للزرقاني .

فعلته وأنا يومئذ حديث السن فهاني [ابن-] قال انها ليست بسنة الصلاة
انما سنة الصلاة ان تصب رجلك^١ اليمنى وتحنى^٢ رجلك اليسرى . فهذا مالك
ابن انس قهيهكم يروى ان سنة الجلوس في الصلاة هذا . فسنة الصلاة ما قال
ابن عمر^٣ ما حدث به قهيهكم وليست كما قلتم .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، موجود في موطأ الامام محمد .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهنكية «رجلك» بالثنية وهو خطأ .

(٣) كذا في الأصل . والاختاء الامالة فتحى الصحيح «وتحنى» في الموطأ ، وفي الهنكية
«وتحنى» والاختاء غير متعد الى المقبول .

(٤) في الأصل العبارة هكذا «في الصلاة هذا سنة الصلاة ما قال ابن عمر ما حدث به
قهيهكم - اهـ» وهى كما ترى .

(٥) زيادة الواو منى ولا بد منها وهى سقطت من الأصول ، والاثر رواه البخارى
في ص ١١٤ من صحيحه في باب سنة الجلوس في التشهد حدثنا عبد الله بن مسلة عن مالك
به بلفظ انه كان يرى عبد الله بن عمر يربع في الصلاة اذا جلس ففعلته وأنا يومئذ
حديث السن فهاني عبد الله بن عمر وقال انما سنة الصلاة ان تصب رجلك اليمنى وتحنى
اليسرى قلت : انك تمل ، فقال : ان رجلاى لا تحملانى - اهـ . وهذا صريح فيما قلنا
من الجلوس في الصلاة ؛ وفي سنن النسائي من الانصارية ص ١١٥ من باب الاستقبال
بأطراف اصابع القدم القبلة عن عمرو بن الحارث عن يحيى ان القاسم حدثه عن عبد الله
وهو ابن عبد الله بن عمر عن ابيه قال : من سنة الصلاة ان تصب القدم اليمنى واستقباله
بأصابعها القبلة والجلوس على اليسرى - انتهى . فيه تصريح بالاقتراض على ما هو مذهبنا
الاحناف ودفع لما قاله الحافظ في فتح البارى من الجلوس على الورك وهذا عام في
الجلوس الاول والثانى لا فرق بينهما كيف لا وقد روى مالك عن عبد الله بن دينار
انه سمع عبد الله بن عمر وصلى الى جنبه رجل قلنا جلس الرجل في اربع تربع وتحنى =

باب صلاة النافلة

وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه: صلاة الليل إن شئت صليت ركعتين وإن شئت صليت أربعاً وإن شئت صليت ستاً وإن شئت صليت ثمانية

= رجله فلما انصرف عبد الله عاب ذلك عليه، قال الرجل: إنك تفعل ذلك، فقال عبد الله بن عمر فاني أشتكي - انتهى - فانظر قوله جلس في أربع - الخ. صريح في الجلوس الأخير فاندفع ما حملوه على خلاف ذلك تأمل. وحديث أبي حميد قد حكم عليه الطحاوي بالاقطاع وعنه ابن القطان المغربي وابن دقيق العيد أيضاً، قال الطحاوي: محمد بن عمرو بن عطاء لم يدرك صلاة أبي حميد وإنما يروها عن رجل كما ذكره عطاء بن خالد والرجل الآخر هو عباس بن سهل - تأمل. وفي الباب حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه مسلم وأبو داود عن أبي الجوزاء عنها مطولاً وفيه وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى وكان ينهى عن عقبة الشيطان وينهى أن يفرش الرجل ذراعيه اقتراش السبع وكان يختم الصلاة بالتسليم - أه في باب ما يجمع صفة الصلاة. وحديث آخر أخرجه الترمذي في باب كيف الجلوس عن عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر قال: قدمت المدينة قلت: لأفقرن إلى صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما جلس يعني للتشهد اقترش رجله اليسرى ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى ونصب رجله اليمنى - انتهى. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح والعمل عليه عند أكثر أهل العلم، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة - انتهى. وأخرجه النسائي أيضاً بهذا الاسناد وفيه: وإذا جلس أضجع اليسرى ونصب اليمنى - الحديث ج ١ ص ١١٥. ورواه الطحاوي أيضاً ج ١ ص ١٥٢ عن أبي الأحوص عن عاصم بن كليب به وفيه: فلما قعد للتشهد فرش رجله اليسرى ثم قعد عليها ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى - الحديث: وراجع الطحاوي والجوهري في نصب الرأية.

لا يفصل بينهما بسلام وكان يكره أن يزيد في صلاة النهار على أربع شيئا لا يفصل بين ذلك بسلام.

وقال محمد بن الحسن كما قال أبو حنيفة في صلاة النهار فأما صلاة الليل فتقضى مثنى يسلم في كل ركعتين منها والوتر ثلاث ركعات وهذه أحسن القولين عندنا لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثبت عنه أنه قال: صلاة الليل مثنى مثنى.

وقال أهل المدينة: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى يسلم من كل ركعتين. وقال محمد بن الحسن: وكيف استحسن هذا أهل المدينة وقد جاء الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صلاة الزوال أنه كان يصلي أربعا إذا زالت الشمس لا يفصل بينهما بسلام.

أخبرنا بذلك بكير بن عامر الجبلي عن عامر الشعبي^٢ وأبراهيم^١ النخعي

(١) أي المصلي . (٢) قد أحسن في طريق الاستدلال وأجاد فيها - تدبر .

(٣) هكذا أخرجه مرسلا في باب صلاة التطوع بعد القرينة من الموطأ ص ١٦٢ قال محمد: وبلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر أربعا إذا زالت الشمس فسأله أبو أيوب الأنصاري عن ذلك قال: إن أبواب السماء تفتح في هذه الساعة فأحب أن يصعد لي فيها عمل ، قال : يا رسول الله ! أيفصل بينهما بسلام ؟ قال : لا ، أخبرنا بذلك بكير بن عامر الجبلي عن إبراهيم^١ والشعبي^٢ عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه انتهى . والحديث موصول رواه ابن ماجه ص ٨٢ حدثنا علي بن محمد ثنا وكيع عن عبيدة بن معتب الضبي عن إبراهيم عن سهم بن منجاب عن قرعة عن قرثع عن أبي أيوب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبل الظهر أربعا إذا زالت الشمس لا يفصل بينهما بسلام . وقال : إن أبواب السماء تفتح إذا زالت الشمس - انتهى .

(٤) لم أجد حديث الشعبي وحديث إبراهيم رواه ابن ماجه كما عرفت والطحاوي =

عن أبي أيوب الأنصاري أنه كان يرى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين كان في منزله يصلي أربع ركعات مع زوال الشمس قال: قلت له في ذلك فقال: إن أبواب السماء تفتح [في -] هذه الساعة [فأحب أن يصعد لي فيها عمل -] قلت: يا رسول الله! أيفضل بينهن بسلام؟ فقال: لا.

= ج ١ ص ١٩٨ حدثنا علي بن شية قال: أخبرنا يزيد بن هارون قال: أنا عبيدة الصنع (ح) وحدثنا ربيع الجيزي قال ثنا علي بن معبد قال ثنا عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن عبيدة (ح) وحدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا أبو عامر قال ثنا إبراهيم بن طهمان عن إبراهيم هو النخعي عن سهم بن منجاب عن قرة عن القرئع عن أبي أيوب الأنصاري قال: أذن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات بعد زوال الشمس قلت: يا رسول الله! أنك تدمن هؤلاء الأربع ركعات؟ قال: يا أبا أيوب! إذا زالت الشمس ففتحت أبواب السماء فلن ترتج حتى يصلي الظهر فأحب أن يصعد لي فيهن عمل صالح قبل أن ترتج. فقالت: يا رسول الله! أفكلهن قراءة؟ قال: نعم، قلت: بينهن تسليم فاصل؟ قال: لا إلا التشهد. حدثنا عبد العزيز بن معاوية قال ثنا فهد قال ثنا شعبة عن عبيدة عن إبراهيم عن سهم بن منجاب عن قرة عن القرئع عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أربع ركعات قل الظهر لا تسليم فيهن يفتح لمن أبواب السماء. قال أبو جعفر: فقد ثبت بهذا الحديث أنه قد يجوز أن يتطوع بأربع ركعات بالنهار لا تسليم فيهن ثبت بذلك قول من ذكرنا أنه ذهب إليه - انتهى - وقد رواه البيهقي في باب من أجاز أن يصلي أربعا لا يسلم الا في آخرهن ج ٢ ص ٤٨٨ من نسخة من طريق بأسانيده إلى إبراهيم النخعي عن ابن منجاب عن قرة عن القرئع عن أبي أيوب به والله وفي الباب عن علي وعبد الله بن السائب رواه الترمذي.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل. وإنما زدت من الموطأ.

ثمّ حديث أهل المدينة عن سهيل^١ بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: من كان مصلياً [منكم] -^٢ بعد الجمعة فليصل أربعاً ولم يذكر فيه سلاماً^٣ ولا غيره. وبلغنا^٤ عن عبد الله بن مسعود أنه كان يصلي أربعاً قبلها وبعدها أربعاً ولم يذكر فيها التسليم.

(١) أخرجه الطحاوي حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن سهيل به مثله وهو يأتي في الكتاب عن سفيان بن عيينة عن سهيل.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول فزده من الطحاوي.

(٣) وفي الأصول «سلام».

(٤) هذا البلاغ أسنده الطحاوي ج ١ ص ١٩٩: حدثنا ابن أبي داود قال ثنا أحمد بن يونس قال ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبد الرحمن السلي قال: قدم علينا عبد الله فكان يصلي الجمعة أربعاً قدم بعده على فكان إذا صلى الجمعة صلى بعدها ركعتين وأربعاً فأعجبنا فل على فأخبرناه - انتهى.

(٥) رواه عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا معمر عن قتادة أن ابن مسعود كان يصلي قبل الجمعة أربع ركعات وبعدها أربع ركعات - انتهى. ورواه الطبراني في الكبير عن قتادة عنه بلفظ أنه كان يصلي بعد الجمعة ست ركعات وكتادة لم يسمع من ابن مسعود - قاله الهيثمي في مجمع الزوائد ولا يضر فانه ثابت بطريق موصول.

(٦) وفي الأصل «فيه» مكان «فيها»، قال الطحاوي: حدثنا ابن مرزوق قال ثنا أبو عامر قال ثنا إبراهيم بن طهمان عن عبيدة عن إبراهيم قال: كان عبد الله يصلي أربع ركعات قبل الظهر وأربع ركعات بعد الجمعة وأربع ركعات بعد الفطر والأضحية ليس فيهن تسليم فاهل وفي كلهن القراءة حدثنا أبو بشر الرقي قال ثنا أبو معاوية الضرير عن محل الضبي عن إبراهيم أن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً لا يفصل بينهما بتسليم انتهى. وهذا بلاغ الإمام محمد فهو مستند والحديث =

أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي قال: أربعا قبل الظهر و أربعا بعد الجمعة لا يفصل بينهما بتسليم.

أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة قال: تطوع عبد الله بن مسعود الذي لا يدعه أربعا قبل الظهر واثنين بعدها واثنين بعد المغرب واثنين بعد العشاء واثنين قبل الفجر.

أخبرنا سفيان بن عيينة عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة

= مرفوع في نصب الراية ج ٢ ص ٢٠٦ حديث آخر رواه الطبراني في معجمه الوسيط: حدثنا علي بن اسماعيل الرازي أنبا سليمان بن عمر بن خالد الرقي ثنا غياث بن بشير عن خفيف عن أبي عبيدة عن عبد الله بن مسعود قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الجمعة أربعا وبعدها أربعا - اهـ. حديث آخر رواه الطبراني أيضا في معجمه الوسيط حدثنا أحمد بن الحسين البغدادي ثنا سفيان الثوري ثنا محمد بن عبد الرحمن التيمي ثنا حصين بن عبد الرحمن السلمي عن عاصم بن ضمرة عن علي قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم بنحوه سواء وزاد: يحمل التسليم في آخرهن ركعة - انتهى.

(١) هو الجلي المرادى « أبو عبد الله الكوفي الأعشى » من رجال الستة ج ٨ ص ١٠٢ من التهذيب.

(٢) أخرجه الطحاوي: حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن سهيل بن أبي صالح به نحوه ، ورواه الترمذي ص ٦٩ في باب الصلاة قبل الجمعة وبعدها حدثنا ابن أبي عمر ثنا سفيان عن سهيل به مثله وسفيان هو ابن عيينة ، ورواه النسائي ص ١٤٤ من سننه: أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال أخبرنا جرير عن سهيل به قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا صلى أحدكم الجمعة فليصل بعدها أربعا - انتهى. وأخرجه أبو داود في باب الصلاة بعد الجمعة ج ١ ص ١٤٤ من سننه: حدثنا أحمد بن يونس ثنا زهير (ح) وحدثنا محمد بن الصباح البزار ثنا اسماعيل بن زكريا عن سهيل به بلفظ قال ابن الصباح قال: من =

رضي الله عنه قال: امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي بعد الجمعة أربعا أو قال: من كان مصليا [منكم - '] فليصل بعدها أربعا.

أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال ثنا عطاء بن السائب عن عبد الله بن حبيب السلي وهو يكنى أبا عبد الرحمن عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان يعلمهم أن يصلوا بعد الجمعة أربعا، فلما قدم علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال لنا: صلوا ركعتين ثم أربعا.

أخبرنا يعقوب بن إبراهيم قال أخبرنا حصين بن عبد الرحمن عن إبراهيم النخعي قال: كانوا لا يفصلون بين أربع قبل الظهر بتسليم الا بالتشهد ولا أربع

= كان مصليا بعد الجمعة فليصل أربعا وتم حديثه. وقال ابن يونس: إذا صليت الجمعة فصلوا بعدها أربعا - الحديث، ورواه ابن ماجه ص ٨٠ من الأنصارية: حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة وأبو السائب سلم بن جنادة قالا: ثنا عبد الله بن إدريس عن سهل بن أبي صالح به بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إذا صليت بعد الجمعة فصلوها أربعا - انتهى.

(١) زيادة من الطحاوي وأن كان المعنى مدونه أيضا صحيحا.

(٢) هو القاضي الامام أبو يوسف، وأخرجه عبد الرزاق أيضا في مصنفه كافي نصب الراية أخبرنا الثوري عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلي قال: كان عبد الله يأمرنا أن نصلي قبل الجمعة أربعا وبعدها أربعا - اهـ. وقال الطحاوي: حدثنا يونس قال ثنا سفيان عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلي قال: علم ابن مسعود الناس أن يصلوا بعد الجمعة أربعا، فلما جاء علي بن أبي طالب علمهم أن يصلوا - اهـ. حدثنا ابن أبي داود قال: ثنا أحمد بن يونس قال ثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي عبد الرحمن السلي قال: قدم علينا عبد الله فكان يصلي بعد الجمعة أربعا تقدم بعده علي رضي الله عنه فكان إذا صلى الجمعة صلى بعدها ركعتين وأربعا فأعجبنا فل علي فأخبرناه - انتهى.

قبل الجمعة ولا اربع بعدها .

اخبرنا سفيان بن سعيد الثوري قال حدثنا حصين قال سمعت ابراهيم النخعي يقول: لم يكونوا يسلون في الاربعة قبل الظهر .

اخبرنا سفيان بن سعيد الثوري قال حدثنا عبيد الله بن عمر [عن نافع عن عبد الله بن عمر - ^٢] قال: صلاة الليل مثنى مثنى و صلاة النهار اربع .

(١) اخرجه الطحاوي ايضا : حدثنا علي بن شبة قال ثنا ابو نعيم قال ثنا سفيان عن حصين عن ابراهيم قال : ما كانوا يسلون في الاربعة قبل الظهر - اهـ .

(٢) وفي الأصول « عبد الله ، مكبرا وهو خطأ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من السند من الأصول فردته من الطحاوي قال حدثنا فهد قال ثنا ابو نعيم قال ثنا سفيان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان يصلي بالليل ركعتين وبالنهار اربعا - انتهى ؛ لكن منه مخالف كتن كتاب الحجة احدهما فلي والآخر قولي وما رواه عن ابن عمر على الأزدى من صلاة الليل والنهار مثنى مثنى فقد ذكر صاحب التمهيد ان ابن معين يضع حديث الأزدى ولا يحتاج به ويقول ان نافعا وعبد الله بن دينار وجماعة رووه عن ابن عمر ولم يذكروا فيه النهار وذكر صاحب التمهيد في موضع آخر حديث الأزدى ثم قال فواد ذكر النهار ولم يقل احد عن ابن عمر غيره وأنكروه عليه ثم ذكر عن ابن حنبل قال: ان صلى النافلة اربعا فلا بأس فقد روى عن ابن عمر انه كان يصلي اربعا بالنهار، وقال ابن عرون قال نافع : اما نحن فنصلي اربعا بالنهار ثم ذكر ابو عمر بسنده عن ابن معين انه قال : صلاة النهار اربع لا تفصل بينهما ؛ قيل له : ان ابن حنبل يقول : صلاة الليل والنهار مثنى ، فقال : بأى حديث ؟ قيل له : بحديث الأزدى عن ابن عمر فقال ومن على الأزدى حتى اقبل هذا منه وأدع يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع عن ابن عمر يتطوع بالنهار اربعا لا يفصل بينهما لو كان حديث الأزدى صحيحا لم يخالفه ابن عمر وقال النسائي هذا الحديث عندى =

كتاب الحجبة (باب الرجل يفتح على الرجل في الصلاة) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا اسرائيل بن يونس قال : حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي انهم كانوا يتطوعون في السفر اربعا قبل الظهر و اربعا بعدها^١ .

باب الرجل يفتح على الرجل في الصلاة

ويفتح على امامه في الصلاة

و قال ابو حنيفة في الرجل يفتح على الرجل في الصلاة و هو امامه انه ينبغي للإمام اذا تمايا ان يقرأ الآية التي بعدها فان لم يفعل فليقرأ سورة غيرها فان لم يفعل و كان قد قرأ ثلاث آيات او نحوها فليركع فان لم يفعل شيئا من ذلك فليفتح^٢ عليه و الامام مسيء حتى الجأء الى ذلك و كان يكره ان يفتح الرجل على غير الامام الذي يأتي به .

و قال اهل المدينة : ما نحب ان يفتح الرجل في الصلاة الا على من^٣

= خطأ يعني حديث الأزدي - قاله في الجوهر النقي وراجع ج ١ ص ١٩٨ من الطحاوي و أما حديث أبي هريرة الذي أخرجه الجماعة الا البخاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذا صليتم بعد الجمعة فصلوا اربعا فان عجل بك شيء فصل ركعتين في المسجد وركعتين اذا رجعت - انتهى . قال البيهقي في باب الصلاة بعد الجمعة ج ٣ ص ٢٤٠ من سننه : قال احمد بن سلة الكلام الآخر في الحديث من قول سهيل رواه مسلم بهذه الزيادة عن عمرو الناقد عن عبد الله بن ادريس - اهـ - فهو مدرج في الحديث ولم توجه اليه في فتح الملهم .

(١) مكذبا في الأصول لعله « اربعا بعد الجمعة » تأمل فيه . قلت : الجمعة لا تؤدي في السفر . ف

(٢) وفي الأصول « فافتح عليه » و هو خطأ .

(٣) فيه اختصار عجل ولا يجوز الفتح على غير الامام عند المالكية راجع ص ١٠٣

من المدونة الكبرى فيها : قال وقال مالك فيمن كان خلف الامام فركب الامام في =

يأتي

باب غسل الجمعة^٢

قال أبو حنيفة: غسل يوم الجمعة حسن، وليس بواجب على الناس.

وقال أهل المدينة: الغسل يوم الجمعة واجب^٣.

أخبرنا الربيع^٤ بن صديق البصري عن يزيد^٥ الرقاشي عن أنس بن مالك

= قراءته فليفتح عليه من هو خلفه قال: وإن كانا رجلين في صلاتين هذا في صلاة وهذا في صلاة ليسا مع إمام واحد فلا يفتح عليه ولا ينبغي لأحد أن يفتح على أحد ليس معه في صلاة - انتهى - فهو متفق مع أبي حنيفة في أصل المسألة، والعبارة قد سقطت من البين. (١) ليس في الباب قول الإمام محمد مذكورا ولله سقط وهكذا هو في الأصول.

(٢) هذا الباب بعد باب الضحك في الصلاة في الأصول وقتله من هناك ووضعته هاهنا في أبواب الجمعة تقريرا لمسائلها للناظرين - قنبه - قلت ولفظ الباب ساقط من الأصل وإنما هو في الهندية - ف

(٣) كذا في الأصول. وقول الإمام محمد سقط من الأصل. وتقدير الكلام: وقال محمد بن الحسن: كيف قالوا ذلك وقد جاء فيما قال أبو حنيفة آثار أو نحوه - والله اعلم. (٤) بفتح الراء المهملة وكذا بفتح الصاد في اسم أبيه مكبرا في كليهما والحديث بهذا الإسناد والمتن أخرجه الإمام في الموطأ ص ٧٣.

(٥) وهو الصواب وقد وقع في موطأ محمد «سعيد الرقاشي» وهو خطأ، والحديث بهذا الإسناد رواه ابن ماجه في سننه من حديث اسماعيل بن مسلم المكي عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت تجزئ الفريضة ومن اغتسل فالغسل أفضل - انتهى - وأخرجه الطحاوي أيضا ص ٧١ من باب غسل الجمعة حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال ثنا يعقوب الحضرمي قال ثنا الربيع =

وعن الحسن البصري رضي الله عنهما كلاهما يرفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال : من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالتسل افضل ،

== ابن صبيح عن الحسن وعن يزيد الرقاشي عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالتسل حسن ، حدثنا احمد بن خالد البغدادي قال ثنا علي بن الجعد قال : انا الربيع بن صبيح وسفيان الثوري عن يزيد الرقاشي عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله وطريق آخر عند الطحاوي في شرح الآثار عن الضحاك بن حمزة الأملوكي عن الحجاج بن ارطاة عن ابراهيم بن المهاجر عن الحسن بن ابي الحسن البصري عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت وقداى القرض ومن اغتسل فالتسل افضل انتهى . وفي نصب الراية بهذا الطريق اخرجه البزار في مسنده وتكلموا في يزيد الرقاشي والضحاك بن حمزة والحجاج بن ارطاة وابراهيم بن مهاجر وقال البزار الحسن لم يسمع من انس وله طريق آخر رواه الطبراني في معجمه الوسيط حدثنا محمد ابن عبد الرحمن المروزي ثنا عثمان بن يحيى القرساني ثنا مؤمل بن اسماعيل ثنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن انس قد كره - انتهى . والحديث المذكور روى من حديث سمرة رواه ابو داود والترمذي والنسائي عن قتادة عن الحسن عن سمرة ورواه احمد في مسنده والبيهقي في سننه وابن ابى شيبة في مصنفه وسماع الحسن من سمرة صحيح كما قال البخاري وعلي بن المدني والترمذي والحاكم وغيرهم وراجع تفصيله في نصب الراية وروى من حديث المنذرى وأبي هريرة وجابر وعبد الرحمن بن سمرة وابن عباس خرجه الزيلعي في نصب الراية .

وبلقنا^١ عن انس وابن عباس رضي الله عنهم انه^٢ ليس غسل يوم الجمعة واجبا، وانما كان الناس يروحون وعليهم الشمال^٣ فتوجد ارواحهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من راح الى الجمعة فليغتسل وان كان عنده طيب فليتمس منه. وبلقنا^٤ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه بينما هو يخطب اذ جاء رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتخطى رقاب الناس حتى جلس فقال له عمر اية ساعة هذه فقال: يا امير المؤمنين! رجعت

(١) لم اجد بلاغ انس في الكتب وهو قصور نظري، وعلى والبلاغ عن ابن عباس رواه ابو داود والطحاوي والبيهقي والحاكم وقال صحيح على شرط البخاري وواقعه الذهبي عن عكرمة ان ناسا من اهل العراق جاؤا فقالوا: يا ابن عباس! أترى غسل يوم الجمعة واجبا؟ قال: لا، ولكنه اطهر وخير لمن اغتسل ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب وسأخبركم كيف كان بدأ الغسل كان الناس يهوديين يلبسون الصوف ويعملون على ظهورهم وكان مسجدهم ضيقا مقارب السقف انما هو عرش فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم حار وعرق الناس في ذلك الصوف حتى صارت منهم رياح آذت بذلك بعضهم بعضا فلما وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الرياح قال: ايها الناس! اذا كان هذا اليوم فاغتسلوا وليس احدكم افضل ما يمد من دهنه وطيئه؛ قال ابن عباس ثم جاء الله تعالى بالخير وليسوا غير الصوف وكفوا العمل ووسع مسجدهم وذهب بعض الذي كان يوذى بعضهم بعضا من العرق - انتهى.

(٢) كذا في الأصل والضمير للثان وليس هو بضمير الثانية - فانهم.

(٣) هو الريح الشمال.

(٤) هذا البلاغ سيأتي بعد، وأخرجه الطحاوي ايضا والبخاري ومسلم وغيرهم من حديث ابي هريرة ان عمر بينما هو يخطب اذ دخل رجل ولفظ مسلم: اذ دخل عثمان بن عفان فعرض به عمر - الحديث.

من السوق فما زدت على ان توضأت ثم اقبلت فقال له عمر: والوضوء ايضا وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرنا بالتسل [قال محمد بن الحسن: ' فلو كان الغسل^٢ واجبا لأمره عمر رضي الله عنه ان يرجع حتى يتسل وما رأى الوضوء مجزئا عنه .

و بلغنا ان ذلك الرجل كان عثمان بن عفان رضي الله عنه قد صلى الجمعة بوضوء ولم يأمره عمر رضي الله عنه ان يعود فيغتسل .

اخبرنا محمد بن امان بن صالح^٣ عن حماد عن ابراهيم النخعي قال: سأله عن الغسل يوم الجمعة والغسل من الحجامة والغسل في العيدين فقال: ان اغتسلت فحسن وان تركت فليس عليك، قلنا له: ألم يقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: من راح الى الجمعة فليغتسل: قال: بلى، ولكن ليس من الأمور الواجبة وانما هو كقول الله تعالى «واشهدوا اذا تبأيتم فم اشهد قد احسن ومن ترك فليس عليه» وكقوله تعالى «هنا» فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض فم انتشر فلا بأس ومن جلس فلا بأس، قال حماد:

(١) بالنصب والرفع اي والوضوء ايضا اقصرته عليه واخرته دون الغسل والمعنى اكتفيت بتأخير الوقت وهويت التضيعة بالتبكير حتى تركت الغسل واقصرت على الوضوء او المعنى والوضوء يقصر عليه كذا في التفتح وشرح النووي لمسلم .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول وزدناه من الموطأ .

(٣) لفظ «الغسل» ساقط من الاصول ولا بد منه .

(٤) لفظ «كان» ساقط من الاصول، وزدناه من الموطأ .

(٥) لفظ «بن صالح» ساقط من الاصول، وزد من الموطأ .

(٦) وفي الموطأ «قلت له» ص ٧٤ .

(٧) اي في باب الجمعة فان الآية في سورة الجمعة لأحكام الجمعة نزلت . وفي الاصول =

ولقد رأيت إبراهيم يأتي في العيدين والجمعة^١ وما يتنسل.

اخبرنا محمد بن ابان [بن صالح-^٢] عن ابن جريح عن عطاه بن ابي رباح قال: كنا جلوسا عند ابن عباس رضى الله عنه فحضرت الصلاة^٣ فدعا بوضوء فتوضأ [فقال له بعض اصحابه: ألا تتنسل؟ فقال: اليوم يوم بارد فتوضأ-^٤].

اخبرنا مالك^٥ بن انس قال حدثنا الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه ان رجلا^٦ من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب رضى الله عنه يخطب الناس فقال اية ساعة هذه فقال [الرجل:^٧] يا امير المؤمنين ارجعت^٨ من السوق فسمعت النداء

= «كفوله هاهنا».

(١) لفظ «الجمعة» ساقط من الاصول.

(٢) لفظ «بن صالح» ساقط من الاصل، وانما زدناه على دأب الكتاب.

(٣) اى صلاة الجمعة - كما في الموطأ. وما رواه هاهنا من الآثار اخرج كلها بأسانيدھا في الموطأ.

(٤) ما بين المربعين ساقط من الاصول، وزيد من الموطأ.

(٥) هكذا اخرجه في الموطأ سواء بسواء.

(٦) وهو عثمان بن عفان رضى الله عنه كما سبق من حديث ابي هريرة عند مسلم عن الازداعى ثي يحيى بن ابي كثير ثي ابو سلة بن عبد الرحمن قال ثي ابو هريرة قال بينا عمر بن الخطاب يخطب الناس يوم الجمعة اذ دخل عثمان بن عفان فعرض به عمر - الحديث، وحديث ابن عمر اخرجه مسلم عن حرمة بن يحيى عن ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب به - مثله.

(٧) زيادة من الموطأ.

(٨) وفي الموطأ والطحاوى «انقلب» وعند مسلم: قال: انى شئت اليوم فلم انقلب =

فأزدت على أن توضأت ثم أقبلت^١ قال عمر رضى الله عنه: والوضوء^٢ أيضا وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يأمرنا بالغسل.

[قال محمد بن الحسن^٣:] فلو كان الغسل واجبا لأمره بالرجعة حتى يتسلسل.

أخبرنا عباد بن العوام^٤ قال أخبرنا يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة

= إلى أهل حتى سمعت النداء فلم أزد على أن توضأت.

(١) هذا اللفظ عند مسلم في حديث ابن هريرة إلى أقبلت من المنزل إلى المسجد وهو يدل على أن دخوله كان في ابتداء شروع عمر في الخلطة وكلامهما لم يكن حال الاشتغال بالخلطة فلا يشمل النهي عنه - قاله السدي - وعندى هو أيضا داخل في أجزاء الخلطة فإنها تشمل على المواعظ والأحكام والنصائح والتذكير فلا يكونان لاغيين كما في الحديث - تدبر.

(٢) بالرفع والتصب على الأول مناه والوضوء أيضا يقتصر عليه ألم يكفك فوت فضل التذكير حتى أضفت إليه ترك الغسل أيضا وعلى الثاني والوضوء أيضا انقضت عليه واختارته دون الغسل ما اكتفيت بتأخير الوقت ونفوت الفضيلة حتى تركت الغسل وانقضت على الوضوء كما سبق.

(٣) زيادة من الموطأ على دأب الكتاب.

(٤) أخرجه الطحاوى بهذا اللفظ: حدثنا يونس ثنا انس بن عياض عن يحيى بن سعيد وحدثنا محمد بن الحجاج ثنا علي بن معبد ثنا عبيد الله عن يحيى قال: سألت عمرة عن غسل يوم الجمعة فذكرت أنها سمعت عائشة تقول: كان الناس عمال أنفسهم فيروحون بهيئتهم فقال: لو اغتسلتم - انتهى - ورواه البخارى ج ١ ص ١٢٣ ومسلم أيضا فالبخارى عن عبدان عن عبد الله عن يحيى به قالت عائشة: كان الناس مهنة أنفسهم وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هيئاتهم قبل لهم: لو اغتسلتم - اهـ - ومسلم عن محمد بن ربح عن الليث عن يحيى به أنها قالت: كان الناس أهل عمل ولم تكن كفاة فكانوا يكون =

قالت: كان الناس عمال أنفسهم فكانوا يروحون إلى الجمعة بمسحهم فكان يقال لهم: لو^١ اغتسلتم.

[قال محمد^٢: أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن منصور عن إبراهيم قال: كان علقمة بن قيس إذا سافر لم يصل الضحى ولم يغتسل يوم الجمعة].
[قال محمد: أخبرنا سفيان الثوري حدثنا منصور عن مجاهد قال: من اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر اجزأه عن غسل يوم الجمعة].
[محمد قال: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الغسل يوم الجمعة قال: إن اغتسلت فهو حسن وإن تركته لحسن].

= لم تقل قيل لهم: لو اغتسلتم يوم الجمعة - اهـ. ورواه أبو داود عن مسدد عن حماد ابن زيد عن يحيى به قالت: كان الناس مهان أنفسهم فيروحون إلى الجمعة بهائم قيل لهم: لو اغتسلتم.

(١) كذا في الأصل وهو ثوب من شعر، وفي الهندية «بسهم»، وهو تصحيف، وفي الموطأ «بيتهم»، وكذا في البخاري ومسلم والطحاوي وأبو داود وسنن البيهقي وغيرهما.
(٢) لفتح فلا حاجة إلى الجواب وأما على أصله فجوابه لكان حسنا أو نحو هذا وفي حديث آخر عن عائشة عند البخاري ومسلم قالت: كان الناس يتأبون الجمعة من منازلهم والعوالي فيأتون في النبار ويصيههم النبار والعرق فيخرج منهم العرق فأبى رسول الله صلى الله عليه وسلم الإنسان منهم وهو عندي فقال النبي صلى الله عليه وسلم: لو أنكم قهرتم ليومكم هذا - انتهى - فهذه الأحاديث والآثار وجب صرف أمر الغسل من الوجوب إلى الاستحباب جمعا بين النصوص أو هو منسوخ بها - تأمل.

(٣) هذا الأثر والذي بعده زدناهما من موطأ الإمام محمد والآثران بعدهما زدناهما من كتاب الآثار تنميا للباب وتزييدا للقوائد.

[قال محمد: اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا ابان عن ابي نضرة عن جابر ابن عبد الله الانصاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال: من اغتسل يوم الجمعة فقد احسن ومن لم يغتسل فيها ونعمت. قال محمد: وهذا كله تأخذ وهو قول ابي حنيفة.]

باب صلاة الجمعة

وقال ابو حنيفة رحمه الله تعالى: لا ينبغي ان يصلي الجمعة حتى تزول [الشمس - ٢]: وكذلك قول اهل المدينة.

وقال مالك بن انس في حديث عمر: انه كان يصلي الجمعة ثم يرجع

(١) حديث جابر أخرجه عبد بن حميد في مسنده ايضا كما في نصب الراية حدثنا عمر بن سعد عن الثوري عن ابان عن ابي نضرة عن جابر مرفوعا نحوه ورواه عبد الرزاق في مصنفه: اخبرنا الثوري عن رجل عن ابي نضرة به وأخرجه ابن عدي في الكامل عن عبيد بن اسحاق عن قيس بن الربيع عن الأعمش عن ابي سفيان عن جابر وضعف عبيد ابن اسحاق - انتهى.

(٢) هو ابن ابي عياش اثنا عليه وتكلم فيه شعبة وغيره - راجع الميزان وغيره وعبيد ابن اسحاق هو الطاهر رضي الله عنه قال: ما رأينا الا خيرا وما كان بذاك اثبت في حديثه بعض الانكار وذكره ابن حبان في الثقات وقال علي بن مسلم كان شيخ صدق، كما في اللسان ج ٤ ص ١١٨.

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٤) الذي أخرجه في الموطأ ص ١٣٤ في باب وقت الجمعة: اخبرنا مالك اخبرني عبيد بن سهل بن مالك عن ابيه قال: كنت ارى طنفة لعقيل بن ابي طالب يوم الجمعة =

بعد الجمعة فيقول قائل الضحى^١ قال يعنى بالقائلة التى هجروا فيها الى المسجد بالضحى^١ يقولون فيها حين يرجعون من الصلاة مكان القائلة التى فاتتهم .

وقال مالك بن انس رضى الله عنه ايضا فى تفسير حديث عثمان بن عفان رضى الله عنه : انه يصلى يوم الجمعة ثم ينصرف وما للجدر ظل . وقال مالك : قد زاعت الشمس وانما معنى قوله ليس للجدر ظل محدود .

وقال محمد بن الحسن : قد احسن التفسير فى هذا .

وقال ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه : لا بأس بالاحتباء يوم الجمعة والامام يخطب وقال : من السنة ان يستقبل الناس الامام يوم الجمعة^٢ اذا خطب^٢ من كان منهم على القبلة او غيرها ؛ وكذلك قال اهل المدينة .

وقال محمد بن الحسن : بلغنا ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه قرأ السجدة على المنبر يوم الجمعة فزل فسجدوا^٣ ثم قرأها فى الجمعة^٣ الأخرى فنهاؤا^٣ للسجدة فقال عمر : على رسلكم ان الله^٣ لم يكتبها عليكم الا ان شاء قرأها^٣

= قطر ح الى جدار المسجد الغربى فاذا غشى النفسه كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب الى الصلاة يوم الجمعة ثم رجع فقول قائل الضحاء - انتهى .

(١) كذا فى الأصل وفى الهتدية « قائلته » وهو تصحيف وفى الموطأ « قائل الضحاء » بالمد .

(٢) وفى الموطأ « الضحاء » .

(٣-٣) وفى موطأ مالك « اذا اراد ان يخطب » .

(٤) كذا فى الأصل ، وفى موطأ الامام مالك باب يجود القرآن ص ٧١ « فسجد ويجد الناس مع » .

(٥) وفى الموطأ « يوم الجمعة الأخرى » .

(٦) كذا فى الأصل ، وفى الموطأ « فنهاؤا الناس للسجود » .

(٧-٧) كذا فى الأصل ، وفى الموطأ « لم يكتبها علينا الا ان شاء لما » .

فلم يسجد ومنهم^١ ان يسجدوا - ذكر ذلك مالك بن انس عن هشام بن عروة عن ابيه^٢.

وقال اهل المدينة: العمل عندنا على فعل عمر الأخير وليس العمل عندنا على فعله الأول.

وقال محمد بن الحسن: العمل عندنا على فعل^٣ عمر الأول رضى الله عنه وهو احب الينا من ترك السجود لأن عمر رضى الله عنه لم يقل ان فعله الآخر ناسخ للاول وقد زعم ان كل ذلك يجوز فالسجدة افضل^٤ من تركها.

(١) وفي الأصول «فمنهم» بالقاء، وفي الموطأ «ومنهم» بالواو.

(٢) ان عمر بن الخطاب قرأ سجدة وهو على المنبر - الحديث رواه مالك في الموطأ وهو منقطع فان عروة ولد في خلافة عثمان ولم يدرك عمر بن الخطاب رضى الله عنه - راجع ج ١ ص ٣٧٢ من شرح الزرقاني؛ وأخرجه البخارى في باب من رأى ان الله عز وجل لم يوجب السجود ج ١ ص ١٤٦ من صحيحه حدثنا ابراهيم بن موسى قال اخبرنا هشام بن يوسف ان ابن جريج اخبرهم قال اخبرني ابو بكر بن ابى مليكة عن عثمان بن عبد الرحمن التيمي عن ربيعة بن عداقة بن المدير التيمي قال ابو بكر وكان ربيعة من خيار الناس عما حضر ربيعة عن عمر بن الخطاب قرأ يوم الجمعة على المنبر بسورة النحل حتى اذا جاء السجدة نزل فسجد وسجد الناس حتى اذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها حتى اذا جاءت السجدة قال: يا ايها الناس! انما أمر بالسجود فمن سجد فقد اصاب ومن لم يسجد فلا اثم عليه ولم يسجد عمر، وزاد نافع عن ابن عمر: ان الله لم يفرض السجود الا ان نشاء - انتهى؛ فهذا متصل صحيح - تدبر.

(٣) كذا في الأصل، ولفظ «الأول» ساقط من المندية وهو من سهو الناسخ.

(٤) والآخبار والآثار قد هُتكت في باب سجود القرآن من كتاب الحجّة.

وقال أبو حنيفة في من صلى خارجا من المسجد في يوم الجمعة ان صلاته تامة ما لم يكن بينه وبين الامام طريق وان كان بينهما حائط فكذلك ولو أن قوما صلوا خارجا من المسجد في دار تلتصق بالمسجد ليس بينهم وبين الامام طريق ان صلاتهم تامة .

وقال اهل المدينة: لا ينبغي اليوم لأحد ان يصلي الجمعة في شيء من الدور 'التي تلتصق' بالمسجد المخلقة التي لا تدخل فيها' الا باذن بصلاة الامام يوم الجمعة وان قرئت لأنها ليست من المسجد ولا من رحابه التي تليه .

وقال محمد بن الحسن: ما بين رحاب المسجد والدور التي تلتصق بالمسجد فرق لأن ذلك اذا كان موصولا بالمسجد والصفوف متصلة بذلك يحزبه فانه لا طريق بينهم وانما يكره ان يصلوا في موضع بينهم وبين الامام فيه طريق فيكونون' بمنزلة من ليس مع الامام .

وقال اهل المدينة: يحزى من صلى في الرحاب صلاتهم .

قيل لهم: من اين افرق هذا والدور؟ قالوا: لأن رحاب المسجد التي تليه من المسجد .

قيل لهم: ان الدور وان كانت ليست من المسجد فانها* تلتصق بالمسجد وقد زعم قهيهكم مالك بن انس عن الثقة عنده ان الناس كانوا يدخلون حجر

(١-١) وكان في الأصول 'الذي يلقى' وهو تحريف، والصواب 'التي تلتصق' .

(٢) لفظ 'فيها'، مأخوذ من الأصول .

(٣) وكان في الأصول 'وبالصفوف متصل' وهو تصحيف، والصواب ما اثبتناه .

(٤) وكان في الأصول 'فيكون'، وهو من سهو الناسخ، والصواب 'فيكونون' .

(٥) كذا في الأصول، ولعل الصواب 'لكنها'، وصحف اللفظ - واقه اعلم .

ازواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيصلون فيها الجمعة . وكان المسجد يضيق عن اهلها وحجر ازواج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليست من المسجد ولكن ابوابها شارعة في المسجد فتوسع بها الناس ، فان قالوا : كان للناس ذلك فيما مضى وأما اليوم فلا ينبغي لأحد ان يصلي الجمعة في شيء من الدبر التي تلتصق بالمسجد . قيل لهم : وكيف جاز هذا في ذلك الزمان ولم يحز في هذا الزمان ؟ ما جاء غير الأول او جاء قوم الله من الأولين . ما العلم الا علم الأولين

(١) كذا في الهندية ، ونقط للناس ، ساقط من الأصل . ف

(٢) هكذا هو في الأصول - تأمل ، فاني لم افهم ما المراد به ولا عجب في تنبيهه عن اصله .
(٣) يشير الى ما ورد في ذلك الباب فمن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : ان الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد صلى الله عليه وآله وسلم خير قلوب العباد فاحفظاه لنفسه وابتعثه برسالته ثم نظر في قلوب العباد فوجد قلوب اصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه صلى الله عليه وآله وسلم يقاوتون عنه دينه فما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسنا وما رآه المسلمون سيئا فهو عند الله سيئا . - رواه احمد والبخاري والطبراني في الكبير ورجاله موقوفون ؛ كذا في ج ١ ص ٧١ من مجمع الزوائد وهو موقوف على ابن مسعود رضي الله عنه في حكم المرفوع . وقد ذكره الامام محمد في باب قيام شهر رمضان من الموطأ ص ١٤٤ مرفوعا وعزا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبسط الفاضل الكنتوي فيه في تعليق المسجد فراجعه : وعن ابن مسعود قال : لا يقتلن احداكم دينه رجلا فان آمن آمن وان كفر كفر وان كنتم لا بد المقتدين فاقتدوا بالميت فان الحي لا يؤمن عليه الفتنة رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجالان الصحيح : وعن عبد الله بن مسعود قال : اتبعوا ولا تبدعوا فقد كفيتم رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح .

الذين رخصوا في ذلك وما الفقه الا قههم وهم كانوا اعلم بأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأقرب به جهدا منا فلو رأوا ذلك قبيحا ما فعلوه .
اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم النخعي انه قال : فيمن يصلي بصلاة الامام بينه وبين الامام حائط قال : لا بأس به ان لم يكن بينهما طريق او امرأة .

اخبرنا اسراييل بن يونس قال حدثنا منصور بن المستر قال : سألت ابراهيم النخعي عن الرجل يصلي على بيت يأتم بالامام وهو في المسجد قال : لا بأس .

وقال ابو حنيفة : الذي يصيه الزحام يوم الجمعة يركع ولا يقدر على ان يسجد حتى يقوم الامام او حتى يفرغ الامام من صلاته انه يتبع الامام فيسجد بركته الاولى التي ركع معه ثم يقوم فيتبع الامام بركعة أخرى مستقلة بركوعها وسجودها ولا يقرأ فيها لأنه خلف الامام .

وقال اهل المدينة في الذي يصيه الزحام يوم الجمعة فيركع ولا يقدر على ان يسجد حتى يقوم الامام او حتى ' يفرغ الامام من صلاته انه ان قدر على ان يسجد وقد كان ركع ' اذا قام الناس ' ويتبع الامام ' فيسجد وان لم يقدر على السجود حتى يفرغ الامام فحجب الينا ان يتدنى الصلاة ' بالظهر اربعا .

(١) كذا في الأصول . وحرف « حتى » ليس بموجود في الموطأ .

(٢) وفي الأصول « وقد كان راكعا اذا قام الناس » . وفي الموطأ « ان كان قد ركع فليسجد » وهو الأرجح الأصح .

(٣-٢) قوله « ويتبع الامام » ليس بموجود في الموطأ .

(٤) كذا في الأصول . وفي الموطأ « صلاته ظهر اربعا » .

وقال محمد بن الحسن: كيف جازله أن يتبع الإمام ما لم يفرغ الإمام من صلاته ولا يجوز له اتباعه بعد فراغه وقد كان ابتداء معه الصلاة.

أرايت رجلاً رُفِعَ وقد ركع مع الإمام ركعة يوم الجمعة فخرج ولم يرجع حتى فرغ الإمام من الصلاة كيف يصنع قالوا: بيني بركة أخرى ما لم يتكلم.

قيل لهم: قد تركتم قولكم، هذا والأول سواء. ولو كان ينبغي لأحدهما أن يستقبل لكان ينبغي لهذا الذي خرج من المسجد أن يستقبل ولكن الأول أَوْلَاهُما^١ بأن يني. وما الأمر فيهما إلا سواء بينان على صلاتهما في الوجهين جميعاً ثم قال مالك بن أنس بعد: مَنْ اقْتَلَّ عَنْ الْقِبْلَةِ لشيء نابه في صلاته استأنف الصلاة فإنه أحب إلى.

وهذا عندنا خلاف الآثار وخلاف ما روى مالك بن أنس بعينه. أخبرنا مالك بن أنس قال حدثنا نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان إذا رُفِعَ رَجَعَ قَوْضاً ولم يتكلم ثم رجع وني^٢ على صلاته. وهذا أيضاً تبين^٣ على من رُفِعَ الوضوء^٤ لأنه قد روى عن ابن عمر أنه رجع قَوْضاً ولو كان إنما غسل الدم لم يَلْ رَجَعَ وَتَوْضاً. وقيل: رجع وغسل ثيابه من الدم.

(١) كذا في الأصل، وفي المندية «لولا هما» وهو من سهو الناسخ.

(٢) لفظ «أنه» سقط من الأصول. وإنما زدناه من الموطأ. ف

(٣) وفي موطأ محمد «فني على ما قد صلى».

(٤ - ٤) وفي الأصول «على من رُفِعَ الوضوء عليه» وهذا من سهو الناسخ زاد لفظ «عليه» سهواً أو هو كما يأتي «على أن من رُفِعَ الوضوء عليه» - والله اعلم.

فهذا الحديث يدل^١ على خلاف ما قالوا في استئناف الصلاة والوضوء.
 أخبرنا [مالك بن انس قال حدثنا -^٢] يزيد بن عبد الله بن قسيط أنه
 رأى سعيد بن المسيب رصف وهو يصلي فأنى حجره أم سلة زوج النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم فأنى بوضوء قوضاً ثم رجع فبنى^٣ على صلاته.
 فهذا أيضاً يدل على خلاف ما قالوا في استئناف الصلاة والوضوء من
 الدم السائل.

وقال أبو حنيفة فيمن افتتح الصلاة مع الإمام ثم نص حتى صلى
 الإمام ركعة وفرغ منها ثم استيقظ المأموم أنه يبتدئ بركعته التي سبقه بها
 الإمام بغير قراءة لأنه فيها خلف الإمام وقد أدركها معه فلا قراءة عليه
 فيها لأنه قد أدرك الصلاة فإذا فرغ منها أتبع الإمام فيما بقي من صلاته
 وليس ينبغي له أن يصلي مع الإمام شيئاً حتى يبتدئ بها.

وقال أهل المدينة في ذلك أن طمع أن يدرك الإمام قبل أن يركع
 الثانية به بدأ بالتي^٤ نص فيها قضاها وأن ركع الإمام قبل أن يركع المأموم
 التي نص فيها فإنه يتبع الإمام ثم يقضيها إذا فرغ الإمام من الصلاة فهو
 بمنزلة ركعة فائتة من الصلاة.

وقال محمد بن الحسن: وكيف يبدأ بما يصلي الإمام قبل الركعة التي
 نام عنها وقد أدركها مع الإمام وصلى وصلاها الإمام وهو معه في الصلاة.

(١) وكان في الأصول «قال» وهو تصحيف «يدل» وهو الصواب.

(٢) ما بين المرجعين ساقط من الأصول وإنما زدناه من الموطئين.

(٣) وفي الموطئين «بنى على ما قد صلى».

(٤) وكان في الأصول «التي» وهو من سهو النسخ.

أ رأيتم أنه لو اغفل سجدة مع الإمام ونس عنها^١ أو سجدين وقد كان ركع ركعتيها مع الإمام ونس عنها^٢ ثم استيقظ والإمام يركع الركعة الثانية أينبغي له أن يتبع الإمام ويترك سجديته وقد ركع ركعتيها؟ قالوا: لا، ولكنه يسجد هما ثم يتبعه.

قيل لهم: فهذا و الأول سواء. كل شيء أدركه مع الإمام فنس فيه أو شغل عنه برعاف أو زحام فانه ينبغي له^٣ أن يبدأ بالأول فالأول فان أدرك الإمام صلى معه و إلا اتبعه حتى يفرغ من صلاته ولا ينبغي له أن يبدأ بآخر صلاته قبل أولها ولا يشبه هذا ما فاتته من صلاة الإمام بما دخل مع الإمام فقد صلاها الإمام قبل دخوله. هذا ينبغي له أن يقضى ما أدرك مع الإمام ثم يصلي ما فاتته بما لم يدركه مع الإمام بعد فراغ الإمام من صلاته. وقال أبو حنيفة: التطوع قبل الجمعة أربع ركعات لا يفصل بينهما بسلام وبعدها أربع ركعات.

وقال أهل المدينة في النافلة بعد الجمعة ركعتان^٤.

وقال محمد بن الحسن: بلغنا^٥ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: من كان^٦ مصليا بعد الجمعة فليصل بعدها أربعاً، ذكر ذلك سهيل بن

(١) كذا في الأصول وهو الصواب، ويمكن أن يكون في الأصل «فيها» مكان «عنها» فصحف - والله اعلم.

(٢) لفظ «عنها» ساقط من الأصول. (٣) لفظ «له» ساقط من الأصول.

(٤) وكان في الأصل «ركعتين». ف

(٥) قد سبق هذا الحديث والآثار في باب صلاة النافلة مفصلاً فذكره.

(٦) كذا في الأصول، وعند الطحاوي في هذا الحديث «من كان منكم مصلياً» وكل ورد.

ابن صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ' وكان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يقول: الصلاة بعد الجمعة اربع ركعات، قال ' وكان علي بن ابي طالب رضى الله عنه يقول: الصلاة بعد الجمعة ست ركعات يصلى ركعتين ثم اربعاً'. فهذا الذى بلغنا فأما ركعتان بعد الجمعة

(١) اى الامام محمد بن الحسن.

(٢) وقد روى مثله عن ابن عمر رضى الله عنهما قال الطحاوى: ان سليمان بن شعيب حدثنا قال ثنا عبد الرحمن بن زياد قال ثنا زهير بن معاوية عن ابي اسحاق عن عطاء قال ابو اسحاق حدثني غير مرة قال: صليت مع ابن عمر رضى الله عنهما يوم الجمعة فلما سلم قام فصلى ركعتين ثم قام فصلى اربعاً. وقد روى عن علي بن ابي طالب مثل ذلك حدثنا يزيد بن سنان قال حدثنا عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا سفيان عن ابي حصين عن ابي عبد الرحمن عن علي رضى الله عنه انه قال: من كان مصلياً بعد الجمعة فليصل ستاً - انتهى، ثم قال الطحاوى: يجب بما ذكرنا ان التطوع الذى لا ينفى تركه بعد الجمعة فليصل ستاً - وهو قول ابي يوسف الا انه قال احب الى ان يبدأ بالاربع ثم يتى بالركعتين لانه هو ابعد من ان يكون قد صلى بعد الجمعة مثلها على ما قد نهى عنه فانه حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا عبد الرحمن بن مهدي قال ثنا سفيان عن الأعمش عن ابراهيم عن سليمان بن مسهر عن خرشة بن الحر ان عمر رضى الله عنه كان يكره ان يصلى بعد صلاة الجمعة مثلها قال ابو جعفر فلذلك استحب ابو يوسف ان يقدم الاربع قبل الركعتين لانهن لسن مثل الركعتين فكره ان يقدم الركعتان لانهما مثل الجمعة وأما ابو حنيفة رحمه الله فكان يذهب فى ذلك الى القول الذى بدأ بذكره فى اول هذا الباب - انتهى ج ١ ص ١٩٩ - وهى اربع ركعات لا يفصل بينهما بسلام كما هو هنا وهى ستة مؤكدة كما فى كتب الفقه.

(٣) وفى الأصول «ملتأه».

فذلك مما لم نعرفه من القول، وهذا كله تطوع ان لم يصله^١ رجل لم يضره شيئا .
وقال ابو حنيفة رضى الله عنه : لو ان رجلا ادرك الامام في التشهد
والامام مقيم والرجل مسافر فدخل معه في صلاته وجب عليه ان يصل
اربعا صلاة مقيم لانه دخل في الصلاة فوجب عليه ما وجب على امامه .
وقال اهل المدينة : يصلي المسافر الذى دخل في صلاة^٢ المقيم الظهر

(١) فان قلت كيف قال الامام محمد هذا وقد ثبت من حديث ابن عمر رواء ابو داود
والطحاوى وغيرهما عن حماد بن زيد عن ايوب عن نافع ان ابن عمر رضى الله عنهما
راى رجلا يصلى ركعتين يوم الجمعة في مقامه فدفعه وقال أتصلى الجمعة اربعا وكان
عبد الله يصلى يوم الجمعة ركعتين في بيته ويقول : هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه
وسلم - انتهى . وحدثنا ابو بشر الرقى قال ثنا حجاج بن محمد عن ابن ابي ذئب عن نافع
عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان لا يصلى الركعتين بعد الجمعة الا في بيته
انتهى . قلت : الا ان الأربع بعد الجمعة ثبت بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن
مسعود وعلى بن ابي طالب رضى الله عنهما من البدرين ومن قهواء الصحابة وهما
يقولان بالأربع او الست وقد عرفت ان ابن عمر ايضا يصلى بعد الجمعة ست ركعات
فيحتمل ان ما قال من الركعتين في بيته كان زيادة على الأربع في حديث ابي هريرة او
كان هذا من صلاة البيت في الجمعة على منهاج لا يجملوا البيوت مقابر وغير ذلك من
الاحتمالات فلم يكن نصا في المراد ولذا قال الامام محمد قدك بما لم نعرفه من غير احتمال
في المراد والمختل لا بد له من الحل على المتصوص المحكم .

(٢) كذا في الأصل . وفي الهتدية « ان لم يصله » وهو تارة تكون من اشباع الكسرة
والا فلم يجرم وتسقط الباء يربد اذا لم يحمل ترك ذلك عادة وإلا فهي ستة مؤكدة
تاركها دائما آثم .

(٣) كذا في الأصل . وفي الهتدية « في صلاته المقيم » وهو تصحيف .

ركعتين لأنه لم يدرك مع الإمام ركعة وإنما دخل بعد فراغ الإمام من الركوع والسجود.

وقال محمد بن الحسن: وكيف قلتم هذا وإنما تقولون: لو أن رجلاً فرغ من صلاته وتشهد فلم يسلم حتى أحدث بعد تشهده أن صلاته فاسدة لأن الصلاة لا يحلها إلا التسليم فإذا كانت قد فسد فلا يحلها حتى يسلم فكيف كان هذا الداخل في الصلاة لا يكون داخلاً فيها وقد دخل منها في شيء لو أحدث الإمام بعده فسدت الصلاة لأنكم كنتم أحق أن تقولوا أنه إذا دخل في صلاة الإمام يصلي بصلاته ويجب عليه ما يجب على الإمام منا لأنما نقول: إذا فرغ من تشهده ثم أحدث أو تكلم بعد ذلك تمت صلاته.

قالوا: فلم قلتم هذا وأنتم تزعمون أن مسافراً لو دخل في صلاة مقيم في هذا الحال وجب عليه أن يصلي أربعاً. قيل لهم: لأننا زعمنا أنه في الصلاة ثم يخرج منها فن دخل فيها وجب عليه ما وجب على الإمام ولكننا نزع أن ما بقي منها لا يفسده أيضاً لأن ما بقي ليس من الأمر الذي يفسد به الصلاة.

وقد تقولون، ذلك في أشياء كثيرة تجامعونها عليها [أرايتم] لو أن رجلاً جامع امرأته قبل أن يقف بركة فسد حجه وإن جامع بعد الوقوف

(١-١) كذا في الأصول، وفي الهندية «تقولوا أنه».

(٢) متعلق بقوله أحق.

(٣) وكان في الأصول «قد فرغ» وهو لا يناسب - تدبر.

(٤) كذا في الأصول وهكذا يجوز، والأصوب «تجامعونها».

(٥) لفظ «أرايتم» ساقط من الأصل.

(٦) وفي الأصول «افسد حجه».

لم يفسد حجه وقد بقي بعضه ألا تزون أنه حرام من النساء حتى يطوف
فكذلك الصلاة وقد بقي بعضها ولا يفسد ما مضى منها كلام ولا حدث .
أرأيتم مسافرا صلى ركعتين فبدله وهو يشهد أن يقيم أي ركعتين
آخرين أم يستقبل الصلاة أم يشهد ويسلم ؟ فإن قلتم يشهد ويسلم فهذا على
قياس ما قلتم .

فأي شيء يكون اعظم من هذا أن رجلا مقبلا في صلاته يصلي ركعتين
لا يزيد عليهما شيئا . فإن قلتم يبنى ركعتين آخرين تركم قولكم الأول ،
أفبني ؟ لساافر اذا دخل في صلاة المقيم في هذه الحال أن يصلي أربعاً ؟ وإن
قلتم يستقبل الصلاة فهذا أعجب من القولين الأولين .

باب العيدين

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في العيدين الفطر والأضحي سواء يكبر
الامام تسع تكبيرات في العيدين يفتح الصلاة فيكبر اربعا بالتي يفتح بها
الصلاة ثم يقرأ ثم يكبر فيركع ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر اربعا يركع بالرابع
فيفتح الصلاة بالتكبير ويحتم الصلاة بالنكير ، وهذا قول عبد الله بن مسعود
رضي الله عنه .

وقال اهل المدينة : يكبر في الأضحي والفطر في الركعة الأولى سبع

(١) كذا في الهندية ، وكان في الأصل « وبنى » ، والصواب « أفبني » ، او
« او يبنى » بالهمز فسقط منها حرف الاستفهام .

(٢) أي « مع التي » الباء بمعنى « مع » - تدبر .

(٣) سيأتي في هذا الباب بإسناده .

(٤) في الهندية « تسع تكبيرات » بتقديم التاء على السين وهو خطأ ، والصواب « سبع »
بالسين ثم باء موحدة ثم عين مهملة - كما في الموطئين والزرقاتي ج ١ ص ٣٢٧ .

تكبيرات قبل القراءة وفي الأخرى خمس تكبيرات قبل القراءة.

و قال محمد بن الحسن: هذا قول أبي هريرة^١، ولا أعلم أهل المدينة رويوه عن أحد غيره^٢ وقول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أحق أن يؤخذ به من قول أبي هريرة.

و قال أبو حنيفة: ترفع اليدين في تكبيرات العيدين كلها^٣ إلا

(١) كذا في الأصل، والواو ساقط من الهندية.

(٢) رواه مالك في الموطأ عن نافع مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: شهدت الأضحية والفطر مع أبي هريرة رضي الله عنه فكبر في الركعة الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة وفي الآخرة خمس تكبيرات قبل القراءة. قال مالك: وهو الأمر عندنا - انتهى. ومن طريق مالك أخرجه الإمام في الموطأ ص ١٤١ من باب التكبير في العيدين ثم قال محمد: قد اختلف الناس في التكبير في العيدين فما أخذت به فهو حسن وأفضل ذلك عندنا ما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يكبر في كل عيد تسعا وخمسا وأربعا فهن تكبيرة الإقحاح وتكبيرتا الركوع ويروى بين القرائتين ويؤخرها في الأولى ويقدمها في الثانية وهو قول أبي حنيفة - انتهى.

(٣) كذا في الأصل «ولا أعلم» بصيغة المتكلم الواحد وهو الصواب، وفي الهندية «ولا سلم» وهو تصحيف.

(٤) يعني أن أهل المدينة لم يرووا عن أحد غير أبي هريرة وإن كان روى عن غيره أيضا من الصحابة كما في كتب الحديث راجع شرح الزرقاني والتعليق للمجد والطحاوي وسنن البيهقي والجوهري والفتح الباري وعمدة القاري وسنن أبي داود والترمذي وغيرها. (٥) وكان في الأصل «ترفع اليدين»، والصواب «ترفع اليدين» بالرفع - إلا أن يقال إن ترفع صيغة الخطاب - والله أعلم. ف

(٦) وكان في الأصول «كله»، وهو تصحيف، والصواب «كلها».

في ' تكبيرة الركوع .

وقال اهل المدينة: ليس رفع الايدي في صلاة العيدين مع كل تكبيرة سنة لازمة ومن فعل ذلك لم نزهه بأساً، وأحب اليانا ان ترفع في الاولى فقط .
وقال محمد بن الحسن^٢: اخبرنا ابو حنيفة عن طلحة بن مصرف عن ابراهيم انه قال: ترفع الايدي في سبع مواطن فذكر في ذلك العيدين^٤ .

وقال ابو حنيفة: لا صلاة قبل العيدين فأما بعدهما فان شئت صليت اربعاً وان شئت لم تصل فأما اصحاب عداقة بن مسعود فكانوا لا يصلون قبلها ولا بعدها واما اصحاب علي بن ابي طالب رضى الله عنه فكانوا لا يصلون قبلها

(١) لفظ « في » ساقط من الأصول .

(٢) وكان في الأصول « الاول » ، والصواب « الاولى » ، وفي المدونة ص ١٥٥ ج ١ قال مالك: لا يرفع يديه في شيء من تكبير العيدين الا في الاولى - اهـ .

(٣) كذا في الأصول ولعله سقط منها مثل ما يأتي على دأبه في الكتاب « وكيف قالوا ذلك وقد » .

(٤) روى البيهقي عن ابن لهيعة عن بكر بن سودة ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يرفع يديه مع كل تكبيرة في الجنازة والعيدين ، قال البيهقي: وهذا متقطع ، ورواه الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة عن بكر بن سودة عن ابي زرعة اللخمي ان عمر - ذكره في صلاة العيدين ؛ وروينا عن ابن جريج عن عطاء انه قال: يرفع يديه في كل تكبيرة ثم يمكث هنيئة ثم يحمده الله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يكبر يعني في العيد ؛ اخبرنا ابو بكر بن ابراهيم الاصمعي ان اباً ابو نصر العراقي ثمالاً الجوهري حدثنا علي بن الحسن ثمالاً عبد الله العدني عن سفيان عن ابن جريج بذلك - انتهى .

(٥) فيه قتل ؛ وأخرج الأئمة الستة في كتبهم عن سعيد بن جبير عن ابن عباس =

= ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج فصلي بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها - انتهى . وأخرج الترمذى وأحمد فى مسنده والحاكم فى مستدركه وغيرهم عن ابان بن عبد الله البجلي عن ابى بكر بن حفص عن ابن عمر انه خرج يوم عيد فلم يصل قبلها ولا بعدها وذكر ان النبي صلى الله عليه وسلم فعله - انتهى . قال الترمذى : حديث حسن صحيح ؛ وصححه الحاكم فى مستدركه وابان بن عبد الله ثقة صدوق صالح - الحديث ، لا بأس به ؛ وقال ابن ماجه فى سننه : اخبرنا محمد بن يحيى عن الميثم بن جليل عن عبد الله بن عمرو الرقى عن عبد الله بن محمد بن عقيل بن ابى طالب عن عطاء بن يسار عن ابى سعيد الخدرى قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصلى قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى ركعتين - انتهى . ورواه الحاكم وأحمد فى مسنده ، وعن ابن سيرين وقادة ان ابن مسعود كان يصل بعدها اربع ركعات او ثمان ركعات وكان لا يصل قبلها : رواه الطبرانى فى الكبير بأسانيد صحيحة الا انها مرسلة . وعن ابن مسعود قال : ليس من السنة الصلاة قبل خروج الامام يوم العيد ، رواه الطبرانى فى الكبير ورجاله ثقات ، وعن ابن سيرين ان ابن مسعود وحذيفة كانا ينهيان الناس او قال : يجلسان من يراه (كذا) يصلى قبل خروج الامام ، رواه الطبرانى فى الكبير بأسانيد . وفى بعضها قال : انبث ان ابن مسعود وحذيفة فهو مرسل صحيح الاسناد كذا فى مجمع الزوائد ج ٢ ص ٢٠٢ للمافظ الميشتى : وقال الامام محمد فى الموطأ ص ١٤٠ فى باب صلاة التطوع قبل العيد او بعده اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان لا يصلى يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها : اخبرنا مالك اخبرنا عبد الرحمن بن القاسم عن ابيه انه كان يصلى قبل ان يندو اربع ركعات ، قال محمد : لا صلاة قبل صلاة العيد فأما بعدها فان شئت صليت وان شئت لم تصل وهو قول ابى حذيفة رحمه الله - انتهى . وفى الجوهر التقي قد روى عبد الرزاق عن معمر عن ابى اسحاق سئل علقمة عن الصلاة قبل خروج الامام يوم العيد ، فقال : كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم =

و يصلون بعدها اربعا ، وهذا احب القولين اليانا .

قال ^١ [محمد بن الحسن -] : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي ^٢ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان قاعدا في مسجد الكوفة

= لا يصلون قبلها ، وعن ابن جريج أخبرني عبد الكريم بن أبي المخارق ان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا لا يصلون حتى يخرج النبي صلى الله عليه وسلم وعن معمر عن الزهري ما علمنا احدا كان يصلي يوم العيد قبل خروج الامام ولا بعده . وقال ابن أبي شيبة في مصنفه : ثنا ابن اديس عن هشام عن ابن سيرين قال : كان لا يصلي قبل العيد ولا بعده - انتهى . وفي ج ٤ ص ٢٣٨ من كثر العمال عن الأسود ابن هلال قال : خرجت مع علي فلما صلى الامام العيد قام فصلى بعدها اربع ركعات (ش) - انتهى . ومن ههنا ظهر ان عمل ابن مسعود وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما في الصلاة بعد العيد سواء وكذا عمل اصحابها - تدبر . وراجع ج ١ ص ١٥٦ من المدونة الكبرى من باب صلاة العيد وابن حزم في ج ٥ ص ٩٠ من المحلى ترك الأحاديث المرفوعة الصحيحة في الباب واعتمد على من دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وقوله وفعلهم عنده غير معتبر مع المخالفين لهم في المسألة وتأول الأحاديث بتأويل لا يليق بشأن العلم لا سيما بابن حزم الظاهري .

(١) تأمل في ان قول اهل المدينة وقول الامام بعده كلاهما ساقطان من الكتاب ومسألة الصلاة قبل العيد وبعده في الموطأ والمدونة موجودة وكون ذكر قول الامام أبي حنيفة دليل على ان قول اهل المدينة نفا او اثباتا سقط من الأصل وكم مواضع من الكتاب هكذا وهو من الناصحين .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه فزدناه .

(٣) والحديث هذا ليس بمرسل فان الطحاوي رواه موصولا في كتاب الزمادات من شرح معاني الآثار ج ٢ ص ٤٠١ حدثنا أبو بكر قال ثنا أبو داود قال ثنا هشام بن =

ومعه حذيفة بن اليمان وأبو موسى الأشعري فخرج عليهم الوليد بن عقبة بن أبي معيط وهو أمير الكوفة يومئذ قال: أن غدا عيدكم فكيف اصنع؟ قال: أخبره يا أبا عبد الرحمن كيف يصنع؟ فأمره عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أن يصلي من غير أذان ولا إقامة وأن يكبر في الأولى خمسا وفي الثانية اربعا وأن يوالى بين القراءتين وأن يخطف بعد الصلاة على راحته.

أخبرنا علي بن محرز الضبي عن إبراهيم النخعي قال: كان تكبير عبد الله ابن مسعود تسعا في الفطر وتسعا في الأضحية [في الأولى خمسا - ٢] فيبدأ [بالتكبير التي يفتح بها الصلاة ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ ثم يكبر للركوع - ٢]

= أبي عبد الله عن حماد عن إبراهيم عن علقمة بن قيس قال: خرج الوليد بن عقبة بن أبي معيط على ابن مسعود وحذيفة والأشعري رضي الله عنهم قال: إن العيد غدا فكيف التكبير؟ قال ابن مسعود رضي الله عنه قد ذكر نحو ذلك وزاد، قال الأشعري وحذيفة رضي الله عنهما: صدق أبو عبد الرحمن - انتهى.

(١) كذا في الأصل. وفي المندية «أن ويكبر» وهو من ظم الناس سهوا منه.
(٢) وكان في الأصول «علي بن محرز الضبي» وهو خطأ. وقد تكرر هذا الاسم في كتاب الحجّة وفي كل موضع منها مصحف من «علي» وهو بضم الميم وكسر الحاء المهملة واللام المتعددة بدون الياء: وروى عنه محمد في مواضع من الموطأ أيضا وفي التهذيب «علي بن محرز الضبي عن إبراهيم».

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول. وإنما زدناه من شرح معاني الآثار للطحاوي ومن الجوهر الثقي ونصب الرأية بعد التصريح بالبلغ وانتفع المجاهد.

(٤) وكان في الأصول البارة هكذا «تسعا في الفطر وتسعا في الأضحية فيبدأ بالقراءة يوالى بين القراءتين ويكبر ثلاثا ويركع بالرابعة - انتهى» وهي كما ترى محذوفة النظام.

ويؤلى بين القراءتين [وفي الثانية - ١] يكبر ثلاثا ويركع بالرابعة، وقال: ليس قبلها صلاة ولا بعدها.

أخبرنا محمد بن ابان^١ عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه كان يكبر في العيدين تسعا تسعا كان يتدبّر بالكثرة التي يفتح بها الصلاة ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ ثم يكبر الخامسة فيركع [بها ثم يسجد - ١] ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر ثلاثا ثم يكبر الرابعة فيركع بها.

أخبرنا بكير بن عامر الجلي عن إبراهيم النخعي في تكبير العيدين قال: يقوم فليكبر اربعا ثم يقرأ ثم يكبر واحدة فيركع بها ثم يقوم فيقرأ ثم يكبر اربعا ثم يركع [بالرابعة - ١].

أخبرنا أبو مالك^٢ النخعي قال: حدثنا علي بن الأقرع عن أبي عطية عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه كان يكبر خسا وأربعا ويؤلى بين القراءتين. أخبرنا إسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي

(١) ما بين المرحمين ساقط من الأصول. وأما زدناه من شرح معاني الآثار للطحاوي ومن الجوهر النقي ونصب الرأية بعد التصحح البليغ والتتبع الجهد.

(٢) انظر في الاستاد. وهل روى محمد بن ابان بن صالح عن أبي إسحاق السبيعي أم لا. قلت: نعم. قال البخاري في ج ١ ق ١ ص ٣٤ من تأريخه الكبير: محمد بن ابان بن صالح ابن عمير عن أبي إسحاق وحماد بن أبي سليمان - الخ. ف

(٣) الواسطي اسمه عبد الملك بن الحسين ويقال عبادة بن الحسين ويعرف بأبي ذر من رجال ابن ماجه وأبو مالك النخعي آخر اسمه عبيد الله بن الأخنس الخزاز من رجال الستة وهنا هو النخعي الواسطي الأول.

(٤) وكان في الأصل «أقر» وهو سهو، والصواب «الأقر».

عن مسروق قال: التكبير في العيدين تسعا تسعا ثم يفتتح بالتكبير ويحتم به^١.

(١) قال ابن أبي شيبة ثنا يزيد بن هارون عن المسعودي عن معبد بن خالد عن كردوس قال: قدم سعيد بن العاص في ذى الحجة فأرسل الى عبد الله وحذيفة وأبي مسعود الأنصاري وأبي موسى الأشعري يسألهم عن التكبير في العيد فأسندوا امرهم الى ابن مسعود قد ذكر بمعنى رواية السبيعي عن ابن موسى المقدمة - انتهى الجوهر النقي - وفي نصب الراية ج ٢ ص ٢١٢ روى عبد الرزاق في مصنفه: أخبرنا سفيان الثوري عن ابن اسحاق عن علقمة والأسود ان ابن مسعود كان يكبر في العيدين تسعا تسعا اربع قبل القراءة ثم يكبر فيركع وفي الثانية يقرأ فاذا فرغ كبر اربعا ثم ركع؛ أخبرنا معمر عن ابن اسحاق عن علقمة والأسود قال: كان ابن مسعود جالسا وعنده حذيفة وابو موسى الأشعري فسألهم سعيد بن العاص عن التكبير في صلاة العيد فقال حذيفة: سل الأشعري فقال الأشعري: سل عبد الله فانه اقدمنا وأعلمنا فسأله، فقال ابن مسعود: يكبر اربعا ثم يقرأ ثم يكبر فيركع فيقوم في الثانية فيقرأ ثم يكبر اربعا بعد القراءة - انتهى - قال الحافظ ابن حجر في الدرر: وكذا رواه عبد الرزاق باسناد صحيح؛ وقال ابن حزم: هذا اسناد في غاية الصحة - اهـ - طريق آخر رواه ابن أبي شيبة في مصنفه: حدثنا هشيم ثنا مجالد عن الشعبي عن مسروق قال: كان عبد الله بن مسعود يعلنا التكبير في العيدين تسع تكبيرات خمس في الأولى وأربع في الآخرة ويوالى بين القراءتين وان يخطب بعد الصلاة على راحلته - انتهى - وينظر الطبراني فانه من طرق أخرى؛ قال الترمذي في كتابه: وروى عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال في التكبير في العيدين تسع تكبيرات في الأولى خمسا قبل القراءة وفي الثانية يبدأ بالقراءة ثم يكبر اربعا مع تكبيرة الركوع؛ وقد روى عن غير واحد من الصحابة نحو هذا - انتهى - وقال ابن أبي شيبة: حدثنا يحيى بن سعيد عن اشعث عن محمد بن سيرين عن انس انه كان يكبر في العيد تسعا، قد ذكر مثل حديث =

باب خروج النساء الى العيدين

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في خروج النساء في العيدين قد كان يرخص فيه فأما اليوم فلا ينبغي ان تخرج الا العجوز الكيرة فانه لا بأس بخروجها. وقال^٢ اهل المدينة في خروج النساء في العيدين: ما^١ بلغنا ان ذلك عليهن^٣.

= ابن مسعود حديث آخر رواه عبد الرزاق في مصنفه: اخبرنا اسماعيل بن ابي الوليد ثنا خالد الحذاء عن عبد الله بن الحارث قال شهدت ابن عباس كبر في صلاة العيد بالبصرة تسع تكبيرات ووالى بين القراءتين، قال: وشهدت المغيرة بن شعبة فعل ذلك ايضا فسألت خالدا: كيف كان فعل ابن عباس؟ فسر لنا كما صنع ابن مسعود في حديث معمر والثوري عن ابي اسحاق سواء - انتهى. وذكر كله في الجوهر النقي وفيه عن مصنف ابن ابي شيبة ثنا ابو أسامة عن سعيد بن ابي عروبة عن قادة عن جابر بن عبد الله و ابن المسيب قالا: تسع تكبيرات ووالى بين القراءتين - انتهى.

(١) هذا الباب في الأصل قبل باب غسل الميت وبعد باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة فأخرجته من هناك وألحقته بالباب المقول قبله - فقهه.

(٢) كذا في الأصل، والأولى «الا العجوز» بدون تاء التانيث كما لا يخفى.

(٣) هذا الباب ناقص ليس فيه قول عمد ولا الدلائل من الآثار على المسألة ولا الجواب عن قول اهل المدينة ولله كله سقط من الأصول.

(٤) وفي الأصل ما هنا «بلغنا عليهن» ولقط «بلغنا» كرهه الناسخ سهوا منه فأسقطناه. ف

(٥) اى ما بلغنا ان الخروج لمن واجب عليهن، قال في المدونة ج ١ ص ١٥٥: وسألت مالكا من العيد والاماء والنساء هل يؤمرون بالخروج الى العيدين وهل يجب عليهم الخروج الى العيدين كما يجب على الرجال الاحرار؟ قال: لا - الخ. اعلم انه يستفاد من =

= الأحاديث ان النساء كن يحضرن الجماعات في المكتوبات والعيدين مع قوله صلى الله عليه وسلم « لا تمنعوا اماء الله عن المساجد » ومع ذلك قد ذهب الفقهاء الى التضييق حتى ان المتأخرين منهم منعوهن عن الخروج والحضور مطلقا ويؤيده ما رواه ابو داود عن عائشة قالت: لو ادرك رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احدث النساء لمنعهن المساجد كما منعت نساء بني اسرائيل - الحديث ، وذكره البخارى تعليقا في صحيحه وهو عن ابن مسعود رضى الله عنه مرفوع ايضا وقصة عمر مع امرأته حيث كانت تذهب الى المسجد وهي في البخارى ، وكرهية خروجهن عن عبد الله بن المبارك عند الترمذى ص ٨٠ وحديث ابن هريرة مرفوعا عند الترمذى ص ٣٠: خير صفوف الرجال اولها وشرها آخرها وخير صفوف النساء آخرها وشرها اولها . وهذا كله يظهر ان في نظر الشارع خروجهن ليس بمرغوب ومستحسن ومرضى ولم يرغبن في حضورهن كما رغب الرجال فيه بل شدد عليهم وأوعدهم في عدم الحضور كما في الأحاديث وقد قال صلى الله عليه وسلم: صلاة المرأة في بيتها افضل من صلاتها في حجرتها وصلاتها في عندها افضل من صلاتها في بيتها - رواه ابو داود عن ابن مسعود رضى الله عنه . وهذا يدل بأعلى نداء على ان رضا الشارع في ان لا يخرجن الى المساجد ولذا لم يوجب عليهن الجمعة وإن كان لا بد من الخروج فيخرجن ثلثات دون زينة وإلا يكن كذا وكذا كما في الأحاديث ، فهذه وأمثالها امور وتلميحات من الشارع اوجبت على الفقهاء ان يضيقوا عليهن في الخروج وان يحكموا بال منع وهذا ليس بخلاف الحديث ، وحضورهن في العيدين لم يكن للصلاة كما زعموا بل للتكثير ولشركة المسلمين في السماء والا فاما الفائدة في اخراج الحيض هذا والقبض موضع آخر .

باب التكبير في أيام التشريق

قال أبو حنيفة رضي الله عنه: التكبير خلف الصلوات في أيام التشريق أن يكبر الإمام والناس: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد.

وقال أهل المدينة: التكبير أن يكبر الإمام والناس: الله أكبر الله أكبر الله أكبر ثلاثاً في دبر كل صلاة.

وقال محمد بن الحسن: بلغنا عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما أنهما كانا يكبران كما قال أبو حنيفة، وهذا أحسن من قول أهل المدينة لأن فيه التهليل والتحميد، وقد أتى على ما قاله أهل المدينة أيضاً. أخبرنا محل بن محرز الضبي عن إبراهيم النخعي قال: كان عبد الله بن

(١) هذا الباب في الأصول قبل باب خروج النساء إلى العيدين، ومقصود هذا الباب بيان الفاظ التكبير ومقصود الباب الآتي بعده بيان مدة التكبير وأيامه.

(٢) وكان في الأصول: قال أبو حنيفة يقول التكبير - الح، فقطع يقول، زائد أو محرف من لفظ آخر - تدبر.

(٣) البلاغ هذا وصله بعده بإسناده إليه.

(٤) أي هو مشتمل أيضاً بما قاله أهل المدينة فهو أكمل وأحسن من تكبيرهم.

(٥) الحديث هذا وإن كان منقطعاً هنا فهو موصول من وجه آخر، رواه ابن أبي شيبة في مصنفه: ثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن الأسود قال: كان عبد الله يكبر من صلاة العجر يوم عرفة إلى صلاة العصر من يوم النحر يقول: الله أكبر الله أكبر لا إله إلا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد - انتهى. حدثنا ابن مهدي عن سفيان عن غيلان ابن جابر عن عمرو بن مرة عن أبي وائل عن عبد الله أنه كان يكبر من صلاة الفجر =

مسعود يكبر في دبر صلاة الفجر من يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر
وكان يكبر: الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .
اخبرنا ابو جناب الكلبي عن عمير بن سعيد النخعي عن علي بن ابي
طالب وعبد الله بن مسعود ان تكبيرهما في دبر الصلاة الله اكبر الله اكبر

= يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر - انتهى نصب الراية . قال ورواه ايضا
حدثنا وكيع عن حسن بن صالح عن ابي اسحاق عن ابي الاحوص عن عبد الله انه كان
يكبر أيام التشريق : الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله
الحمد - انتهى : حدثنا يزيد بن هارون ثنا شريك قال قلت لأبي اسحاق : كيف كان يكبر
علي وعبد الله ؟ قال : كانا يقولان : الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر
الله اكبر والله الحمد - انتهى : حدثنا جرير عن منصور عن ابراهيم قال : كانوا يكبرون
يوم عرفة واحدا مستقبلا القبلة في دبر الصلاة الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله
اكبر الله اكبر والله الحمد - انتهى . وقد تقدم في حديث جابر مرفوعا نحوه عند
الدارقطني بسند ضعيف - انتهى . قال البيهقي في ج ٣ ص ٣١٤ من سننه : أما مذهب
عبد الله بن مسعود في ذلك فقد رواه الثوري عن ابي اسحاق عن الاسود عن عبد الله
موصولا ورواه جماعة عن ابن مسعود - انتهى .

(١١) وكان في الأصول : أبو حبيب الكلبي ، وهو خطأ ، والصواب : أبو جناب الكلبي ،
راجع من البيهقي ج ٣ ص ٣١٤ واسمه يحيى بن ابي حبة - تهذيب ج ١١ ص ٢٠١ .
(٢) وكان في الأصول : عمر بن سعيد ، والصواب : عمير ، بالتصغير . وهو في ج ٨
ص ١٤٦ من التهذيب ، قال البيهقي في ج ٣ ص ٣١٤ من سننه وكذلك رواه ابو جناب
عن عمير بن سعيد عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه - انتهى . انظر كيف تصحف
ابو جناب بأبي حبيب وعمير بالتصغير عمر فصارا مجهولين فالحمد لله على ما اطلعنا عليهما
ولم اجد عمر بن سعد في الميزان واللسان والتجليل والتهذيب .

كتاب الحجّة (باب التكبير في أيام التشريق دبر الصلوات) للإمام محمد الشيباني

لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .

اخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن ابي اسحاق السبيعي عن الأسود بن يزيد قال : كان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر : الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد .

باب التكبير في أيام التشريق دبر الصلوات

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : التكبير في أيام التشريق من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من يوم النحر يكبر في العصر ثم يقطع وكذلك روى عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه وليس التكبير عند ابي حنيفة الا على اهل الامصار والذين يحب عليهم الجماعات في دبر الصلوات المكتوبات في الجماعات من الرجال .

وقال محمد بن الحسن : التكبير في أيام التشريق من صلاة الفجر من يوم عرفة الى صلاة العصر من آخر أيام التشريق يكبر ثم يقطع كذلك بلغنا عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه .

وقال محمد بن الحسن : وهذا القول احب اليّنا من قول ابي حنيفة

(١) يعنى باب في بيان ابتداء وقت التكبير وانتهائه .

(٢) رواه ابن ابي شيبة في مصنفه : حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن عاصم عن شقيق عن علي انه كان يكبر بعد صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة العصر من آخر أيام التشريق ويكبر بعد العصر - اهـ . ورواه محمد بن الحسن في الآثار : اخبرنا ابو حنيفة عن حماد ابن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه فذكره - انتهى فصب الراية .

كتاب الحجّة (باب التكبير في أيام التشريق دبر الصلوات) للامام محمد الشيباني

والتكبير في دبر الصلوات المكتوبات على من صلى في جماعة او وحده بمنى او بالآفاق كلها من امرأة او رجل او مملوك، وليس على احد ان يكبر في دبر الصلاة التطوع ولا في صلاة العيّد ولا الوتر انما يجب التكبير في دبر الصلوات الخمس المكتوبات.

وقال اهل المدينة: التكبير في أيام التشريق خلف الصلوات و أول ذلك تكبير الامام والناس معه خلف صلاة الظهر من يوم النحر و آخر ذلك تكبير الامام والناس معه خلف صلاة الصبح من آخر أيام التشريق ثم يقطع التكبير.

قال محمد بن الحسن: قول علي بن ابي طالب رضى الله عنه احب اليّنا ان

(١) حرف «على» سقط من الاصل.

(٢) هذا تصريح من ناشر المذهب النعماني وفي الدر المختار: ولا بأس به عقب العيد لأن المسلمين توارثوه فوجب اتباعهم وعليه البلخيون - انتهى - وقال ابن عابدين في ذيله ج ١ ص ٥٨٨ من رد المختار كلمة لا بأس قد تستعمل في المدحوب كما في البحر من الجائز والجهاد ومنه هذا الموضع لقوله فوجب اتباعهم، والظاهر ان المراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب المصطلح عليه. وفي البحر عن المجتبى: والبلخيون يكبرون عقب صلاة العيد لأنها تؤدي بجماعة فأشبهت الجمعة - اهـ - وهو يفيد الوجوب المصطلح عليه - اهـ (ط) انتهى.

(٣) وفي الموطأ «دبر الصلاة».

(٤) وفي الموطأ «دبر صلاة الظهر».

(٥) وانظر «صلاة» ساقط من الاصول ولا بد منه.

(٦) وفي الاصول «من خلف صلاة الصبح»، وفي الموطأ «دبر صلاة الصبح».

كتاب الحجة (باب التكبير في ايام التشريق دبر الصلوات) للإمام محمد الشيباني

نأخذ به من قول ابن عمر^١ لأن الناس اختلفوا في التكبير، فقال^٢ عمر بن الخطاب رضي الله عنه: يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى صلاة الظهر من آخر ايام التشريق^٣. وقال بعضهم^٤ الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق كما قال علي بن ابي طالب رضي الله عنه.

(١) أخرجه البيهقي في ج ٣ ص ٣١٢ من سننه: عن يحيى بن يحيى عن وكيع عن المعمرى عن نافع عن ابن عمر أنه كان يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة الفجر من آخر ايام التشريق - انتهى. وفي رواية عنه عند ابن ابي شيبة كما في الجوهر الثقي أنه كان يكبر من ظهر يوم النحر الى صلاة العصر يوم الغري يعني الاول - انتهى. ومثله عن زيد بن ثابت عند البيهقي في السنن.

(٢) رواه البيهقي في ج ٣ ص ٣١٤: عن عبد الله بن احمد بن حنبل حدثنا ابي ثا محمد بن جعفر ثنا شعبة عن الحجاج قال: سمعت عطاء يحدث عن عبيد بن عمير قال: كان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه يكبر بعد صلاة الصبح من يوم عرفة الى صلاة الظهر من آخر ايام التشريق، قال البيهقي: كذا رواه الحجاج بن اوطاة عن عطاء وكان يحيى بن سعيد ينكره، قال ابو عبيد القاسم بن سلام: ذا كرت به يحيى بن سعيد فأنكره وقال: هذا وم من الحجاج وإنما الاسناد عن عمر أنه كان يكبر في قبته بمكة، والمشهور عن عطاء بن ابي رباح أنه كان يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة العصر من آخر ايام التشريق ولو كان عند عطاء عن عمر هذا الذي رواه عنه الحجاج لما استجاز لنفسه خلاف عمر والله اعلم وقد روى عن ابي اسحاق أنه حكاه عن عمر وعلي وهو مرسل - انتهى.

(٣) ومثله رواه البيهقي عن ابن عباس من طريق يحيى بن سعيد عن ابي بكر الحكم بن فروخ عن عكرمة عن ابن عباس أنه كان يكبر من غداة يوم عرفة الى آخر ايام التشريق وروى عن عمر بن الخطاب أيضا نحوه رواه البيهقي عن ابي يوسف القاضي ثنا مطرف ابن طريف عن ابي اسحاق قال: اجتمع عمر وعلي و ابن مسعود رضي الله عنهم على =

كتاب الحجّة (باب التكبير في ايام التّشريق دبر العلوات) للامام محمد الشّيباني

و قال ابن عباس^١ رضى الله عنهما : يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة الظهر من آخر ايام التّشريق^٢ وكانت اكثر^٣ من كبر منهم على بن

= التكبير في دبر صلاة الغداة من يوم عرفة فأما ابن مسعود فالى صلاة العصر من يوم النحر و أما عمرو على فالى صلاة العصر من آخر ايام التّشريق ثم رواه موصولا عن هناد عن حسين بن على عن زائدة عن عاصم عن شقيق قال كان على يكبر بعد صلاة الفجر غداة عرفة ثم لا يقطع حتى يصل الامام من آخر ايام التّشريق ثم يكبر بعد العصر وكذلك رواه ابو جناب عن عمير بن سعيد عن على بن ابى طالب رضى الله عنه - انتهى ؛ وقد تقدم .
(١) رواه البيهقي في سننه لكن فيها الى صلاة العصر من آخر ايام التّشريق ، وأخرج الدارقطني في سننه كما في نصب الراية عن ابن عمر و زيد بن ثابت و أبى سعيد الخدري و عثمان بن عفان بأسانيد عدة انهم كانوا يكبرون بعد الظهر من يوم النحر الى الظهر من آخر ايام التّشريق - انتهى .

(٢) كذا في الأصول و روى ابن ابى شيبة عن وكيع عن شريك عن خفيف عن عكرمة عن ابن عباس انه كان يكبر من صلاة الظهر يوم النحر الى صلاة العصر من آخر ايام التّشريق ، و روى عن يحيى بن سعيد القطان عن ابى بكر عن عكرمة عن ابن عباس انه كان يكبر من صلاة الفجر يوم عرفة الى آخر ايام التّشريق لا يكبر في المغرب - الحديث (التكبير من اى يوم هو الى اى ساعة ق ١٤٦ / ٢) و روى البيهقي عن القطان عن الحكم ابن فروخ عن عكرمة عن ابن عباس نحوه (ج ٣ ص ٣١٤) . ف

(٣) قال الزرقاني في ج ٢ ص ٢٥٥ من شرح الموطأ نقلًا عن الحافظ ابن حجر بعد نقل اختلاف فيه وفي ابتدائه وفي انتهائه ولم يثبت في شيء مما اختلف فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث ؛ وأصح ما ورد فيه عن الصحابة قول على و ابن مسعود من صح يوم عرفة الى آخر ايام منى - اخرجهما ابن المنذر وغيره انتهى . قلت وقد وردت في ذلك المرفوعات ايضا .

كتاب الحجبة (باب التكبير في أيام التشريق دبر الصلوات) للإمام محمد الشيباني

أبي طالب رضي الله عنه فأخذنا بأكثر ذلك لأن الإمام يكبر فيما لم يجب عليه
أحب إلينا من أن يترك التكبير فيما قد وجب عليه .

وقال أهل المدينة أيضا التكبير في أيام التشريق على الرجال و النساء
من الأحرار و المماليك و من كان في جماعة أو وحده بمنى أو بالآفاق كلها
[واجب - ^١] وإنما [يأتي - ^١] الناس في ذلك بإمام ^٢ الحاج [و - ^١] بالناس
[بمنى - ^٢] لأنهم إذا رجعوا من منى [و - ^٢] أفضى الأحرار [اتسوا بهم
حتى يكون مثلهم في الحل و أما من لم يكن حاجا فانه لا يأتيهم بهم الا في
تكبير أيام التشريق - ^١] .

و قال محمد بن الحسن : هذا ينقض قول أهل المدينة في تركهم التلبية
إذا راحوا ^١ إلى عرفة فينبغي لهم إذا راحوا ^١ إلى عرفة أن يكبروا من عند
أول صلاة تركوا فيها التلبية لأن من ترك التلبية يكبر في قولهم فينبغي لهم
أن يقولوا : يكبر إذا راح إلى عرفة فتكون أول تكبيره في دبر صلاة المغرب

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و هو في المدونة و موطأ مالك و ما زده فهو
في الموطأ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و العبارة فيها هكذا « و إنما الناس في ذلك كامام
الحاج بالناس لأنهم إذا رجعوا من منى أفضى الأحرار » - اهـ .

(٣) و كان في الأصول « كامام الحاج » و في المدونة « بإمام الحج » و هو الصواب .
(٤) الواو ساقط من الأصول .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

(٦) ما بين المربعين كله ساقط من الأصول .

(٧) و في الأصول « دخلوا » .

(٨) و في الأصل « رجعوا » و الصواب « راحوا » .

كتاب الحجّة (باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة) للإمام محمد الشيباني

من ليلة النحر فليسوا يقولون ذلك فهذا ترك لقولهم و لكن^١ عمر بن الخطاب و علي بن ابي طالب و عبد الله بن مسعود رضى الله عنهم قد اجمعوا جميعا فيما يروى عنهم^٢ انهم يكبرون من صلاة الفجر يوم عرفة ثم اختلفوا في الصلاة التي قطعوا التكبير عندها و لم يختلفوا في الابتداء فليس ينبغي ان يخالفوا^٣ الثلاثة في الابتداء و قد اجمعوا جميعا عليه و قد جاء^٤ في ذلك آثار .

باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة

و قال أبو حنيفة رضي الله عنه : السنة في الصلاة إذا أراد الرجل ان ينهض [ينهض -^١] على صدر قدميه ان قدر على ذلك و إن كان شيخا كبيرا او رجلا بادئا لا يقدر على ان ينهض على صدر قدميه فليعتمد براحتيه على الأرض و لينهض عليها .

و قال أهل المدينة : الاعتماد على يديه في الصلاة أفضل للشباب لمن قدر و لمن لم يقدر .

(١) هذا الاستدراك لا ادرى وجهه هنا و موضعه قبله .

(٢) لفظ « عنهم » ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٣) وفي الأصول « يخالفها » .

(٤) لعله اشارة الى ما تقدم من الآثار في البابين و إلا لم يذكرها و لا بد من ذكرها على دأبه في الكتاب فان ذلك هو ساقط من الأصول .

(٥) كذا في الأصل « ينهض » في هذا الحرف و في الحرف التي تأتي بعد . و في الهندية « ينهض » . ف

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول .

كتاب الحجبة (باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة) للإمام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن: السنة والآثار في هذا معروفة مشهورة لا يحتاج معها الى نظر وقياس .

(١) قلت: روى الترمذى (ص ٣٨ في باب كيف النهوض من السجود) عن خالد بن اياس عن صالح مولى التوأمة عن ابي هريرة قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم ينهض في الصلاة على صدور قدميه قال ابو عيسى: حديث ابي هريرة عليه العمل عند اهل العلم يختارون ان ينهض الرجل في الصلاة على صدور قدميه. وخالد بن اياس ضعيف عند اهل الحديث ويقال لخالد بن اياس - انتهى . قال المحقق ابن الهمام: قول الترمذى عليه العمل عند اهل العلم يقتضى قوة اصله وان ضعف خصوص هذا الطريق - اهـ . وأخرجه البيهقي ج ٢ ص ١٢٤ في باب من قال يرجع على صدور قدميه من سنته ثم قال: وحديث مالك بن الحويرث أصح، ثم قال: وهو عن ابن مسعود صحيح ومتابعة السنة اولى - اهـ . وفي الجوهر النقي ج ٢ ص ١٢٥ عليها قلت: وظاهر قوله حديث ابن الحويرث أصح يقتضى صحة حديث ابي هريرة ايضا وأراد بالسنة الجلوس بعد السجدة الثانية كما رواه ابن الحويرث ونحن لا نسلم ان ما فعله ابن مسعود يخالف للسنة بل هو موافق لها، فقد روى ابو داود من حديث محمد بن عمرو بن عطاء عن عباس او عياش ابن سهل انه كان في مجلس فيه ابوه قد ذكر الحديث وفيه: ثم كبر فسجد ثم كبر فقام ولم يتورك، فيحمل حديث ابن الحويرث على انه جلس لعند كان به كما روى انه عليه السلام قال: لا تبادروني اني بدنت، وكما تربع ابن عمر لكون رجله لا تحمله حتى لا يتضاد الحديثان؛ وقد اخرج البخارى حديث ابن الحويرث من جهة ايوب عن ابي قلابة ان ابن الحويرث قال لأصحابه: ألا انبئكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث وفيه: وصلى صلاة عمرو بن سلة شيخنا، هذا قال ايوب: وكان يفعل شيئا لم اركم تفعلونه كان يقعد في الثالثة او الرابعة والطحاوى قال: فرأيت عمرو بن سلة يصنع شيئا لا اراكم تصنعونه كان اذا رفع رأسه من السجدة الاولى والثالثة التي لا يقعد فيها =

كتاب الحجة (باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة) للامام محمد الشيباني

اخبرنا سلام بن سليم عن الاعمش عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن

= استوى قاعدا ثم قام ، قال الطحاوي : وقول ايوب انه لم ير الناس يفعلون ذلك وهو قد رأى جماعة من اجله الناجين يدفع ان يكون ذلك سنة ، وفي التمهيد : اختلف الفقهاء في النهوض من السجود الى القيام ، قال مالك والاوزاعي والثوري وابو حنيفة واصحابه : ينهض على صدور قدميه ولا يجلس وروى ذلك عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس ، وقال الثمان بن ابي عياش : ادركت غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يفعل ذلك ، وقال ابو الزناد : ذلك السنة وبه قال ابن حنبل وابن راهويه ، وقال احمد : وأكثر الأحاديث على هذا ، وقال الأثرم : رأيت احمد ينهض بعد السجود على صدور قدميه ولا يجلس قبل ان ينهض ، وذكر عن ابن مسعود وابن عمر وأبي سعيد وابن عباس وابن الزبير انهم كانوا ينهضون على صدور اقدامهم ، ومن حجة من ذهب الى ذلك حديث ابي حنيفة فان فيه انه عليه الصلاة والسلام لما رفع رأسه من السجدة قام ولم يذكر قعودا ، وفي حديث رفاع بن رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم في تعليم الأعرابي ثم امجد حتى تعتدل ساجدا ثم قم ولم يأمره بالعدة ، وفي نوادر الفقهاء لابن بنت نعيم اجمعوا انه اذا رفع رأسه من آخر سجدة من الركعة الأولى والثالثة نهض ولم يجلس الا لثانئى فانه استحب ان يجلس كجلوسه للشهادة ثم ينهض قائما - انتهى .

(١) وفي الأصول : عمير بن عبد الرحمن ، وهو خطأ ، وانصواب : عن عمارة بن عمير عن عبد الرحمن . . . والحديث رواه الديلمي في سننه بهذا الاسناد : عن غفان بن مسلم عن عبد الواحد بن زياد عن سليمان الاعمش قال : رأيت عمارة بن عمير يصلي من قبل ابواب كندة قال : فرأيت ركع ثم سجد فلما قام من السجدة الأخيرة قام كما هو قلنا انصرف ذكرت ذلك له فقال حدثني عبد الرحمن بن يزيد انه رأى عبد الله بن مسعود يقوم على صدور قدميه في الصلاة قال الاعمش فحدثت بهذا الحديث ابراهيم النخعي فقال ابراهيم حدثني عبد الرحمن بن يزيد انه رأى عبد الله بن مسعود يفعل ذلك فحدثت به بخيطة =

ابن يزيد قال: كان عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ينهض من السجود اذا قام على صدور قدميه .

اخبرنا سلام بن سليم عن الأعمش عن ابراهيم عن عبد الله مثل ذلك .
اخبرنا سلام بن سليم الحنفى عن الأعمش عن خيثمة بن عبد الرحمن
عن ابن عمر رضى الله عنهما أنه كان يفعل ذلك .

باب 'صلاة الكسوف'

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى صلاة الكسوف يصلى الامام ركعتين

= ابن عبد الرحمن قال: رأيت عبد الله بن عمر يقوم على صدور قدميه ، فحدث به محمد
ابن عبد الله التقي قال: رأيت عبد الرحمن بن ابى لى يقوم على صدور قدميه ، فحدث به
صلية العوفى قال: رأيت ابن عمر وابن عباس وابن الزبير وأبا سعيد الخدرى رضى الله
عنهم يقومون على صدور اقدامهم فى الصلاة - انتهى ج ٢ ص ١٢٥ .

(١) وليس هو بمرسل فان ابراهيم رواه عن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الله كما فى ج ٢
ص ١٢٥ من سنن البيهقى وأخرجه من طريق سفيان عن عتبة عن عبد الرحمن بن يزيد
قال: رمقت ابن مسعود فرأيت به ينهض على صدور قدميه ولا يجلس اذا صلى فى اول
ركعة حين يقضى السجود .

(٢) وفى الأصول «عن خيثمة بن عبد الرحمن بن عمر» ، وهو خطأ ، والصواب «عن
خيثمة بن عبد الرحمن عن ابن عمر» كما عرفت من سنن البيهقى ، وخيثمة روى عن ابن عمر
وعن ابيه عمر بن الخطاب ايضا لكن بالارسال كما فى ج ٣ ص ١٥٩ من التهذيب .

(٣) هذا الباب كان فى اثناء ابواب الجنايز بعد صلاة الحرف فالحقته بأبواب العيدين .

(٤) الكسوف مصدر الفعل اللازم والكسف مصدر المتعدي يقال كسفت الشمس
كسوفاً وكسفها الله تعالى كسفاً وتامه فى البحر قاله فى ج ١ ص ٥٨٩ من رد المحتار =

ركعة وسجدتين في الأولى يطول بها^١ والثانية ركعة وسجدتين كما يصلى في غيرها^٢ من الصلوات وذكر ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وقال اهل المدينة : يقوم الامام فيصل بالانس فيطيل القيام ثم يركع فيطيل الركوع ثم يقوم فيطيل القيام وهو دون القيام الأول ثم يركع فيطيل الركوع وهو دون الركوع الأول ثم يرفع فيسجد ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك ثم ينصرف .

وقال محمد بن الحسن : قد جاءت في قول ابى حنيفة آثار على ما قال وجاءت في قول اهل المدينة آثار على ما قالوا ، والسنة المعروفة في غير الكسوف على ركعة وسجدتين في كل ركعة وليست^٣ على ركعتين وسجدتين في كل ركعة وكيف صارت صلاة الكسوف مخالفة لغيرها من جميع الصلوات قائماً ذلك شيء يتقرب به الى الله تعالى فالصلاة واحدة وفي كل ركعة قراءة وركعة واحدة وسجدتان ، فأما^٤ الركعتان في ركعة فهذا امر لم يكن في شيء

= وفي ج ٢ ص ١٥١ من المغرب : كسفت الشمس والقمر جميعا عن النورى ، وقيل : الخسوف ذهاب الكل والكسوف ذهاب البعض وكيفما كان قول محمد رحمه الله تعالى كسوف القمر صحيح - انتهى .

(١) كذا في الأصول من التطويل ولا لزم ان الكل يكون من الاطالة ، والاطالة والتطويل كلاهما صحيحان . ف

(٢) وكان في الأصل «غيرهما» وهو تصحيف ، والصواب «غيرها» .

(٣) وكان في الأصل «ليس» ، والصواب «ليست» لأن ضمير يرجع الى الة .

(٤) لعل الواو اولى من الفاء .

(٥) كذا في الأصول «فأما ركعتان» و لعل الواو ههنا اول .

من الصلوات لا في صلاة عيد ولا في جمعة ولا في تطوع ولا في فريضة فكيف كان ذلك في صلاة الكسوف وما نرى ذلك إلا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أطال القيام ثم أطال الركوع فكان الرجل يرفع رأسه فيرى من قدمه ركوعاً فيعود فيركع فيرى ذلك من خلفه فيرى أن ذلك ركعتان وإنما هي ركعة واحدة فعلى هذا نرى أن الأمر كان.

وقد قال أهل المدينة: لا نرى أن يجهر بالقراءة في صلاة الكسوف لأن ابن عباس رضي الله عنهما قال في حديثه في صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إياها: «قام قياماً نحواً من سورة البقرة قال: ولو جهر فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقراءة ما خفي على ابن عباس ما قرأ به». وقال محمد بن الحسن: «بلغنا» عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه

- (١) لفظ «في» ساقط من الأصول، والصواب إثباته.
- (٢) كذا في الأصل، وفي المندية فيعيد، وليس بصواب بل هو تصحيف.
- (٣) كذا في الأصل ولعل الواو أولى من الفاء.
- (٤) وكان في الأصول «يرى» بالنية، والصواب «نرى» بصيغة المتكلم.
- (٥) قوله «إياها» كذلك في الأصول ولعله زائد - تأمل فيه.
- (٦) وكان في الأصول «قرى به»، وفي المدونة ج ١ ص ١٥١: «لو جهر بشيء فيها لعرف ما قرأ» انتهى.
- (٧) وقال أبو يوسف يجهر، وعن محمد روايتان كما في الجوهرة رد المختار فقله الزام من الإمام محمد - تدبر.

(٨) وصله الطحاوي ج ١ ص ١٩٧ من شرح معاني الآثار: حدثنا علي بن شية قال ثنا قبيصة قال ثنا سفيان عن الشيباني عن الحكم عن حنظل أن علياً جهر بالقراءة في كسوف =

صلى بالناس صلاة الكسوف بالكوفة فجهر بالقراءة .

وقال اهل المدينة: إذا صلى صلاة الكسوف فركع الركعة الأولى
 ورفع رأسه ابتداء القراءة بغائحه الكتاب وسورة دون القراءة الأولى .
 قال محمد بن الحسن: قد صارت الركعة الأولى بين القراءتين وقد
 جاء انه لا ينبغي ان يقرأ الرجل راكعاً ولا ساجداً فكيف يقرأ حين ركوعه
 وبجوده .

أرأيتم اذا سجد فرفع رأسه من سجدة أ ينبغي له ان يقرأ فيها بين
 السجدين فان هذا عندنا مكروه ان يقرأ الرجل بين السجدين او بين ركوعه
 وبجوده فكيف قرأ صاحب الكسوف بين ركعتيه فلعن رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم لم يقرأ بين ركعتيه اللتين وصفتم شيئاً فان كان قرأ فلا بد
 من حديث في ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد ذكرتم ان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يجهر بالقراءة فيها فكيف علمتم انه قرأ بين الركعتين
 وما اعلم انكم ذكرتم في ذلك حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .
 وقال محمد: لا يجمع في صلاة الكسوف الا الامام الذي يصلي الجمعة

= الشمس - انتهى . قال الطحاوي: وهو قول ابن يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى ،
 ومذهب مالك اسرار القراءة في الكسوف كما في المدونة وشرح الزرقاني لغوياً وكتاب
 الحجية خلافاً لما في فيض الباري على صحيح البخاري .

(١) وكان في الأصول « محمد ، قط سقط منها » بن الحسن . (٢) كذا في الأصول .
 (٣) تأمل في هذه العبارة ولي فيها قلق .

(٤) وجداني يحكم ان يكون وقال ابو حنيفة وما غيرت العبارة لأنني لست على يقين من
 ذلك - تدبر .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهذلية « في الصلاة الكسوف » وهو تصحيف ، وهو =

فأما الناس في مساجدهم فلا يجمعون في صلاة الكسوف ولكنهم إن لم يشهدوا مع الإمام صلوا وحدانا .

وقال محمد : لا يجمع^٢ الإمام الصلاة في كسوف القمر كما يجمعها في

= يان للمستحب أى فعلها بالجماعة اذا وجد امام الجمعة مستحب وإلا لا تستحب الجماعة بل تصلى فرادى كما في رد المحتار ، وعن أبى حنيفة في غير رواية الأصول لكل امام مسجد ان يصلى بجماعة في مسجده والصحيح ظاهر الرواية وهو انه لا يقيمها الا الذى يصلى بالناس الجمعة - كذا في البدائع نهر قاله في رد المحتار .

(١) وفي الدر المختار: وإن لم يحضر الإمام للجمعة صلى الناس فرادى في منازلهم تحرزا عن الفتنة كالخسوف للقمر - اهـ . هذا على ما في شرح الطحاوى او في مساجدهم على ما في الظهيرية وعزاء في المحيط إلى شمس الأئمة اسماعيل ، رد المحتار وهو المنقول عن الإمام محمد فإنه صرح بذلك ههنا كما ترى ويظهر من التعليل انه إذا لم يكن خوف الفتنة يصلى بهم من يقدمونه لصلاة الكسوف كما هو اليوم - فافهم . قلت : وقال الإمام السرخسى في مبسوطه ج ٢ ص ٧٠ ثم هذه الصلاة لا يقيمها بالجماعة الا الإمام الذى يصلى بالناس الجمعة والعيدين فأما ان يصلى كل فريق في مسجد من مساجد فلا لأنه أقامها رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما يقيمها الآن من هو قائم مقامه وإن لم يقيمها الإمام صلى الله عليه وسلم فرادى ان شاؤا ركعتين وإن شاؤا اربعا لأن هذا تطوع والأصل في التطوع اداؤها فرادى ان شاؤا ركعتين وإن شاؤا اربعا وذلك افضل - اهـ : فالعلة ما ذكره

الإمام السرخسى وهو شارح ظاهر الرواية كتب الإمام محمد عارف بالعل . ف

(٢) كذا في الأصل ، ولعله وقال أبو حنيفة على دأب الكتاب غرّفه الناسخ والقرينة على ذلك عندي قوله وكذلك قال أهل المدينة - تأمل .

(٣) انظر هذا فعندنا صلاة في كسوف القمر ولقد اخطأ ابن أبى شيبة في مسألة الخامس عشر بعد المائة حيث نسب الى الإمام أبى حنيفة انه قال : لا يصلى في كسوف القمر - اهـ . =

كسوف الشمس و لكن الناس يفزعون عند ذلك الى المسجد^١ فيصلون في غير جماعة و يكبرون الله و يدعون و كذلك قال اهل المدينة .

و قال محمد^٢: بلغنا^٣ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: اذا جاء احدكم من هذه الافراع شئ فافزعوا الى الصلاة فيبغى إذا جاء فزع من

= والامام قاتل بالصلاة فيه كما علبت فاقاله الامام محمد ومسألة عدم الجماعة في صلاته لا عدم الصلاة فالمر والمذكور غلط فاحش ولم يقدر على الاتيان بحديث في ذلك صراحة ونصا والتفصيل موضع آخر، وما ذكره في الباب من كتاب الرد جلتها ليس فيه ذكر صلاة كسوف القمر الا العموم وهو عند محمد كما عرفت من الحجة وإذا كانت الصلاة عند الامام ثابتة قال بها ولم يرد في حديث قط ان يصلوا بجماعة - تدبر .

(١) في المسألة قولان والأرجح ما صرح به الامام - تدبر .

(٢) لعل العبارة قد سقطت فان قول الامام في المسألة لم يذكر في الأصول، وقول اهل المدينة مذكور فيها وأيضا قوله قال محمد - الخ الأولى ان يكون بعد قول اهل المدينة - فأمل فيه حتى ينجلى لك الأمر .

(٣) في الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبة: فاذا رأيتموها فادعوا الله وصلوا، ومن حديث ابي موسى الأشعري عند الشيخين: فاذا رأيتم شيئا من ذلك فافزعوا الى ذكر الله ودعائه واستغفاره، وفي البخاري من حديث عائشة: فاذا رأيتموها فافزعوا الى الصلاة، وفي رواية عنها عندهما: وإذا رأيتموها فكبروا وادعوا وصلوا، وفي سنن الديهي عن ابي مسعود: فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى ذكر الله وإلى الصلاة، وفي البخاري من حديث ابن عباس: فاذا رأيتم ذلك فاذكروا الله، وفي سنن الديهي من حديث ابن مسعود: فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى الصلاة، وعنه عنه ايضا: فاذا سمعتم هاتيا من السماء فافزعوا الى الصلاة .

هذه الافزاع من زلزلة او غيرها ان يزع [الناس - '] الى الصلاة والدعاء من غير ان يجمعوا^٢ بامام .

وقال اهل المدينة : لا تعرف الصلاة في شيء من ذلك إلا في كسوف الشمس والقمر^٣.

اخبرنا ابو حنيفة قال : حدثنا حماد عن ابراهيم^٤ قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم مات ابراهيم فقال الناس : انكسفت الشمس لموت ابراهيم [ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم - '] فبلغ

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٢) وكان في الأصول « ان يجمعوا الناس » فأخرجت لفظ « الناس » من هنا وألحقته بقوله « ان يزع » قلت : قلل هذا كان في الأصل بالهامش من ترك الأصل فضل الباسخ مقامه فأدرجه في غير مقامه فافهم وتنبه . ف

(٣) قلت : وفي الدر المختار صلى الناس فرادى في منازلهم كالخسوف للقمر والريح الشديدة والظلة القوية نهارا والضوء القوي ليلا والفرع الغالب ونحو ذلك كآليات الخوفة كالزلازل والصواعق والثلج والمطر الشديد وعموم الأمراض ومنه الدعاء برفع الطاعون وكل طاعون وباء ولا عكس وتماه في الاشياء - انتهى .

(٤) والحديث موصول ليس بمرسل ، وعند البيهقي في ج ٣ ص ٣٤١ من السنن : عن حبيب بن حسان عن ابراهيم والشعبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : انكسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا : انما انكسفت لموت ابراهيم ثم خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المسجد فصلى بالناس ، قال : ايها الناس ! ان الشمس والقمر لا يتكسفان لموت احد ولا لحياة فاذا رأيتم ذلك فافزعوا الى الصلاة اهـ .
(٥) لفظ « ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم » ساقط من الأصل ، وإنما زدناه من الآثار .

ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم غطب الناس فقال : ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا يتكسفان لموت احد ولا لحياته ثم صلى ركعتين ثم كان الدعاء ثم تجلت الشمس .

اخبرنا المبارك بن فضالة [قال حدثنا الحسن -] قال حدثنا ابو بكرة رضى الله عنه قال : كسفت الشمس فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فزعا يجر ثوبه فدخل المسجد فصلى ركعتين اطال فيها حتى انجلت وكان

(١) كذا في الأصول ، تجلت ، وفي كتاب الآثار ، انجلت .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه . وقد صرح البخاري بهذا في ج ١ ص ١٤٣ من صحيحه حيث قال تابعه (يونس) موسى عن مبارك عن الحسن قال اخبرني ابو بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم يخوف الله بهما عباده . اهـ . وأخرجه الطبراني من رواية ابي الوليد وابن جابر من رواية هدية وقاسم بن اصبح بن قاسم من رواية سليمان بن حرب كلهم عن مبارك كما في ج ٢ ص ٤٤٤ من فتح الباري ، والحديث عن الحسن عن ابي بكرة عند الطحاوي والبخاري والبيهقي والمستدرک ؛ وعند البخاري عن يونس عن الحسن عن ابي بكرة قال : كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فانكسفت الشمس الحديث . والحديث عن الحسن عن ابي بكرة في الحجج والآثار والموطأ وغيرها من الكتب والحسن مخرج الحديث ومداره فلا بد منه .

(٣) في البخاري ، يجر رداءه ، زاد النسائي من عجلة فقام له الناس وفي رواية عند النسائي ، يجر رداءه حتى انتهى الى المسجد ، وبالله التماس .
(٤) في البخاري ، حتى دخل المسجد فدخلنا .

(٥) وعند البخاري والنسائي ، صلى بنا ، وقد اخرج البخاري والنسائي حديث الحسن عن ابي بكرة في مواضع من ابواب الكسوف بتغير العاد يسيرة .

(٦) كذا في الأصول ، وعند البخاري ، حتى انجلت الشمس .

ذلك عند موت إبراهيم، فقال الناس لموت إبراهيم قال صلى الله عليه وآله وسلم: ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله يخوف بهما خلقه وإنهما لا ينكسفان لموت احد فاذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف بكم ما بكم. وأخبرنا عباد بن العوام قال: أخبرنا حجاج بن ارطاة عن مكحول أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس في كسوف الشمس ركعتين نحواً من صلاتكم.

(١) وفي صحيح البخارى: وذلك ان ابنا لبي صلى الله عليه وسلم يقال له: إبراهيم مات، فقال الناس في ذلك.

(٢) وفي العمدة صلاة الكسوف سنة واختار في الاسرار وجوبها درمخار، قلت: رحمه في البدائع للأمر بها في الحديث لكن في العناية ان العامة على القول بالسنة لأنها ليست من شعائر الاسلام فانها توجد بعارض لكن صلاحها النبي صلى الله عليه وسلم فكانت سنة والأمر للتدب - اهـ. وقواه في الفتح وصلاة الكسوف حسنة وكذا البقية والظاهر ان المراد بها للتدب، ولذا قال في البدائع انها حسنة لقوله عليه الصلاة والسلام: اذا رأيتم من هذه الافراع شيئاً فافزعوا الى الصلاة - كذا في رد المحتار، والحديث ذكره في مبسوط السرخسي بهذا اللفظ وهو اخذ من الامام محمد كما سبق ومحمد حافظ فقيه محدث ثقة كما اعترف به الدارقطني في غرائب مالك ونقله المحدث الكبير في نصب الراية قول الزيلعي غريب بهذا اللفظ لا يضره فلا يلزم من عدم وجدانه عدم الحديث رأساً ومعناه بل الفاظه من مجموع طرق الأحاديث الواردة في الباب ثابتة كما اشرت اليه من قبل.

(٣) وفي الهندية: حتى كشف بكم ما بكم، ولعله: حتى يكشف عنكم ما بكم، وما كتبه فهو من البخارى والنسائي.

(٤) مكحول تابعي فالحديث مرسل اعلم ان الأحاديث الواردة في باب صلاة الكسوف =

= وكيفيتها مختلفة مضطربة متضادة حتى عن صحابي واحد كعائشة مثلا وكلها مغربة في الصحيحين أو أحد منها أو في السنن الأربعة أو في المستدرک والدارقطني والطحاوي وسنن البيهقي والجوهري والنسائي ونصب الراية والدرية والتلخيص الحبير والمحلى لابن حزم وكنز العمال وكتاب الآم والمدونة ونيل الأوطار والزرقاني وقح الباري وعمدة القاري وغيرها من كتب الحديث وشروحها وكثير منها صحيح أو أصح أو حسن فاضطربوا واضطربوا في ذلك ثم اختاروا مسلكين مع أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصلها بالمدينة إلا مرة واحدة يوم مات ابنه إبراهيم عليه السلام كما قال به الشافعي وأحمد والبخاري والبيهقي وابن عبد البر وغيرهم ومن تبعهم بعد ذلك المسلك الأول الجمع بين الأحاديث بمحملها على تعدد حصول الكسوف وصلاته صلى الله عليه وآله وسلم وإليه ذهب أصحابنا ورجحه ابن رشد في بداية المجتهد وابن حزم في المحلى وغيرهم ، والمسلك الثاني الترجيح قال الحافظ في فتح الباري قل صاحب الهدى عن الشافعي وأحمد والبخاري أنهم كانوا يعدون الزيادة على الركوعين في كل ركعة غلطا من بعض الرواة فإن أكثر طرق الحديث يمكن رد بعضها إلى بعض ويجمعها أن ذلك كان يوم مات إبراهيم عليه السلام وإذا اتخذت القصة تعين الأخذ بالراجح قالوا والراجح قطعا هو حديث عائشة الذي فيه ركوعان في كل ركعة ولا يكتفى في مثل هذا الأمر الاحتمال والتخمين والظن بل يجب تحقيقه وتدقيقه وتفيقه وأما أصحابنا فقد قالوا: أن صلاة الكسوف ركعتان كسائر صلاة التطوع في كل ركعة ركوع واحد ومجدتان وبه قال النخعي والثوري وروى ذلك عن أبي بكرة وابن مسعود وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص وسمرة بن جندب وقبيصة الهلالي والتميم بن بشير وعبد الرحمن بن سمرة وعبد الله بن الزبير لحديث أبي بكرة رواه البخاري والنسائي والطحاوي والحاكم في المستدرک والبيهقي في سننه وفيه: فصل بنا ركعتين، وفي رواية عند النسائي: فصل بينهما ركعتين كما تفصلون، وهو عند الطحاوي أيضا، وفي رواية =

= عند النسائي مثل صلاتكم هذه . وفي المستدرک : ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين بمثل صلاتكم هذه في كسوف الشمس - اهـ . ومنها حديث عبد الرحمن بن سمرة أخرجه مسلم وأبو داود والحاكم في المستدرک - وقال : صحيح الاسناد - والطحاوي والبيهقي وفيه : قرأ سورتين وصلى ركعتين ، وفي النسائي : فصل ركعتين وأربع سجّدت ، وفي المستدرک : وقرأ سورتين في ركعتين ، وظاهر هذين الحديثين ان الركعتين ركوع واحد وقد تكلفوا للجواب عنها يردّه الفاظ الحديث عند النسائي وابن حبان وغيرهما مع اخراج القطع عن ظاهره وهو لا يجوز الا بدليل لا يحتمل التأويل ، ومنها حديث قبيصة اللّاحلي رواه أبو داود في سننه عن موسى بن اسماعيل عن وهيب عن ايوب عن ابي قلابة عن قبيصة اللّاحلي قال : كسفت الشمس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج فزعا يجر ثوبه وأمامه يومئذ بالمدينة فصل ركعتين فأطال فيها القيام ثم انصرف وقد أنجلت فقال : انما هذه الآيات يخوف بها عباده فاذا رأيتوها فصلوا كأحدث صلاة صليتموها من المكتوبة - اهـ . ورواه الحاكم والنسائي وأحمد في مسنده والطحاوي والبيهقي في سننه وما أوردوا عليه مردود بدلائل اصولية حديثة - راجع نصب الراية وعدة القارى والجوهر النقي والطحاوي ، منها حديث الثمان بن بشير رواه الطحاوي وأبو داود والنسائي وأحمد في مسنده والحاكم في مستدركه والبيهقي في سننه : ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في كسوف الشمس كما تصلون ركعة وسجّتين ، وصرح أهل الحديث بسامع ابي قلابة من الثمان وقال ابن عبد البر من احسن حديث ذهب اليه الكوفيون حديث ابي قلابة عن الثمان كما في الجوهر النقي وعدة القارى ج ٣ ص ٤٧٠ ، ونحوه قال ابن حزم في المحلى ومنها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه الطحاوي والحاكم وقال صحيح الاسناد ولم يخبرجاه وأخرجه أبو داود وأحمد والبيهقي ايضاً قال : كسفت الشمس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقام بالناس لم يكذب ركع ثم ركع فلم يكذب يرفع ثم رفع وفضل في الركعة الأخرى مثل ذلك ، =

= ورواه النسائي أيضا وزاد: من القيام والركوع والجلوس - وساق الحديث ، وأخرجه الترمذي أيضا في الثبائل كما في نصب الراية وشعبة رواه عن عطاء كما هو عند النسائي وهو الراوى عنه قبل الاختلاط - تدبر ، وحديث ابن مسعود أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وفيه : قام رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى ركعتين كما في عمدة القارى ، ومنها حديث سمرة بن جندب أخرجه أبو داود والنسائي والحاكم وأحمد الحديث بطوله وفيه : فاستقدم فصلى بنا قدام كأطول ما قام بنا في صلاة قط لا نسمع له صوتا ثم ركع كأطول ما ركع بنا قط لا نسمع له صوتا ثم سجد بنا كأطول ما سجد بنا قط لا نسمع له صوتا ثم قل في الركعة الأخرى مثل ذلك - الحديث ، قال الترمذي : حديث حسن صحيح . فهذه الأحاديث وأمثالها تدل على أن صلاة الكسوف ركعتان في كل ركعة ركوع وسجدة كسائر التطوع ، والبسط في الطحاوى والجوهري والنسب الرأى ونصب الراية وعمدة القارى ، وقد روى الطحاوى عن المغيرة بن شعبة قال : انكسفت الشمس يوم مات إبراهيم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف ، ثم روى عن أبي إسحاق قال : انكسفت الشمس فصلى المغيرة بن شعبة بالناس ركعتين وأربع سجدة ، ثم قال الطحاوى : فدل ذلك أن ما كان عليه من صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحضره مثل ذلك - انتهى ، وحديث ابن عباس وعائشة قد تناقض روى بأنه في كل ركعة ركوعان وسجدة واحدة وروى في كل ركعة ثلاث ركوعات أو أربع ركوعات وكل منها صحيح أو حسن والمتعارض لا يصلح معارضا والقول بأن سوى حديث الركوعين في كل ركعة وهم أو غلط من الرواة تجاوز عن الحد كيف وهو في الكتب الستة وقالوا بصحته وهذا يرفع الأمان عن صحة الحديث فإن كل واحد يقوم ويقول إذا كان خلاف زعمه أنه وهم أو غلط من الرواة الحفاظ المتنين أو نحمل على ما قاله الإمام محمد قبله وفي صلاة الأثر كما في البدائع لو يحمل على ما قال أو منصور : أن اختلاف =

= الروايات خرج مخرج التماسخ لا مخرج التخيير لاختلاف الأئمة في ذلك ولو كان على التخيير لما اختلفوا فيه أو على ما روى الشيخ أبو منصور عن أبي عبد الله البلخي أنه قال: إن الزيادة ثبتت في صلاة الكسوف لا للكسوف بل لأحوال اعترضت حتى روى أنه صلى الله عليه وسلم تھدم في الركوع حتى كان كمن يأخذ شيئاً ثم تأخر كمن يتفر عن شيء فيجوز أن تكون الزيادة منه باعترض تلك الأحوال فن لا يعرفها لا بسعه الكلام فيها ويحتمل أن يكون فعل ذلك لأنه سنة فلما اشكل الأمر لم يعدل عن المعتمد الا يقين - اه كذا في ج ١ ص ٢٨١ من البدائع، وقد قل في تعليق المحلى ج ٥ ص ١٠٤ عن نتائج الإقحام في قوم العرب قبل الإسلام للشيخ محمود باشا الفلكي أنه حقق فيه بالحساب الدقيق يوم الكسوف الذي حصل في السنة العاشرة وهو اليوم الذي مات فيه إبراهيم عليه السلام ومنه اتضح أن الشمس كسفت في المدينة المنورة في يوم الاثنين ٢٩ شوال سنة (١٠) الموافق ليوم (٢٧) يناير سنة (٦٣٢) ميلادية في الساعة (٨) والدقيقة (٣٠) صباحاً وهو يرد أكثر الأقوال التي نقلت في تحديد يوم مات إبراهيم عليه السلام. وعسى أن يكون هذا البحث والتحقيق حافزاً لبعض انبهاء من العالمين بالفلك إلى حساب الكسوفات التي حصلت بالمدينة في السنين العشر الأولى من الهجرة النبوية أي إلى وقت وفاته صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الأحد (١٢) ربيع الأول سنة (١١) أو الاثنين (١٣) الموافق ليوم (٧) يونيو سنة (٦٣٢) و (٨) منه فإذا عرف بالحساب عدد الكسوفات في هذه المدة أمكن التحقق من صحة أحد المسلكين أما حمل الروايات على تعدد الوقائع وأما ترجيح الرواية التي فيها ركوعان في كل ركعة وأنا أميل جداً إلى الظن بأن صلاة الكسوف لم تكن إلا مرة واحدة، فقد علمنا من رسالة محمود باشا الفلكي أنه حصل خسوف القمر في المدينة في يوم الأربعاء (١٤) جمادى الثانية من السنة الرابعة للهجرة الموافق (٢٠) نوفمبر سنة (٦٢٥) ولم يرد ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وسلم جمع الناس فيه لصلاة الخسوف، ويؤيد هذا أن الأحاديث الواردة في صلاة الكسوف =

= دالة بسياتها على ان هذه الصلاة كانت لأول مرة وأن الصحابة لم يكونوا يعلمون ما ذا يصنع رسول الله صلى الله عليه وسلم في وقتها وانهم ظنوا انها كسفت لموت ابراهيم وان المدة بين موت ابراهيم عليه السلام وبين موت ابيه صلى الله عليه وسلم لم تزد على اربعة اشهر ونصف فلو كان الكسوف حصل مرة اخرى وقاموا للصلاة لظهر ذلك واضحاً في النقل لتوافر الدواعي الى نقله كما نقلوا ما قبله بأسانيد كثيرة - انتهى ، وتأمل فيما نقله في ج ٢ ص ٣٨٩ من فيض الباري وذكر ابن جبان في سيرته صلواته صلى الله عليه وسلم في خسوف القمر بالجماعة السنة الخامسة - اهـ . فان في الرسالة (١٤) جمادى الثانية من السنة الرابعة كان خسوف القمر كما نقله صاحب التعليق وصاحب الفيض يقول: السنة الخامسة من الهجرة ، وفي البحر عن المجتبى و قيل : الجماعة في كسوف القمر جائزة عندنا لكنها ليست بستة - اهـ ، والمراجعة الى الكتب اولى من بناء المسائل على الظن والتخمين فانه لا يمدى تقا في ميادين العلم - هذا والله أعلم وعليه اتم .

(فايدة) في تعليق المحلى ج ٥ ص ١٠٤ كسوف الشمس هو مرور القمر بينها وبين الأرض وخسوف القمر يكون بوقوع ظل الأرض عليه لأن نوره مستمد من الشمس فاذا حجب عنه اظلم ، ولقد كان المتقدمون من علماء الفلك يعرفون الكسوفين بالاستقراء فانه في كل (٦٥٨٥) يوماً وثلاث يوم اى نحو ثمانية عشر عاماً وأحد عشر يوماً يحدث سبعون كسوفاً منها ٢٩١ للقمر و ١٤١١ للشمس ويكون اقله مرتان وإذا كان قاصراً عليهما كان للشمس وحدها وقد يصل الى مرار منها اثنان او ثلاثة للقمر وأربعة او خمسة للشمس ، وأما المتأخرون فصاروا يحسبون لذلك حساباً دقيقاً جداً حتى يمكن معرفة ما يحدث منها في المستقبل وما حصل في الماضي وكسوف القمر يرى في نصف الأرض كله وكسوف الشمس لا يرى الا في جهات معينة بل قد يمر بدون ان يرى والكسوف الكلى وهو الذى ينطى فيه القمر وجه الشمس كله لا يرى الا في اماكن ضيقة قد لا تزيد على (١٦٥) ميلاً ولا يزيد وقت بقائه على خمس دقائق او ست كذا في بسائط =

باب الاستسقاء

قال ابو حنيفة : لا نرى في الاستسقاء صلاة وكان يرى ان يخرج
الامام فيدعو وذكر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه صعد المنبر فاستسقى
ودعا ولم يذكر انه صلى .

= علم الفلك و دائرة المعارف الفرنسية الكبرى ، وإذا تبين هذا فقد ظهر ان بين
كسوفين خمسة اشهر قرية قول قريب من الحقيقة - انتهى .

(١) هذا الباب بعد باب غسل التهود في ابواب الجنائز من الاصل فألحقته بأبواب
الصلاة على دأب كتب الفقه - فنبه .

(٢) اي لا نرى فيه صلاة مسنونة مؤكدة لا يجوز غيرها بل يرى ان الصلاة ايضا جائزة
لانه صلى الله عليه وسلم صلى مرة وتركها مرة كما في الهداية والاصل فيه انه دعاء
واستغفار لانه السبب لارسال الامطار كما في الدر المختار بل هي جائزة مندوبة ، قال
في رد المحتار : الصلاة بالجماعة جائزة لا مكروهة وهذا هو موافق لما ذكره شيخ الاسلام
من ان الخلاف في السنة لا في اصل المشروعية وجزم به في غاية البيان معزيا الى شرح
العلل والى وذكر في الحلية ان ما ذكره شيخ الاسلام متجه من حيث الدليل فليكن عليه
التحويل - اهـ . وفي شرح المنية الكبير فالخاصل ان الاحاديث لما اختلفت في الصلاة
بالجماعة وعدمها على وجه لا يصح به اثبات السنة لم يقل ابو حنيفة بسنيتها - اهـ . قلت :
والظاهر ان المراد به التدب والاستجاب لقوله في الهداية قلنا : انه فعله عليه الصلاة
والسلام مرة وتركه اخرى فلم يكن سنة - اهـ . لان السنة ما واظب عليه والفعل مرة
الترك اخرى يفيد التدب - فأمل انتهى .

(٣) اي الى الصحراء . (٤) كذا في الاصل ، ولعل الاولى « ويذكر » .

(٥) كذا في الاصل ، ولفظ « فاستسقى » مطبوس في الهدية .

وقال اهل المدينة: صلاة الاستسقاء ركعتان يبدأ بها الامام قبل الخطبة مثل صلاة العيد ويقرأ فيها ما حضر من القرآن ويحمر فيها بالقراءة ثم يدعو في خطبته فيستقبل القبلة ويحول رداءه حين يستقبلها ويحول الناس اريدتهم اذا حول الامام رداءه ويدعون جلوساً لا يقومون كما يقوم الامام . وقد كان اهل المدينة يقولون قبل هذا: يبدأ الامام في الاستسقاء بالخطبة قبل الصلاة بمثل فعله في الجمعة .

وقال محمد بن الحسن: وكان ابراهيم النخعي يقول بقول ابي حنيفة ولا يرى في ذلك صلاة .

اخبرنا هشيم^١ بن بشير الواسطي عن المغيرة الضبي عن ابراهيم النخعي ان المغيرة^٢

(١) وفي الأصول « هشام بن بشر الواسطي ، وهو خطأ ، والصواب « هشيم » وهو في ج ١١ ص ٥٩ من التهذيب من رجال السنة .

(٢) هو المغيرة بن شعبة الثقفي ولاء معاوية رضى الله عنهما الكوفة وتوفي سنة تسع وأربعين وهو اميرها او مات سنة (٥٠) كما في ج ١٠ ص ٢٦٣ من التهذيب . ومات النخعي سنة (٩٦) وهو ابن (٤٩) او ابن (٥٨) كما في ج ١ ص ١٧٨ من التهذيب فولد النخعي سنة (٤٧) او سنة (٣٨) فأمل في انه هل صاحبه ابراهيم النخعي والمولد والموت في هذه السنين لم لا . وقد صرح ابن حبان بأنه سمع من المغيرة وأنس ما قوله بأن مولده سنة (٥٠) وقد رد عليه الحافظ في تهذيبه ، وهذا الاثر صريح في ان ابراهيم صاحبه وخرج معه للاستسقاء فلا بد من تعيين سنة المولد والوفاة وهنا المغيرة بن فروة الثقفي من التابعين لكن لم يولد معاوية او غيره الكوفة وآخر المغيرة بن عبيد الله ابن جبير بن حبة الثقفي روى عن المغيرة بن شعبة بواسطة عمه زياد بن جبير بن حبة كما في ج ١٠ ص ٢٦٧ من التهذيب ولم يكن امير الكوفة هذا والعلم عند الله تعالى . ثم طالعت —

الثقفي وكان^١ اميرا على الكوفة خرج يستسقى ومعه ابراهيم النخعي فقام يصلي فرجع ابراهيم^٢ . ولكن قول اهل المدينة الآخر احب اليّنا من قولهم^٣ الأول ومن قول ابراهيم النخعي وأنى حنيفة لأنه امر قد جاء فيه الآثار .

= عمدة القارى فيها ج ٣ ص ٤٢٩ فروى ابن ابى شيبة حدثنا هشيم عن مغيرة عن ابراهيم انه خرج مع المغيرة بن عبد الله الثقفي يستسقى قال فصلى المغيرة فرجع ابراهيم حيث راه يصل - انتهى . فيه المغيرة بن عبد الله الثقفي ولم اجد في الميزان واللسان والتهذيب والتسجيل ولله المغيرة بن عبيد الله (مصفرا) ابن جبير بن حبة الثقفي كما نقلت اولاً من التهذيب الذى يروى عن المغيرة بن شعبة الثقفي رضى الله عنه بواسطة عمه زياد كما سبق ولم يذكر الحافظ في ترجمته انه كان امير الكوفة ولم يذكر في ترجمته ابراهيم ايضا المغيرة بن عبيد الله الثقفي الا مغيرة بن شعبة الثقفي كما تقدم فهو في هذا المحل عندى - فأمل لعل الله يحدث بعد ذلك امرا . قلت وأخرج ابن ابى شيبة عن هشيم عن مغيرة عن ابراهيم انه خرج مع المغيرة بن عبد الله الثقفي يستسقى قال : فصلى المغيرة فرجع ابراهيم حيث يراه صلى - اهـ ق (٢١٣ ، ٢) من قال لا يصلّى في الاستسقاء . (١) والواو من « وكان » ساقط من الأصول وإنما زيد لتصحيح العبارة .

(٢) زاد ابن ابى شيبة في مصنفه حيث يراه يصلّى كما في ص ١٦١ من التلطين المجد قللا عن البناء للعين قال رواه ابن ابى شيبة بسند صحيح .

(٣) هذا موافق لما في البدائع ج ١ ص ٢٨٢ من البدائع وقال محمد يصلّى الامام او نائبه في الاستسقاء ركعتين بجماعة كما في الجمعة - اهـ . وفي الدر المختار وقالان فعل كاليد - اهـ . اى يصلّى بهم ركعتين يحجر فيها بالقراءة بلا اذان وإقامة ثم يخطب بعدها قائما على الأرض معتمدا على قوس او سيف او عصا خطبتين عند محمد وخطبة واحدة عند ابى يوسف حلية ويكبر للزوائد خلاف - اهـ . ففي رواية ابن كاس عن محمد يكبر الزوائد كما في العيد والمشهور من الرواية عنهما انه لا يكبر كما في الحلية قاله ابن عابدين =

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا ابو رباح^١ عن عطاء بن ابي مروان عن ابيه قال: خرجت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه نستسقى^٢ فلم يزد على ان قال: استغفروا ربكم انه كان غفارا^٣.

= في رد المحتار: فلم من هذا ان في المسألة روايتين عن الامام محمد رحمه الله ذكر احدهما في كتاب الحجّة وذكر الثانية في الموطأ ص ١٦٢ بقوله وأما في قولنا فان الامام يصلي بالناس ركعتين ثم يدعو ويحول ردائه فيجعل الايمن على الايسر والايسر على الايمن ولا يفعل ذلك احد الا الامام - انتهى -

(١) لم أجده في الميزان ولا في اللسان ولا في التهذيب والتعجيل الا في كتاب الكنى
لحافظ الدولابي قال العباس : سألت يحيى بن معين من ابي رباح قال كوفي - اهـ . وهو
من شيوخ الامام ابي حنيفة كما في جامع المسانيد وكتاب الآثار وكتاب الحجة في
جمل الآتي - اهـ . والآثر رواه ابن ابي شيبة في مصنفه كما في عدة القارى حدثنا وكيع
عن عيسى بن حفص بن عاصم عن عطاء بن ابي مروان الأسلمي عن ابيه قال : خرجنا
مع عمر بن الخطاب يستنقون فاذا على الاستغفار - انتهى . وعيسى بن حفص العدوي
شيخ وكيع لقبه رباح كما في ج ٨ ص ٢٠٨ من التهذيب وهو يروى عن عطاء بن ابي
مروان فلا يبعد ان يكون هو ابا رباح - والعلم عند الله تعالى . قلت : وأبو رباح بن
أبي حبيب الشنقي روى عنه عمر بن ذر قلعه هو لأن عمر كوفي معاصر صفيان والامه .
والله اعلم . ف

(٢) كذا في الأصل، وفي الهندية 'يسق' وهو تصحيف بسهولة الناسخ.

(٣) أخرجه البيهقي في ج ٣ ص ٣٥١ من سننه من حديث الأصمعي عن أبيه عن أبي وجزة السعدي عن أبيه قال خرج عمر رضي الله عنه يستنق لجمل لا يريد على الاستغفار قلت: ألا بتكلم لما خرج له ولا أعلم أن الاستسقاء هو الاستغفار فطردنا وعن سعيد بن عمرو الأشعري أنا عثر عن معمر بن شعبي قال: أصاب الناس قحط في =

وقال محمد بن الحسن : وهذا الحديث كان يأخذ أبو حنيفة رحمه الله فلا يرى في الاستسقاء صلاة واما نحن فرى فيه صلاة .

= عهد عمر رضي الله عنه فبعد المنبر فاستسقى فلم يزد على الاستسقاء حتى نزل فقالوا له ما سمعناك يا امير المؤمنين استسقيت فقال لقد طلبت النيث بمفاتيح السماء التي بها يستنزل المطر ثم قرأ هذه الآية استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا وقوله ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا ويزدكم قوة الى قوتكم ولا تتولوا مجرمين فاستغفروا ربكم ثم توبوا اليه ، وعن سعيد بن منصور ثنا سفيان وهشيم عن مطرف عن الشعبي قال : خرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه يستسقى فلم يزد على الاستسقاء حتى رجع فقبل له ما رأيناك استسقيت فقال : لقد طلبت المطر بمجاديج السماء الذي يستنزل به المطر ثم قرأ استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا - انتهى . وبما وجهت به قول الامام من قول كعب الفقه لا يرد عليه الأحاديث التي فيها صلاة الاستسقاء ولعل ابن أبي شيبة لهذا الوجه لم يمز الى أبي حنيفة نفي اصل الصلاة في كتاب الرد في مسألة الواحد بعد المائة في باب هل في الاستسقاء صلاة وخطة من كتاب الرد فقال بعد حديث ابن عباس وأثر عبد الله بن يزيد الأنصاري وأثر عمر بن عبد العزيز وحديث عبد الله بن زيد وذكر ان أبا حنيفة قال : لا تفصل صلاة الاستسقاء في الجماعة ولا يخطب فيها - اهـ . الا انه هذا ليس مذهبه بل انه يقول ليس فيه صلاة قطع بل صلاة وأستغفار مرة صلى صلاة الاستسقاء ومرة استغفر وتركها وما في الكتاب يكفي للرد على ابن أبي شيبة كما لا يخفى على اولي النهى .

(١) اي مسنونة مؤكدة لا يجوز غيرها من الدعاء والاستسقاء كما صرح به أبو بكر الجصاص في احكام القرآن .

اخبرنا بفيان الثوري قال حدثنا [هشام بن - ١] اسحاق بن عبد الله ابن كنانة قال حدثني ابي^٢ عن ابن عباس قال: سأله عن الاستسقاء قال: ما شأنك انت^٣ وما شأن هذا؟ قال له: ارسلني^٤ الأمير^٥ قال: فاشانه

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، فان الحديث رواه النسائي ج ١ ص ١٥٦ من الأنصاري والترمذي ص ٧٣ وابن ماجه ص ٩١ والطحاوي ص ١٩٢ والبيهقي ج ٣ ص ٢٤٧ من سننه كلهم عن فيان عن هشام بن اسحاق بن عبد الله بن كنانة عن ابيه اسحاق عن ابن عباس به ، ورواه ابو داود والترمذي والنسائي والطحاوي والبيهقي من طريق اسماعيل بن حاتم عن هشام بن اسحاق بن عبد الله بن كنانة عن ابيه عن ابن عباس به فسيان واسماعيل كلاهما يرويه عن هشام بن اسحاق لا عن اسحاق فتنبه - راجع ج ١ ص ٢٣٩ وج ٥ ص ٣٧٠ وج ١١ ص ٣١ من التهذيب حتى يظهر لك ان « هشام بن اسحاق » سقط من الأصول لولم يكن في السنن الأربعة والطحاوي والبيهقي وغيرها .

(٢) يعني اسحاق بن عبد الله .

(٣) مجرود وزائد لا حاجة اليه والتعطف على ما شأنك - تأمل .

١٤ وفي سنن النسائي: ارسلني امير من الأمراء الى ابن عباس أسأله عن الاستسقاء اه . وفي سنن ابن ماجه عن صلاة الاستسقاء اه ، وفي الترمذي: ارسلني الوليد بن عتبة وهو امير المدينة الى ابن عباس أسأله عن استسقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتيته اه . ومثله في سنن ابي داود وقال: والصواب الوليد بن عتبة بالناء التفوقاية . وفي الترمذي والطحاوي والبيهقي: ابن عتبة .

(٥) وهو الوليد بن عتبة وكان امير المدينة كما في ابن ماجه و ابي داود والطحاوي والبيهقي .

لم يسألني خراج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متواضعا متبذلا^١ فدعا ولم يخطب خطبتكم هذه ثم صلى ركعتين كما يصلى في العيد. قال سفيان: فلا ندرى أصلى قبل أم بعد^٢.

اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا أبو اسحاق^٣ عن عبد الله بن

(١) في الطحاوي فأنت ابن عباس قلت: أنا تمارينا في المسجد في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء قال: لا ولكن أرسلك ابن أخيك الوليد وهو أمير المدينة ولو أنه أرسل فسأل ما كان بذلك بأس - اه ج ١ ص ١٩٢، وفي النسائي: قال: ابن عباس ما منعه أن يسألني، وعند اليهقي من حديث سفيان قال: من أرسلك؟ قلت: فلان، قال: ما منعه أن يأتي فيسألني - اه.

(٢) زاد النسائي والطحاوي وغيرهما «متخشا متضرعا حتى أتى المصلى» وزاد اليهقي «متذلا»؛ والتبذل ترك التزين والتضرع التذل والمبالغة في السؤال والرغبة - كذا في بعض الحواشي، وفي زهر الرقي قوله «متبذلا» بمثابة ثم موحدة ثم ذال معجمة قال في النهاية: التبذل ترك التزين والتهوؤ بالحسنة الجميلة على جهة التواضع - اه. ويحتمل أن يكون بتقديم الموحدة من الابتذال بمعناه - قاله السدي.

(٣) لعل الصواب ما في الطحاوي قال سفيان قلت للشيخ (وهو هشام بن اسحاق) الخطبة قبل الصلاة أو بعدها قال لا أدري اه، وهكذا عند اليهقي ج ٣ ص ٣٤٨ من سننه. (٤) وفي الأصول بعد قوله «الثوري» ياض قليل وبعده «قال حدثنا اسحاق» وهو خطأ، والصواب ما أثبت وأبو اسحاق هو السيمي، والحديث أخرجه البخاري وغيره ففي البخاري عن ابن نعيم عن زهير بن معاوية عن أبي اسحاق، وفي اليهقي ورواه الثوري عن أبي اسحاق قال: خطب ثم صلى - اه، وفي ج ٢ ص ٤٢٧ من فتح الباري روى هذا الحديث قيصة عن الثوري عن أبي اسحاق قال: بعث ابن الزبير إلى عبد الله بن يزيد =

يزيد الأنصاري قال: خرج [يستسقي بالكوفة وقد كان رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقام قائماً على رجله على غير منبر فاستسقى واستغفر - ١] فصلى ركعتين قال^٢ وواظنا زيد^٣ بن ارقم في الاستسقاء*.

اخبرنا^٤ سفيان الثوري قال حدثنا عبد الله بن ابي بكر عن

الخطبي ان استسقى بالناس فخرج وخرج الناس معه وفيهم زيد بن ارقم والبراء بن عازب اخرجه يعقوب بن سفيان في تاريخه - انتهى . وفي سنن البيهقي والطحاوي قال ابو اسحاق وأنا معه يومئذ - اه - ثبت بهذا ان ما في الاصول ليس بصواب - فنبه .

(١) هذا هو الصواب ، وفي الاصل «عبد الله بن زيد» بتقديم الزاي المعجمة على الياء التحتانية وهو غلط ، و«عبد الله بن يزيد الأنصاري» عند البخاري والطحاوي والبيهقي وغيرهم .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، وانما زدناه من الطحاوي والبيهقي والبخاري وغيرهم ولا بد منه .

(٣) فاعل قال الأول والثاني ابو اسحاق ووجداني يحكم ان القائل في الأول ابو اسحاق وفي الثاني الامام محمد - تدبر .

١٤٠ نى و«زيد» بن عازب كما في البخاري وغيره .

١٥ و الحديث رواه زهير بن معاوية و الثوري وشعبة عن ابي اسحاق كما في البخاري والبيهقي والطحاوي وفي حديث زهير زيادة ونحن خلفه يحجر فيها بالقرامة ولم يؤذن يومئذ ولم يقم - اه - وفي الطحاوي «على راحله» مكان «رجليه» وهو خطأ .

(٦) رواه البخاري بهذا الاسناد في ج ١ ص ١٣٦ من صحيحه عن ابي نعيم عن الثوري به و رواه في باب تحويل الرداء عن علي بن عبد الله عن سفيان بن عيينة به بلفظ : خرج الى المصل فاستسقى فاستقبل التبله وقاب رداءه وصلى ركعتين - اه - ثم قال البخاري : =

عباد بن تميم عن عمه قال: خرج بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستسقى وحول رداءه.

باب صلاة الخوف

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في صلاة الخوف يتقدم الإمام وطاقته من الناس فيصلى بهم ويكون طاقته منهم بينه وبين العدو ولم يصلوا فإذا صلى بالذين معه ركعة استأخروا في مكان الذين لم يصلوا معه ولا يسلمون ويتقدم الذين لم يصلوا فيصلون معه ركعة فيصرف الإمام وقد صلى

= وهم فيه ابن عينة كان يقول هو صاحب الأذان لأن هذا هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني مازن الأنصار - انتهى. ورواه مسلم والطحاوي والبيهقي وغيرهم أيضا. (١) وفي الأصول «عاش بن تميم» وهو خطأ محض والصواب «عبد بن تميم» وكذا هو في صحيح البخاري ومسلم والسنن الأربعة والطحاوي والبيهقي وغيرهم.

(٢) هو عبد الله بن زيد بن عاصم المازني كما عرفت لا صاحب الأذان كما قال ابن عينة فإنه هو كما قال البخاري وهو الذي قتل يوم الحرة وعبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري من بلخارث بن الخزرج المدني صاحب الأذان قاله في تأريخه نقله عنه البيهقي في سننه. (٣) لم يذكر قوله «بنا» في صحيح البخاري وغيره وفيه زيادة «إلى المصل».

(٤) وفي حديث الثوري عند البخاري «يستسقى» وفي حديث ابن عينة «فاستسقى». (٥) في هذا كله رد على ابن أبي شيبة في باب الاستسقاء من كتاب الرد فإن ما قال به أصحابه فهو رواية عن أبي حنيفة فنحننا روايات فيه على حسب اختلاف الأحاديث الصلاة مع الجماعة والخطة وتحويل الرداء والصلاة بدونها والاستغفار والابتهاال إلى الله تعالى قطع بدون الصلاة وغيرها.

(٦) كذا في الأصل وفي الهندية «مهم» بالجمع.

ركعتين^١ ثم تأتي الطائفة الأولى فصلى الركعة التي بقيت عليهم [بنير قراءة -^١]
و انصرفوا لأنهم قد ادرکوا اول الصلاة مع الامام و تسلم و تقف موقف
الطائفة الأخرى [و تأتي الطائفة الأخرى -^٢] فصلى ركعة بالقراءة لأنهم
لم يفتحوا اول الصلاة مع الامام ثم يسلمون .

و قال اهل المدينة : تصلى طائفة معه و طائفة تجاه العدو فيصلى بالتي
معه ركعة ثم يثبت قائما و يتمون^٣ لأنفسهم ركعة أخرى ثم ينصرفون فيصفون
تجاه العدو و تأتي الطائفة الأخرى فيصلى بهم الركعة التي بقيت من صلاته
ثم يثبت^٤ جالسا و يتمون لأنفسهم ثم يسلم بهم .

و قال محمد بن الحسن : و كيف يستقيم هذا و إنما جعل الامام ليؤتم به^٥
فيما جاء عن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم^٦ فيما لا اختلاف فيه^٧ فإذا
صلت الطائفة الأولى الركعة الثانية قبل ان يصلها الامام فلم يأتوا بالامام
فيها لأن من صلى قبل امامه لم يأت به امامه . و إنما الايتام بالامام ان^٨ يصلى

(١) كذا في الأصل ، و في الهدية « ركعة » بالافراد و المثنى هو المتمن كما هو ظاهر
من موطأ الامام محمد .

١٢١ ما بين المرحلين زيادة من كتاب الآثار و لا دمه على ما يقتضيه التعليق .

١٣ ما بين المرحلين ساقط من الأصول . و زيد من كتاب الآثار و الموطأ و الهداية
و المنسوخ و إلا هي غلّة الظاهر كما لا يخفى على الاعلام .

(٤) كذا في الأصل ، و في الهدية « أتوا » .

(٥) كذا في الهدية . و كان في الأصل « يثبت بهم » .

(٦) افطر في اجاده الاسدلال بالحديث المذكور .

(٧-٧) و في الأصول « فيما الاختلاف » و هو خطأ .

(٨) و كان في الأصل « إنما يصلى » ، و الصواب « ان يصلى » و ما في الأصل مصحف .

معه أو بعده لأن الإمام مقبوع وليس يتابع .

أ رأيتم رجلاً صلى مع الإمام ركعة في غير خوف ثم بدا له أن يسبق الإمام بما بقي من صلاته فصرى قبل إمامه أتجزئه صلاته .

أ رأيتم إذا قام الإمام حين يصلى الطائفة معه ركعتهم الباقية يقرأ أم لا يقرأ ؟ فإن كان لا يقرأ فأي قول أقبح من هذا أنه يقوم لا تالي قرأنا ولا راكما فان قرأ فخرغ من قراءته كيف يصنع أ يقوم ولا يركع فان ركع لم ينتظر الطائفة التي تجيء^١ وفاتهم الصلاة معه وان انتظروا بعد فراغه من القراءة قام لا تالي قرأنا ولا راكما . فان قالوا : يطيل الإمام القراءة حتى تدركه الطائفة الأخرى صارت^٢ ركعة الإمام الثانية أطول من الأولى والسته ان الركعة الأولى أطول من الثانية^٣ .

أ رأيتم لو صلى صلاة الخوف وهو على أميال من المدينة^٤ فصرى بهم الإمام الظهر اربعا يصلى بالطائفة الأولى ركعتين^٥ ينتظر بالركعة الثالثة حتى يصلى الذين خلفه ركعتين ويذهبون وتأتي الطائفة الأخرى اذا تكون

(١) يعني التي لم تجيء بعد . (٢) جزمه لقوله « فان قالوا » .

(٣) روى البخاري ج ١ ص ١٠٧ من صحيحه في باب يقرأ في الآخرين بغائبة الكتاب ومسلم ج ١ ص ١٨٥ في باب القراءة في الظهر والمصر من حديث أبي قتادة واللفظ للبخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر في الركعتين الأولين بغائبة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الآخرين بغائبة الكتاب ويطول في الركعة الأولى ما لا يطول في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح ، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه ولم يقل فيه في الظهر - انتهى نصب الراية ج ٢ ص ٦ .

(٤) يعني لم يكن مسافراً .

(٥) وكان في الأصل « الثانية » وهو تصحيف ، والصواب « الثالثة » .

الركعة الثالثة^١ ولا يقرأ فيها الا بفاتحة الكتاب اطول من^٢ صلاته كلها .
وزعم اهل المدينة انه لا ينبغي ان يزداد في الركعتين الآخرين من
القراءة^٣ على فاتحة الكتاب شيئاً فكيف يصنع أقرأ الامام بفاتحة الكتاب
ثم يقوم لا تالي قرآنا ولا راکما حتى يصلي الذين خلفه ركعتين ثم يذهبون
فيقتفون مواقف اصحابهم فيدخلون مع الامام^٤ .

ما يشبه قيام الامام في هذه^٥ المواضع شيئاً من السنة مع ان اهل المدينة
قد رووا ما قال ابو حنيفة رضي الله عنه في صلاة الخوف .

'خبرنا بذلك قصبهم مالك بن انس عن نافع عن ابن عمر انه قال: يتقدم
الامام وطائفة من الناس فيصلي بهم ركعة^٦ وتكون طائفة منهم بينه وبين
الاعدو ولم يصلوا فاذا صلى بالذين^٧ معه ركعة^٨ استأخروا مكان الذين لم يصلوا
ولا يسلمون^٩ ويتقدم الذين لم يصلوا فيصلون ركعة^{١٠} ثم ينصرف الامام
وقد صلى ركعتين^{١١} ثم يقوم كل واحدة من الطائفتين فيصلون لانفسهم

(١) كذا في الأصل . وفي الهندية «الثلاثة» وهو تصحيف .

(٢) حرف «من» ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٣) كذا في الأصل . وفي الهندية «القرآن» وهو تصحيف «القراءة» .

(٤) اي في الصلاة .

(٥) «وكان في الأصول» هذا الموضع، والصواب اما «هذا الموضع» او «هذه المواضع» .

(٦) وفي موطأ الامام محمد «سجدة» مكان «ركعة» .

(٧) كذا في الأصل . وفي الهندية «ولذين» وهو بسو القلم .

(٨) وفي الأصول «ولا يسلموا» وهو من سهو النسخ . والصواب «ولا يسلمون»
بأبواب الذين الاعراب .

(٩) وفي موطأ الامام محمد «سجدة» مكان «ركعتين» .

«ركعة ركعة» بعد أن ينصرف الإمام فيكون كل واحدة من الطائفتين قد صلوا ركعتين قال وإن كان خوفاً هو أشد من ذلك صلوا رجلاً على أقدامهم أو ركبانا مستقبل القبلة أو غير مستقبلها .

قال مالك قال نافع: لا أرى عبد الله بن عمر إلا حدثه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك أيضاً:

أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في صلاة الخوف إلا أنه لم يذكر فإن كان خوفاً أشد من ذلك صلوا رجلاً أو ركبانا - إلى آخر الحديث، إنما ذكر الإمام [والذين معه] كيف يصلون صلاة الخوف .

وأخبرنا أبو حنيفة عن ابن عباس كمثل قول إبراهيم فكيف

(١-١) وفي الموطأ «مجدة مجدة» .

(٢-٢) وفي الموطأ «بعد انصراف الإمام» .

(٣) وكان في الأصل «واحد» ، والصواب «واحدة» .

(٤) وفي الموطأ «مجدين» .

(٥) أي ابن عمر جرماً في ص ١٥٢ من المدونة: مالك عن نافع أن ابن عمر كان يقول: وإن كان خوفاً هو أشد - الحديث .

(٦) وفي الموطأ «فإن كان» .

(٧) وفي الأصول «مستقبل القبلة أو على أقدامهم مستقبلها» وهو خطأ محض . راجع الموطأ والمدونة ج ١ ص ١٥٠ .

(٨) وفي الموطأ «قال نافع» .

(٩) زيادة من خارج لإصلاح المعنى وإلا تكون العبارة غثلة وسقط شيء منها كما لا يخفى .

(١٠) سيأتي أسنده بعده .

يكون ترك أهل المدينة قول ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم وأخذوا بغيره والذي أخذوا به عندنا خلاف ما عليه السنة من أمر الصلاة لأن القوم يصلون ركعة من الصلاة قبل امامهم .

وأخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم النخعي أنه قال في صلاة الخوف إذا صلى الإمام بأصحابه فلتقم طائفة منهم مع الإمام وطائفة بإزاء العدو فيصلّى الإمام بالطائفة الذين معه ركعة ثم ينصرف الطائفة الذين صلوا مع الإمام من غير أن يتكلموا حتى يقوموا مقام أصحابهم وتأتي الطائفة الأخرى فيصلون مع الإمام الركعة الأخرى ثم ينصرفون من غير أن يتكلموا حتى يقوموا في مقام أصحابهم وتأتي الطائفة الأولى فيصلون ركعة وحداناً ثم ينصرفون فيقومون مقام أصحابهم وتأتي الطائفة الأخرى حتى يقضوا الركعة التي بقيت عليهم وحداناً .

أخبرنا أبو حنيفة رضي الله عنه قال حدثنا الحارث بن عبد الرحمن عن

(١) كذا في الأصول ولفظ « يكون » زائد لا حاجة إليه ولعل الناسخ زاده سهواً وإلا يتكلف لإدائه المعنى .

(٢) كذا في الأصل . وفي الهندية « والذين » بالجمع وليس بصواب .

(٣) هكذا أخرجه في كتاب الآثار .

(٤) لفظ « ثم » ساقط من الأصول . وإنما زدناه من كتاب الآثار . وعبارة الهندية هكذا « الركعة الأخرى فيصلون ينصرفون » وهو خطأ .

(٥) لفظ « الأولى » ساقط من الأصول وزيد من الآثار .

(٦) كذا في الهندية . وفي الأصل « يصلون ركعة » وفي كتاب الآثار « حتى يصلوا » .

(٧) كذا في الأصل وكذا في الآثار . وفي الهندية « فيقفون » وهو تصحيف « فيقفون » .

(٨) هو أبو هند الهمداني الدالاني الكوفي . قال الحافظ في كنى « تهذيب اسمه أثار » =

ابن عباس رضي الله عنه مثل ذلك .

اخبرنا الثقة^١ من اصحابنا قال اخبرنا محمد بن جابر الحنفى^٢ عن أبى اسحاق الهمداني^٣

= ابن عبد الرحمن روى عن ابى ظيان الجني وأبى الجلاس وأبى صالح باذام والضحاك ابن مزاحم وعنه ابو حنيفة النعمان بن ثابت ومحمد بن قيس الاسدى وهارون بن صالح الهمداني - ذكره ابن حبان فى الثقات؛ اهـ ج ١٢ ص ٢٦٩ . وأخبره الامام ابو يوسف فى آثاره فذكره بالكنية قال ثنا يوسف عن ابى يوسف عن ابى حنيفة عن ابى هند ان يزيد بن معاوية او خليفة غيره كتب الى المدينة يسألهم عن صلاة الخوف فكتب اليه فيها بقول ابن عباس رضي الله عنهما وهو مثل قول ابراهيم النخعي - انتهى ؛ وهذا ظهر انه يروى عن ابن عباس بواسطة - تأمل .

(١) قيل هو الامام ابو يوسف ، وعنى هذا ليس بصواب فان للامام محمدا يذكره فى هذا الكتاب باسمه يعقوب كما لا يخفى على من طالع له . وقد روى عن محمد بن جابر وشعبة والثورى وابن عينة وقيس بن الربيع وهشام بن حسان كلهم شيوخ الامام محمد .

(٢) هو ابن سيار بن طلق السجيمى الحنفى ابو عبد الله انما هو اصله كوفى وكان اعمى . من رجال ابن ماجه كما فى ج ٩ ص ٨٨ من التهذيب .

(٣) هو السيمى ، والحديث من طريق اسرائيل عن ابى اسحاق عن سليم بن عبيد السلولى رواه البيهقى فى ج ٣ ص ٢٥٢ من سننه قال كنت مع سعيد بن العاص بطبرستان وكان معه نفر من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهم سعيد ايكم شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخوف فقال لهم حذيفة : أنا . مرا احباك فليقوموا طائفتين طائفة منهم بازاء العدو وطائفة منهم خلفك فكبروا ويكبرون جميعا وتركعوا ويركعون جميعا وترفعوا ويرفعون جميعا ثم تسجد وتسجد الطائفة التى تليك وتقوم الطائفة الأخرى بازاء العدو فاذا رفعت رأسك قام هؤلاء الذين يولئك وخر الآخرون سجدا ثم تركعوا ويركعون جميعا ثم ترفع ويرفعون جميعا وتسجد فتسجد الطائفة التى تليك والطائفة =

عن سليم^١ بن عبد قال: كنا عند سعيد بن العاص بطبرستان فحضرت الصلاة ونحن نقاتل العدو ومعنا رجال من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حذيفة وغير واحد فقال^٢: أيكم شهد صلاة الخوف مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال^٣ حذيفة: أنا، قال: فكيف تأمرهم؟ قال: يلبسون^٤ اسلحتهم فتقوم طائفة بما على العدو وطائفة معك في الصلاة وتأمرهم أن حل عليهم العدو أن يتكلموا ويسلوا فتصلي بالذين معك ركعة وتسجد بهم سجدتين ثم يقومون مصاف الذين لم يصلوا ويأتون فيصلون معك ركعة وسجدتين^٥ ثم يرجعون^٦ إلى مصاف أصحابهم ويأتون فيركعون ركعة وسجدتين

= الأخرى قائمة بازاء العدو فإذا رفعت رأسك من السجود سجد الذين بازاء العدو ثم تسلم عليهم وتأمر أصحابك أن هاجمهم هج قد حل لهم القتال والكلام - انتهى . ثم ذكره البيهقي في ج ٣ ص ٢٦٢ وهناك سليم بن عبد السلولى الى آخره ورواه ابو داود والنسائي ايضا في سننهما من وجه آخر وهو عند البيهقي ايضا كما في سننه الى آخره .
(١) وفي الاصول « سليمان بن عبيد » وهو خطأ ، وقد عرفت انه « سليم بن عبد » ، قال الحافظ في ص ١٦٣ من التجيل: سليم بن عبدا وابن عبد الله السلولى الكنانى الكوفى عن حذيفة وعنه ابو اسحاق السيمى قط وثقه ابن حبان وقال: شهد غزوة طبرستان وقال العجلي كوفى ثقة . وم ثلاثة اخوة سليم بن عبيد وعمار بن عبد وزيد بن عبد ثقات سلولىون كوفيون - انتهى .

(٢) اى سعيد بن العاص .

(٣) وفي الاصول « وأيكم يشهد » .

(٤) وفي الاصول « قال » .

(٥) وفي الاصول « يلبسون » بدون نون الاعراب .

(٦-٦) وكان في الاصل « ثم يسلمون ويرجعون » وهذا من سهو الناسخ قلل لفظ =

ويسلون [فيرجون الى مصاف اصحابهم ويأتون فيركعون ركعة ويجدتين -] و يسلون وقد قضاوا الصلاة .

باب غسل الميت

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في غسل الميت يجرّد ثيابه ويطرح على عورته خرقة و يوضع على تحت و يوضأ وضوءه للصلاة ولا يمضمض ولا يستنشق و يغسل رأسه و لحيته بالخطمي ولا يصرح و يبدأ في ذلك كله بيمينه ثم يغسل عورته من تحت الخرقة ثم يضجع^٢ على شقه الايسر فيغسل^٣ شقه الايمن بالماء القراح حتى تنقيه و ترى ان الماء قد خلص الى ما على التخت ثم تضججه^٤ على شقه الايمن و قد امرت^٥ قبل ذلك بماء فاغلى^٦ بسدر فان لم يكن

= « يسلون و » كان من ترك الاصل على الهامش فأدرجه الناسخ هاهنا ظنانه ان هذا مقام السقوط ولم يعرف مكانه فخط مفهوم المقام ، والصواب « ثم يرجعون » - الخ ؛ ومقام « يسلون » يأتي بعد . ف

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصل ، فزاداه ليستقيم مضمون الحديث وإن لم زده يكون لطائفة ركعة واحدة و لاخرى ركعتان وهو خلاف المذهب كما لا يخفى ، و زيدت العبارة من الخارج لتلا محتمل المقصود - تأمل فيه حتى ينجلي لك المرام .

(٢) هذا الباب في الاصل بعد خروج النساء الى العيدين فألحقته باب صلاة الخوف فنه . (٣) في الاصل « ثم يضطجع » - اهـ .

(٤) كذا في الاصل ، وفي الهدية « فيقتل » .

(٥) كذا في الاصل الا انه بصيغة النياب . وفي الهدية « يضطججه » .

(٦) كذا في الاصول بصيغة الخطاب من الأمر بمعنى الحكم .

(٧) في البدائع « ان تنليه » - اهـ ج ١ ص ٣٠١ ، ولعل الفاء زائدة .

سدر فخر^١ وإن لم يكن واحد منهما^٢ [قاله القراح -] اجزئ^٣ فغسل^٤ شقه الأيسر بذلك الماء حتى تنقيه وترى أن الماء قد خلص إلى ما يلي التخت منه ثم تستد إلى صدرك فتمسح بطنه مسحا رقيقا فإن خرج منه شيء مسحته ثم تضجعه على شقه الأيسر فغسل^٥ شقه الأيمن بالماء القراح حتى تنقيه وترى أن^٦ الماء قد خلص إلى ما يلي التخت منه ثم تتشقه في ثوب وقد امرت بسريره قبل ذلك فاجمر و امرت بأكفائه فاجمرت^٧ وترا ثم تبسط أكفائه بسطا وهو الرداء ثم الازار فوقها ثم تلبسه قيصة ثم تضع الخنوط^٨ في لجته

(١) السدر شجر النبق والمراد به في باب الجأزة ورقة - كذا في ص ٢٤٧ من المغرب؛ وفي القبر خشب مكان اللبن والحرض بضم الحاء المهمة وسكون الراء الاثنان بضم الهزرة وكسرهما له دخل قوى في ازالة الأوساخ والادرن .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية «منها» وهو تصحيف .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، فزيد من البدائع .

(٤) كذا في الأصل ، وفي الهندية «اخبرى» وهو تصحيف لا معنى له .

(٥) وكان في الأصول «فغسل» والصواب «فغسل» .

(٦) وكان في الأصول «فغسل» والصواب «فغسله» بصيغة الخطاب كما هي من أول الباب على نسق واحد .

(٧) لفظ «ان» ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٨) وكان في الأصول «فاجمر» وهو تصحيف . والصواب «فاجمرت» .

(٩) يفتح الحاء المطر المركب من الأشياء الطيبة غير زعفران وورس لكراتها للرجال وجعلها في الكفن جهل - اه الذر الخنار - كما يحصل ذلك في بلدة سورت واطرافها وهذا كله من الجهالة .

ورأسه وتضع الكافور ان كان على مساجده^١ ثم تعطف الازار من شقه الایسر ثم تنه من قبل الایمن ثم تفعل بالرداء كذلك على رأسه وسائر جسده ثم تحمله على سريره ولا تتبعه نارا الى قبره فان ذلك يكره .
وقال اهل المدينة : ليس لغسل الميت شيء موقت^٢ عندنا وليس في ذلك صفة معلومة ولكن يغسل فيطهر^٣ .

وقال محمد بن الحسن : سبحان الله العظيم ، كيف لم يعرف اهل المدينة غسل الميت حتى قالوا فيه هذا القول والآثار فيه كثيرة مبنية وغسل الميت واضح في ايدي الفقهاء ، قال ذلك عبدا لله بن مسعود ابراهيم النخعي ومحمد بن سيرين وغيرهم من الفقهاء والأمر فيه اشهر من ان يذكر جملة كما ذكر اهل المدينة .

اخبرنا يحيى بن سلمة بن كهيل عن ابيه عن ابى الزعراء^٤ عن عبدا لله بن مسعود^٥ رضى الله عنه انه قال : يغسل ثلاثا الوسطى منها بسدر .

(١) سواء فيه المحرم وغيره فيطيب ويخطى رأسه امداد عن التارخانة - رد المحتار .
(٢) وفي موطأ مالك « موصوف » مكان « موقت » .

(٣) وكان في الأصول « فليطهر » ، والصواب « فيطهر » كما هو في موطأ مالك .

(٤) بفتح الزاى وسكون العين للهملة بعدها راء مهملة هو عبدا لله بن هانىء الكندى ابو الزعراء الكبير الكوفى .

(٥) بقى هذا الآثار الواحد في الأصل والباقي ذكرهما مؤلف الكتاب لكنها سقطت منه بدل عليه ما قاله الامام الشافعى في ج ١ ص ٢٣٤ من الام والاحاديث فيه كثيرة ثم ذكر احاديث عن ابراهيم ومحمد بن سيرين - انتهى . ثم ذكر بعد هذا في الأصل آثار لا تناسب الباب .

(٦) قال الامام محمد في الآثار ص ٤٠ من باب الجنائز وغسل الميت : اخبرنا ابو حنيفة =

باب 'غسل المحرم وكفته وحنوطه

قال أبو حنيفة: إذا مات الرجل والمرأة وهما محرمان فقد ذهب
عنهما إحرامهما فيصنع بهما كما يصنع بالميت الذي ليس بمحرم من الكفن
وتنظية الرأس والوجه ولا بأس 'بأن يحنطوه' [الا ان يكونوا محرمين

= عن حماد عن إبراهيم قال: يغسل الميت وترا اثنتين بماء واحدة بالسدر وهي
الوسطى ويحمر وترا ولا يكون آخر زاده إلى القبر نارا يتبع بها ويكون كفته
وترا - انتهى . وأخرجه الإمام أبو يوسف في آثاره ص ٧٦ من رقم (٢٧٩) بهذا
الاسناد مطولا أنه قال في غسل الميت بمجرد و يوضع على تحت ويحمل على عورته خرقه
ينحو ما قال أبو حنيفة في الباب وفيه حديث أم عطية أنه عليه الصلاة والسلام قال لمن في
حتى ابنته اغسلتها ثلاثا أو خمسا أو سبعا - رواه الجماعة ؛ وحديث أخرجه أبو داود حدثنا
هبة بن خالد نا همام نا قادة عن محمد بن سيرين أنه كان يأخذ لتغسل عن أم عطية يغسل
بالسدر مرتين والثالثة بالماء والكافور - انتهى . وفي نصب الراية قال النووي في الخلاصة
استاده على شرط البخاري ومسلم - انتهى . وعن أبي بن كعب رضى الله عنه ان الملائكة لما
مات آدم غسلوه بالماء والسدر ثلاثا وجعلوا في الثالثة كافورا - اخذت عنه
الحاكم وأخرجه عن الحسن بن عتي بن زينة السعدي عنه وقال صحيح الاسناد - انتهى .
١١١ لفظ 'باب' ساقط من الأصول . وعوانه كان مندرجا بين لفظ 'قد' و لفظ
'ذهب' قلل هذا كان من ترك الأصل على المامش فضل التأسخ مقامه فأدرجه بين
قوله 'وهما محرمان قد' وبين قوله 'ذهب عنهما' فأخرج وأدرج في مقامه - ف .
ثم اعلم ان هذا البحث كان بعد ختم باب قصر الصلاة فأخرجته من هناك وألحقته باب
غسل الميت ليكون له شيء من المناسبة والأنسب له ان يكون في المناسك .
(٢-٢) كذا في الأصول بصمير المفرد أي المحرم ولعل الصواب 'ان يحنطوهما' .

كتاب الحج (باب غسل المحرم وكفته وحنوطه) للإمام محمد الشيباني

لأنه يكره لهم مس الطيب - ١ [٢ فان لم يكونوا محرمين فانا لا نكره ٢ لهم مس الطيب .

وقال اهل الحجاز مالك ٢ وغيره: لا يغطي رأس المحرم اذا مات ولا يحنط .

وقال محمد بن الحسن: اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال: سألت عائشة رضي الله عنها عن المحرم يموت فقالت: انما هو جسدا فعلوا به كما تفعلون بموتاكم .

(١) ما بين المرحمين ساقط من الأصل ولا بد منه لثم صورة المسألة . ف (٢-٢) وكان في الأصل « فان لم يكونوا محرمين لانا لا نكره - الخ » . والصواب « فان لم يكونوا محرمين فانا لا نكره - الخ » .

(٣) كذا في الأصول، ونلفظ «مالك» لافتقاره ان يكون بقلم الامام محمد لأنه اعلم بمذهب مالك بل هو من تصرف بعض النساخ فان مالكا قاتل بجواز ذلك؛ وفي للدونة ج ١ ص ١٦٨ وقال في المحرم لا بأس ان يحنط اذا كان الذي يحنطه غير محرم ولا تحنطه امرأته بالطيب، وفي ج ٢ ص ١٥٢ من شرح الزرقاني قال مالك: وإنما يعمل الرجل مادام حيا فاذا مات قد انقضى العمل - اهـ . فلا يمتنع تطيب الميت المحرم ولا تنظية وجهه وبهذا قال ابو حنيفة وأتباعها؛ قلت: نعم بل هو قول الشافعي وغيره ولذا قال الامام وقال اهل الحجاز ولم يقل اهل المدينة قال في ج ١ ص ٣٠٨ من البدائع: ثم المحرم يكفن كما يكفن الحلال عندنا اي يغطي رأسه ووجهه وطيب، وقال الشافعي: لا يخمر رأسه ولا يقرب منه طيب - انتهى؛ وقال الامام الشافعي في ج ١ ص ٢٣٩ من كتاب الآم: اذا مات المحرم غسل بماء وسدر وكفن في ثيابه التي احرم فيها او غيرها ولا يمس بطيب ويخمر وجهه ولا يخمر رأسه ويصل عليه ويدفن؛ وقال بعض الناس: اذا مات كفن كما كفن غير المحرم وليس للميت احرام - انتهى .

كتاب الحجّة (باب غسل المحرم وكفنه وحنوطه) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا اسمعيل بن رافع المدني^١ عن القاسم بن محمد ان عبد الله بن عمر رضی الله عنهما مات ابنه واقد بن عبد الله وهو محرم في طريق مكة فكفنه عبد الله بن عمر رضی الله عنهما وغطى رأسه .

اخبرنا مالك بن انس قال حدثنا نافع ان عبد الله بن عمر رضی الله عنهما كفن ابنه واقد بن عبد الله ومات محرما بالحجّة ونحر رأسه^٢ .

اخبرنا خالد بن عبد الله^٣ عن المغيرة^٤ عن ابراهيم^٥ عن عائشة رضی الله عنها في المحرم يموت قالت : اصنعوا به كما تصنعون بموتكم^٦ .

(١) كذا في الأصل . ويجوز في النسبة الى المدينة المدني والمدني كما هو معروف في قواعد المنسوب . ف

(٢) كذا في الأصل وكذا اخرجه في موطنه ثم قال : وهذا تأخذ وهو قول ابى حنيفة اذا مات قد ذهب الاحرام عنه - اهـ ص ٢٣٧ ؛ وزاد يحيى بن يحيى في روايته بعد قوله رأسه ووجهه وقال : لو لا انا حرم لطيناؤه .

(٣) هو الواسطي .

(٤) هو ابن مقسم الضبي .

(٥) هو النخعي وهو موصول عن الأسود عن عائشة رضی الله عنها كما هو قبله .

(٦) وأما حديث ابن عباس في "صحيجين وغيرهما لا تخمروا رأسه ووجهه فهو من وادى "بشارات وهي لا تكون قوانين وضوابط حتى يكون لكل عامل ان يعمل بها وانما هي من حقائق الغيب وتكون لواحد غير معين فاذا اتصف بها واحد من الناس وقعت له في الخارج لا يشترك معه غيره فيها ولا يكون له حظ منها ومن هذا الوادى سبقك بها عكاشة ومن هذا الوادى بشره بالجنة على بلوى قصيه ومن هذا الوادى لو لا صفة تركت حمزة تأكله السباع حتى بعشر يوم القيامة من يطونها فانها مختصة بأصحابها ولا تكون شريعة وحكما تشريعا عاما وأمثالها كثيرة في الاحاديث والآثار بل في وقائع =

= الصالحين كما يظهر لك من المراجعة الى روض الراحين وغيره فهذه خصوصيات لا تم ولا يشترك احد غير صاحب البشارة فيها فكذا ما نحن فيه فانه يمت مليا فانه مع انه انقطع اعماله في الدنيا ظاهرا فهذه له بشارة لا حكم تشريعي بل هو خاص به تأمل . قال في البدائع ج ١ ص ٣٠٨ ولنا ما روى عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال في المحرم يموت خمره ولا تشبهه باليهود وروى عن علي انه قال في المحرم اذا مات انقطع احرامه ولان النبي صلى الله عليه وسلم قال : اذا مات انقطع عمله الا من ثلاثة ولد صالح يدعو له وصدقة وعلم على الناس يتفقون به والاحرام ليس من هذه الثلاثة وما روى معارض بما رويناه في المحرم فبقينا - الحديث المطلق الذي رويناه ان هذا العمل منقطع على ان ذلك الحديث محمول على محرم خاص جعله صلى الله عليه وسلم خصوصا به بدليل ما رويناه - انتهى . وفي شرح الزرقاني ج ٢ ص ١٥٢ وأجابوا عن حديث ابن عباس في الصحيحين وقصت برجل محرم ناقة فقتلته فقال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم اغسلوه بماء وسدر وكفّوه ولا تغطوا رأسه ولا وجهه ولا تقربوه طيا فانه يمت يوم القيامة مليا بأنها واقعة عين لا عموم لها لانه علل ذلك بقوله فانه يمت مليا وهذا الأمر لا يتحقق في غيره وجوده فيكون خاصا بذلك الرجل ولو استمر بقاؤه على احرامه لأمر بقضاء بقية مناسكه ولو اريد التحريم في كل محرم لقال فان المحرم كما قال ان الشهيد يمت وجرحه يمتب دما وجواب من منع ذلك بأن الأصل ان كل ما ثبت لواحد في الزمن النبوي ثبت لغيره حتى يظهر التخصيص فيه تصف اذا التخصيص ظاهر من التعليل والعدول عن ان يقول فان المحرم سلنا عدم ظهوره فواقع العين لا عموم لها لما يطرأها من الاحتمال وذلك كاف في ابطال الاستدلال - انتهى . وفي المجموع النقي ج ٣ ص ٣٩٢ قلت : رواية ابي الزبير اخرجها مسلم في صحيحه ولفظه : وان تكشفوا في وجهه ، حسبته قال : ورأسه وحسبته بمعنى ظنته ولا شك هاهنا لأن الظن قسم الشك على ما قررناه في الكسوف ولو سلنا ذلك =

كتاب الحج (باب غسل المحرم وكفته ومخوطه) للإمام محمد الشيباني

= فالوجه لا شك فيه وإنما وقع الشك في الرأس ولا يضر ذلك لأن الرواية بكشف الرأس صحيحة كثيرة فلا تنفذ إلى الشك الواقع في هذه الرواية وكلام البيهقي في الوجه ولا شك فيه وظهر بما ذكرنا أن الذين ذكروا الوجه لم يشكوا أيضا وساقوا المتن أحسن سياقه فروايتهم أولى أن تكون محفوفة لأنهم زادوا الوجه من عدة طرق صحيحة وقد قل البيهقي عن الشافعي فيما مضى في أبواب الكسوف « أن الجاني بالزيادة أولى أن يقبل لأنه أثبت ما لم يثبت الذي نقص » فقتضى هذا أن المحرم إذا مات لا يخطئ رأسه ولا وجهه عند الشافعي ومذهبه أنه يخطئ وجهه وأما أبو حنيفة ومالك وغيرهما فالمحرم عديم في حق التكفين كغيره لأن إحرامه من عمله وقد انقطع عمله بالموت للحديث الثابت: إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث . وقال ابن بطال هو قول عثمان وعائشة وابن عمر . وفي الموطأ: مالك عن نافع أن ابن عمر كفن ابنه واقدا ومات بالجحفة محرما وخمر رأسه ووجهه وقال لو لا أنا حرم لطيناؤه قال مالك وإنما يعمل الرجل ما دام حيا وإذا مات قد انقضى العمل - ١٥٠ - وروى ابن أبي شيبة في المصنف بسند صحيح عن عائشة أنه سئل عن المحرم يموت فقالت اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم . وحديث ابن عباس ليس بعام بل هو واقعة عين اطلع عليه الصلاة والسلام على بقاء إحرام ذلك الرجل فيخص به ولا يتعدى إلى غيره إلا بدليل ولو بقي إحرامه لطيف به وكنت مناسكا ولأنه أمر بفسله بناء وسدر والمحرم لا يقتل بالسدر عند الشافعي حكاه عنه ابن المنذر في الأشراف وقال ابن القصار ويدل على أن الحديث غرض بذلك الرجل قوله عليه الصلاة والسلام فانه يعث ملويا ولم يقل فان المحرم كما قال فان الشهيد يعث يوم القيامة اللون لون الدم والريح ريح المسك . انتهى . وفي ج ٤ ص ١٢٥ من العارضة ولو علمنا أن إحرام كل ميت باق وأنه يعث يلي لقنا بمذهب الشافعي في بقاء حكم الإحرام على كل ميت محرم والنبي صلى الله عليه وسلم إنما علن حكم الإحرام عليه بما علم أنه يعث وهو يلي وهو أمر مغيب فلم يصح لنا أن نربط به حكما ظاهرا . انتهى . =

باب غسل قطاع الطريق و موت الرجل و هو مسافر

و المرأة ' تيمم و فيه ' الشهيد

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في الرجل يلقي اللصوص فيقتل في الطريق و هو مسافر دون ماله انه يدفن بدمه و ثيابه كما يصنع بالشهيد ولا يغسل .

و من ههنا بطل ما قال ابن ابي شيبة في باب تخمير رأس محرم مات من كتاب الرد في رقم الحادى و الستين بعد رواية حديث ابن عباس المذكور من قبل و أجابوا عنه و ذكر ان ابا حنيفة قال يخطئ رأسه - اهـ . و عثمان و ابن عمر و عائشة رضى الله عنهم من الصحابة و هم متقدمون على ابن حنيفة و هم قالوا بذلك و مالك و الاوزاعي و محمد و غيرهم قالوا بذلك و الأسود و النخعي و القاسم و غيرهم قالوا بذلك و هم غير ملومين بذلك ، و قد روى ابن ابي شيبة نفسه في مصنفه عن عائشة ما يخالف حديث ابن عباس و لا يرد عليها و لما جاء بعدم ابو حنيفة و قال بذلك صار هذا الظن هذا عجب العجائب فاعتبروا يا اولى الافكار ! و ليس في حديث ابن عباس ما يدل على العموم ، و قد روى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : خمروا وجوههم و لا تشبهوا باليهود ، و هذا مرسل لكن رفعه الدارقطني بطريق عطاء عن ابن عباس الحديث و منده صالح و حكم ابن القطن بصحته و قال ابن حزم صح عن عائشة تخمير رأس المحرم اذا مات - اهـ . و بالجملة امامنا ليس بمفرد في ذلك بل معه جماعة من الصحابة و التابعين و مالك امام دار الهجرة و هذا خلاصة ما في اجوبتي عن كتاب الرد و قد اجبت عنه في سالف الزمان و هي مسودة لم تطبع بعد .

(١) اى و موت المرأة و هي مسافرة و ليس معها نساء كما يأتى بعده .

(٢) اى و في هذا الباب حكم الشهود ايضا .

(٣) اى يصنع به كما يصنع بالشهيد .

كتاب الحج (باب غسل قلاع الطريق وموت الرجل....) للإمام محمد الشيباني

وقال اهل المدينة في الذئب يقتله اللصوص انه يغسل ويكبر عليه .
وقال محمد بن الحسن : وای شهيد افضل من هذا فقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من قتل دون ماله فهو شهيد . رجل لقيه قوم من فساق الكفار من اهل النمة فراودوه عن اهلكه و ماله فأبى ذلك عليهم فضربوه بأسياهم حتى قتلوه اى شهيد ينبغي ان يكون افضل من هذا ينبغي ان يصنع به نحو ما^٢ يصنع بالشهداء .

وقال ابو حنيفة رضى الله عنه : اذا ماتت المرأة في السفر وليس معها نساء يغسلها تيممت صعيدا طيبا من وراء الثوب فوضع [الرجل - *] الثوب على كفيه ثم يضرب ضربة على الأرض ثم ينفضها ففضة خفيفة فيمسح بها وجهها ثم يضرب ضربة اخرى ثم ينفضها ففضة خفيفة فيمسح كفيها وذراعيها الى المرفقين من تحت كفيها^١ .

وقال ابو حنيفة : وكذلك اذا هلك الرجل مع النساء وليس فيهن امرأته .
وقال اهل المدينة : اذا ماتت المرأة وليس معها نساء يغسلها ولا من ذوى الرحم من الرجال احد يلى ذلك منها ولا زوج يلى ذلك منها تيممت صعيدا طيبا فيمسح بوجهها وكفيها من الصعيد . قالوا : وكذلك الرجل

(١) أخرجه النسائي من طرق في ج ٢ ص ١٥٣ من سننه .

(٢) كذا في الأصل . وصير المقول ساقط من الهدية وهو من سهو الناسخ .

(٣) وفي الأصول « يصنع به ونحوه ما يصنع » والصواب « به نحو ما » .

(٤) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهدية « من ذلك الثوب » وهو تصحيف .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه . ف (٦) تأمل فيه .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الموطأ « و اذا هلك الرجل » .

كتاب الحجبة (باب غسل قطاع الطريق وموت الرجل) للامام محمد الشيباني
وليس معه احد الا النساء وليس فيهن امرأته ومن ذوات المحرم من يغسله
بجمته^١ ايضا.

وقال محمد بن الحسن: ليس ينبغي ان يغسل الرجل من النساء الا
امرأته فأما ذوات المحرم فليس ينبغي ان يغسله^٢ وهن لا يحل لهن ان
ينظرن منه في الحياة^٣ الا الى الوجه والرأس ونحو ذلك وأما العورة
فلا ينبغي ان ينظرن اليها في الحياة فكيف يغسلنه في الموت وانما جاء الأثر

(١) كذا في الأصل وكذا في الموطأ.

(٢) وكان في الأصل «ان يغسله» وهو تصحيف «يغسلنه».

(٣) كذا في الأصل، وفي الهندية «منه من الحياة الا الوجه والرأس - الخ».

(٤) يشير أني ما رواه مالك عن عبد الله بن أبي بكر ان اسماء بنت عيسى غسلت أبا بكر
الصديق رضي الله عنه حين توفي ثم خرجت فسألت من حضرها من المهاجرين فقالت:
أنى صائمة وان هذا يوم شديد البرد فهل علي من غسل فقالوا: لا - انتهى. وأخرجه
الامام محمد من طريقه في ص ١٦٦ من باب المرأة تغسل زوجها من الموطأ ثم قال:
وهذا نأخذ لا بأس ان تغسل المرأة زوجها اذا توفي - اهـ. وروى البيهقي في سننه من
طريق أبي بكر بن عياش عن محمد بن أبي سهل عن مكحول مرسلًا قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم: اذا ماتت المرأة مع الرجال ليس معهم امرأة غيرها والرجل مع
النساء ليس معهن رجل غيره فانها يتيمان ويدفان وهما بمنزلة من لا يجد الماء وروى
عن سنان بن غرة عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل يموت مع النساء والمرأة تموت
مع الرجال ليس لواحد منهما محرما يتيمان بالصعيد ولا بضلان - انتهى. وأزواجه
صلى الله عليه وسلم حرام على المؤمنين لأنهن نساؤه في الجنة فحكم الزوجية باق وكذا
فاطمة زوجة علي في الدنيا والآخرة لقوله صلى الله عليه وسلم «كل سبب ونسب منقطع
يوم القيامة الا سبي ونسبي، فالسبب الذي كان بينها لم يقطع الموت» - الجوهر النقي.

في

كتاب الحجبة (باب غسل قلاع الطريق و موت الرجل) للإمام محمد الشيباني

في المرأة لأنها زوجته و عليها منه عدة فلذلك غسله و قد كانت تنظر في الحياة و هي يحل لها ان تنظر الى ما لا يحل لغيرها من النظر اليه .

و قال ابو حنيفة رضى الله عنه في الشهيد يقتل في المعركة يدفن في دمه و ثيابه و لا يغسل ' الا انه يزرع عنه الجلد و السلاح و يزيدون ما شاؤا و ينقصون ما شاؤا و يصلى على الشهيد .

و قال اهل المدينة : لا يغسل الشهيد و لا يصلى عليه .

و قال محمد بن الحسن : سبحان الله العظيم و كيف ترك الصلاة على الشهيد و قد جاءت الآثار المعروفة المشهورة التي لا خلاف فيها ان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم صلى على شهداء احد فصلى يومئذ على حمزة بن عبد المطلب سبعين صلاة و ذلك انه صلى على حمزة ثم كان يؤتى بالرجل منهم فيوضع مع حمزة فيصلى عليهما ' حتى صلى عليهم جميعا و صلى على حمزة سبعين صلاة ' ما كنت اظن ان بين الناس في هذا اختلافاً .

(١) لفظ « لا يغسل » ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٢) كذا في الأصول ، و في الهنذية « عليها » و هو تصحيف .

(٣) رواه الحاكم في المستدرك من حديث جابر و رواه احمد في مسنده من حديث ابن مسعود و أبو داود و الدارقطني و الحاكم من حديث انس و الدارقطني من حديث ابن عباس و كذا الحاكم و الطبراني و البيهقي في سننه و في الباب مراسيل و التفصيل في نصب الراية و الطحاوى و المعصر و الجوهر النقي و غيرها من الكتب .

(٤) ثم ان الروايات في الصلاة على الشهيد قد اختلفت و لكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات و قد اخرج البخارى في المغازى من صحيحه : عن عتبة بن عامر ان النبي صلى الله عليه و سلم خرج يوما فصلى على شهداء أحد صلاته على الميت : و تأويل =

كتاب الحجّة (باب غسل قلاع الطريق و موت الرجل . . .) للامام محمد الشيباني

اخبرنا محمد بن ابان عن حماد عن ابراهيم النخعي في الشهيد يموت مكانه فقال: ينزع عنه خفاه و قلفسوته و^١ يحنط و يصلى عليه^٢ و يكفن في ثيابه التي

= ابن حبان و البيهقي بالدعاء تأويل مذهبي بارد يردده قوله صلاته على الميت في نفس الحديث و قد اخرج الحاكم في المستدرک من طريق ابى حماد الحنفى في الجهاد من رواية جابر انه صلى على حمزة رضى الله عنه و استاده صالح كما لا يخفى و راجع ترجمة ابى حماد الحنفى و اذا تمارض النقي و الاثبات يقدم الاثبات و يؤخذ به لما عند الثبوت من زيادة علم ليس عند الثاني كما في الاصول فأخذ آتينا بالاحوط الثبوت و قالوا بوجوب الصلاة على الشهيد كما هو هنا في كتاب الحجّة و معنى حديث جابر و لم يصل عليهم اى فردا فردا و لكنه صلى عليهم عشرة بعد عشرة و حمزة معهم كما اخرجه الطحاوى عن ابى مالك الغفارى و أوله به و عليه معنى الزيلعى و المحقق ابن الممام و من هنا سقط ما الزم ابن ابى شيبة في رقم السابع بعد المائة من كتاب الرد في الصلاة على الشهيد حيث قال بعد حديث جابر و ذكر ان ابا حنيفة قال: يصلى على الشهيد - اهـ، و هو عمل بالاحاديث و مع هذا عليه الزام بمخالفة الحديث فيا للعجب! و قد ترك ابن ابى شيبة و من معه احاديث الصلاة على الشهيد و يؤولونها بتأويلات باردة و يدعونها جهارا و عيانا فلا لوم عليهم قالى الله المشتكى، و قد صلى على حمزة رضى الله عنه يوم احد سبعين مرة و هم يقولون لم يصل عليه و لم يصل صلى الله عليه و سلم على احد مستقلا الا على حمزة رضى الله عنه؛ و عند ابى داود من حديث انس و لم يصل على احد غيره معناه لم يصل مستقلا الا عليه فان الاخرين من الشهداء كانوا يحملون واحدا بعد واحد كما في حديث الطحاوى فكأنه صلى عليه مستقلا و لم يصل على غيره كذلك و بهذا يجمع بين الاحاديث المختلفة - تأمل .

(١) سقطت « الوارء » من الاصل .

(٢) سقط الظرف من الاصل .

كتاب الحجّة (باب غسل قطاع الطريق وموت الرجل) للإمام محمد الشيباني

اصيب فيها الا ان تكون شغفا [فان كانت شغفا - '] نزع منها ثوب^١ او زيد فيها ثوب^٢ وان رفع من مكانه ذلك فمات بعد ذلك بساعة او اكثر صنع به ما يصنع بالميت في اهله^٣. وقال ابو حنيفة رحمه الله: تأخذ بهذا الحديث كله [الا الكفن - '] فان شئت فكفنه بوتر وان شئت فكفنه بشفع^٤. اخبرنا اسمعيل بن عياش قال: حدثني عبد العزيز بن عبيد الله عن الشعبي والحكم قالا: الشهيد اذا مات في مكانه الذي قتل فيه فانه يدفن في ثيابه ودمه غير كنه^٥ وخفيه وسراويله ولا يغسل ويصلى عليه وان حلوه وبه رمق فأكل او شرب ثم مات فانه يغسل ويكفن ويدفن ويصلى عليه. اخبرنا اسمعيل بن عياش قال حدثني هشام بن الغاز^٦ عن مكحول قال ينزع عن^٧ الشهيد اذا مات في المعركة خاتمه ومنطقه وما كان عليه من جلد

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل، وإثما زيد من الهندية . ف

(٢) لفظ «ثوب» الحرفان منصوبان في الأصول، والصواب رفعهما .

(٣) فهو مرتك ومن ارتك غسل وصنع به ما يصنع بالموتى وفيه قصة شهادة عمر وعثمان وغيرهما وفيه الأحاديث أيضا .

(٤) كذا في الهندية، وما بين المربعين ساقط من الأصل من قلم الناسخ .

(٥) وفي الأصول «كبه» وهو خطأ، والكبة بضم الكاف وتشديد الميم بعدها تاء التانيث وهي القلنسوة المدورة - كذا في المغرب .

(٦) بالمعجمين بينهما ألف وهو هشام بن الغاز بن ربيعة الجرشي بضم الجيم وفتح الراء بعدما معجزة ابو عبد الله ويقال ابو العباس الدمشقي نزيل بخداد وكان على بيت المال لأبي جعفر من رجال الأربعة قبة صالح الحديث من خيار الناس مات ستة ثلاث او ست او تسع وخمسين ومائة وكان عبدا فاضلا بوجه ربيعة صحابي - كذا في التهذيب .

(٧) وفي الأصول «من» مكان «عن» .

كتاب الحجّة (باب رفع اليدين في صلاة الجنّازة) للإمام محمد الشيباني

وكنهه^١ ويصلي عليه^٢ ولا يغسل^٣ وإن حملوه وبه رمق فأكل أو شرب
فليصنع به ما يصنع بالحى إذا مات .

[باب رفع اليدين في صلاة الجنّازة]

وقال أبو حنيفة رحمه الله : لا يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى وكذلك^٤
قال مالك بن أنس وقال محمد بن الحسن : قد جاء فيه آثار^٥ .

أخبرنا محمد بن إبان عن عبد العزيز بن حكيم^٦ الحضرمي قال : رأيت

(١) وفي الأصول : كبه ، وهو خطأ ، والسكّة بضم الكاف وتشديد الميم بعدها تاء
التأنيث وهي القنفوسة المدورة - كذا في المغرب .

(٢) سقط الظرف من الأصول .

(٣) وفي المدونة الكبرى ج ١ ص ١٦٠ : وقال مالك بن أنس : لا ترفع الأيدي في
الصلاة على الجنّاز إلا في أول تكبيرة ؛ قال ابن القاسم وحضرته غير مرة يصلي على
الجنّاز فما رأيته يرفع يديه إلا في أول تكبيرة . قال ابن القاسم : وكان مالك لا يرى
رفع الأيدي في الصلاة على الجنّازة إلا في أول مرة - انتهى .

(٤) ما بين المربعين من عنوان الباب وما بعده ساقط من الأصول ، لكن الآخرين الذين
بعده أخرجهما في باب غسل الميت فبوت قبلها مع زيادة منذهب الإمامين المعروف
في كتب مذهبيهما وذكرت ما سقط من قوله وقال محمد - الخ ؛ فنهى .

(٥) هكذا في ج ٢ ص ١٣٥ من ميزان الاعتدال وفي اللسان ج ٤ ص ٢٩ ، ابن حكيم
بدون الياء ولعل الصواب ما في الميزان وهو على وزن عظيم قال ابن معين : ثقة روى
عنه الثوري أيضا وأظنّ هن روى عنه محمد بن إبان أم لا . قلت : عبد العزيز بن عبد الحكيم
الحضرمي الكوفي ذكره البخاري في تاريخه الكبير ولم يذكر فيه جرّحا ، وذكره ابن أبي
حاتم وروى توثيقه عن ابن معين وضعفه أبو حاتم قال : روى عن ابن عمر وزيد =

كتاب الحج (باب رفع اليدين في صلاة الجنازة) للإمام محمد الشيباني

عبد الله بن عمر اذا صلى على الجنازة رفع يديه في التكبيرة الاولى ولا يرفع في غيرها^١.

اخبرنا الوليد بن عبد الله بن جميع^٢ قال: رأيت ابراهيم النخعي صلى على = ابن ارقم روى عنه ابو عروة ومنع بن سليمان والقاسم بن مالك المزني ومحمد بن فضيل وقال البخاري روى عنه الثوري واسرائيل كاه زهير ابايحي قلت: يمكن ان يروى عنه محمد بن ابان اذا روى عنه اسرائيل والثوري . ف

(١) يخالفه ما أخرجه الدارقطني في علله كما في ج ٢ ص ٢٨٥ من نصب الراية عن عمر ابن شبة حدثنا يزيد بن هارون ابنا يحيى بن سعيد عن نافع عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا صلى على الجنازة رفع يديه في كل تكبيرة واذا انصرف سلم - انتهى . قال الدارقطني: هكذا رفعه عمر بن شبة وخالفه جماعة فرووه عن يزيد ابن هارون موقوفاً وهو الصواب - انتهى . ولم يرو البخاري في كتابه المفرد في رفع اليدين شيئاً في هذا الباب الا حديثاً موقوفاً على ابن عمر وحدثنا موقوفاً على عمر بن عبد العزيز رضي الله عنهم - انتهى . والموقوف أخرجه البيهقي في ج ٤ ص ٤٤ من سننه عن ابن ادریس عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر انه كان يرفع يديه على كل تكبيرة من تكبيرات الجنازة وإذا قام بين الركعتين يعني في المكتوبة، وبذكر عن انس ابن مالك انه كان يرفع يديه كلما كبر على الجنازة . قال الشافعي: وبلغني عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير مثل ذلك . قال البيهقي: وروياه عن قيس بن ابي حازم وعطاء ابن ابي رباح وعمر بن عبد العزيز والحسن ومحمد بن سيرين - انتهى . زاد في المندوبة القاسم بن محمد وموسى بن نعيم وابن شهاب ورسعة ويحيى بن سعيد ومالك في رواية ابن وهب عنه انتهى . وهذا يظهر ان أهل المدينة قائلون برفع الأيدي فالأولى في الباب ان يقال . وقال أهل المدينة: يرفع يديه في صلاة الجنازة - تدبر .

(٢) هو الزهري المكي الكوفي من رجال مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي كما في =

كتاب الحج (باب رفع اليدين في صلاة الجنازة) للإمام محمد الشيباني

الجنازة فكبر عليها اربعا رفع يديه^١ في [التكبيرة -^٢] الاولى ولم يرفعهما^٣ فيما سوى ذلك .

[وقال ابو حنيفة رضى الله عنه في الرجل فاتته تكبيرة مع الامام ينظر حتى يكبر الامام فيكبر معه ثم يقضى ما فاتته بعد سلام الامام : وكذلك^٤ قال اهل المدينة مالك وغيره ؛ وقال محمد بن الحسن : وقد جاء

= ج ١ ص ١٣٨ من التهذيب ، واقتل ان محمد بن الحسن يروى عنه .

(١) وكان في الأصول « يده » وهو تصحيف ، والصواب « يديه » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٣) وفي الأصول « لم يرفعهما » ، وفي الباب حديث مرفوع اخرجه الترمذى والدارقطنى

والبيهقى عن يحيى بن يعلى عن ابي فروة يزيد بن سنان عن زيد بن ابي انيسة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلى على الجنازة رفع يديه في اول تكبيرة ثم وضع يده اليمنى على اليسرى - انتهى . قال الترمذى : هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه - اهـ . وفي الجوهر التثنية ذكره المزى في الأطراف وعزاه الى الترمذى ثم قال : رواه الحسن بن عيسى عن اسمعيل الوراق عن يحيى بن يعلى عن يونس بن خباب عن الزهرى نحوه - انتهى ؛ فاندفع الانفراد وحديث اخرجه الدارقطنى من حديث طلوس عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه على الجنازة في اول تكبيرة ثم لا يعود - انتهى ؛ وسكت عنه الدارقطنى ومن ههنا بطل قول ابن حزم في المحلى : ان ابا حنيفة قاتل برفع الايدي في كل تكبيرة من صلاة الجنازة وتجب منه وقوله هذا انجب منه كيف نسب اليه القول المجلس المختلق ومثل هذا في المحلى كثير .

(٤) وفي ج ١ ص ١٦٣ من المدونة قال : وسألت مالكا عن الرجل يأتي الجنازة وقد

فاتته الامام بعض التكبير أبكبر حين يدخل أم ينظر حتى يفرغ الامام فيكبر قال =

أخبرنا محمد بن إبان عن حماد عن إبراهيم قال : إذا جثت وقد فاتك شيء من التكبير فتابع التكبير حتى يتم [الامام - ١] .

أخبرنا سفيان الثوري قال^٢ عن إبراهيم وحماد عن إبراهيم قال : ما فاتك

= بل ينتظر حتى يفرغ الإمام ويدخل بتكبيره الإمام ويقضى ما فاتك إذا فرغ الإمام قلت : كيف يقضى في قوله أيتبع بعض ذلك بعضا؟ قال : نعم ، يتبع بعض ذلك بعضا كذلك قال لي مالك - انتهى . وفي الجوهر التقي قلت : المسبوق لا يشتغل بشيء مما فاتك بل يدخل أولا مع الإمام ثم يتم ما فاتك أو يقضيه عملا بالروايتين وكل تكبيرة ههنا بمنزلة ركعة فكما لا يؤدي ركعة قبل الدخول فكذا التكبيرة ولو فاتته تكبيرة فكبر ثم قضى ما فاتك صارت تكبيراته خمسا ، ولهذا قال أبو حنيفة وعبد بن الحسن ينتظر حتى يكبر الإمام فيكبر معه ثم يقضى ما فاتك وهو رواية ابن القاسم عن مالك - انتهى .

(١) ما بين المربعين زيادة من الخارج فإن آثار المسألة في باب الفسل موجودة فلا محالة سقط من الأصول قول أبي حنيفة وأهل المدينة وقول محمد بن الحسن كما لا يخفى وهذه الأبواب كلها للرد على أهل الحجاز وهذا ظاهر على من طالع كتاب الأم للإمام الشافعي رحمه الله والمسألة فيه ولذا زدته لتكون مناسبا للآثار .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(٣) ههنا يابض في الأصول وقد سقط شيخ الثوري من الكتاب ولله أبو هاشم أو المنيرة الضبي أو منصور بن المعتمر أو الأعشى فانهم شيوخ الثوري ومن الرواة عن إبراهيم النخعي ولم أجد الآخر في غير كتاب الحجبة من الجوهر التقي وسنن الديلمي ونصب الراية والدراية والتلخيص والطحاوي والمدينة وكتاب الآثار والموضين والمحلى حتى يعلم شيخ الثوري من هو - لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا .

من التكبير فاتّضه^١ يعنى على الجنّازة .

باب^٢ المشى مع الجنّازة

قال ابو حنيفة رضى الله عنه فى المشى مع الجنّازة المشى^٣ خلفها افضل من المشى امامها وان مشى امامها فلا بأس ما لم يتعيب عنها ويكره^٤ ان يتقدمها الراكب .

(١) وفى المدونة ج ١ ص ١٦٣ قال: على بن زياد عن سفيان عن المنيرة عن الحارث بن يزيد الكلبي قال: اذا انتهت الى الامام وقد كبر تكبيرة على الجنّازة فلا تكبر واقم حتى يكبر الثانية فكبر انما ينزلونه بمنزلة الركعة - اهـ، فقيه سفيان عن المنيرة لكن عن غير ابراهيم ثم قال ابن وهب عن ابن ابي ذئب عن قارظ بن شيبة عن ابن المسيب انه كان يقول ينى على ما بقى من التكبير على الجنّازة، قال ابن وهب عن رجال من اهل العلم عن علي بن ابي طالب و ابن شهاب وعطاء بن ابي رباح وابن ابي سلة ومحمد بن عبد الرحمن مثله - انتهى . وبطل قول ابن حزم انه لم يرو عن صحابي وهذا على بن ابي طالب رضى الله عنه أليس هو بصحابي عنده - والعلم عند الله تعالى - قلت: روى ابن ابي شيبة عن ابي الأحوص عن منيرة عن ابراهيم قال: اذا فاتك تكبيرة او تكبيرتان على الجنّازة فبادر وكبر ما فاتك قبل ان ترفع - اهـ، فى الرجل يغوته بعض التكبير على الجنّازة يقضيه ام لا فتشيخ سفيان الذى سقط هو منيرة (ق ٢/٢٨٤) من نسخة مكتبة السعيدية - ف

(٢) هذا الباب كان فى الاصول بعد باب صلاة الكسوف فالحقته بأبواب الجنائز .

(٣) كان فى الاصول «و المشى» بزيادة الواو .

(٤) كذا فى الأصل، وفى الهندية «مكره» وهو تصحيف «ويكره» .

وقال اهل المدينة: المني امامها افضل من [المني - ١] خلفها. وقال محمد: فكيف يكون المني امامها افضل؟ قالوا: لأن عمر رضى الله عنه بلغنا انه كان يضرب^٢ الناس امام جنازة زينب بنت جحش^٣؛ وبلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يمشون امام الجنّزة^٤.

قيل لهم: اما ما ذكرتم ان عمر رضى الله عنه كان يضرب الناس امام جنازة زينب بنت جحش فانه بلغنا ان الناس قد كثروا في جنازتها فضرهم

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.

(٢) والواو ساقط من الأصل. والصواب اثباتها.

(٣) كذا في الأصل، وفي الموطأ والمدونة «يُقدم» مكان «يضرب»، وعليه شرح الزرقاني وقد ضبطه فهو الأرجح الأولى - والله تعالى اعلم.

(٤) وفي المدونة والموطأ: مالك عن محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير انه اخبره انه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس امام الجنّزة في جنازة زينب بنت جحش زوج النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى.

(٥) زاد في الموطأ والمدونة «والخلفاء كلهم» لم يجرأ أبو بكر وعمر وعثمان وابن عمر، وأُخرجهم الإمام محمد في ص ١٦٧ من الموطأ: أخبرنا مالك حدثنا الزهري قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمشي امام الجنّزة والخلفاء لم يجرأ وابن عمر: أخبرنا مالك حدثنا محمد بن المنكدر عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير انه رأى عمر بن الخطاب يقدم الناس امام جنازة زينب بنت جحش؛ قال محمد: المني امامها حسن والمني خلفها افضل وهو قول أبي حنيفة رحمه الله - انتهى.

(٦) رواه مالك في الموطأ والمدونة: عن ابن شهاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يمشون امام الجنّزة - انتهى؛ وهذا مرسل. وراجع ج ٢ ص ٧ من شرح الزرقاني.

ليتقدموا حتى لا يزدحموا؛ وبلغنا أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه سئل عن المشي مع الجنائز خلفها أفضل أم امامها، قال: المشي خلفها أفضل، قيل: أن أبا بكر وعمر كان يمشيان امام الجنائز، فقال علي رضي الله عنه: انهما يعلمان أن المشي خلفها أفضل من المشي امامها 'ولكنهما ييسران' 'ميسران' احبا أن 'ييسرا' على الناس'.

(١-١) وكان في الأصل 'يسران مسيران' وهو خطأ، فهو إما ييران أو يسران؛ وفي الطحاوي: ولكنهما سهلان سهلان على الناس؛ وفي رواية أخرى له: انهما يكرهان أن يخرجوا على الناس: انتهى - راجع سنن البيهقي والجوهري والطيحاوي.

(٢) وكان في الأصل 'سيران'.

(٣) بد لفظ 'ان'، ياض في الأصل مقدار سطر ونصف سطر.

(٤) يأتي آخر الباب موصولا، ورواه عبد الرزاق في مصنفه كما في نصب الراية اخبرنا الثوري عن عروة بن الحارث عن زائدة بن اوس عن سعيد بن عبد الرحمن بن ابري عن ابيه قال كنت في جنازة وأبو بكر وعمر يمشيان امامها وعلى يمشي خلفها قلت: لعل: اراك تمشي خلف الجنائز وهذا يمشيان امامها، قال علي: لقد علما ان فضل المشي خلفها على المشي امامها كفضل صلاة الجماعة على الفذ ولكنهما احبا أن ييسرا على الناس؛ ورواه ابن ابي شيبة حدثنا محمد بن فضيل عن يزيد بن ابي زياد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن ابن ابري قال: كنت في جنازة - الحديث: انتهى. ورواه الطحاوي في ج ١ ص ٢٧٩ والبيهقي في ج ٤ ص ٢٥ من سننه عن زائدة بن خراش عن ابن ابري وزائدة بن خراش هو زائدة بن اوس بن خراش ثقة ورجال الطحاوي والبيهقي كلهم ثقات وعروة بن الحارث ابو فروة ثقة وسعيد بن عبد الرحمن ثقة وابوه صحابي قال الحافظ في ج ٢ ص ١٤٧ من الفتح اسناده حسن وهو موقوف له حكم المرفوع - اهـ. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: رجاله ثقات.

وقد بلغنا [عن ابن مسعود -^١] انه كان يقول: الجنابة متبوعة وليست^٢ بتابعة.

اخبرنا اسمعيل بن عياش قال: حدثني صفوان بن عمرو^٣ عن المشيخة^٤ ان عثمان بن عفان قال ان جنازة المسلمين نور تقدموا نوركم بين ايديكم وامشوا خلفها وان جنازة المشركين لا نور لها يمشون امامها ويحملونها خلفهم مخالفهم. اخبرنا خالد بن عبد الله عن يحيى الجابر^٥ عن^٦ ابي ماجدة عن عبد الله بن مسعود قال: سألنا نينا صلى الله عليه وآله وسلم عن السير بالجنابة فقال: مادون الحطب ان يك خيرا يتعجل اليه وان يك شرا فبعدا لأهل النار الجنابة متبوعة وليست بتابعة وليس منها من تقدمها.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول.

(٢) وكان في الأصل «ليس» وهو تصحيف، والصواب «ليست».

(٣) وكان في الأصل «صفوان بن عمر» بدون الواو ولا بد منها، وهو صفوان بن عمرو بن هرم السكسكي أبو عمرو الحمصي من رجال السنة الا البخاري كما في ج ٤ ص ٤٢٨ من التهذيب.

(٤) «المشيخة» له معروفون عبد الله بن بسر المازني الصحابي وجابر بن نفير وشرح بن عبد وراشد بن سعد وسليم بن عامر، يزيد بن خير أبو ادريس السكوني وعبد الله بن بشر الحمصي وعبد الله بن بسر الجبراني وجماعة غيرهم كما في التهذيب.

(٥) وكان في الأصل «يحيى بن الجابر» وهو من سهو الناسح. والجابر لقب «يحيى» وهو يحيى بن عبد الله بن الحارث الجابر ويقال المجبر التيمي أبو الحارث الكوفي كان يجهز الانضاء كما في ج ١١ ص ٢٣٨ من التهذيب.

(٦) وهذا الطريق اخرجه أبو داود والترمذي والطحاوي وأحمد وابن أبي شيبة وإسحاق ابن راهويه وأبو يعلى في مسانيدهم - نصب الراية.

كتاب الحجة (باب كيف يدخل الميت في القبر) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا خالد بن عبد الله عن يزيد بن أبي زياد مولى بني هاشم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عبد الرحمن بن ابري قال: بينا انا امشي مع علي بن ابي طالب رضي الله عنه خلف الجنائزة وابو بكر وعمر رضي الله عنهما يمسيان امام الجنائزة قال قلت: ما بال ابي بكر وعمر رضي الله عنهما يمسيان امامها وانت تمشي خلفها قال: اما انها يعلمان ان المتي خلفها افضل من المتي امامها كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفذ لكنهما يسيران مُيسران يجبان ان يسيرا على الناس.

[باب كيف يدخل الميت في القبر - ١]

[قال ابو حنيفة رضي الله عنه: يدخل الميت من قبل القبلة ولا يسلا من قبل الرجلين. وقال اهل الحجاز: سل الميت سلا من قبل رأسه. وقال محمد بن الحسن: كيف قالوا ذلك وقد جاء فيما قال ابو حنيفة آثار كثيرة - ٢].

(١) وكان في الاصل: زيد بن زياد، وهو خطأ، والصواب: يزيد بن ابي زياد، وهو القرشي الهاشمي ابو عبد الله مولاهم الكوفي من رجال السنة الا البخاري كما في ج ١١ ص ٣٢٩ من التهذيب.

(٢) هذا الباب ساقط من الاصل لكن آثاره في باب غسل الميت مروية فلذا بويت عليها ولعل الباب مع قول ابي حنيفة وقول اهل المدينة وقول الامام محمد سقط بسهو الناسخ والقرينة القوية على السقوط من النسخة ما قاله الشافعي في ج ١ ص ٢٤١ من كتاب الام فراجع قوله وقال بعض الناس الى آخره - فنبه.

(٣) هذا مأخوذ من كتاب الآثار للإمام محمد رحمه الله.

(٤) هذا مأخوذ من كتاب الام للإمام الشافعي ج ١ ص ٢٤٣.

(٥) زيادة من الخارج للتركيب فافين المربعين زده ليناسب الآثار المروية في الباب.

اخبرنا

كتاب الحج (باب كيف يدخل الميت في القبر) للإمام محمد الشيباني

أخبرنا محمد بن أبان عن حماد قال قلت لأبراهيم النخعي: من أين يدخل الميت؟ قال: من قبل القبلة ولا يسلم من قبل رجله.

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا عمران بن أبي عطاء قال: شهدت محمد بن الحنفية و^١صلى على ابن عباس رضي الله عنهما فكبر عليه أربعا وأدخله من قبل القبلة وضرب عليه فسطاطا ثلاثة أيام.

أخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا الحسن بن عبيد الله^٢ عن إبراهيم النخعي أنه قال: خذ الجنائزة من قبل القبلة.

أخبرنا سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن عمير^٣ بن سعيد النخعي قال قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: يدخل^٤ الجنائزة من قبل القبلة.

(١) هو أبو حمزة القصاب الواسطي كما في ج ٨ ص ١٣٥ من التهذيب.

(٢) والواو ساكنة من الأصول ولا بد منه.

(٣) هو ابن عروة النخعي أبو عروة الكوفي كما في ج ٢ ص ٢٩٢ من التهذيب.

(٤) وكان في الأصل: عمر بن سعيد، وهو تصحيف، والصواب: عمير، مصفرا.

(٥) وكان في الأصل: يخرج، وهو تحريف، والصواب: يدخل، والجنائزة بفتح الجيم: الميت - كما في المغرب.

(٦) روى الترمذي في باب ما جاء في الدفن بالليل ج ١ ص ١٢٥ من حديث المنهال بن خليفة عن الحجاج بن أرطاة عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل قبراً ليلاً فخرج له سراج فأخذه من قبل القبلة وقال رحمه الله إن كنت لاوأها تلاماً للقرآن وكبر عليه أربعا، قال الترمذي: هذا حديث حسن؛ وأخرجه البيهقي أيضاً في ج ٤ ص ٥٥ من سننه وفي ج ٢ ص ٣٠٠ من نصب الراية؛ أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن عمير بن سعيد أن علياً كبر على يزيد بن المكثف أربعا وأدخل من قبل =

اخبرنا^١ ابو مالك النخعي^٢ قال حدثنا عثمان بن عمير ابو اليقظان^٣ عن

= القبلة وأخرج ايضا عن ابن الحنفية انه ولي ابن عباس فكبر عليه ارجعا وادخله من قبل القبلة - انتهى . وفي المحلى لابن حزم صح عن علي انه ادخل يزيد بن المكف من قبل القبلة وعن ابن الحنفية انه ادخل ابن عباس من قبل القبلة - اهـ . وفي الجوهر النقي وأخرج عبد الرزاق في مصنفه : ادخال علي رضي الله عنه ابن المكف من جهة القبلة ، ثم قال : وبه نأخذ - انتهى . وفي البدائع : انه صلى الله عليه وسلم انما ادخل القبر سلا لأجل الضرورة لأنه صلى الله عليه وسلم مات في حجرة عائشة رضي الله عنها من قبل الحائط فكان قبره ليقى الحائط واللحد تحت الحائط فتعذر ادخاله من قبل القبلة فسل الى قبره سلا لهذه الضرورة ولأن جانب القبلة مظلم فكان ادخاله من هذا الجانب اولى وقول الشافعي هذا امر مشهور قلنا روى عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم النخعي انه قال حدثني من رأى اهل المدينة في الزمن الاول انهم كانوا يدخلون الميت من قبل القبلة ثم احدثوا السل لضعف اراضيهم بالبيع فانها كانت سخة - انتهى : فزمن ابراهيم النخعي زمن الصحابة والتابعين مقدم على زمن الشافعي بكثير من السنين - تدبر .

(١) ليس لهذا الحديث ايضا باب في الكتاب وهو ايضا مذكور في باب الفسل ولا يناسبه فأخرجته منه وألحقته بهذا الباب .

(٢) هو اثنان احدهما الواسطي من رجال ابن ماجه اسمه عبد الملك كما في ج ١٢ ص ٢٢٩ من التهذيب والثاني عبيد الله بن الأحنس الخزاز ابو مالك النخعي من رجال الستة كما في ج ٧ ص ٢ من التهذيب والمذكور في الكتاب هو الأول .

(٣) وكان في الأصل « عثمان ابو القظان » وهو خطأ ، والحديث بهذا الاسناد رواه البيهقي في ج ٣ ص ٤٠٨ من السنن : رواه عبد الرزاق عن الثوري عن مسلم بن عبد الرحمن عن عثمان بن عمير ابو اليقظان عن زاذان به ورواه وكيع والقرطبي وجماعة عن سفيان عن عثمان بن عمير لم يذكروا فيه مسلم بن عبد الرحمن - انتهى .

زاذان أبو عمر^١ عن جرير بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:
الحد لنا والشق لغيرنا .

باب^٢ اقتناء الحصيان

وقال^٣ محمد: لا بأس باقتناء الحصيان ولا بأس^٤ بدخولهم على النساء

(١) كذا في الأصل ، وفي المندية « أبو عمرو ، بالواو ، والصواب بدون الواو هو أبو عمر زاذان الكندي كما في ج ٣ ص ٣٠٢ من التهذيب و ج ٣ ص ٤٠٨ من سنن البيهقي ، والحديث روى عن ابن عباس أيضا مرفوعا رواه البيهقي عن علي بن عبد الأعلى عن أبيه عن سعيد بن جبير عنه به مثله ، وأخرجه أصحاب السنن الأربعة أيضا هذا الاستاد كما في ج ٢ ص ٢٩٦ من نصب الراية ، قال الترمذي : غريب هذا الوجه ، وحديث جرير بالاستاد المذكور أخرجه ابن ماجه أيضا في سننه ورواه احمد وأبو داود الطيالسي وابن أبي شيبة في مسانيدهم ، ورواه عبد الرزاق في مصنفه ومن طريقه رواه الطبراني في معجمه وأبو نعيم في الحلية في ترجمة زاذان قال أبو نعيم رواه عن أبي القظان سفيان الثوري وعمرو بن قيس الملائي وحجاج بن أرطاة وأبو حمزة الثمالى وقيس بن الربيع - انتهى ؛ وله طريق آخر عند احمد في مسنده عن أبي جاب عن زاذان والتفصيل في نصب الراية وروى أيضا من حديث جابر رضى الله عنه .

(٢) عنوان الباب ليس بموجود في الكتاب وإن جعلت لا يأتي بابا والمسألة مذكورة في آخر أبواب الجناز ولا أدري وجه ادخال النسخ إياها في أبواب الجناز وإنما هي من باب الحظر والإباحة وكتاب "سكراهية وكتاب الاستحسان كما لا يخفى على أهل العرفان وابتعت الأصول في إيفاتها في آخر الجناز فقه .

(٣) كذا في الأصل . ولعل الصواب قال أبو حنيفة . . ف

(٤) الأس الشدة لا بأس لا شدة ولا ضيق فيه لا سيما إذا كانت الحاجة داعية إليه =

ما لم يلبثوا الحنث فإذا بلغوا الحنث لا ينبغي أن يدخلوا على الحرائر وهن مكشوفات^١ الرأس والبلوغ عندنا إذا بلغ الخصى خمسة عشر سنة^٢ فأممها لأنه لا يحتلم فيبلغ قبلها فإذا تمت له خمسة عشر سنة لم يدخل على النساء وهن مكشوفات^٣ الرأس وفصل^٤ واقتناء الواحد والكثير سواء في هذا.

وقال مالك بن انس أكره اقتناء الحصيان "لأننا لو لا قتنهم" لم يخصوا

= وفي الدر المختار وكره استخدام الخصى ظاهره الإطلاق وقيل بل دخوله على الحرم لو ستة خمسة عشر - اهـ . وفي رد المختار ج ٥ ص ٢٦٠ لأن فيه تحريض الناس على الخصاء، وفي غاية البيان عن الطحاوي ويكره كسب الحصيان وملكهم واستخدامهم - اهـ . قال المحوى: لم يظهر لي وجه كراهة كسبه أقول لعل المراد كراهة كسبه على مولاه بأن يحمل عليه ضربة أو مطلقاً لأن كسبه عادة في استخدامهم ودخوله على الحرم - تأمل، ثم رأيت الثاني في التجنيس والمزيد وفسه لأن كسبه يحصل بالمخالطة مع النسوان - اهـ فله الحمد - اهـ . وعبارة كتاب الحجة على تحريم الكراهة وعلى عدم الحنث تدل على خلاف الأولى كما هو بمقتضى كلمة لا بأس - تدبر، قال الشافعي: قيده بالنسب لما قيل أن الخصى لا يحتلم - اهـ؛ وهو أيضاً نص الإمام محمد كما في الكتاب.

(١) وكان في الأصل «مكشوفات»، وهو تصحيف، والصواب «مكشوفات» أو «كاشفات» - واه اعلم.

(٢) لعل السن المذكور متفق عليه في الخصى بين أئمتنا الثلاثة والافق غير الخصى مختلف فيه بينهم وعن الإمام فيه روايتان - تدبر.

(٣) هكذا في الأصول، لعل معناه بعد من قرب النساء بعد مضي خمسة عشر سنة فإنه بالغ.

(٤) كذا في الأصل، وفي الهندية «وفي هذا قال» والصواب ما في الأصل.

(٥-٥) وكان في الأصل «لأنه لو لا أنا قتنهم» وهو كما ترى خطأ، والصواب «لأننا لو لا قتنهم»، وما في الأصل من تحريفات للتاسخ.

ثم رجع عن هذا بعد ذلك، وقال: 'لا بأس باقتناء الحصى الواحد فأما أكثر من ذلك فهو مكروه.'

[وقال محمد بن الحسن - '] فإن كان إنما كره أكثر من واحد لأنهم إنما يبخسون لأننا قتنهم^٢ فلو أن كل رجل من المسلمين اتخذ حصيا واحدا

(١) وكان في الأصل «قال»، والصواب «وقال»، فودت الواو من الخارج اقتضاء.
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصل ولا بد منه على ترتيب الكتاب، ولذا زده بل ما كان في ابتداء المسألة من قوله «وقال محمد»، وضمة هاءنا ليكون الكلام على نسق واحد - تدبر.

(٣) كذا في الأصل، وفي المندية «قتنهم» وهو تصحيف، والصواب ما في الأصل وهو من الاقتناء.

(٤) فالخاصل أن الاقتناء والاستخدام جائز بلا كراهة والدخول بعد البلوغ على النساء مكروه تحريرا كما سبق لكن قال الطحاوي في باب انزاع الحيد على الخبل ج ٢ ص ١٥٩ من شرح معاني الآثار: الا ترى انه لما نهى عن اخضاع بنى آدم كره بذلك اتخاذ الحصيان لأن في اتخاذهم ما يحمل من تحضيضهم على اخضاعهم لأنك الناس اذا تحاموا اتخذهم لم يرغب اهل النسق في اخضاعهم، وقد حدثنا ابن أبي داود قال حدثنا القواريري قال ثنا غيف بن سالم قال ثنا العلاء بن عيسى الذهبي قال أنى عمر بن عبد العزيز يخصي فكره ان يبناعه وقال ما كنت لا عين على الاخضاع فكل تنهى في ترك كسه ترك بعض اهل المعاصي لمصنهم فلا ينبغي كسه انتهى. ومثله في باب اخضاع البهائم ج ٢ ص ٢٨٣ من الطحاوي وعلى الدخول اقصر القهستاني ونقله عن الكرماني وهو ظاهر كتاب الحجج وقال الطحاوي والحديث والعلة فيدان الاطلاق فكان هو المعتمد انه وهو ظاهر المنون كما في رد المحتار ونحوه في البدائع والطورى تكلمة البحر وغيرهما من النروح =

وكان ذلك واسعاً لم يخرج مالك بن أنس عما قال لأن المسلمين أكثر مما ينحصر من المشركين فإن جاز لكل مسلم أن يتخذ خصياً واحداً كانت الحال على ما كره مالك بن أنس من ذلك .

= والفتاوى فلول في المسألة روايتين عن أئمتنا هذا - والله تعالى اعلم .
(١) روى مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يكره الاختصاص ويقول فيه تمام الخلق - انتهى . وقد أخرجه الدارقطني من طريق عمر بن أبي أسيميل عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تختصوا ما ينمي خلق الله . وقد روى الطبراني وابن أبي عدي عن ابن مسعود رضي الله عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ينحصر أحد من بني آدم - كذا في شرح الزرقاني للوطأ .

كتاب الصيام

باب الرجل يصوم يوم الفطر وهو يظن

انه من شهر رمضان

قال ابو حنيفة رضى الله عنه : اذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون انه من شهر رمضان لجاءهم ثبت بأن هلال شهر رمضان قد رؤى قبل ان يصوموا يوم وان يومهم ذلك احد وثلاثون فانهم يفطرون ذلك اليوم اية ساعة جاءهم الخبر فان كان الخبر جاءهم قبل زوال الشمس افطروا وخرج بهم امامهم فيصلى بهم العيد وان جاءهم الخبر بعد زوال الشمس افطروا وخرجوا من الغد .

وقال اهل المدينة بقول ابى حنيفة فى الفطر غير انهم قالوا : [لا -] يصلون صلاة العيد ان جاءهم ذلك بعد الزوال .

وقال محمد بن الحسن : قد جاء فى هذا يعينه اثر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم روته الثقات ان شهودا اتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عتبة فأخبروه انهم رأوا الهلال بالأمس وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الناس ان يفطروا وان يخرجوا من الغد لعيدهم .

(١) وكان فى الأصل « يرى » وهو تصحيف ، والصواب « رقى » .

(٢) وكان فى الأصل « احد وثلاثون يوما » .

(٣) كذا فى الأصل ولعل حرف « من » سقط قل « ذلك اليوم » - والله اعلم . ف

(٤) لفظ « بهم » ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، وهو موجود فى الموطأ .

(٦) كذا فى الأصل ، وفى المنذية « من العيد » وهو تصحيف .

اخبرنا بذلك شعبة بن الحجاج عن ابي بشر جعفر بن اياس عن ابي عمير ابن انس بن مالك عن عمومة له من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان رهما شهدوا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم [من آخر النهار -] انهم رأوا الهلال بالأمس فأمر الناس ان يفتروا وقال: اغدوا غدا الى المصلى .

باب صوم رمضان في السفر

قال ابو حنيفة رضي الله عنه في صوم شهر رمضان كل ذلك والحمد لله واسع ان شئت فسم وان شئت فاطر وأحب الى في ذلك الصيام في السفر لمن قوى عليه .

وقال بعض اهل المدينة منهم مالك بن انس: ذلك واسع وأحب الى في ذلك الصيام في السفر ان^٢ قوى عليه ، وكذلك رمضان^١ .

(١) ما بين المرحلين ساقط من الأصل ، وهو عند الطحاوي « من آخر النهار » ، وعند البيهقي « من آخر النهار او بعد الزوال » ، وعند النسائي ص ١٦١ « بعد ما ارتفع النهار » ؛ والحديث رواه ابو داود والنسائي وابن ماجه والدارقطني والطحاوي والبيهقي وابن ابي شيبة في مصنفه وابن حبان في صحيحه وابو عروبة في مستدركه والبسط في نصب الراية والطحاوي والمجوهر النقي والتلخيص والدراية وغيرها .

(٢) وفي سنن ابن ماجه : وان يخرجوا الى عديم من القد ؛ وهو عند الدارقطني ايضا وقال اسناده حسن وعند ابي داود والنسائي : « وإذا أصبحوا يغدوا الى المصلى » والحديث صحيح البيهقي والتروى وابن المنذر وابن السكن وابن حزم كما في التلخيص . (٣) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهنكية « في السفر واسع ان قوى عليه - اهـ » وفي المدونة « لمن قوى عليه » .

(٤) كذا في الأصول ، هذه العبارة زائدة لا حاجة اليها فان المسألة في رمضان .

وقال غيره: لا يصوم في السفر فإن صام فعليه البدل لأن الله تعالى يقول: «عدة من أيام أخر»؛ على وجه الرجعة^١
 أما أن يقول: يقضى من صام فليس على هذا جاءت السنة.
 بلغنا^٢ أن حمزة بن عمرو الأسلمي سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 عن الصوم في السفر فقال: إن شئت فسم و إن شئت فافطر.

(١) هكذا في الأصول، وأنت تعلم أن العبارة لا تنظم وفيها خلل ظاهر ولا يصلح ما أفسده الدهر لهذا تركت اليأس منها لأن العبارة سقطت من النسخة ولا بد منها، ولا بد من قوله «وقال محمد بن الحسن» بعد قوله «على وجه الرجعة» وفي الكتاب بعد قوله: الرجعة أما أن يقول - إلى آخره - وهو قول محمد بن جزماء وليس بمقولة غير مالك - تدبر لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً.

(٢) هكذا ذكره بلاغا في ص ١٨٧ في باب الصوم في السفر من الموطأ أيضاً قال: فهذا تأخذ وهو قول أبي حنيفة والعام من قبلنا - اهـ - والحديث أسنده البخاري ج ١ ص ٢٦٠ من باب الصوم في السفر من صحيحه من حديث عائشة أن حمزة بن عمرو الأسلمي قال للنبي صلى الله عليه وسلم أصوم في السفر وكان كثير الصيام فقال: إن شئت فسم و إن شئت فافطر - انتهى. وأخرجه مالك في الموطأ عن هشام بن عروة عن أبيه أن حمزة الأسلمي - الخ - وراجع ج ٢ ص ٩٧ من شرح الزرقاني وفتح الباري وعمدة القاري فإنه مهم. والحديث رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والحاكم والدارقطني والطحاوي والبيهقي. وعند أبي داود والحاكم أن حمزة قال: يا رسول الله! إنني صاحب ظهر أعالج أسافر عليه وأكرهه وأنه ربما صادفني هذا الشهر يعني رمضان وأنا أجد القوة وأجد أني أن أصوم أهون علي من أن أخره فيكون ديناً علي فقال أي ذلك شئت يا حمزة - انتهى. وفي هذا رد صريح على ابن حزم في ج ٦ ص ٣٥٣ من المحلى حيث حمله على صوم التطوع، وقد رد عليه الحافظ في ج ١ ص ١٩٥ من التلخيص حيث قال ادعى ابن حزم أنه إنما سأله عن صوم التطوع بدليل قوله في =

أخبرنا عباد بن العوام قال حدثنا عاصم بن سليمان قال سألت انس

= رواية عندهما أني أسرد الصوم لكن يقتض عليه بأن عند أبي داود في رواية صحيحة من طريق حمزة بن محمد بن حمزة عن أبيه عن جده ما يقتضي أنه سأل عن الفرض وصحها الحاكم - انتهى ؛ وليس فيها الاقتصار بل الرواية صريحة في ذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم : هي رخصة من الله تعالى ، والرخصة إنما تطلق في مقابلة الواجب ولا حاجة إلى السؤال عن صيام التطوع فإنه موكول إلى خيار المسلم كما هي وطيرة النواقل - تأمل والبسط موضع آخر .

(١) هو الكلابي مولاهم أبو سهل الواسطي من رجال الستة مات سنة ثلاث أو خمس أو ست وثمانين مائة وقيل سنة سبع وثمانين كما في ج ٥ ص ٩٩ من التهذيب وقد مر غير مرة في هذا الكتاب لكن لم يذكر الحافظ في شيوخه عاصم الأحول ولا يعد في أن يكون شيخ محمد في الكتاب عباد بن عباد بن حبيب الأزدي المتكى أبو معاوية البصري وهو أيضا من رجال الستة وهو الذي روى عن عاصم الأحول كما في ج ٥ ص ٩٥ من التهذيب ، مات سنة ثمانين أو إحدى وثمانين ومائة فهما من طبقة واحدة كلاهما من شيوخ محمد فلول لفظ عباد تصحف بالعوام ولا يجب فيه أن الكتاب مملو بالصحيقات والسقطات والتروك والأغلاط ؛ تأمل فيه - وراجع كتب الآثار حتى ينجلي لك ما خفي على هذا .

(٢) الآثار هذا رواه الطحاوي في ج ١ ص ٣٣٢ من شرح الآثار من طريق سفيان عن عاصم الأحول قال : سألت انس بن مالك عن صوم شهر رمضان في السفر قال : الصوم أفضل ؛ ومن طريق الحسن بن صالح عنه به قال : أنت أظفرت فرخصة وإن صمت فالصوم أفضل ، ومن طريق شعبة قال : سمعت عاصما يحدث عن انس قال : إن شئت فسم وان شئت فاطر والصوم أفضل - انتهى - وسفيان وشعبة والحسن بن صالح ثلاثة من شيوخ الإمام محمد كما لا يخفى - فقهه .

كتاب الحجّة (باب الرجل يقدم من سفره وهو مفطر) للإمام محمد الشيباني

ابن مالك عن الصوم في السفر قال : ان افطرت فرخصة الله وان صمت
فالصوم افضل . وقال محمد بن سيرين : قال عثمان بن ابي العاص : ان صمت
فالصوم افضل .

باب الرجل يقدم من سفره وهو مفطر

قال ابو حنيفة في الرجل يقدم من سفره وهو مفطر وامرأته مفطرة
حين طهرت من حيضها نهرا انه لا يستحب [له - '] ان يجامعها وهو في
المصر لانهما مسلمان مقيمان في منزلها في شهر رمضان والناس صيام فكان
يقول : يستحب لهما ان يكفيا عما يكف عنه الصائم وان فعلا فلا شيء عليهما .
وقال اهل المدينة : لا بأس على زوجها ان يصيها .

وقال محمد بن الحسن : قول ابي حنيفة احسن واشبه بالاثار .

(١) لعل الاسناد من محمد الى ابن سيرين سقط من النسخة . والاثار اخرجه البيهقي في
ج ٤ ص ٢٤٥ من سننه من طريق روح ثنا شعبة عن عاصم عن محمد بن سيرين عن
عثمان بن ابي العاص قال : الصوم في السفر احب الى وروى عن ابن مسعود معناه - انتهى .
وفي الباب مرفوعات وموقوفات - راجع الطحاوي وسنن البيهقي وكتب السنة والمستدرك
والدارقطني وكز العمال ونصب الراية والدراية والتلخيص والموطئين وفتح الباري
وعدة القاري وغيرهما من الكتب .

(٢) وكان في الأصول . وقال . .

(٣) وكان في الأصول . انها . .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) وكان في الأصول . في قول ابي حنيفة . بزيادة . في . . ولعل معناه ايضا صحيح

او يكون في الاصل . اقول . مكان . في . . تدبر .

كتاب الحجّة (باب الرجل يقدم من سفره وهو مفطر) للإمام محمد الشيباني

ولقد بلغنا في نحو منه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه بعث إلى أهل العوالي في يوم عاشوراء من لم يطعم فليصم ومن كان قد طعم فليدع الطعام والشراب بقية يومه، وهذا فيما يروى قبل أن ينزل صيام شهر رمضان فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمر ذلك يوم عاشوراء أن من طعم يدع الطعام والشراب بقية يومه فينبغي أن من قدم من سفره في شهر رمضان أن يدع الطعام والشراب والجماع بقية يومه فإن الصوم في شهر رمضان أوجب الصومين وأحرى أن يؤمر بهذا فيه فأى شيء يكون أقبح من رجل أصبح مقبياً في أهله في شهر رمضان يأكل ويشرب ويجمع نهاراً .

أخبرنا محمد بن إبان عن حماد عن إبراهيم أنه كان يكره إذا قدم [من سفره - ؟] مفطراً في رمضان أن يأكل بقية يومه وإذا تطهرت الحائض في رمضان أن تأكل بقية يومها .

(١) أخرجه البخاري ومسلم عن سلة بن الأكوع أنه صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً من أسلم أن اذن في الناس أن من أكل فليصم بقية يومه ومن لم يكن أكل فليصم فإن اليوم يوم عاشوراء - انتهى نصب الراية ج ٢ ص ٤٣٦؛ وأخرجنا أيضاً عن الربيع بنت معوذ بن عفراء قالت: أرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم صبيحة عاشوراء إلى قرى الأنصار التي حول المدينة: من كان أصبح صائماً فليتم صومه ومن كان أصبح مفطراً فليتم بقية يومه، قالت: فكنا نصومه بعد ذلك - الحديث؛ ورواه البيهقي في ج ٤ ص ٢٨٨ من سننه، وأخرجه الطحاوي من حديث هند بن أسامة الأسدي ومن حديث عبد الرحمن بن سلة الخزاعي عن عمه ومن حديث الربيع بن خثيم في ج ١ ص ٣٣٦ من شرح معاني الآثار وراجع السنن الأربعة والموطئين وغيرها من الكتب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج

وقد وجب عليه

و' قال ابو حنيفة في الذي ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج قد وجب عليه او مرض فيها و' انه لم يصم الى الثلاثة ايام حتى يوم النحر فلا بد من هدى وهو دين عليه .

وقال اهل المدينة : يصوم ايام منى وان نسها ايضا فان كان بمكة فليصم الايام الثلاثة بها وليصم سبعا اذا رجع قالوا : وان كان قد رجع الى اهله فليصم ثلاثة ايام في بلده وسبعة بعد ذلك .
وقال محمد بن الحسن : وكيف يصوم ثلاثة ايام بعد النحر وقد قال الله تعالى " فصيام ثلاثة ايام في الحج " .

(١) كذا في الأصول ، والأولى « قال » بدون الواو .

(٢) وكان في الأصول « انه » بدون الواو ، والصواب اثباته .

(٣) وكان في الأصل « وان يصم » وهو من سهو الناسخ . والصواب « وليصم » .

(٤) راجع ج ٢ ص ٢٨٧ من شرح الزرقاني للوطأ من صيام المتمتع و ج ١ ص ٣٠٩ من المدونة الكبرى .

(٥) اوله « فن تمتع بالعمرة الى الحج فا استيسر من الهدى فن لم يجد فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم تلك عشرة كاملة » الآية اى في الحج ينسى صيام ثلاثة ايام في وقته آخرها يوم عرفة نذبا وجاء القدرة على الأصل وهو الهدى ولكن ان كان يضغفه ذلك عن الخروج الى عرفات والوقوف والدعوات فالمستحب تقديمه على هذه الايام حتى قيل يكره الصوم فيها ان اضغفه عن القيام بحققها كما في شرح الباب وغيره و راجع ج ٢ ص ١٩٨ من رد المحتار ، والكراهة تنزيهة كما في فتح القدير .

كتاب الحج (باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج) للامام محمد الشيباني

وفات الصوم وانما قال الله تعالى « الحج اشهر معلومات » قسرها المقسرون

(١) اى ذو اشهر معلومات او الحج في اشهر معلومات والظرفية لا تقتضى الاستيعاب ، والحديث بين المراد بذلك وعلى الاول تجوز في اطلاق لفظ الجمع على ما فوق الواحد لعلاقة معنى الاجتماع والتعدد كما في الكشف او تجوز في جمل بعض الشهر شهرا فالاشهر على الحقيقة كما في رد المحتار .

(٢) ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وابن الزبير رضى الله عنهم قال البخارى في ج ١ ص ٢١١ في باب : قول الله تعالى « الحج اشهر معلومات » من صحيحه وقال ابن عمر : اشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة - اه ؛ وصلة الطبرى والدارقطنى من طريق ورقاء عن عبد الله بن دينار عنه قال : الحج اشهر معلومات شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة ؛ وروى البيهقى من طريق عبد الله بن نمير عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله والاسنادان صحيحان - قاله الحافظ ابن حجر في ج ٣ ص ٢٢٢ من فتح البارى ؛ وأخرجه الحاكم في تفسير سورة البقرة من مستدركه عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر مثله وزاد « ويوم النحر منها » - اه ، وقال : حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه - اه ؛ وعن الحاكم رواه البيهقى في المعرفة بسنده ومثله كما في ج ٣ ص ١٢١ من نصب الراية ورواه البيهقى في سننه ج ٤ ص ٢٤٢ من باب يان اشهر الحج من طريق عبد الله بن نمير به كما قال الحافظ فى الفتح وحديث ابن عباس أخرجه البيهقى من طريق سفيان عن خفيف عن مقسم عن ابن عباس : الحج اشهر معلومات قال : شوال وذو القعدة وعشر من ذى الحجة ؛ قال البيهقى : وقد ثبت ذلك عن عكرمة عن ابن عباس - اه ؛ وأخرجه الدارقطنى فى سننه عن شريك عن ابى اسحاق عن الضحاك عن ابن عباس مثله قال الزيلعى فى نصب الراية وعلقه البخارى ايضا فقال : وعن ابن عباس اشهر الحج التى ذكر الله تعالى شوال وذو القعدة - الى آخره ؛ وأخرجه ابن ابى شيبة فى مصنفه - انتهى ؛ ذكره البخارى فى ص ٢١٤ من صحيحه فى باب =

كتاب الحج (باب الرجل يفتي صيام ثلاثة أيام في الحج) للإمام محمد الشيباني

[بأنها - ١] شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة فهذه أشهر الحج وهي

= قول الله عز وجل ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام وأشهر الحج التي ذكر الله تعالى في كتابه شوال وذو القعدة وذو الحجة فمن تمتع في هذه الأشهر فله دم أو صوم - اهـ، وفي كونه تعليقاً احتمال - راجع ج ٣ ص ٣٤٥ من فتح الباري؛ وفي البخاري وقال: أبو كامل فضيل بن حسين البصري حدثنا أبو معشر البراء قال حدثنا عثمان بن غياث عن عكرمة عن ابن عباس أنه سئل عن متعة الحج الحديث بطوله وفي آخره القول المذكور - تأمل؛ وحديث ابن مسعود أخرجه الدارقطني أيضاً عن شريك عن أبي إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود نحوه، ورواه ابن أبي شيبة أيضاً كذا في نصب الراية ج ٣ ص ١٢٢ وأخرجه البيهقي أيضاً ج ٤ ص ٣٤٢ من سننه من طريق سعيد بن منصور عن شريك به عنه في قوله «الحج أشهر معلومات» قال شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة - انتهى - وحديث ابن الزبير أخرجه البيهقي أيضاً عن محمد بن عبيد الله الثقفي عن عبد الله بن الزبير قال: أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة - انتهى - وأخرجه الدارقطني أيضاً في سننه كما في نصب الراية - قال البيهقي في سننه وروى في ذلك عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعن عروة بن الزبير عن عمر رضي الله عنه مرسل - انتهى؛ وقد روى هذا مرفوعاً رواه الطبراني في معجمه الأوسط كما في نصب الراية عن أبي أمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «الحج أشهر معلومات شوال وذو القعدة وذو الحجة» - انتهى - وفي إسناده حسين بن المخارق أنهم بالوضع قاله ابن كثير في تفسيره نقله عنه في نصب الراية فراجع هذا والله تعالى اعلم وعليه أتم.

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا دمه.

(٢) وكان في الأصل «فهنا» وهو من سهو قلم الناسخ والصواب «فهذه».

كتاب الحج (باب الرجل ينسى صيام ثلاثة أيام في الحج) للإمام محمد الشيباني

أيام الحج فإذا فات الصوم في هذه الأيام فلا بد من الدم قالوا: وهذه الأيام يجب في أشهر الحج كما زعمتم ولكنهما إذا فاتت قضيت في غيرها وليس بأعظم حرمة من شهر رمضان فإن شهر رمضان يغفوت فيقضى في غيره.

قيل لهم: إن هذه ليست كشهر رمضان فإن شهر رمضان لم يجب فيه إلا الصوم فلما فات قيل له: أقض ما فات وإن المتمتع إنما وجب عليه ما استيسر من الهدى كما قال الله تعالى: "فمن تمتع بالعمرة إلى الحج فما استيسر من الهدى فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم"

(١) بأن لم يصمها حتى دخل يوم النحر تبين الدم لأن الصوم بدل عنه والنسب فيه بوقت الحج - بحر، فلو لم يقدر على الدم تحلل بالحلل أو التقصير. وعليه دمان دم التمتع ودم التحلل قبل أوانه - بحر عن الهداية، وتأماته فيه كذا في رد المحتار ولو قدر عليه في أيام النحر قبل الحلل بطل صومه - الدر المختار وتخصيله في ج ٢ ص ١٩٩ من رد المحتار.

(٢) وكان في الأصل «وإن»، والصواب «فإن».

(٣) وكان في الأصل «فإن»، والصواب «وإن».

(٤) كذا في الأصل، وحرف «من» ساقط من الهدية وهو بهو قلم الناسخ.

(٥) من قوله «فمن تمتع» إلى قوله «فمن لم يجد» ساقط من الأصول ولا بد منه كما ترى.

(٦) أي في وقته ولو متفرقة آخرها يوم عرفة بأن يصوم السابع والثامن والتاسع وهو مندوب كما عرفت والتابع أفضل وليس بلازم ومثله في السبعة.

(٧) أي فرغتم من أفعال الحج لأنه سبب الرجوع فذكر المسبب وأريد به السبب مجازاً وإنما حملناه على المجاز لقرع جمع عليه وهو أنه لو لم يكن له وطن أصلاً وجب عليه صومها بهذا النص وتأماته في فتح القدير فيمن من وطنه متى أو ما اتخذها موطناً فيصوم ابن شاه بعد معنى أيام التشريق كما يأتي بعده فإن الصوم منهى عنه في أيام التشريق عندنا =

كتاب الحج (باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج) للإمام محمد الشيباني

يجعل ' الصوم ' مكان الهدى فلما ضيع ' موضع الصوم وفاته رجع الى الكفارة الأولى لأن الكفارة الثانية انما جعلت مكان الأولى فلما لم يقضها في وقتها صارت الأولى هي الواجبة وصارت ديناً عليه حتى يقضيها لأن الأمرين جميعاً قد صاراً ديناً فصار الأول أولى ان يقضى من الآخر لأن الآخر انما جعل^٢ لو لم يحد الأول .

وقال اهل المدينة : اعجب من هذا زعموا انه يقضى ذلك في ايام التشريق وهذه ايام نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صومها بحديث معروف^٣

= كما هو مشروح في المبسوطات .

(١) وقد بسط المحدث المفسر الفقيه ابو بكر الجصاص في هذا الباب في احكام القرآن فراجع من ج ١ ص ٢٩٣ باب صوم التمتع الى ج ١ ص ٣٠٠ منه .

(٢) كذا في الأصول من التضييع والضياح لازم فالأولى ضاع موضع الصوم - تأمل .

(٣) اى مكان الأول لقول الله عز وجل « فن لم يحد فصيام ثلاثة ايام » - الآية .

(٤) روى من حديث علي بن ابي طالب ومن حديث سعد بن ابي وقاص ومن حديث عائشة ومن حديث عبد الله بن حذافة ومن حديث ابي هريرة ومن حديث نيشة الهذلي ومن حديث بشر بن محجم ومن حديث معمر بن عبد الله العدوي ومن حديث ام الفضل ومن حديث ام خلدة ومن حديث مسعود بن الحكم عن امه وعن جدته ومن حديث انس بن مالك رضى الله عنهم اخرج كلها بأسانيدھا الحافظ الطحاوى ص ٤٢٨ من شرح معاني الآثار وبعضها الدارقطني في سننه والطبراني وابن ابي شيبة في مصنفه واسحاق ابن راهويه في مسنده وابو يعلى وعبد بن حميد كما في نصب الراية وحديث نيشة الهذلي اخرجه مسلم كما في نصب الراية والتلخيص ج ١ ص ١٩١ من حديث ابن عباس رواه ابن حبان والطبراني كما في نصب الراية والتلخيص واخرجه النسائي عن ام مسعود بن الحكم في سننه وروى من حديث كعب بن مالك اخرجه مسلم ورواه اصحاب السنن =

كتاب الحج (باب الرجل يفتي صيام ثلاثة ايام في الحج) للامام محمد الشيباني

ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث غير واحد فيهم عبد الله بن حذافة السهمي رضي الله عنه ينادي في الناس ايام مني انها ايام اكل و شرب وذكر الله يعني ايام مني .

= وابن حبان والحاكم من حديث عقبة بن عامر كما في التلخيص ، وأخرج بعضها البيهقي في مواضع من سننه وراجع الترمذي قوله وفي الباب عن فلان .

(١) منهم علي بن ابي طالب وعبد الله بن حذافة وبديل بن ورقاء وبشر بن سميم ومعمربن عبد الله العدوي وحذافة كما في الطحاوي و سنن البيهقي و سنن النسائي والدارقطني ونصب الراية والتلخيص و كعب بن مالك و اوس بن الحذثان كما هو عند مسلم من حديث كعب بن مالك .

(٢) أخرجه الطحاوي عن ابن شهاب عن ابن المسيب عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر عبد الله بن حذافة ان يطوف في ايام مني ألا لا تصوموا هذه الايام فانها ايام اكل و شرب وذكر الله - اه ؛ وعن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن مسعود بن الحكم عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال امر النبي صلى الله عليه وسلم عبد الله بن حذافة ان يركب راحلته ايام مني فيصيح في الناس ألا لا يصومن احد فانها ايام اكل و شرب قال : فلقد رأيته على راحلته ينادي بذلك ؛ وعن سالم عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة ان النبي صلى الله عليه وسلم امره ان ينادي في ايام التشريق انها ايام اكل و شرب - انتهى .

(٣) في حديث سعد بن ابي وقاص عند الطحاوي قال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انادي ايام مني انها ايام اكل و شرب وبما لا صوم فيها يعني ايام التشريق - انتهى . وكذا لفظ « بما » في حديث علي رضي الله عنه عند الطحاوي ايضا وكذا في حديث ابن عباس ذكر « بما » عند الطبراني وكذا في حديث ابي هريرة وعبد الله بن حذافة عند الدارقطني وكذا في حديث ام خولة عند ابن ابي شيبة واصلح بن راهويه =

كتاب الحج (باب الرجل يفتي صيام ثلاثة ايام في الحج) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي عن انس بن مالك رضي الله عنه

= وأبي جلي والطبراني وعبد بن حميد وكذا في حديث زيد بن خالد الجهني عند أبي جلي
بلفظ : الا ان هذه الايام ايام اكل وشرب ونكاح ؛ انتهى - كما في نصب الراية ،
وهو عند النسائي من حديث ام مسعود انها ايام اكل وشرب ونساء وجمال وذكر
الله و المتأدي بذلك علي بن ابي طالب رضي الله عنه وكذا رواه البيهقي في سننه فا قال
المنذري في حواشيه من انه ليس في شيء منها جمال ، وهي لفظ غريب - اه ؛ ليس في
عنه كما لا يخفى ، وقد وقع في الروايات : الاكل والشرب وذكر الله والصلاة والنساء
والنكاح والجمال .

(١) اخرجه الطحاوي ايضا حدثنا علي قال ثنا روح قال ثنا الربيع بن صبيح ومرزوق
ابو عبد الله الشامي قالانا ثنا يزيد الرقاشي ان انس بن مالك قال : نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن صوم ايام التشريق الثلاثة بعد يوم النحر ؛ حدثنا ابن مرزوق قال ثنا سعيد
ابن عامر عن الربيع بن صبيح عن يزيد الرقاشي عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه
وسلم مثله - انتهى ؛ وقال الامام محمد في الموطأ في باب الايام التي يكره فيها الصوم
ص ١٨٥ : اخبرنا مالك حدثنا ابو النضر مولى عمر بن عبيد الله عن سليمان بن يسار
(عن عبد الله بن حذافة) ان سائئ من طريق سفيان الثوري عن ابي النضر وعبد الله
ابن ابي بكر كلاهما عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة - انتهى) ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام ايام مني ؛ اخبرنا مالك اخبرنا يزيد بن عبد الله بن
الحاد عن ابي مرة مولى عقيل بن ابي طائب ان عبد الله بن عمرو بن العاص دخل على
ابيه في ايام التشريق فقرب له طعاما فقال : كل ، فقال عبد الله : لاني صائم ، قال : كل .
أما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمرنا بالفطر في هذه الايام ، قال محمد :
وهذا نأخذ لا ينبغي ان يصام ايام التشريق لمعة ولا تغيرها لما جاء من النهي عن صومها
عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول ابي حنيفة والامة من قبلنا وقال مالك بن =

كتاب الحجّة (باب الرجل يفى صيام ثلاثة أيام في الحج) للإمام محمد الشيباني

ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن صوم خمسة أيام يوم الفطر
ويوم النحر وأيام التشريق فكيف يصام ما نهى رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم 'عن صومه' لأن جاز للمتنع ان يصوم أيام التشريق ليجوزن له
ان يصوم يوم النحر و ليجوزن للذى يقضى شهر رمضان ان يصوم ذلك
في يوم النحر وفي يوم الفطر وأيام التشريق وقد جاء في المتنع بعينه زيادة
اذا دخل يوم النحر قبل ان يصوم ثلاثة أيام فلا بد من دم .

اخبرنا خالد بن عبد الله عن ليث بن ابي سليم^١ عن مجاهد وعطاء بن
ابي رباح و طاوس انهم قالوا في المتنع اذا لم يصم حتى يمضي العشر فلا بد
من دم يهرقه .

اخبرنا خالد بن عبد الله عن يزيد بن ابي زياد عن مجاهد قال : من
لم يصم التروية ويوما قبله ويوم عرفة فقد فاته الصوم .

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا الحجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب
عن سعيد بن المسيب^٢ ان رجلا أتى عمر بن الخطاب رضى الله عنه وقد تمتع

= انس بصومها المتنع الذى لا يجد الهدى وفاته الأيام الثلاثة قبل يوم النحر - انتهى ؛
و راجع ص ٢١٧ من باب المتنع ما يجب عليه من الهدى من موطأ محمد وقد روى
الامام محمد في باب جامع الحديث ص ٣٨٧ من الموطأ عن مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد
ابن يحيى بن حبان عن عبد الرحمن الأعرج عن ابي هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن يعتين - الحديث ، وفيه واما الصيام يوم الاضحية ويوم الفطر - انتهى .
(١-١) كذا في الاصل ، ولفظ «عن صومه» ساقط من الهندية .

(٢) وكان في الاصول «ليث بن سليمان» وهو تصحيف وتحريف ، والصواب «ليث
ابن ابي سليم» .

(٣) قال ابو طالب قلت لاحد : سعيد عن عمر حجة قال هو عندنا حجة قد رأى عمر =

قناته الصوم في العشر فقال: اهد هديا، فقال: لا اجد، قال: سل في قومك قال: ليس ههنا من قومي من أسأله، قال يا معيقيب اعطه ثمن شاة.

اخبرنا عباد بن العوام قال اخبرنا سعيد بن ابي عروة - [عن
ابن معشر عن ابراهيم انه قال: اذا فات المتمتع الصوم اهراق دما ولو ان يبيع
ثوبه او يسأل فيه.

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم في الرجل يفوته صوم
ثلاثة ايام في الحج قال: عليه الهدي ولا بد منه ولو ان يبيع ثوبه.

باب الرجل يأكل أو يشرب ناسيا

قال ابو حنيفة رضى الله عنه: من اكل أو شرب في رمضان ناسيا أو في
ما كان من صيام عليه أو تطوع فلا قضاء عليه في ذلك وذلك يجرى عنه.
وقال ابن المدينة: من اكل أو شرب في رمضان ناسيا أو ناسيا - [

= وسمع منه واذا لم يقل سعيد عن عمر بن قيس، ١٠٥ - ج ٤ ص ٨٥ من التهذيب.
(١) وكان في الأصل «سعيد بن ابي معشر» وهو تحريف، والصواب «سعيد بن
ابن معشر» وهو سعيد بن ابي عروة عن ابي معشر وهو زياد بن كلب - راجع ج ٤
ص ٦٣ من التهذيب و ج ٣ ص ٢٨٢ منه وفيها زياد بن كلب ابو معشر الكوفي روى
عنه سعيد بن ابي عروة وهو عن ابراهيم النخعي و ج ١ ص ١٧٨ وفيها لم يروه غير
سعيد بن ابي عروة عن ابي معشر عن ابراهيم - انتهى تراجم سعيد بن ابي عروة
وابن معشر و ابراهيم النخعي هذا.

(٢) كذا في الأصل، وفي المتن «ويشرب» بلواو.

(٣) لم نعلم من وصل هذا المرسل ولم يذكر ابن ابي شيعة خزانة الأكل سهوا.

(٤) وكان في الأصل: او ما كان، وفي المتن: وما كان، وحرف في ساقط من الأصول.

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وانما زدناه من موطن الامام مالك.

أو ما كان من صيام^١ واجب [عليه -^٢] كان^٣ عليه القضاء^٤.

وقال محمد بن الحسن: كيف قال أهل المدينة هذا القول ما سمعنا أن أحدا يزعم أنه من أكل [أو شرب -^٥] ناسيا أن عليه القضاء، ولقد جاءت الآثار في ذلك والناس يجمعون^٦ عليها أن من أكل ناسيا أو شرب ناسيا فأنما ذلك [طعمة -^٧] [أطعمها^٨ الله إياه وسقاه، وإن أهل المدينة ليعلمون أن هذا لا ينبغي أن يؤخذ بالرأى للآثار التي جاءت بما لا يقدر على رده [أحد -^٩].

وقال أبو حنيفة: لو لا ما جاء في هذا من الآثار لأمرت بالقضاء^{١٠}.

- (١) كذا في الأصول، وفي المتن «من رمضان» وليس بصواب.
- (٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول، موجود في موطأ الإمام مالك فزدناه.
- (٣) كذا في الأصول، وفي الموطأ «أن عليه».
- (٤) كذا في الأصول، وفي موطأ الإمام مالك «قضاء يرم» مكانه.
- (٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول.
- (٦) كذا في الأصول، ولله «بجمعون» بالميم في صورة اسم الفاعل.
- (٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه.
- (٨) كذا في الأصول «أطعمه الله» نعم إذا كان لفظ «الطعام» أو «الرزق» ساقطا كان «أطعمه الله» صحيحا، والفظان وردا في الروايات، وقد ورد في سنن البيهقي «فأنما أطعمه الله وسقاه» بغير لفظ «الرزق» و«الطعمة».
- (٩) كذا في الأصول ولله «فيها» وإن كان ما في الأصول أيضا صحيحا.
- (١٠) ما بين المربعين ساقط من الأصول.
- (١١) في هذا رد يبلغ على من خوه أن الإمام أبا حنيفة يعمل بالرأى والقياس ويترك الآثار والأخبار.

وقال اهل المدينة: فهل رأيتم شيئا يبطل الصوم في شهر رمضان إذا تعمد ولا يبطله إذا كان بنير تعمد؟ قيل لهم: نعم. أتم تروون عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: إذا ذرعه الشيء فلا قضاء عليه وإذا استقاء متعمدا فعليه القضاء^١ فانما يقع في هذا الآثار وكذلك^٢ الأول.

أخبرنا سلام بن سليم الحنفي عن أبي اسحاق السبيعي عن كريم^٣ عن الحارث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه في الرجل يأكل وهو صائم ناسيا.

(١) وكان في الأصول بين قوله «رمضان» وقوله «إذا تعمد» البارة الآية «يجد في صوم من أحب» وهذا من سهو الناسخ لعلها كانت على الماش فأدرجها هاهنا والبارة بدونها صحيحة متصلة فأخرجتها من الأصل. ف

(٢) رواه مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول من استقاء وهو صائم فعليه القضاء ومن ذرعه الشيء فليس عليه القضاء: انتهى - موطأ مالك ومن طريقه أخرجه الإمام محمد في ص ١٨٦ من الموطأ في باب الصائم يذرعه الشيء أو يتقيأ وفيه فليس عليه شيء ثم قال محمد: وبه تأخذ وهو قول أبي حنيفة - انتهى. وقد روى البخاري في تاريخه الكبير وأصحاب السنن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم من ذرعه الشيء وهو صائم فليس عليه القضاء وإن استقاء فليقض ضعفه البخاري وقال أبو عمر: الأصح أنه موقوف على أبي هريرة ولكن صححه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين، وقال: «الزماني: تعمل عد أهل العلم عليه - قاله زرقاتي في ج ٢ ص ١١٢ من شرحه للموطأ».

(٣) أي: كذلك الله في بين التبيان والتمدد في الأول صومه تام وإن أكل أو شرب وفي التمدد وجب القضاء.

(٤) هذا هو «صواب». وكان في الأصول «كرم» وهو خطأ. وفي ج ٢ ص ٣٥٧ من الميزان كريم عن الحارث الأعور ما حدث عنه سوى أبي اسحاق - قاله ابن عدي وسماه كريم ابن الحارث. قال سعد بن منصور: حدثنا أبو الأحوص عن أبي اسحاق عن كريم -

قال: لا يفطر فأنما هي طعمة أطعمها^١ الله إياه.

أخبرنا أبو معاوية المكفوف عن الأعمش عن إبراهيم النخعي عن علقمة ابن قيس قال: إذا أكل الرجل الصائم ناسيا فأنما هو رزق ساقه الله^٢ إليه، وإذا تقيأ الرجل وهو صائم فعليه القضاء، وإذا ذرعه القيء فقاء وهو صائم فليس عليه القضاء.

أخبرنا عبد الله بن المبارك عن معتمر^٣ عن ابن أبي نجيح^٤ عن مجاهد في

= عن الحارث عن علي في الصائم يأكل ناسيا قال: طعمة أطعمها الله إياه - انتهى؛ زاد الحافظ في ج ٤ ص ٤٨٨ من اللسان وقال ابن عدي: ليس بمعروف ولا يروى عنه غير أبي إسحاق - وقال البخاري: لا يصح حديثه - انتهى؛ وقد روى عنه غير أبي إسحاق ابنه زرارة أيضا كما قال الحافظ في ص ٣٥٣ من التلخيص «كريم»، بالتصغير ابن الحارث ابن عمرو السهمي عن أبيه والحارث الأعور وعنه ابنه زرارة وأبو إسحاق الهمداني - قال البخاري: لا يصح حديثه، وقال ابن أبي حاتم: أدخله البخاري في الضعفاء فسمعت أبي يقول: يحول من كتاب الضعفاء وذكره أبو العرب في الضعفاء - انتهى - فتحصل من كله أنه «كريم بن الحارث لا «كرم»، وإن الأثر رواه هذا السند سعيد بن منصور في سننه كما في الميزان واللسان، وقد رواه أبو إسحاق عن الحارث الأعور بدون واسطة بينهما ولعله رواه عن كليهما بواسطة وبغير واسطة - تدبر، ورواه البيهقي في ج ٤ ص ٢١٩ من سننه عن أبي معاوية عن حجاج عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي رضي الله عنه قال: إذا أكل الرجل ناسيا وهو صائم فأنما هو رزق رزقه الله إياه وإذا تقيأ وهو صائم فعليه القضاء وإذا ذرعه القيء فليس عليه القضاء - انتهى.

- (١) وكان في الأصول «أطعمه»، والصواب «أطعمها» - راجع سنن البيهقي - ف
- (٢) كذا في الأصل، وسقط لفظ «الله» من الهندية - (٣) هو ابن سليمان التيمي -
- (٤) وكان في الأصول «ابن نجيح»، والصواب «ابن أبي نجيح».

كتاب الحج (باب الرجل يصيه امر يقطع صيامه) للإمام محمد الشيباني

الصائم بمجامع ناسيا ليس عليه شيء .

أخبرنا الربيع بن صبيح قال حدثنا الحسن البصري قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : إذا أكل أحدكم أو شرب ناسيا وهو صائم في شهر رمضان أو غير رمضان فإن الله أطعمه وسقاه فليمض في صومه .

باب الرجل يصيه امر يقطع صيامه

قال أبو حنيفة في من أصابه امر يقطع صيامه وهو متطوع من غير عذر [ساهيا أو -] ناسيا إن عليه قضاء ذلك الصيام .

(١) هكذا في المتقولة من الأصل وفي الهندية مرسلًا ولم أجده من حديث الحسن في نصب الراية والدراية والسنن الأربعة وسنن البيهقي والطحاوي والموطئين والمدونة والام والتلخيص وكنز العمال إلا أن الحديث معروف من حديث أبي هريرة : من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فأما أطعمه الله وسقاه ، متفق عليه من حديث أبي هريرة ولابن جان والدارقطني وابن خزيمة والحاكم والطبراني في الأوسط : إذا أكل الصائم ناسيا فأما هو رزق ساقه الله إليه ولا قضاء عليه ولها والدارقطني من أظرف شهر رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة . قال الدارقطني : نرد به محمد بن مرزوق عن الأنصاري وهو ثقة ونعقب ذلك برواية أبي حاتم الرازي عن الأنصاري عند البيهقي وفي الباب عن لم إحقاق الغنوية في مستند أحمد كذا في ص ١٩١ من الملتخصر وتمصله في ص ١٧٣ من الدراية وبسطه في ج ٣ ص ٤٤٥ من نصب " راية .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زدت له لكونه في الموصأ والمعنى من غير عذر السهو والنسيان فعليه قضاء ذلك اليوم وإلا فالأكل نسيان لا يفطر الصوم ، كما عرفت من قبل .

(٣) كذا في الأصل ، والصواب " تلك ، مكان " ذلك " - تدبر .

كتاب الحج (باب الرجل يصيه امره يقطع صيامه) للإمام محمد الشيباني

وقال اهل المدينة: ان اكل [سأها او -] ناسيا او شرب في صيام التطوع فلا قضاء [عليه -] ولتيم صيام يومه^٢ ذلك الذي اكل فيه او شرب ناسيا فهو متطوع ولا يفطر^١. وقالوا ايضا: ليس على من اصابه امر يقطع صيامه وهو متطوع قضاء اذا كان انما افطر من اكل^٣ لامر اصابه وان كان غير ناس.

وقال محمد بن الحسن: انما رخص في هذا للناسي شيء خاصته^٤ فاما من أتى ذلك على ذكر منه فان كان في^٥ عذر فهو مفطر ولو كان كذلك

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول، وإنما زدته من الموطأ.

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول وزيد من الموطأ وفيه «فليس عليه القضاء».

(٣) كذا في الأصول، وفي الموطأ «ولتيم يومه الذي اكل فيه او شرب وهو متطوع ولا يفطره - اه».

(٤) كذا في الأصل، وليس هذا في الموطأ كما عرفت.

(٥) وفي الموطأ «وهو» بالواو.

(٦) وفي الموطأ «ولا يفطره» باظهار ضمير المفعول، وأنت تعلم ان ما قاله الامام ابو حنيفة هو مسألة اخرى وما قال اهل المدينة هو مسألة اخرى وبعد هذا ما قال اهل المدينة مطابق لمسألة الباب - تدبر.

(٧) كذا في الأصول، وفي الموطأ «انما افطر من عذر غير متعمد للفطر - اه» وليس فيه «وإن كان غير ناس».

(٨) كذا في الأصل، وفي الهندية «انما رخص في الناسي شيء خاصته - اه» وهو عندي الأرجح، قوله «شيء» في الأصل زائد لا معنى له بخلاف الهندية - تأمل، والاولى عندي اسقاط لفظ «شيء» من الكتاب.

(٩) كذا في الأصول والاولى «من عذر».

كتاب الحجّة (باب الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم) للامام محمد الشيبانى

مفطرا ناسيا^١ عليه القضاء ولكنه يقول^٢: هو صائم على حاله فلذلك جوزنا له صيامه وانما من افطر لمرض او^٣ عذر فقد صار مفطرا ولا يقال له: اتم صيامك كما قيل^٤ له فى النسيان، فلذلك^٥ امرناه بالقضاء وقد فرق اهل المدينة بين الناسى بأن يتم فى التطوع^٦ والمقتر من العذر فأمروه فى النسيان بأن^٧ يصوم يومه ذلك ولا يفطره وجعلوه فى الاضطرار من العذر مفطرا فلذلك^٨ اختلفنا فى هذا وفى الواجب.

باب الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم

قال ابو حنيفة فى الشيخ الكبير^٩ الذى لا يقدر على الصوم للكبير يأتي عليه شهر رمضان انه يطعم مكان كل يوم مسكينا نصف صاع من حنطة

(١) كذا فى الاصل وتأمل فيه لمه زائد.

(٢) كذا فى الاصول، ولعل الضمير يرجع الى ابى حنيفة وظنى ان الصواب «لكننا نقول» - والله اعلم.

(٣) كذا فى الاصل، وفى الهندية «وعذر» بالواو.

(٤) وكان فى الاصول «كما قال»، والصواب «كما قيل».

(٥) وكان فى الاصول «فكذلك»، والصواب «فلذلك».

(٦) كذا فى الهندية وهو الصواب. وكان فى الاصل «المنطوع» وليس بصواب.

(٧) لمض «بأن» ساقط من الاصل. وانما زدناه من الهندية.

(٨) كذا فى الهندية وهو الصواب. وكان فى الاصل «فكذلك»، وهو تصحيف.

(٩) فى آثار ابى يوسف ص ١٧٩ قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال فى الشيخ الكبير لا يستطيع ان يصوم يطعم كل يوم نصف صاع من حنطة - اهـ.

(١٠) كذا فى الاصل. وفى الهندية «لا كبير» وهو تصحيف.

كتاب الحجّة (باب الشيخ الكبير الذي لا يقدر على الصوم) للإمام محمد الشيباني

او صاعاً من شعير او تمر .

وقال اهل المدينة : لا نرى القداء واجبا على الناس^١ وأحب إلينا ان يقضيه^٢ من قوى عليه فمن قضى^٣ قائما يطعم مكان كل يوم مدا [بمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم -] .

وقال محمد بن الحسن : انما قال الله تبارك وتعالى في كتابه ” وعلى الذين يطيقونه “ ففسرها عبداً لله بن عباس : يطوقونه^٤ فدية طعام مسكين . وطعام المسكين لا يكون هذا القدر أليس قد قال الله تعالى في كتابه في اطعام اليمين ” اطعام عشرة مساكين “ أفليس يطعم كل مسكين نصف^٥ صاع من بر بصاع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم او يشبع مرتين لغدائه وعشائه ؛ فكذلك ينبغي^٦ ان يطعم ما يشبعه لغدائه وعشائه او يعطى نصف صاع من

(١) وفي الأصول « صاع » بالرفع . والصواب « صاعاً » بالنصب .

(٢) كذا في الأصل . وفي الهندية « على الناس » ، ولعل الصواب « على من ضعف » ، وعبرة موطأ مالك هكذا . قال مالك : ولا ارى ذلك واجبا وأحب الى ان يفعله اذا كان قويا . اهـ ، ولا حاجة الى هذه الزيادة كما لا ينبغي .

(٣) كذا في الأصل ، وفي للموطأ « ان يفعله اذا كان قويا » كما عرفت .

(٤) وفي الأصول « فدا » .

(٥) ما بين المربعين زيادة من الموطأ ، وهو ساقط من الأصول .

(٦) وكان في الأصل « يطوقون » .

(٧) كذا في الأصل ، وفي الهندية « بنصف صاع » والصواب ما في الأصل . ف

(٨) كذا في الأصل ، وفي الهندية « فكذلك ينبغي ان يكون هذا ينبغي » وهذه العبارة

لا تستقيم . ف

كتاب الحجّة (باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتفطر) للإمام محمد الشيباني

بر او صاعاً^١ من تمر او شعير .

باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتفطر

قال ابو حنيفة^٢ رضى الله عنه في امرأة خافت على ولدها واشتد عليها

الصوم في شهر رمضان فتفطر وعليها القضاء ولا صدقة عليها وانما هذا

مرض^٣ من الأمراض فليست فيه صدقة .

وقال اهل المدينة: اذا خافت على ولدها واشتد عليها الصيام فانها تفطر وتعلم^٤

مكان كل يوم مسكينا مداً من حنطة [بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم] .

(١) وكان في الأصول « صاع » ، والصواب « صاعاً » . ف

(٢) وفي الأصول ههنا « قال محمد بن الحسن ، مكان قوله « قال ابو حنيفة » وهو تحريف

فان قوله « قال محمد » يأتي بعد في مقامه مع انه خلاف دأب الكتاب فان محمداً رحمه الله

يذكر قول ابي حنيفة رحمه الله بعد ترجمة الباب ثم يذكر قول اهل المدينة ثم يقول من

نفسه ما يدخل عليهم رداً وقدما والزاماً واستدلالاً كما لا يخفى على من طالعه وعلم

آدابه في الكتاب والعلم عند العليم اتعلام .

(٣) لفظ « مرض » ساقط من الأصول ولا بد منه ، والعوارض التي تنبح عدم الصوم

عندنا تسع : حبلى وارضاع واكمراه وسفر ومرض وجهاد وجوع وعطش وكبر ،

والانفصال في البدائع والبحر ورد المختار وغيرها من كتب الثقة : وقد روى الديلمي

عن انس مرفوعاً كما في ج ٤ ص ٣٠٩ من كنز العمال ، ستة غطون في شهر رمضان :

المسافر والمريض والحبل اذا خافت ان تضع ما في بطنها والمرضع اذا خافت الفساد

على ولدها والشيخ القاني الذي لا يطبق الصيام والذي يدركه الجوع والعطش ان هو

تركها مات - انتهى ؛ وهو الاولى بالعمل من قياس القاتل واجتهاد المجتهد - تدبر .

(٤) وكان في الأصول « وتعلم » لكن في الموطأ « وتعلم » - راجع ج ٢ ص ١٤٦

من الزرقاني وهو الاولى ليكون مطابقاً لقوله « تفطر » - تأمل .

(٥) ما بين المربعين زيادة من موطأ الامام مالك .

كتاب الحج (باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتطير) للإمام محمد الشيباني

ويرون عليها القضاء مع ذلك^١ لأنه مرض من الأمراض .

وقال محمد بن الحسن : إذا كان ذلك عندكم مرض من الأمراض فلا شيء تطعم^٢ إنما قال الله تعالى ” فن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام اخر “ ولم يذكر مع ذلك صدقة . فإذا عدتموه مرضا^٣ من الأمراض ورأيتم فيه القضاء فلا صدقة فيه .

(١) وفي الموطأ : قال مالك : وأمل العلم يرون عليها القضاء كما قال الله عز وجل « فن كان منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام اخر » ويرون ذلك مرضا من الأمراض مع الخوف على ولدها - انتهى .

(٢) وفي الأصول « فلا شيء تطعم » والصواب عندى « فلا شيء تطعم » كما يقتضى السياق .

(٣) روى ابن سعد عن عائشة مرفوعا : ان الله تعالى تصدق بغير رمضان على مريض

امتى و مسافرا - اه كثر المال ج ٤ ص ٣٠٥ : وفي آثار ابن يوسف من ص ١٧٩

رقم (٨١٥) قال حدثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال فى

الحامل والمرضع اذا خافا على انفسهما واولادهما اضربا وقصبا - انتهى ؛ وفى ج ١

ص ١٧٨ من المشكاة عن انس بن مالك الكعبى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

ان الله وضع عن المسافر شطر الصلاة والصوم عن المسافر وعن المرضع والحلى -

رواه ابو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه - انتهى ؛ ذكر البيهقى طرقة فى ج ٤

ص ٢٣١ من سننه وتكلم عليه المحقق ابن التركمانى فى باب صلاة المسافر وقال فى ص ٢٣٠

من الجوهر النقى ظاهر الحديث انه لا فدية عليها ولا نهيها يرجى لها القضاء فأشبهها المسافر

وايضا ففى وجبت الفدية لم يجب القضاء لأن الفدية ما يقوم مقام الشيء كقوله تعالى :

« فدية من صيام - الآية » ولهذا اوجب بعض السلف الفدية ولم يوجب القضاء وايضا

ايجابها بخالف لظاهر قوله تعالى « وعلى الذين يطيقونه فدية » وهما غير مرادين بهذه =

باب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان

فيفطر فيه

قال ابو حنيفة: من كان عليه صيام شهر رمضان ففطر فيه وهو قوی على الصيام حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر صام هذا الداخل عليه وقضى ما عليه من الأول اذا صام هذا الداخل عليه ولا صدقة عليه مع القضاء فان حضرته وفاته قبل ان يصوم ما فطر فيه أمر ان يقضى عنه ما فطر من الشهر الأول بصدقة يطعم^١ عن كل يوم مسكيناً نصف صاع من بر او صاع من شعير او تمر.

وقال اهل المدينة: من كان عليه صيام من رمضان وفطر فيه وهو

= الآية لأنها منسوخة على ما عرف وقوله تعالى في سياق هذه الآية «وان تصوموا خير لكم» يدل على ذلك لأنها ان غابت فطرهما ولم يكن الصوم خيراً لهما بل عظوراً والا تعين صومهما، وفي نوادر الفقهاء لابن بقت نعم اجمعوا ان الحامل اذا خافت على حملها افطرت وقضت ولا كفارة الا عند الشافعي قال في احدى الروايتين عنه عليها الكفارة - اتعنى.

(١) كذا في الأصل وهو «صحیح». ووقع في المخطوطة «م» وهو خطأ.

(٢) قل مجبول ونصف صاع مرغوع وكذا قوله «او صاع من شعير - الخ» وقيل الظاهر «او صاعاً من شعير او تمر» - تأمل ما هو الأرجح وما في الحوض هو في الأصل.

(٣) كذا في الأصل. وفي المخطوطة «فطر» بالفاء. وفي الموطأ مالك عن عبد الرحمن

ابن القاسم عن ابيه انه كان يقول: من كان عليه قضاء رمضان فلم يقضه وهو قوی على صيامه حتى جاء رمضان آخر فانه يطعم مكان كل يوم مسكيناً مداً من حنطه و عليه مع ذلك القضاء - انتهى؛ وراجع ج ٢ ص ١٤٧ من الزرقاني والنزاع فيما فطر فيه - تدبر.

كتاب الحج (باب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان) للامام محمد الشيباني
قوى على الصيام حتى يدخل عليه رمضان آخر فدى^١ مكان كل يوم [مسكيناً -^١]
مدا من حنطة وكان عليه القضاء^٢. قالوا: وإنما اطعم عن هذا الذي فرط
[فيه -^٣] اذا غشيه رمضان [آخر -^٤] لانه يخاف عليه الموت قبل
ان يقضيه .

وقال محمد بن الحسن : لئن كان الطعام يجب عليه قبل خروج هذا الشهر
الداخل عليه ما يطله^٥. ولئن كان لا يجب عليه فيبقى ان^٦ ما يؤمر بذلك
الا ان يقول قائل استحسب ذلك له من غير امر واجب عليه . فهذا ما امر به
من طاعة الله اذا خير صاحبه انه غير فريضة عليه فلا بأس به .

أرايتم رجلا افطر شهر رمضان من مرض او سفر ثم صح بعد ذلك
فلم يستطع الصوم أو تأمرونه ان يتصدق عن كل يوم كما يتصدق الذي دخل
عليه شهر رمضان من قابل لانه يخاف على نفسه الموت قبل ان يصومه لأنهم
مق زعموا ان ذلك يجب^٧ عليه فكذلك ان لم يمرض ولكنه سافر^٨ انه

(١) وفي الهدية « فدا » وهو خطأ ، وفي الموطأ « فانه يطعم » .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه ، وإنما زيد من الموطأ .

(٣) أي مع ذلك القضاء كما في الموطأ .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) تأمل في العبارة والشرط والجزاء حتى فصل الى المراد .

(٦) كذا في الأصل ، ولعل الصواب « انه » و « ما » نافية ويمكن انه تصحيف ويكون

في الأصل « ان لا يؤمر » فصح بذلك وهو الأرجح عندي - تأمل .

(٧) كذا في الأصل وهو الصحيح وقيل الظاهر « لم يجب » .

(٨) وكان في الأصول « مسافر » وهو خطأ .

كتاب الحجبة (باب الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه) للإمام محمد الشيباني
ينبغي لكم ان تأمروه ان يتصدق عن كل يوم ما دام مسافرا فاذا اقام قضى
وما بين هذا وبين الذي فرط في الصيام ما عليه من شهر رمضان حتى يدخل
عليه شهر رمضان آخر فرق^٢.

باب الرجل يصوم اليوم يشك فيه^١

قال ابو حنيفة: اكره^٣ ان يصوم اليوم الذي شك فيه من شعبان
اذا نوى [به -^٤] صيام شهر رمضان فان صامه صائم على غير رؤية فقد
اساء فان جاء اليه^٥ بعد ذلك انه من شهر رمضان فلا قضاء عليه ولا ارى
بصيامه تقطوعا باسا.

- (١) كذا في الأصل وهو الصحيح ، وفي الهنذية « على كل » وهو خطأ .
- (٢) وكان في الأصول « قام » وهو تصحيف ، والصواب « اقام » .
- (٣) وفي آثار ابى يوسف ص ١٧٦ من رقم (٧٩٩) قال : حدثنا يوسف عن ابيه عن
ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قال في الذي يدركه رمضان وعليه رمضان آخر يصوم
الذي دخل ثم يقضى الذي كان عليه وليس عليه شيء - انتهى .
- (٤) وفي آثار ابى يوسف ص ١٧٦ من رقم (٨٠٠) قال حدثنا يوسف عن ابيه عن
ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه كان يكره صوم اليوم الذي يشك فيه - انتهى .
- (٥) كذا في الأصل وهو الصواب ، وفي الهنذية « كره » وهو تحريف .
- (٦) اى « انه من شعبان » كما في ص ١٤٨ من الزرقاني .
- (٧) ما بين المربعين ساقط من الأصول .
- (٨) كذا في الأصل ، ولعل الأولى « جاءت » ، وفي الموطأ « جاء اثبت » وهو الأولى
وكذا فيما بعده .

وقال أهل المدينة: يكره أن يصوم^١ [اليوم الذي يشك فيه من شعبان -^٢]
 "فنوى به شهر رمضان"^٣ ونرى^٤ أن على من صامه على غير رؤية ثم جاء البيّنة^٥
 أنه^٦ من شهر رمضان القضاء وما نرى^٧ بصيامه تقطوعاً بأسا.

وقال محمد بن الحسن: فكيف يقضى من صام ذلك اليوم ثم علم أنه من
 شهر رمضان أليس قد صام يوماً من شهر رمضان فكيف يقضيه إنما يكره^٨

(١) وفي الموطأ «يصام».

(٢) ما بين المربعين زيادة من الموطأ.

(٣-٣) وفي الموطأ «إذا نوى به صيام رمضان».

(٤) وفي الموطأ «ويرون»، ولعل لفظ «قالوا» قبل «نرى» سقط من الأصل.

(٥) وفي الموطأ «البيّنة».

(٦) وفي الموطأ «أنه من رمضان أن عليه قضاء».

(٧) وفي الموطأ «ولا يرون».

(٨) حاصل ما ذكره قههاؤنا في صيام يوم الشك أن من صامه أن جزم بكونه من رمضان
 كان مكروهاً كراهة تحريم لما فيه من التشبه بأهل الكتاب لأنهم زادوا في مدة صومهم
 وعليه حلّ النهي عن التقديم بصوم يوم أو يومين ثم إن ظهر أنه من رمضان اجزأه
 عنه لأنه شهد الشهر وصامه وإن ظهر أنه من شعبان كان تقطوعاً غير مضمون بالافساد
 لأنه في معنى المظنون وإن جزم بكونه عن واجب آخر فهو مكروه كراهة التنزيه التي
 مرجعها خلاف الأولى لأن النهي عن التقديم خاص بصوم رمضان لكن كره لصورة
 النهي المحول على رمضان وإن ظهر أنه من رمضان اجزأه لوجود أصل التيقن أن كان
 مقياً بالاتفاق وإن كان مسافراً فعلى الصحيح لما عرفت وإن ظهر أنه من شعبان فقد
 قيل يكون تقطوعاً لأنه منهي عنه فلا يتأدى به الواجب وقيل اجزأه عن الذي نواه وهو
 الأصح لما تقدم من أن النهي عنه هو التقديم على رمضان بصوم رمضان لا التقديم =

كتاب الحجية (باب الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه) للإمام محمد الشيباني
 له ان يتقدم الناس بصيامه فلما اذا صامه ثم علم انه من شهر رمضان اجزأه
 ذلك ولكنه آثم بدوئه^١ يوما اترك الى شهر رمضان من يوم هو من
 شهر رمضان فكيف يقضى يوما قد صامه من شهر رمضان في يوم من غير
 شهر رمضان .

أرايتم رجلا ابصر هلال شهر رمضان فرد الامام شهادته عليه
 أليس ينبغي [له - ٢] ان يصوم ؟ قالوا : بلى : قلنا لهم : فان سمع مقاله رجل
 = بكل صوم وان جزم بالطوع فلا كلام في عدم كراهه واتما الخلاف في استجاب
 ان لم يوافق صوما كان يصومه والافضل ان ينظر ولا يأكل ولا يشرب ولا ينوي
 الصوم ما لم يتقارب انتصاف النهار فان تقارب ولم يتبين الحال فقد اختلفوا فيه قيل :
 الافضل صومه وقيل فطره وعاسمهم على انه ينبغي للقضاة والمفتين ان يصوموا تقويعا
 ويفتوا بذلك خاصتهم ويفتوا امامة بالانظار بعد الانذار نهيًا للهمة - كذا في عقود
 الجواهر ج ١ ص ٨٢ و ٨٣ . قلت : وكانت في العقود « لا ينبغي للقضاة والمفتين »
 وحرف « لا » من سهو الطبع فأخرجته من الأصل راجع رد المحتار ج ٢ ص ١٣٦ ف
 (١) هكذا في الأصل ولعله « رمضان » يعني « يتقدم رمضان بصام يوم او يومين » كما
 ورد في الحديث من حديث ابن هريرة : لانتموهوا رمضان بصوم يوم او يومين الا رجل
 كان يصوم صوما قليصمه - متفق عليه .

(٢) هكذا في الهدية ، وفي الأصل « ثم يؤديه » ولم اتم معناه ولم يتحصل لنهيه القاصر
 حاصل العبرة ومعناها وما في الأصل ايضا : لا يلزم بالمقام ولا يفي من جوع فهل
 من حراس او سمح مواس نخرجني من قواد الوهاد ويطلق على ما خفي على من صحة
 الالتقاط والمعنى المراد : قالت : وهو تحريف وتعليل الصواب « مدته يوما اقرب الى » .
 (٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

كتاب الحجة (باب الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه) للإمام محمد الشيباني

آخر فأخذ بقوله وخالف الإمام فصار ثم جاء اليقظة أنه من شهر رمضان
أيجزى الذي رآه ولا يجزى الآخر وقد صام يوما واحدا. هذا كله يجزى
إلا أنه يكره أن يتقدم الشهر^٢.

(١) كذا في الأصول ولعله «الثبت».

(٢) هكذا في الأصول ولعل الصواب «صاما» بالثنية واظن أنه كان هكذا في الأصل
فصحف - وافته عام.

(٣) روى الإمام أبو حنيفة عن عبد الملك بن عير عن قرعة عن أبي سعيد الخدري أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام اليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان؛
أخرجه أبو محمد البخاري في مسنده من طريق محمد بن المنيرة عن الحكم بن أيوب عن
زفر عن أبي حنيفة كما في ج ١ ص ٤٧١ من جامع المسانيد و ج ١ ص ٨٢ من عقود
الجواهر؛ وعدم وجدانه الحافظ لا يستلزم عدم وجوده وحكم الزيلعي عليه بكونه
غريبا جدا لا يخرج عن كونه حديثا فإن هذا كله حسب علمها - تدبر، وحديث «من
صام هذا اليوم قد عصى أبا القاسم» أخرجه أصحاب السنن الأربعة في كتبهم عن أبي خالد
الأحمر عن عمرو بن قيس الملائي عن أبي إسحاق عن صلة بن زفر قال: كنا عند عمار
في اليوم الذي يشك فيه فأتي بشاة مصلية فتحنى بعض القوم فقال عمار به؛ قال الترمذي
حديث حسن صحيح؛ ورواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال: حديث
صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه؛ ورواه الدارقطني في سننه وقال: حديث صحيح
ورواته كلهم ثقات؛ وقال ابن عبد البر: هذا حديث مستند عندهم لا يختلفون في ذلك
وذكره البخاري في صحيحه تعليقاً وقال: صلة عن عمار من صام يوم الشك - الخ
وهم القاضي شمس الدين في الناية فزاه البخاري ومسلم، ومسلم لم يروه البخاري إنما
ذكره تعليقاً وذكر أنه قد سبط ابن الجوزي في ذلك - كذا في ج ١ ص ٤٤٢ من نصب
الراية وله شاهد تقدم كافي ص ١٧٣ من الدراية وهو عند البرار أيضاً عن أبي هريرة =

باب الرجل يصوم يوم الجمعة

قال ابو حنيفة: لا ارى بصيام يوم الجمعة بأسا فان تحراه رجل وصامه تطوعا مفردا فلا بأس به. وقال اهل المدينة مثل ذلك.

= ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ستة ايام من السنة: يوم الاضحي ويوم النضر و ايام التشريق واليوم الذي يشك فيه من رمضان و اسناده ضعيف وروى احمد بن عمر الوكيعي عن وكيع عن الثوري عن سماك عن عكرمة عن ابن عباس مثل حديث عمار و تابعه احمد بن عاصم والطبراني عن وكيع ورواه اسحاق بن راهويه عن وكيع فلم يذكر ابن عباس وكذا قال يحيى القطان عن الثوري - انتهى - ونحوه في ج ١ ص ١٩٢ من النخيص قال ابن عبد البر هذا مستند عندهم مرفوع لا يحتجون في ذلك وزعم ابو القاسم الجوهري انه موقوف ورد عليه - انتهى؛ وفي ج ٢ ص ١١٨ من الزرقاني وجمع الحافظ بأنه موقوف لفظا مرفوع حكاه - انتهى -

(١) لما روى الترمذى من حديث عاصم عن زر عن عبد الله قال: كانت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من غرة كل شهر ثلاثة ايام وقل ما كان يفطر يوم الجمعة - اهـ - قال الترمذى: هذا حديث حسن غريب؛ ورواه النسائي ايضا وصححه ابن حبان وابن عبد البر وابن حزم؛ ولما اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه حديثا فخص حديثا ليث عن عمير بن ابي عمير عن ابن عمر قال: ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مفطرا يوم الجمعة قط؛ ولما اخرجه ايضا عن خص عن ليث عن طاوس عن ابن عباس قال: ما رأيته مفطرا يوم الجمعة قط - اهـ؛ وراجع ج ٤ ص ٣٣٣ من عمدة القارى فان العنى قد بسط في المسألة ولحديث: من صام يوم الجمعة كتب له عشرة ايام غرر زهر من ايام الآخرة لا تشاكلهن ايام الدنيا - نقله الزرقاني في ج ٢ ص ١٢٧ من شرح الموطأ وقال في الدر المختار والمندوب كأيام البيض من كل شهر ويوم الجمعة ولو مفردا - اهـ؛ صرح به =

وقال اهل المدينة : يكره صيام الستة الايام بعد الفطر من شهر رمضان .
وقال مالك بن انس : ما رأيت احدا من اهل 'الفقه والعلم' يصومها
ولم يبلغنا ذلك عن احد من السلف ، وان اهل العلم يكرهون ويخافون بدعته
وان يلحق برمضان ما ليس منه اهل الجفاء ، والمجانة لو رأوا في ذلك رخصة
عند اهل العلم ورأوهم يفعلون ذلك .

== في النهر وكذا في البحر فقال : ان صومه بافتراده مستحب عند العامة كالاثنتين والخمس
وكره الكل بعضهم - اه ؛ ومثله في المحيط معللا بأن لهذه الايام فضيلة ولم يكن في
صومها تشبه بنير اهل القبلة ، فاف في الاشياء وتبعه في نور الايضاح من كراهة افتراده
بالصوم قول البعض وفي الحاشية ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند ابي حنيفة وعمره ؛ لما روى
عن ابن عباس انه كان يصومه ولا يفطر - اه ؛ وظاهر الاستشهاد بالاثار ان المراد
بلا بأس الاستحباب ، وفي التجنيس قال ابو يوسف : جاء حديث في كراهته الا ان يصوم
قبله وبعده فكان للاحتياط ان يضم اليه يوما آخر - اه ؛ قال (ط) قلت : ثبت بالستة
طلبه واليهى عنه والآخر منها النهي كما اوضحه شراح جامع الصغير لأن فيه وظائف
قلمه اذا صام حذف عن فعلها - قاله الشامي في ج ٢ ص ٨٦ من رد المختار ؛ وما ذكره
صاحب فيض الباري (ج ٢ ص ١٧٥) من الكراهة هو في باب الجمعة من الدر المختار
وهو مرجوح ؛ قال يحيى سمعت مالكا يقول : لم اسمع احدا من اهل العلم والفقه ومن
يقتدى به ينهى عن صيام يوم الجمعة وصيامه حسن ؛ اه - موطأ مالك .

(١) وفي الموطأ « من اهل العلم والفقه » .

(٢) كذا في الأصل وكذا في الموطأ ، وفي الهندية : العلوم ، مكان : العلم ، وهو تصحيف .

(٣) وفي الموطأ « ولم يبلغني » .

(٤) كذا في الأصول « اهل الجفاء والمجانة » وفي موطأ مالك « اهل الجهالة والجفاء » .

(٥) وفي الموطأ « يعملون ذلك » وأنت تعلم ان قول الامام ابي حنيفة وقول الامام =

= محمد بن يحيى عن قول أهل المدينة سقط من الأصل ولا بد منها فالتفصيل ناقص وقد ورد الحديث باستحباب ذلك من حديث أبي أيوب رضي الله عنه مرفوعاً من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام الدهر رواه أحمد بن حنبل وعبد بن حميد والبخاري وعنه عن ثوبان أخرجه النسائي وابن ماجه وأحمد والدارمي والبخاري وعنه عن أبي هريرة رواه البخاري وعنه عن طريق زهير بن محمد عن العلاء عن أبيه عنه ومن طريق زهير أيضاً عن سهيل عن أبيه عنه وأخرجه أبو نعيم من طريق المثني بن الصباح أحد الضعفاء عن المحرر بن أبي هريرة عن أبيه ورواه الطبراني في الأوسط من أوجه أخرى ضعيفة وعن ابن عباس أخرجه الطبراني في الأوسط أيضاً وعن البراء بن عازب أخرجه الدارقطني - كذا في ص ١٩٩ من التلخيص وفي الدر المختار ونذب تحريق صوم الست من شوال ولا يكره التتابع على المختار خلافاً للثاني - حاوى اهـ قال صاحب الهداية في التجنيس: ان صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم من كرهه والمختار انه لا بأس به لأن الكراهة إنما كانت لأنه لا يؤمن من ان بعد ذلك من رمضان فيكون تشبهاً بالنسائي والآن زال ذلك المعنى - اهـ : ومثله في كتاب التوازل لأبي الليث والواقعات للحسام التيهدي والمحيط البرهاني والذخيرة وفي النهاية عن الحسن بن زياد انه كان لا يرى بصومها بأساً ويقول: كفى بوم الفطر مفارقة بينهن وبين رمضان - اهـ : وفيها أيضاً عامة المأخزين لم يروا به بأساً واختلفوا هل الأفضل التفريق أو التتابع - اهـ : وفي الحقائق صومها متصل يوم الفطر يكره عند مالك وعندنا لا يكره وإن اختلف مشايخنا في الأفضل وعن أبي يوسف انه كرهه متتابعاً والمختار لا بأس به - اهـ : وفي الوافي والكافي والمصنف يكره عند مالك وعندنا لا يكره وتام ذلك في رسالة تحرير الأقوال في صوم الست من شوال للعلامة قاسم وقد رد فيها على ما في منظومة الناباني وشرحها من عزوه الكراهة مطلقاً إلى أبي حنيفة وانه الأصح بأنه على غير رواية الأصول وأنه صحيح ما لم يسبقه أحد إلى تصحيحه =

= وأنه صحح الضعيف وعمد الى تحطيل ما فيه الثواب الجزيل بدعوى كاذبة بلا دليل ثم ساق كثيرا من نصوص المذهب فراجعها فانهم قاله الشافعي في ج ٢ ص ١٢٩ من رد المحتار فعلى هذا التفصيل لا بد من قول الامام وجواب محمد عن قول مالك وغيره كما قلت اولاً . اهـ . قلت : هذه المسألة وان لم تذكر في ظاهر الرواية لكنها موجودة في كتب اصحابنا ومذهب امامنا الاعظم معروف فيها وكذا مذهب اصحابه ومذهب الامام مالك وأهل المدينة كلهم معه ومذهب الحسن ايضا قال ابن ابي شيبة حدثنا حسين بن علي عن ابي موسى عن الحسن قال : اذا ذكر عنده الستة ايام اتى يصومها بعض الناس بعد رمضان تطوعا ، قال : لقد رضى الله عز وجل بهذا الشهر لستة كلها - اهـ (ما قالوا في صيام ستة ايام من شوال بعد رمضان - ق ٢٤٦) ولو ان حديث صيام الست بعد شهر رمضان كان معروفا عندهم لما انكروا العمل بوقته مع ان المحدثين رويوه عن كبار اهل المدينة عن ابي ايوب وهو عاش في المدينة ومضى عمره فيها حتى خرج منها الى الفزوة ومات فيها وعن جابر وثوبان وأبي هريرة ولم يعلم بما رويوه كبار اهل المدينة في خير القرون فكراهة الامام عن صيام الست ليس بمستبعد اذن فالأحسن في هذا ان يحمل قوله في الكراهة على التابع كما روى عن الامام ابي يوسف او هو تأويل قوله اوله ابو يوسف وفي ابتداء كتاب الصوم من البحر ج ٢ ص ٢٥٨ ومنه ايضا صوم ستة من شوال عند ابي حنيفة متفرقا كان او متتابعا وعن ابي يوسف كراهته متتابعا لا متفرقا لكن عامة المتأخرين لم يروا به بأسا - اهـ ؛ وفي كتاب الصوم من خزائن الأكل ورق ١٠٥٨ في قول عن الكرخي قال ابو يوسف : كانوا يكرهون ان يتبعوا رمضان بصيام مخافة الحاق ذلك بالقرينة ؛ وفي كتاب الصوم من مختصر الكرخي وشرحه للقدوري ورق ٢/٣١١ وقال ابو يوسف : كانوا يكرهون ان يتبعوا رمضان صياما خوفا ان يلحق ذلك بالفرض وهذا صحيح وقد روى عن مالك انه قال : اكره ان يتبع رمضان بست من شوال قال وما رأيت احدا من اهل الفقه والعلم يصومها ولم يلتصقا عن احد من السلف وان =

باب السواك للصائم

قال أبو حنيفة: لا بأس بالسواك للصائم في أية ساعة من ساعات النهار في أوله وفي آخره . وقال أهل المدينة بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

= أهل العلم يكرهون ذلك ويخافون بدعته وإن يلحق أهل الجفاء بربضان ما ليس منه إذا رأوا ذلك رخصة عند أهل العلم فأروهم يفعلون ذلك حتى يحمد هذا عن مالك ولم يذكر خلافه - اهـ ؛ وهذه بينها عبارة كتاب الحجة التي في المتن ها هنا وبينها هي عبارة الموطأ سوى ما اختلف فيه من الفاظ النسخ وعلم منها أن العبارة لم تسقط من الحجة بل هي هي من غير نقصان ولا زيادة وعم من عبارات القوم أن ما نقل ها هنا هو مذهب الإمام وصاحبه أيضا - والله اعلم . ف

(١) وفي الموطأ من جامع الصيام مالك أنه سمع أهل العلم : لا يكرهون السواك للصائم في رمضان في ساعة من ساعات النهار لا في أوله ولا في آخره . ولم اسمع أحدا من أهل العلم يكره ذلك ولا ينهى عنه - انتهى .

(٢) هذا قال عمر وابن عباس وجماعة من الصحابة وأبو حنيفة والنوري والأوزاعي وقال النووي في شرح المذهب أنه اختار . كما في ج ٢ ص ١٢٦ من تريح البزقي . وفي الباب حديث عائشة رواد ابن ماجه في سننه والدارقطني : قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من خير خلال الصائم السواك ؛ وعن عمر بن دينة قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم ما لا أعدد ولا أحصى - أخرجه أحمد وإسحاق وأبو داود والترمذي وأبو يعلى والبخاري والدارقطني ، وشفه البخاري ويدخل فيه حديث : لو لا أن اشتق على امتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة : وعن أنس مرفوعا في السواك للصائم بالطرب - أخرجه ابن عدى ، والبيهقي : أنه أشد رطوبة من الماء ، وزاد : في أول النهار وآخره ، وإسناده ضعيف ؛ وعن ابن عمر كان النبي =

باب الاعتكاف

قال أبو حنيفة : لا يكون المعتكف معتكفا حتى يحتجب ما يحتجبه المعتكف

== صلى الله عليه وسلم يستاك آخر النهار وهو صائم - أخرجه ابن جابر في الضعفاء ؛
وفي الباب حديث معاذ بن جبل أخرجه الطبراني كذا في الدراية ص ١٧٦ والبسط في
نصب الرابة والجوهر الثقي وغيرهما وما ورد في الروايات من خلاف ذلك ففي أسانيدنا
كلام صحه وضمنا ورفعا ووقفا واما حديث : الخوف فم الصائم اطيب عند الله - الخ
فهو لا ينقطع بهذا ما دامت المعدة خالية غايته انه يخف ، وقال بعضهم : السواك مطهرة
للقم كالضمضة فلا يكره لا سيما وهي رائحة تأذى بها الملائكة فلا ترك هنالك ، وأما
الحر ففائدته عظيمة بديهة وهي ان النبي صلى الله عليه وسلم انما مدح الخوف نهيا للناس
عن تمذر مكاملة الصائمين بسبب الخوف لا نهيا للصائمين عن السواك والله غنى عن
وصول الرائحة الطيبة اليه فعلمنا يقينا انه لم يرد بالنهي بقاء الرائحة وانما اراد نهى الناس
عن كرامتها وهذا التأويل اولى لأن فيه إكرام الصائم ولا تعرض فيه للسواك فيذكر
او يتأول ، ولذا قال ابن دقيق : العبد يحتاج الى دليل خاص بهذا الوقت يخص به عموم
عند كل صلاة ، وفي رواية : عند كل وضوء ، وحديث الخوف لا يخصه - اهـ . كذا
في الزرقاني ، والامام البخاري في صحيحه واهتا في المسألة كما هو ظاهر من تبويه وتخريجهم .
(١) هو لثة المكث في اى موضع كان وحس النفس فيه وشرعا وهو البت الخصوص
في المسجد الجامع للجماعات بنية العبادة مع الطهارة . سمى به هذا النوع من العبادة لانه
اقامة في المسجد مع شرائطه - مغرب ، والتفصيل في رد المحتار : قالبت المذكور ركن
والكون في المسجد والثبة من مسلم عاقل طاهر شرطان ؛ كما في الدر المختار .

ولا يخرج من المسجد^١ الا لغائط^٢ او بول او جمعة^٣ يخرج عند الزوال^٤
ولا ينبغي له ان يخرج لعبادة مريض ولا لصلاة جنازة^٥.

وقال اهل المدينة : لا يكون المعتكف معتكفا حتى يحتب ما يحتبه

(١) أى ذى الجماعة وهو ماله امام ومؤذن كما سأتى فى الباب بعده أى لا يخرج منه
المعتكف اعتكافا واجبا أما التغلظ بالخروج لأنه منه له لا مبطل وهو شامل للسنة المؤكدة
ايضا وبحث فيه المحقق ابن الهمام.

(٢) ولا يمكث بعد فراغه من الطهور وهو مثال للحاجة الطبيعية.

(٣) وقوله^٥ او جمعة ، اشارة الى الحاجة الشرعية أى يخرج الى صلاة الجمعة لو لم
يعتكف فى الجامع .

(٤) أى يخرج فى وقت يدرك الجمعة مع سنها والخطبة كما فى البدائع وغيره وفى تحفة
المسجد اختلاف بينهم ويحكم فى ذلك رأيه كما فى الدر المختار ويستن جدها اربعا او ستا
على الخلاف بين الامام وصاحبيه ولو مكث فى الجامع اكثر من ذلك لم يفسد لأنه عمل
للاعتكاف وكره تنزيها لمخالفة ما التزمه من الاعتكاف فى المسجد الاول بلا ضرورة
ويجوز خروجه لادراك الجماعة لو لم يعتكف فى مسجد جماعة .

١٥١ وفى البدائع وما روى عنه صلى الله عليه وسلم من الرخصة فى عبادة المريض وصلاة
الجنازة فقد قال ابو يوسف ذلك معمول على الاعتكاف المنطوع ويجوز حمل الرخصة
على ما لو خرج لوجه مباح كحاجة الانسان او الجمعة وعاد مريضا او صلى على جنازة
من غير ان يخرج لذلك قصدا وذلك جائز - اهـ ؛ وبه علم انه بعد الخروج لوجه مباح انما
يضر المكث لو فى غير مسجد لتغير عبادة ولذا لو خرج لبول او غائط ودخل منزله
ومكث فيه حيث يفسد كما مر - كذا فى رد المختار ؛ وفى التارغاية عن الحجة لو شرط
وقت التذر ان يخرج لعبادة المريض وصلاة جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك
دائخ - الدر المختار .

المتكفف^١ من عيادة المريض والصلاة على الجنازة^٢ واتباعها^٣ ودخول البيت^٤ إلا لحاجة الإنسان واشباه ذلك^٥ وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا اعتكف لم يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان^٦.

(١) هذا ما في ج ١ ص ٢٠٢ من المدونة من قول مالك .

(٢) وفي المدونة والموطأ « على الجنازة » بالجمع .

(٣) كذا هو في المدونة والموطأ .

(٤) كذا في المدونة ، وفي الموطأ « ودخول البيوت » بالجمع .

(٥) لم يذكر لفظ « أشباه ذلك » في الموطأ والمدونة . قال مالك عن ابن شهاب عن عمرة بنت عبد الرحمن أن عائشة كانت إذا اعتكفت لا تسأل عن المريض إلا وهي تمشي لا تقف انتهى ؛ وعن عائشة قالت السنة على المتكفف أن لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يس امرأة ولا يباشرها ولا يخرج لحاجة إلا لما لا بد له منه رواه أبو داود من طريق عبد الرحمن ابن اسحاق عن الزهري عن عروة عنها . وقال أبو داود غير عبد الرحمن لا يقول فيه السنة وجزم الدارقطني بأن الذي من قولها « لا يخرج إلا لحاجة » وما عداه فن دونها ؛ وجاء عن علي والنخعي والحسن البصري أن شهد المتكفف جنازة أو عاد مريضاً أو خرج للجمعة بطل اعتكافه ، وبه قال مالك . قاله الزرقاني في ج ٢ ص ١٢٨ من شرح الموطأ وفي الجمعة خلاف لنا فانها من الحاجة الشرعية .

(٦) أخرجه الأئمة الستة في كتبهم و مالك في موطئه ومن طريقه أخرجه الإمام محمد في ص ١٩٢ من الموطأ عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا اعتكف يدين إلى رأسه فأرجله وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان انتهى ، والكلام في أنه عن عروة عن عائشة أو عن عروة عن عمرة عن عائشة أو عن عمرة عن عائشة في ج ٢ ص ١٢٨ من شرح الزرقاني وفتح الباري وعمدة القاري والنووي وغيرهما ؛ قال محمد وبه تأخذ لا يخرج الرجل إذا اعتكف إلا للناظر =

كتاب الحجة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للإمام محمد الشيباني

باب الاعتكاف في كل مسجد 'تجمع فيه الصلاة

قال ابو حنيفة : لا بأس بالاعتكاف في مسجد تجمع فيه الصلاة يصلون فيه امام و مؤذن وكان يكره ان يعتكف في مسجد يتنهأ وفي الول و أما الطعام و الشراب فيكون في معتكفه و هو قول ابى حنيفة رحمه الله و التفصيل كتب اخرى .

(١) في الدر المختار في مسجد جماعة هو ما له امام و مؤذن اديت فيه اجنس أو لا . اه صرح بهذا الاطلاق في العناية و كذا في النهر و عزاه الشيخ إسماعيل الى الفيض البرازية و خزائن الفتاوى و الخلاصة و غيرها . اه رد المختار ، و عن الامام اشتراط اداء اجنس فيه و صححه بعضهم . قل تصحيحه في البحر عن ابن الهمام و هو مذكور بهذا في كتاب الحجة و قال يصح في كل مسجد صححه السروجي . الدر المختار ، و هو اختيار الطحاوي قل الخبر الرملى و هو ايمر خصوصا في زماننا فينبغي ان يعول عليه . اه رد المختار ، و اما الجامع فيصح فيه مطلقا اتفاقا . اه الدر المختار ، و في رد المحتار قوله مطلقا اي و ان لم يصلوا فيه الصلوات كلها (ح) عن البحر ، و في الخلاصة و غيرها و ان لم يكن ثم جماعة و هو مخالف لما في الكتاب ؛ و 'عاصل في 'باب انه عن الائمة في المسألة روايات و هذا كله لئان لصحة قال في النهر و ائمنح و أما افضل الاعتكاف في المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم ثم في المسجد الأقصى ثم في الجامع قبل اذا كان يصلي فيه بجماعة فان لم يكن ففي مسجده افضل لئلا يحتاج الى الخروج ثم ما كان اهل اكثر . رد المحتار .

(٢) و هو الموضع المعد في آيت للصلاة و يتدب لكل احد اتخاذه كما في 'برازية فيتدب للرجل ان يخصص موصفا من يده لصلاته الثالثة أما 'تمريضة و الاعتكاف فهو في المسجد . كذا في رد المختار . و الافضل اعتكاف المرأة في مسجد بينها المعد لصلاتها الذي يدب لها اتخاذه و يكره تنزيها في المسجد كما هو ظاهر . النهاية ، نهر و صرح =

كتاب الحج (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للامام محمد الشيباني

مسجد^١ ليس بمسجد جماعة تمام فيه الصلاة .

وقال اهل المدينة: لا يتكف^٢ الا في مسجد فيه جماعة^٣ اذا كان في موضع
تجب فيه الجمعة فأما اذا كان في موضع ليست فيه جمعة فلا بأس بأن يتكف في
مسجد يكون فيه جماعة كما قال ابو حنيفة .

وقال محمد بن الحسن: لا بأس بالاعتكاف في مساجد القبائل^٤ ويخرج منها الى
الجمعة لان هذه فريضة لا ينبغي تركها وهو يقدر على ذلك لانه لا بد له منه كما لا بد له
= في البدائع بأنه خلاف الأفضل ؛ اهـ - شامى .

(١) صريح في ان الاعتكاف في مسجد لا تمام فيه الجماعة مكروه و هو يشير الى
اشراط اداء الخمس فيه - تدبر .

(٢) في العبارة خل وقع من اختصار الناقل حتى اشكل فهم المراد منها و أصل العبارة
في المدونة ج ١ ص ٢٠٣ و الموطأ هكذا قال مالك الامر الذي لا اختلاف فيه
انه لا يكره الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الجمعة قال ولا ارأه كره الاعتكاف
في المساجد التي لا تجمع فيها الجمع الا كراهية ان يخرج المتكف من مسجده الذي
اعتكف فيه الى الجمعة او يدعها قال فان كان مسجدا لا يجمع فيه الجمعة ولا يجب على
صاحبه اتيان الجمعة في مسجد سواه فاني لا ارى بأسا بالاعتكاف فيه لأن الله تبارك
وتعالى قال في كتابه « و انتم عاكفون في المساجد » فعم الله المساجد كلها ولم يخص
منها شيئا قال مالك فمن هنالك جاز له ان يتكف في المساجد التي لا تجمع فيها الجمعة
اذا كان لا يجب عليه ان يخرج الى المساجد التي تجمع فيها الجمع - انتهى .

(٣) كذا في الأصل ، و لعل الصواب « جمعة » لأن مسألة الاعتكاف فيها كما في
الموطأ و المدونة - تدبر .

(٤) وكان في الاصول « مسجد القبائل » بافراد المسجد ، و الجمع أولى و أرجح .

(٥) يعني كما انه يجوز له الخروج من المسجد للحاجة الطبيعية كذلك يجوز له الخروج =

كتاب الحجبة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للامام محمد الشيباني

من الخروج لحاجة الانسان، وبلغنا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم.

== منه للحاجة الشرعية وهي الجمعة .

(١) لفظ ذلك، سقط من الأصل، ولعله يشير بهذا البلاغ الى حديث عائشة الذي أخرجه ابوداود في سننه ص ٣٤٢ من باب المعتكف يعود مريضا عن عبد الرحمن ابن اسحاق عن الزهري عن عروة عن عائشة قالت السنة على المعتكف ان لا يعود مريضا ولا يشهد جنازة ولا يس امرأة ولا ياشرها ولا يخرج لحاجة الا لما لا بد منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جامع - انتهى ؛ قال ابوداود غير عبد الرحمن بن اسحاق لا يقول فيه قالت السنة - اه. قال المنذرى في مختصره كما في ج ٢ ص ٤٨٦ من نصب الراية و عبد الرحمن بن اسحاق اخرج له مسلم و وثقه يحيى ابن معين و أثنى عليه غيره و تكلم فيه بعضهم - انتهى ؛ قلت : و رواه البيهقي في شعب الايمان في الباب الرابع والعشرين عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب به و فيه قالت السنة في المعتكف ان يصوم و قال اخرجاه في الصحيح دون قوله و السنة في المعتكف الى آخره فقد قيل من قول عروة - اه : و كذلك رواه في السنن ج ٤ ص ٢١٥ و المعرفة و قال في المعرفة و انما لم يخرجها الباقي لاختلاف الحفاظ فيه منهم من زعم انه من قول عائشة و منهم من زعم انه من قول الزهري و يشبه ان يكون من قول من دون عائشة فقد رواه سفيان الثوري عن هشام بن عروة عن عروة قال المعتكف لا يشهد جنازة ولا يعود مريضا ؛ و رواه ابن ابى عروبة عن هشام عن ابيه عن عائشة قلت : لا اعتكاف الا بصوم - انتهى ؛ وله طريق آخر أخرجه الدارقطني في سننه عن ابراهيم بن محرز عن عبيدة بن حميد ثنا تقاسم بن معن عن ابن جريج عن الزهري عن سعيد بن المسيب و عروة بن الزبير عن عائشة انها اخبرتهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يعتكف العشر الاواخر من شهر رمضان حتى توفاه الله ثم اعتكفت ازواجه من بعده و ان السنة للمعتكف ان لا يخرج الا لحاجة للانسان ولا يتبع جنازة ولا يعود مريضا =

كتاب الحجة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للامام محمد الشيباني
 و' قال ابن مسعود لحذيفة بن اليان^١: لا يصلح الاعتكاف إلا في المسجد الحرام
 = ولا يمس امرأة ولا ياشرها ولا اعتكاف الا في مسجد جماعة وبأمر من اعتكف
 ان يصوم - انتهى .

(١) في ج ٢ ص ٤٩١ من نصب الراية حديث آخر أخرجه البيهقي عن ابن مسعود
 قال: مررت على اناس عكوف بين دارك ودار ابى موسى وقد علمت ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال: لا اعتكاف الا في المسجد الحرام او قال في المساجد الثلاثة:
 المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال عبد الله:
 لعلك نسيت وحفظوا - انتهى؛ وظاهر السياق يقتضى ان شيئا من متن الحديث سقط
 والمخاطب غير معلوم والحديث رواه البيهقي في ج ٤ ص ٢١٦ من سننه عن محمود
 ابن ادم المروزي ثنا مغيان بن عينة عن جامع بن ابى راشد عن ابى وائل قال قال
 حذيفة لعبد الله بنى ابن مسعود رضى الله عنه: (رأيت ناسا) عكفوا بين دارك ودار
 أبى موسى وقد علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا اعتكاف الا في المسجد
 الحرام او قال الا في المساجد الثلاثة، قال عبد الله لعلك نسيت وحفظوا او اخطأت
 و أصابو الشك منى - انتهى؛ فهذا عكاف لما في كتاب الحجة ولما في نصب الراية ولعل
 النسخ مختلفة ولعل الكاتب اخطأ في النقل فلذا اقلب المتن؛ وذكره ابو بكر الجصاص
 في ج ١ ص ٢٤٢ من احكام القرآن: وروى عن ابى وائل عن حذيفة انه قال لعبد الله
 رأيت ناسا عكفوا بين دارك ودار الأشعري لا تبر، وقد علمت ان لا اعتكاف
 الا في المساجد الثلاثة او في المسجد الحرام قال عبد الله: لعلهم اصابوا و اخطأت
 وحفظوا ونسيت، وروى ابراهيم النخعي ان حذيفة قال: لا اعتكاف الا في ثلاثة
 مساجد: المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم، وروى
 عن قتادة عن سعيد بن المسيب: لا اعتكاف الا في مسجد نبي؛ وهذا موافق لمذهب
 حذيفة لأن المساجد الثلاثة هي مساجد الانبياء عليهم السلام - انتهى؛ وفي الهداية =

كتاب الحجبة (باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة) للإمام محمد الشيباني

= عن حذيفة قال لا اعتكاف الا في مسجد جماعة وهو غالف لما في احكام القرآن وسنن
اليهقي وغيرهما قال في نصب الراية قلت رواء الطبراني في معجمه حدثنا علي بن عبد العزيز
ثنا حجاج بن المنهال ثنا ابو عوانة عن مغيرة عن ابراهيم النخعي ان حذيفة قال لابن مسعود
الا تعجب من قوم بين دارك ودار ابي موسى يزعمون انهم معتكفون قال فلعلم اصابوا
واخطأت او حفظوا ونسيت قال اما اما قد علمت انه لا اعتكاف الا في مسجد جماعة
انتهى ، وهو قريب مما قاله الامام محمد قال الحافظ في الدراية استاده صحيح لكنه منقطع
لان ابراهيم لم يذكر حذيفة الا ان مراسله صحيحة واخرج اليهقي عن يحيى بن
بكر عن الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة قالت : السنة فيمن اعتكف
ان يصوم ولا اعتكاف الا في مسجد جماعة - مختصر ، وتمامه قد سبق ؛ وروى ابن
ابي شيبة وعبد الرزاق في مصنفيهما ؛ اخبرنا مغيان الثوري اخبرني جابر عن سعيد بن
عبيدة عن ابي عبد الرحمن السلي عن علي قال لا اعتكاف الا في مسجد جماعة انتهى ؛ واخرج
اليهقي في ج ٤ ص ٣١٦ عن مسلم بن ابراهيم ثنا هشام ثنا قادة ان ابن عباس والحسن
قالا : لا اعتكاف الا في مسجد تمام فيه الصلاة ؛ وعن شريك عن لبث عن يحيى بن
ابي كثير عن علي الأزدي عن ابن عباس قال : ان ابغض الأمور الى الله البدع وان من
البدع الاعتكاف في المساجد التي في الدور - انتهى ، وراجع احكام القرآن في هذا الباب .
(٢) وفي مبسوط السرخسي ج ٣ ص ١١٥ واخلطت الروايات عن ابن مسعود وحذيفة
ابن اليان رضي الله عنهما فروى ان حذيفة قال لابن مسعود : عجبا من قوم عكوف بين
دارك ودار ابي موسى وانت لا تمنعهم ، فقال ابن مسعود : ربما حفظوا ونسيت
وأصابوا وأخطأت كل مسجد جماعة يتكف فيه ؛ وروى ان ابن مسعود مر بقوم
معتكفين فقال لحذيفة : وهل يكون الاعتكاف الا في المسجد الحرام فقال حذيفة : سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : كل مسجد له امام ومؤذن فانه يتكف فيه ؛ وفي
الكتاب ذكره عن حذيفة قال : لا اعتكاف الا في مسجد جماعة هذا يان حكم الجواز =

كتاب الحجّة (لا اعتكاف الا بصوم . الرجل يعتكف تطوعا) للامام محمد الشيباني
او في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال له حذيفة : بل كل مسجد
له امام يقام فيه الصلاة فيه الاعتكاف .

باب لا اعتكاف الا بصوم

قال ابو حذيفة : لا اعتكاف الا بصوم^١ ، وكذلك قال اهل المدينة .

باب الرجل يعتكف تطوعا^٢

قال ابو حذيفة : المتطوع في الاعتكاف ينبغي له ان يصنع في اعتكافه
كما يصنع الذي عليه الاعتكاف في ترك الخروج من المسجد والصوم^٣

= فاما الأفضل فالاعتكاف في المسجد الحرام افضل منه في سائر المساجد - انتهى ؛
وهذا اندفع التردد في رواية حذيفة وابن مسعود رضي الله عنهما - تأمل .

(١) تقدم فيه حديث عائشة ، وفي الباب عن ابن عمر اخرجه ابو داود والنسائي
والدارقطني ، وعن ابن عباس : من اعتكف فعليه الصوم رواه عبد الرزاق وعن
عائشة مثله ، وراجع فصب الراية والجوهر النقي وغيرهما .

(٢) الاعتكاف ثلاثة اقسام : واجب بالنذر المطلق بلسانه ولا يكفي لاجابه النية
وبالشروع نقله في الحر عن البدائع والتعليق ذكره ابن الكمال ، وسنة مؤكدة كفاية
في العشر الاواخر من رمضان كما في البرهان وغيره لاقترانها بعدم الانكار على من
لم يفعله من الصحابة والمواظبة انما قيد الوجوب اذا اقترنت بالانكار على التارك ،
ومستحب في غير رمضان من الازمة هو بمعنى غير المؤكدة وهو التطوع - كذا في
الدر المختار ورد المختار وغيرهما .

(٣) صريح في الحكم قال في الدر المختار و شرط الصوم لصحة الاول اتفاقا فقط على
المذهب - اه قال الشامي راجع لقوله فقط وهو رواية الأصل ومقابلها رواية الحسن
انه شرط للتطوع ايضا وهو مبنى على اختلاف الروايتين في ان التطوع مقدر يوم =

وغير ذلك^١.

وقال اهل المدينة: المتطوع في الاعتكاف والذي عليه الاعتكاف امرها واحد فيما يحل لها ويحرم عليها^٢.

وقال محمد بن الحسن: هكذا^٣ ينبغي ان يكون لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اعتكافه فيما نرى تطوعاً فاجتنب فيما^٤ روته الفقهاء فينبغي ان يحتجب في التطوع ما يحتجب في الفريضة. (آخر كتاب الصوم) .

= أولاً في رواية الأصل غير مقدر فلم يكن الصوم شرطاً له وعلى رواية تهديده يوم وهي رواية الحسن أيضاً يكون الصوم شرطاً له - كما في البدائع وغيرها - قلت: ومقتضى ذلك ان الصوم شرط أيضاً في الاعتكاف المسنون لأنه مقدر بالشر الأخير حتى لو اعتكفه بلا صوم لمرض او سفر فينبغي ان لا يصح عنه بل يكون فلا تحصل به إقامة سنة الكفاية - اهـ - وفيه زيادة .

(١١) من المقدسات والمكروهات واختار المستحبات ورعاية الآداب كما هو مبسوط في الهندية والبدائع والحر والندر المختار ورد المختار - فراحها .

(٢) زاد في الموطأ: ولم يأتني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتكافه الا تطوعاً اهـ . قال الزرمانى ج ٢ ص ١٢٣ وقد قضاء لما قطعه ليعتد فبعد وجوب قضاء الاعتكاف المتطوع لمن قطعه بعد الدخول فيه - اهـ - وتعليل الإمام محمد - ايضاً - في ذلك والبروع في النفل ملازم للقضاء كما يجيء في موضعه وبالبروع يجب التطوع كما سبق في اول القسم من الثلاثة .

(٣) وهو مطابق لرواية الحسن بن زياد لا ينعى ولا يطوع عر "ووجب فليس المستحب والمسنون وقل ما يكون على هذا كتاب يوم واليه واللاه في كتب الفقه بمعنى الاتمام - فانهم .

(٤) كذا في الأصل . واهل الصواب انما وفي الحديث اقبله ما رويوه وهو تصحيح =

كتاب الزكاة

قال ابو حنيفة في رجل له خمسة دنانير من فائدة او غيرها لا مال له غيرها فاتجر فيها فلم يأت الحول حتى بلغت فيه الزكاة انه لا يزكيها حتى يحول عليه الحول مذيوم صار له ما تجب فيه الزكاة . ينظر الى يوم صار في يده عشرين مثقالا او ما يساوي عشرين دينارا من العروض التي كان يتباع .

ويحفظ ذلك اليوم ثم اذا حال عليها الحول من ذلك اليوم زكى ماله يوم يحول عليه الحول . و ان كان قد اضعف اضعافا كثيرة فان جاء الحول من ذلك وقد نقص ماله من عشرين مثقالا من الذهب فليس عليه زكاة فيه .
وقال اهل المدينة : اذا كانت له خمسة دنانير [من ..] فائدة او غيرها فاتجر

== «فيا» وهو في احاديث اعتكافه صلى الله عليه وآله وسلم من عدم الخروج الى الحاجة الانسان وعدم شهود الجنازة وعدم عادة المريض قصدا والصوم والتكلم بالخير واجتناب الجماع ودواعي و اجتناب المحرمات والمكروهات . . . والتفصيل في الاحاديث ، آخر كتاب الصوم فالحمد لله على ذلك . وقد بقيت مسائل الارباب المستقلة لم تذكر في الكتاب ولا ادري وجه ذلك .

(١) آخر كتاب الزكاة عن الصوم ، وفي اكثر كتب الفقه الزكاة مقدمة على الصوم . ومثله في كتب الحديث .

(٢) كذا في الاصول ، وفي الموطأ مع الزرقاني «فتجر» .

(٣) اي المال .

(٤) لفظ «عليها» ساقط من الاصول ولا بد منه .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول وانما زدت من الموطأ .

(٦) كذا في الاصول ، وفي الموطأ «فتجر» .

فيها فلم يأت الحول حتى بانمت ما تجب فيه الزكاة فانه ^١ يزكيها وان لم تتم ^٢ الا قبل ان يحول عليها الحول يوم [واحد - ^٣] بعد ما يحول عليها ^٤ الحول يوم [واحد - ^٥] ثم لا زكاة فيها حتى يحول عليها ^٦ الحول من يوم زكيت .

وقال محمد بن الحسن : وكيف قال اهل المدينة هذا وهم لا يخالفونا في ان الرجل اذا افاد مالا كثيرا لم يذكه حتى يحول عليه الحول مذ يوم افاده ؟ فان قالوا لان هذا عنده ^٧ اصل مال .

قيل لهم : انه ^٨ اصل المال الذي كان عنده لم يكن مال يجب فيه الزكاة انما ^٩ زكى ما افاده في ماله حتى يحول الحول عليه اذا كان عنده مال تجب في مثله الزكاة فان كان عنده ^{١٠} مال - ^{١١} تجب فيه الزكاة فافاد فيه مالا قبل ان يحول -
 (١) كذا في الأصول ، وفي الموطأ انه .

(٢) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وكان في الأصول ، يتم ، بالنية .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وانما زكته من الموطأ .

(٤) وكان في الأصول ، عليه ، وفي الموطأ علم ، وهو الصواب .

(٥) في الأصل والهندية مه ، عليه ، بالتذكير .

(٦) وكان في الأصول عنه وهو تصحيف عنه ، كما بدل عنه "سياق وهو في" الحار . بعده موجود ايضا . و "شأهر" عند ، دون "شهر" - بدر .

(٧) كذا في الأصل وله معنى صحيح ولكن "كولى عدى" ان "خبر خبير" - لندن . و "اصل المال" اسمه - تأمل .

(٨) كذا في الأصل : وفي الهندية ، اذا ، نابعة لها . وعدى الاولى انما ذكر - الخ بالاستعمال كما لا يخفى على الرجال وانما راحة واذا مريجوحة ومع هذا في "مقدمة خل" - فانه .

(٩) كذا في الهندية . وسقط لفظ "مال" من الأصل وهو من سهو ط "ناسخ" .

الحول ولو يوم زكاه مع ماله . فأما ان يكون عنده مال لا يجب في مثله الزكاة فيفيد فيه مالا يجب فيه الزكاة فانه لا زكاة فيه عليه حتى يحول الحول عليه .
فقد صار^١ يجب فيه الزكاة .

(١) قال الزرقاني في ج ٢ ص ٤٤ من شرح الموطأ ذيل أثر ابن عمر رواه مالك موقوفاً و أخرجه في التمهيد من طريق عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم : ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول ، وفي استاده بقية بن الوليد مدلس ، وقد رواه بالنعنة عن اسمعيل بن عياش عن عبيد الله ، و اسمعيل ضعيف في غير الشاميين ؛ قال الدارقطني : و الصحيح وقفه كما في الموطأ . وقد أخرجه الدارقطني في الترائب مرفوعاً و ضعفه و أخرجه أيضاً من حديث انس و ضعفه ، و أخرجه ابن ماجه عن عائشة لكن الاجماع عليه اغنى عن استاده . انتهى ؛ و تذكر ما مضى من التلخيص و المال المستفاد في الحول يضم عندنا الى مال كان عند الرجل و قال الشافعي و احد لا يضم لحديث من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول أخرجه الترمذي وغيره قال اصحابنا و هو حديث ضعيف و على تسليم ثبوته فعمومه ليس مراداً للاتفاق على خروج الارباح و الاولاد فعلاً بالجائنة قلنا انما خرج الاولاد و الارباح للجائنة لا للولد فيجب ان يخرج المستفاد اذا كان من جنسه و هو ادفع للخرج عن اصحاب الحرف الذين يحدون كل يوم درهماً فكثر و أقل فان في اعتبار الحول لكل مستفاد حرجاً عظيماً و هو مدفوع بالنص كذا قرره ابن الهمام وغيره ، و ذكر النبي ان مذهبا في هذا الباب هو قول عثمان و ابن عباس و الحسن البصري و الثوري و الحسن بن صالح و هو قول مالك في السائمة . كذا في التعليق المجد للفاضل اللكهنوي و قد خطب ابن حزم في هذه المسألة في المحلى خطأ فاحشاً حجة و قياساً و ليس عنده الادعاوى كاذبة كما لا يخفى على اولي النهي .

(٢) اي قد صار ذلك المال الآن مالا يجب فيه الزكاة .

وقد واقفنا^١ أهل المدينة فيمن أفاد ماشية سائمة لا يجب فيها الزكاة من ابل أو بقر أو غنم أنه لا صدقة عليه فيها حتى يحول الحول عليها من يوم أفادها إلا أن يكون له مثلها ماشية يجب فيها الصدقة أما خمسة ذود من الابل وأما ثلاثون بقرة وأما أربعون^٢ شاة وأن كان للرجل من الصنف الواحد من ذلك ثم أفاد إليه شيئاً آخر من صنفه بشراء أو هبة أو ميراث زكى ما أفاد من ذلك مع ماله الأول حين يصدقه وأن لم يحل على ما أفاد من ذلك الحول^٣ ولو كان الملك الأول [ما-^٤] لا زكاة فيه فلا زكاة على هذا حتى يحول عليه الحول مذ أفاد [ما-^٥] يجب عليه الزكاة . فهذا الصواب وهذا نقض لقولهم الأول^٦ ومن قال

(١) كذا في الأصل وهو الصواب . وفي الهندية : واقفها ، وهو تصحيف .

(٢) كذا في الأصل بالرفع ولعل الصواب في المواضع الثلاثة بالنصب لأنها بدل بالخطف من قوله « ماشية يجب » الخ - تدبر .

(٣) مرفوع لأنه فاعل « لم يحل » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

(٥) قال الزرقاني ج ٢ ص ٤٥ من شرح الموطأ ذيل قول مالك المذكور هذا مذهب مالك رحمه الله أن حول ربح المال حول أصله وأن لم يكن أصله نصاً قياساً على نسل الماشية ولم يتابعه غير أصحابه وقاسه على ما لا يشبهه في أصله ولا في فرعه وهما أصلان والأصول لا يرد بعضها إلى بعض وإنما يرد الفرع إلى أصله في إطلاق الجزاء الأول نظر - فافهم) قال أبو عبيد لا تلم أحداً فرق بين ربح المال وغيره من لقوائد غير مالك وليس كما قال قد فرق بينهما الأوزاعي وأبو ثور وأحد لكنهم شرطوا أن يكون أصله نصاباً وإنما أنكر أبو عبيد أنه يجعله كأصله وأن لم يكن أصله نصاباً وهذا لا يقوله غير مالك وأصحابه ، وقال الجمهور : الربح كالقوائد يستأنف بها حول على ما وردت به السنة - قاله ابن عبد البر - انتهى .

هذا ' فقد رجع عن الأول .

(١) اى المسألة التي مضت من قبل في الماشية ، وقد روى مالك في الموطأ عن نافع عن عبد الله بن عمر كان يقول : لا تجب في مالك زكاة حتى يحول عليه الحول - انتهى ، ومن طريق مالك أخرجه الامام محمد في ص ١٧٣ من الموطأ في باب المال متى تجب فيه الزكاة ثم قال محمد : وبهذا نأخذ وهو قول ابي حنيفة رحمه الله الا ان يكتسب مالا فيجمعه الى مال عنده مما يركب فاذا وجبت الزكاة في الأول زكى الثاني معه وهو قول ابي حنيفة و ابراهيم النخعي رحمهما الله تعالى - انتهى ؛ قال الحافظ : حديث لا زكاة في مال حتى يحول عليها الحول - ابو داود و احمد واليهيقي من رواية الحارث وعاصم بن خزيمة عن علي و الدارقطني من حديث أنس و ابن ماجة و الدارقطني واليهيقي و القتيبي في الضعفاء من حديث عائشة ، ورواه الدارقطني واليهيقي من حديث ابن عمر و صحيح الدارقطني وقه وله طريق أخرى بلفظ : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ليس في مال المستفيد زكاة حتى يحول عليه الحول ، الترمذى و الدارقطني واليهيقي من حديث عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابيه عن ابن عمر - مثله ، ولفظ الترمذى : من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول ، و عبد الرحمن ضعيف قال الترمذى : والصحيح عن ابن عمر موقوف ، و كذا قال الیهیقى و ابن الجوزى وغيرهما ؛ و روى الدارقطني في غرائب مالك من طريق اسحاق بن ابراهيم الحنبلی عن مالك عن نافع عن ابن عمر - نحوه ، قال الدارقطني : الحنبلی ضعيف والصحيح عن مالك موقوف ، و روى الیهیقى عن ابي بكر و علي و عائشة موقوفا عليهم مثل ما روى عن ابن عمر قال و الاعتماد في هذا و في الذي قبله على الآثار عن ابي بكر و غيره ؛ قلت : حديث علي لا بأس بإسناده و الآثار تضمنه فيصلح للحجة - انتهى ؛ و راجع نصب الراية وغيره من الكتب .

باب من الزكاة

قال ابو حنيفة في الرجل اذا كان له عشرة دنانير خال عليها الحول ثم اشترى بها سلعة فرح فيها عشرة دنانير اخرى انه لا يزكيها حتى يحول عليها الحول مذ^٢ صارت عشرين ديناراً .

وقال اهل المدينة: [انه -^١] يزكيها مكانها ولا ينتظر بها ان يحول عليها [الحول -^٥] مذ [يوم -^٦] بلغت ما تجب فيه الزكاة لأن الحول قد^٧ حال عليها ونهى عنده عشرون ديناراً ثم لا زكاة عليه^٨ فيها حتى يحول عليها الحول مذ^٩ يوم زكيت . وقال محمد بن الحسن: وهذه المسألة ايضا مثل الاولى .
ينبغي لمن قال هذا في المال ان يقول مثله في الماشية وقد فرق اهل المدينة بينهما وليس بينهما فرق .

- (١) كذا في الأصول، وفي الموطأ . كانت ، وهو الأولى .
- (٢) في الموطأ «فجر فيها خال عليها الحول وقد بلغت عشرين ديناراً» اهـ .
- (٣) كذا في الأصل ، وفي الهندية «قد» وهو تصحيف «مذ» .
- (٤) ما بين المرجعين ساقط من الأصول و إنما زدته من الموطأ .
- (٥) ما بين المرجعين ساقط من الاصول فزدته من الموطأ .
- (٦) لفظ «يوم» ساقط من الاصول وزيد من الموطأ .
- (٧) كذا في الأصل وكذا في الموطأ . وفي الهندية «كان قد» و لفظ «كان» من سهو الناسخ ، والصواب حذفه كما هو في الأصل و الموطأ . ف
- (٨) وفي الاصول، «عشرة دنانير» وهو خطأ . والصواب ما في الموطأ «عشرون ديناراً» .
- (٩) كذا في الاصول ، ولم يذكر لفظ «عليه» في الموطأ .
- (١٠) كذا في الاصول ، وفي الموطأ «من يوم» مكان «مذ يوم» .

باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق

وقال ابو حنيفة فيما يخرج من المعادن من الذهب والفضة والورق في كل قليل وكثير يخرج من ذلك الخمس .

وقال اهل المدينة : لا يؤخذ [من المعادن -^٢] ما يخرج منها شيء حتى [يبلغ ما -^٢] يخرج منها [قدر -^٢] عشرين دينارا [عينا -^٢] او مائتي درهم فاذا بلغ ذلك فيه الزكاة مكانه فما زاد على ذلك اخذ بحساب ذلك ما دام في المعدن نيل فان اقطع عرقه ثم جاء بعد ذلك نيل آخر فهو مثل الاول يُبتدأ [فيه الزكاة -^٢] كما ابتدئ في الاول .

(١) جمع معدن بكسر الدال من عدن اذا اقام لاقامة الذهب والفضة به او لاقامة الناس فيها شتاء وصيفا - كذا في شرح الزرقاني ، واصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ثم اشتهر في نفس الاجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الارض يوم خلق الارض حتى صار الانتقال من القفط اليه ابتداء بلا قرينة فتح ، والركاز اعم من المعدن الخلقى وغير الخلقى وهو الكنز فان الكنز في الاصل اسم للمثبت في الارض بفعل الانسان كما في الفتح وغيره رد المختار لابن عابدين الحنفى رحمه الله تعالى .

(٢) الورق بكسر الراء المضروب من الفضة وكذا الرقة وجمعها رِقون ومنه الحديث وفي الرقة ربع الشرو وعرجة رضى الله عنه اتخذ انما من ورق - اه مغرب ج ٢ ص ٢٤٧ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الاصول وزيد من موطأ مالك .

(٤) كذا في الموطأ ، وكان في الاصول « شيئا » بالنصب وهو تصحيف .

(٥) كذا في الاصل ، وفي الموطأ « وما » بالواو وهو الاولى .

(٦) وكان في الاصل « ابتدى الاول » وفي المتن « يتدأ الاول » وفي الموطأ « ابتدئ في الاول » فزيد حرف « نى » من الموطأ .

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

و قال محمد بن الحسن : ما شأن المعدن شأن الزكاة إنما المعدن مثل المغن
في قليله وكثيره الحسن .

وكذلك بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في الركاز

(١) في موطأ محمد ص ١٧٨ من باب الركاز بعد حديث بلال المزني قال محمد : الحديث
المعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الحسن . قيل : يا رسول الله ! وما
الركاز ؟ قال : المال الذي خلفه الله تعالى في الأرض يوم خلق السموات والأرض
في هذه المادن فيها الحسن وهو قول أبي حنيفة والعامّة من قهاتنا - انتهى ؛ والحديث
استدّه محمد بالارسال في آخر الباب كما سيأتي .

(٢) استدّه مرسلًا في باب دية الخطأ ص ١٠٢ من كتاب الآثار : محمد قال : أخبرنا
أبو حنيفة قال حدثنا حماد عن إبراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : العجماء جبار
والقلب جبار والرجل جبار والمعدن جبار وفي الركاز الحسن - انتهى ؛ قال محمد :
وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة . والجبار : الهدر إذا سار الرجل على الدابة فنفتحت
برجلها وهي تسير فقلت رجلا أو جرحته فذلك هدر ولا يجب على عاقلة ولا غيرها .
والعجماء : الدابة المنفلتة ليس لها سائق ولا راكب توطئ رجلا فقتله فذلك هدر .
والمعدن والقلب الرجل يستأجر الرجل يحفر له بئرا أو معدنا فيسقط عنه فيموت فذلك
هدر ولا شيء على المستأجر ولا على عاقلة - انتهى ؛ والحديث رواه أبو يوسف في
آثاره بهذا الاسناد مرسلًا وهو في ص ٨٨ من رقم (٤٣٥) : قال حدثنا يوسف عن
أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : في العجماء جبار
والقلب جبار والمعدن جبار وفي الركاز الحسن - انتهى ؛ وخرجه الإمام أبو يوسف
في خراجه ص ٢٦ قال وحدثني عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه -
عن جده - عن أبي هريرة قال كان أهل البجاهلية إذا عطب الرجل في قلب جعلوا
القلب عقله وإذا قتله دابة جعلوها عقله وإذا قتله معدن جعلوه عقله فسنن سائل =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني
 الخنس ، قيل : يا رسول الله ! [و - ١] ما الركاز ؟ قال ٢ : المال الذي خلقه
 الله تعالى في الأرض يوم خلق السموات والأرض [في هذه المعادن قيمها
 الخنس - ١] .

وقال أهل المدينة : إنما ٢ الركاز المال المدفون من دفن ٣ الجاهلية ما لم يطلب

== رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال : العجاء جبار والمعدن جبار والبئر جبار ،
 وفي الركاز الخنس ، قيل له : ما الركاز يا رسول الله ؟ قال : الذهب والفضة الذي
 خلقه الله في الأرض يوم خلقت - انتهى ؛ وأخرجه البيهقي في المعرفة كما في ج ٢ ص ٢٨٠
 من نصب الراية : عن جابر بن علي عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد عن أبيه عن أبي هريرة
 قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الركاز الذي يفت بالارض ، قال البيهقي وروى
 عن أبي يوسف عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن جده عن
 أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الركاز الخنس ، قيل : وما الركاز
 يا رسول الله ؟ قال الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت - انتهى ؛ وبه استدللنا الشيخ
 في الامام - انتهى ؛ والمعدن هو الركاز كما افصح به الحديث المذكور فلما اراد صلى الله
 عليه وسلم ان يذكر له حكماً آخر ذكره بالاسم الآخر هو الركاز ولفظ الحديث في
 الصحيح : والبئر جبار وفي الركاز الخنس ، فلو قال وفيه الخنس لحصل الالتباس باحتمال
 عود الضمير الى البئر - كذا في ج ٤ ص ١٥٢ من الجوهر النقي على سنن البيهقي وسيأتي
 للحديث مزيد تخرج وتحقيق وتقيح - فانظره .

(١) ما بين المربعين زيادة من موطاً لمحمد .

(٢) كذا في الاصول وفي موطاً لمحمد ، قال .

(٣) كذا في الاصول ، وفي موطاً مالك قال ان الركاز انما هو دفن يوجد من دفن
 الجاهلية - اهـ .

(٤) قال الزرقاني بكسر الهمزة وسكون الفاء اي شيء مدفون كذبح بمعنى مذبح =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

بمال ولم يتكلف فيه [نفقته - ١] ولا كثير^٢ عمل^٣ وأما ما طلب بمال وتكلف فيه عمل كثير^٤ فأصيب مرة واخطئ^٥ مرة فليس يركاز .

وقال أبو حنيفة : هذا والمعدن سواء ما طلب منه بعمل كثير^٦ وبمال يوجد^٧ وما وجد من غير طلب فهو سوء فيه وفيما استخرج من المعدن الخمس^٨ .

== وأما بالفتح فالمصدر ولا يراد هنا - قاله الحافظ كاليزركشي وورده الدماميني بأنه يصح اتضح على أنه مصدر يريد به المفعول مثل الدرهم ضرب الأمير وهذا الثوب نسج اليمن - انتهى .

(١) ما بين المربعين زيادة من موطأ مالك .

(٢) كذا في الأصول . وفي موطأ مالك « كبير عمل » وهو الأصوب . ف

(٣) زاد مالك « ولا مؤنة » . ف

(٤) كذا في الأصول ، وفي الموطأ « كبير عمل » بالباء الموحدة و بتقديم « كبير » على « عمل » .

(٥) كذا في الموطأ وهو الصواب ، وكان في الأصول « اخطأ » .

(٦) كذا في الأصول بالياء المثلثة ، وفي الموطأ بالياء الموحدة .

(٧) كذا في الأصل وفي الحديث « يأخذ » بالخاء والذال المعجمتين .

(٨) قال الإمام أبو يوسف في كتاب الخراج في كل ما أصيب من المعادن من قليل أو كثير الخمس ولوان رجلا أصاب في معدن أقل من وزن مائتي درهم فضة أو أقل من وزن عشرين مثقالا ذهباً فإن فيه الخمس ليس هذا على موضع الزكاة إنما هو على موضع الغنائم وليس في تراب ذلك شيء إنما الخمس في الذهب الخالص وفي فضة الخالص والحديد والنحاس والرصاص ولا يحسب لمن استخرج ذلك من نفقته عليه شيء قد تكون النفقة تستغرق ذلك كله فلا يجب إذن فيه خمس عليه وفيه الخمس حين يفرع من تصفيه قبله كان أو كثيراً ولا يحسب له من نفقته شيء وما استخرج من المعادن سوى ذلك من ==

كتاب الحجبة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

وقال محمد بن الحسن: إنما الركاز ما وجد في المعدن وإنما المال المدفون
جعل نظير المال يستخرج من المعدن .

هذا امر لم يكن ارى ان اهل المدينة يخالفونه من كلام العرب انما
يقال اركز المعدن يعنيون انه استخرج مال منه كثير^٢ وفي الحديث المعروف^٣

= الحجارة مثل الباقوت والقيروزج والكحل والزنبق والكبريت والمغرة فلا خس
في شيء من ذلك انما ذلك كله بمنزلة الطين والتراب - انتهى ، وله بقية ستقف عليه
ومن هذا يدفع ما دلس به ابن حزم في المحلى - تأمل .

(١) كذا في الأصل ، وفي الهنذية وإنما قال ، وهو خطأ .

(٢) والامام محمد امام من أئمة اللغة فيقول على قوله كما لا يخفى ، وقد بسط الحافظ البني
في ج ٤ ص ٤٤٩ إلى ج ٤ ص ٥٨٨ من عدة القارى فراجعها . قلت وفي ج ٢ ص ٣٣
من البدائع اذ هو كما كان اماما في الشريعة كان اماما في اللغة واجب التقليد فيها كتقليد
نقطة اللغة كأبي عبيد والاصمعي والخليل والكسائي والقراء وغيرهم وقد قلده ابو عبيد
القاسم بن سلام مع جلالة قدره واحجج بقوله وسئل ابو العباس ثعلب عن الغزاة
فقال هي عين الشمس ثم قال : اما ترى ان محمد بن الحسن قال لتلامه يوما انظر
هل دلكت الغزاة يعني الشمس وكان ثعلب يقول : محمد بن الحسن عندنا من اقران
سيويه وكان قوله حجة في اللغة - انتهى .

(٣) استده بعده ، واخرجه الحاكم في باب النهى عن لقطعة الحاج ج ٢ ص ٦٥ من
المستدرک عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال في كنز وجدته رجل فقال ان كنت وجدته في قرية مسكونة او سيل ميثاء
فخره وان كنت وجدته في خربة جاهلة او في قرية غير مسكونة او غير ميثاء فبیه
وفي الركاز الخمس - انتهى ، ورواه الشافعي في ج ٢ ص ٣٧ من الام ، ومن طريقه
رواه البيهقي في ج ٤ ص ١٥٥ من السنن عن سفيان عن داود بن شاپور و يعقوب بن =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني
 عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين سأله المرأ: ما تقول فيما وجد في
 القرية غير المسكوة . فقال صلى الله عليه وآله وسلم: فيه وفي الركاز الخمس
 فجعله غير الركاز .

== عطاء عن عمرو قال الزيلعي: ورواه أبو عبيد القاسم بن سلام من طريق ابن اسحاق
 عن عمرو به ومن حديث محمد بن عجلان عن عمرو به - انتهى ، قال الحافظ في ص ١٦٣
 من الدراية ورواته ثقات - اهـ ، ورواه أبو داود من حديث عمرو بن الحارث وهشام
 ابن سعد عن عمرو بن شعيب - نحوه ، ورواه النسائي من وجه آخر عن عمرو بن شعيب
 ورواه الحاكم والبيهقي - كذا في ص ١٨٥ من التلخيص .

(١) لأن الكنز على ما ذكره أهل اللغة الجوهرى وغيره هو المال المدفون وفي التماثي
 للزمخشري: الركاز ما ذكره الله في المعادن من الجواهر والقطعة منه ركوة وركيزة ،
 وقال أبو عبيد الهوى: الركاز القطع الحطام من الذهب والفضة كالألميد والواحد
 ركز ، وقال أيضا: اختلف في تفسير الركاز أهل العراق وأهل "حجاز" فذهب أهل
 العراق: هي المعادن ، وقال أهل الحجاز: هي كنوز أهل "جاهلية" كما شنع في اللغة
 والأصل فيه قولهم ركز في الأرض إذا أثبت أصله وذكر نحو هذا صاحب مشارق
 الأنوار: وعطف الركاز على الكنز في الحديث الذي ذكره دليل على أن الركاز غير
 الكنز وأنه المعدن لما يقوله أهل العراق فهو حجة لخالف الشافعى . وقال الخطابي:
 الركاز وجهان فالأول الذى يوجد مدفونا لا يعلم له مالك وعروق الذهب والفضة ركاز
 وقال الطحاوى في أحكام القرآن: وقد كان الزهرى وهو راوى حديث الركاز يذهب
 إلى الخمس في المعادن ثم يحى هو ابن عثمان المصرى ثم نعيم ثم ابن المبارك ثم يونس
 عن الزهرى في الركاز المعدن والؤلؤ يخرج من البحر والعنبر من ذلك الخمس - انتهى
 من الجوهر النقي .

كتاب الحجبة (باب ما يخرج من المادن من الذهب والورق) للامام محمد الشيباني

اخبرنا هشام بن سعد^١ المدني قال : اخبرنا عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده^٢ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتاه

(١) وكان في الأصول «سعد المري»، وهو خطأ وفي ج ٤ ص ١٥٢ من سنن البيهقي : ابن وهب اخبرني عمرو بن الحارث وهشام ابن سعد عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص ان رجلا من مزينة أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا رسول الله - الحديث؛ وفي ص ١٥٣ منها وذكر اعتلالهم بحديث هشام بن سعد عن عمرو بن شعيب هذا - الخ؛ وفي ج ١١ ص ٣٩ من التهذيب «هشام بن سعد المدني» والتلخيص ونصب الراية والدراية وغيرها من الكتب .

(٢) هو عبد الله بن عمرو بن العاص، وقد صرح بذلك في رواية سنن البيهقي كما عرفت ، روى البيهقي في باب الطلاق قبل النكاح عن أبي بكر التيسابوري انه قال : صح سماع عمرو عن ابيه شعيب وسماع شعيب من جده عبد الله، ثم قال البيهقي معنى في باب وطىء المحرم وفي باب الخيار من البويع ما دل على سماع شعيب من جده عبد الله إلا انه اذا قيل عمرو عن ابيه عن جده يشبه ان يراد بجده محمد بن عبد الله وليس له حجة فيكون الخبر مرسلًا ، وإذا قيل عن جده عبد الله زال الاشكال وصار الحديث موصولًا - انتهى ؛ وهذا الحديث قيل فيه عن ابيه عن عبد الله فهو على هذا حجة فلا وجه لترديد الشافعي - كذا في الجوهر النقي؛ قال في الجوهر النقي : وقد اورد ابو عمر بن عبد البر هذا الحديث في التمهيد ولفظه : قال صلى الله عليه وآله وسلم في كنز وجهه رجل : ان كنت وجدته في قرية مسكونة او سيل مياة فخره وان كنت وجدته في خربة جاهلية او في قرية غير مسكونة او غير مياة فقيه وفي الركاز الخمس ، وكذا اورد البيهقي هذا الحديث فيما بعد في باب زكاة الركاز ، وهذه الرواية تدفع الجواب الذي ذكر البيهقي ان الشافعي رحمه الله اشار اليه وهو انه ورد فيما يوجد ظاهرا فرق الأرض لأن الكنز على ما ذكره الجوهرى وغيره : المال المدفون - انتهى ؛ وقد سبق قل كلام اهل السنة ؛ =

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للامام محمد الشيباني

رجل^١ قال: يا رسول الله! كيف^٢ ترى في المتاع يوجد في الطريق الميتاء^٣ او في القرية المسكونة؟ قال: عرفه [سته-^٤] فان جاء باغيه [فادفعه اليه-^٥] و الا فشانك به^٦ و ما كان [في الطريق-^٧] غير الميتاء او^٨ في القرية غير

== وفي نصب الراية: روى ابن المنذر حدثنا ابن ادريس عن ابيه عن ابي قيس عبد الرحمن ابن ثروان عن هذيل قال جاء الى عبد الله قال: اني وجدت كنزا فيه كذا و كذا من المال، فقال عبد الله: لا ارى المسلمين بلغت اموالهم هذا اراه ركاز مال عادي فأدغمه في بيت المال و لك ما بقى - انتهى؛ و روى ايضا عن معتمر عن عمر الصفي قال: بينما قوم عندي بسابور يثبون الأرض اذ اصابوا كنزا و علينا محمد بن جابر الراسبي فكتب فيه الى عدي فكتب عدي الى عمر بن عبد العزيز فكتب عمر ان خذوا منهم الخمس دعوا سائرهم لهم فدفع اليهم المال و اخذ منهم الخمس - انتهى.

(١) زاد البيهقي في سننه ص ١٥٣ « من خزينة ».

(٢) كذا في الاصل، و في سنن البيهقي: فكيف ترى فيما يؤخذ في الطريق الميتاء و القرية المسكونة.

(٣) كذا في الهيدية و كذا في سنن البيهقي و هو الصحيح بالروايات، و كان في الاصل « الميت ».

(٤) ما بين المربعين ساقط من الاصول، و زيد من سنن ابي داود و سنن البيهقي.

(٥) ما بين المربعين زيادة من سنن البيهقي، و في سنن ابي داود: فان جاء طالبا فادفعها اليه و ان لم يأت فهي لك - اهـ.

(٦) زاد البيهقي: فان جاء طالبا يوما من الدهر فأدفعه اليه.

(٧) ما بين المربعين ساقط من الاصول، و انما زيد من سنن البيهقي.

(٨) و كان في البيهقي: و في القرية، و كذا قبله: فاكان، و في سنن ابي داود: و ما كان في الخراب يعني قهبا و في الركاز الخمس - اهـ، فجعله رسول الله صلى الله عليه وسلم =

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للامام محمد الشيباني

المسكوتة^١ فيه وفي الركاز الخمس، قال: يا رسول الله! كيف ترى في ضالة
الابل؟ قال: ما لك ولها و^٢ معها سقاءها وحذاءها [ولا يخاف عليها
الذئب - ^٣] تأكل الكللا وترد الماء [دعها حتى يأني طالبها - ^٤] فقال:
يا رسول الله! كيف ترى [في - ^٥] ضالة الغنم؟ قال: ^٦ لك او لآخيك او للذئب
فاحبس^٧ على أخيك ضالته، قال: ^٨ يا رسول الله! كيف ترى في حريسة^٩

== غير الركاز وجعل فيهما الخمس.

(١) وكان في الأصول «الغير» معرف باللام وهو تحريف، والصواب «غير
المسكوتة»، كما هو في سنن البيهقي لأن «غير» تقع صفة عن النكرة، وفي ج ٢ ص ١٠
من اوضح المسالك وتعليقه: واصل غير ان يوصف بها اما نكرة نحو صالحا غير الذي
كنا نعمل او معرفة كالنكرة نحو غير المنضوب عليهم فان موصوفا الذين وهم جنس
لا قوم بأعيانهم - اهـ، والمعرف الذي يراد به الجنس قريب من النكرة - اهـ، فالقرية
أيضا يراد بها الجنس فهي قرية من النكرة - ف

(٢) كذا في الهندية وكذا في البيهقي، والواو ساقط من الأصل.

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول، اما زدناه من سنن البيهقي.

(٤) عند البيهقي «قال وفكيف».

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول، واما هو في السنن.

(٦) زاد البيهقي بعد قال «طعام ما كول».

(٧) وعند البيهقي «احبس» وفي رواية عند ابى داود «في ضالة الشاء قال فاجعها» وفي
اخرى عنده «خضعا قط» وفي اخرى نخفها وفي اخرى عنده: فاجعها حتى يأنيها باغيها اهـ.

(٨) وفي سنن البيهقي «فقال».

(٩) كذا في سنن البيهقي وهو الصواب، وكان في الأصول «حرسة الجبل»
وهو تصحيف.

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

الجبيل ؟ قال : فيها غرامة مثلها وجلده النكال^١ وليس في شيء من الماشية قطع إلا فيما أوّاه^٢ المراح فسرقتها أحد من المراح . بلغ ثمن المجن فيه^٣ القطع وما لم يبلغ ثمن المجن فيه غرامة مثله والنكال^٤ وليس في شيء من الثمر^٥ قطع إلا فيما أوّاه^٦ الجرين^٧ فبلغ ثمن المجن فيه غرامة مثله . وجلدات نكال^٨ .

أخبرنا أبو حنيفة قال : حدثنا^٩ حماد عن إبراهيم

(١) وفي سنن أبيه^{١٠} قال هي ومثلها والنكال .

(٢) وكان في الأصل « إلا فيما أوّاه المراح » والأصوب ما في سنن أبيه^{١١} « أوّاه » .

(٣) في سنن أبيه^{١٢} « فيه قطع اليد » .

(٤) كذا في الأصول ، وفي السنن « فيه غرامة مثله وجلدات نكال » زاد أبيه^{١٣} بعد قوله « نكال » قال يا رسول الله فكيف ترى في الثمر المعلق قال هو ومثله معه والنكال .

(٥) كذا في الأصول . وفي سنن أبيه^{١٤} « من الثمر المعلق » .

(٦) كذا في الأصل ، وفي السنن « أوّاه » .

(٧) كذا في الأصول ، وفي سنن أبيه^{١٥} فما أخذ من الجرين ، وعند أبي دلود من طريق ابن عجلان عن عمرو بن شعيب به بلفظ : أنه سئل عن الثمر المعلق فقال من أصاب فيه من ذى حاجة غير مقنذ حبة فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثله والعقوبة ومن سرق منه شيئا بعد أن يؤويه الجرين نلغ ثمن المجن فداه . انتهى .

(٨) ما بين المربعين ساقط من الأصول وإنما زدناه من سنن أبيه^{١٦} اعلم أني إنما أضفت زيادات في الكتاب فإن الحديث بإسناده ومثله . رواه أبيه^{١٧} . وفي باب « حجة مظنة » غلط وسقطات فلا استبعاد في أن هذه الزيادات سقطت من الأصل المتدفق ومنه قل جميع النسخ الموجودة وإذا رأيت تصوير النسخة المدنية الأصلية أيقنت أن الأصل حلوا بالأغلاط والنصحيقات والسقطات . هنا والله تعالى اعلم بالصواب .

(٩) قد عرفت أن الحديث أخرجه الإمام محمد في كتاب الآثار والإمام أبو يوسف =

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق) للإمام محمد الشيباني

النخعي^١ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال :

== في آثاره و أخرجه أبو بكر الكلاعي في مسنده كما في ج ٢ ص ١٨٣ من جامع المسانيد
عن أبيه محمد بن خالد بن خلي عن أبيه خالد بن خلي عن محمد بن خالد الوهبي عن أبي حنيفة
رضي الله عنه به مثله و نقله السيد مرتضى الزبيدي في ج ٢ ص ١٢٢ من عقود الجواهر
في باب الدابة : تنفع برجلها قبيل التماس و الديات - و أطال الكلام في الحديث .
(١) الحديث هذا مرسل و لعله هو مسند موصول فان الطبراني رواه في الكبير كما
في ج ٤ ص ٤٥٥ من عمدة القاري من رواية علقمة عن عبد الله بن مسعود عن النبي
صلى الله عليه وسلم قال : العجماء جبار و السائمة جبار و في الركاز الخمس - انتهى ، و علقمة
شيخ إبراهيم كالا يخفى . و الحديث رواه الأئمة الستة في كتبهم من حديث أبي سلة عن
أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : العجماء جبار و البئر جبار و في الركاز
الخمس - اه ؛ أخرجه مختصراً و مطولاً كما في نصب الراية ؛ و اما حديث ابن عمر الذي
رواه أبو حاتم و فيه و في الركاز العشور في إسناده ابن نافع و يزيد بن عياض كلاهما
متكلم فيه و وصفها النسائي بالترك - قاله الشيخ في الامام ؛ و حديث بلال بن
الحارث المزني الذي فيه فذلك المعادن لا يؤخذ منها الا الزكاة الى اليوم - اه ، رواه مالك
في الموطأ فهو منقطع كما قال ابن عبد البر ، و قال أبو عبيد في كتاب الاموال حديث
منقطع و مع انقطاعه لبس فيه ان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بذلك و انما قال يؤخذ منه
الزكاة الى اليوم - انتهى نصب الراية ؛ و في الباب عن انس رواه احمد و الزار و فيه
هذا ركاز و فيه الخمس ، و عن عبادة بن الصامت رواه ابن ماجه في سننه و عن عمرو بن
عوف المزني رواه ابن ماجه و ابن أبي شيبة في مصنفه ، و عن جابر رواه احمد و البزار
و عن ابن عباس رواه ابن أبي شيبة في مصنفه ، و عن زيد بن ارقم رواه الطبراني في الكبير ،
و عن سراء بنت نبهان - رواه الطبراني في الكبير و في إسناده بعضها كلام ذكر شيئاً
منه الحافظ العيني في عمدة القاري ، و كذا ذكر الاختلاف في حديث أبي هريرة =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المادن من الذهب و الورق) للإمام محمد بن عبد الله بن
العجماء ' جبار و القلب ' جبار و الرجل ' جبار و المادن ' جبار ، وفي
الركاز الخمس .

== في ج ٤ ص ٤٥٥ فراجعها .

(١) البهيمه لأنها لا تكلم اى فعل العجماء جبار . وفي رواية : العجماء جرحها جبار
و البسط في كتب القروع و راجع عمدة القارى ج ٤ ص ٤٥٦ و المسألة خلافة
بحسب بعض الأجراء .

(٢) القلب هو البئر ، وفي قصة بدر طرحوا في قيب بدر - الحديث ، معناه سقوط البئر
على الشخص او سقوط الشخص في البئر جبار لا شيء على مالكها او مستأجر الرجل
لا صلاحها .

(٣) بكسر الراء المهملة و سكون الجيم ، قال المعنى : ورد في بعض طرق الحديث الرجل
جبار فاستدل به من فرق في حالة كون راكبها معها بين ان تضرب يدها او ترمح
برجلها فان افسدت يدها ضمنه و ان رمحت برجلها لا يضمن - انتهى : وفي ج ٢ ص ١٢٢
من عقود الجواهر و أخرج ابو داود من طريق ابن المسيب عن ابي هريرة رفعه قال :
الرجل جبار ، و أخرجه النسائي قال المنذرى و أخرجه الدارقطني و قال لم يروه غير
سفيان بن حسين و خالفه الحفاظ عن الزهرى منهم مالك و ابن عينة و يونس و معمر
و ابن جريج و الزيدى و عقيل و ليث بن سعد و غيرهم كلهم روه عن الزهرى
قالوا : العجماء جبار و البئر جبار و المادن جبار ولم يذكر الرجل و هو ' صواب - انتهى ؛
و قال الخطابي قد : تكلم الناس في هذا الحديث و قد قيل . انه غير محفوظ و سفيان بن
حسين معروف بسوء الحفظ و روى آدم بن ابي ايس عن شعبة عن محمد بن زياد عن
ابى هريرة رفعه الرجل جبار قالوا : وانما هو العجماء جبار . لو صح الحديث كان العمل به
واجبا و قد قال به اصحاب الرأى و ذهبوا الى ان الراكب اذا قصعت دابته انسانا . جليها
فهو حدر و ذكر غيره ان ابا صالح السمان و الأعرج و ابن سيرين و محمد بن زياد ==

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

=لم يذكروا الرجل وهو المخطوط عن أبي هريرة وقال الدارقطني يخرجه ابن أبي إياس عن شعبة - انتهى؛ قلت: ورواه البيهقي في السنن من طريق سفيان بن حسين عن الزهري ثم حكى عن الشافعي أنه غلط وعن الدارقطني أنه وهم وأنه لم يتابعه في قوله المذكور أحد ثم ذكره من طريق آدم بن أبي إياس ثم قال: لم يتابعه أحد عن شعبة ثم ذكره مرسلًا من حديث أبي قيس الأودي عن هذيل ثم قال: لا تقوم به حجة، ثم قال: ورواية قيس بن الربيع موصولة بذكر ابن مسعود وقيس لا يحتج به - انتهى؛ قلت: أبو قيس احتج به البخاري ووثقه جماعة تكفي لا تقوم به حجة مع أن مرسله تأيد بمسند قيس وهو وإن تكلموا فيه قد وثقه أبو الوليد الطيالسي وعفان وقال معاذ قال لي شعبة: ألا ترى أن يحيى بن سعيد يقع في قيس بن الربيع: لا واثقه! أما إلى ذلك سيل، وقال ابن عدي: عامة رواياته مستقيمة، والقول هنا ما قاله شعبة وأنه لا بأس به، وتأيد أيضًا بمسند آدم عن شعبة وبمسند سفيان بن حسين (و يرسل إبراهيم النخعي المذكور) وهو أبو محمد السلمي الواسطي وهو وإن تكلم فيه قد استشهد به البخاري وأخرج له مسلم في المقدمة وقول المنذري أنه لم يحتج بواحد منهما على نظر فإن البخاري لا يستشهد إلا بالثقات ومسلم ما يخرج عن أحد إلا للاحتجاج فإذا كان غير ثقة كيف يحتج به مع أنه وثقه ابن معين وهو، وأخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وأبو داود والنسائي عندهما حديثه هذا، ورواه أيضًا زياد بن عبد الله البكائي عن الأعمش عن أبي قيس عن هذيل عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم فوصله واسنده، كذا ذكره صاحب التمهيد والبكائي وإن تكلم فيه يسيرًا قد وثقه جماعة وأخرج له الشيخان في صحيحهما والتابعي يحتج بالمرسل إذا روى من وجه آخر مرسلًا أو مسندًا وهذا المرسل روى من وجه عديدة كما ترى وقال ابن عبد البر: كان الشعبي يفتي بأن الرجل جبار - انتهى؛ وهذا مراسيل النخعي وفيه الرجل جبار ومراسيل النخعي صحيحة كما هو معروف فيما يفهم، وفي فصب الراية حديث آخر، قال الشيخ في الامام =

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للامام محمد الشيباني

= وروى الامام ابو بكر بن المنذر ثنا محمد بن علي الصائغ ثنا سعيد بن منصور ثنا خالد بن عبد الله عن الشيباني عن الشعبي ان رجلا وجد ركازا فأتى به عليا رضي الله عنه فأخذ منه الخمس وأعطى بقيته للذي وجده فأخبر به النبي صلى الله عليه وسلم فأعجبه. انتهى، وهو مرسل. اهـ. قال الحافظ في الدراية: هذا مرسل قوي. اهـ.

(٤) قال الثوري من اهل الكوفة والأوزاعي من اهل الشام: ان المعدن كالركاز وفيه الخمس، قال ابن بطال: ذهب ابو حنيفة والثوري وغيرهما الى ان المعدن كالركاز واحتج لهم بقول العرب: اركز الرجل اذا اصاب ركازا وهي قطع من الذهب تخرج من المعدن وهذا قول صاحب العين وابي عبيد، وفي مجمع الثرائب: الركاز: المعدن. وفي النهاية لابن الاثير: المعدن والركاز واحد، وقال الكرماني: هل في الحديث ما يدل على ان المعدن ليس بركاز؟ قلت: نعم حيث عطف الركاز على المعدن وفرق بينهما بواو فاصلة فصح انهما مختلفان وان الخمس في الركاز فيه، قلت: الكرماني حفظ شيئا وغابت عنه اشياء، وروى البيهقي في المعرفة من حديث حبان بن علي عن عبد الله بن سعيد بن ابي سعيد عن ابيه عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الركاز الذهب الذي ينبت بالأرض، ثم قال: وروى عن ابي يوسف عن عبد الله بن سعيد عن ابيه عن جده عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: في الركاز الخمس، قيل: وما الركاز؟ رسول الله قال: الذهب الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خلقه. انتهى، وهذا ياتى بصورته ان الركاز هو المعدن. وأُسرَجَ منه ما رواه الدارقطني في "العلل" و ان كان تكلم فيه حديث ابي صالح عن ابي هريرة: قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الركاز الذي ينبت على وجه الأرض وذكر حميد بن ذريحويه النسائي في كتاب الأموال عن علي بن ابي طالب روى عنه انه جعل المعدن ركازا وأوجب فيه الخمس، ومثله عن الزهري، وروى البيهقي من حديث مكحول ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه جعل المعدن بمنزلة الركاز فيه الخمس. قاله الحافظ العيني في عمدة القاري =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

== وراجع من ج ٢ ص ٦٥ الى ج ٢ ص ٦٨ من البدائع خصوصا ص ٦٧ منها . وفي ص ٨٩ من آثار أبي يوسف (٤٣٦) قال ثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال : في المعدن الخمس - انتهى . قال الفاضل أبو الوفاء في تطبيقه على الحديث المرسل المذكور في المتن : قلت و أخرج الحديث موصولا مرفوعا عن جابر و ابن مسعود رضي الله عنه الطبراني في الأوسط ، و أخرجه الشيخان عن أبي هريرة في إثناء حديث ، و أخرجه الامام محمد في الآثار و زاد فيه : والرجل جابر - انتهى ؛ قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج : ولو أن الذي أصاب شيئا من الذهب او الفضة او الحديد او الرصاص او النحاس كان عليه دين فادح لم يطل ذلك الخمس عنه أ لا ترى لو أن جنتا من الاجناد أصابوا غنيمة من اهل الحرب خمس و لم ينظر أعطيهم دين ام لا ؟ ولو كان عليهم دين لم يمنع ذلك من الخمس ، قال : و أما الركاز فهو الذهب والفضة الذي خلقه الله عز وجل في الأرض يوم خلقت فيه ايضا الخمس فن أصاب كنزا عاديا في غير ملك احد فيه ذهب او فضة او جوهر او ثياب فإن في ذلك الخمس و أربعة أخماسه للذي أصابه وهو بمنزلة الغنيمة ينقسمها القوم فتخمس و ما بقى فلهم ، ولو أن حريا وجد في دار الاسلام ركازا و كان قد دخل بأمان نزع ذلك كله منه ولا يكون له منه شيء و ان كان ذميا اخذ منه الخمس كما يؤخذ من المسلم و سلم له أربعة أخماسه ، و كذلك المكاتب يجد ركازا في دار الاسلام فهو له بعد الخمس و كذلك العبد و ام الولد و المدبر و اذا وجد المسلم ركازا في دار الحرب فإن كان دخل بغير امان فهو له ولا خمس في ذلك حيث ما وجد كان في ملك انسان من اهل الحرب او لم يكن في ملك انسان فلا خمس فيه لأن المسلمين لم يوجئوا عليه بخيل ولا ركاب وان كان اتما دخل بأمان فوجده في ملك انسان منهم فهو لصاحب الملك و ان وجده في غير ملك انسان منهم فهو للذي وجده - انتهى ؛ و هذا ايضا الوعد من قبل اعلم ان البخاري قال في هذا الباب من صحيحه و قال بعض الناس : المعدن ركاز مثل دفن الجاهلية لأنه يقال : اركرر المعدن اذا اخرج منه ، قيل له ==

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

== قد يقال لمن وهب له شيء أو ربح ربحا كثيرا أو كثر ثمره أركزت ثم ناقض، وقال : لا بأس أن يكتنه ولا يؤدى الخس - انتهى ، قالوا : إن المراد ببعض الناس أبو حنيفة قلت لم لا يجوز أن يكون الثوري وغيره من أهل الكوفة أو الأوزاعي فأنهم قالوا بذلك سوى أبي حنيفة فالجزم به ليس يصح كما في عدة القاري ولذا قال الحافظ ويحتمل أن يريد به أبا حنيفة وغيره من الكوفيين ممن قال بذلك - انتهى ، قال الحافظ العيني وليس كذلك لأنه لم ينقل عنهم ولا عن العرب أنهم قالوا : أركز المعدن وإنما قالوا أركز الرجل فإذا لم يكن هذا صحيحا فكيف يتوجه الإلزام بقول القائل قد يقال لمن وهب له إلى آخره . ومعنى أركز الرجل صار له ركاز من قطع الذهب ولم يعلم المعرض أن معنى أفضل هنا الصبورة لما اعترض ولا الخس فيه أي أركز الرجل صار ذا ركاز ولا يقال أركزت بالخطاب كما زعم البخاري وقوله ثم ناقض - الخ ، هذا ليس بمناقضة لأنه فهم من الكلام غير ما اراده فصدر هذا عنه بلا تأمل ولا ترويان ذلك أن الطحاوي حكى عن أبي حنيفة أنه قال : من وجد ركازا فلا بأس أن يعطي الخس للمساكين وإن كان محتاجا جاز له أن يأخذه لنفسه ، قال : وإنما اراد أبو حنيفة أنه تأول أن له حقا في بيت المال ونصيبا في النية فلذلك له أن يأخذ الخس لنفسه عوضا من ذلك ، ولقد صدق القائل الشاعر :

وكم من عائب قولنا صحيحا وآفة من اتهم السقيم

والكرمانى أيضا مشى مشيهم ولكنه اعترف أن التقض تصف حكاة عن ابن بطال ورضى به اه قال الحافظ في الفتح وقد نقل الطحاوي أيضا أنه لو وجد في داره معدنا فليس عليه شيء وهذا يتجه اعتراض البخاري - اه قال العيني قلت معناه لا يجب في الحال عليه شيء إلا إذا حال الحول وكان نصيبا يجب فيه الزكاة وبه قال أحمد ، وعند أبي يوسف ومحمد يجب الخس في الحال . وعند مالك والشافعي يجب الزكاة في الحال . وهذا يخالف لقوله صلى الله عليه وسلم لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول - انتهى .

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن عبد الله بن بشر عن جبلة بن حمّة^١
(١) وكان في الأصول «جبلة بن حمّة» وهو تصحيف، والصواب «جبلة بن حمّة» كما
هو في ج ٥ ص ١٦١ من التهذيب في ترجمة عبد الله بن بشر الحثمي أبو عمير الكوفي
الكتاب بأن من شيوخه جبلة بن حمّة، وكما قال البخاري في ج ٢ ص ٢١٨ من تاريخه
الكبير في ترجمة جبلة بن حمّة قال لي اسمعيل بن زياد حدثنا الجعفي عن زائدة عن سفيان
عن عبد الله بن بشر الحثمي عن جبلة بن حمّة أصبت ركازا فقال علي: لنا الخس - اهـ،
وقال ابن أبي حاتم في ج ١ ق ١ ص ٥٠٩ من كتاب الجرح والتعديل في ترجمة
جبلة بن حمّة روى عن علي رضي الله عنه روى عنه عبد الله بن بشر الحثمي - اهـ، وفي
ص ١٨٥ من تلخيص الحبير وروى سعيد عن سفيان عن عبد الله بن بشر الحثمي عن رجل
من قومه يقال له حمّة أن رجلا سقط عليه جرة من دير بالكوفة وفيها ورق فأثى
بها عليا قال: أقسمها اخماسا ثم قال: خذ منها أربعة ودع واحدا، ومثله في ص ١٦٣
من الدرّة إلا أنه فيها عن رجل من قومه يقال له حمّة قال: سقطت على جرة من
دير بالكوفة - الحديث، قلت: سقط منهما لفظ «جبلة بن حمّة» وفي ج ٢
ص ٣٨٢ من نصب الراية من طريق أخرى أخرجه البيهقي عن علي بن حرب عن سفيان
عن عبد الله بن بشر الحثمي عن رجل من قومه أن رجلا سقط عليه جرة من دير
بالكوفة فيها ورق فأثى بها عليا رضي الله عنه فقال: أقسمها اخماسا ثم قال: خذ منها
أربعة ودع واحدا، قال البيهقي: ورواه سعيد بن منصور عن سفيان عن عبد الله بن
رجل من قومه يقال له حمّة قال: سقطت على جرة - انتهى، قلت: وهم بعض رواة في
اسم جبلة بن حمّة. وفي كتاب وجوه النعمان من شرح معاني الآثار للطحاوي ج ٢ ص ١٨٠
حدثنا يونس بن عبد الأعلى قال ثنا سفيان بن عيينة عن عبد الله بن بشر الحثمي
عن ابن حميد قال: وقعت جرة فيها ورق من دير حرب فأثيت بها علي بن أبي طالب
قال: أقسمها على خمسة اخماس فخذ أربعة وهات خمسا فلما أدبرت قال: أنى تأجيتك =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المادن من ذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

شيخ منهم^١ قال: خرجت في يوم مطير إلى دير جرير^٢ فرقت منه

== مساكين (و) قراء؟ قلت: نعم. قال: فغذا فاقسمه بينهم. انتهى؛ قلت: ابن حميد، تصحيف «ابن حمزة»، وفي ج ٤ ص ١٥٧ من سنن البيهقي قد روى سعيد بن منصور المكي في كتابه عن ابن عينة عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل من قومه يقال له «حمزة» قال: سقطت على جرة من دير قديم بالكوفة فيها أربعة آلاف درهم قد هبت بها إلى علي رضي الله عنه فقال: أقسمها خمسة أخماس قسمتها فأخذ منها على خمسا وأعطاني أربعة أخماس فما أدبرت دعوى فقال: في جيرانك قراء ومساكين؟ قلت: نعم. قال: خذها فاقسمها بينهم وعن علي بن حرب ثسا سفيان عن عبد الله بن بشر الخثعمي عن رجل من قومه أن رجلا سقطت عليه جرة من دير بالكوفة فأتى بها عليا رضي الله عنه الحديث به. وفي ج ٢ ص ٢٦٢ من كنز العمال عن ابن حمزة قال: سقطت على جرة - الحديث - وعزاه إلى (اصرق). قلت: رجل من قومه هو جبلة بن حمزة وأما ما ورد سواء في بعض الروايات فأما وهم من بعض الرواة أو تصحيفات من «نساخ» لأن حمزة ليس به ولمحدث ولو كان هو راويه لذكروه في كتبهم ولم يذكره البخاري ولا ابن أبي حاتم وإنما ذكر ابن حمزة وقد مر قبل، وفي الصحابة حمزة بن عبد المطلب في أسنان في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب من حمزة بن حمزة، في «تكملة» ولا في «تبيين». ف

(١) وكان في الأصول عن شيخ منهم وهو من تصرف النساخ، و«صواب» حذف حرف عن ثلثين لثني وجد ليؤكد هو جيلة وهو نسخ من ختم قومه عبد الله. ونلفظ شيخ منهم بدل من جبلة، كما في روايات الحديث من جملة وحميد وجملة تصحيفات من النساخ، و«صواب» جبلة بن حمزة شيخ منهم كما مر والله اعلم. ف

(٢) كان في الأصل. وفي شرح معاني الآثار للبخاري من دير حرب. وعند البيهقي من دير قديم، وفي أكثر الكتب دير بالكوفة، وراجع ج ٢ ص ٢٨ =

كتاب الحجّة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب والورق) للإمام محمد الشيباني

ثلثة قال : فإذا أُنما بجرة فيها أربعة آلاف مثقال فأنيت بها علي بن أبي طالب رضي الله عنه قلت : له : أصبت أربعة آلاف مثقال في بناء من بناء الأعاجم ، قال : أربعة أخماسها لك والخمس أبقى أقسمه في قراء اهلك

= من الأم و ج ١ ص ٢٥٠ من المدونة .

(١) كذا في الأصل . ولعل "صواب" سلمة ، بفتح السين المهملة و كسر اللام وهي الحجرة كما في المغرب وهي المناسب بالمقام . وأما بناء الثلثة فمعناها بتقديم الجيم على الحاء و التلمة الخط في الحائط وغيره فعلى هذا يكون معنى «رضت» ظهرت على التأنيت و «الثلة» تكون فاعل «رضت» بخلاف الأول فانه على التكلم في معناه الحقيقي فافهم .
(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول . و اما زيد حسب اقتضاء المقام .

(٣) قلت : و في ج ١ ص ٢٥٠ من المدونة قال ابن مهدي عن هشيم بن بشر عن مجالد و اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي ان رجلا وجد النقا و خمسمائة درهم في خربة فأتى بها علي بن أبي طالب فقال : ان كنت قرية تعمل خراج تلك القرية فهم أحق بها و الا فالخمس لنا و سائر ذلك لك و سألته : أليس كذلك ؟ و أخرجه الإمام الشافعي قال ، أخبرنا سفيان بن عيينة قال حدثنا اسمعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن رجل جاء رجل الى علي رضي الله تعالى عنه فقال : وجدت النقا و خمسمائة درهم في خربة بالسواد فقال علي كرم الله وجهه : أما لأقضي فيها قضاءي أنا ان كنت وجدتها في خربة يؤدى خراجها قرية أخرى فهي لأهل تلك القرية و ان كنت وجدتها في قرية ليس يؤدى خراجها قرية أخرى فلك أربعة أخماسه و لنا الخمس ثم الخمس لك . اهـ ج ٢ ص ٣٧ باب زكاة الركاز من كتاب الأم ؛ قلت : و في ص ٢٧١ باب الذهب و الفضة و الركاز و المعدن و الرصاص و النحاس و الحديد و الجواهر و غيره من كتاب الزكاة من كتاب الأصل للإمام محمد ، قلت : أ رأيت الرجل يصيب الركاز من الذهب أو الفضة أو الجواهر بما يعرف انه قديم فيخفره فيخرجه من ارض الفلاة قال : فيه الخمس و ما بقي فهو له لأنه =

كتاب الحجة (باب ما يخرج من المعادن من الذهب واورق) للامام محمد الشيباني

== جاء الأمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : في الركاز الخمس والركاز هو الكنز ، قلت : ذن كان مكاتباً أو ذمياً أو عبداً أو امرأة أو صيياً قال : هو كذلك ايئنا يؤخذ منه الخمس وما بقي فهو له . قلت : أريت الرجل يجد الركاز في دار الرجل فيتصادقان جميعاً به ركاز ، قال : هو الذي يملك رقة الدار وفيه الخمس (الى ان قال) قلت : وكذلك "ركاز يوجد في ارض رجل قل : نعم ، وهذا قول ابن حنيفة ومحمد وهو قياس الأثر عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه . وقال ابو يوسف : اما أنا فأراه للذي اخذه استحسن ذلك - اهـ . وقال الامام السرخسي في شرحه فأما وجه قوله فما روى ان رجلاً أتى علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه بألف وخمسمائة درهم وجدما في خربة ، فقال علي : ان وجدتها في ارض يؤدى خراجها قوم فهم احق بها منك و ان وجدتها في ارض لا يؤدى خراجها احد فخمسه لنا واربعة اقسامها لك وهذا مراد محمد من قوله وهذا قياس الأثر عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه الخ . قلت : وفي ج ٢ ص ٣٨٢ من نصب "رأية قال الشيخ في الامام : روى الامام ابو بكر بن المنذر ثنا محمد بن علي الصائغ ثنا سعد بن منصور ثنا خالد بن عبد الله عن الثباني عن الشعبي ان رجلاً وجد ركازاً أتى به عائداً رضي الله عنه فأخذه منه الخمس وأعطى فيه للذي وحده فخير به النبي صلى الله عليه وسلم فذمه - انتهى . وهو مرسل . وفي ج ٢ ص ٣٨٢ في "رأية ص ٣٨٢ - هذا مرسل قوي . اهـ قال : روى ابن ابي شيبة - حس - عن محمد بن مجاهد عن "عبيد بن غلام" من "هـ ب وجد سوفة فيها عنبره آلاف وثني بها عمر رضي الله عنه فأخذ منها خمسمائة الفين وأعطاه ثمانية آلاف . قال : و روى ابن المنذر حدثنا ابن اديس عن ابيه عن ابي قيس عن "رضي بن ثور" عن عن هذيل قال : جاء رجل الى عبد الله فقال : اني وجدت كنزاً فيه كنزاً و كنزاً من المال . فقال عبد الله : لا أرى المسكين يأتى اموالهم هذا اراه ركز ما عانى فأد خمسة في بيت المال و لك ما بقي - انتهى ؛ فهذان الآثران يؤيدان اثر الباب مع انه -

باب ما جاء من زكاة الحلي والتبر

قال ابو حنيفة : من كان عند تبر [او حلي]^١ من ذهب او فضة لا يتنفع بهما للبس او يتنفع بهما لللبس فان عليه فيه الزكاة في كل عام يوزن فيؤخذ منه ربع العشر إلا ان ينقص من وزن عشرين ديناراً [عينا]^٢ او من وزن مائتي درهم فان نقص من ذلك شيء^٣ بطلت عنه الزكاة .

وقال اهل المدينة مثل قول ابى حنيفة اذا كان^٤ يسكه لغير اللبس فاما التبر^٥ المكسور الذي يرد اهل اصلاحه و لبسه فاما هو بمنزلة المتاع الذي يكون عند اهل [فليس]^٦ على اهل فيه زكاة .

وقال محمد بن الحسن : كيف يكون يطل الزكاة عنه وهو تبر لا يلبس للنية التي نواها فيه و إنما يجب عليه الزكاة بالنيات أليس ينبغي ان تؤخذ الزكاة بالنيات .

= روى مرفوعاً ايضاً كما مر من رواية ابن المنذر . ف

(١) التبر ما كان غير مضروب من الذهب و الفضة و عن الزجاج هو كل جوهر قبل ان يستعمل كالتحاس و الصفر و غيرها . و به يظهر صحة قول محمد الحليد يطلق على المضروب و التبر على غير مضروب من البار وهو الملاك - كذا في المقرب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول ، و انما زدناه من موطأ الامام مالك .

(٣) و كان في الاصل « شيئاً » وهو تصحيف ، و الصواب « شيء » بالرفع و ليس هو في الموطأ .

(٤) هكذا في الاصل ، و في الموطأ « و انما تكون فيه الزكاة اذا كان انما يسكه لغير اللبس » اهـ .

(٥) كذا في الاصول ، و في الموطأ « فاما التبر و الحلي » .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الاصول و زيد من الموطأ .

أ رأيتم من كان عنده دنائير مضرورية وهو ينوي ان يجعلها حليا أ يطل عنه الزكاة وقد مكثت عنده حوايز او ثلاثة لثية التي نواها ، فان زعمتم ان النسبة لا تبطل الزكاة ههنا فينبغي ان تجب الزكاة في التبر الذي ليس بمصوغ ولا تبطل عنه الزكاة بالثية التي نوى ان يجعلها حليا مع ان الحلي من الذهب والفضة فيه "زكاة" وان كان مصوغا .

و قال ابو حنيفة : ليس من ذهب ولا فضة حلي ولا غيره يبلغ ما يجب فيه الزكاة الا وجب فيه الزكاة ولا يشبه الذهب والفضة ما سواهما .

و قال محمد بن الحسن : اخبرنا محمد بن راشد^١ عن مكحول ان امرأة كانت تطوف بالببت ومعها ابنة لها في يدها سوار من ذهب . فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أتحنين ان يكون لك سوار من نار؟ قالت : لا يا رسول الله! قال : فأدى زكاته^٢ ، فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد امر بزكاة الحلي .

(١) كذا في الأصل ، و لعل الصواب : ان يجعله ، بتوحد الضمير لأن الضمير يرجع الى التبر وهو مذكر موحد . قلت : بل الصواب كما في الأصل : يجعلها ، بصيغة التثنية والضمير للذهب والفضة . ف

٢ . هو محمد بن ربيعة المكي . - مسني ابو عبد الله و يقال ابو يحيى ، سكن البصرة . - و عن مكحول "ثاني" . من رجال الأربعة - راجع ج ٩ ص ١٥٩ من التهذيب .

(٣) "حديث مرسل" . و اخرج ابو داود من ١٩٧ و الترمذي من ٢٤٨ عن خالد بن الحارث عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان امرأة انت التي صلى الله عليه وسلم ومعها ابنة لها و في يدها مسكتان غلجشان من ذهب . فقال لها أتعطين زكاة هذا؟ قالت : لا ، قال : يسرك ان يسورك الله بهما يوم القيامة سوارا من نار؟ قال : فخلعهما فلتعهما الى النبي صلى الله عليه وسلم و قالت : هما لله ورسوله

كتاب الحجّة (باب ما جاء من زكاة الحلي و الثبر) للإمام محمد الشيباني

فكيف تقولون ليس في الثبر الذي ليس بحلي زكاة اذا كانوا يريدون ان يصنعوه حليا في احاديث كثيرة .

== انتهى ، قال في نصب الراية : قال ابن القطان في كتابه : اسناده صحيح ، و قال المنذرى في مختصره : اسناده لا مقال فيه فان ابا داود رواه عن ابي كامل الجحدرى وحيد بن مسعدة و هما من الثقات . احتج بهما مسلم ، و خالد بن الحارث امام قبه احتج به البخارى ومسلم وكذلك حسين بن ذكوان المعلم احتج به في الصحيح و وثقه ابن المدينى و ابن معين و ابو حاتم و عمرو بن شعيب هو من قد علم و هذا اسناد تقوم به الحجّة ان شاء الله تعالى - انتهى ، و اخرجه النسائى ايضا عن المعتز بن سليمان عن حسين المعلم عن عمرو قال جاءت امرأة - فذكره مرسل ، قال النسائى : و خالد ثبت عندنا من معتمر و حديث معتمر اولى بالصواب - انتهى : قال الحافظ في الدراية ص ١٦١ و صححه ابن القطان و قال المنذرى لا علة له . قلت : ابدى له النسائى علة غير قاذحة فانه اخرجه من رواية معتمر بن سليمان عن حسين المعلم عن عمرو قال : جاءت امرأة - فذكره مرسل ، و قال : خالد بن الحارث اثبت عندنا من معتمر و حديث معتمر اولى بالصواب . و روى احمد و ابن ابى شية و الترمذى من طريق اسنى بن الصباح و ابن لهيعة و هما ضعيفان عن عمرو بن شعيب موصولا . قال الترمذى : لا يصح في هذا لباب شيء كذا قال و غفل عن طريق خالد بن الحارث - انتهى ؛ و قال في ص ١٨٣ من التلخيص و فيه رد على الترمذى حيث جزم بأنه لا يعرف إلا من حديث ابن لهيعة و اسنى بن الصباح عن عمرو و قد تابعهم حجاج بن ارطاة ايضا ، قال الديهقى : و قد انضم الى حديث عمرو بن شعيب حديث ام سلة و حديث عائشة و سائهما ، و حديث عائشة اخرجه ابو داود و الحاكم و الدارقطنى و الديهقى و حديث ام سلة اخرجه ابو داود و الحاكم و من ذكر معهما ايضا - انتهى ، و راجع ص ١٦١ من الداراية و ص ١٨٣ من التلخيص و من ص ٣٦٩ الى ص ٣٧٥ من نصب الراية و ص ٨١ من الترمذى =

اخبرنا

اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد عن ابراهيم^١ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان امرأة^٢ قالت له: ان لي حلياً فهل علي فيه زكاة؟
= وص ١٩٧ من ابى داود وص ٢٤٨ من سنن النسائي، ومن ج ٤ ص ١٣٨ الى ص ١٤٠ من سنن البيهقي والجوهري الثقي، والبدائع الصنائع وغيرها من كتب التوم اهل الحديث والفقهاء.

(١) هكذا اخرجه مرسلًا هذا الاسناد في كتاب الآثار لكن وصله البيهقي في ج ٩ ص ١٣٩ من سننه من طريق عبد الله بن يزيد عن سفيان عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن امرأة عبد الله: سألت عن حلي لها، قال: اذا بلغ مائتي درهم فقه الزكاة، قالت: اضنها في بني اخ لي في حجرى قل: نعم. انتهى: قل البيهقي وقد روى هذا مرفوعاً الى النبي صلى الله عليه وسلم وليس بشيء. اهـ، قال في الجوهري الثقي: قلت روى الثارقلبي من حديث قيسة عن سفيان عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله ان امرأة انت النبي صلى الله عليه وسلم قالت: ان لي حلياً وان زوجي خفيف ذات اليد وان لي بني اخ أفجزئني عن ان اجعل زكاة الحلي فيهم؟ قال: نعم؛ وهذا سند رجاله ثقات، والرفع فيه زيادة من ثقة فوجب قبوله. انتهى؛ وأحدث قلته في ج ٢ ص ٣٧٣ من نصب الرأية ثم قال: قال الثارقلبي والحديثان وهم و"صواب عن ابراهيم عن عبد الله مرسل موقوف. انتهى؛ وقال ابن التيمّان في كتابه: وروى هذا عيسى بن عتبة وهو وان كان رجلاً صالحاً فإنه بخطئي كثير او قد خالفه من اصحاب التوردي من هو أحفظ منه فوقه. انتهى؛ قال الشيخ في الامام: وقصة بن عتبة مخرج له في المسحوقين وقد اكثّر البخاري عنه في صحيحه. انتهى؛ فكيف رد حديثه ولا تعارض في الوقت والرفع وهو زيادة ثقة ومراسيل النخس صحيحة لا سيما عن ابن مسعود رضي الله عنه، والموقوف اخرجه الامام ابو يوسف في آثاره بالاسناد المذكور في الكتاب بتغير بيير في المتن.

(٢) كذا في الاصل، ولعل الصواب: امرأته.

قال لها : نعم أدى^١، قالت : ان لي ابني اخ يتيمين في حجرى أفتجزئ عني ان اجعل ذلك فيهما؟ قال : نعم .

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح الهرثي عن ابي جعفر القراء^٢ عن عبد الله ابن شداد بن الهاد انه^٣ قال : في الحلي زكاة .

(١) وعند البيهقي : نعم اذا بلغ مائتي درهم فيه الزكاة . ف

(٢) هو الكوفي ، قيل : اسمه كيسان او سليمان او زياد عن الاجري عن ابي داود ، ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، روى عن ابي امية القزاري و عبد الله بن شداد ابن الهاد وغيرهما ، وعنه ابنه اسحاق وشعبة وسفيان واسرائيل وشريك وغيرهم . كذا في ج ١٢ ص ٥٨ من التهذيب .

(٣) في نصب الراية ج ٢ ص ٣٧٤ و اخرج ابن ابي شيبة عن عطاء و ابراهيم النخعي و سعيد بن جبير و طاوس و عبد الله بن شداد أنهم قالوا في الحلي الزكاة ، زاد ابن شداد حتى في الخاتم ، و اخرج عن عطاء ايضا و ابراهيم النخعي انه قالوا السنة : ان في الحلي الذهب و الفضة اربعة اشعة . انتهى : و الاصل ان عبد الله بن شداد روى ذلك عن عائشة رواه ابو داود في سننه حدثنا محمد بن ادريس الرازي ثنا عمرو بن الربيع بن طارق ثنا يحيى بن ايوب عن عبيد الله بن ابي جعفر ان محمد بن عمر بن عطاء اخبره عن عبد الله بن شداد بن الهاد قال : دخلنا على عائشة قالت : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي فتحات من ورق فقال : ما هذا يا عائشة ؟ قلت : صنعتهن أنزين لك يا رسول الله ؟ قال : أفتردين زكائهن ؟ قلت : لا ؛ قال : من حبك من النار . انتهى ؛ و أخرجه الحاكم في المستدرک و قال : صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه ؛ و أخرجه الدارقطني في سننه عن محمد بن عطاء فنسبه الى جده دون ابيه ثم قال : و محمد بن عطاء مجهول . انتهى ، قال البيهقي في المعرفة : و هو محمد بن عمرو بن عطاء لكن لما نسب الى جده ظن الدارقطني انه مجهول . اه ، و ليس كذلك . انتهى ؛ و تبع الدارقطني عبد الحق في احكامه =

اخبرنا محمد بن ابان بن صالح قال : سمعت حمادا يذكر عن ابراهيم النخعي قال : أنت امرأة عبد الله بن مسعود رضى الله عنه فالت :
 = و تعبه ابن القطان قال : انه لا نسب في سند الدارقطني الى جده خفي على الدارقطني
 امره فحصله مجهولا وتبعه في ذلك عبد الحق و اما هو محمد بن عمرو بن عطاء احد الثقات
 و قد جاء مينا عند ابى داود و يته شعبة محمد بن ادريس الرازى و هو ابو حاتم امام
 الجرح و التعديل و رواه ابو تميم محمد بن هارون عن عمرو بن الربيع كما هو عند
 الدارقطني قال : فيه محمد بن عطاء نسب الى جده فلا ادرى ا ذلك منه او من عمرو بن
 الربيع - انتهى . قال الشيخ في الامام : و يحيى بن ايوب اخرج له مسلم و عبيد الله بن
 ابي جعفر من رجال الصحيحين و كذلك عبد الله بن شداد و الحديث على شرط مسلم -
 انتهى . قول عبد الله بن شداد مأخوذ من حديث عائشة رضى الله عنها . و فى الاشراف
 لابن المنذر : روينا عن عمر و عبد الله بن عمر و ان عمار و ابن مسعود و ابن
 المسيب و عثمان و سعيد بن جبيرة و عبد الله بن شداد و ميمون بن مهران و ابن سيرين
 و مجاهد و الثوري و زهري و جابر بن زيد و ثعلبة بن جابر و جوب ازكاة فى الخلق
 الذهب و الفضة و به يقول ابن المنذر . و فى "معجم المصنفين" : انه روى الكتاب يشهد
 بقوله من اوجها و الرأى و ربه . لا ريب فيه - كذا فى "بجوه" - فى "تاريخه
 سمي من دافعه سكت عنه .

١ له "زيب" قال "تحرى" فى باب امرأة هل يجوز لها ان تعطى زوجها من
 زكاة ما فاج ١ ص ٣٠٨ من شرح معاني الآثار : حدثنا فهد قال : قال عمر بن حفص
 ابن غياث قال ثنا ابى عن الاعمش قال حدثني شقيق عن عمرو - "حدث عن ريب
 امرأة عبد الله" قال : فذكرته لاراهيم لحدث ابراهيم عن ابي عروة عن عمرو بن "حدث
 عن زيب امرأة عبد الله مثله سواء قلت : كنت فى مسعد و رأتى "لبي صلى الله عليه
 وسلم" المسجد قال : تصدق ولو من حائك . وكانت زيب بغرق عن حديثه و يته -

عن حبرها قالت لمد الله : سل رسول الله صلى الله عليه وسلم أيجزئني عن أن اتقمت عليك وعلى أيتام في حجري من الصدقة ؟ قال : سئلي أنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانطلقت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجدت امرأة من الأنصار حاجتها مثل حاجتي فمر علينا بلال فقلت : سل لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجزئني عن أن أتصدق على زوجي وأيتام في حجري من الصدقة وقنا : لا تجزئ بنا . قالت : فدخل فسأله ، قال : من ؟ ما ؟ قال : زينب ، قال : أي الزينبات هي ؟ قال : امرأة عبد الله ، قال : نعم يكون لها أجر الأيتام وأجر الصدقة . انتهى : ثم قال الطحاوي : حدثنا محمد بن علي بن عبد الله بن محمد بن علي بن كثير عن عمرو بن نبيه الكوفي عن المنبري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف من الصبح - الحديث ، وكان في نسائه امرأة عبد الله بن مسعود فأتت إلى عبد الله بن مسعود فأخبرته ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذت حلياً لها ، قال ابن مسعود : أين تذهين هذا الحلي ؟ فقالت : أقرب به إلى الله وإلى رسوله . لعل الله أن لا يحلني من أهل النار ، قال : هلمي بذلك وملك ! تصدق به علي وعلى وليي ، فقالت : لا والله ! حتى أذهب به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهبت تسأذن على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : يا رسول الله ! هذه زينب تسأذن ، قال : أي الزينبات هي ؟ قالوا : امرأة عبد الله بن مسعود فدخلت على النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : اني سمعت منك مقالة فرجعت إلى ابن مسعود فحدثته فأخذت حلياً أقرب به إلى الله عز وجل وإليك رجاء أن لا يحلني الله من أهل النار ! فقال ابن مسعود : تصدق به علي وعلى بنى فأما له موضع ، فقلت له : حتى أسأذن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تصدق به عليه وعلى يديه فانهم له موضع . انتهى ، وحله الطحاوي على صدقة القلوع لا على الزكاة المفروضة وآتى عليه بنواهد تدل على أنها كانت صدقة التطوع وجعل زينب ورائحة واحدة وقال : ورائحة هذه هي زينب امرأة عبد الله لا نعلم =

كتاب الحجبة (باب ما جاء من زكاة الخلي والنبر) للامام محمد الشيباني

أفي الخلي زكاة ؟ قال : نعم . قلت : فأجعلها لاني انا لي يمينين ؟ فقال :

نعم . و صدقة على ذي القرابة تضعف في أجر .

أخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور بن المعتمر عن اشعس

= ان عدا الله كانت له امرأة غيره في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم . انتهى ؟
رأيتك ان ظن ان ما هلك من الطحوى لا ياسب المقام بل لا . ان "طرفه من
هل الظر والمكر . و رجع ج ١٢ ص ٤٢٢ من التهذيب وفيه ورق او سعيد وابن
حسان و ثيسرى و ارمته و ارمته و غير واحد من زيب و رائحة امرأتى
ار مسعود . انتهى .

(١) وكان في الاصول : في حلي . الكبير . واثواب . في الخلي ، المعروف .

١٢ اخرج عبد الرزاق في مصنفه عن ارم مسعود قال : في الخلي الزكاة . انتهى ، ومن
طابق عبد الرزاق رواه الثوري في مسنده كذا في ج ٢ ص ٣٧٤ من نصب الراية
و ص ١٦١ من الدراية .

٣٠ وكان في الاصول تضعف بان . واثواب . انتهى .

(٤) اخرج الدارقطني في سننه من نصر . وراحم عن ابن نكر التلميذ ساهيب بن
الحجاب . انه قال سمعت ا . عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : من زكاة من زكاة . و يقول الله خذ منه اجره . و اخذ منه
من زكاة . و قال : ان زكاة من زكاة . و قال : ان زكاة من زكاة .
و قال : ان زكاة من زكاة . و قال : ان زكاة من زكاة .
و قال : ان زكاة من زكاة . و قال : ان زكاة من زكاة .
و قال : ان زكاة من زكاة . و قال : ان زكاة من زكاة .
و قال : ان زكاة من زكاة . و قال : ان زكاة من زكاة .
و قال : ان زكاة من زكاة . و قال : ان زكاة من زكاة .

كتاب الحجة (باب ما جاء من زكاة الحلى و الثبر) للإمام محمد الشيبانى

انه قال : فى الذهب و الفضة و حلية السيوف فيه ^١ الزكاة اذا بلغ ما تسمى درهم او عشرين دينارا .

اخبرنا اسمعيل بن عياش قال حدثنى محمد بن زياد ^٢ قال سمعت ابا امامة رضى الله عنه يقول : حلية السيوف من ^٣ الكنوز .

اخبرنا عباد ^٤ بن العوام قال اخبرنا سعيد بن ابى عروبة عن ابى معشر

= على انه كان حين كان لتحلى بالذهب حراما على النساء فلما ابيع لمن سقطت منه الزكاة قال اليهقى : كيف يصح هذا القول من حديث ام سلمة و حديث فاطمة بنت قيس و حديث اسماء و فيها التصريح بأنه مع الاثر بالزكاة ، و حديث عائشة ايضا دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى فى ايدى فتيات من ورق ان كان ذكر الورق فيه محفوفا - انتهى ، و فى الجوهر النقي : و ظاهر قوله عليه وسلم فى الرقة ربع العشر يبيد لذلك اذا اُثِرَ على النقصة مضرية كانت او غير مضرية ، و كذا الورق يدل على ذلك ما جاء فى الحديث ان عرفة اخذ ثوبا من ورق . و فى حديث هذا الباب فتيات من ورق او سحطا من ورق - انتهى .

(١) اى فى كل واحد منهما .

(٢) هو الالهاتى او سفيان الخضر كما فى ج ٩ ص ١٧٠ و ج ١ ص ٣٢١ من التهذيب .

(٣) يعنى اذا ادى زكاتها فليس بكفر - فافهم ، و أخرجه اليهقى فى ج ٤ ص ١٤٤ من سننه من حديث معلى بن منصور اخبرنى بقية بن الوليد ثنا محمد بن زياد قال رأيت رجلا يسأل ابا امامة أ رأيت حلية السيوف أم الكنوز هي ؟ قال او امامة : نعم ، قال : اما انى ما حدثكم الا بما سمعت - انتهى .

(٤) تأمل فيه فان ابن العوام و ابن ابى عروبة كلاهما من شيوخ الامام محمد ، و قد روى عباد بن العوام عن ابن ابى عروبة كما فى التهذيب ايضا .

(٥) و كان فى الاصل « ابى مسعود » و فى الهندية « ابى مسعر » بتقديم الشين ، =

عن ابراهيم النخعي ان امرأة^١ ابن مسعود كان لها طوق^٢ فيه عشرون مثقالا فأمرها عبد الله رضي عنه ان تزكّيه؛ وقال ابو حنيفة: ليس^٣ في الثؤلؤ ولا في المسك ولا في العنبر زكاة. وواجهه اهل المدينة.

باب زكاة اموال اليتامى

قال ابو حنيفة: لا زكاة في مال اليتيم ولا يجب عليه الزكاة حتى تجب عليه الصلاة. وكذلك اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم؛ وقال اهل المدينة: نرى ان تؤخذ زكاة مال اليتيم؛ وقال محمد بن الحسن: قد جاءت في هذا = والاصواب وعن ابي معتز بتقديم "مين الماهلة على الشين المعجمة وهو زياد بن كليب تسمى الخطي ابو بشر الكوفي كما في ج ٣ ص ٣٨٢ من التهذيب وج ١ ص ١٧٨ منه، وقد تقدم من قبل.

(١) هي زينب وهي رافعة على قول الخالون و قول غيره كما مر.
(٢) لعل الخلي المتى ورد في الروايت كن طوقاها - تميم. وفي آثر ابي يوسف ص ٨٩: قال تا يوسف من ابيه عن ابي حنيفة عن حماد بن زياد ان امرأة ابن مسعود قالت: ان لي حلما انملي فيه زكاة، قل: نعم. قلت: من جبهه في ان اخ لي. قلت: لا. قل: نعم. وقال: نصفه. ثلث من ثلث عشرين مثقالا - اجمعي.
(٣) وفي آثر ابي يوسف: قل حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم انه قل: ليس في شيء من الثؤلؤ والجوهر زكاة؛ قال: ليس، واذا كان للخنزيرة فيه زكاة عن كل مئتي درهم خمسة دراهم - تميم: قال لا مئتي من ص ١٧٥ من باب زكاة الخبي: اما ما كان من حلي جوهر؛ ثؤلؤ فليت فيه زكاة على كل حال؛ زاما ما كان من حلي ذهب او فضة فيه زكاة إلا ان يكون ذلك لبيبي او تبيبة لم لها فلا يكون في مالها زكاة وهو قول ابي حنيفة - رحمه الله - تميم؛ وفيه قال الجمهور:-.

آثار مختلفة وأحبا اليانا ان لا تركى حتى يبلغ ؛ وقد ذكر^١ عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه انه سئل عن [زكاة]^٢ مال اليتيم فقال : احص زكاة ماله ولا تركه فاذا بلغ فادفع اليه وأخبره بذلك^٣.

اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال : ليس فى مال اليتيم زكاة ولا تجب عليه زكاة حتى تجب عليه الصلاة^٤.

اخبرنا^٥ ابو حنيفة قال : حدثنا ليث [بن ابى سليم]^٦ عن

= منهم القاسم بن محمد و ابن شهاب و عبد الله بن عمرو بن العاص انه ليس فى القلول و المسك و المنبر زكاة - راجع ج ٢ ص ٤٩ من شرح الزرقاني و ج ١ ص ٢٥٢ من المدونة .

(١) اخرج البيهقى فى ج ٤ ص ١٠٨ من سننه عن عبد الله بن بشر عن ليث بن ابى سليم عن مجاهد عن ابن مسعود نحوه .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول وهو من سهو الناسخ ولا بد منه . ف
(٣) فى الاصول « و لا تركيه » بزيادة الياء قبل اضمير . ونظ البيهقى « من ولى مال يتيم فليحص عليه السنين فاذا دفع اليه ماله اخبره بما فيه من الزكاة فان شاء تركه و ان شاء تركه » انتهى .

(٤) هكذا اخبره الامام محمد فى كتاب الآثار .

(٥) كذا اخبره محمد فى كتاب الآثار هذا الاسناد و المتن لكن رواه الامام ابو يوسف بهذا الاسناد بخير هذا المتن ، قال يوسف عن ابى يوسف عن ليث بن ابى سليم عن مجاهد عن ابن مسعود رضى الله عنه انه قال : احص ما فى مال اليتيم من الزكاة فاذا بلغ فأخبره بذلك - انتهى ؛ قال ثنا يوسف عن ابيه عن ابى حنيفة عن ليث نحوه من ذلك - انتهى ، و هذا المتن هو الذى ذكره الامام محمد فى اول الباب كما عرفت من قبل .

(٦) زيادة من كتاب الآثار ، و هو القرشي الكوفي احد العلماء الاعلام من رجال الاربعة .

- مجاهد^١ عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : ليس في مال اليتيم زكاة .
 اخبرنا ابو معاوية المكعوف عن الأعمش عن ابراهيم النخعي قال :
 ليس في مال اليتيم زكاة حتى يدرك^٢ .
 اخبرنا ابو بكر بن عبد الله التمشلي عن حماد عن ابراهيم قال : ليس على^٣
 مال نصبي زكاة حتى تجب عليه الصلاة .
 اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا منصور عن ابراهيم قال : ليس في
 مال اليتيم زكاة^٤ .
 اخبرنا خالد بن عبد الله^٥ عن يونس بن عيينة عن الحسن البصري انه
 كان لا يرى في مال اليتيم زكاة^٦ .
 وذكر عبد الله بن المبارك قال اخبرنا مجاهد^٧ عن الشعبي قال :
 (١) منقطع فان مجاهدا لم يدرك ابن مسعود رضى الله عنه . وفي لث كذا - راجع ج ٢
 ص ٢٣٤ من نصب الراية ج ٨ ص ٤٦٦ من التهذيب .
 (٢) انى يبلغ . (٣) على . بمعنى في .
 (٤) ورواه ابن ابي شيبة عن جرير عن منصور منه ق ١٢٥٥ من قال ليس في مال
 اليتيم زكاة - من مضاف . ف
 (د) هو اوسط .
 (٦) هو القدر المقرر .
 (٧) رواه ابن ابي شيبة عن ابى اسامة عن هشام عن الحسن : ليس في مال اليتيم زكاة
 حتى يتقدم . وروى عن وكيع عن - بن عن انس عن الحسن . بن عنده مال لى
 الخ لم يتم فلا زكاة - اه . و
 (٨) ما بين المربعين ساقط من الأصول وقد اختلفوا في الهدية - فبه .
 (٩) كذا في الهدية وكان في الأصل «المجاهد» وابس بـ «و» وفي الهدية «عن مجاهد» -

ليس في مال اليتيم زكاة .

وذكر عبد الله بن المبارك عن وقاء الأسدي عن سعيد قال : ليس في مال اليتيم زكاة .

أخبرنا الثقة من أصحابنا قال : أخبرنا ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال : ليس في مال اليتيم زكاة .

= و مجاهد هو ابن سعيد الكوفي راوية الشعبي .

(١) وكان في الأصل « وقاء » ، بقاء والصواب « وقاء » بكسر الواو بعده قاف وهو وقاء بن أبياس . ف

(٢) هو سعيد بن جبير تابعي مشهور . (٣) له الإمام أبو يوسف - تأمل .

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الوفاي أبو الأسود المدني من رجال السنة - كما في ج ٩ ص ٣٠٧ من التهذيب .

(٥) قال البيهقي في ج ٤ ص ١٠٨ من سننه : و روى عن ابن عباس إلا أنه ينفرد بإسناده ابن لهيعة وابن لهيعة لا يحتاج به - انتهى ؛ وهذا الحكم في حقه على الإطلاق ليس في محله كما لا يخفى ، وفي الجوهر التي : قال ابن المنذر في الإشراف لا يذكر الصبي حتى يصلى ويصرم وهو قول النخعي وأبي وائل والحسن وسعيد بن جبير . وهذا لأن الزكاة عبادة فلا تجب على الصبي لارتفاع القلم عنه كاللحج والصلاة - انتهى ؛ وحديث عمرو بن شعيب من ثلاث طرق مرفوعة : من ولي يتيم له مال فليتركه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة - اهـ ، في إسناده الثني بن الصباح وهو ضعيف ، قال الترمذي : في إسناده مقال ، وقال أحمد : ليس بصحيح - و راجع ص ٨١ باب الزكاة في مال اليتيم من الترمذي ، و ص ٣٣١ من نصب الراية وفي الطريق الثاني عيد الله بن إسحاق وهو ضعيف ، و منديل سيء الحفظ يرفع المراسيل ويسد الموقوفات من سوء حفظه فاستحق الترك ، قال الدارقطني : والصحيح أنه من كلام عمر - اهـ ؛ وفي الطريق الثالث : محمد بن عيد الله العرزمي = ٤٦٠ (١١٥) وهو

كان عند ابن سيرين يتيّم له مال او كان عنده مال اليتيم فدفعه مضاربة فكان لا يؤدى زكاته.

و ذكر شريك عن جابر عن عامر الشعبي و ابي جعفر وغيره قالوا: ليس في مال اليتيم زكاة.

اخبرنا عباد بن العوام قال: اخبرنا حجاج بن ارطاة عن القاسم ابن عبد الله عن شرح انه قال: ليس في مال اليتيم زكاة.

(١) وكان في الأصول «قال» والصواب «فكان» هكذا جاء هذا اللفظ في رواية الحسن عند ابن ابي شيبة، ولم يخرج عن ابن سيرين.

(٢) هو شريك بن عبد الله النخعي ابو عبد الله الكوفي القاضي روى عنه ابو بكر بن عياش كما في ج ٤ ص ٣٣٦ من التهذيب.

(٣) هو جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي ابو عبد الله او ابو يزيد الكوفي، روى عن الشعبي كما في ج ٢ ص ٤٧ من التهذيب.

(٤) له «محمد بن علي بن الحسين بن علي الهاتمي» لآبائه ابو جعفر المدني.

(٥) كذا في الأصول، وأظن ان فيه تحريفاً وتصرفاً، و«صواب» عن عامر الشعبي ابي عمرو وغيره، او الصواب «و ابو جعفر وغيرهما» والله اعلم، ولم يخرج عن ابن ابي شيبة الا عن عامر فقط. قال وكيع عن سفيان عن جابر عن عامر قال: ليس في مال اليتيم زكاة. ف

(٦) انظر من القاسم؟ هل هو ابن عبد الله مكبراً او ابن عبيد الله مصنفراً - راجع ج ٨ ص ٣٢٠ و ص ٣٢٥ من التهذيب و ص ٣٢٨ و ص ٣٣٩ من التعليل و ج ٤ ص ٤٦٠ و ص ٤٦٥ من اللسان، ولا ادري من هو، و الاصل في هذا الباب حديث عائشة مرفوعاً رفع التلم عن ثلاثة عن الثائم حتى يستيقظ و عن الصبي حتى يحتلم و عن المجنون حتى يعقل - اخرجه الأربعة الا الترمذي و صححه الحاكم، و في الباب عن =

باب الرجل يموت ولم يؤد زكاة ماله

قال ابو حنيفة: في رجل هلك ولم يؤد زكاة ماله وقد وجبت عليه انه ان اوصى بها أو أمر أن تنفذ الوصية جعلت من الثلث فان اوصى لقوم بوصايا مختلفة فكانت الوصايا تأتي على "ثلك وبذلك تحاصوا" لو لم يبدأ بالزكاة

= على - وراجع ج ٢ ص ٢٢٢ من نصب الراية والدراية والتلخيص وغيرها من كتب القوم .

(١) لفظ "الوصية" ساقط من الأصول ولابد منها .

(٢) الأصل فيه "تأتي" بالثلاثين حذفت احدهما لتخفيف او هو من اثنيان أتى يأتي إثباتاً فلي هذا كان على أصله وكلامهما صحيح هما كما لا يخفى .

(٣) وكان في الأصل "وتحاصوا" بالخاء المعجمة وهو خطأ، و"الصواب" وتحاصوا بالخاء المهملة - اى اقسما فيما بينهم ، قال في المغرب: حتى من المال الثلث او الربع اى اصابعه و صار في حتى وأخذت ما يخصني ويخصني وتخاص "قريبان او انقرءا اى اقسما المال بينهم حصصاً - انتهى .

(٤) فمن بدأ بها قدمت على غيرها من الوصايا . اعلم أن نوساً إما أن تكون كلها من ذى أو صد أو جمع ، هما وان اذ تقدمت بحسن بحققة تعالى لكون صاحب الحق واحداً وما : تردد فلا يعتبر "تقديمه" ثمة تعداد خاضه لا يدر "تقديمه" كما لو اوصى بنت ماله لاسنان - به لاخر إلا أن ينس على "تقديمه" او يكون الحضر عتقاً او عباة و ما فقه تعالى فإن كان كله فرائض كالتوبة والنجى او وصيات كالتقاربات والذور و صدقة التطار او تقويمات كالنجى "شروع" والصدقة الفقراء يبدأ بها ببدأ به الميت وان اخلطت بدأ بالفرائض قدمها الموصى او أخرها ثم بالواجبات وما جمع فيه بين حق الله تعالى وبين حق العباد فانه يقسم الثلث على جميعها ويجعل كل جهة من جهات =

كتاب الحجّة (باب الرجل يموت ولم يود زكاة ماله) للإمام محمد الشيباني

على غيرها من الوصايا فإن لم يأمر بها الميت ولم يوص بوصية ففعل اهله ذلك فهو اقرب الى الصواب^١ وان لم يفعلوا لم يلزمهم ان يفعلوا وقال اهل المدينة بقول ابي حنيفة في هذا كله الا في خصلة واحدة. قالوا: ان اوصى بها [الميت]^٢ وأمر بها ان تنفذ فانه يبدأ بها قبل الوصايا ولا يجاوزها الثلث لأنها بمنزلة الدين عليه .

وقال محمد بن الحسن: لو كانت ديناً لجأت من جمع المال^٣ اوصى بها او لم يوص بها فاما اذا كانت لا تجب الا ان يوصى بها فليست بدین يبدأ بها

= القرب مفردة بالضرب ولا تجعل كلها جهة واحدة لأنه وان كان المقصود بجميعها وجه الله تعالى فكل واحدة منها في نفسها مقصودة فنفرد كوصايا الاديين ثم تجمع فيقدم فيها الآم فالآم فلو قال تلك مالي في الحج والزكاة ولزيد والكفارات قسم على اربعة اسهم ولا يقدم المرض على حق الادى لحاجته وان كان الادى غير معين بأن اوصى بالصدقة على الفقراء فلا يقسم بل يتقدم الاقوى^٤ لا اقوى لأن كل يبق حفا لله تعالى اذا لم يكن ثمه مستحق معين هذا ان لم يكن في الوصية عتق منفذ او ملق بديوت كالتيدير ولا عاباة منجزة في المرض فان كان بدئى هما على ما سياتى في باب العتق في المرض ثم يصرف الباقي الى سائر الوصايا - اه ملخصا جميع ذلك من العناية والهاية والتبيين اه رد المختار - نقله في ج ٢ ص ٢٨٢ من تنقيح الحامدية .

(١) كذا في الأصل ، وفي الموطأ مالك « و ذلك اذا اوصى بها الميت فان لم يوص بذلك الميت ففعل ذلك اهله فذلك حسن وان لم يفعل ذلك اهله لم يلزمهم ذلك » انتهى .

(٢) وجداني يحكم بأنه اقرب الى الثواب بالثاء المثلثة مكان الصاد - تدبر .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل واما زدناه من الموطأ .

(٤) وفي الموطأ من التبدية كما يظهر من ج ٢ ص ٥٠ من شرح الزرقاني .

(٥) كذا في الأصل ، وفي الهندية « الأموال » بالجمع ، والصواب بالافراد .

كتاب الحجّة (باب الرجل يموت ولم يرد زكاة ماله) للإمام محمد الشيباني

قبل الوصايا ولكنها وصية من الوصايا لا يبدأ بها قبل الوصايا إلا أن يقول الميت في وصية: ابدؤا بها قبل الوصايا التي أوصيت بها فيفعل ما قال .

و لو أوصى بها ثم أوصى بوصية أخرى و قال : ابدؤا بالوصية التي أوصيت بها من الثلث قبل الوصية ما زكاه أتى بها كما أوصى وأخذ بالزكاة لأنه لو أوصى بها ثم بدّله أن يرجع عنها فرجع عنها كان له ذلك وكان بمنزلة من لم يوص ، فإذا كان له أن يرجع عنها و أن يتركها فلا يوصى بها ولا يبق طه أن يقدم غيرها من الوصايا عليها . و أن أوصى بغيرها معها ' لم يذكر بدنه ' بواحدة من الوصايا تحاصوا جميعا و لم تكن أولى من الثلث من غيرها .

(١) كذا في الأصل وهو الصواب . وفي الهديّة : لا يتدا بها ، وهو من سهو الناسخ .

(٢) وكان في الأصول : ابدؤوا ، والصواب : ابدؤا بها .

(٣) وكان في الأصول : يل أتى بها ، والصواب حذف يل ، كما هو في الهديّة .

(٤) وكان في الأصول : واخذ بالزكاة ، بالشك وهو غير مناسب بل هو تصحيف .
«صواب» و «أخذ» .

(٥) وكان في الأصول : فرجع ، و صواب : يرجع .

(٦) كذا في الأصول : ما زكاه ، وهو ساقط من الأصل .

(٧) كذا في الأصل : و لو أوصى به من الهديّة .

٨ كذا في الأصول : و لعل «صواب» أن يبدأ .

(٩) هما هنا في الأصول : ابدؤا ، ابدؤوا ، و «صواب» : ابدؤا ، و «صواب» : ابدؤوا .

و محمد : ان كل شيء له ما يوصى به ابنه و ابن بنته لا يبلغه فان كان كاهن فرضا

او كله تقوفا يبدأ بما في يده اولا و ان كان بعضها فرضا و بعضها تقوفا بدأ

باب الرجل يكون له الدين على رجل ولا يقبضه

الأبعد استرام

قال أبو حنيفة: في المال "كثير يكون ديناً على رجل ولا يقبضه صاحبه إلا بعد ثلاثة أعوام" يذكيه كله للسنة الأولى ويذكيه كله للسنة الثانية إلا أن يرفع عنه زكاة السنة الأولى. يذكيه للسنة الثالثة إلا أن يرفع عنه ما قدره الموصي - هداية من فصل من أوصى بوصياً من حقوق الله تعالى قدمت الفرائض منها وإن اجتمع الوصايا فيه الفرض أي الأقوى منها وإن أخره الموصي وإن تساوت الوصايا قوة فإن يكون انكل فرائض حق الله تعالى أو حق العبد أو واجبات أو نوافل فإذا ضاق تمت فيه ما تم لموصي إذا الظاهر أنه بدأ بالزكاة عنه لو كان الكل فرضاً حقه تعالى بدئ بالزكاة - كذا في رواية - ولا كالوصية بالعتق والصدقة بدئ بما بدأ به في ظاهر الرواية. وعنه من يفضل المدة. ثم الحج ثم العتق - كذا في النخبة قهستاني من الوصايا باختصار. ومنه في تصوير وغيره من المتون والشروح - كذا في ج ٢ ص ٢٨٢ من فتاوى تقيع الحامدية وفيها زيادة على هذا فراجعها - والله تعالى اعلم.

(١) في رد المحتار ج ٢ ص ٣٦ وذكر في الملتقى رجل له ثلاثمائة درهم دين حال عليهما ثلاثة أحوال فقبض مائتين فعند أبي حنيفة يذكيه للسنة الأولى خمسة والثالثة أربعة أربعة عن مائة وستين ولا شيء عليه في الفضل لأنه دون الأربعين - انتهى، فلو قبض ثلاثمائة كلها في وقت واحد يذكيه للسنة الأولى والثانية سبعة سبعة عن مائتين وثمانين =

كتاب الحج (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

يرفع^١ عنه زكاة السنة الأولى و السنة الثانية وكذلك إن كان له على صاحبه أكثر من ذلك زكاة لذلك حتى ينقص مما يجب فيه زكاة فإذا نقص مما يجب فيه زكاة لم يزكه لما بقى .

- درهما ولا شيء في "تختل و ثلاثة سنة . و هذا "تخرج" بفتح معنى قوله أنه يزكه كله للسنة الأولى و يزكه كله للسنة الثانية . أى ، يعنى إذا لم يقدر من "دين" نصابا أو أربعين درهماً يجب عليه زكاة السنة الأولى و كذا "ثمانية" . فأنه و تأمل .

(١) . قال المحقق صورته أنه كان "جل مائتان و تسعة دراهم" فخرج خمسة سنته و الخمسة
 لأخرى لسنة أخرى ففي المائة و "تسعة و تسعون" ثم يجب لسنة "ثمانية زكاة" . انتهى ؛
 و لا أدري كيف ذهبت عنه ذلك زكاة "سنة الأولى و "ثلاثة و قد اداها لهما إلا أن
 يكون معنى الرفع الأداء وهو كما ترى . قال الهذلي : ولو كان الدين على مفر مليء أو
 معسر يجب الزكاة لا مكان الوصول إليه ابتداء أو بواسطة "تحصيل" . و كذا لو كان على
 جاحد و عليه دينه أو علم به القاضى لما قلنا و لو كان على مفر مذلس فهو نصاب عند
 أبي حنيفة لأن "تدليس" قاضى لا يصح عنده ، و عند محمد لا يجب لنقض الأقالس عنده
 بالغليس و أبو يوسف مع محمد في تحنن الأقالس و مع ابن حنبل في حكم "زكاة لرعاية
 جانب الفقراء" . انتهى . فأما أنه ساقط الدين رضاء لماء من مال في فتح القدير
 و هو غير سار على إطلاقه بل ذلك في بعض أنواع الدين و أوضح ذلك فيقول قدس
 أبو حنيفة الدين على ثلاثة أقسام قوى وهو بدل الشراء ، مال "جارية و متوسل" وهو
 بدل ما ليس للتجارة كضمن نائب البذلة و عبد الخدمة و دار الكثرة ضعف وهو بدل
 ما ليس بالكلية و الوصبة و بدل الخلع و الصالح س دم "معد" بل "كثيرة" و "سنة
 و السعاية في القوى يجب الزكاة إذا حال الحول و تراخي "مضاء" لأن "تختل" أربعين
 درهماً فيها درهم و كذا فيما زاد بحسابه . و في الموضع لا يجب ما لم يقدر نصاب
 و يعتبر لما مضى من الحول في صحيح الرواية . و في "الضعف" لا يجب ما لم يقدر نصاب .

و قال ابو حنيفة: ولا يشبه الدين الذي يقربه الغريم المال الغصب المجحود.
قال: لو ان رجلا افاد مالا فغصب منه غاصب حين افاده فجحده اياه او
أخذ منه سلطان ظلما فحبسه عنه سنين ثم رد عليه لم يكن عليه فيه زكاة فيما مضى
ولكنه يستأق في الزكاة فاذا حال عليه الحول منذ يوم قبضه زكاة .
و قال اهل المدينة: في الدين الذي اقام^١ عند الذي هو عليه سنين ذوات
عدد ثم قبضه صاحبه لم يجب^٢ عليه^٣ فيه الا زكاة واحدة .
و قال محمد بن الحسن: كيف يجب عليه زكاة واحدة^٤ و انما القول احد
القولين: اما ان لا تكون عليه فيه زكاة^٥ حتى يقبضه ثم يستقبل حولا جديدا ،
و اما ان يزكيه لما مضى حتى ينقص عما يجب فيه الزكاة .

= و يحول الحول بعد القبض عليه - كذا في البحر . و قوله و يعتبر الحول لما مضى - الخ
اى ولا يعتبر الحول بعد القبض بل يعتد بما مضى من الحول قل القبض ، و هذه احدى
الروايتين عن الامام وهى خلاف الاصح ، قال في البدائع ذكر في الاصل انه يجب الزكاة
فيه قبل القبض لكن لا يخاطب بالاداء ما لم يقبض مائتى درهم فاذا قبضها زكى لما مضى .
و روى ابن سماعة عن ابى يوسف عن ابي حنيفة انه لا زكاة فيه حتى يقبض المائتين
و يحول الحول من وقت القبض وهو الاصح من الروايتين عنه - اهـ . و كذا صرح بأنه
الاصح في غاية البيان - كذا في ج ٢ ص ٢٠٧ من منحة الخاتى ، و البسط في البدائع
و رد المحتار و البحر و فتح القدير و غيرها من الكتب .

(١) كذا في الموطأ « اقام » و هو الصواب . و كان في الاصول « قام من القيام »
و ليس بصواب .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و انما زدناه من الموطأ .

(٣) اى لسته واحدة . و كان في الاصول « الزكاة » و هو خطأ .

(٤) اى اصلا .

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

أرأيت^١ أن قال قاتل يزكيه للسنتين للسنة الأولى التي دفعه فيها والسنة الأخيرة التي قبضه فيها لأنه كان في يده في^٢ شيء من هاتين السنتين فذلك زكى لهما فلما ما سوى ذلك من^٣ السنين التي لم يكن المال في يده في شيء منهن فلا زكاة عليه في ذلك .

أي شيء ينبغي لنا أن نرده^٤ عليه كيف جاز لأهل المدينة أن يقولوا لسنة واحدة ولم يجر لهذا ما قال وقد جاء بوجه يشبه^٥ .

أرأيت أهل المدينة لأي السنين^٦ يزكوا^٧ المال للسنة التي دفع فيها^٨ المال أو السنة التي قبض فيها المال أو^٩ قالوا : هذه الزكاة للسنتين كلها ، فكيف

(١) خطاب عام ، لا لأهل المدينة - فافهم .

(٢) كذا في الأصل ، وفي الهندية « في يديه شيء » .

(٣) وكان في الأصول « في السنتين » ، والصواب « من السنين » .

(٤) كذا في الأصل من الرد ولعل الصواب نرده من الإيراد أو نرده من الورود تأمل فيه .

(٥) قوله « لسنة » كذا في الأصل وهو الصحيح أي زكاة واحدة ، وفي الهندية « سنة »

من غير حرف الجر وليس بنى .

(٦) وكان في الأصل « نسبة من النسبة » وهو تصحيف . والصواب « يشبه » كما هو

في نسخة .

(٧) وكان في الأصول « السنتين » بالثنية ، والصواب « السنين » بالجمع لأن الإمام ذكر

ثلاث صور فجميع يناسبها .

(٨) وكان في الأصل « تركوا » ، وفي الهندية « يزكوا » ولعل « صواب » يزكون ،

أو « زكوا » - والله أعلم . ف

(٩) أي للمديون .

(١٠) يعني بعد ثلاثة أحوال من المديون . (فرع) قال في باب زكاة المال ج ٢ ص ٤٧ من :-

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

يكون زكاة واحدة للدين كلها؟ ليس لهذا وجه نعرفه ولكن عليه زكاة هذا المال لما مضى عليه من الدين لأنه كان مالا صاحبه مقرّا وكان ينبغي له أن يأخذه منه فهذا الذي فرط فيه .

ولو كان صاحبه يجمده إياه لم يكن عليه فيه زكاة حتى يقبضه^٢ ثم يزيه لما يستقبل .

= رد المختار قوله وقال ما زاد بحسابه يظهر أثر الخلاف فيما لو كان له مائتان وخمسة دراهم مضى عليها عامان ، قال الامام : يلزمه عشرة . وقال : خمسة لأنه وجب عليه في العام الأول خمسة وثمان فيق السالم من الدين في الثاني نصاب الاثمن . وعنده : لا زكاة في الكسور فيق النصاب في الثاني كاملا وفيما اذا كان له الف حال عليها ثلاثة احوال كان عليه في الثاني اربعة وعشرون وفي الثالث ثلاثة وعشرون وعنده وقال : يجب مع الأربعة والعشرين ثلاثة اثمان درهم ومع الثلاثة والعشرين نصف وربع وثمان درهم ولا خلاف انه يجب في الأول خمسة وعشرون درهما - كذا في السراج نهر ، اقول : قوله وثمان درهم - كذا وجدته ايضا في السراج ، وصوابه : ثمن ثمن درهم ، كما لا يخفى على الحاسب - انتهى . وجه ذلك ان الواجب في الحول الأول خمسة وعشرون ، وفي الثاني اربعة وعشرون وثلاثة اثمان فالتعدي عن الدين في الحول الثالث تسعمائة وخمسون درهما وخمسة اثمان درهم ففي تسعمائة وعشرين ربع عشرها وذلك ثلاثة وعشرون وفي ثلاثين نصف درهم وربعه وفي خمسة اثمان درهم ثمن ثمن درهم لأنه ربع عشرها - انتهى .

(١) وهو يمكن الوصول والقصور من جانب رب الدين حيث لم يطالب المدينون المقر فلا تسقط الزكاة عنه فان التفرط جاء من جانبه .

(٢) لأن هذا المال غير متضع به في حق المالك لعدم وصول يده إليه والمال اذا لم يكن مقدور الاتضاع به في حق المالك لا يكون المالك غنيا به ولا زكاة على غير الغني فلا زكاة عليه في الدين الذي جمده صاحبه وكذا حكم كل مال غير مقدور الاتضاع مع قيام اصل =
اخبرنا

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا الهيثم بن أبي الهيثم عن ابن سيرين عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: إذا كان الدين على الناس قبضته تركه لما مضى .

== الملك كالبدن الآتي والصال والمال المفقود والمال الساقط في البحر والمال الذي أخذه السلطان مصادرة والدين المجهود إذا لم يكن للمالك يته وحال الحول ثم صار له يته بأن أقر عند الناس والمال المدفون في الصحراء إذا خفي على المالك مكانه فهذا كله من مال الضمار لا زكاة فيها عندنا - كذا في البدائع والبحر والندرا المختار ورد المختار والهندية ، والبسط فيها .

(١) أخرجه الإمام محمد في كتاب الآثار أيضاً محمد قال اخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا الهيثم عن ابن سيرين عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال: إذا كان لك دين على الناس قبضته تركه لما مضى - انتهى . قال محمد: ويأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله ص ٥٠ . وأخرجه الإمام أبو يوسف أيضاً في ص ٨٨ من آثاره: قال حدثنا يوسف عن أبيه عن أبي حنيفة عن الهيثم عن ابن سيرين عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: في الرجل يكون له الدين قبضه قال: تركه لما كان مضى - انتهى ؛ وهو في ج ١ ص ٤٦٧ من جامع المسانيد وعزى تخريجه إلى كتاب الآثار .

(٢) وكان في الأصل « إبراهيم بن أبي الهيثم » وهو خطأ والصواب ما أثبت في المتن ناقلاً من كتاب الآثار لمحمد وأبي يوسف وجامع المسانيد كما عرفت .

(٣) ابن سيرين لم يسمع من علي رضي الله عنه أنه ولد في سنتين بقيا من خلافة عثمان رضي الله عنه ، وقد أخرج البيهقي في ج ٤ ص ١٥٠ من سننه عن أبي عبيدنا يزيد بن هارون عن هشام عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي رضي الله عنه في الرجل يكون له الدين الفلتون قال: تركه لما مضى إذا قبضه أن كان صادقا ، وقال أبو عبيد قوله الفلتون هو الذي لا يدري صاحبه أيقضيه الذي عليه الدين أم لا ؟ كانه الذي لا يرجوه - انتهى . =

كتاب الحجة (باب الرجل يكون له دين على رجل) للإمام محمد الشيباني

اخبرنا عبد الله بن المبارك عن اسامة بن زيد عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما انه قال: في الدين يرجى قال: زكه كل عام^١ وقال: لا جمعة الا في المسجد الاكبر^٢ وقال: لا جمعة في السفر^٣ وإذامات الرجل و عليه صداق امرأته فهي اسوة الغرماء و ان كان في بيته قمح او زبيب او نحو ذلك فهو للورثة الا ان يكون سماه لى دخل عليها وهو صحيح .

== قلت لعله هو معنى ما قال صاحب الهداية عن علي رضي الله عنه . قال: لا زكاة في مال الضمارة . تأمل ؛ و الظاهر من الظنون المال المظنون المرجو حصوله فانهم .

(١) اسامة بن زيد اثنان احدهما اسامة بن زيد بن اسم العدوى مولى عمر ابى زيد المدنى من رجال ابن ماجه . و الثانى اسامة بن زيد اللبى مولا لم ابو زيد المدنى من رجال الستة الا البخارى و كلاهما يرويان عن نافع مولى ابن عمر رضي الله عنهما وعن كليهما يروى ابن المبارك كما في التهذيب وغيره . كانا في زمن واحد الا ان اللبى اقدم مات سنة (١٥٣) و الامام محمد يروى عن العدوى كثيرا في كتبه بغير واسطة احد ، و هنا يروى عنه بواسطة ابن المبارك ، فالأرجح عندي انه أثبتى لا العدوى و ان كان هو ايضا من جملة شيوخ الامام محمد كما لا يخفى على من طالع كتبه . تأمل و تحصه من هنا منهما .

(٢) أخرجه البيهقي في سننه من طريق الوليد بن مسلم عن الليث بن سعد ان عبد الله بن عباس و عبد الله بن عمر قالا : من اسلف مالا فعليه زكاته في كل عام اذا كان في ثقة ج ٤ ص ١٤٩ و من طريق عبد الله المدنى ثاسفان عن موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال : زكوا ما كان في ايديكم و ما كان من دين في ثقة فهو بمنزلة ما في ايديكم و ما كان من دين ظنون فلا زكاة فيه حتى يقبضه . انتهى ج ٤ ص ١٥٠ .

(٣) لى و قال ابن عمر ايضا هذا الاسناد يشير ابن عمر بذلك الى انه لا جمعة في القرى بل في الأمصار فان المسجد الاكبر لا يكون الا فيها . تأمل .

(٤) هذا الجزء أخرجه البيهقي في باب من لا تلزمه الجمعة من طريق عبيد الله بن عمر ==

كتاب الحجة (باب الرجل يكون عنده العروض ثم يبيعها) للإمام محمد الشيباني

باب الرجل يكون عنده العروض للتجارة اعواما

ثم يبيعها أيزكي ائمانها

قال ابو حنيفة في الرجل يكون له العروض للتجارة فكثت عنده اعواما لا يبيعها ثم يبيعها فعليه ان يزكي ائمانها لما مضى من السنين كما وصف زكاة الدين المنقر به فاذا قصت ائمانها مما يجب فيه الزكاة لم يكن عليه زكاة .

وقال اهل المدينة : لا يكون عليه في ائمانها الا زكاة واحدة .

وقال محمد بن الحسن : ما في الأرض حيلة في ترك الزكاة مثل هذه : ان كان كما قال اهل المدينة يكون المال الكثير فيشتري به التجارات من العروض التي اذا تربص بها الرجل ان زاد في ثمنها فهو يزيد سنة سنة في يده ليربصه وليس عليه فيه زكاة وليس هذا بشيء^١ . ولكن عليه فيه الزكاة فان شاء أدى ربع عشر

= عن نافع عن ابن عمر قال : لا جمعة على مسافر - اهـ ج ٣ ص ١٨٤ . قال : هذا هو الصحيح موقوف . ورواه عبيد الله بن نافع عن ابيه فرضه الى النبي صلى الله عليه وسلم - انتهى . و اخرج البيهقي في ج ٤ ص ١٤٩ من سننه من طريق ابن خزيمة عن عقيل عن ابن شهاب عن السائب بن يزيد عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال : زكاه يعني الدين اذا كان غدا - املا - انتهى . وعن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس انه سئل عن زكاة مال تغائب قال : اد عن الغائب من المال كما تؤدي عن شاهد . فقال له ابن : اذا جالك المال قال : هلاك المال خير عن هلاك الدين . و راجع البيهقي فان فيها مزيدا على هذا . قل : و دوننا عن علي و عمر رضي الله عنهما مثل قول هؤلاء ثم تن الحسن و طاوس و مجاهد و القاسم بن محمد و الزهري و شافعي .

(١) وكان في الأصول ، التي ، وهو مصنف .

(٢) وكان في الأصول ، ليس هذا شيء ، والمراد من العروض ههنا ما ليس بنقد =

كتاب الحجّة (باب الرجل عليه الدين وعنده عروض لغير التجارة) للامام محمد الشيباني
 ذلك الشيء بعينه لكل سنة تأتي عليه وإن شاء أدى قيمة ذلك دراهم أو دنانير
 وإن شاء باع بخصه فأدى زكاة ذلك^١ فإذا كان يقدر على أن يفعل واحدة من
 هذه التصل ، فكيف بطلت عنه الزكاة ؟ وهذا مال في يده لم يحطه إياه انسان .

باب الرجل يكون عليه الدين وعنده عروض لغير تجارة وفي بدينه

قال ابو حنيفة في الرجل يكون عليه دين وعنده من العروض لغير التجارة
 وفي بدينه وعنده مال سوى ذلك انه يجعل^٢ الدين من المال الحاضر فان بقي
 منه شيء تجب فيه الزكاة بعد اخراج الدين منه^٣ [فقيه] زكاة وإلا فلا زكاة
 عليه ولا يكون الدين في العروض .

== كما في المغرب ، ونقله في البحر عن ضياء العلوم ليدخل فيه الدواب والمكيلات
 والموزونات اذا قوى فيه التجارة فانها من عروض التجارة - كذا في رد المختار .
 (١) اشار بذلك الى ان التقويم انما يكون بالمسكوك من الورق او الذهب اذا استوبا
 و اذا اختلفا فالأقبح منهما للفقراء او بالأزوج منهما لثلا يضرم ، والقيمة تعتبر
 عند الامام يوم الوجوب ، وعند صاحبين يوم اداء الزكاة كما في السوائم ويقوم في
 البلد الذي المال و "عروض فيه - كذا في الدرالمختار ورد المختار والبحر وغيرها
 من الكتب .

(٢) وفي صيغة الصفة المشبهة .

(٣) أي يؤديه ويخرج من المال الحاضر الذي سوى العروض .

(٤) كذا في الأصل ولفظ منه ، ساقط من الهندية .

(٥) ما بين الميعين ساقط من الأصول ولا بد منه .

كتاب الحجة (باب الرجل عليه الدين وعنده عروض لنهر التجارة) للإمام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة في الرجل يكون [عليه دين و] له العروض و في يديه
وعنده مال سوى ذلك [ما] يجب فيه الزكاة فانه يزكى ما بيده من المال .
و قال محمد بن الحسن : ان الدين انما يحتسب من الأموال التي يجب فيها
الزكاة ولا يحتسب الدين في متاع يتجر الرجل ولا في داره و لا في ثيابه و لا
في عروضه .

أرأيت رجلا له عرض تساوى ألف درهم استقرض من رجل ألف
درهم فحال عنده حولان أعليه ان يزكى الألف التي استقرض لمكان العرض
الذي كان عنده .

ليس لهذا وجه نعرفه انما الدين في المال اتمام فان بقي منه ما يجب فيه
الزكاة بعد الدين زكاة .

أرأيت رجلا له عروض تساوى ألف درهم فاستقرض ألف درهم فاشترى
بها أربعين شاة فحال الحول على الغنم السائمة أعليه ان يزكها لمكان ذلك

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل موجود في الموطأ . حاصل عبارتها هكذا : في رجل
يكون عليه دين وعنده من العروض ما فيه وفاء لما عليه من الدين ويكون عنده من
التراض سوى ذلك ما يجب فيه الزكاة فانه يزكى ما بيده من ناض يجب فيه الزكاة
و اذا لم يكن عنده من العروض والتقدم الا وفاء دينه فلا زكاة عليه حتى يكون عنده
فضل عن دينه ما يجب فيه الزكاة فعليه ان يزكيه - انتهى .

(٢) سقط من الأصول حرف « ما » و انما زدناه من الموطأ .

(٣) وكان في الأصل « انه » بدون الفاء . و في الموطأ « فانه » بالفاء وهو الصواب .

(٤) وكان في الأصل « يساوى » بالتذكير . و لفظ العروض جمعا يقتضيه « بالثبوت » .

(٥) كذا في الأصول ، و لعل الصواب : التام من النمو - و الله اعلم . ف

(٦) وكان في الأصول « يساوى » و الصواب « تساوى » بالثبوت او يكون له عرض

العرض^١ الذي عنده ولما كان طعام قد جعله في يده رزقا لعياله لستهم .
 ألا ترون ان هذا لا يستقيم وليس عليه عمل الناس .
 هل رأيتم احدا احتسب^٢ دينه في مسكنه وخادمه وترك^٣ او يحتسب^٤
 في مال التجارة انما تحسب الديون في اموال التجارة فان بقي بعد ذلك ما يجب
 فيه الزكاة زكاه .

باب الرجل يكون عنده مال يديره^٥ للتجارة

قال ابو حنيفة : ما كان من مال عند رجل يديره^٦ للتجارة ولا ينض^٧ له

= يساوى ، و الله اعلم . ف

- (١) وكان في الاصل « العروض » بالجمع ، و السياق يقتضى الافراد .
- (٢) وكان في الاصول « احسب » و الصواب « احتسب » .
- (٣) هكذا في جميع النسخ ولم أفهم ما هو - فتأمل فيه ، و لعله : و رزقه او مركبه او فرسه - كما ذكره قبله و الله اعلم .
- (٤) تأمل فيه هل هو بصورة الماضى انسب او بالمضارع اليق . و قبله « احتسب » ماضيا و حرف « او » يقتضى الماضى و الله اعلم .
- (٥) في جميع النسخ « يديره » من الارادة . و الصواب « يديره » من الادارة و هو في الموطأ ايضا « يدار » .

- (٦) وكان في الاصول « يريده » و هو تحريف و الصواب « يديره » .
- (٧) بكسر النون يحصل زرقاتى . و في المغرب « خذ ما نضر لك من دينك اى تيسر و حصل » و في الحديث « خفوا صدقة ما نض من اموالهم اى ما ظهر و حصل » و في الزيادات « يملك من التصرف ما ينض به المال » و في الحديث « يقتسمان ما نض بينهما من العين اى صار ورقا و عينا بعد ان كان متاعا ، و الناض عند اهل الحجاز =

كتاب الحجة (باب الرجل يكون عنده مال يديره) للإمام محمد الشيباني

منه شيء فيصير ورقا أو ذهبا في يده انما يخرج من تجارة الى تجارة ومن متاع الى متاع فانه ينظر هل ملك ما يجب فيه الزكاة في ذلك فاذا حال الحول عليه من يوم ملكه زكى ثم اذا حال الحول من يوم زكاه زكى ما في يده زكاة اخرى فيقومها كذا ايضا ولا يبالى بفض في يده من او لم ينض .

وقال اهل المدينة : يحمل له شهرا من السنة يقوم فيه ما كان عنده من عروض التجارة ويحصى ما في يده من نقد او مدين فاذا بلغ ذلك كله ما تجب فيه الزكاة فانه يزكيه .

وقال محمد بن الحسن : قد رجح اهل المدينة في هذه المسألة عن قولهم .

= المداخيم والذناير - انتهى . وبابه ضرب .

(١) كذا في الاصل وهو الصواب . وكان في الهدية من شيء وهو تصحيف .

(٢) لفظ عليه . ساقط من الاصول ولا بد منه .

(٣) وكان في الاصول من يومئذ زكاه . وهو خطأ باعتبار السياق .

(٤) كذا في الاصل . وفي الهدية تقدمها بالذال بعد اللام . والصواب ما في الاصل .

(٥) كذا في الهدية . وكان في الاصل .

٦ وفي الموطأ . وما كان عند رجل يديره للتجارة ولا يفتش لصاحبه منه شيء تجب عليه

فيه زكاة من يملك له شهرا من السنة يقوم فيه ما كان عنده من عروض التجارة ويحصى

فيه ما كان عنده من نقد او عين في ذلك كله ما تجب فيه زكاة فانه يزكيه . انتهى .

٧ في الموطأ . من عرض . بالالف .

(٨) ويخصى فيه ما كان عنده من نقد او عين . الموطأ .

(٩) ما بين المربعين ساقط من الاصول . انما زكاه من الموطأ .

(١٠) وفي الموطأ . قال مالك الامر عند بيعها بدار من العروض للتجارة ان الرجل اذا

صدق ماله ثم اشترى به عرضا بزا او رقعا او ما اشبه ذلك ثم باعه قبل ان يحول عنه الحول .

الذى قالوا فى الرجل يكون له العروض للتجارة فلا يبيعها بعد^١ اعوام انه يكون عليه زكاة واحدة ينبغى^٢ فى قولهم ان لا يكون فى هذا المال زكاة وان اداره^٣ من يوم تجارته^٤ من تجارة^٥ الى تجارة^٦ ومن متاع الى متاع عشرين سنة حتى يبيعه بناض ينض فى يده فاذا باعه بذلك زكاة لسنة واحدة .

ولكن اهل المدينة يفاحش^٧ عليهم قولهم يمكنهم ان يتصلوا الزكاة على المسلمين .

ما بين ترك التاجر ماله فى التجارة الواحدة يربص بها و يطلب بها الفضل و بين ادارته ذلك من تجارة الى تجارة الا انه لا ينض منها فى يده شئ . فرق قلن وجبت الزكاة فى احدهما لتجنب فى الاخرى .

أ رأيتم رجلا كان فى يده تجارة فارت^٨ عليه فلم يحمدها ناضا لحولها

== فانه لا يردى من ذلك المال زكاة حتى يحول عليه الحول من يوم صدق وانه ان لم يبلغ ذلك العرض ستين لم يجب عليه فى شئ . من ذلك العرض زكاة وان طال زمانه فاذا باعه فليس فيه إلا زكاة واحدة - انتهى ، وفى باب زكاة لذين من الموطن ان العروض تكون عند الرجل اعواما ثم يبيعها فليس عليه فى اثنتها الا زكاة واحدة - انتهى .

(١) لى فى معنى تخط البعد ههنا - تأمل ، و عبارة الموطن بين يديك .

(٢) عندى الاولى « فينبى » بالفاء - تأمل .

(٣) كذا فى الهندية ، وكان الاصل « اداره » بالذال المعجمة وهو من سهر التاسع .

(٤) وكان فى الاصل « من يوم تجارته الى تجارته » والصواب « من يوم تجارته من تجارة الى تجارة » فسقط من الاصول « من تجارة » فلذا جعلناه بين المربعين .

(٥) تأمل فى معنى هذه العبارة .

(٦) من البوار بالواو والراء المهملة الكساد ، قال فى ج ١ ص ٤٨ من المغرب : بارت السلعة كسدت من باب طلب ، ومنه الحديث : بارت عليه الجذعان - اهـ . وليس معناه ==

الى تجارة اخرى و كانت طعاما^١ فاشترى بها بزامم بارت التى عنده فاشترى بها
عطرا فلم يزل يحول ذلك من تجارة الى تجارة حتى اتى على ذلك عشرين سنين
او كان فى يده بزام^٢ فبار عليه فلم يأت برأس منه فامسكه رجاء الفضل و رجاء
أن الله يرد عليه رأس ماله فمكث عنده عشر سنين أ يبغي أن يكون بين هذين
فرق و لكن وجبت الزكاة فى احدهما لتبين^٣ فى الآخر و ما امساكه هذين

= ملكك و هو معنى بادت بالمال المهمة كما فى ج ١ ص ٥١ من المغرب . باد : هلك -
يود و أباده : اهلكه ، و منه الحديث : ايدت خضراء قریش - اه . و الفعل يحى . باد
يبد كما فى القاموس و غيره كما فى حاشية المغرب .

(١) يعنى مثلا و البز من الثياب ائمة الزاز - كما فى ص ١٨٤ من مختار الصحاح .

(٢) كذا فى الاصل بالرفع ، و فى المندية بزام ، بالنصب و ليس بصواب .

(٣) ذهب الأئمة الثلاثة و غيرهم الى أن التاجر يقوم كل علم و يزكى مديرا كان او
محتكرا ، قال الزرقانى فى ج ٢ ص ٥٢ من شرح الموطأ : و قد اجمع الجمهور على زكاة
عروض التجارة و ان اختلصوا فى الادارة و الاختكار و الحجة لهم ما تقدم من عمل
العمرين و ما نقله مالك من عمل اهل المدينة و خبر ابى داود كان صلى الله عليه وسلم
يأمرنا ان نخرج الزكاة عما نعدده للبيع ، قال الطحاوى : ثبت عن عمر و ابنه زكاة عروض
التجارة و لا يخالف لهما من الصحابة و هذا يشهد ان قول ابن عباس و عائشة رضى الله
عنهم لا زكاة فى العروض انما هو فى عروض الثنية - انتهى . قال الحافظ فى ص ١٦٢
من الداراية ، و فى الباب حديث سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يأمر ان تخرج
الصدقة من الذى يد للبيع ، أخرجه ابو داود و مكث عنه ثم المنذرى بعده كما فى نصب
الراية ج ٢ ص ٣٧٦ و من طريقه أخرجه البيهقى فى ج ٤ ص ١٤٦ من سننه و الدارقطنى
و الطبرانى (و البزار كما فى ج ١ ص ١٨٤ من التلخيص) و فيه ضعف (و فى التلخيص
و فى اسناده جهالة و فى ص ٧٠ من بلوغ المرام و اسناده لين - اه . و قال ابو عمر =

كتاب الحجة (باب الرجل يكون عنده مال يديره) للإمام محمد الشيباني

لرغبة يطلبها أو البوار الاسواء لأنه قد يقدر على أن يبيع الذي بار عليه
بوضعية^١ فيزكي ما مضى في يده من ثمن فإن كان أقل من رأس المال فكذلك
يؤمر قبل أن يبيع أن يزكي قيمة ذلك الشيء على وضعية أو ربح ثمنه بسنة ولا
يزكي على رأس ماله الأول .

= ابن عبد البر كما في نصب الراية ، وقد ذكر هذا الحديث رواه أبو داود وغيره بإسناد
حسن - انتهى ، و ما قاله عبد الحق في أحكامه تعقب عليه ابن القطان في كتابه - راجع
نصب الراية) ، و عن أبي ذر رفته : في الأبل صدقتها - الحديث ، و فيه و في البر
صدقة أخرجه أحمد و الدارقطني و الحاكم (و قال في المستدرك كلا الاستاذين صحيحان
على شرط الشيخين ولم يخرجاه و الديهقي في سننه) و استاده حسن (و في التلخيص وهذا
إسناد لا بأس به - اه) و « البر » بالموحدة و الزاى فيدخل في هذا الباب ، و من
ضبطه بضم الموحدة و الراء فلا مدخل له فيه (قال النووي في تهذيب الاسماء و اللغات
هو بالياء و الزاى و هي الثياب التي هي أمتعة البراز قال : و من الناس من صحفه بضم
الباء و الراء المهملة و هو غلط - انتهى نصب الراية) و روى عبد الرزاق بإسناد صحيح
عن ابن عمر أنه كان يقول في كل مال يدار في عيد أو دواب أو يز للتجارة تدار الزكاة
فيه كل عام و للبيهقي من وجه آخر صحيح ، عن ابن عمر : ليس في العروض زكاة إلا
ما كان للتجارة و للشافعي و أحمد و عبد الرزاق و الدارقطني (و الديهقي) من طريق
أبي عمرو بن حماس عن أبيه أن عمر قال له قومه يئى الأدم و الجباب ثم أخرج
صدقه و في الموطأ أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامله أنظر من مراكب من المسلمين
عما ظهر من أموالهم عما يديرون من التجارة من كل أربعين ديناراً ديناراً - انتهى ،
و راجع نصب الراية و سنن الديهقي و التلخيص و البدائع و غيرها .

(١) وضع في تجارته وضعية خسر و لم يربح و اوضع مثله بضم الأول فيهما =

باب زكاة الماشية

قال أبو حنيفة رضي الله عنه في الرجل يكون له الغنم^١ والمز^٢ والضأن^٣ والابل^٤ البخت^٥ والعراب^٦ والبقرة^٧ والجواميس^٨ أن ذلك يجمع بعضه إلى بعض = والوضعية في معنى الحليطة نقصان نسبة بالمصدر وبيع المواضع خلاف بيع المراجعة وانضمت السوق كسدت وانحط سعرها - كذا في المغرب .

(١) الغنم - محركة : أنشاء لا واحد لها من لفظها ثواحدة شاة وهو اسم مؤنث للجنس يقع على الذكور والإناث - قاموس وفيه : أنشاء الواحدة من الغنم للذكر والأنثى وتكون من الضأن والمز والضأن والبقرة والغنم والوحش والمرأة جمعه شاة وشياه وشواه ، والضأن ما كان من ذوات الصوف والمز من ذوات الشعر : فهما في كذا في رد المحتار .

(٢) جمع بختي وهو ماله سنامان منسوب إلى يختصر بضم الباء وسكون الخاء المعجمة وقح أثناء الثناء فوق واتون والصاد المهملة المشددة في آخره راء علم مركب تركيب مرصع على ملك (ح) وفي "قاموس" يختصر بالشدائد أصله بوخت ومعناه ابن ونهر كقبح صنم وكان وجد عند الصنم ولم يعرف له أب فنسب إليه خرب "قدس" - له . نسب لأنه أول من جمع بين نعني والعجمي فوجد منهما له فسمي نخيا - كذا في شرائعنا ، رد المحتار .

١٣ بكر تعين المهمة وهي الابل العربية .

(٤) مأخوذ من البقر بالسكون وهو النبق سمي به لأنه شقي كأنور لأنه يتبر الأرض ومفرده بقرة والباء ملحوظة - رد المحتار . وحده ذكر "بق" - قاموس - كما يسمى ثور ثورا لأنه يمر بالأرض أي يربها . قال في المغرب : و الثور الأرض حرثها وزرعها وسميت لأنه المهيبة لأنها تهر الأرض . - رد المحتار .

٥ : جمع جاموس نوع من البقر كما في المغرب ج ١ ص ٩٢ والزرقاني ج ٢ ص ٥٨

فيجمع الغنم كلها على حدة ويجمع البخت والعراة كلها على حدة ويجمع الجواميس والبقرة كلها على حدة ثم يعرفها المصدق فيأخذ من أوسطها الفريضة^١ التي يجب عليه فإن شاء أخذ ذلك من البخت دون العراة وإن شاء أخذ ذلك من البقر دون الجواميس وإن شاء أخذ^٢ ذلك^٣ من المعز دون الضأن إن قل أحد الصنفين أو كثر فذلك سواء أخذ من أي الصنفين شاء لأنه شيء واحد .

وقال^٤ محمد بن الحسن .

وقال أهل المدينة : يجمع بعض ذلك إلى بعض كما قال أبو حنيفة فإن كان أحد الصنفين الذي أصف^٥ أكثر من الآخر أخذ فريضة الله من الأكثر وإن كانا سواء أخذ فريضة الله^٦ من أيهما^٧ شاء .

= وهو مثل القر في الزكاة والأضحية والربا بكله نصاب البقر وتؤخذ الزكاة من أغلبها وعند الاستواء يؤخذ أي الأدنى وأدنى الأعلى - نهر ، وعلى هذا الحكم البخت والعراة والمعز والضأن ، نك - ردالمحتار ، قيل كأنه منق من جس الودك إذا جدد لأنه ليس به قوة بقرة في استمائه في الحرب و"رع والدباسة - زرقاني .

(١) وكان في الأصول : فريضة ، والصواب : الفريضة كما لا يخفى .

(٢) كذا في الأصل ، ولفظ : أخذ ، ساقط من الهدية .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول والصواب إثباته كما هو في الصور التي مرّت قبل .

(٤) قوله : ، وقال محمد بن الحسن ، كذا في جميع الأصول زائد على خلاف دأب الكتاب .

(٥) في النسخ : أضيف ، وعندى الأفراد أولى من التنية والذى صفة لفظ أحد المذكور وأضيف صلته - تدر .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وإنما زيد ليناسب ما قبله والّا يكون لفظ : فريضة ، بالترفيف .

(٧) كذا في الأصول ، وفي الموطأ : من أيهما ، بالتأنيث .

ابن عبد الله الخولاني قال : خرج سعد^١ الأعرج وكان من أصحاب يعلى بن أمية حين قدم المدينة قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أين تريد ؟ قال : الجهاد ، قال : ارجع الى صاحبك - ويعلى بن أمية يومئذ على اليمن - فان عملاً بحق جهاد حسن ، فلما اراد ان يرجع قل لهم^٢ عمر رضي الله عنه : اذا مررتم بصاحب المال فلا تنسوا الحسنة تحسنوها صاحبها^٣ و فرقوا المال ثلاث فرق : فخيروا صاحب المال ثلثاً^٤ ثم اختاروا في اخذ الثلثين ثم صغروها^٥ في كذا وكذا ،

(١) وفي ج ٢ ق ٢ ص ٥٤ من تاريخ البخاري الكبير : سعد الاعرج من اصحاب يعلى بن أمية قدم المدينة فقال له عمر : أين تريد ؟ قال الجهاد ، قال : ارجع الى صاحبك ويعلى يومئذ على اليمن فان عملاً بحق جهاد حسن قال سعد الاعرج : ما كنا رجوع الا بساطنا - قاله لي محمد : اخبرنا ان المبارك عن معمر عن سماك بن الفضل عن شهاب بن عبد الله - اهـ . وفي ج ٢ ق ١ ص ٩٩ من الجرح و التعديل لابن ابي حاتم : سعد الاعرج يمانى قدم المدينة وكان من اصحاب يعلى بن أمية . روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه روى عنه شهاب بن عبد الله ، سمعت ابي يقول ذلك - اهـ . وذكره ابن سعد في ج ٥ ص ٥٣٥ من طبقاته و قال : سعد الاء ج من اصحاب يعلى بن أمية و قد لقي عمر بن الخطاب - اهـ . ف

(٢) و كان في الاصول عمل ، بالرفع و هو تصحف و الصواب «علا» بالنصب كما مر من تاريخ البخاري . ف

(٣) خطاب لسعد و من كان معه من الرجال .

(٤) كذا في الاصول . و لعل الصواب « الى صاحبها » تأمل .

(٥) كذا في الاصول . و لعل الصواب « في ثلاث » .

(٦) هكذا في جميع النسخ . ولعله « صغروها » بضمير الثبته ثم ما معنى « صغروها » في =

باب صدقة الخيلين ' يكون بينهما الغنم

قال أبو حنيفة : لا تجب على الخيلين يكون بينهما الغنم السائمة و البقر و الايل الزكاة حتى يكون لكل واحد ما يجب فيه الزكاة فان كان لأحدهما ما يجب فيه الزكاة ولم يكن الآخر فعلى الذى له ما يجب فيه الزكاة [زكاة]^١ و ليس على الآخر زكاة و الخيلتان الشريكان فى الغنم^٢.

و قال اهل المدينة بقول ابى حنيفة فى ذلك كله الا انهم قالوا : الخيلان ليسا بشريكين انما الخيلط اذا كان الراعى واحدا و الدلو^٣ واحدا و المراح^٤ واحدا و الفحل^٥ واحدا قال جلال خيطان و ان^٦ عرف كل واحد منهما ماله

= الشاة يأخذ صاحب الغنم الثلث من خياره و يأخذ صاحب الصدقة من الثلثين حقه . و روى عن وكيع عن سفيان عن ليث عن عطاء قال : تفرق فرقتين ، و روى عن عباد ابن عوام عن عطاء بن محمّد - اهـ - فى المصدق ما يصنع بالغنم ق ٢٥٢ / ٢) . و روى فى ابتداء البحث عن ابن عبيدة عن إبراهيم بن ميسرة عن رجل من ثقف قال : سألت أبا هريرة فى المال صدقة قال : فى الثلث الأوسط فاذا أتاك المصدق فاخرج له الجذعة و الثبة - اهـ . ف

(١) الخيلط : الشريك فى نفس الشيء .

(٢) ما بين المربين ساقط من الاصول و لا بد به .

(٣) يعنى مثلاً .

(٤) آلة الاستقاء ، و قيل : كناية عن المياه . اهـ - زرقاتى .

(٥) بضم الميم على الاشهر و تفتح مجمع الماشية للمبيت او القاتلة - زرقاتى .

(٦) ذكر الماشية .

(٧) قال الزرقانى فى ج ٢ ص ٥٩ من شرحه : الواو ، للحال لا للمبالغة بدليل قوله : =

كتاب الحجة (باب صدقة الخيلين يكون بينهما النعم) للإمام محمد الشيباني

من مال صاحبه .

وقال محمد بن الحسن : وكيف يكون هذان خيلين وما لهما متفرق
وانما جاء^١ في الحديث الخيلان يترادان الفضل بالسوية على عدد اموالهما
فاذا كان مالهما متفرقا فكيف يترادان .

أرأيتم ان وجد المصدق فريضتهما جميعا في غنم احدهما و اغنامها متفرقة
فيؤخذ فريضتهما جميعا في غنم احدهما ليس لهذا معنى نعرفه انما الخيلان اللذان
غنمهما واحدة وكل واحد منهما له من النعم ما يجب فيه الزكاة واحدهما
اكثر غنما من الآخر يكون لأحدهما ثمانون شاة و لو احد و اربعون
= [والذي ليس يعرف ماله من مال صاحبه ليس بخيل انما هو شرك] فقط لا خيل
- انتهى ، وعلى ما نقله الامام محمد قالوا والمبالغة - تفهم ، لكن سقطت البارة المذكورة
وانما هي للحال كما قال الزرقاني .

(١) و هو في كتاب ابى بكر رضى الله عنه لانس رواه ابو داود في سننه و الحاكم
في مستدركه : و ما كان من خيلين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية - الحديث ،
و رواه البخارى و النسائى و ابن ماجه ايضا و البخارى قد اخرجهم في ابواب من صحيحه
و بسطه الزيلعي في نصب الراية و ابن الترمكافى فى الجوهر النقي و الطحاوى فى شرح
معاني الآثار . و أيضا هو فى كتاب عمر بن الخطاب رضى الله عنه اخرجهم ابو داود
و الترمذى و ابن ماجه و البيهقى فى سننه و احمد فى مسنده و ذكره مالك فى موطئه :
و ما كان من خيلين فانهما يتراجعان بينهما بالسوية و لا يؤخذ فى الصدقة مريمه ولا
ذات عيب - الحديث ، و قد حسنه الترمذى باعتبار شاهده و هو حديث انس عند
البخارى و ابى داود و النسائى و ابن ماجه ، و فى كتاب عمرو بن حريم اخرجهم النسائى
فى انديات و ابو داود فى مراسيله و الدارقطنى و البيهقى و احمد فى مسنده و عبد الرزاق
فى مصنفه و الحاكم فى مستدركه و ابن حبان فى صحيحه : و لا يؤخذ فى الصدقة مريمه =

كتاب الحجّة (باب ما يجب في السخال من الزكاة) للإمام محمد الشيباني

شاة فيأخذ منهما شأتين من اغنامهما فيرد صاحب الأربعين على صاحبه
ثلك قيمة شاة لأنه أخذ من غنمه ثاة و اتما له من الشأتين اللتين اخذنا ثلكا شاة .
فهذا و شبهه الذي يتراد فيه الخنصان . فأما الغنم اذا كانت متفرقة فليس يؤخذ
من احدى الغنمين ما يجب من الزكاة في الغنم الآخرين . وكذلك الابل
و البقر .

باب ما يجب في السخال من الزكاة

قال ابو حنيفة رضى الله عنه في الرجل يكون له الغنم لا يجب فيها
الصدقة فتولد قبل ان ياتي المصدق بيوم واحد قبل ما يجب فيه الصدقة
يسخاها انه لا يجب فيها الصدقة حتى ينزل عليها الحول منذ يوم وجب
فيها الصدقة .

= ولا عشاء ولا ذات عوار ولا تبس الغنم ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع
خشة للصدقة و ما اخذ من الخنصان فثما تراجمان بينهما بالسوية - الحديث .

(١) و كان في الاصول « شاتان » بالرفع وهو تصحف ، و الصواب « شاتين »
بالنصب لأنه مفعول « فيأخذ » .

(٢) تأمل فيه .

(٣) و كان في الاصول « وليس » بالواو ، و الصواب « فليس » بالقاء .

(٤) هكذا في جميع النسخ . و الاولى « الاخرى » فقط فأمل فيه .

(٥) جمع « سخة » و يجمع ايضا على سخل بفتح السين و سكون المعجمة كتمر و تمر .

قيل : هي الهمة - كما في المغرب ، قال الأزهري : تقول العرب لأولاد الغنم ساعة
تضعها امهاتها من الضأن لو المعز ذكرا كان أو أنثى سخة . اهـ - زرقاني .

(٦) كذا في الاصول . و في الموطن « بولادتها » .

وقال اهل المدينة : فيها الصدقة :^١ على صاحبها يوم يحول الحول على الأولى .

وقالوا : ولا يشبه الأولاد ما أفيد^٢ منها :^٣ بشراء أوهبة أو ميراث .
وقال محمد بن الحسن : هذا كله واحد ما أفاد^٤ بشراء أوهبة أو ميراث وما ولدت سواء .

وقال اهل المدينة ايضا في العرض^٥ يكون للتحارة لا يبلغ ثمنه ما تجب فيه الصدقة^٦ وليس^٧ له مال غيره فيحول عليه الحول ثم يبعه صاحبه بربح^٨ فيبلغ ربحه ما تجب فيه الصدقة^٩ انه يصدق الربح مع رأس^{١٠} (١١) ما بين المربعين ساقط من الأصول . وإنما زدناه من موطأ وعبارته هكذا : قال مالك اذ بلغت ثمن بأولادها ما يجب فيه الصدقة فليج فيها الصدقة وذلك ان ولادة الثمن منها^{١١} انتهى .

(١٢) وكذا في الأصول . ما أفاد بسراة . والصواب ما في موطأ الامام مالك وما قيد بها . .

(١٣) هكذا في جميع نسخ مدونة والمهول لولى كما لا يخفى .
(١٤) هكذا في الموطأ ، وفي الأصول المدونة جامع وهو لا ينسب باعتبار ضمائر في في لغة .

(١٥) زاد في الموطأ : ثم يبعه صاحبه بربح ما يجب فيه الصدقة فتصدق بربحه مع رأس المال . - انتهى .

(١٦) من قوله : وليس في قوله : حول ، ليس في الموطأ وإنما هو مدني في مسأله اخرى مذكورة بعده .

٧١ حفظ . مع ليس في الموطأ .

١٨ في الموطأ : فصدق بربحه ، لقاء الضمير وليس به . - انتهى .

المال حين يبيعه .

ولو كان ربحه [فائدة] او ميراثا [افادها] لم تجب عليه [فيه]
الصدقة حتى يحول عليه الحول من يوم افاده [او ورثه] فغذاء الغنم
منها كما ان ربح المال منه .

وقال ابو حنيفة : هذا كله سواء الربح والولد والفائدة ولا زكاة في
شئ من ذلك حتى يحول الحول من يوم صار له مال تجب في مثله الزكاة .
وقال محمد بن الحسن : ان الربح والولد لم يكونا بمال له حتى ولد وحتى ربح
الربح فكيف اقتيق هذا وفتائدة التي يفيد .

(١) لفظ « حين يبيعه » لم يذكر في الموطأ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول واما زدناه من الموطأ .

(٣) كذا في الأصول ، وفي الهدية « ذمها » وهو تصحيف .

(٤) وكان في الأصول « صدقة » بالتكثير .

(٥) كذا في الموطأ بتذكير الضمير . وفي الأصل « عبي » - « ثأنيث » .

(٦) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، وزيد من الموطأ .

(٧) هذا هو الصواب بالنين والقال المعجمتين بعدهما ألف ومد جمع غنى وهي محال
الغنم بزنة كريم وكرام كما في شرح الزرقاني . ووقع في الأصول « فعد الغنم »
وهو خطأ فاحش .

(٨) كذا في الأصل ، وفي الهدية « زكاة » بالتكثير ، والصواب ما في الأصل بلام
التعريف . ف

(٩) كذا في الأصل ، وفي الهدية « او ربح » سقط منها لفظ « حتى » وفيها « او »
مكان « واو » والصواب ما في الأصل . ف

(١٠) وكان في الأصول « افرق » وهو تصحيف . والصواب « افرق » .

باب الرجل يكون له المال الورق و الذهب

ثم افاد اليهما 'مالا

قال ابو حنيفة في رجل يكون له مال من ذهب او ورق تجب فيهما ' الزكاة ثم افاد اليهما 'مالا ذهبا او ورقا تجب فيه الزكاة اولا تجب انه يجمع ذلك كله ثم يزكى مع ماله الاول يوم يزكيه و المال الثاني تبع للاول من قائمة او غيرها .

و قال اهل المدينة : يزكى ' له الاول حين يحول عليه الحول ولا يزكى مال القائمة حتى يحول على القائمة الحول .

و قال محمد بن الحسن : ينبغي لصاحب هذا المال ان يقعد حسابا يحسبون له زكاة ماله متى تجب .

أرأيتم الرجل اذا كان يقيد اليوم 'لما وغدا الهين و بعد غد ثلاثة آلاف

١١ كذا في الاصل ضمير تنبذ و ضمير 'لورق و 'لثلاثة . . . و في الموطأ و ايه ، بتوحيد ضمير و هو يرجع الى المال . ف

١٢ كذا في الاصل بصيغة التثنية ، و في موطأ فيه ، و ضمير الموطأ يرجع الى 'المال ، و ضمير 'مصرح يرجع الى 'ورق و 'الذهب . ف

٣ عبارة الموطأ هكذا ، اذا كان الرجل من الذهب او الورق ما تجب فيه الزكاة ثم افاد اليه 'لا ترك ماله 'لثمن افاد له ، كذا مع ماله الاول حين يزكيه حتى يتم على القائمة الحول من يوم اذاده ؛ انتهى من ١١٤ قال 'لورقاني . و قال الشافعي : لا يضمن شيء من 'تقوا الى غيره الا ناجح المناسبة اذا كانت نصيبا فان لم تكن نصيبا لم يضمن . و بسحق . و قال ابو حنيفة : اذا كان له في اول الحول اربعون مئارا و كثيرا . و في آخره كذلك فان زكاة فيهما و ان نقصت في الحول . انتهى ج ٢ من ٦٢ .

كتاب الحج (باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات) للامام محمد الشيباني
وبعد ذلك خمسة آلاف و بعد ذلك بعشرين يوما عشرة آلاف ينبغي
له ان يزكى كل مال من هذه الاموال عي حقة . و هذا قول ضيق لا يوافق
ما عليه الناس . ينبغي له ان يجمع ماله كله ثم يزكيه اذا وجبت الزكاة على
ماله الاول .

باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات ثم تهلك

قال ابو حنيفة رضي الله عنه في رجل هلك ماشيته . و قد وجبت
فيها الصدقة او صارت الى ما لا صدقة فيها نها ان هلكت كلها لم يكن عليه فيها
صدقة . و ان بقي فيه ما لا يجب فيه صدقة زكى ما بقي بحساب ذلك .

(١) ان لا تجب الزكاة في نصاب هالك بعد "وجوب اي بعد مضي الحول بل تسقط وان
طبخها" "ساعى منه فسمع حتى هلك" "صحح" . وفي الفتح : انه الاشبه بانفق
لان للمالك رأي في خبره . "مدين لمن وثيقه" . "رأى يستعزم ما وان
هالك بعض النصاب مستحق" "هالك من موجب له بعد ماله منه و يعرف
الهالك الى الغنى او لا ثم الى نصاب يليه ثم و ثم اي لو كان عنه ثلاث نصب ، مثلا
وشيء زائد ما لا يبلغ نصابا ، راعا فهاك بعض ذلك يعرف "هالك الى الغنى ولا فان
كان "هالك بقدر الغنى" "واجب عنه في الثلاث نصب بتمامه" . "ان زاد يصرف
الهالك الى نصاب يليه اي الى النصاب الثالث و يزكى عن الصابين فان زاد "هالك على
النصاب الثالث يصرف" "زائد الى" "نصاب" "ثاني" و هكذا الى ان ينتهي الى الاول .
و مقتضى ما مر انه اذا نقص النصاب يسقط عنه حظه و يزكى عن الباقي بقدره تأمل
(كما سيأتى في الكتاب) ثم ان هذا قول الامام رضي الله عنه ، و عند ابى يوسف :
يصرف الهالك بعد الغنى الاول الى النصب شائما ، و عند محمد الى الغنى والنصب =

كتاب الحجّة (باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات) للإمام محمد الشيباني

وقال^١ أهل المدينة : لا صدقة عليه في ذلك كله ولا ضمان عليه فيما هلك من ماله .

وقال محمد بن الحسن : أ رأيت أن ملك^٢ أربعين من الغنم خال عليها الحول^٣ فهلك منها عشرون وبقى عشرون ثم لا يؤدى عن^٤ نصف ما بقي شاة وإنشاة قد كانت وجبت في الغنم كلها ينبغي أن يؤدى عن ما بقي نصف شاة ولا يطل الزكاة بسخلة واحدة لو نقصت من الغنم وهي أربعون ولكنه يزكى ما بقي بحساب ذلك .

أ رأيت أربعين شاة خال عليها الحول أليس فيها شاة ؟ قالوا : بلى . قيل لهم :

== لما مر من تعلق "زكاة" بهما عنده . قال في الملتقى وشرحه للتارخ : فلو هلك بعد الحول أربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة عندهما . وعند محمد : نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من أربعين بعيراً تجب بنت مخاض لما مر أن الإمام يصرف المالك إلى الغنم ثم إلى نصاب عليه ثم وثم . وعند أبي يوسف : خمسة وعشرون جزءاً من ستة وثلاثين جزءاً من بنت مخاض لما مر أنه يصرف المالك بعد الغنم الأول إلى النصب . وعند محمد : نصف بنت لبون وثمنها لما مر أنه يعاق "زكاة" بالنصاب والغنم - اهـ . في البحر : ظاهر الرواية عن أبي يوسف كقول الأمام - كذا في رد المحتار .

(١) عبارة الموصفاً هكذا . فإن هلك ما تنبّه أو وجبت عليه فها صدقات لم يؤخذ منه شيء حتى هلك ما شابهه كلها أو صارت إلى ما لا يجب فيه الصدقة فإنه لا صدقة عليه ولا ضمان فيها هلك أو مضى من "سنتين" انتهى .

(٢) وكان في الأصل : هلك . وفي المندة : ملك . وهو تصحيف . وفيه "اب" ملك .

(٣) وكان في الأصل : حول . والتكثير . والنصب "الحول" .

(٤) كذا في الأصل . وفي نسخة "من" وليس بشيء .

فان' الذئب عدا على سحطة منها قتلها أ تبطل الزكاة عما بقي ؟
 أ رأيتم' رجلا اخرجت ارضه خمسة اوسق خطة او شعيرا او تمرا
 او زينا فعدا رجل على صاع من ذلك فسرقه و هرب و لا يقدر عليه أ تبطل
 الزكاة عن ما بقي لنهاب ذلك الصاع ؟
 أ رأيتم رجلا كان له مائتا درهم قال عليها الحول فوجب فيها خمسة دراهم
 فسرق رجل منها درهما ثم هرب فلم يقدر عليه او ضاع منها درهم أ تبطل الزكاة
 عما بقي هذا مما ينبغي ان يؤخذ منه الزكاة بحساب ما بقي و لا تبطل زكاة ما بقي
 لما ذهب .

باب ما يقسم للمصدق من الورق

قال ابو حنيفة : ليس للعامل' على الصدقة فريضة مسماة . و كذلك
 قال اهل المدينة . و قد قال بعض الناس : فريضته الثمن لأن الله تعالى جعل

- (١) ان شرطية دخلت على المبتدئ' الذي هو الفاعل في الاصل .
- (٢) هذه فروع الزام على اهل المدينة فان في هذه المسائل لا تبطل الزكاة فكذا فيما هلك
 بعض الماشية و بقي بعض منها بحساب ذلك .
- (٣) باضافة زكاة الى ما .

- (٤) هذه المسائل مبنية على اصل الامام محمد و هو ان وجوب الزكاة متعلق
 بالنصاب و الغو فاذا هلك الكل سقط عنه الزكاة لأن المحل لم يبق واذا هلك البعض
 ادى الزكاة بحساب ما بقي . والتفصيل في ج ٢ ص ٢٢ و ٢٣ من البدائع - فراجعها .
- (٥) و كان في الاصل ' على العامل ' و الصواب ' للعامل ' باللام الجارة و هو كذلك
 في الموطأ : قال مالك و ليس للعامل على الصدقات فريضة مسماة الا على قدر ما يرى
 الامام - انتهى .

الصدقات على ثمانية أسهم^١ .

و قال أبو حنيفة في قسم الصدقات ذلك الى الوالى ولا بأس بتفضيل بعضهم على بعض على قدر الحاجة و ان رأى ان يعطيها صنفا واحدا لحاجتهم لا بأس بذلك .

(١) المراد به الامام الشافى - راجع ج ٢ ص ٦٣ من كتاب الام له و لنا ان الآية محمولة على اعلام من عمل له الصدقة و فيها بيان مواضع الصدقات و مصارفها و مستحقها لأن الام للاختصاص و الملك هو انه 'المختصون بهذا الحق دون غيرهم لا لتسوية كما فهم الشافى لنة و انما الصيغة للشركة و 'تسوية لنة حرف بين ، و الحديث المشهور بين الناس انه صلى الله عليه و سلم قال لما ذبن جبل حين بعث الى اليمن : ان الله تعالى فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم و ترد فى قراهم - الحديث . لم يذكر فيه الاصناف الاخر و اجماع الصحابة على انه لو اعطى واحدا من الاصناف ثمانية جاز و كفى و لم ينقل عن احد من الائمة انه تكلف فى طلب هؤلاء الاصناف الثمانية فى القرآن قسمها بينهم و لو كان لقل لنا ، و كذا لم يذكر عن احد من ارباب الاموال انه فرق صدقته على هؤلاء كلهم و ان الله امر بصرف الصدقات اليهم لمفع حاجتهم و الحاجة فى التكل واحدة . و اختلفت الاسامى و انه صلى الله عليه و سلم قسم صدقة اليمن لى كان بعثها على رضى الله عنه بين المؤلفة قلوبهم الاقرب بن حابس و زيد الحيل و عيبة بن حصن و علقمة بن علاثة حتى غضبت قريش و الاصار كما هو المعروف بين اهل العلم ، قال فى الهداية : و ائذ ذهابنا اليه مروى عن عمر و ابن عباس رضى الله عنهما قال الزيلعي : حديث ابن عباس رواه الترمذى و حديث عمرو بن ابي شبة فى مصنفه و روى الطبري فى تفسيره فى هذه الآية اخبرنا عمران بن عيبة عن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فى قوله تعالى : انما الصدقات للفقراء و المساكين - الآية . قال فى اى صنف وضعه اجرارك - ه . اخبرنا جرير عن ايت عن عطاء -

وقال اهل المدينة ذلك عندنا [لا يكون الا على وجه] الاجتهاد

= عن عمر بن الخطاب انه قال انما الصدقات للفقراء قال ايما صنف اعطيه من هذا اجزأ
 عنك - اه ، حدثنا حفص عن ليث عن عطاء عن عمر انه كان يأخذ القرض في الصدقة
 فيجعله في صنف واحد - اه ، وروى ايضا عن الحجاج بن ارطاة عن المنهال بن عمرو
 عن زبر بن حيتس عن حذيفة انه قال : اذا وضعت في صنف واحد اجزاك - اه ،
 و اخرج نحو ذلك عن سعيد بن حيد و عطاء بن ابي رباح و ابراهيم النخعي و ابي
 العالبة و ميمون بن مهران بأسانيد حسنة ، و استدل ابن الجوزي في التحقق على ذلك
 بحديث معاذ فاعلمهم ان الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم فترد على قرائهم
 قال : و الفقراء صنف واحد و لم يذكر سواهم ، و قال ابو عبيد القاسم بن سلام في
 كتاب الأموال : و بما يدل على صحة ذلك ان النبي عليه السلام اتاه بعد ذلك مال فجعله
 في صنف واحد سوى صنف الفقراء و هم المؤلفة قلوبهم الاقرع بن حابس و عينة بن
 حنن و علقمة بن علاثة و زيد الجثلي فسميهم "لنمية التي لمع بها اليه على رضى الله عنه
 من اليمن و انما تؤخذ من اهل اليمن الصدقة سم آتاه مال آخر فجعله في صنف آخر و هم
 الغارمون فقال لقيصة بن المخارق حين آتاه و قد نحل حمالة : باقيصة اقم حتى تأتينا
 الصدقة فأمرك بها ، و في حديث سلمة بن صحز الياضى (اخرجه احمد و ابو داود)
 انه امر له بصدقة قومه و وجب صرفها الى جميع الاصناف لم يجز دفعها الى واحد ،
 و أما الآية التي احتج بها الشافعى رحمه الله فالمراد بها بيان الاصناف التي يجوز
 الدفع اليهم دون غيرهم ، وكذا المراد بآية الزينة - انتهى كلامه ، و حديث معاذ
 رواه الأئمة الستة في كتبهم من حديث ابن عباس رضى الله عنهما و ما استدل به
 الشافعى من الحديث في اسناده عبد الرحمن بن زياد الافريقى - راجع ج ٢ ص ٦٤
 من شرح الزرقانى .

(١) كذا في الموطأ ، و كان في الأصل ذلك عندنا من الاجتهاد من الوالى فلم من =

من الوالى فأى الأصناف كانت فيه الحاجة ١ و العدد ٢ أو ذلك الصنف بقدر ما يرى الوالى ٣ و عسى أن يتقل ذلك إلى الصنف الآخر بعد عام أو عامين أو أعوام فيؤثر ٤ أهل ٥ الحاجة و العدد حيث ما كان ذلك ٦ .

و قال بعض الناس : يوضع فى كل صنف على عدد الأصناف و هو قياس قول الذين قالوا للعاملين عليها ثمن لأن الأصناف ثمانية .

و قال محمد بن الحسن : القول الأول أحسن قولين و هو لمعول ٧ الذى أجمع عليه أهل الكوفة و أهل المدينة .

باب زكاة النخل و الحبوب

قال أبو حنيفة فيما أخرجت الأرض فيما سقت سماء و هيون و البعل ١

= الموطأ أن ما بين المربعين ساقط من الأصل .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل و هو موجود فى الموطأ فى قوله .

(٢) كذا فى الموطأ . و كان فى الأصل يستغنى ، وفى الحديث : نخل و نأهم تصحيف ، و الصواب ما فى الموطأ .

(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصل و زاد منه : كما هو فى الموطأ .

٤ ما بين المربعين ساقط من الأصل و زاد منه .

٥ أكرم معنى . حق .

٦ كذا فى الأصل ، وفى الحديث : قول : يمكن العمل ، ف

٧ ما بين المربعين ساقط من الأصل ، و زاد منه : كما هو فى الموطأ ، و هو عتق الأول . و هكذا يظهر من رواهم نسل خرجه فى الآراء كما سبق و هو الموطأ .

٨ يؤخذ معروجه و عين مهمه ساكنة و هو ما نرى فى قوله من مؤثر

كتاب الحجة (باب زكاة النخل والجوب) للإمام محمد الشيباني

الشر و ماسق من النضج^١ و الداية^٢ و المغرب^٣ نصف الشر و ذلك فيما
اخرجت الأرض من قليل او كثير و كذلك ذكر^٤ ابو حنيفة عن حماد عن
= ولم يحتاج الى سقي ماء و لا آلة . و هذا هو المعبر في حديث ابن عمر لقوله او كان
عربيا بالعز المهمة المفتوحة و المنة الخفيفة و كسر الراء و شدة التحنة ، قد فسر
الخطابي بأنه الذي يشرب بعروقه من غير سقي - قاله الزرقاني في ج ٢ ص ٦٥ من شرح
الموطأ و في ج ١ ص ٤٢ من المغرب : البعل يستعار للنخل و هو يشرب بعروقه من
الأرض فاستغنى عن ان يسقى ، و منه احدث ماسق بعل و يروى شرب و اتصابه
على الحال - انتهى .

(١) بفتح التون و سكون المعجمة بعدها مهمة اى بالسانية و هى رواية مسلم - اه زرقاني ؟
و كذا النضج في قوله ماسق فصح او بالنضج و هو الماء ينضج به الزرع اى يسقى
بالنضج و هو السانية : اه - مغرب -

(٢) الداية جذع طويل يركب تركب . . . اى الارز و في رأسه مغرفة كبيرة يسقى بها ،
و في شروط الحساك : و يدخل في "بيت" المولاب من غير ذكر و لا تدخل الداية
لأن هذا معلق خبرها ، و كذلك جذوعها . و هكذا ايضا في جمع "مباريق" و المولاب
المنجون التي تديرها الداية و "المعور ما يديره الماء - كذا في المغرب ؛ زاد الشامي في
رد المختار و في القاموس : الداية المنجون و المعورة و نىء يتخذ من خوص يشد
في رأس جذع طويل و المنجون المولاب يسقى عليه - انتهى . و فسر الداية في
الدر المختار بالمولاب .

(٣) بفتح المعجمة و سكون الراء المهمة بعدها باء موحدة : الدو الكبير - كذا في
الدر المختار و رد المختار ، و في المغرب : الدلو العظيم من مسك ثور و منه قوله :
فيما يسقى بالغروب - اه .

(٤) قال في كتاب الآثار : محمد قال اخبرنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال في كل =

ابراهيم انه جعل العشر و نصف العشر فيما اخرجت الأرض من قليل^١ او كثير .

= ثم اخرجت الأرض ثمانت "سما" او سقى سبعا عشر و ما سقى غريب او دابة فله نصف العشر . قال محمد : و هذا كان يأخذ حنطة . اهـ . و قال في باب ما يصب فيه الزكاة من الموضع ص ١٧٣ بعد تفريع حديث ابو سعيد اخبرني قال محمد : و بهذا نأخذ و كان ابو حنيفة يأخذ بذلك ، لا في خصلة واحدة . فانه كان يقول فيما اخرجت الأرض العشر من قبل او كثير ان كانت تترب سحا او تسفها "سما" و ان كانت تترب غرب او دابة فصف عسرو هو قول ابراهيم النخعي و مجاهد . انتهى . و اراد ابراهيم و مجاهد اخرجه الطحاوي ايضا في شرح معاني الآثار ج ١ ص ٢١٦ و حدثنا محمد قال حدثنا محمد بن سعيد بن الاصماني قال : سمعنا عن مسور عن ابيه قال في كل شيء اخرجت الأرض صدقة . حدثنا محمد بن حميد قال سأل علي بن معد قال نا موسى بن اعين عن خصيف عن مجاهد قال : سمعته عن زكاة الطعام فقال له : و هل منه او كثر "عشر" او نصف "عشر" . انتهى . و في "باب الحائز" في قوله عن معاذ . جبل و ابن عمر و جابر بن عبد الله رضي الله عنهم .

١ ما بين الثمرين ساقط من الأصول . و قد ذكره في كتاب الزكاة . اهـ .

(٢) اخرجه الامام ابو يوسف في آثاره ص ٩٠ من رقمه (٤٤٣) قال : حدثنا يوسف عن ابيه عن ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم "انه قال في كل ما يخرج من الأرض من قليل او كثير زكاة و فيها سقت السماء او سقى سبعا عشر" . و هو سبوعون . و نصف "عشر" . اهـ . قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج ص ٦٣ و خفف الله في وقت اداء ما اخرجت الأرض فقال ابو حنيفة في الغالب منه "كثير" . و قال نضر حتى يابغ ادنى ما يخرج من الأرض خمسة اوس فلا صدقة فيه . و بلغ منه اوسين

= وكان أبو حنيفة يقول: في كل ما أخرجت الأرض من قليل أو كثير العشر إذا كان في أرض العشر وسقى سيحاً ونصف "عشر إذا سقى بغرب أو دالية أو سانية و الحراج إذا كان في أرض الحراج من الحنطة والشعير وتمر و الزبيب و الذرة و الحبوب و أنواع البقول وغير ذلك من أصناف غلات الشتاء و الصيف بما يكال أو لا يكال فإذا أخرجت الأرض من ذلك قليلاً أو كثيراً فبها العشر ولا تحسب منه أجره العمال ولا نفقة البقر إذا كان يسقى سيحاً أو تسقى السماء و أن كان يسقى بغرب أو دالية أو سانية فبها نصف العشر، و حدثنا بذلك عن حماد عن إبراهيم النخعي أنه قال: ما أخرجت الأرض من قليل أو كثير من شيء فبها العشر و أن لم يخرج إلا دستجة بقل، فكان أبو حنيفة يأخذ بهذا و يقول: لا تترك أرض تعمل لا يؤخذ منها ما يجب عليها من الحراج إذا كان من أرض الحراج و ما يجب عليها من العشر إذا كان في أرض العشر قليلاً أخرجت أم كثيراً - انتهى، و هو قول عطاء أيضاً. و أخرجه الإمام أبو يوسف أيضاً في الحراج ص ٦٥ قال: و حدثنا نعمت بن سوار عن عطاء بن أبي رباح و عن الحكم عن إبراهيم النخعي أنهما قالا: في كل ما أخرجت الأرض صدقة - انتهى، و أخرجه عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا معمر بن حماد بن الفضل عن عمر بن عبد العزيز قال: فيما أنبت الأرض من قبل أو كثير العشر - انتهى. و أخرجه نحوه عن عطاء و عن إبراهيم النخعي. و أخرجه ابن أبي شيبة أيضاً في مصنفه عن عمر بن عبد العزيز و عن مجاهد و عن إبراهيم النخعي و زاد في حديث "جمعي حتى في كل عند دستجات نفل دستجة - نصب المرأة. قلت: أخرجه البخاري و أبو داود و الطحاوي عن الزهري عن سالم عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فيما سقت السماء و العيون أو كان عثرياً العشر و فيما سقى بالضح نصف العشر - اهـ. هذا لفظ البخاري و رواه أبو داود بلفظ: فيما سقت السماء و الأنهار و العيون أو كان بلا العشر و فيما سقى بالسواني أو بالضح نصف العشر - اهـ. و لفظ الطحاوي قريب من لفظ البخاري، =

ولسنا^١ نأخذ [بهذا]^٢ من قول أبي حنيفة و ابراهيم^٣ ولكنا نأخذ بما روى^٤

= قلناه ، و في عدة^٥ نمارى ان هذا الحديث على صدقات متفرقة تجب في الأموال سوى الزكاة . فهذه الأقوال اتبس الأمر ولا يدري ان الحديث من باب زكاة التجارة او من باب العشر او من باب الحقوق المتفرقة و الاصل ان الحديث العام من باب العشر و الحديث الخاص من باب زكاة التجارة و هو محمول على العرية لا على عدم الصدقة رأساً في أقل من خمسة اوسق كما زعموا و اخل لم ينقل عن الامام فلذا اختلفت آراؤهم هذا) و من الأصحاب من جعله منسوخاً و لم يقرره قاعدة ذكرها السفناتى نقلاً عن الفوائد الظهيرية قال : اذا ورد حديثان احدهما عام و الآخر خاص فان علم تقديم العام على الخاص خص العام بالخاص (بقدر ما يخصه و الباقي يبقى محكماً كما كان) كن يقول لعمد لا تعط احدا شيئاً ثم قال له : اعط زيدا درهما فان هذا تخصيص لزيد و ان عـ تأخير العام كان ناسخاً للخاص كن قال لعمد : اعط زيدا درهما ثم قال له : لا تعط احدا شيئاً فان هذا ناسخ للاول هذا مذهب عيسى بن ابان و هو المأخوذ به ، قال محمد بن نجاح^٦ : هذا اذا علم التأرخ اما اذا لم يعلم فان العام يجعل آخرهما فيه من الاحتياط و ههنا لم يعلم التأرخ فيجعل آخر احتياطاً . و الله اعلم . انتهى كلامه^٧ و قال ابن الجوزى في التحقيق و اخرجت الحنفية بما روى ابو مطيع البخني عن ابي حنيفة عن ابان بن ابي عياش عن رجل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فيما سقت السماء العشر ، و فيما سقى بفتح او غرب نصف العشر في قليله و كثيره قال : و هذا الاستناد لا يساوى شيئاً ابو مطيع ليس بشيء و ابان ضعيف .

(١) قال الزرقاني في ج ٢ ص ٦٦ من شرح الموطأ و قال ابن العربي : اقوى المذاهب و أحوطها للمساكين قول ابي حنيفة و هو التمسك بالعموم قال : و زعم الجوزي ان الحديث جاء لتفصيل ما تثل مؤته بما تكثر مؤته و لا مانع ان يكون الحديث يقتضى الوجهين . انتهى ، و نص عبارته في موضع من شرحه للترمذى هكذا و اقوى المذاهب في المسألة =

= مذهب أبي حنيفة رحمه الله دليلا وأحوطها للمساكين وأولاهما قياما بشكر النعمة
وعليه يدل عموم الآية أي: يا أيها الذين آمنوا اتقوا من طيات ما كسبتم وما
أخرجنا لكم من الأرض الآية، وأحدث أبي حنيفة سقت "سما" و"عيون" "عشر" أش،
وقد رام الجويني على تحقيقه أن يخرج عموم الحديث من بين بدني أبي حنيفة رحمه الله
بأن قال: إن هذا الحديث مثبت للعموم وإنما جاء بتفصيل "تفرق بين ما قل مؤنه وكثير
وبدأ في ذلك وأعدو ليس يمنع أن يقتضي حديث الوحيين عموم و"تفصيل"
أ. فما قل لأمام أبي حنيفة هو عموم ظاهر القرآن وعموم الأحاديث التي قد
تقدمت من حديث عمرو بن حنبل ومن حديث جابر ومن حديث أبي هريرة ومن حديث
معاذ بن جبل رضي الله عنهم في قليل ما خرجت الأرض وكثيره "عشر" ونصف "عشر"
كما عليه وقوله "عن أبي حنيفة قال به تخمي ويجهد وعطاء من نخل رباح" و"زهري
وعمر بن عبد العزيز خليفة العدل كما سبق من الخراج ونصب "رأية" عن
عبد الرزاق عن أبي شعبة وفتح "تقدير" عن "زهري" وعمر بن عبد العزيز كسب أبي عمارة
أن يأخذوا "عشر" ونصف "عشر" في كل قليل وكثير ما خرجت الأرض فقد جرى به
"معامل" أيضا في "سلف" يفتق تلك في قوة مذهب أبي حنيفة رحمه الله عليه
فقوله صلى الله عليه وسلم "سقت" "سما" و"عيون" "عشر" - ح - حجة واضحة لأمام
أبي حنيفة لا يسررك وفيه حكمة لا تخفى على مؤمنه. قال لأمام أبو يوسف في مس ٦٣
من الخراج ح: أما محمد بن عبد الرحمن بن أبي عبيدة ومن شدة أنه قال: "عشر"
في الحقة و"عشر" و"عشر" و"عشر" ما سبق من ذلك سحاحا "عشر" وما سفي "عشر"
أو دليلا وسأينة فوسف "عشر" قال: وحدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "فما سقت" "سما" و"عشر" ما سقي يا ماء
نصف "عشر" قال: وحدثنا الحسن بن عمار عن أبي حنيفة عن محمد بن سفيان
عن أبي بن كعب أنه قال: "فما سقت السماء" و"عشر" سقي "عشر" -

كتاب الحجفة (باب زكاة النخل و الحبوب) للإمام محمد الشيباني

== نصف العشر قال : و حدثنا اسرائيل بن يونس عن ابي اسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي انه قال : ما سقت السماء في كل عشرة واحد و ما سقى بالغرب في كل عشرين واحد . و قال في موضع عن النبي صلى الله عليه و سلم : ما سقى بالدوالي ، قال : و حدثنا محمد بن مسلم عن عامر الشعبي عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : فيما سقت السماء او سقى سبطا فقيه العتر و ما سقى بدالية او سانية او غرب فصف العشر ، قال : و حدثنا ابان بن ابي عياش عن انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه و سلم انه قال : فيما سقت السماء او سقى سبطا العشر و فيما سقى بالغرب او السواقي او النضوح نصف العشر . انتهى ما في الخارج ، فكيف يترك هذا عموم الاخبار غير المحتمل بأحاديث محتملة لمعان متعددة و معه ظاهر القرآن و تعامل السلف هذا .

(٢) ما بين المربعين زيادة ليصح قوله من قول ابي حنيفة تأمل .

(٣) و مجاهد و الزهري و عطاء و عمر بن عبد العزيز و الشعبي و عمرو بن شعيب و علي بن ابي طالب رضى الله عنهم .

(٤) أخرجه في الموطأ ص ١٧٣ أخرنا مالك أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن ابي حصصة عن ابيه عن ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : ليس فيما دون خمسة اوسق من التمر صدقة و ليس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة و ليس فيما دون خمس ذود من الابل صدقة ، قال محمد : و بهذا تأخذ . انتهى ، و قد أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مالك . و عن قتيبة بن سعيد عن يحيى القطان عن مالك بنحوه . و أخرجه مسلم من طريق محمد بن يحيى بن حبان عن يحيى بن عمارة عن ابي سعيد مرفوعا : ليس فيما دون خمسة اوسق من تمر ولا حب صدقة ، و رواه ابو داود و ابن ماجه و الطحاوي و غيرهم . و في الباب عن جابر و ابي هريرة و انس و غيرهم .

= وتأمل فيما أخرجه الطحاوي ج ١ ص ٣١٥ حدثنا ابن أبي داود قال حدثنا الحكم بن موسى قال ثنا يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود قال حدثني الزهري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض و السنن فكتب فيه ما سقت السماء أو كان سيجاً أو بعلا فيه العشر إذا بلغ خمسة أوسق وما سقى بالرياء أو بالنداء فيه نصف العشر إذا بلغ خمسة أوسق - انتهى، فحل هذا الحديث يرد على ما قالوا من الأجوبة فإنه صريح في أنه في العشر لا في الزكاة و لا في الصدقات وقد ثبت في محله أن زكاة السوائم و الخارج من الأرض يرضها أربابها بأنفسهم أو بواسطة السعاة إلى بيوت الأموال و لا اختيار لأرباب الأموال في أن يدفعوها إلى الفقراء و المساكين اللهم إلا في زكاة الثمار الرطبة و الخضروات و البقول كيف وقد قال في ج ٢ ص ٥٩ من البدائع أو يحمل قوله ليس في الخضروات صدقة على أنه ليس فيها صدقة تؤخذ بل أربابها هم الذين يؤدونها بأنفسهم فكان هذا نفي ولاية الأخذ للإمام و به نقول - انتهى، فيها صدقة لكن لا يلزم على أربابها إذا ذمها إلى بيت المال فلم لا يكون أن يكون هذا الحديث أيضاً من هذا الوادي لا يلزم على أرباب ما دون خمسة أوسق إذا ذمها إلى الإمام بل يدفعون إلى الفقراء و المساكين بأنفسهم، فعلى هذا يكون الحديث من باب العرية و وادها و لا استبعاد في أن يحمل عليها، وقد أخرج الطحاوي في باب العرايا ج ٢ ص ٢١٢ عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا في خمسة أوسق أو فيما دون خمسة أوسق. وعن جابر ابن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في العرية في الوسق و الوسفين و الثلاثة و الأربعة و قال : و في كل عشرة أقاء فتر يوضع في المسجد للمساكين - اهـ. و قد أخرج الطحاوي في هذا الباب ج ٢ ص ٢١٥ عن مكحول مرسل أنه صلى الله عليه وسلم قال : خففوا في الصدقات فإن في المال العرية و الوصية - اهـ، و أخرجه أبو داود في مراسيله و فيه الواطئة بدل الوصية وهي ما تطاءه إلا رجل فمن هذه =

حين^١ بعث معاذ بن جبل الى اليمن . لم يأخذ من الخضر^٢ صدقة^٣ والوسق^٤ عندنا ستون صاع بصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم . وكذلك قال أهل المدينة . و^٥ إذا كان^٦ ثمار مختلفة جمع بعضها في بعض من غير أن يخلط

= الأحداث ظهر أن نقي الصدقة في حديث ابن كمال لا زكاة فيها بل تكون ثمرة فيها . فلذا أمر بالتخفيف في الصدقات فخص^٧ شوارع^٨ ودراب^٩ الخيل^{١٠} و^{١١} زروع^{١٢} فيما دون خمسة أوسق في أنهم يدفعون^{١٣} بها^{١٤} سهم^{١٥} من مر سهم^{١٦} من الفقراء والمساكين و بصرفونها^{١٧} لمن أحوا صر^{١٨}ها^{١٩} إليه^{٢٠} فهو غنائه^{٢١} في ذلك . هذا على عادتهم قد جرت^{٢٢} ذلك^{٢٣} فإن من كان من أرباب^{٢٤} الساتين^{٢٥} . ^{٢٦} زروع^{٢٧} عادتهم أن يمتنوا^{٢٨} ويؤروا^{٢٩} الخيل^{٣٠} للفقراء^{٣١} أكلون^{٣٢} منها^{٣٣} فجاز^{٣٤} لهم^{٣٥} تسرع^{٣٦} أن يعلوها^{٣٧} في خمسة أوسق^{٣٨} ففي عهد^{٣٩} بالخلفاء و أمر^{٤٠} العامل أن لا يأخذ^{٤١} بها شيئا^{٤٢} . من لا يؤتى^{٤٣} الى^{٤٤} ثلثة^{٤٥} الزكاة^{٤٦} عليهم .

(١) رواه الترمذي والحاكم و^١ دارقطني^٢ و^٣ البيهقي^٤ و^٥ الطحاوي^٦ . قال^٧ الترمذي^٨ : إسناده^٩ هذا الحديث^{١٠} ليس^{١١} بصحيح^{١٢} و^{١٣} ابن^{١٤} يصب^{١٥} في^{١٦} هذا^{١٧} . ^{١٨} ساء^{١٩} عن^{٢٠} النبي^{٢١} صلى^{٢٢} الله^{٢٣} عليه^{٢٤} . ^{٢٥} سلم^{٢٦} . ^{٢٧} نبي^{٢٨} . ^{٢٩} اهـ . و^{٣٠} "بعض^{٣١} في^{٣٢} ج ٢ ص ٣١٦ من^{٣٣} نصب^{٣٤} "إية^{٣٥} .

(٢) في المغرب: الخضر^١وات^٢ بفتح^٣ حاء^٤ لا^٥ غرقها^٦ كما^٧ في^٨ الفتح^٩ و^{١٠} الكثر^{١١} و^{١٢} غيره^{١٣} . ^{١٤} و^{١٥} تقول^{١٦} كالكراث^{١٧} أو^{١٨} كالحس^{١٩} و^{٢٠} ساء^{٢١} و^{٢٢} خرم^{٢٣} . ^{٢٤} قد^{٢٥} سمع^{٢٦} مقاه^{٢٧} الخضر^{٢٨} . ^{٢٩} هل^{٣٠} الكرخ^{٣١} : ليس^{٣٢} في^{٣٣} الخضر^{٣٤} . ^{٣٥} جمع^{٣٦} خضر^{٣٧} وهو^{٣٨} في^{٣٩} رخص^{٤٠} لأن^{٤١} لا^{٤٢} خضر^{٤٣} فسمي^{٤٤} . ^{٤٥} و^{٤٦} لذا^{٤٧} جمع^{٤٨} . ^{٤٩} و^{٥٠} في^{٥١} الرسالة^{٥٢} "وسفة^{٥٣} عن^{٥٤} علي^{٥٥} : ليس^{٥٦} في^{٥٧} خضر^{٥٨} زكاة^{٥٩} "لق^{٦٠} و^{٦١} "اهـ^{٦٢} . ^{٦٣} و^{٦٤} الخيل^{٦٥} و^{٦٦} الماشع^{٦٧} و^{٦٨} كل^{٦٩} نبي^{٧٠} ليس^{٧١} له^{٧٢} أصل^{٧٣} . ^{٧٤} و^{٧٥} عن^{٧٦} موسى^{٧٧} بن^{٧٨} طلحة^{٧٩} . ^{٨٠} منه^{٨١} أنهي^{٨٢} .

(٣) أن^١ النبي^٢ يقول^٣ على^٤ صدقة^٥ ترفع^٦ الى^٧ بيت^٨ رسول^٩ و^{١٠} عني^{١١} نبي^{١٢} ولاية^{١٣} لأحد^{١٤} لأمه^{١٥} . ^{١٦} و^{١٧} لذا^{١٨} لم^{١٩} يأخذها^{٢٠} معاذ^{٢١} لأن^{٢٢} المال^{٢٣} يؤدى^{٢٤} بنفسه^{٢٥} الى^{٢٦} الفقراء^{٢٧} فإن^{٢٨} الخضر^{٢٩} وت^{٣٠} . ^{٣١} فقد^{٣٢} أنه^{٣٣} عما^{٣٤} يتسارع^{٣٥} إليه^{٣٦} فالسرع^{٣٧} منع^{٣٨} العامة^{٣٩} من^{٤٠} أخذها^{٤١} . ^{٤٢} كان^{٤٣} "يدفع^{٤٤} و^{٤٥} فتح^{٤٦} المد^{٤٧} .

(٤) ما بين^١ المربعين^٢ سافل^٣ من^٤ الأصول^٥ و^٦ لأب^٧ . اهـ .

ثم يأخذ ' الصدقة اذا بلغت خمسة اوسق من وسط الثمر لا يؤخذ [في صدقة النخل] ' المجرور ' ولا مصران ' الفارة ولا عثق ' ابن حبيب و هو

(١) كذا في الأصول ، و لعل الصواب يؤخذ .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الأصول . و اما زدناه من الموطأ .

(٣) و كان في الأصل ' لا يؤخذ الحصر ' و هو تصحيف ، و الصواب ' المجرور ' كما هو في الموطأ و المجرور بضم الجيم و إسكان المهملة بزة عصفور نوع من ردى الثمر اذا جف صار خشقا - قاله الزرقاني في شرحه .

(٤) و في الأصل ' ولا حصران الفارة ' و هو تصحيف ، و الصواب ' ولا مصران الفارة ' فصحف الميم بالحاء و نسي الناسخ ان ينقطع هاء الفارة ، و مصران بضم الميم و سكون الصاد المهملة بعدها راء مهملة ضرب من ردى الثمر سمي بذلك لأنه اتما على النوى قشرة رقيقة جمع مصير كزغيف و رغفان و جمع الجمع مصارين - كذا في الزرقاني ج ٢ ص ٦٦ . و في ج ٢ ص ١٨٦ من المغرب و مصران الفارة ضرب من ردى الثمر - اه .

(٥) قوله ' ولا عثق زرجس ' كذا في الأصول و هو تصحيف ، و الصواب ' عثق ابن حبيب او عثق حيق ، كما في الموطأ و المغرب ج ٢ ص ٣٤ و هو نوع من ردى الثمر و هو يفتح العين المهملة النخلة او جنس من النخل و منه عثق حبيق كأن الثمر سمي باسم النخلة لأنه منها و بالكسر القنو منها كما في الزرقاني قلنا عن عبد الملك و ابى عمر ، و القاموس و ابن حبيق بمهملة و موحدة مصغر سمي به الدقل من الثمر لدماته كما في الزرقاني و المراد هنا هو الردى من الثمر لا غير ، و قد روى ابوداود في سننه من طريق سفيان بن حسين و سليمان ابن كثير ، و النسائي من طريق عبد الجليل بن احمد اليحصبي الثلاثة عن ابن شهاب عن ابى امامة بن سهل بن حنيف عن ابيه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن المجرور و لون الحيق ان تؤخذ في الصدقة ، زاد النسائي في روايته و فيه : =

يعد على صاحب المال ولا يؤخذ [منه] في الصدقة وإنما مثل ذلك عندم مثل النخل لا يؤخذ [منها] في الصدقة ويحتسب في العدد وقد يكون في الأموال ثمار لا يؤخذ منها الصدقة مثل البراني وما أشبهه من خيار النخل فكذلك لا يؤخذ من ادناه كما لا يؤخذ من خياره وإنما يؤخذ

:- زلت : ولا تيمموا الخبز منه تفقون . قال أبو عمر اجمعوا على انه لا يؤخذ البز في الصدقة عن الحيد - كذا في شرح "زباني" ورواه مالك في الموطأ عن زباد ابن سعد عن ابن شهاب من قوله زيادة فقط : ولا مصران "عارة" وهذا هذه الصفحة من الكتاب مملوءة من الأغلط و التصحيفات كما ستقف .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصل وإنما : داه من الموطأ .

(٢) كذا في الأصل . و في الموطأ هكذا : قال مالك إنما مثل ذلك "نعم تعد على صاحبها بنخلها و النخل لا يؤخذ منه في صدقة" - اهـ .

(٣) و في الموطأ : لا يؤخذ الصدقة منها من ذلك الردى و ما شبهه لا يؤخذ من ادناه كما لا يؤخذ من خياره و إنما يؤخذ "صدقة من ادناه" - انتهى .

(٤) هكذا في المندسة . و في الأصل : "البراني" بالياء الموحدة و الراء المهملة بعدها الف ثم نون ثم ياء . و البرقي نوع من أجود تمر المدينة . قد ينادى بالالف بعد الراء كما في مغرب : البرقي و "براني" و في نسخة : "ردى" . قد ضبطه : "قال في فضة الموحدة و اسكان راء و دال مهملين و ماه من اجودات" - اهـ . و عدى هـ الأرجح لأن الامام قل من قول اهل المدينة . فه "ردى" - تنبيهات - يمكن ان يكون في الأصل "البراني" و سقط الدال من قل "نابخ ابو حار الدال" "قال في الكتابة" - هـ و الله اعلم . (٥) و كان في الكتاب : ما أشبهه . في الموطأ : شبهه - وجهه - الاصح . و قوله : من خيار "نخل" - ليس في الموطأ .

(٦) قوله : من ادناه . كذا في الموطأ . و كان في الاصول : من طه .

[الصدقة] ^١ من وسط ^٢ المال وكذلك قولنا .

و قال اهل المدينة ايضا اذا كانت ^٣ لرجل قطع اموال متفرقة او اشتراك في اموال ^٤ [متفرقة] ^٥ لا يبلغ [مال كل شريك] ^٦ في كل شرك منها او قطعة ما يجب فيه الزكاة وكانت اذا جمع بعضها الى بعض [يلغ] ^٧ ما يجب فيه الزكاة فانه ^٨ يجمعها و يؤدي عنها الزكاة فكذلك ^٩ قولنا اذا كان ذلك من صنف واحد .

وقال اهل المدينة: الحبوب التي يجب فيها الزكاة بعد النخل و الكرم الخطة ^{١٠}

(١) ما بين الربيعين ساقط من الاصل و انما زدناه من الموطن .

(٢) في الموطن من اوساط المال .

(٣) وفي الموطن كان .

(٤) وفي اصول الكتاب في مال ، بالافراد ، وفي الموطن في اموال .

(٥) كذا في الموطن ، و سقط من نسخ الكتاب . وفيه العبارة هكذا في مال لا يبلغ في كل شرك منها او قطعة ، و قوله : كل شرك منها ، ليس في الموطن ، ولعله مصحح بما في الموطن ، و معنى كل شرك : كل حصة منها .

(٦) كذا في الاصل بسخ النكلم ، وفي الموطن فانه يجمعها و يؤدي عنها زكاتها ، و هو الراجح عندي - و الله اعلم .

(٧) راجع ج ٢ ص ٥٢ الى ج ٢ ص ٦٥ من البدائع فان الكاساني قد بسط في الباب و تكلم فيه رواية و دراية و تأصيلا و تحريفا و نقضا و ابراما و توسيعا في بيان الاقوال و المذاهب في الباب .

(٨) الخطة بكسر الحاء المهملة و سكون التون التميمي . و الشعر : حب معروف بفتح الشين المعجمة و تكسر .

والشعير والسلت^١ والذرة والدخن والارز^٢ والعدس^٣ والحبس^٤ والجلجلان^٥ واللوبيا^٦ والجلبان^٧ وما اشبه ذلك من الحبوب التي تصير طعاما يذكر، فالزكاة تؤخذ من ذلك كله بعد ان تحصد^٨ وتصير حبا؛

(١) يضم السين المهملة وسكون اللام بعدها تاء فوقانية: شعير لا قشر له يكون بالنور والحجاز. ومنه صدقة القطر صاع من شعير او سلت او تمر - كذا في ج ١ ص ٢٥٩ من المغرب. وقاله الجوهري وقال ابن فارس ضرب منه رقيق القشر صفار الحب. وقال الأزهري: حب بين الحنطة والشعير ولا قشر له كقشر الشعير فهو كالحنطة في ملاته وكالشعير في طبعه وبرودته - كذا في الزرقاني. والذرة بذال معجمة وراه مهملة حب معروف. والدخن بمهملة فمعجمة: حب معروف. واحده دخنة.

(٢) بالهمزة وسكون الراء المهملة ثم معجمة بزة قفل. وفي لغة يضم الراء للاتباع واخرى يضم الهمزة والراء وشد الزاي. والرابطة فتح الهمزة مع الشدید. والخامسة رز بلا همزة وزان قفل - كذا في الزرقاني.

(٣) العدس بفتحين: حب معروف. والحبس بكسر الحاء المهملة، شد الميم، مكسورة عند البصريين مفتوحة عند الكوفيين - زرقاني.

(٤) وفي الاصل «الجلجان» وهو خطأ. والصواب «الجلجلان» بيمينين مضمومتين بعد كل جيم لام ثمر الكزيرة والسمس وهو المراد في حديث ابن عمر انه كان يدهن بالجلجلان - كذا في المغرب. والسمس هو الماد في الكتاب كما في نرج الموطأ للزرقاني.

(٥) نبات معروف مذكور بعد ويقتصر - زرقاني. وفي المغرب - بالمد: حب معروف وهو نوعان ابيض واسود - اه.

(٦) يضم الجيم وإسكان اللام وحكى فتحها متدده: ح - من التعلاني - زرقاني.

(٧) كد، في الموطأ، وفي نسخ الكتاب يذكر «بالزكاة» وهو خطأ.

(٨) هذا هو الصواب.

كتاب الحجّة (باب زكاة النخل و الحبوب) للإمام محمد الشيباني

وكذلك قولنا ونحن نرى أيضا ان يؤخذ الصدقة عما يكتب له غلة يبقى في ايدي الناس من الزعفران ونحوه اذا بلغ^١ فأخرج من ذلك خمسة اوسق ادنى^٢ ما يخرج من الارض من الأوسق الخمسة و الزيتون عندنا وعند اهل المدينة بمنزلة^٣ التمر و الزبيب فيه العشر او نصف العشر اذا بلغت ثمرته خمسة اوسق وما لم يبلغ ثمرته خمسة اوسق^٤ فلا زكاة فيه .

(١) تأمل في هذه العبارة هل هي صحيحة لم لا .

(٢) يابض في الكتاب . ولله نصا^٥ . وراجع ص ٦١ من الدائع ، والمسألة في جملة كتب الفقه مصرحة . فند محمد يعتبر خمسة امثال من اعلى ما يقدر به ذلك الشيء . و عدد اني يوسف ان يبلغ قيمة الخارج من الزعفران ونحوه قيمة خمسة اوسق من ادنى ما يدخل تحت الوسق من الحبوب ، و ظاهر عبارة الكتاب يشير الى مسلك ابي يوسف رحمهما الله تعالى .

(٣) كذا في الاصول . و اصل "صواب" من ادنى ، فسقط لفظ "من" من الاصول - والله اعلم .

(٤) في الموطأ هكذا : فمن رفع من زيتونه خمسة اوسق فصاعدا اخذ من زيت العشر بعد ان يحصر و من لم يرفع زيتونه . خمسة اوسق لم يجب عليه في زيت الزكاة - اهـ ، و قال قبل هذا : قال مالك انما يؤخذ من الزيتون العشر بعد ان يحصر و يبلغ زيتونه خمسة اوسق فما لم يبلغ زيتونه خمسة اوسق فلا زكاة فيه - اهـ .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الاصول و انما زدناه من الموطأ .

(٦) فيه رد على الزرقاني حيث نسب الى محمد و ابي يوسف عدم الزكاة في الزيتون فانه قال في ص ٦٥ من شرحه لانه يوسق فدخل في الحديث و به قال جماعة الفقهاء و اوحيفة و الشافعي في احد قولي و الثاني كابن وهب و ابي ثور و ابي يوسف و محمد لا زكاة فيه لانه ادام لا قوت - انتهى ، كفى لا وقد قال الامام محمد و عندنا في =

و قال ابو حنيفة في كثيره و قلبه العشر اذا سقى بماء يجب به العشر
و فيه نصف العشر اذا سقى بماء يجب فيه نصف العشر من النضج و الغرب
و نحوهما .

و قال اهل المدينة في الرجل يكون له الأرض فيجد منها اربعة اوسق
من التمر [ما ^١ يقطف منها ^٢ اربعة اوسق من الزبيب و ما ^٣ يحصد منها
اربعة اوسق من الخنطة و ما يحصد منها ^٤ اربعة اوسق من القطنية ^٥ انه

= ثمر الزيتون العشر اذا بلغت خمسة اوسق الخ فانه صريح في وجوب العشر في الزيتون
و قال الامام محمد في الموطن باب صدقة الزيتون : اخره مالك عن ابن شهاب قال :
صدقة الزيتون العشر . قال محمد : و بهذا تأخذ اذا خرج منه خمسة اوسق صاعدا و لا ينبت
في هذا الى الزيت انما ينظر في هذا الى الزيتون . و اما في قول ابن حنيفة رحمه الله في
قبله و كثيره "حشر - نهى - ثم رأيت ان المأكل اللكنوى رد على الرقاق في تعاقب
المجد فالجدة على ذلك حيث وافته على ذلك .

(١) في آخره دل مهمته من الجداد و هو التقطع بحمد انى يقطع . قال في المغرب :
الجدة : التقطع . و منه قوله : جد النخل ص . به نى قطع ثمه . - - - هو جد - الخ ، و في
رواية من الموطأ : يخذ بالذل لمجمة . هو أيضا بمعنى ينقطع من الخذة الجذاذ و هو
التقطع . و في الموطأ ان الرجل اذا كان له ما يجد منه .

(٢) ما بين المربعين ساعد من الكهول و انما زيد من الموطأ .

(٣) تضمير راجع الى الأرض . و في الموطأ منه و هو راجع الى ما في قوله : ما جد .

(٤) و الحصاد صاع " ع - ع - نحوه

(٥) لكنه "تألف و تعدد الماء بعد التمر . و حكى لازمه في الجمع عن ابن دهمي عن

الجوب - سوى الحنطة و شجر وهي مثل العنبر و اللان ، "اعلى و "الوداء و حصر

لا يجمع [عليه] ^١ بض ذلك الى بض وانه ليس عليه في شيء من ذلك عشر ^٢ ولا زكاة حتى يكون في الصنف الواحد [من التمر او في الزبيب او الخنطة او في القطنية] ^٣ ما يبلغ [الصنف الواحد منه] ^٤ خمسة اوسق والوسق ^٥ ستون صاعا بصاع النبي صلى الله عليه وسلم . وكذلك قولنا ايضا .

وقال اهل ^٦ المدينة : يجمع القطنية بعضها الى بض لانها صنف واحد مثل الخنطة وحدها و التمر وحده و الزبيب وحده و ان اختلفت اسماءها و ألوانها و القطنية ^٧ الحمص و العدس و اللوبيا و الجلبان و كل

= و الارز و السمسم و الجلبان عن الدينوري و عن ابي معاذ القنطاري خضر الصيف و قال غيره : و هي اسم جامع لهذه الجوب التي تدخر و تطلع سميت بذلك لانه لا بد منها لكل من قطن بالمكان الى اقام ، و قيل لانها تحصد مع القطن - قاله في ج ٢ ص ١٢٩ من المغرب . و قد ضبطه الزرقاني ايضا و تفسيرها سيأتي في الكتاب و ليست هي بمعنى القطن التي يقال لها في التمارسية ^٨ ، بنيه ^٩ ، و في الهندية ^{١٠} روى .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول و زيد من الموطأ .

(٢) عبارة الموطأ : في شيء من ذلك زكاة - و فيها لفظ عشر ولا .

(٣) هذه الجملة ليست ههنا في الموطأ ، و هي في موضع آخر منه و كل صاع اربعة امناه و اطلب تفسير الصاع و المد و المن و الرطل مفصلا من باب صدقة الفطر ج ٢ ص ٧٩ من رد المحتار و الدر المختار و غيرهما من كتب الفقه .

(٤) كذا في الأصول ، و عبارة الموطأ : و كذلك القطنية هي صنف واحد مثل الخنطة و التمر و الزبيب - الخ ، و لفظ وحدها و وحده ليس بموجود في الموطأ .

(٥) في نسخ الكتاب « و القطنية و الحمص » بالواو و هو خطأ ، و الصحيح « القطنية الحمص » الى آخره كما في الموطأ ، فان الحمص و غيرهما تفسير القطنية .

أفلا ترون أنهما صنفان متفرقان وإن هذا لا يشبه النخل المتفرق الوانه
و أجناسه لأن ذلك لا يجوز إلا مثلاً بمثل وكذلك العنب الأبيض منه وإلا
سود فكذلك أيضاً يضاف بعضه إلى بعض لأنه صنف واحد .

وقال ' أهل المدينة : رأيت الذهب بالقضة اثنين واحد يدايد ما ترون
فيه ؟ قلنا لهم : لا بأس بذلك يدايد .

قالوا : فما تقولون في رجل له ذهب لا يجب في مثله زكاة وفضة لا تجب
فيها الزكاة و أنت إذا جمعتهما ' وجبت فيهما ' الزكاة يجمع ذلك ثم يزكيه ؟
قلنا نعم .

قالوا : فما القطنية ، إلا صنف واحد يجمع آ ' . قلنا لهم : فما يمنعكم أن
تجمعوا النخل إلى الزبيب فإذا بلغا جميعاً خمسة أوسق حملتم فيهما ' الزكاة كما جعلتم
في آ ' القطنية وقسم ذلك بالذهب و الفضة بنحو لمن قاس القطنية

(١) كذا في الأصل . و عبارة الموطأ في هذه المسألة هكذا قال : مالك قد فرق عمر
ابن الخطاب بين القطنية والخطة فيما أخذ من البذور رأى أن ' قطنية كلها صنف واحد
فأخذ منها العشر وأخذ من الخطة والزبيب نصف العشر . قال مالك فإن قال قائل : كيف
يجمع القطنية بعضها إلى بعض في الزكاة حتى تكون صدقتها واحدة والرجل يأخذ منها اثنين
بواحد يدايد ، ولا يؤخذ من الخطة اثنان بواحد يدايد ، قيل له : فإن الذهب والورق
يجمعان في الصدقة وقد يؤخذ بالدينار أضاعفه في العدد من الورق يدايد . انتهى .

(٢) كذا في الأصل . و في الهدية ' جمعها ' ضمير التأنيث و هو تصغير . ف
(٣) كذا في الأصل ، و في الهدية ' فيها ' و هو تصغير ' فيهما ' . ف

(٤) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه فريد .

(٥) الضمير راجع إلى خمسة أوسق - تأمل .

(٦) وكان في الأصل ' أن ينفي ' و في الهدية ' ينفي ' . و هو الصواب . ف

بالذهب^١ و الفضة ان يقيس الخرو الزيب بالذهب و الفضة .

فان فرقهم بين ذلك فمن ابن اقرقا ؟

ان الذهب و الفضة اصل زكاتها واحدة .

الا ترون ان ذلك يجمع مع اموال التجارات التي تدار في التجارات ثم

تزكى^٢ معها و التجارات ثياب و عروض و دواب فيقوم ذلك و هي مختلفة

الاجناس ثم يجمع مع الذهب و الفضة فيزكى ذلك كله فالذهب و الفضة

لا يشبه الحبوب .

أرايتم رجلا باع تبرا بعينه^٣ بفضه تبرا بعينها فاقترقا قبل ان يتقاضا

أليس البيع منتقضا ؟ قالوا : بلى .

قلنا لهم : فما تقولون في رجل باع صاع من حمص بعينه بصاع من عدس

بعينه فاقترقا قبل ان يتقاضا فان قلتم ان هذا جائز ولا ترون انهما معه معترقان

يفنى لمن جمع القطعنة ان يجمع الخمر و الزيب و لا قد ترك قوله .

و قال اهل المدينة في النخيل^٤ يكون بين الرجلين فيجدان^٥ منها ثمانية

(١) كذا في الهندية ، و في الأصل « للذهب » ، و ليس بصواب . ف

(٢) و كان في الأصول « يزكى » بالتذكير ، و الصواب ، تزكى ، بالتأنيث .

(٣) كذا في الأصل ، و في الهندية « لعينه » ، و لا بد من زيادة لفظ الذهب و الفضة

كلهما غير مضروبين كما تقدم من قبل .

(٤) كذا في الموطأ . و كان في الأصول « في الارض » مكن « في النخيل » ، تأمل فيه .

و معنى الارض اجناس صحيح .

(٥) قوله « يجدان » ، بالبدال المهمة اى مقطعان ، و في الموطأ « بالذ » المحضة و هو

ايضا بمعنى القطع .

اوسق^١ من التمر لا صدقة عليها فيها^٢ وكذلك قولنا ايضا .

و اما قول اني حنيفة فعلى كل قليل وكثير من ذلك الصدقة .

اخبرنا محمد بن الحسن^٣ عن اسحاق بن حازم^٤ عن عمر^٥ بن عبد الرحمن بن مُحَيمِرٍ عن عطاء بن ابي رباح قال : ليس في القطنية شيء حتى يكون من كل صنف خمسة اوسق .

اخبرنا محمد بن الحسن عن عبد الرحمن^٦ بن عبد العزيز بن عبد الله بن عثمان^٧

(١) كذا في الأصل ، وفي الهتدي « اوساق » .

(٢) كذا في الموطأ وحدة التضمير و عليه الاعتماد ، وفي الاصول « فهما » .

(٣) هو الامام محمد بن الحسن الشيباني صاحب المباني و المعاني مروج المذهب النعماني امل تليذه زاد هذه البارة في نسخته وقت الدرس او نسخ الكتاب او املاته .

(٤) وهو اسحاق بن حازم ، و قيل : اني حازم المدني البزاز . صدوق ثقة ، لا بأس به ، من رجال ابن ماجه : كما في ج ١ ص ٢٢٩ من التهذيب .

(٥) هو عمر بن عبد الرحمن بن محيصة السهمي ابو حفص قارئ مكة ، قال البخاري و منهم من قال محمد بن عبد الرحمن من رجال مسلم و الترمذي و النسائي كما في ج ٧ ص ٤٧٤ من التهذيب ، و محيصة مصفرا بالميم المضموم و الحاء و الصاد المهملين بينهما ياء و في آخره فون .

(٦) هو ابو محمد المدني الانصاري الاوسي و يقال له الامامي يقال انه من ولد ابي امامة بن سهل بن حنيف الانصاري ، كما في ج ٦ ص ٢٢٠ من التهذيب ، و هو من رجال مسلم .

(٧) وقع في جميع الاصول « عمر » مكان « عثمان » و ليس بصواب ، و هو من رجال التهذيب .

ابن حنبل عن حكيم بن حكيم عن عمر بن عبد العزيز مثل هذا .
 أخبرنا محمد بن الحسن عن محمد بن أبي الحسن البراد عن محمد بن أبي حرملة
 قال : سألت سليمان بن يسار عن زيت الفجل . زيت الزيتون اثنين واحد
 يدايد ، قال : لا بأس به ، و سألت عن الخمس بالعمس اثنين واحد يدايد .
 قال : لا بأس به .

باب زكاة الفطر

قال أبو حنيفة رضي الله عنه : يؤدى الرجل اذا كان موسرا صدقة الفطر
 عن نفسه و عن ولده الصغار و عن رقيقه . الذين لغر التجارة ، فأما ما كان من
 (١) هو اثنان احدهما حكيم بن حكيم بن عباد . حذف الانصارى الاوسى من رجال
 الأربعة كافى ج ٢ ص ٤٤٨ من التهذيب ، وهو . وى عن الزهرى و طبقته ، و عدى هو
 هنا فان الراوى عنه ايضا انصارى اوسى و هو عبد الرحمن بن عبد العزيز . و الثانى من
 ذكره الحافظ فى ص ١٠١ من التجميع : حكيم بن ابي حكم عن الزهرى و عمر بن عبد
 العزيز و غيرهما و عنه ابن ابي ذئب و غيره ذكره ابن حبان فى الثقات .
 (٢) هو محمد بن الحسن بن ابي الحسن البراد المدنى كافى ج ٦ ص ١١٥ من التهذيب
 (٣) و كان فى الأصول « البزار » ، « الزاوى » و « الراوى » هو خطأ ، و « الصواب » البراد ،
 « باب » و « الراء » المهمة المشددة بعدها الف ثم دال مهمة ، كما فى التهذيب و غيره .
 (٤) هو القرشى أبو عبد الله المدنى كافى ج ٩ ص ١١٠ من التهذيب .
 (٥) هو بالقاء و الجيم بعدما لام و هو الصواب . و فى نسخ الكتاب بالقاء و الحاء
 المهمة و هو خطأ ، و « الصواب » بالجيم .
 (٦) لوجود السب و هو يوم المؤنة و كمال ولاية المولى مع حودشه طه و هو
 كونه من اهل الوجوب على نفسه ، و فى الباب احاديث و آثار فى الأحاديث حديث .

رقيقه للتجارة فليس عليه ان يؤدي عنه صدقة الفطر لانه يؤدي عن ذلك زكاة التجارة .

وليس على الرجل ان يؤدي صدقة الفطر عن زوجته^١ ولا عن ولده الكبير^٢ من رجل وامرأة .

= ابن عمر اخبره البارقي ص ٢٢٠ و البيهقي من حديث القاسم بن عبد الله بن عامر ابن زرارة حدثنا عمير بن عامر الهمداني ثنا الأيض بن الأعمى حدثني الضحاك بن عثمان عن نافع عن ابن عمر قال : امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بصدقة الفطر عن الصغير والكبير والحرة والعبد ثم تموتون - اهـ ج ٤ ص ١٦١ و من الآثار اثر ابي هريرة اخبره الطحاوي في مشكل الآثار عن ابن المبارك عن ابن لمية عن عبد الله بن ابي جعفر عن الأعرج عن ابي هريرة قال : كان يخرج زكاة الفطر عن كل انسان يقول من صغير وكبير حر او عبد ولو كان نصرانيا مدين من قمح او صاعا من تمر - اهـ ، و السط في نصب الرأية وغيرها من الكتب .

(١) لقصور الثقة والولاية اذ لا يلى عليها في غير حقوق الزوجية ولا يجب عليه ان يؤمنها في غير الرواتب كالدواوة ؟ فهر - اهـ رد المختار .

(٢) اى الكبير العاقل ولو زمانا في عياله لانعدام الولاية جوهره و احترز بالعاقل عن المختوة والمنجون فحكمه كالصغير ولو جنونه عارضا في ظاهر الرواية خلافا لما عن محمد في العارض بعد اللوغ من انه كالكبير العاقل لروال الولاية بالبلوغ وأشار الى انها لا يجب ايضا على الابن عن ابيه ولو في عياله الا اذا كان فقيرا مجنونا كما في البحر والنهر وعبر عنه في الجمهرة بقل وعزاء في الخاتمة الى التافى لكن حكى في جامع الصغار الاجماع على الوجوب مطلقا بوجود الولاية والثقة جميعا - اهـ ، و هو ظاهر رد المختار ولو ادى عن الزوجة والولد الكبير بلا اذن اجزا استحصانا للاذن عادة اى لو في عياله عنه وإلا فلا - فهستاقى عن المحيط . ميعظ - الدر المختار ، وقال في البحر : و ظاهر الظهيرة انه لو آداء عن في عياله بنير امره جاز مطلقا بنير تهديد بالزوجة =

ان كان لهم مال ادوا عن انفسهم و الا فليس عليه ان يؤدى عنهم .
وعلى الرجل ان يؤدى [صدقة الفطر ^٢] عن مدبره و أم ولده لأنهم
رقيقه و ما لهم ماله .

و ليس ان يؤدى عن مكاتبه ^١ و ان كان عبدا له .
ألا ترى ان المكاتب ان كسب مالا لم يكن للمولى على ذلك سبيل وكان
ذلك للمكاتب إلا ان يؤدى عنه ^٢ مكاتبته فان بقي شيء كان له فذلك ليس
على مولاه ان يؤدى عنه ، لا عن رقيقه صدقة الفطر و ليس ^٣ على المكاتب
ان يؤدى عن نفسه صدقة الفطر ولا عن رقيقه لأنه لا يجوز له صدقة ولا هبة .
وقال اهل المدينة : على الرجل ان يؤدى صدقة الفطر عن كل من بضمن صفته
ولا بدله من ان ينفق عليه [والرجل يؤدى ^٤] عن مكاتبه ^٥ و مدبره ^٦ .

= والولد - اهـ ، و على الاستحسان الفتوى كما في الحاشية و أشار بقوله للاذن عادة
الى وجود الية حكما و الا قد صرح في الدائع بأن القطر لا تأدى بدون الية - تأمل -
كذا في رد المحتار .

١ من مذهب ساقط من الأصول . و وجه وجوب الاداء عنه لتحقيق السبب وهو
أن يتوجه . بنى عليه المدعيان ان يلى عليه . لانه مال لا انكاح - رد المحتار .
٢ لأنه لا يلزم بغيره . في . لأنه عليه قصور - مدني ج ٢ ص ٧٠
(٣) كذا في غديره . وكان في الأصل . هـ .

(٤) لأنه لا مالك له حصصه لأنه مدبره بنى عليه . في حاشية لسان رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم . المدعوك فلا يجوز منعه و هـ : هـ - مدني
(٥) من المارحين ساقط من الأصول . و انما زيد من الموطأ .

٦ وفي الموطأ عن مكاتبه مالا و ادعت و هذا قول عطاء و ثور . قال

ورقيقه كلهم شاهديم و غائبهم من كان منهم مسلما ومن كان منهم للتجارة^١
او لنير التجارة .

وقال محمد بن الحسن: وكيف وجب على الرجل ان يؤدي صدقة الفطر
عن رقيقه الذين للتجارة ؟

أرايت رجلا يتجر في الرقيق فهو يدير^٢ الرقيق في الرقيق ولا ينض في
يده مال اما ينبغي له ان يزكى قيمة الرقيق في قول اهل المدينة فانهم يرون في
ذلك الزكاة .

أرايت اذا زكاه^٣ التجارة في كل مائتي درهم خمسة دراهم ثم جاء يوم الفطر
بعد ذلك يوم أيزكيهم ايضا زكاة الفطر فيجب عليه في مال واحد [زكاة]^٤
مرتين في يومين ، هذا قول لا نعلم احدا من العلماء قاله واستحسنه .

= الأئمة الثلاثة و هي رواية عن مالك ايضا لا زكاة عليه في مكاتبه لانه لا يمونه وجاز
له اخذ الصدقة وان كان مولا غياور روى عن ابن عمر ،^٥ - قاله الزرقاني ج ٢ ص ٧٩ .
و أثر ابن عمر اخرجه البيهقي في ج ٤ ص ١٦١ من سننه عن ابراهيم بن طهمان عن موسى
ابن عتبة عن نافع عن ابن عمر انه كُنْ يؤدي زكاة الفطر عن كل مملوك له في ارضه و غير
ارضه وعن كل انسان يعوله من صغير او كبير و عن رقيق امرأته و كُنْ له مكاتب
بالمدينة فكان لا يؤدي عنه و رواه سفيان الثوري عن موسى بن عتبة عن نافع قال :
كان لابن عمر مكاتبان فلا يعطى عنهما الزكاة يوم الفطر - انتهى .

(١) في الموطن « تجارة او لنير تجارة » ، بالتكثير و هو الأرجح .

(٢) من الادارة .

(٣) كذا في الاصل ، و لعل الصواب « زكى زكاة التجارة » .

(٤) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد منه .

(٥) و كان في الاصول « يستحسنه » و الصواب « استحسنه » .

كتاب الحجة (باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم) للامام محمد الشيباني

و ينبغي لهم ان يقولوا هذا في السائمة [ايضا] اذا كانت للتجارة يركونها
زكاة التجارة و زكاة السائمة .

باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم

قال ابو حنيفة: من كان [من] رقيق الرجل كافرا و هو لنير التجارة
فعله فيه زكاة .

(١) ما بين المربعين ساقط من الاصول و لا بد منه .

(٢) و قال ابو حنيفة و اثوري و غيرهما : لا زكاة فطر في رقيق التجارة لان عليه
فيهم الزكاة و لا تجب في مال واحد زكأتان - انتهى ، و قال في البدائع ج ٢ ص ٧١
و لنا ان الجلع بين زكاة المال و بين زكاة الراس يكون ثنى في الصدقة و قال النبي
صلى الله عليه و سلم : لا ثنى في الصدقة - انتهى ، اى لا تؤخذ في السنة مرتين كما في
ج ١ ص ٧٠ من المغرب . لكن ذكر عن ابى سعيد الضرير معناه لا رجوع فيها
ولا استرداد لها و انكر الاول - انتهى ، إلا ان الزعشرى في التماسي ج ١ ص ٨٣
ذكر الحديث و قال : اراد انها لا تؤخذ في السنة مرتين و الحديث في الصدقة - اه
و لم ينقل خلافا و قال : في ص ٨٧ في باب صدقة الفطر من المختصر من المختصر هذا
عند ابى حنيفة اذا لم يكن الرقيق للتجارة فان كانوا للتجارة لم تجب فيهم صدقة الفطر
و مالك و المجازيون يوجبون فيهم زكاة الفطر و لا نجد في كتاب ولا سنة اجتماع
الزكاة و الفطر و الاجماع على ان لماشية لا تجتمع فيها زكاة السائمة و زكاة التجارة
و انما تجب فيها احدهما فكذلك عبيد التجارة - انتهى . و قد قال الطحاوى في
ج ٤ ص ٣٥٠ من مشكل الآثار حديثا يبيح و عبد الوهاب قال لا ثنى ابو نعيم ثنا
ابن المبارك انا ابن جريج عن عطاء قال : اذا كان لك عبيد فصارى لا بدارون
التجارة فرك عنهم يوم الفطر - انتهى .

كتاب الحجة (باب زكاة الفطر على الرجل الكافر و المسلم) للإمام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة : من كان منهم كافرا فلا زكاة على مولاه فيه ' .
و قال محمد بن الحسن : ولم لا تجب الزكاة فيه و ان كان كافرا انما الزكاة على المسلم فلا يبالى كافرا كان عبده او مسلما .
ألا ترى ان المولى اذا كان كافرا لم تجب عليه الزكاة فكذلك اذا كان مسلما كانت عليه الزكاة ولا يبالى ' ما ' كان عبده مع ان في هذا آثارا كثيرة .
اخبرنا قيس بن الربيع الأسدي عن حماد عن ابراهيم النخعي في الرجل يكون له ' عبد نصراني او يهودى قال : يؤدى عنه زكاة الفطر ' .

- (١) و فى الموطأ : و من لم يكن منهم مسلما فلا زكاة عليه فيه - اهـ .
(٢) و كان فى الاصول ' ابالى ، و هو تحريف ، و الصواب ' يالى ، بالنياب فاطله من مظان العلم .
(٣) قوله ' ما كان - الخ ، يعنى على اى حالة و صفة كان عبده تجب الزكاة فيه بشرط ان يكون لتغير التجارة و بشرط ان لا يكون مكاتباً كما سبق .
(٤) كذا فى الهندية و لفظ له ساقط من الأصل - ف
(٥) فى المجموع التتج ٤ ص ١٦٣ و فى الاستذكار قال الثوري و سائر الكوفيين يؤدى الفطر عن عبده الكافر و هو قول عطاء و مجاهد و سعيد بن جبير و عمر بن عبد العزيز . النخعي و روى عن ابى هريرة و ابن عمر - اهـ ، و حديث ابى هريرة اخرجه الحافظ الطحاوى فى ج ٣ ص ٨٢ و ج ٤ ص ٣٥٠ من مشكل الآثار حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح و عبد الوهاب بن خلف بن عمر بن ايوب الكندى قال : حدثنا نعيم بن حماد قال ثنا عبد الله بن المبارك قال اخبرني ابن لهيعة عن عبد الله بن ابي جعفر عن الاعرج عن ابى هريرة قال : كان يخرج زكاة الفطر عن كل انسان يحول من صغير او كبير حر او عبد و ان كان نصرانيا مدين من قمح او صاعا من تمر - انتهى ، و هو فى ج ٢ ص ٤١٤ من نصب الراية و قال : و حديث ابن لهيعة =

كتاب الحج (باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر والمسلم) للامام محمد الشيباني

اخبرنا اسماعيل بن عياش الحمصي قال : حدثني عمرو بن المهاجر قال : قال عمر بن عبد العزيز: يعطى الرجل المسلم عن مملوكه النصراني صدقة الفطر .
اخبرنا ابراهيم بن محمد المديني قال اخبرنا داود بن الحصين عن القاسم ابن محمد بن ابي بكر قال : يخرج سيد العبد اليهودي والنصراني عنه صدقة الفطر .

= يصلح للزكاة سيما من رواية ابن الماركة عنه . انتهى ، و حديث ابن عمر اخرجه الدارقطني انه كان يخرج صدقة الفطر عن كل حر وعبد صغير وكبير ذكرا واثني كافر ومسلم ! الحديث - نصب الرأية .

(١) هو الانصاري المحدث ابو عبيد كما في ج ٨ ص ١٠٧ من التهذيب .

(٢) نسخة الطحاوي ايضا في ج ٣ ص ٨٢ و ج ٤ ص ٢٥٠ من مسند لاثار هذا لاسناد قال : حدثنا يحيى بن عثمان وعبد الوهاب قالنا : سمعنا بن حماد قال : سمعنا من المبارك قال : سمعنا اسمعيل بن عياش قال : سمعنا عمرو بن المهاجر . حرر عن عبد العزيز قال : يعطى الرجل عن مملوكه وان كان نصرانيا زكاة الفطر . انتهى .

(٣) هكذا في النسخ . وفي ج ١ ص ١٥٨ من التهذيب ابراهيم بن المديني لا ما بين الدلائل واثون .

(٤) قال قلت في حديث ابن عمر الذي رواه الشيخان وغيرهم على كل حر وعبد ذكرا واثني من المسلمين الحديث ، قلت : قال : لا ، الجوهر النقي ، وهذا اخذت لفظه . على كل حر او مملوك والمراد من يلزمه الاخراج ولا يكون الا مسلما فلا دلالة فيه على عدم وجوب الاخراج عن الكافر كما زعم النحوي واما قول ابن عمر عن كل مسلم من المسلمين فلو كان ثقة قد خالف الجماعة فلا يقبل منه فكيف وهو ضعيف ثم على تقدير التنازل وتسايم صحة روايته هذه قول ثبت في الصحيح حديث ليس على المسلم في عبده صدقة الا صدقة الفطر وهو مملوكه يتناول الكافر ايضا وكذا ما تقدم في حديث ابن عمر والحديث عن كل حر وعبد ، ورواية ابن عمر هذه ذكرت بعض =

باب زكاة الفطر يؤديه عن اهله و خدمها

قال ابو حنيفة: ليس على الرجل ان يؤدى صدقة الفطر عن امرأته ولا عن احد من خدمها ، و ليس عليه ان يؤدى صدقة الفطر الا عن نفسه

= افراد هذا العام فلا تعارضه ولا تخصه اذ المشهور الصحيح عند اهل الاصول ان ذكر بعض افراد العام لا يخصه خلافا لابي ثور ثبت من هذا انه لا دليل في الروايتين على ما ادعاه البيهقي ان العبد الكافر لا تؤدى عنه ثم الجمهور على انها تجب على السيد و لهذا لو لم يؤد عنه حتى عتق لم يلزمه اخراجها عن نفسه اجماعا فلي هذا على في قوله على كل حر و عبد بمعنى عن و من زعم انها تجب على العبد و يتحمل السيد عنه يجعل على على بايها و على التقديرين هو ذكر بعض افراد العام كما قررناه فلي كل تقدير لا دليل في هذه الروايات على مدعى البيهقي فان قال قائل ليس هذا ذكر بعض افراد العام بل هو تخصص للعام بمفهوم الصفة في قوله من المسلمين قلنا ننزع اولاً دلاله المفهوم و ثانياً لو سلمناه لا نسلم انه يخص به العموم و ذكر ابن رشد و غيره ان مذهب ابن عمر رضى الله عنهما وجوب الفطرة على العبد الكافر وهو راوى الخبر فدل انه فهم منه ما ذكرنا - انتهى ، و الحاصل ان مالكا خرد بقيد من المسلمين كما ذكره الترمذى على ان القيد المذكور راجع الى الموالى لا الى العبد كما ذكره الحافظ الطحاوى في مشكله ج ٤ ص ٣٤٩ و ايضا مذهب ابن عمر اخراج الصدقة عن العبد مطلقا وهو راوى الحديث ، و لعل البخارى ايضا مال اليه كما يظهر من تراجم صحيحه . هـ . مذهب شيخه اسحاق بن راهويه - هذا و التفصيل مقام آخر .

١٠ قال : الحديث الذى فيه عن تمونون لا يخلو عن ضعف كما ينه البيهقي و قوله عليه اسلام في صحيح البخارى على الذكر و الاثني من حديث ابن عمر دليل على سقوط صدقة الزوجة عن الزوج و وجوبها عليها فلا تسقط عنها الا بدليل و لأنه يلزمها =

كتاب الحجة (باب زكاة الفطر يؤدى عن امه وخدمها) للإمام محمد الشيباني

وعن اولاده الصغار و رقيقه الذين لغير التجارة و اما عن غيرهم من اولاده الكبار فليس عليه ان يؤدى عنهم^١ و ان كان لامرأته و لأولاده الكبار مال فليؤدوا عن انفسهم^٢ و إلا فليس عليهم ان يؤدوا شيئا^٣ .

= الاخراج عن عيدهما قلان يلزمها عن نفسها اول و يلزم الشافعى الاخراج عن اجيره و رقيقه الكافر لأنه يؤنهما - قاله فى المجرى التقي .

(١) ولو كانوا للتجارة لا تجب صدقة الفطر عليه لأنه يؤدى الى الثنى و هو تعدد الوجوب المالى فى مال واحد فلذا لم تجب عن عيده و لو كان غير مديون لكونهم للتجارة - كذا فى النهاية ، و فى الفتية له عبد للتجارة لا يساوى نصابا و ليس له مال الزكاة سواء لا تجب صدقة فطرة البعد و ان لم يؤد الى الثنى لأن سبب وجوب الزكاة فيه موجود و المعتبر سبب الحكم لا الحكم - اه البحر الرائق . و قد تقدم ما يتعلق به قبل البابين فذكره .

(٢) ولو كانوا قراء لعدم الولاية الكاملة عليهم و المؤنة و هى سبب الوجوب و لعل الحديث الذى استدل به المديون و المحازيون بمول على جواز الاداء عنهم لا على الوجوب - تدبر .

(٣) قال فى ج ٢ ص ٢٥٢ من : البحر و اذا ادى عن الزوجة و الولد الكثير بغير اذنهما جاز و ظاهر الظهورية انه لو ادى عن فى عياله بغير امره جاز مطلقا بغير قيد بالزوجة و الولد - انتهى ، و فى الدر المختار و لو ادى عنهما بلا اذن اجزا استصافا للاذن عادة اى لو فى عياله و الا فلا - فهستانى عن المحيط اه . و عليه الفتوى خاتمة و افاد بقوله للاذن عادة الى وجود النية حكما و إلا هـ صرح فى البدائع بأن الفطرة لا تأدى بدون النية : تأمل - رد المختار ؛ و قد سبق ازيد منه .

(٤) وهذا حكم العقلاء و لو زنا فى عياله لعدم الولاية جوهرية و المعتوة و المجنون =

كتاب الحجية (باب زكاة الفطر يؤديه عن اهله وخدمها) للإمام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة على الرجل ان يؤدى صدقة الفطر عن امرأته و خادم واحد من خدمها و ليس عليه ان يؤدى عن سائر رقيقها .

و قال محمد بن الحسن : وكيف يجب عليه ان يؤدى صدقة الفطر عن امرأته ' و هى امرأة قد بلغت و قد جرى عليها ما يجرى على المسلمين فى اموالهم من الزكاة فكما ان عليها ان تزكى [عن^١] مالها فكذلك عليها ان تزكى عن نفسها^٢ .

ألا تزون انه لا يجب صدقة الفطر عندنا على المعسر الذى لا يقدر فكذلك

= حكمه حكم الصغير ولو جنونه عارضا فى ظاهر الرواية خلافا لمحمد فى العارض بعد البلوغ فانه كالكبير العاقل عنده لزوال الولاية بالبلوغ كذا فى رد المحتار .

(١) لأن شرط تمام السبب كمال الولاية و ولاية الزوج عليها ليست بكاملة فلم يتم اتسبب بدائع فانها ضرورية لأجل انتظام مصالح النكاح فالتصور فى المؤنة و الولاية كليهما اذا لا يلى عليها فى غير حقوق الزوجية ولا يجب عليه ان يموتها فى غير الرواتب كالدواة : نهر - كذا فى رد المحتار .

(٢) ما بين المربعين سقط من الأصول و لاد منها

(٣) قال فى ج ٣ ص ١٠٥ من المسوط مجيبا عن قول الامام الشافعى ان عليها الاداء عن ماليتها و من يجب عليه الاداء عن غيره لا يجب على الغير الاداء عنه و هذا لان نفسها اقرب اليها من قس مالهاتها ثم النفقة على الزوج باعتبار العقد فلا يكون موجبا للصدقة كنفقة الاجير على المستأجر و هذا لان فى الصدقة معنى العبادة و هو ما تزوجها ليحمل عنها العبادات و قد بينا ان مجرد المؤنة بدون الولاية المطلقة لا ينهض سببا و بعقد النكاح لا يثبت له عليها الولاية فيما سوى حقوق النكاح بخلاف ام الولد فان للمولى عليها ولاية مطلقة بسبب ملك الرقة فان أدى الزوج عن زوجته بأمرها جاز و ان ادى عنها بنهر امرها لم يحز فى القياس كما لو أدى عن اجنبى و يحوز =

كتاب الحجة (باب زكاة الفطر على الرجل الكافر و المسلم) للإمام محمد الشيباني

إذا كان موسرا وكانت الصدقة تجب عليه في ماله وجبت عليه في نفسه وليس على غيره أن يؤدي عنه .

قالوا : نزع من كل من يجب على الرجل أن ينفق عليه وجب عليه أن يؤدي عنه زكاة الفطر .

قيل لهم : إن النفقة إنما هي معاش ولا بد للناس من معاشهم وليس ينبغي أن يترك ولد صغير ولا زوجة بغير نفقة لأن في ذلك تلفا [لهما] .
و أما الصدقة فهو شيء يقترب به إلى الله عز وجل فأنما تجب ذلك على من تجب عليه الفرائض لله تعالى فإذا وجبت الفرائض لله على عبد أو أمة

= استحصانا في رواية عن أبي يوسف رحمه الله لأن العادة أن الزوج هو الذي يؤدي فكان الأمر ثابتا باعتبار العادة - انتهى .

(١) كذا في الهندية «و كانت»، وكان في الأصل «فكانت»، و ظاهر العبارة في صورة الشرط : و الجزاء كما لا يخفى و مقتضاها أن تكون هكذا ولو كانت أو تكون هكذا فإن كانت الصدقة تجب إلى آخره حتى يترتب عليه قوله وجبت عليه في نفسه - نذر ، و تعلم عند الله تعالى .

(٢) و في الأصول «تلف» بالرفع و هو تصحيف ، و الصواب «تلقا» لأنه اسم أن .
(٣) ما بين المربعين ساقط من الأصول و لا بد منه .

(٤) هكذا في الأصول و تدكير الضمير بلحاظ الخبر فإنه مذكور إلا فاعشار فقط الصدقة كان ينبغي أن يكون فهي التانيث .

(٥) فيه إشارة إلى أن الصغير الذي لا يجب عليه صدقة الفطر من ماله لأنه ممن لم يجب عليه الفرائض لله تعالى و فيه خلاف بين الأئمة كما في كتب الفقه .

(٦) المراد بهما الرجل و المرأة لأنما يظهر من ظاهر اللفظ - تأمل .

وجب عليه صدقة الفطر في ماله كما تجب الزكاة فإذا لم يكن له مال فقد وضع الله تعالى عنه زكاة المال و صدقة الفطر لأنها إنما تجب في المال على من تجب عليه الزكاة^١.

باب زكاة العبد الآبق في الفطر وغيره

وقال أبو حنيفة: لا زكاة على الرجل في عبده الآبق لفطر ولا غيره^٢ لأنه قد فاته بنفسه وكذلك لو أن رجلاً غصب رجلاً عبده فجعله إياه أو سلطاناً غصب رجلاً عبداً ففعله إياه^٣ لم تجب على الرجل في واحد من هؤلاء العبيد (١) فيه إرسال و مسامحة و الا فينبهما فرق في الوجوب و شرط التو في الزكاة لا في صدقة الفطر كما لا ينبغي ظلالاً تجب صدقة الفطر على رجل ولا تجب في ماله الزكاة كما هو ظاهر.

(٢) لعدم الولاية القائمة قاله الطحاوي إلا بعد عوده إلى المولى فيجب لما مضى من السنين - فاستثنى. قال الحنفى ولم يوجبوا الزكاة في مال الضار كما تقدم فليظن الفرق وكذلك المأسور الذي لم يملكه أهل الحرب و أما إذا ملكوه فلا مطمع في رجوعه حتى يجب عنه صدقة الفطر هل أنه يخرج عن ملكه بالكلية فأين الوجوب و أين الأداء.

(٣) أى من رجل على طريقه الحذف و الإيصال و كذا في قوله الآتى أبو سلطان - الخ ، و يقال له المنسوب بزعم الخافض.

(٤) قيده في الخلاصة بأن لم تكن عليه ينة كافية الدر المختار، و قال في رد المختار مقتضى الصحيح الذى مر في الزكاة أن لا تجب و لو كانت عليه ينة لأنه ليس كل قاض يعدل ولا كل ينة قبل - ط اه ، قلت : و لا الاطلاق تشبه عبارة كتاب المنهج كما لا ينبغي.

(٥) تأمل فيه زاده ايضاحاً للبراد و لله هو المأسور في أسر السلطان أو في حكمه

كتاب الحجة (باب زكاة العبد لتغير التجارة ولعبد العبد) للإمام محمد الشيباني
صدقة الفطر^١.

وقال اهل المدينة في العبد الآتي [ان سيده]^٢ ان علم مكانه او لم يعلم
وكانت غيبه قرية وهو يرحى^٣ حياته ورجعه فان على مولاه فيه صدقة الفطر
وان كان اباه قد طال و ايس عنه فلا نرى^٤ ان يزكى عنه .

وقال محمد بن الحسن : وكيف اقرض من قرب اباه ومن طال اباه ؟
ايس بين هذين فرق وليس ينبغي ان يوجب الزكاة على المسلمين بالظنون . هذا
عبد قد فات بنفسه فلا زكاة فيه .

باب زكاة العبد لتغير التجارة ولعبد العبد

قال ابو حنيفة : اذا كان للرجل عبد لتغير التجارة ولعبد عبيد مولى

(١) لخروجهم عن يده و تصرفه فاشبهوا المكاتب كما في البدائع والبحر، وعنه في
رد المحتار قال ابو يوسف : ليس في رقيق الانحاس و رقيق القوام الذين يقومون على
مراقب العوام مثل ذمزم وما اشبهها و رقيق القوي صدقة الفطر لعدم الولاية لاحد
عليهم اذ هم ليس لهم مالك معين وكذلك السبي و رقيق النعمة والاسرى قبل القسمه
على اصله لما قلنا ، و اما العبد الموصى برقبه لانسان و بخدمته لآخر فصدقة الفطر على
صاحب الرقة لقوله صلى الله عليه وسلم : ادوا عن كل حر و عبد ، و العبد اسم للذات
المملوكة و انه لصاحب الرقة و حق صاحب الخدمة متعلق بالمنافع فكان كالمستجير
و المستأجر - قاله في ج ٢ ص ٧١ من البدائع ، وعنه قلله صاحب البحر .

(٢) ما بين المربعين ساقط من الاصول و انما زيد من الموطن .

(٣) في الموطن يرجو ، فلي هذا الضمير يرجع الى المالك ، و على نسخ الكتاب
الى العبد تدبر .

(٤) وكان في الاصل «رى» بالنية . و الصوابه نرى ، بالتكلم لان في موطن مالك :

فان ارى ان يزكى عنه .

كتاب الحجفة (باب زكاة العيد لتبخر التجارة ولعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

المولى فيهم جميعاً صدقة الفطر^١ وإن كانوا للتجارة فعلى المولى فيهم صدقة التجارة وليس عليه فيهم صدقة الفطر^٢.

وقال أبو حنيفة: ليس على الرجل في رقيق امرأته صدقة الفطر ولكن المرأة تؤدى عن نفسها وعنهم.

وقال أهل المدينة: ليس على الرجل صدقة الفطر في عيد عيده ولا في رقيق امرأته إلا من كان يخدمه منهم ولا بد له منه^٣.

(١) لوجود الشرط وهو كونه من أهل الوجوب على نفسه ولوجود السبب وهو لزوم المؤنة وكمال الولاية لأن الرأس الذى يمونه وبنى عليه ولاية كاملة تكون فى معنى رأسه فى الذب والصرة فكما يجب عليه زكاة رأسه يجب عليه زكاة ما هو فى معنى رأسه وليس الوجوب على العبد لأن الوجوب هو وجوب الأداء والآداء بالملك ولا ملك له فلا وجوب عليه فاستقل المولى عنه بالأداء المأمور به فى الحديث من غير تحمل ونابة عنه فيعتبر أهلية المولى لا المدد وقد وجدت فيجب على المولى أن يخرج صدقة الفطر عن مالكه الذين لتبخر التجارة ويدخل فيهم مدبروه وأمهات أولاده لقيام الرق والملك فيهم ولعموم قوله صلى الله عليه وسلم: ادوا عن كل حر وعبد. الحديث؛ كذا فى البدائع ج ٢ ص ٧٠.

(٢) قال ابن رشد: فى بداية المجتهد والرابية (اختلفوا) فى عيد التجارة مذهب مالك والشافعى وأحمد إلى أن على السيد فيهم زكاة الفطر، وقال أبو حنيفة وغيره: ليس فى عيد التجارة صدقة وسبب الخلاف معارضة القياس للعموم وذلك أن عموم اسم العبد يقتضى وجوب الزكاة فى عيد التجارة وغيره، وعند أبى حنيفة أن هذا للعموم مخصص بالقياس وهو اجتماع زكاتين فى مال واحد. انتهى، ولم يرد نص فى أنه لا بد من تليط الأعم على الأخص فى كل موضع كما زعم ابن حزم فى المحلى وإلا فهات به أن كنت من الصادقين - تدبر -

(٣) فى الموطأ: قال مالك ليس على الرجل فى عيد عيده ولا فى أجيره ولا فى =

كتاب الحجة (باب زكاة العبد لغير التجارة ولعبد العبد) للإمام محمد الشيباني

وقال: محمد بن الحسن لم لا تجب على الرجل صدقة الفطر في رقيق عبده إذا كانوا لغير التجارة أليس رقيق عبده لو اعتقهم بجاز عتقه ولو وهبهم أو باعهم جاز يمه وبه فلم لا يجب عليه فيهم الصدقة عبيد عبده بمنزلة عبيده .
ولم قال أهل المدينة إن الرجل عليه في خادم امرأته إذا كانت تخدمه صدقة الفطر وهو لا يملك الخادم .

وأما قالوا ذلك من أجل الخدمة فهذا أجره خدمة فتجب عليه فيه صدقة الفطر فإنا قد اجتمعنا نحن وإمام على أن الرجل ليس عليه أن يؤدي صدقة الفطر عن أجيره فكذلك خادم امرأته وليس تجب الصدقة بالخدمة

= رقيق امرأته زكاة إلا من كان منهم يخدمه ولا بد له منه فتجب عليه . انتهى .
(١) كذا في الأصل وكذا هو في الموطأ والمدة بصيغة الجمع ، وفي المندية «عده» بالافراد وهو تصحيف .

(٢) ولا يجهض فل ابن عمر حجة الوجوب فإن الوحوب على الرجل عن النير وحوازي الأداء عنه امران قلل فل ابن عمر رضى الله عنهما وقوله : عن المرأة وخادمها محمول على الجواز وهو جائز عندنا كما في الد المختار ورد المختار عن ابن يوسف رحمه الله تعالى والاحتمال يضاف الاستدلال - تدبر .

(٣) كذا في الأصول . والوجدان يحكم بأنه إذا كان يخدمه أى الخادم يخدمه ووجهها كما يقتضى السياق - والعلم عند الله تعالى .

(٤) كذا في الأصل . وقوله وهو لا يملك الخادم ، ساقط من المندية ومكانه وهو له وما في الأصل صواب . ف

(٥) كذا في الأصل . وفي المندية : خدمته وهو الأرجح .

(٦) كذا في الأصول ، ولعل الصواب «أفتجب» .

(٧) وكذا هو في الموطأ كما عرفت .

و إنما تجب الصدقة بالملك .

فان قالوا إنما تجب عليه الصدقة في خادم امرأته لأنه يجب عليه تقفة

الخادم .

قيل لهم : فما تقولون في خادم لامرأته يجامعها و الزوج مستغن

عن خدمتها بخدمة ختمه^١ أ يجب عليه ان يؤدي عن خادم امرأته صدقة

الفطر فان قولهم انه ليس عليه ان يؤدي عنها الا ان تكون تخدمه^٢ و ما

لا بد منها .

فهذه الخادم يجب على الزوج تقفتها مع لمرأته و ليس عليه ان يؤدي

عنها صدقة الفطر فهذا ترك لقولهم الذي قالوا^٣ .

(١) كذا في الهندية « عن خدمتها بخدمة ختمه » و كان في الأصل « بخدمتها عن

خدمة ختمه » .

(٢) و كان في الأصول « الا ان يكون يخدمه » و الصواب « تكون تخدمه » بتأنيث

الضمائر لان الخادم مشترك بين المذكر و المؤنث و المراد به ماها الثاني . ف

(٣) و المسألة في ج ١ ص ٢٩٢ من المدونة و نصها : قال مالك و يؤدي الرجل عن

خادم امرأته التي لا بد لها منها صدقة الفطر ، قلت فلو أن رجلاً تزوج امرأة على خادم

بعينها و دفعها اليها و الجارية بكر او ثيب فمضى يوم الفطر و الخادم عند المرأة ثم

طلقها بعد ذلك قبل البناء بها على من زكاة هذه الخادم قال عليها ان كان الزوج قد

منع من البناء بها لانه مضى يوم الفطر وهي لها ، قلت و هو قول مالك قال هذا

رأى ، قلت أ رأيت ان كانت هذه المرأة التي تزوجها على هذه الخادم بعينها هي بكر في

حجر ايها و لم يحولوا بين الزوج و بينها و هذه الخادم بمن لا بد للمرأة منها فمضى

يوم الفطر و الخادم عند المرأة ثم طلقها الزوج بعد يوم الفطر قبل ان ينسأ بها

على من زكاة هذه الخادم قال على الزوج ، قلت : لم قال لأنها كانت هي و خادمها =

كتاب الحجبة (باب زكاة السيد لغير التجارة ولسيد السيد) للإمام محمد الشيباني

فقتهما على الزوج حين لم يحولوا بين الزوج وبين البناء بها والخادم لما لم يكن لها منها بد كانت نفقتها أيضا على الزوج فلما كانت نفقة الخادم على الزوج كانت زكاة القطر في هذه الخادم على الزوج لانه كان ضامنا لنفقتها ، قلت فلو أنهم كانوا منوا الزوج من البناء بها والمساءة على حالها قال : لا شيء على الزوج في الخادم ولا في المرأة في زكاة القطر على المرأة ان تركي زكاة القطر عن نفسها وعن هذه الخادم ، قلت وهذا قول مالك قال : نعم وهو رأيي - انتهى ، قلتها ليضح لك ما في كتاب الحجبة من الارزام على اهل المدينة والمساءة اجتهادية والنص واحد عند الفريقين ولقد خادع الناس ابن حزم في المحلى ج ٦ ص ١٣٧ في ذيل هذه المسألة حيث نسب الى الامام ابي حنيفة رحمه الله انه فرض على الزوج ان يرضى عن المرأة ولا يركي عنها زكاة القطر وقال بحسبك هذا تعليلا - اهـ ، وهو لا يستحي عن الكذب والاقراء فهذه كتب مذهب ابي حنيفة مشحونة بوجوب الاضحية على المرأة ان كانت صاحب نصاب وليست هي على الزوج والاداء باجازتها عنها امر آخر لا يتعلق بالفرض والايجاب ، وفي ج ٥ ص ٢٠٧ من رد المحتار : ولو ضحى عن اولاده الكبار وزوجه لا يجوز الا باذنتهم وعن الثاني انه يجوز استحسانا بلا اذنتهم - برازية ، قال في الذخيرة : والله ذهب الى ان العادة اذا جرت من الأب في كل سنة صار كالاذن منهم فان كان على هذا الوجه فما استحسنته ابو يوسف مستحسن - انتهى ، ابن فرض الامام على الزوج وابن هو من ذلك ، والمحلى مشحونة بأمثال هذه الاقراءات والاكاذيب والمخادعة - ساعه الله وإنا يوم القيامة اللهم ارنا الحق حقا والامثال به والصدق صدقا والقول به فانك مع الصادقين . والذكورة ليست من شرائط الاضحية في متون المذهب لا الذكورة فتجب على الأنثى - خاتمة قله في الدر المختار ، والاختلاف في حجة المرسل قديم والجمهور قبل ابن حزم على حجيته كما هو مشحون في كتب الأصول و ابو حنيفة رحمه الله ليس بمفرد في قوله والاستدلال به فالجمهور معه ولقد =

كتاب الحجة (باب زكاة العيد لتمر التجارة و لعيد العيد) للامام محمد الشيباني

و قال بعض اهل المدينة : صدقة الفطر صاع من تمر فكانهم انكروا
نصف الصاع من الحنطة .

وقد اخبرنا يونس بن اسرائيل قال حدثنا منصور بن المعتمر

= افراط ابن حزم في انه يقول و ابو حنيفة و اصحابه يقولون المرسل كالمسند
و يحتجون برواية كل كذاب و ساقط - اه ، و هو ايضا خداع و يرسل الكلام
ارسالا و لا يخاف عماية الله تعالى فأن احتج الامام و اصحابه برواية كل كذاب
و ساقط و يقيسهم على نفسه فانه احتج في مواضع من المحلى على مزعماته بروايات
في اسانيد ما رواه ساقطون و غير عتج هم عند المحدثين كما لا يخفى على من طالع كتابه
المحلى هذا .

(١) و هو مروى عن عروة و القاسم بن محمد و سالم بن عبد الله و هم من اهل المدينة .
(٢) كذا في الأصول « من تمر » و له « من طعام » كما يقتضيه السياق او يشير الى
ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما كما في الموطأ انه لا يخرج في زكاة الفطر الا صاعا
من تمر المرأة واحدة فانه ادنى عنها صاعا من شعير ، و ابن عمر من اهل المدينة
و لعل جزأ من العبارة سقط من الكتاب على دأب الامام محمد في كتاب الحجة كما
لا يخفى على الواقف .

(٣) كذا في الأصول و لم اجده في التهذيب و التجيل و الميزان و اللسان و له اقلب
على النسخ و الصواب عندى اسرائيل بن يونس و هو من شيوخ الامام محمد كما في
الموطأ و الآثار و كتاب الحجة في عدة مواضع منها و هو من الرواة عن منصور بن
المعتمر كما في ج ١٠ ص ٣١٢ من التهذيب ، اما يونس فهو ابن ابي اسحاق السبيعي لا يروى
عن منصور المذكور كما يظهر من مطالعة كتب الرجال و يونس هو ابو اسرائيل لا انه ،
له يونس ابو اسرائيل و فيه تأمل ظاهر .

(٤) و هو من طريق جرير عن منصور به مثله في ج ٦ ص ١٢٩ من المحلى .

كتاب الحجة (باب زكاة العيد لنهر التجارة ولعيد العيد) للامام محمد الشيباني

السلي عن ابراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان الناس يطولون زكاة رمضان نصف صاع فاما اذا اوسع [الله تعالى] على الناس فانى ارى ان يتصدق بصاع .

اخبرنا اسرائيل بن يونس قال حدثنا عبد الاعلى الثعلبي عن محمد بن علي الاكبر ابن الحنفية عن علي بن ابي طالب رضى الله عنه قال زكاة الفطر على كل صغير

(١) في جميع السبع والاشياء ، وهو مصحف ، والصواب السلي ، كما في ج ١٠ ص ٣١٢ من التهذيب .

(٢) ما بين المرمين ساقط من الأصول واما زدناه من مصعب ابن ابي شبة والحلي وان كان المعنى صحيحا بدونه ايضا على بناء الفعل مبيا للمفعول .

(٣) هذا رأى منها وهو ايضا مؤيد بالأحاديث ، وفي النصوص ورد صاع ونصف صاع .

(٤) قلت : اخرج الحديث هذا ابو بكر بن ابي شبة ايضا فرواه عن جرير عن منصور عن ابراهيم عن الأسود عن عائشة قالت : انى احب الى اذا وسع الله على الناس ان يتنوا صاعا من قمح من كل انسان - اه (١) من قال : صدقة الفطر صاع من شعير او تمر او قمح ٢٥٩ - نسخة السعيدية ١ وجرير بن عبد الحميد واسرائيل كلاهما من تلامذة منصور واهله . ولان في الكتاب يونس بن اسرائيل مقلوب والصواب اسرائيل بن يونس . ورأى العلامة المصنف دلم مجده صواب ف

(٥) وبه علم ان في الاسناد الاول يونس بن اسرائيل خطأ ، والصواب اسرائيل بن يونس ، كما قلت وهو من شيوخ الامام محمد وهو ابن ابي اسحاق السبيعي الهمداني ابو يوسف الكوفي من رجال السنة ثقة صدوق صالح الحديث من اقر اصحاب ابي اسحاق واثبتهم كما في التهذيب .

(٦) في جميع السبع والعلى ، وهو خطأ ، والصحيح ما ائنه كما في ج ٦ ص ٩٤ من =

كتاب الحج (باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيبلي

وكبير حر او عبد نصف صاع من حنطة او صاع من تمر . اخبرنا سفيان الثوري قال حدثنا منصور بن الحسمر عن مجاهد : كل شيء سوى الحنطة فصاعاً وكذلك

== التهذيب و الأثر في ج ٦ ص ١٢٩ من المحلى عن سفيان عن عبد الأعلى عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب قال : صاع من تمر او صاع من شعير او نصف صاع من بر - اهـ ، ومن طريق وكيع عن سفيان و رواه الدارقطني من طريق عبد الرزاق عن الثوري و قد عناه الزيلعي في نصب الراية الى الطحاوي ايضاً و لم اجد في شرح معاني الآثار و فيه آثار اخرى عن الصحابة غير علي بن أبي طالب رضي الله عنه لكن قال الطحاوي في ج ١ ص ٣٢٠ من كتابه : و روى عن علي بن شاذان ذلك و منذ ذكر ذلك في موضعه من كتابنا هذا ان شاء الله تعالى - اهـ باب مقدار صدقة التطر و ما وعده اخبره في ج ٢ ص ٧٠ من كتاب الايمان و التنوير من كتابه لكن بغير هذا الاسناد و بغير هذا المتن فكتبه و راجعه فانه مفيد في هذا الباب .

(١) في جميع النسخ « او نصف صاع من تمر » و هو خطأ ، بل الصواب او صاع من تمر كما في المحلى - و قد عرفت ، و في ج ٢ ص ٧٠ من الطحاوي : حدثنا ابن أبي هريرة قال : ثنا بشر بن الوليد و علي بن صالح قالوا ثنا ابو يوسف عن ابن أبي ليلى عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلة عن علي في كفارات الايمان فذكر نحو ما روى عن عمر - اهـ ، يعني لكل مسكين نصف صاع حنطة او صاع تمر - اهـ .

(٢) اخبره الطحاوي ايضاً قال : حدثنا ابن مرزوق قال ثنا ابو عامر عن سفيان به بلفظ في زكاة التطر (صاع) من كل شيء سوى الحنطة و الحنطة نصف صاع - انتهى . قال ابن حزم و صح عن عمر بن عبد العزيز ايجاب نصف صاع من بر علي الانسان في صدقة التطر او قيمته علي اهل الديوان نصف درهم من طريق وكيع عن قرعة بن خالد قال : كتب عمر بن عبد العزيز اليه بذلك و صح ايضاً عن طاوس و مجاهد و سعيد =

كتاب الحجبة (باب زكاة العيد لغير التجارة ولعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

قول ' إذا أدى تمرا أو شعيرا أو زيبا أدى صاعا كاملا عن كل انسان وإن أدى حنطة أدى نصف صاع ' وكذلك الدقيق و السوق يكون الربع

ابن المسيب وعروة بن الزبير وأبي سلسة بن عبد الرحمن بن عوف وسعيد بن جبير و هو قول الاوزاعي واليث وسفيان الثوري - انتهى -

(١) كما في حديث أبي سعيد الخدري أخرجه الشيخان والطحاوي والبيهقي وغيرهم من اصحاب السنن وفي حديث ابن عمر أخرجه الحاكم في مستدركه و الدارقطني والبيهقي والطحاوي في مشكله و الحاكم في علوم الحديث كما في نصف الراية وفي حديث ابي هريرة أخرجه الحاكم في مستدركه و الدارقطني في سننه والبيهقي وغيرهم وفي حديث ابن عباس أخرجه الدارقطني والبيهقي في سننهما وابن أبي حاتم في علة وفي حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده أخرجه الدارقطني والبيهقي وفي حديث اوس بن الحذافان أخرجه الدارقطني وفي حديث علي أخرجه الحاكم في مستدركه و الدارقطني والبيهقي، وهذه الاحاديث التي استدلل بها المخالف لنا في مقدار الحنطة في القنطر و منها اخبار اخر ايضا كما لا يخفى على واقعيها .

(٢) و هو مروى عن ابي بكر الصديق أخرجه الطحاوي و الدارقطني والبيهقي و رواه عبد الرزاق في مصنفه كما في الزيلعي أخرنا معمر عن ابي قلابة عن ابي بكر انه أخرج زكاة القنطر مدين من حنطة و ان رجلا أدى اليه صاعا بين اثنين - اهـ - و على التناول انقطاعه في خير القرون لا يعترنا و عن عمر بن الخطاب أخرجه ابو داود والنسائي و الدارقطني والطحاوي و عن عثمان و علي و ابن الزبير و ابي هريرة و ابن مسعود و ابن عباس و جابر بن عبد الله و اسماء و عبد الله بن شداد و ابن أبي عمير و عائشة و رضی الله عنهم و عن غير واحد من التابعين منهم مجاهد و طاووس و ابن المسيب و عروة و سعيد بن جبير و ابو سلسة بن عبد الرحمن و الشعبي و عطاء بن ابي رباح و ابن

كتاب الحج (باب زكاة العيد لتير التجارة ولعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= القاسم و سعد بن ابراهيم و عمر بن عبد العزيز و ابراهيم النخعي و الحكم و حماد
اخرجهم ابن ابي نية و عبد الرزاق و الدارقطني و الطحاوي و البيهقي و راجع نصب
الراية و الجوهري و فيه ذيل مرسل ابن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
فرض زكاة القطر مدين من حنطة ، قال البيهقي قال الشافعي حديث مدين خطأ قلت
الشافعي يقبل مراسيل ابن المسيب ، قال لانها عن الثقات و انه وجد ما يدل على
تسديدها ، و قال ابن الصلاح لانها وجدت مسانيد و مرسله هذا نص البيهقي في رسالته
الى ابي محمد الجويني ان اسناده صحيح فكيف رده الشافعي و زعم انه خطأ مع انه
اقتضد بما ذكرنا و اخرج الدارقطني بنحوه من طريقين من حديث عمرو بن شعيب عن
ابيه عن جده و من طريقين من حديث ابن عباس و من طريقين من حديث ابن
عمر في احدهما مدين من حنطة و في الآخر نصف صاع من حنطة ، و اخرجهم من
حديث علي مرفوعا نصب صاع من برو و من حديث عصمة بن مالك مرفوعا مدين
من قمح ، و اخرجهم البيهقي في هذا الباب من حديث ابن ابي صغير و ابن عمر و اخرج
احمد في مسنده و الطحاوي في شرح الآثار من ثلاث طرق من حديث ابن لهيعة عن
محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن فاطمة بنت المنذر عن اسماء بنت ابي بكر قالت : كنا
نؤدى زكاة القطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مدين من قمح بالمد الذي
يقتالون به و في التمهيد روى عن ابي بكر و عمرو بن عثمان و علي و ابن مسعود و ابن عباس علي
اختلاف عنه و ابي هريرة و جابر و معاوية و ابن الزبير نصف صاع من برو في الاسناد
عن بعضهم ضعف و روى ايضا عن ابن المسيب و عطاء و طلوس و مجاهد و عمر بن عبد
العزيز و عروة و سعيد بن جبير و ابي سلة و مصعب بن سعد ، و ذكره ابن حزم عن
عثمان و علي و ابي هريرة و جابر و الحدرى و عائشة و اسماء قال و هو عنهم كلهم
صحيح - انتهى ، قال الامام محمد في كتاب الآثار اخبرنا ابو حنيفة قال حدثنا حماد =

كتاب الحجّة (باب زكاة العبد للتجارة ولعبد العبد) للإمام محمد الشيباني

= عن ابراهيم في صدقة الرجل كل مملوك أو حر أو صغير أو كبير نصف صاع من بر أو صاع من تمر . قال محمد : و به تأخذ فان أدى صاعا من شعير أيضا اجزأه أيضا محمد قال اخبرنا سفيان الثوري عن عثمان بن الأسود المكي عن مجاهد قال : ما سوى البر فصاعا صاعا ، قال محمد : و بهذا تأخذ - انتهى ، و الثوري رواه عن منصور و عثمان كلاهما عن مجاهد . (حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه) قال : كنا نخرج اذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة النطر عن كل صغير و كبير حر أو مملوك صاعا من طعام صاعا من اقط أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب - الحديث ، فيه امور :

الأول : ان الطعام كما يطلق على البر وحده كذلك يطلق على كل ما يؤكل - كذا ذكر الجوهري وغيره ، قال الله تعالى « و طعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم » اي ذبائحهم ، و في الحديث الصحيح : طعام الواحد يكفي للاثنتين - ولا صلاة بمحضرة الطعام ونهى عليه السلام عن بيع الطعام ما لم يقبض ، و في حديث المصراة صاعا من طعام ، قال الأزهري اراد من تمر لامن حنطة و التمر طعام ، و قال القاضي عياض يفسره قوله في الروايات الاخر صاعا من تمر ، و قد قال البيهقي فيما بعد باب جريان الربا في كل معلوم . و استدل على ذلك بحديث الطعام مثلا بمثل و ذكر في اوواب الرما حدث المصراة ثم قال : المراد بالطعام في هذا الخبر التمر على هذا المأد بالطعام في حديث أبي سعد الاصناف التي ذكرها فيما بعد و من الطعام بها و يدل على ذلك ما في صحيح البخاري في هذا الحديث و كان طعاما النعير و زبيب و الاقط و التمر ، و في صحيح مسلم : كنا نخرج زكاة النطر من ثلاثة اصناف : صاعا من تمر صاعا من اقط صاعا من شعير ، و النسائي : كنا نخرج في عهد علي السلام : صاعا من تمر أو صاعا من اقط أو صاعا من شعير و لا نخرج غيره ولا ذكر للبر في شيء من =

كتاب الحجبة (باب زكاة العيد لغير التجارة ولعيد العيد) للامام محمد الشيباني
= ذلك. فمن فسر به بالبر كاليهقي والرافعي وغيرهما قد خالف القرآن والاحاديث
ويان ابي سعيد وخيره وعرف المدينة .

الثاني : ان قيل قد ذكر في الرواية التي ذكرها اليهقي بعد من طريق ابن اسحاق
قلنا : الحفاظ يتوقون ما ينفرد به . كذا قال اليهقي في باب قتل ما له روح وقد ذكر
ابو داود هذا الحديث ثم قال : رواه ابن علي وعبدة وغيرهما عن ابن اسحاق عن
عبد الله عن عياض عن ابي سعيد بمعناه وذكر رجل واحد فيه عن ابن علي او صاعا من
حنطة وليس بمحفوظ ثا مسدثا اسمعيل ليس فيه ذكر الحنطة وذكر معاوية بن هشام
عن الثوري عن زيد بن اسلم عن عياض عن ابي سعيد نصف صاع من بر وهو من
معاوية بن هشام او غيره عن رواه عنه . انتهى كلامه ، وقد اساء عبد الحق في احكامه اذ
قال زاد ابو داود في هذا الحديث او صاع حنطة لان هذا يوم ان هذه الزيادة متصلة
عند ابي داود وليس كذلك هكذا نقبه عليه ابن القطان . وقال الشيخ في الامام وروى
ابن خزيمة في محضر المختصر بسند صحيح من حديث فضيل بن غزوان عن نافع عن ابن
عمر قال : لم تكن الصدقة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا التمر والزيت
والشعير ولم تكن الحنطة . اهـ . واما ما رواه الحاكم فيه او صاعا من حنطة فقد
اشار ابو داود الى هذه الرواية في سننه وضمها ، فقال : وذكر فيه رجل واحد عن
ابن علي او صاع حنطة وليس بمحفوظ . اهـ . قال ابن خزيمة فيه وذكر الحنطة
في هذا الخبر غير محفوظ ولا ادرى عن الروم وقول الرجل له او مدين من قمح دال
على ان ذكر الحنطة في اول الخبر خطأ وهم اذ لو كان صحيحا لم يكن لقوله او مدر
من قمح معنى . اهـ . نقله الشيخ في الامام عنه ، وقد عرف تساهل الحاكم في تصحيح
الاحاديث المدخولة . اهـ . و اين كان كثرة البر في زمنه صلى الله عليه وسلم ليكون
طعامهم ، وقد قال ابو سعيد الخدري : وكان طعامنا الشعير والزيت والاقط والتمر ، =

كتاب الحجة (باب زكاة العيد لنير التجارة ولعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

== وقال ابن عمر : لم تكن الصدقة على عهد صلى الله عليه وسلم الا التمر والزيت
والشعير ولم تكن الخنطة اى باعتبار الكثرة وكان قليلا في زمنه صلى الله عليه وسلم
فلما لم يخرج امره من الخاصة الى العامة كما اعوز البر في الزمن الحاضر واما كثر
في زمن عمر بن الخطاب وعائشة ومعاوية رضى الله عنهم ولذا ورد في البخارى
 وغيره في حديث ابى سعيد فلما جاء معاوية وجماعت السمراء قال : ارى مدا من هذا
يعدل مدين ، وفي حديث ابن عمر عند ابى داود والنسائى والدارقطنى : كان الناس
يخرجون صدقة النخل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او نير
لو سكت او زيت ، قال عبد الله : فلما كان عمر وكثرت الخنطة جعل عمر نصف صاع
حنطة مكان صاع من تلك الاشياء - اهـ ، و وقع في نسخة ابى داود المطبوعة مع عون
المعودة جعل عمر نصف صاع حنطة من تلك الاشياء ، وعليها شرح الشارح وهو خطأ .
والصواب ما ها فتنه وهذا هو السر لاختلافهم في البر ان الواجب منه صاع او
نصف صاع - تدبر .

الثالث : انه لو سلم ان البر ذكرنا في حديث ابى سعيد الخدرى رضى الله عنه
وان الواجب فيه صاعا من البر ، ففي هذا الحديث ان معاوية قدره بنصف صاع
وقال على المنبر : انى ارى ان مدين من سمراء الشام تعدل صاعا من تمر فخذ بذلك
الناس - الحديث ، والصحة متوافرون و هم الناس في الحديث و انهم خدو بذلك
وهذا يجرى مجرى الاحماع والعجب من النووي حث قال في شرح مسلم ج ١
مس ٣١٨ انه فعل صحيحا وقد خالفه ابو سعد ، وغيره من الصحابة ممن هو اطول
سمعه منه واعلم بحال النبي صلى الله عليه وسلم وقد اخبر معاوية بأنه رأى راءه لافوا
سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم - اهـ ، كيف وقد وافقه غيره من الصحابة الجمة لتغيير
بدليل قوله فأخذ الناس بذلك ، ونظف الناس للعموم فكان اجماعا وكذلك ما اخرجه ==

كتاب الحجة (باب زكاة العيد لنير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= البخارى ومسلم عن ايوب السخيتى عن نافع عن ابن عمر قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر على الذكر و الأنثى و الحر و المملوك صاعا من تمر او صاعا من شعير فعدل الناس به مدين من حنطة - اهـ ، و عنه ايضا كان الناس يخرجون صدقة الفطر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من شعير او صاعا من تمر او سلت او زيب ، فلما كان عمر و كثرت الحنطة جعل عمر نصف صاع من حنطة مكان صاع من تلك الأشياء ، اخرج ابو داود بسند جيد على شرط البخارى ما خلا الهيثم ابن خالد و هو ثقة وثقه ابو داود و العجل ، و قال مطين في تاريخه كان ثقة كما في ج ١١ ص ٩٥ من التهذيب و تابعه على ذلك شعيب بن ايوب اخرج الدارقطى في سننه و وثق شعيبا ، فدل هذا الحديث على اتفاق تقويم عمر و معاوية فهذا صريح فى الاجماع على ذلك ولو صح عن النبي صلى الله عليه وسلم صاعا من بر لما جاز لهم اخراج نصف صاع لانه ربا ولا يضر مخالفة ابى سعيد لذلك بقوله : اما انا فلا ازال اخرجه لانه لا يقدح فى الاجماع سيما اذا كان فيه الخلفاء الأربعة او يقول اراد بالزيادة على قدر الواجب تطوعا و له ان يفتق ماله فى سبيل الله تعالى فما بالصاع و كان هذا من دأب الصحابة انهم اذا عملوا بأمر فى زمن النبي صلى الله عليه وسلم تابروا عليه تحريما للفضل ، ولذا قال : لا اخرج لبد الا صاعا او قول انه لم يرد به مخالفتهم و انه يخرج صاعا من البر الى اراد الاخراج من الأصناف التى كانوا يخرجونها فى عهده عليه السلام . و قد صرح بذلك فى رواية لمسلم قال : لا اخرج فيها الا الذى كنت اخرج فى عهده عليه السلام صاعا من تمر او صاعا من زيب او صاعا من شعير او صاعا من اقط - اهـ ، ولا يضر ايضا قوله تلك قيمة معاوية لا اقبلها ولا اعمل بها فانه مختار فى اتفاق ماله كله فى سبيله تعالى و لكن الكلام فى ان الصاع المذكور كان واجبا عليهم اولا ولا يثبت ذلك من القول المذكور ، و الجواب المذكور هو الجواب عن الصاع فى الزيب =

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لتير التجارة و لميد العيد) للإمام محمد الشافعي

= على الرواية المشهورة عن الامام ابي حنيفة انه كالبر. و على الرواية النهر المشهورة عنه و هو قول الصاحبين فلا حاجة الى الجواب ، و لعلها هي المختارة عند المحققين من الاحناف و العلم عند الله تعالى . هذا كله مأخوذ من الجوهري التي و نصب الراية و الدائع و الطحاوى و راجع ص ٨٧ من مختصر المختصر و البدائع ج ٢ ص ٧٢ و مشكل الآثار ص ٣٣٧ الى ص ٣٤٨ من الجزء الرابع و اختصاره في المختصر و الطحاوى بسط المقام في كتابه و راجع عمدة القارى و فتح القدير فانهما ايضا بسطاه على ما هو دأبهما في الخلافات ، و حديث ابي سعيد أخرجه الأئمة الستة و غيرهم في كتبهم و هو المدار عند المخالف ولا كلام في كونه مستدا او صحيحا .

الرابع : ان ان حزم في المحلى تقوه بأن حديث ابي سعيد الخدرى رضى الله عنه غير مستد و هو ايضا مضطرب فيه على ابي سعيد - اه ج ٦ ص ١٢٤ . ثم أخرج طرق حديثه ثم قال : ففي بعض هذه الاخبار ابطال اخراج الرحلة . و في بعضها اثبات الزيب و في بعضها تقه و اثبات الاقط جملة . و ليس فيها شيء غير ذلك و هم يسيئون الاخبار المسددة التي لا منتمز فيها بأقل من هذا الاضطراب كحديث ابطال تحريم "الرضعة و الرضعتين و غير ذلك . ثم انه ليس هذا كله خير مستد لانه ليس في شيء منه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بذلك وأقره - اه ص ١٢٥ . و لقد صدق المعلق في قوله : اخطأ المؤلف و شذ حداء في زعمه ان حديث ابي سعيد ليس مستدا و النماطة بذلك على ان ذلك كان معلوما له و فاعلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . و ليس هذا من الاضطراب في شيء بل ان بعض الرواة يطلو و يصحونه بمحصر و منهم من يدك شتا و يسهو عن غيره و زاده الثقة مقولة فالواحد جمع كل ما ورد في الروايات "الصحة اذ لا تعارض مدها اصلا - انتهى . و أمثاله في كتابه كثيرة حب ضعف صحيحا و يصحح ضعيفا و يوثق ضعيفا و يبرح ثقة اذا كان خلاف مقصوده و يقال به =

كتاب الحجبة (باب زكاة العيد لغير التجارة ولعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= على ما لا يخفى .

الخامس : ان ابن حزم ترك الاحاديث المسندة والمراسلة الصحيحة الواردة في باب صدقة الفطر من اداء التمر والشعير والزبيب والاقط ، وقال : لا يجوز في صدقة الفطر الا الشعير او التمر فقط . اهـ ، وهو يشغب على آفة الهدى ويشتمهم بالفاظ قبيحة اذا خالفوه في مزعماته الفاسدة وهاك حديث ابى سعيد و حديث ابن عمر و حديث ابن عباس و حديث ابى هريرة وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم ولذا قال المعلق عليه في تأمل في طريق الاحاديث الواردة في زكاة الفطر وقته معناها مع اختلاف الفاظها عن الصحابة رضى الله عنهم علم ان ابن حزم لاحجة له في الاقتصار على اخراج التمر والشعير وهذا معاوية بحضرة الصحابة رضى الله عنهم رأى مدين من سمراء الشام بدل صاع من الشعير او غيره ولم ينكر عليه ذلك احد اى اخراج القمح موضع الشعير و اما انكر ابو سعيد المقدار فرأى اخراج صاع من قمح (هذا في اعتقاد المعلق و الا الطحاوى قال غيره في مشكل الآثار فراجعه) و ابن عمر اما كان يخرج في خاصة نفسه ما كان يخرج على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينكر على من اخرج غير ذلك . ولو رأى عمل الناس باطلا و هم الصحابة و التابعون لا نكروا اشد انكار و قد كان رضى الله عنه يتشدد في اشياء لا على سبيل التشريع بل على سبيل الحرص على الاتباع فقط كما كان ينزل في مواضع رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ير احد من المسلمين ذلك واجبا و الزكاة انما جعلت لا غناء الفقراء عن الطواف يوم العيد و الاغنياء يستعملون بما لهم و عيالهم و لينظر امرأ لنفسه هل يرى انه يخفى الفقير عن الطواف اذا اعطاه صاع تمر او صاع شعير في بلد مثل القاهرة (والهند) في هذه الايام او ماذا يفعل بهما الفقير الا ان يطوف ليجد من يشتريهما بجنس من القيمة لينتفع بنفسه او لأولاده ما يتقوتون به . انتهى ، و هذه اسماء بنت ابى بكر تطلى زكاة الفطر صاعا من تمر صاعا من شعير او نصف صاع من تمر و هذا جابر =

كتاب الحجة (باب زكاة العيد لتير التجارة و لعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

= ابن عبد الله يقول: على كل مسلم مدان من قمح وهذا عمر بن الخطاب جعل نصف صاع حنطة مكان صاع من تلك الأشياء وهي الشعير والتمر والسلت والزبيب ، وهذا عثمان بن عفان قال : او نصف صاع من بر وهذا ابو هريرة قال : او نصف صاع من قمح ، وهذا ابن الزبير قال على التمر : زكاة الفطر مدان من قمح ، وهذا ابن مسعود قال : مدان من قمح ، وهذا ابو سعيد قال : زكاة الفطر صاعا من اقل او صاعا من طمام او صاعا من زبيب ، وهذا كله اخرج عنهم في المحلى ، وقد ازم المالكيين بقوله فطافوا ابا بكر وعمر وعثمان وعلي ابن ابي طالب وعائشة واسماء بنت ابي بكر و ابا هريرة وجابر بن عبد الله وابن مسعود وابن عباس وابن الزبير و ابا سعيد الخدري وهو عنهم كله صحيح الا عن ابي بكر وابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم - اهـ ، فهو الشاغب المهول قد خالف الأحاديث والآثار والصحابة لا سيما الخلفاء الراشدين وجمهور التابعين . وهذا بدنه في كل باب من ابواب الفقه عامله الله تعالى بما يليق به هذا ولا حاجة لى اليه الا ان الحديث ذو شجون بل ذوقون ، وهذا كله خارج عن موضوع التليق والتصحيح لكن اذكر هنا اشياء له اخرى اتمودجا لأهل العلم من باب زكاة الفطر . قال في ابتداء الباب زكاة الفطر من رمضان فرض واجب على كل مسلم كبير او صغير ذكر او اثنى حر او عبد وان كان من ذكرنا جنيئا في بطن امه عن كل واحد صاع من تمر او شعير - اهـ . قد اوجب هنا على جنين في بطن امه ايضا . ثم قال في رقم (٧١٨) ج ٦ ص ١٤٢ و من ولد حين ايضا الشمس من يوم فما بعد ذلك او اسلم كذلك فليس عليه زكاة الفطر - اهـ . قد ناقض نفسه ونسى ما قال فيما قبل ولقد صدق المعلق عليه في قوله فهذا تهافت من ابن حزم ، و الحق انها لا تجب عن الحمل اذ هو لا يتعلق به الأحكام حتى يولد حيا - انتهى الثاني انه قال : وذكر واما رويناه من طريق حسين عن زائدة ثنا عبد العزيز بن ابي رواد عن نافع عن ابن عمر كان الناس يخرجون =

كتاب الحج (باب زكاة العيد لنير التجارة ولعيد العيد) للإمام محمد الشيلقي

== صدقة الفطر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعاً من شعير أو تمر أو زبيب أو سلت - اه ، ولما كان هذا عائقاً لموعومته انه لا يجوز في صدقة الفطر غير التمر والشعير رده بقوله هذا لا يستد لانه ليس فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بذلك و أقره ، وأيضاً فان راوى هذا الخبر عبد العزيز بن ابن رواد وهو ضعيف منكر الحديث - اه ج ٦ ص ١٢٧ . الحديث رواه ابو داود والنسائي والحاكم وصححه وهو الذهبي في مختصر المستدرک و سكت عنه ابو داود و شرط النسائي في سننه معلوم مشهور و عبد العزيز المذكور ثقة عابد وثقه يحيى القطان و ابن معين و ابو حاتم قال : صدوق ثقة في الحديث متعبد ، وقال النسائي : ليس به بأس و قال : احمد رجل صالح ، و قال الحاكم : ثقة عابد مجتهد شرف النسب و أثق عليه غيرهم ايضاً كما في التهذيب ، و لقد صدق الملق و تعالى المؤلف في تضعيفه و تبع ابن حبان اذ زعم انه روى عن نافع عن ابن عمر نسخة موضوعة ، قال الذهبي في الميزان هكذا ، قال ابن حبان بنير ينة - اه ، و الناس في قول ابن عمر هم الصحابة رضى الله عنهم و من يكون سوام في عهده صلى الله عليه وسلم ، و كيف لا يعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم و الصحابة يخرجون الصدقة سنة بعد سنة و مرة بعد اخرى هؤلاء هم الناس الذين ينكرهم ابن حزم و ثبت بقول ابى مجلز و جواب ابن عمر له حيث قال قلت لابن عمر ان الله قد اوسع و البر افضل من التمر يعني في صدقة الفطر فقال له ابن عمر : ان اصحابي سلكوا طريقاً فانا احب ان اسلكه - اه ، فهذا ابن عمر قد ذكرنا انه كان لا يخرج الا التمر او الشعير ولا يخرج البر ، و قيل له في ذلك فأخبر انه في عمله ذلك على طريق اصحابه - اه ، قلت : هل انكر ابن عمر اخراج البر او قال : لا يجوز ولا يجوز في صدقة الفطر المقصود هذا لا محبوبة فل نفسه قول ابن عمر هذا لا يدل على عدم جواز البر في الصدقة و هو القائل ان عمر بن الخطاب جعل نصف صاع -

كتاب الحجّة (باب زكاة العيد لتجارة ولعيد العيد) للإمام محمد الشيباني

بالطنح^١.

== حنطة بدل صاع من تلك الاشياء فهنا اخذ بفعله الذي لا يدل على عدم الاجراء قطعا و ترك قوله الذي اخبر به قبل عمر و عمل الناس عليه هذا يجب من كل شيء، الثالث انه اتقى على الامام مالك في رقم (٧٠٤-ص ١١٨) حيث قال، و قال مالك: ليست فرضا - اه، و قد قال مالك: في الموطأ يجب زكاة الفطر على اهل البادية كما يجب على اهل القرى و ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس على كل حر و عبد ذكر او انثى من المسلمين - اه، و به عليه الملقى ايضا بقوله فهو و هو منه او بمن نقل عنه - اه، و مثل هذه الاقرآت على الأئمة لا سيما على الامام ابي حنيفة و اصحابه كثيرة جدا - سألنا الله و إياه و الله يهدي سبيل الحق .

(١) قوله الربيع بالطنح هكذا في جميع النسخ و لم افهم معنى اللفظ و الوجدان يحكم الخطأ. و المسألة مشهورة بأن الدقيق و السويق كالحنطة و الشعير. قال في الدائع: و دقيق الحنطة و سويقها كالحنطة دقيق الشعير و سويقه كالشعير عندنا لأن المنصوص عليه معلول بكونه ما لا متقوما على الاطلاق و ذكر المنصوص عليه للتبشير لأنهم كانوا يتبايعون بذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان الدقيق منصوص عليه لما روى عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال: ادوا قبل الخروج زكاة الفطر فان على كل مسلم مدين من قمح او دقيقه (قلت في استاده كلام شديد) و روى عن ابي يوسف انه قال: الدقيق احب الى من الحنطة و الدائم احب الى من الدقيق و الحنطة لان ذلك اقرب الى دفع حاجة الفقير - اه ج ٢ ص ٧٢. و مثله في ج ٣ ص ١١٣ من المنسوط، و الأولى ان يراعى فيهما الندرو القيمة احتياطا - هداة. و راجع ج ٢ ص ٧٨ من رد المحتار على الدر المختار، والله تعالى اعلم بالصواب، والصواب و الربيع بالراء و العين المهملتين بينهما ==

باب زكاة اهل الكتاب و غيرهم من اهل الشرك

قال ابو حنيفة : لا صدقة على اهل الكتاب ^١ ولا على المجوسى فى شئ من اموالهم ^٢ و يقرون على دينهم و يكونون ^٣ على ما كانوا عليه و اذا اختلفوا فى العام الواحد مرارا الى بلاد المسلمين فليس عليهم فى كل سنة الا نصف العشر من اموالهم التى يختلفون بها .

و قال اهل المدينة مثل قول ابى حنيفة فى ذلك كله الا انهم قالوا : اذا اختلفوا فى العام الواحد مرارا الى بلاد المسلمين التى ^٤ هى غير بلادهم فعليهم كلما ^٥ اختلفوا العشر لأن ذلك ليس بما صولحوا عليه ^٦ ولا بما شرط لهم .

و قال محمد بن الحسن : هؤلاء قوم من اهل الذمة يجرى عليهم احكام المسلمين حيث ما كانوا من ارض الاسلام لا يشرون فى مال واحد فى السنة

= ياء تخانية . الزيادة و يقال : هذا طعام كثير الربح ، و يقال : اذا اخرجت الارض المهيونة ربحا اى غلة لانها زيادة مغرب ، فلى هذا لعل حرف «لا» مقطـ قل « يكون » - تأمل .

(١) اليهود و النصارى - زرقانى .

(٢) زاد فى الموطأ : و لا من مواشيهم و لا ثمارهم و لا زروعهم - اهـ .

(٣) فى جمع النسخ : و يكونوا - و هو خطأ ، و الصواب ما فى الموطأ : و يكونون .

(٤) و فى الموطأ : و ان اختلفوا .

(٥) الموصول مع صلة ليس فى الموطأ فهو زيادة لمحض التوضيح .

(٦) هكذا فى الموطأ ، و هو الأرجح ، و فى جميع نسخ الكتاب «لا» و معناها ايضا صحيح .

(٧) هكذا فى الأصول ، و فى الموطأ «ما صالحوها عليه» بالمعروف .

كتاب الحجية (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني

الامرة [واحدة] ^١ وان اختلفوا به عشرين مرة -

أرأيتم قول اهل المدينة ان هذا ليس مما صولحوا ولا مما شرط لهم
نفسه ^٢ فأتما يمضى عليهم الحكم كما يمضى على المسلمين فكما ^٣ في المسلم لا يمشر

(١) ما بين المرجعين ساقط من الأصول ، و زيد حسب اقتضاء المقام .

(٢) الكلام غير تام فقل شيئا من العبارة سقط من قلم الناسخ كما لا يخفى ، قال في ج ٢
ص ٣٦ من البدائع : ولا يؤخذ من المسلم اذا مر على العاشر في السنة الا مرة واحدة
لأن المأخوذ منه زكاة والزكاة لا تجب في السنة الا مرة واحدة وكذلك الذي لانه
بقول عقد النمة صار له ما للمسلمين وعليه ما على المسلمين ولأن العاشر يأخذ منه
باسم الصدقة وان لم تكن صدقة حقيقة كالتخلف فلا يؤخذ منه في الحول الا مرة واحدة
وكذلك الحربى الا اذا عثره فرجع الى دار الحرب ثم خرج انه بعثه ثانيا وان
خرج من يومه ذلك لأن الأخذ من اهل الحرب لمكان حماية ما في ايديهم من الاموال
وما دلم هو في دار الاسلام فالحماية متحدة ما دام الحول باقيا فيتحد حتى الاخذ وعند
دخوله في دار الحرب و رجوعه الى دار الاسلام تتجدد الحماية فيجدد حتى الأخذ
و اذا مر الحربى على العاشر فلم يعلم حتى عاد الى دار الحرب ثم رجع ثانيا فلم يسه
لم يعثره لما مضى لأن ما مضى سقط لاقطاع حق الولاية عنه بدخوله دار الحرب ولو
اجتاز المسلم والحربى ولم يعلم بهما الشر ثم علم بهما في الحول الثاني اخذ منهما لأن
الوجوب قد ثبت ولم يوجد ما يسقطه ، اه ص ٣٨ راجع - باب العاشر من كتاب
الفقه و راجع الفصل في العتور من كتاب الخراج للإمام ابى يوسف ص ١٥٨
و سياتى شيء منه في الحواشى .

(٣) لعل العبارة هكذا فكما ان المسلم لا يمشر او فكما ان في مال المسلم لا يمشر
الامرة واحدة ، تأمل فيه .

كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني

الامرة [واحدة] في السنة فكذلك الذي لا يعشر في السنة
الامرة واحدة . اخبرنا ابو حنيفة قال : حدثنا

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، واما زده حسب ما يقتضيه المقام .
(٢) اخرج الامام محمد في كتاب الآثار قال اخبرنا ابو حنيفة : قال حدثنا الهيثم عن
انس بن سيرين عن انس بن مالك رضى الله عنه قال كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه
يعت انس بن مالك رضى الله عنه مصدقا لأهل البصرة قال : فارادنى ان اعمل له
قلت : لا ، حتى تكتب لى عهد عمر بن الخطاب رضى الله عنه الذى كتب لك فكتب
لى ان آخذ من اموال المسلمين ربع العشر و من اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها
للتجارة نصف العشر و من اموال اهل الحرب العشر . انتهى ، و من هنا ظهر لك
ان فى كتاب الحجّة وقع اختصار من ناقل الكتاب حتى اخلل النظم و فهم المراد
منه تدبر ، و رواه الامام ابو يوسف فى آثاره من رقم (٤٤١) ص ٨٩ قال حدثنا
يوسف عن ابيه عن ابن حنيفة عن الهيثم عن انس بن سيرين عن انس بن مالك رضى الله
عنه انه اراد ان يستعمله قال : لا ، حتى تكتب لى عهد عمر الذى كتبه لانس ان
خذي من اهل الحرب العشر و من اهل الذمة نصف العشر و من المسلمين ربع العشر .
انتهى ، و بهذا السند اخرجه الامام ابو يوسف فى ص ١٦١ من كتاب الخراج قال
و حدثنا ابو حنيفة عن الهيثم عن انس بن سيرين عن انس بن مالك قال بعثنى عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه على العشور و كتب لى عهدا ان آخذ من المسلمين بما اختلفوا
فيه لنجاراتهم ربع العشر و من اهل الذمة نصف العشر و من اهل الحرب العشر .
انتهى ، و قال ايضا : و حدثني محمد بن عبد الله عن انس بن سيرين قال : ارادوا ان
يستعملوني على عشور الابل (بضم الهمزة و الباء الموحدة و تشديد اللام) فأيت
فلقبني انس بن مالك قال : ما يمنعك ؟ قلت : العشور اخبث ما عمل عليه الناس قال =

كتاب الحجة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد بن أبي

== قال لي لا تفعل عمر منه فاجعل على اهل الاسلام ربع العشر وعلى اهل الذمة نصف العشر وعلى المشركين من ليس له ذمة العشر - انتهى ، وراجع كتب الرجال من محمد بن عبد الله شيخ ابني يوسف رحمه الله والآثر رواه عبد الرزاق في مصنفه كما في نصب الراية اخبرنا هشام بن حسان عن انس بن سيرين قال بعثني انس بن مالك على الالة (هكذا في الزيلعي بفتح الهمزة و تكون الياء التحتانية مدينة بين مصر والحجاز ، و الاصوب عندى الالة كما في كتاب الخراج بلدة على شاطئ دجلة البصرة) فاخرج لي كتابا من عمر بن الخطاب يؤخذ من المسلمين من كل اربعين درهما درهم ومن اهل الذمة من كل عشرين درهما درهم ومن لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهم - اه ، اخبرنا الثوري ومعر عن ايوب عن انس بن سيرين به قال الزيلعي : ورواه محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله في كتاب الآثار - انتهى ، واخرجه الطحاوي ايضا في شرح الآثار ج ١ ص ٣١٣ ، قال و روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما قضا وافق هذا (اشارة الى ما رواه عنه عليه السلام قبله) حدثنا ابو بشر الرقي قال : حدثنا معاذ العنبري عن ابن عون عن انس بن سيرين قال ارسل الى انس ابن مالك فابطلت عليه ثم ارسل الى فأتيته فقال : اني كنت اري اني لو امرتك ان تمض على حجر كذا وكذا ابتغاء مرضاتي لفعلت اخترت لك امرا فكرهته او اكتب لك سنة عمر رضي الله عنه قال قلت : اكتب لي سنة عمر رضي الله عنه قال : فكتب خذ من المسلمين من كل اربعين درهما درهما ومن اهل الذمة من كل عشرين درهما درهما ومن لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهما . قال قلت : من لا ذمة له ، قال الروم كانوا يقدمون من الشام - اه ، قال الطحاوي فلما فعل هذا عمر رضي الله عنه بمحضرة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يذكره عليه منهم احد منكر كان ذلك حجة واجماعا منهم عليه - انتهى . والآثر ذكره ابن حزم في ج ٦ ص ١١٥ من المحلى .

كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني

الهيثم عن انس بن سيرين عن انس بن مالك رضى الله عنه قال : كان عمر رضى الله عنه يبعث انسا مصدقا لاهل البصرة فسأله عن عهد عمر الذي كتب له فكتب الى ان خذ من اموال المسلمين ربع العشر من اموال اهل الذمة اذا اختلقوا بما للتجارة نصف العشر و من اموال الحربى العشر .

(١) وقع في كتاب الخراج لابن يوسف حدثنا ابو حنيفة عن القاسم - الخ ، و هو تصنيف و خطأ ، و المصوب . الهيثم ، و هو ابن حبيب العميري من شيوخ الامام ابى حنيفة رحمه الله فقه .

(٢) القائل المتكلم هو انس بن سيرين و المنصوب راجع الى انس بن مالك رضى الله عنه ، و العبارة سقطت من البين من الكاتب و لذا قلت الاثر بتمامه و اختلاف الفاظه من الكتب وان كان فيه شيء من الطول ولا حرج فيه اذا كان مفيدا و اختلاف الالفاظ في المتن بيد المجتهدين في استنباط المسائل القرعية .

(٣) قد عرفت من طرق الاثر ان كتب الى و كتب لى و كذا خذ و ان آخذ كلها صحيحة كما عرفت من اختلاف الالفاظ المنقولة في الاثر هذا .

(٤) وقد روى مثل ذلك عن عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد قال الطحاوى : حدثنا ابو بكره و ابراهيم بن مرزوق قالنا ابو عامر قال ثنا ابن ابى دتب عن عبد الرحمن ابن مهران ان عمر بن عبد العزيز كتب الى ايوب بن شرحيل ان خذ من المسلمين من كل اربعين دينارا دينارا و من اهل الكتاب من كل عشرين دينارا دينارا اذا كانوا يدبرونها (للتجارة) ثم لا تأخذ منهم شيئا حتى رأس الحول فاني سمعت ذلك عن سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك - انتهى ، قال الطحاوى : ففي هذا الحديث امر رسول الله صلى الله عليه وسلم المصدقين ان يأخذوا من اموال المسلمين ما ذكرنا و من اموال اهل الذمة ما وصفنا - انتهى .

كتاب الحجة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني

اخبرنا ابو حنيفة عن ابي محمرة^١ المحاربي عن زياد بن حدير قال: بثه

(١) هذا هو الصواب واسمه جامع ، وفي الاصول ابي محمرة و هو خطأ ، والآثر
اخرجه الامام محمد بهذا الاسناد في كتاب الآثار : ايضا محمد قال اخبرنا ابو حنيفة
عن ابي محمرة المحاربي عن زياد بن حدير قال : بثه عمر بن الخطاب رضى الله عنه
مصدقا الى عين القر فأمره ان يأخذ من المسلمين من اموالهم ربع الشرو من اموال
اهل النعمة اذا اختلجوا بها للتجارة نصف الشرو من اموال اهل الحرب المشرك ، قال محمد
و بهذا كله تأخذ فأما ما اخذ من المسلمين فهو زكاة فيوضع في موضع الزكاة للفقراء
و المساكين و من سعى الله في كتابه وما اخذ من اهل النعمة و من اهل الحرب وضع
موضع الخراج في بيت المال للمقاتلة - انتهى ، و اخرجه الامام ابو يوسف ايضا في
آثاره من رقم (٤٤٢ - ص ٩٠) بهذا الاسناد بمثله ، و ابو محمرة المحاربي الكوفي من
رجال الستة و زياد بن حدير مصفرا بالمهملة هو الاسدي الكوفي من رجال ابي داود
وثقه ابو حاتم وغيره كما في كتب الرجال ، و اخرجه الزيلعي في نصب الراية و عزاه
الى كتاب الآثار لمحمد رحمه الله ثم قال : و بهذا السند رواه ابو عبيد القاسم بن سلام
في كتاب الاموال حدثنا ابو معاوية عن الاعشى عن ابراهيم بن مهاجر عن زياد
ابن حدير به و قد روى مرفوعا رواه الطبراني في معجمه الأوسط حدثنا محمد بن حامان
الجندي سابوري ثنا زنيج ابو غسان ثنا محمد بن المعلى ثنا اشعث عن ابن سيرين عن
انس بن مالك قال : فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في اموال المسلمين في كل
اربعين درهما درهما و في اموال اهل النعمة في كل عشرين درهما درهما و في اموال
من لا ذمة له في كل عشرة دراهم درهما - انتهى ، قال الطبراني : لم يستند هذا الحديث
الا محمد بن المعلى تفرد به زنيج و قد رواه ايوب و سلمة بن علقمة و يزيد بن ابراهيم
و جرير بن حازم و حبيب بن الشهيد و الهيثم بن حبيب الميرقي و جماعة عن انس =

كتاب الحجة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني

عمر بن الخطاب رضى الله عنه مصداق الى عين التمر ' فأمره أن يأخذ من المسلمين من اموالهم ربع العشر و من اموال اهل الذمة اذا اختلفوا بها للتجارة نصف العشر و من اموال اهل الحرب العشر .

اخبرنا قيس بن الريح الاسدي ' قال ' اخبرنا عاصم بن

= ابن سيرين عن ابن مالك ان عمر بن الخطاب فرض فذكر الحديث - انتهى كلامه بحروفه .

(١) هذا هو الصواب كما في آثار محمد وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ونصب الرابة و الدراية و غيرها من الكتب ، وفي الأصول « الى غير العين » وهو تصحيف فاحش ، و عين القر بلدة قريبة من الأنبار غربي الكوفة بقرى موضع يقال له شفاثا منها يجلب القصب و التمر الى سائر البلاد وهي على طرف البرية وهي قديمة افتتحها المسلمون في أيام أبي بكر رضى الله عنه على يد خالد رضى الله عنه في سنة اثنتى عشرة للهجرة عنوة ؛ كذا في تعليق آثار أبي يوسف قولا عن معجم البلدان . و في آثار أبي يوسف « على عين التمر » مكان « الى عين التمر » و هو الأرجح عندى .

(٢) هو أبو محمد الكوفي . قال حاتم بن الليث الجوهري عن عثمان : قيس ثقة يوثقه الثوري و شعبة . و عن أبي الوليد كان قيس ثقة حسن الحديث و سفيان و معاذ يحمطان الثناء عليه ، و عن ابن عينة : ما رأيت بالكوفة أجود حديث من قيس ، و قال ابن عدى عامة رواياته مستقيمة ، و القول فيه ما قال شعبة و انه لا بأس به - كذا في التهذيب .

(٣) أخرجه هذا السند الامام أبو يوسف في ص ١٦١ من كتاب الخراج قال : حدثنا عاصم بن سليمان عن الحسن قال : كتب أبو موسى الأشعري رضى الله عنه الى عمر ابن الخطاب رضى الله عنه ان تجارا من قدام المسلمين يأتون ارض الحرب فيأخذون منهم العشر قال فكتب اليه عمر : خذانت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين و خذ =

كتاب الحجة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني

سليمان^١ عن الحسن البصري^٢ قال : كتب ابو موسى^٣ رضى الله عنه الى عمر بن الخطاب رضى الله عنه^٤ ان تجاراً من تجار المسلمين يدخلون ارض

= من اهل النمة نصف الشرو من المسلمين من كل اربعين درهما درهما وليس فيما دون المائتين شيء فاذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم وما زاد فيحسابه - انتهى .

(١) هو الاحول ابو عبد الرحمن البصري من رجال السنة - راجع ترجمته في ج ٥ ص ٩٢، ٩٣ من التهذيب وعاصم لى الحسن كما في ترجمة الحسن البصري من التهذيب ج ٢ ص ٢٦٤ عن عاصم الاحول قلت للشعبى : لك حاجة ؟ قال : نعم ، اذا اتيت البصرة فاقرأ الحسن منى السلام - الخ .

(٢) الحسن روى عن ابي موسى الأشعري كما في التهذيب فالاستاد متصل حسن .

(٣) وهو الأشعري رضى الله عنه كما في الخراج .

(٤) قال الامام ابو يوسف في كتاب الخراج : حدثني اسمعيل بن ابراهيم بن مهاجر قال : سمعت ابي يذكر قال سمعت زياد بن حدير قال : اول من بعث عمر بن الخطاب رضى الله عنه على العشور اما ، قال فأمرني ان لا اقتش احداً وما مر على من شيء اخذت من حساب اربعين درهما درهما واحداً من المسلمين و من اهل النمة من كل عشرين واحداً و بمن لا ذمة له العشر قال : و أمرني ان اغلظ على نصارى بني تغلب وقال : انهم قوم من العرب و ليسوا بأهل كتاب فظلمهم يسلمون ، قال و كان عمر قد اشترط على نصارى بني تغلب ان لا ينصروا ابناءهم . قال : و حدثنا السري بن اسمعيل عن عامر الشعبي عن زياد بن حدير الاسدي ان عمر بن الخطاب رضى الله عنه بعثه على عشور العراق و الشام و أمره أن يأخذ من المسلمين ربع العشر و من اهل النمة نصف العشر و من اهل الحرب العشر فمر عليه رجل من بني تغلب من نصارى العرب و معه فرس قهوموها بمشرين ألفاً فقال : اعطى الفرس وخذ منى تسعة عشر ألفاً او أمسك الفرس و أعطى ألفاً . قال : فأعلاه ألفاً و أمسك الفرس قال : ثم مر عليه =

كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني

= راجعا في مسنده قال له : اعطى النبا اخرى قال له التغلبي : كلما مررت بك تأخذ مني النبا ، قال نعم ، قال : فرجع التغلبي الى عمر بن الخطاب فوافاه بمكة و هو في بيت فاستأذن عليه ، قال من انت ؟ قال : رجل من نصارى العرب و قص عليه قصته قال له عمر : كيف و لم يردده على ذلك ، قال : فرجع التغلبي الى زياد بن حدير و قد وطن نفسه على ان يعطيه النبا اخرى فوجد كتاب عمر قد سبق اليه من مر عليك فاخذت منه صدقة فلا تأخذ منه شيئا الى مثل ذلك اليوم من قابل الا ان تجد فضلا ، قال قال الرجل : و الله كانت نفسي طيبة ان اعطيك النبا و اني اشهد الله اني برئ من النصرانية و اني على دين الرجل الذي كتب اليك هذا الكتاب ، قال و حدثنا عبد الرحمن ابن عبد الله المسعودي عن جامع بن شداد عن زياد بن حدير انه مد جبلا على الفرات فمر عليه رجل نصراني فأخذ منه ثم اطلق فباع سلعة ، فلما رجع مر عليه فاراد ان يأخذ منه فقال : كلما مررت عليك تأخذ مني فقال : نعم ، فرحل الرجل الى عمر بن الخطاب فوجده بمكة يخطب الناس و هو يقول : الا ان الله جبل البيت مثابة يعني لا يأخذ من حرم الله جل و علا شيئا يظلم به احدا لو يحمل شيئا من الحرم يردده الى يته في الحل فلا اعرف من انتقص احدا من مشابة الله الى يته شيئا قال قلت له : يا امير المؤمنين اني رجل نصراني مررت على زياد بن حدير فأخذ مني ثم اطلقت فعت سلعتي ثم اراد ان يأخذ مني قال : ليس له عليك في مالك في السنة الا مرة واحدة ثم نزل فكتب اليه في و مكثت اياما ثم اتيه ، فقلت له : انا الشيخ النصراني الذي كلمتك في زياد فقال : انا الشيخ الحنفي قد قضيت حاجتك ، قال و حدثنا عبد الملك بن جريج عن عمرو بن شعيب ان اهل منج قوم من اهل الحرب و داء البحر كتبوا الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه : دعنا ندخل ارضك تجارا ، قال : فشاور عمر اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم في ذلك فأشاروا عليه به فكانوا اول من عشر من اهل الحرب =

كتاب الحجة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني

= قال : و حدثني يحيى بن سعيد عن زريق بن حبان و كان على مكس مصر قد ذكر ان عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه كتب اليه ان انظر من مر عليك من المسلمين فخذ مما ظهر من اموالهم العين و مما ظهر من التجارات من كل اربعين دينارا دينارا وما نقص فحساب ذلك حتى يلع عشرين دينارا فان نقصت تلك الدنانير فدعها ولا تأخذ منها شيئا و إذا مر عليك اهل الذمة فخذ مما يديرون من تجارتهم من كل عشرين دينارا دينارا فما نقص فحساب ذلك حتى تبلغ عشرة دنانير ثم دعها فلا تأخذ منها شيئا و اكتب لهم كتابا بما تأخذ منهم الى مثلها من الحول - انتهى ، قلت هذا كله ردا على ابن حزم في المحلى حيث انكر في راجعة النهار طلوع شمس و تغفل بعد نقل آثار عمر رضى الله عنه من موطأ مالك و صاح من غير حجة بأنه قال : و خالفها الخنفية في وضعهم ذلك مرة في العام قط و ليس ذلك في هذه الآثار - انتهى ، و الخنفية وضعوا ذلك على امر عمر الفاروق بذلك حيث قال : لا تأخذ في الحول الا مرة واحدة و به امر الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز و هذا كله بعد مشاورة اصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم فأشاروا عليه بذلك فصار اجماعا منهم على ذلك « فارجع البصر هل ترى من فطور ثم ارجع البصر كرتين ينقلب اليك البصر خاسئا و هو حدير » و عدم ذكر بعض الرواة لا يدل على عدم وجوده و فيه رأسا و الرواة قد يذكرون شيئا و قد يسكتون عنه و الراوى قد يختصر و يقتصر على ما هو مراده من الرواية و قد يريه و مفصلا و لا تعارض بين الوقت و الرفع اذا كان الرافع ثقة و قد سبق من الطبراني حديث مرفوع و بهذه الآثار يثبت ان له اصلا اصيلا و عمر رضى الله عنه شأنه ارفع ان يخالف رسول الله صلى الله عليه و سلم و ليس في آثار عمر و غيره اختلاف في ذلك كما فهم ابن حزم و امر عمر بن الخطاب رضى الله عنه في اموال التجارات يدخلونها في دار الاسلام لا في الاراضى و الدور حتى =

كتاب الحججة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للإمام محمد الشيباني
الحرب فيؤخذ منهم العشر فكتب اليه اذا دخل تجار اهل الحرب ارضك
تخذ منهم العشر وخذ من تجار اهل الذمة نصف العشر وخذ من اموال
المسلمين من كل مائتين خمسة فما زاد ففي كل اربعين درهما درهم^١.

== يستدل بحديث عمار و ابن مسعود و عثمان بن حنيف في مساحة الارض على خلاف
ذلك و ابن هذا من ذاك و ابن حزم يدعي دعاوى من غير حجة هذا .

(١) كلمة « اذا » لا تدل على التكرار حتى قبل هذا اللفظ يدل على تكرار الصدقة بتكرر
دخول المشركين في دارنا ، اللهم الا ان يكون مراده بذلك ان الحربي اذا انطلق
الى دار الحرب ثم جاء منها في تلك السنة الى دارنا فيؤخذ منه ثانيا لان الحماية الاولى
انقطعت بدخوله دار الحرب و بجمعه ثانيا دار الاسلام تجددت فتجدد الصدقة كما
تقدم و الا فالمنع و الآثار كما عرفت على انه لا يؤخذ الصدقة من التجارة في العام
الا مرة واحدة و الاختلاف بيننا و بين المالكية في هذا كما قال الامام محمد
رحمه الله تعالى .

(٢) لفظ « درهم » سقط من جميع النسخ ولا بد منه كما هو ظاهر .

(مزودة لزيادة الخبرة) قال الامام محمد في الموطأ (ص ١٧٥) باب العشر :
اخبرنا مالك حدثنا الزهري عن سالم بن عبد الله عن عبد الله بن عمر ان عمر كان
يأخذ من البطح من الحنطة و الزيت نصف العشر يريد ان يكثر الحمل الى المدينة و يأخذ
من القطية العشر قال محمد : يؤخذ من اهل الذمة كما اخذوا فيه للتجارة من قطية او غير
قطية نصف العشر في كل سنة و من اهل الحرب اذا دخلوا ارض الاسلام بأمان
العشر من ذلك كله و كذلك امر عمر بن الخطاب زياد بن حدير و أنس بن مالك
حين بهما على عشور الكوفة و البصرة و هو قول ابي حنيفة رحمه الله . انتهى .
و البطح جبل من الناس كانوا ينزلون سواد العراق ثم استعمل في اخلاط الناس ==

كتاب الحجّة (باب زكاة اهل الكتاب وغيرهم من اهل الشرك) للامام محمد الشيباني
 = و عوامهم، و الجمع انباط مثل سبب و أسباب قلّه الفاضل اللكنوى عن المصباح
 فى التعلين و التطية بسكر القاف و سكون الطاء قون فتحة مشددة كالمدس و المنص
 و الوريا، و فى التهذيب: التطية اسم جامع للحبوب التى تطبخ كالمدس و الباقلا و الوريا
 و الحصة و الارزو و السمسم وغير ذلك؛ كذا فى شرح القارى قلّه الفاضل اللكنوى
 فى التعلين .

(اطلاع آخر) عن معيد بن زيد بن عمرو بن قنيل قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم: يا مشرك العرب احموا الله ذرفع عكم لعشور. و فى حديث آخر قال صلى الله
 عليه وسلم: ليس على المسلمين عشور انما العشور على اهل الذمة، قال الطحاوى: ان الشر
 الذى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم رفعه عن المسلمين هو الشر الذى كان يؤخذ
 فى الجاهلية و هو خلاف الزكاة و كانوا يسمونه المكس و هو الذى روى عقبه بن
 عامر فيه عنه صلى الله عليه وسلم قال: لا يدخل الخنة صاحب مكس يعنى عاثرا
 فهذا هو الشر المرفوع عن المسلمين و أم الزكاة فلا و قد بين ذلك ايضا فى حديث
 حبيب بن عبيد الله عن رجل من اخواله انه صلى الله عليه وسلم استعمله على الصدقة
 و عليه الاسلام و اخره بما يأخذ فقال: يا رسول الله: كل الاسلام قد عليه الا
 'صدقة' فأعثر المسلمين؟ فقال له صلى الله عليه وسلم: انما يعثر اليهود و النصارى. فبه
 انه صلى الله عليه وسلم يث على الصدقة و أمره ان لا يث المسلمين و انما 'لعشور'
 على اليهود و النصارى فدل ذلك على ان الشر اتقى ليس على المسلمين المأخوذ من
 اليهود و النصارى هو خلاف الزكاة لأن ما يؤخذ من النصارى و اليهود انما هو حق للمسلمين
 و اوجب عليهم كالجزية الواجبة للمسلمين عليهم و الزكاة ليست كذلك لأنها تؤخذ طهارة
 لرب المال و هو مثاب على اداها و ما يؤخذ من اليهود و النصارى ليس طهارة لهم
 و لام مثابون عليه فرفع من المسلمين ما لا ثواب لهم فيه و أقر على اليهود و النصارى =

باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله

قال أبو حنيفة رحمه الله: إذا قال الرجل كل مال لي في سبيل الله فإنه يتصدق بماله

= فلا يخالف ما ثبت عن عمر رضي الله عنه و الصحابة رضي الله عنهم - تدبر .
(١) هذا الباب مناسب باب الايمان والنذور ولذا ذكره الامام محمد في الموطأ في ذلك الباب وذكره في موضعين من كتاب الآثار في آخر أبواب الزكاة قيل كتاب المناسك كما في كتاب الحجّة وفي باب الخيار في الكفارة والذي يجعل ماله في المساكين من أبواب الايمان من الآثار قال الامام في الموطأ باب الرجل : يقول ماله في رتاج الكعبة : اخبرنا مالك اخبرني ايوب بن موسى من ولد سعيد بن العاص عن منصور ابن عبد الرحمن الحبيبي عن ابيه عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت : فيمن قال : مالي في رتاج الكعبة يكفر ذلك بما يكفر اليمين ، قال محمد : قد بلغت هذا عن عائشة رضي الله عنها وأحب البنا ان يفي بما جعل على نفسه فيصدق بذلك ويمسك ما يقوته فإذا افاد مالا تصدق بمثل ما كان اسك وهو قول أبي حنيفة والسامة من قهاتها - انتهى . انظر منصور بن عبد الرحمن المذكور قصة ثبت وثقه النسائي وابن حبان وابن سعد ، وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، وأثنى عليه احمد وابن عينة ، وروى عنه الكبار وهو من رجال البخاري ومسلم ولم يذكر احد فيه جرحا لكن لما جاء هو في اسناد حديث يخالف ابن حزم فقال في تضعيفه وقال : ليس بالقوي ولا يعأبه وابن هو من احمد وابن عينة والنسائي وأبي حاتم وابن سعد وابن حبان والبخاري ومسلم وابن داود وغيرهم والمحلى مملوءة بأمثاله .

(٢) من اموال الزكاة الذهب والفضة و اموال التجارة و البقره و الغنم و الابل السائمة و أما ما كان لنير التجارة كالرفيق والدور و الارضين و المتاع فهي و ان =

كتاب الحجة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني

كله ويمسك ما يقوته^١ فإذا أفاد مالا تصدق بمثل ما كان أمسك. وكذلك^٢
أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم فيمن جعل ماله صدقة في المساكين أنه
يتصدق به ويمسك ما يقوته^٣ فإذا أفاد مالا تصدق بمثل ما كان أمسك .

= كانت مالا لا تدخل في هذا النذر إلا إذا نوى ذلك وعناه فدخل فيه ويتصدق
به أيضا عندنا كما يأتي من كتاب الآثار فلا يرد ما تغفل به ابن حزم في المحل من
غير فهم وتدبر كما هو دأبه .

(١) أي قدر ما يحتاج إليه لئلا يلجئ إلى مذلة السؤال والتكفف .

(٢) وأخرجه الإمام محمد بهذا الإسناد في باب الرجل يحمل ماله للمسكين من
كتاب الآثار ص ٥٥ : محمد قال : أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : إذا
جعل الرجل ماله في المساكين صدقة فلينظر إلى ما يسعه ويسع عياله فليمسكه
وليتصدق بالتفضل فإذا أيسر تصدق بمثل ما أمسك قال محمد : وبه تأخذ وهو قول
أبي حنيفة وإنما عليه أن يتصدق من ماله بأموال الزكاة الذهب والفضة والمتاع
للجارة والابل والبقر والتم السائمة فأما المتاع والرقيق والدور وغير ذلك مما
ليس للتجارة فليس عليه أن يتصدق به إلا أن يكون عناه في يمينه . انتهى . وهذا
الإسناد أخرجه في باب الخيار في الكفارة والتمسك بماله في المساكين ثم
قال محمد : وبهذا كله تأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله . انتهى . وكذا أخرجه
الإمام أبو يوسف ص ٩٢ من رقم (٤٤٩) من آثاره وما ذكره ابن حزم في
ج ٨ ص ١٣ ، ١٤٠ من المحلى في ذيل قول من قال : يتصدق بجميعه من الآيات
والأحاديث كلها دلائل وبراهين للذهب الإمام أبي حنيفة وأصحابه وهو لم يفهم ذلك
ولم ينفع عنده مسلك الإمام ومذهبه في كتاب الآثار والحجة والموطأ فتدبر
ولا تلفت إلى قيل وقال إن كنت من الرجال .

(٣) وكان في الأصول « ويمسك بقوته » ، والأرجح الأصح ما أخرجه .

كتاب الحجّة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني

و قال اهل المدينة : اذا قال كل مال لي في سبيل الله [ثم يبحث] فانه يحصل تلك ماله في سبيل الله .

و قال محمد بن الحسن : وكيف قلم ينفذ تلك ماله في ذلك ؟ قالوا للحديث الذي جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في امر ابي^١ لبابة حين تاب الله عليه .

قال محمد : انما قال ابو لبابة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين تاب الله عليه : يا رسول الله اهجّر دار قومي التي اصبحت فيها الذنب فأجارك وأتخلع من مالي صدقة الى الله ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يجزيك من ذلك الثلث^٢ على وجه الإبقاء عليه ، ولم يكن ابو لبابة جعل شيئاً [على نفسه] .

(١) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زده من موطأ مالك .

(٢) وكان في الأصول « ابو لبابة » بالرفع و هو خطأ كما لا يخفى .

(٣) الحديث أخرجه ابو داود في باب من نذر ان يتصدق بماله من كتاب الإيمان و التذوق حدثني عيد الله بن عمر ثمال بن عينة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن ابيه انه قال لابي صلى الله عليه وسلم لو ابو لبابة او من شاء الله - ان من توبى ان اهجّر دار قومي التي اصبحت فيها الذنب و ان أتخلع من مالي كله صدقة قال : يجزي عنك الثلث ، حدثنا محمد بن المتوكل ثنا عبد الرزاق قال اخبرني معمر عن الزهري قال اخبرني ابن كعب بن مالك قال : كان ابو لبابة - فذكر معناه ، و القصة لأبي لبابة : و رواه الزبيدي عن الزهري عن حسين بن السائب بن ابي لبابة مثله - انتهى .

(٤) اى على طريق الترحم عليه لا على سبيل الإلزام و الإيجاب .

(٥) ما بين المربعين ساقط من الأصول ، و انما زده على مقتضى الحال ، و أبو لبابة رضي الله عنه لم يوجب على نفسه شيئاً ليكون قوله « نذراً او وصية » معنى انما اردا =

كتاب الحجية (باب الرجل يقول كل ما لي في سبيل الله) للامام محمد الشيباني

ولا اوجه انما قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : انزع من مالي ، ولم يقل اني قد فعلت ذلك فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يحزبك من ذلك الثلث عني وجه لا بقاء ولا يكن و لربة اوجب شيئا انما قال : اريد ان افعل ، الا ترى ان رجلا لو قال : اريد ان اطلق امرأتى ثلاثا جميعا ، قيل له لا تفعل فان هذا لا ينبغي فلو فعل و طلقها ثلاثا وجب ذلك عليه ، وكذا لو جاء يستفتي فقال : اني اريد ان اظاهر من امرأتى ، قيل له : لا تفعل فان الله قد جعل ذلك منكرا من القول و زورا ، فلو فعل لزمه الظهار و لزمته الكفارة .

و لو أن رجلا قال : اني اريد ان احلف ان لا اكلم والدي ابدا ، قيل له : لا تفعل فان هذا لا ينبغي ، ولو جاء يستفتي و قد حلف ، قيل له : وجب عليك و كلمهما و كفر بينك ، وكذلك اذا استفتى الرجل فقال : اني اريد ان
= هذا القول المشاوره مع صلى الله عليه وسلم ولم يند و لم يوجب على نفسه حتى

يكون قوله مدرا و جارا و لا و رحمه الامام محمد بعده .

١١) يعني انه يريد في اذن المستسئ للاحلاع عن المساء و يرجع بعد فيسأل منه صلى الله عليه وسلم اني اريد فعل هذا مما مراك فيه فقال : لا تفعل من يحزبك منه الثلث لانك لا تجس حد عني نفسه واجبا .

١٢) كيف سوي الامام محمد المسئله و ويرت صحبة ، ففي هذا كله المراد ارادة هذا الفعل الذي لا يفعل بعده ، فما اذا حلف لزمه و يرتب عنه حكمه .

١٣) ان لا يجوز من غير وجه انفسها و "ضرورة الدعاية اليه .

١٤) فانه حرام .

١٥) ابن ابن حزم الذي يقول هو قول في غاية العناد ولا يعرف عن احد قبل ان حنيفة او لم ينظر ابراهيم النخعي فانه قائل بذلك و هو قبل ابن حنيفة و قد قال =

كتاب الحجة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للامام محمد الشيباني

انطلع من مالي و أتصدق به على المساكين ، قيل له : ليس ' ينبغي ان تدع

= قبل ذلك و قالت طائفة من نذر ان يتصدق بجميع ماله في المساكين فعليه ان يتصدق به كله صح ذلك من طريق عبد الرزاق عن معمر عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابيه ان رجلا سأله فقال : جعلت مالي في سبيل الله ، فقال ابن عمر : فهو في سبيل الله - انتهى ، و قال : و صح عن الشعبي و النخعي انهما كانا يلزمانه ما جعل على نفسه و هو قول عثمان بن القيس و الشافعي و الطحاوي - اهـ . او ليس ابن عمر و الشعبي و النخعي سلف لابي حنيفة رحمه الله و هو يقول ولا متعلق له بقرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة ولا قول سلف ولا قياس - اهـ ، ولا فرق بين قول ابن عمر و الشعبي و النخعي و بين قول ابي حنيفة كما هنا في التصديق بجميع المال و قد راعى الامام ابو حنيفة رحمه الله الجانبين جانب التصديق و لزوم النذر على المتصدق و جانبه حيث يترك منه ما يقوته حياته و يكفي لحياله الى مدة اليسار و الزروع و التمار و الدور و المتاع و العيد كلها داخلة في ذلك اذا نواها بالنذر كما قاله الامام محمد في كتاب الآثار و الايمان و النور كلها مبنية على العرف و الاصطلاح و رسوم الناس و اذا فرق بين الذهب و الفضة و أموال التجارة و بين المتاع و العيد و الدور لتغير التجارة و اذا عني بالنذر كلها دخلت فيه جميعها غير ما يقوته اياه و اهله و عياله و قد خلط ابن حزم بين مسائل النذر و بين مسائل اليمين و أطال فيها بما لا طائل تحته و تفوه ما تفوه و ليس عنده دليل على ما ذهب اليه نفسه الا قياسه القاسد و فهمه الكاسد الذي يظنه برهانا .

(١) ابن ندبة ابن حزم عند هذا التصريح من الامام محمد و في الصحيحين عن كتب ابن مالك فذكر حديث تخلفه عن تبوك انه قال لرسول الله صلى الله عليه و سلم ان من توبخ ان انطلع من مالي صدقة الى الله و رسوله فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم =

كتاب الحجبة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني

= امسك عليك بعض مالك فهو خير لك - انتهى ، و زاد مسلم فيه اني امسك سهمي الذي بخير - اه ، ما الفرق بين قول محمد رحمه الله وبين هذا الحديث فما في الحديث يقول به محمد هنا لكن تصدق بعض ودع بعضا ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم لكعب بن مالك رضي الله عنه ما تريد بمالك لا يجوز او هو حرام او معصية وليس بطاعة بل قال : امسك عليك بعض مالك فهو خير لك - اه ، و الخيرية عامة لا تنحصر في فرد ما كما لا يخفى ، و روى ابو داود عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان خير الصدقة ما ترك غنى او تصدق عن غنى و لبدأ بين قول - اه ، ما الفرق بين هذا الحديث وبين قول محمد : ليس ينبغي ان تدع مالك عالة و تحقر نفسك و الغنى يختلف باختلاف الناس و الاحوال و الازمان فكم من غنى يحتاج عند غيره و كم من فقير غنى في مقابلة غيره أليس في الحديث : لو كان لي مال لعلت مثل هذا هكذا و هكذا ، او ما جاء في الحديث : لا حسد الا في الاثنين رجل اتاه الله المال فيقول هكذا و هكذا - الحديث ، فهل يكون هذا اصرافا كما زعم ابن حزم و انه لم يفهم بعد معنى الاسراف و التبذير الذي وقع في التنزيل و صاغ الآيات و الاحاديث على ما في ذهنه و قال ما قال بانه هذه آثار متواترة متظاهرة بإبطال الصدقة بما زاد على ما يبق (الله لا يبق) غنى و اذا كان الصدقة بما اتى غنى خيرا و أفضل من الصدقة بما لا يبق فالضرورة يدري كل احد ان صدقة بتلك الزيادة لا اجر له فيها بل حلت من اجره فهي غير مقبولة و ما يتقن انه يحط من الأجر او لا اجر فيه من اعطاء المال فلا يحل اعطاؤه فيه لانه افساد للمال و اضاعته له و سرف و حرام - اه ، انظر اولاً انه ينكر القياس و هو يقيس هنا شيئا بشيء و من له ادنى مسكة من اتهم و أدنى اثمارة من العلم يعلم بداهة انه لا تلازم بين علم خيرية الشيء و افضليته و بين الحرمة و عدم الجواز و عند ابن حزم اذا لم يكن الشيء أفضل كان حرما و الجواز =

كتاب الحجبة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني

عياذك عالة و تفقر نفسك و لكن تصدق ببعض و دع بعضا ، فان قال : في كم ترون ان أتصدق ؟ قيل له : تصدق بثلث لأن هذا هو الذي رخص رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم للمريض عند موته ان يحمل^١ له ثلث ماله و أتقى لورثته ثلثه فكذلك نفسه في حياته .

و لو أنه اوجب شيئا لوجب عليه ، و قد بلغنا^٢ عن عائشة رضي الله عنها انها قالت في رجل قال : مالي في رتاج الكعبة^٣ انه يكفر ذلك ما يكفر اليمين

= و الاستجاب و الإباحة كله ساقط عنده فان الشيء اذا لم يكن افضل يمكن ان يكون جائزا او مباحا غير مكروه او حرام و فظاثره في الأحاديث و الآثار كثيرة و من قال : ان الشيء اذا حط عن اجره صار حراما او غير مقول عند الله تعالى و انظر لذلك كتاب الزهد و كتاب الرقاق و كتاب الجهاد من كتب الأحاديث و طالع الأحاديث بنظرة غائرة و فكر التي وردت في مراتب الأعمال و المؤمنين في الدنيا و الآخرة يتضح عندك تيسر ابن حزم و دليسه و ليس هذا موضع تبسط الا التنية فقط .

(١) حرف ه ان ، ساقط من قوله : ان يحمل . من الأصول و لا بد منه ، و هذا ايضا يرد على ابن حزم في قوله المذكور .

(٢) هذا البلاغ استند الامام محمد في الموطأ كما عرفت في اول الباب ، و قل الحافظ في التلخيص ج ٢ ص ٢٩٧ رواه مالك و البيهقي بسند صحيح و صحيحه ابن السكن و روى ابو داود عن عمر بن الخطاب من قوله - اه - .

(٣) و كان في الأصول «رياح الكعبة» و هو تصحيف . و الصواب «رتاج الكعبة» و هو يكرر الراء المهمة و التاء التوقافية و الجيم بمعنى الباب ، يقال جعل فلان ماله في رتاج الكعبة اى نذره لما هديا - كذا في المغرب و غيره فكفى عنها بالباب لأن =

كتاب الحجة (باب الرجل يقول كل مال لي فيميل الله) للإمام محمد الشيباني
ولو أن قائلًا قال هذا كان حشًا، و الأمر الأول الذي قال أبو حنيفة

= الدخول إليها منه و هو عبارة عن التصديق في سبيل الله تعالى .

(١) لأنه ثبت عن عائشة و عمر رضي الله عنهما .

(٢) بالوارد في جميع النسخ، ولله بالقائه تأمل معنى ما قلناه به الإمام فيه احتياط و هو
العمل بأقوى الدليلين منهما و فيه تلج الغس و مكونها بالاطمئنان، وراجع ص ١٣٤
و ١٣٥ من الجزء الرابع من المبسوط للإمام السرخسي و قال في ج ص ٨٦ من البدائع
ولو قال : ما املك هدي او قال : ما املك صدقة يمك بعض ماله و يعنى الباقي لانه
اضاف الهدي و الصدقة الى جميع ما يملكه فيتناول كل جنس من جنس امواله و يتناول
القليل و الكثير الا انه يمك بعضه لانه لو تصدق بالكل لاحتاج الى ان يتصدق
عليه فيتضرر بذلك . و قد قال عليه الصلاة و السلام : ابدأ بنفسك ثم بمن تقول فكان
له ان يمك مقدار ما يعلم انه يكفيه الى ان يكتسب فاذا اكتسب مالا تصدق بمثله
لانه انتفع به مع كونه واجب الاخراج عن ملكه لجهة الصدقة فكان عليه عرضه كن تقى
ماله بعد وجوب الزكاة عليه و لو قال : مالى صدقة فهذا على الاموال التى فيها الزكاة
من الذهب و الفضة و عروض التجاره و السوائم ولا يدخل فيه ما لا زكاة فيه
فلا يلزم ان يصدق بدور الكى و ثياب البدن و الاثاث و العروض التى لا يقصد بها
التجارة و العومل و ارض الخراج لانه لا زكاة فيها ولا فرق بين مقدار النصاب
وما دونه لانه مال الزكاة الا ترى انه اذا انضم اليه غيره تجب فيه الزكاة و يشر فيه
الجنس لا القدر و لهذا قالوا اذا نذر ان يتصدق بماله و عليه دين محيط انه يلزمه ان
يتصدق به لانه جنس مال تجب فيه الزكاة و ان لم تكن واجبة فان قضى دينه به
لزمه التصديق بمثله لما ذكر فيما تقدم، و هذا الذى ذكرنا استحسان و التيسار ان
يدخل فيه جميع الاموال كما في فصل الملك لأن المال اسم لما يتمول كما ان الملك =

كتاب الحجّة (باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله) للإمام محمد الشيباني
الآخذ بالنزعة الذي ليس في النفس منه شك ولا شبهة .

(آخر كتاب الزكاة)

= اسم لما يملك فيتناول جميع الأموال كمالك وجه الاستحسان ان النذر يعتبر بالامر لان
الوجوب في الكل بإيجاب الله جل شأنه وانما وجد من البعد مباشرة السبب الدال على
إيجاب الله تعالى ثم الإيجاب المضاف الى المال من الله تعالى في الامر وهو الزكاة
في قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة ، وقوله عز شأنه « وفي أموالهم حق معلوم » ونحو
ذلك تعلق بنوع دون نوع فكذا في النذر وقد قال ابو يوسف : قياس قول ابي حنيفة
اذا حلف لا يملك مالا ولا نية له وليس له مال يجب فيه الزكاة يبحث لأن اطلاق
اسم المال لا يتناول ذلك وقال ابو يوسف : ولا احفظ عن ابي حنيفة اذا نوى بهذا
النذر جميع ما يملك داره تدخل في نذره لأن اللفظ يحتمله وفيه تشديد على نفسه ، وقال
ابو يوسف : يجب عليه ان يتصدق بما دون التصاب ولا احفظه عن ابي حنيفة رحمه الله .
و الوجه ما ذكرنا و اذا كانت له ثمرة عشرية او غلة عشرية تصدق بها في قوتهم
لأن هذا مما يتعلق به حق الله تعالى وهو الشر ، وقال ابو حنيفة : لا تدخل الأرض
في النذر وقال ابو يوسف : يتصدق بها ، لأبي يوسف انها من جملة الأموال النامية التي
يتعلق حق الله تعالى بها فتدخل في النذر ولأبي حنيفة رضي الله عنه ان حق الله تعالى
لا يتعلق بها وانما يتعلق بالخارج منها فلا تدخل - انتهى - وعلى هذا التفصيل اكثر
نوعات ابن حزم يتدفع من أصله - قدبره -

تم الجزء الاول من كتاب الحجّة على اهل المدينة

بمحمد الله ومنه يوم الاحد الثامن من ذى الحجّة الحرام من شهر سنة ١٢٨٤
من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم والمحمد لله رب العالمين .

و بتلوه الجزء الثاني منه اوله : كتاب المناسك

فهرس الجزيه الايزل من كتاب الحمة على هني الحديه

- ١ اختلاف اهل الكوفة و أهل المدينة في الصلوات و المواقيت .
- ٢ قال ابو حنيفة ينبغي أن يسفر بالفجر .
- ٣ قال ابو حنيفة : تأخير صلاة العصر افضل من تسجيلها اذا صليت و الشمس نقية يضاء .
- ٤ قال محمد : الشفق عندنا الحرة التي بعد المغرب .
- ٥ وكان ابو حنيفة يقول : الشفق الباض .
- ٦ الآثار التي وردت في اوقات الصلاة اوائها و أواخرها .

كتاب الطهارة

- ١٥ باب الوضوء
- ١٦ قال ابو حنيفة : لا بأس بالمسح على الخفين ولا ينبغي للمرأة ان تمسح على الحمار ولا للرجل ان يمسح على العمامة .
- ١٧ رجل توضأ فمسح فغسل وجهه قبل ان يتمضمض او يغسل ذراعيه قبل ان يغسل وجهه .
- ١٨ من توضأ و نسي المضمضة و الاستنشاق او نسي ان يمسح برأسه و صلى .
- ٢١ رجل وضأ يساره قبل يمينه او انصرف عن يساره و ترك يمينه او صلى التطوع في مكانه الذي صلى فيه المكتوبة .

باب المسح على الخفين ٢٣

- ٢٤ قال ابو حنيفة : لا بأس بالمسح على الخفين للمقيم يوماً وليلة من الحدث الى

- تلك الساعة و السافر ثلاثة ايام و ليالها .
 ٣٥ قال ابو حنيفة يمسح على ظاهر الخفين دون باطنهما .
 ٣٨ و كان عروة يزع العمامة فيمسح برأسه .
 ٤٢ قال ابو حنيفة في رجل غسل قدميه ثم خفيه فلم يحدث حتى استأنف بقية الوضوء ان ذلك يجزئ .

باب التيمم

٤٨

- قال ابو حنيفة في رجل لم يجد الماء فتم لصلاة حضرت ثم حضرت صلاة أخرى انه يصلي بتيمة ذلك ما لم يحدث او يجد الماء .
 ٥٢ قال ابو حنيفة في الرجل يقيم و يؤم اصحابه من هو على وضوء لا ارى بذلك بأسا .
 ٥٣ قال ابو حنيفة في رجل تيمم حين لم يجد الماء ثم قام و كبر و دخل في الصلاة و طلع عليه انسان معه ماء فلم يلم انه سيحطيه او وجد انه ان صلاته متقنة يتوضأ ثم يعيد الصلاة من اولها .

باب الغسل من الجنابة و الحيضة

٥٨

- قال ابو حنيفة : من اغتسل من الجنابة فليس عليه ان يصب في عينيه الماء

باب مس الذكر

٥٩

- قال ابو حنيفة : من مس فرجه و هو متوضئ لم يتقض وضوؤه .

باب الوضوء من القبلة

٦٥

- قال ابو حنيفة في الرجل يقبل المرأة وهو متوضئ ان ذلك لا يتقض الوضوء .

باب الوضوء من الرعاف و القلس و الدم و غير ذلك

٦٦

- قال ابو حنيفة : من رغب او قاء او قلس ملا فيه او اكثر او سال من =

- = جرحه دم او قيح او صديد يكون سائلا او قاطرا عليه الوضوء .
- ٧٠ قال ابو حنيفة : اذا احدث في صلاة غير متعمد من ريح سبقه او بول او غائط
فليصرف و ليغسل ما اصابه من ذلك ثم يتوضأ ثم يني على صلاته ان احب .
- ٧١ باب النداء
- قال ابو حنيفة : ليس ينبغي ان يؤذن لصلاة من الصلوات قبل دخول وقتها
فجرا و لا غيرها .
- ٧٦ جل الاصبعين في الاذنين عند الاذان .
- كلمات الاذان و صفته .
- ٧٨ قال ابو حنيفة : لا بأس ان يؤذن مؤذن و يقيم مقيم غيره .
- ٨٣ قال ابو حنيفة : الاذان و الإقامة متى متى .
- ٨٤ قال ابو حنيفة : كان الثوب في صلاة "صبح بعدما فرغ المؤذن من الاذان
الصلاة خير من النوم .
- ٨٨ قال ابو حنيفة . من لم يجد سترة صلى اليها فهو في سعة من ان يصل الى غير
سترة و مسألة الخط .
- ٩٤ باب افتتاح الصلاة و ترك الجهر بيسم الله الرحمن الرحيم
- قال ابو حنيفة : اذا افتتح الرجل الصلاة كبر و رفع يديه حذو اذنيه ولم يرفعهما
في شيء من تكبير الصلاة غير تكبير الافتتاح .
- ٩٦ قال ابو حنيفة : لا ينبغي للامام ان يحمر بسم الله الرحمن الرحيم في شيء
من صلاته .
- ٩٧ باب القنوت في الفجر و القراءة في الصلوات
- قال ابو حنيفة : لا قنوت في صلاة الفجر .

- ١٠٦ باب القراءة في الصلاة
 • قال ابو حنيفة: ينبغي للامام والذى يصلى وحده ان يقرأ في الركعتين الاولين من كل صلاة بأم الكتاب وسورة منها.
- ١٠٨ باب سجود القرآن
 • قال ابو حنيفة: ليس في سورة الحج الا سجدة واحدة وهى السجدة الاولى.
 ١٠٩ و قال ابو حنيفة: السجدة في « ص » واجبة.
 ١١٣ السجدة في « النجم ».
 ١١٤ السجدة في « اذا السماء انشقت ».
 • عزائم سجود القرآن اربع: الم تنزيل السجدة و حم تنزيل السجدة و الجم و اقرأ.
- ١١٦ باب القراءة خلف الامام
 • قال ابو حنيفة: لا قراءة خلف الامام فى شيء من الصلاة.
- ١٢٢ باب متابعة الامام فى الجلوس و القيام
 • قال ابو حنيفة فى رجل مريض يصلى بالناس جالسا وهم قيام ان ذلك يجرى.
 ١٢٩ قال ابو حنيفة: لا بأس بأن يؤم ولد الزنا اذا كان قهها قارئا للقرآن.
- ١٣٠ باب الشهد و السلام و الصلاة على النبي صلى الله عليه و سلم.
 • قال ابو حنيفة فى الشهد بقول عبد الله بن مسعود.
 ١٣٦ قال ابو حنيفة: السلام فى الصلاة مرتين يسلم الامام عن يمينه السلام عليكم ورحمة الله و بركاته ثم يسلم عن يساره كذلك.
- ١٣٧ قال ابو حنيفة: اذا سلم الامام التسليمة الاولى نوى عن يمينه من الرجال و النساء و الحفظة و عن يساره كذلك و المقتدى بنوى الامام فى يمينه اذا كان

عن يمينه - الخ .

١٤٦ قال ابو حنيفة في الرجل يسلم عليه و هو يصلي انه لا يرد عليه السلام في صلاته وما احب ان يشير يده .

١٥٤ باب صلاة المغنى عليه

• قال ابو حنيفة في الرجل يمرض فيغنى عليه اذا كان اغنى عليه . و اية او أقل من ذلك قضى من صلاته .

١٥٩ باب الجمع بين الصلاتين

• قال ابو حنيفة : من اراد ان يجمع بين الصلاتين بمطر او سفر او غيره فليؤخر الاولى منها - الخ .

١٦٦ باب صلاة المسافر

• قال ابو حنيفة : لا تقصر الصلاة في أقل من ثلاثة ايام و لياليها بسير الابل و مشى الاقدام .

١٦٨ قال ابو حنيفة فيمن دخل مصرا و هو مسافر و ليس من اهله قصر الصلاة و ان اقام شهرا او أكثر من ذلك ما لم يجمع على إقامة خمسة عشر يوما .

١٧١ باب قصر الصلاة

• قال ابو حنيفة : لا يقصر الذي يريد السفر حتى يخرج من بيوت القرية فيجدها خيف ظهره ولا يبقى منها شيء امامه ولا يتمها حتى يدخل البيوت .

١٧٤ باب جمع الصلاة في السفر

• قال ابو حنيفة : الجمع بين الصلاة في السفر في الظهر و العصر و المغرب و العشاء ان يؤخر الظهر الى آخر وقتها و يجعل العصر في اول وقتها و كذلك المغرب و العشاء .

- ١٧٧ باب وقت الصلاة اذا اراد السفر او كان مسافرا فدخل منزله
- ١٧٩ قال ابو حنيفة فيمن اراد السفر فأدركه الوقت في اهله ثم خرج منه فانه يحل صلاة مسافر وإذا خرج وقد ذهب الوقت ولم يكن صلى في اهله ناسيا فانه يحل صلاة المقيم - الخ .
- ١٨١ قال ابو حنيفة فيمن ادركه الوقت وهو في سفر فأخّر الصلاة ناسيا انه ان قدم وهو في الوقت يحل صلاة المقيم وان قدم وقد ذهب الوقت يحل صلاة المسافر .

- ١٨٢ باب الوتر في السفر
- قال ابو حنيفة في صلاة المسافر إذا صلى في السفر قطعاً يحل على بيته وعلى دابته حيث كان وجهه الى القبلة او الى غيرها إيماء برأسه ويجعل السجود اخفض من الركوع فإذا كان فريضة او وترا فلا بد ان ينزل حتى يحل القرعنة على الأرض ويوتر على الأرض .

- ١٩٠ باب عدد الوتر
- قال ابو حنيفة في الوتر ثلاث ركعات كثلاث المغرب لا تفصيل بينهما بسلام ولا غيره يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وسورة .
- ١٩٢ صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت إحدى عشرة ركعة في الليل في رمضان وغيره .
- ١٩٤ قال ابو حنيفة في الوتر ان نسيه رجل قضاء كما يقضى صلاة ينساها من الصلوات الخمس وان مضى لذلك أيام .
- ١٩٩ قال ابو حنيفة في الوتر قبل الركعة الثالثة اذا فرغ من السورة كبر ورفع يديه ثم خفضهما ثم دعا ثم كبر .

- ٢٠٢ باب الضحك في الصلاة
 • قال ابو حنيفة: من ضحك في صلاته ان تبسم او كثر يعضى على صلاته و ان
 قهقهه في صلاته اعاد الوضوء و الصلاة جميعا .
- ٢٠٨ باب ركعتي العجر
 • قال ابو حنيفة يبنى الرجل اذا طلع العجر ان يصلي ركعتين قبل ان يصلي العجر
 فان لم يصلهما فليس عليه ان يقضيهما .
- ٢١١ باب الذى يصلي في بيته صلاة ثم يدركها
 • قال ابو حنيفة : من صلى صلاة في بيته ثم ادركها مع الامام فلا بأس ان
 يبعدها و الاولى هي القرينة الا صلاة المغرب و العجر .
- ٢١٤ باب الذى يفوته بعض الصلاة
 • قال ابو حنيفة في من دخل المسجد فوجد الناس ركوعا احب الى ان لا يدرك
 حتى يصل الصف و ان خاف القوت فاذا وصل الصف كبر و ركع ان ادركهم
 ركوعا و ان لم يدركهم ركوعا كبر و سجد معهم و لم يعتد بذلك و قضى ركة
 بسجودها اذا سلم الامام .
- ٢١٨ باب المرور بين يدي المصلي
 • قال ابو حنيفة: لا يبنى للرجل ان يمر بين يدي الرجل و هو يصلي فان مر رجل
 بين يدي رجل و هو يصلي فليدرك ما استطاع .
- ٢٢٢ باب الخطأ و النسيان و السهو
 • قال ابو حنيفة : كل سهو و جب في الصلاة عن زيادة او نقصان فان الامام
 اذا تشهد سلم ثم سجد سجدتي السهو ثم يتشهد و يسلم .
- ٢٢٨ قال ابو حنيفة في الرجل يشك في صلاته فلا يدري أكلما لم اربعا فان كان ذلك

اول ما لقي احب الى ان يعيد صلاته و ان كان ذلك يلقي كثيرا فليعض على اكثر رأيه - الخ .

٢٣٤ قال ابو حنيفة فيمن صلى صلاة لم يقرأ فيها حتى فرغ منها يعيد صلاته وكذلك ان قرأ في ركعة واحدة حتى يقرأ في الركعتين منها فاذا قرأ في الركعتين فصلاته تامة .

٢٣٨ قال ابو حنيفة فيمن سها في الصلاة قسام بعد تمام الاربع بعد التشهد قرأ ثم ركع فلما رفع رأسه من ركوعه ذكر انه قد آتم الصلاة انه يرجع فيجلس ولا يسجد تلك الركعة و بعد التشهد سجد سجدتي السهو - الخ .

٢٤٠ قال ابو حنيفة : لو ان رجلا صلى ركعة خاسئة بسجودها قبل ان يقعد في الرابعة قدر التشهد فسدت صلاته .

٢٤٥ حديث ذى الدين و الكلام في الصلاة سهوا .

٢٥٣ الرجل يحدث بعد ما قدر التشهد .

٢٥٤ الكلام في الصلاة و السلام على المصلي .

٢٦٠ قال ابو حنيفة : التفخ في الصلاة بمنزلة الكلام و كلاهما يقطع الصلاة .

٢٦١ باب السهو في اقتراح الصلاة و الجلوس و الحدث في الصلاة

• قال ابو حنيفة في الامام يسهو عن تكبيرة الاقتراح حتى يفرغ عن الصلاة انه يعيد الصلاة و يعيد من خلفه و تكبير الركوع لا يجزى عن تكبيرة الاقتراح .
٢٦٥ اذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة من خلفه .

٢٦٩ باب الجلوس في الصلاة

• قال ابو حنيفة في الجلوس في الصلاة في الركعة الثانية و في آخر الصلاة سوا .
ينصب اليمنى و يقرش اليسرى .

باب صلاة النافلة

٢٧١

• قال ابو حنيفة : صلاة الليل ان شئت صليت ركعتين و ان شئت اربعا و ان

شئت ستا و ان شئت ثمانيا لا تحصل يتهن بسلام .

٢٧٣ قبل الظهر و قبل الجمعة و بعدها اربع بسلام واحد .

٢٧٧ صلاة الليل شئ شئ و صلاة النهار اربع .

٢٧٨ كانوا يتطوعون في السفر اربعا قبل الظهر و اربعا بعدها .

• باب الرجل يفتح على الرجل في الصلاة و يفتح على امامه في الصلاة

• قال ابو حنيفة في الرجل يفتح على الرجل في الصلاة و هو امامه - الخ و كان

يكبره ان يفتح الرجل على غير الامام الذي يأتي به .

باب غسل يوم الجمعة

٢٧٩

• قال ابو حنيفة : غسل يوم الجمعة حسن و ليس واجب على الناس .

٢٨٢ الغسل يوم الجمعة و الغسل من الحجامة و الغسل في العيدين .

٢٨٥ كان عقيقة اذا سافر لم يصل الضحى ولم يغتسل يوم الجمعة .

باب صلاة الجمعة

٢٨٦

• قال ابو حنيفة : لا ينبغي ان يصلي الجمعة حتى تزول الشمس .

٢٨٧ قال ابو حنيفة : لا بأس بالاحتباء يوم الجمعة و الامام يخطب و قال من السنة

ان يستقبل الناس الامام يوم الجمعة اذا خطب .

• قراءة آية السجدة على المنبر و النزول للسجدة .

٢٨٩ قال ابو حنيفة : من صلى خارجا من المسجد في يوم الجمعة ان صلاته تامة

مالم يكن بينه و بين الامام طريق و ان كان بينهما حائط فكذلك . و لو أن قوما

صلوا خارجا من المسجد في دار تلتصق بالمسجد و ليس بينهم و بين الامام =

طرق ان صلاتهم تامة .

٢٩١ قال ابو حنيفة الذي يصيه الزحام يوم الجمعة يركع ولا يقدر على ان يسجد - الخ .

٢٩٢ كان ابن عمر اذا رغب رجوع فوضاً ولم يتكلم ثم رجع ونى على صلاته .

٢٩٣ قال ابو حنيفة فيمن اقتح الصلاة مع الامام ثم نصس حتى صلى الامام ركعة و فرغ منها ثم استيقظ للمأموم انه يتدنى بركته الى سبقه بها الامام بغير قراءة .

٢٩٤ قال ابو حنيفة : التطوع قبل الجمعة اربع ركعات لا يفصل بينهن بسلام و بعدا اربع ركعات .

٢٩٦ قال ابو حنيفة : لو أن رجلا ادرك الامام في التشهد و الامام مقيم و الرجل مسافر فدخل معه في صلاته وجب عليه ان يصلي اربعا .

باب العيدين

٢٩٨

• قال ابو حنيفة في العيدين التطير و الاضحية سواء يكبر الامام تسع تكبيرات .

٢٩٩ قال ابو حنيفة : ترفع اليدين في تكبيرات العيدين كلها الا في تكبيرة الركوع .

٣٠٢ صفة صلاة العيدين و الخطبة لهما .

باب خروج النساء الى العيدين

٣٠٦

• قال ابو حنيفة في خروج النساء في العيدين قد كان يرخص فيه فاما اليوم

فلا ينبغي ان تخرج الا المعوزة الكبيرة فانه لا بأس بخروجها .

باب التكبير في ايام التشريق

٣٠٨

• قال ابو حنيفة : التكبير خلف الصلوات في ايام التشريق ان يكبر الامام والناس :

الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله و الله اكبر الله اكبر و لله الحمد .

- ٣١٠ باب التكبير في ايام التشريق دير الصلاة
 • قال ابو حنيفة : التكبير في ايام التشريق من صلاة الصبح يوم عرفة الى صلاة
 العصر من يوم النحر يكبر في العصر ثم يقطع و ليس التكبير الا على اهل
 الامصار و الذين يجب عليهم الجماعات في دير الصلوات المكتوبات في الجماعات
 من الرجال .
- ٣١٥ باب قيام الرجل حين ينهض الى الصلاة
 • و قال ابو حنيفة : السنة في الصلاة اذا اراد الرجل ان ينهض ينهض على حدود
 قدميه ان قدر على ذلك - الخ .
- ٣١٨ باب صلاة الكسوف
 • قال ابو حنيفة في صلاة الكسوف يصلي الامام ركعتين ركعة و سجدتين في
 الاولى و كذلك في الثانية .
- ٣٢٠ هل يجهر بالقراءة في الكسوف .
 ٣٢١ قال محمد : لا يجمع في صلاة الكسوف الا الامام الذي يصلي الجمعة .
- ٣٢٢ قال محمد : لا يجمع الامام الصلاة في كسوف القمر كما يجمعها في كسوف
 الشمس و لكن الناس يفرعون عند ذلك الى المسجد فيصلون في غير جماعة
 و يكبرون الله و يدعون .
- ٣٢٣ الصلاة في الافراع من زلزلة او غيرها .
 ٣٢٦ صلى النبي صلى الله عليه و سلم في كسوف الشمس ركعتين نموا من صلاته .
- ٣٣٢ باب صلاة الاستسقاء
 • قال ابو حنيفة : لا يرى في الاستسقاء صلاة و كان يرى ان يخرج
 الامام فيدعو .

- ٣٤٠ باب صلاة الخوف
 • قال ابو حنيفة في صلاة الخوف يتقدم الامام و طائفة من الناس فيصل يهم
 و يكون طائفة منهم يته و بين العدو و لم يصلوا - الخ .
- ٣٤١ و ان كان خروفا هوا شد من ذلك صلوا رجالا على اقدامهم اوركبانا .
- ٣٤٨ باب غسل الميت
 • قال ابو حنيفة في غسل الميت بمحرد ثيابه و يطرح على عورته خرقه - الخ .
- ٣٥١ باب غسل المحرم و كفه و حنوطه
 • قال ابو حنيفة : اذا مات الرجل و المرأة و هما محرمان قد ذهب عنهما
 احرامهما .
- ٣٥٦ باب غسل قطاع الطرق و موت الرجل و هو مسافر و المرأة
 تيمم و فيه الشهد
- قال ابو حنيفة في الرجل يلقى الصوص فيقتل في الطريق و هو مسافر دون ماله
 انه يدفن بدمه و ثيابه كما يصنع بالشهد ولا يغسل .
- ٣٥٧ قال ابو حنيفة : اذا ماتت المرأة في السفر و ليس معها نساء يغسلها تيممت
 من وراء الثوب و كذلك اذا هلك الرجل مع النساء و ليس فيهن امرأته .
- ٣٥٩ قال ابو حنيفة في الشهيد يقتل في المعركة يدفن في دمه و ثيابه ولا يغسل و يصل عليه
- ٣٦٢ باب رفع اليدين في صلاة الجنابة
 • قال ابو حنيفة : لا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى .
- ٣٦٤ قال ابو حنيفة في الرجل فاتته تكبيرة مع الامام ينتظر حتى يكر الامام فيكبر
 معه ثم يقضى ما فاتته بعد سلام الامام .
- ٣٦٦ باب المشي مع الجنابة
 • قال ابو حنيفة في المشي مع الجنابة خلفها افضل من المشي امامها و ان مشى

لماها فلا بأس ما لم يتغيب عنها ويكره ان يتقدمها الراكب .

باب كيف يدخل الميت في القبر ٣٧٠

• قال ابو حنيفة : يدخل الميت القبر من قبل القبلة ولا يسلم سلا .

باب اقتناء الحصان ٣٧٣

• لا بأس باقتناء الحصان ولا بأس بدخولهم على النساء .

كتاب الصيام ٣٧٧

• باب الرجل يصوم يوم الفطر وهو يظن انه من شهر رمضان

• قال ابو حنيفة : اذا صام الناس يوم الفطر وهم يظنون انه من شهر رمضان

فجاءهم ثبت بأن هلال شهر رمضان قد رؤى .

باب صوم رمضان في السفر ٣٧٨

• قال ابو حنيفة في صوم شهر رمضان في السفر كل ذلك واسع ان شئت فسم

و ان شئت فاقطر .

باب الرجل يقدم من سفره وهو مفطر ٣٨١

• قال ابو حنيفة في الرجل يقدم من سفره وهو مفطر وامرأته مفطرة حين

ظهرت من حيضها نهارا انه لا يستحب له ان يجامعها وهو في السفر .

باب الرجل ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج وقد وجب عليه ٣٨٣

• قال ابو حنيفة في الذي ينسى صيام ثلاثة ايام في الحج قد وجب عليه او مرض

فيها انه لم يصم الى ثلاثة ايام حتى يوم الحرة فلا بد من هدي .

باب الرجل يأكل ويشرب ناسيا ٣٩١

• قال ابو حنيفة : من اكل او شرب في رمضان ناسيا او في ما كان من صومه

عليه او تطوع فلا قضاء عليه في ذلك و ذلك يجزى عنه .

٣٩٤ اذا قى الرجل وهو صائم عليه القضاء و إذا ذرعه القى قاه و هو صائم
فليس عليه القضاء .

٣٩٥ باب الرجل يصدى امر يقطع صيامه
قال ابو حنيفة فيمن اصابه امر يقطع صيامه و هو متطوع من غير عند ساهيا
او ناسيا ان عليه قضاء ذلك الصيام .

٣٩٧ باب الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم
قال ابو حنيفة فى الشيخ الكبير الذى لا يقدر على الصوم الكبر يأتى عليه شهر
رمضان انه يعلم مكان كل يوم مسكيا نصف صاع من حنطة او صاعا
من شعير او تمر .

٣٩٩ باب المرأة الحامل تخاف على ولدها فتفطر
قال ابو حنيفة فى امرأة خافت من ولدها و اشتد عليها الصوم فتفطر و عليها
القضاء ولا صدقة عليها .

اب الرجل يكون عليه صيام من شهر رمضان فيفطر فيه
قال ابو حنيفة : من كان عليه صيام شهر رمضان ففطر فيه و هو قوى على
الصيام حتى يدخل عليه شهر رمضان آخر صام هذا الداخل فيه و قضى ما عليه
من الاول اذا صام هذا الداخل عليه ولا صدقة عليه مع القضاء - الخ .

٤٠٣ باب الرجل يصوم اليوم الذى يشك فيه
قال ابو حنيفة : اكره ان يصوم الذى شك فيه من شعبان اذا نوى به
شهر رمضان .

٤٠٧ باب الرجل يصوم يوم الجمعة
قال ابو حنيفة : لا ارى بصوم يوم الجمعة بأسا .

- ٤١١ باب السواك للصائم
 • قال ابو حنيفة: لا بأس بالسواك للصائم في اية ساعة من ساعات النهار في اوله و آخره .

- ٤١٢ باب الاعتكاف
 • قال ابو حنيفة: لا يكون المتكف متكفا حتى يحتب ما يحتبه المتكف ولا يخرج من المسجد الا لفاطر او يول او جمعة .

- ٤١٥ باب الاعتكاف في كل مسجد تجمع فيه الصلاة
 • قال ابو حنيفة: لا بأس بالاعتكاف في مسجد تجمع فيه الصلاة يصلون فيه بامام ومؤذن وكان يكره ان يتكف في مسجد يته وفي مسجد ليس بمسجد جماعة .

- ٤٢٠ باب لا اعتكاف الا بصوم
 • باب الرجل يعتكف تطوعا
 • قال ابو حنيفة: المتطوع في الاعتكاف ينبغي له ان يمنع في اعتكافه كما يمنع الذي عليه الاعتكاف في ترك الخروج من المسجد والصوم وغير ذلك .

٤٢٢ كتاب الزكاة

- قال ابو حنيفة في رجل له خسة دنانير من فائدة او غيرها لا مال له غيرها فأتجر فيها لم يأت الحول حتى بلغت فيه الزكاة انه لا يزكها حتى يحول عليه الحول - الخ .

- ٤٢٧ باب من الزكاة
 • قال ابو حنيفة في الرجل اذا كان له عشرة دنانير خلال عليه الحول ثم اشترى بها سلعة فرح فيها عشرة دنانير اخرى انه لا يزكها يحول عليها الحول

من صارت عشرين ديناراً .

٤٢٨ باب ما يخرج من المعادن من الذهب و الورق
 قال ابو حنيفة فيما يخرج من المعادن من الذهب و النضة و الورق في كل قليل
 و كثير يخرج من ذلك الخس .

٤٣١ حكم المعدن و الركاز واحد .

٤٣٩ العجماء جبار و انقلاب جبار و الرجل جبار و المعدن جبار و في الركاز الخس .

٤٤٨ باب ما جاء من زكاة الحلي و التبر

قال ابو حنيفة : من كان عنده تبر او حلي من ذهب او فضة لا يتنفع بهما
 لبس او يتنفع بهما لبس فان عليه فيه الزكاة في كل عام .

٤٥٧ قال ابو حنيفة : ليس في الثؤلث ولا في المسك ولا في العنبر زكاة .

باب زكاة اموال اليتامى

قال ابو حنيفة : لا زكاة في مال اليتيم ولا يجب عليه الزكاة حتى يجب
 عليه الصلاة .

٤٦٣ باب الرجل يموت ولم يؤد زكاة ماله

قال ابو حنيفة في رجل ملك ولم يؤد زكاة ماله وقد وجبت عليه ان اوصى
 بها جعلت من الثلث .

٤٦٥ ولو اوصى بها ثم اوصى بوصية اخرى و قال : ابتدوا بها قبل الوصية بالزكاة
 اني بها - الخ .

٤٦٦ باب الرجل يكون له الدين على رجل ولا يقبضه الا بعد اعوام

قال ابو حنيفة في المال الكثير يكون ديناً على رجل ولا يقبضه صاحبه الا بعد

ثلاثة احوال انه يزكبه كله السنة الاولى - الخ .

٤٦٨ قال ابو حنيفة ولا يشبه الدين الذي يقر به الغريم المال النصب المجهود - الخ .

٤٧٢ لا جمعة الا في المسجد الاكبر ولا جمعة في السفر و اذا مات الرجل و عليه

صداق امرأته فهي اسوة القرماء - الخ .

٤٧٣ باب الرجل يكون عنده العروض للتجارة اعماما ثم يبيعها أيزكي اثمانها .

• قال ابو حنيفة في الرجل يكون له العروض للتجارة فمكث عنده اعماما لا يبيعها

فعليه ان يزكي اثمانها لما مضى من السنين .

٤٧٤ باب الرجل يكون عليه الدين و عنده عروض لغير تجارة ؛ في يدينه

• قال ابو حنيفة في الرجل يكون عليه دين و عنده من العروض لغير التجارة و في

يدينه و عنده مال سوى ذلك انه يحصل الدين من المال الحاضر .

٤٧٦ باب الرجل يكون عنده مال يديره للتجارة

• قال ابو حنيفة : ما كان من مال عند رجل يديره للتجارة لا ينض له منه شيء

فيصير ورقا او ذبا في يده - الخ .

٤٨١ باب زكاة الماشية

• قال ابو حنيفة في الرجل يكون له النعم والمعز والضان والابل الخت والعراة

و البقر و الجواميس ان ذلك يجمع بعضه الى بعض .

٤٨٦ باب صدقة الخليطين يكون بينهما النعم

• قال ابو حنيفة : لا تجب على الخليطين يكون بينهما النعم السائمة و فقر و الابل

الزكاة حتى يكون لكل واحد ما يجب فيه الزكاة .

٤٨٨ باب ما يجب في السخال من الزكاة

• قال ابو حنيفة في الرجل يكون له النعم لا يجب فيها الصدقة فتوالد قبل ان يأتي

المصدق يوم واحد قبل ما يجب فيه الصدقة بخالفها انه لا يجب فيها الصدقة حتى يحول عليها الحول منذ وجب فيها الصدقة .

٤٩١ باب الرجل يكون له المال الورق و الذهب ثم افاد اليهما مالا
 قال ابو حنيفة في رجل يكون له مال من ذهب او ورق يجب فيها الزكاة ثم افاد اليهما مالا ذهباً او ورقاً انه يجمع ذلك كله .

٤٩٢ باب الرجل يكون له الماشية قد وجبت فيها الصدقات ثم تهلك
 قال ابو حنيفة في رجل ملك ماشية قد وجبت فيها الصدقة او صارت الى مالا صدقة فيها ان ملكتها لم يكن عليه فيها صدقة - الخ .

٤٩٤ باب ما يقسم للمصدق من الورق
 قال ابو حنيفة : ليس للعامل على الصدقة فريضة مسماة .
 ٤٩٥ قال ابو حنيفة في قسم الصدقات ذلك الى الراي ولا بأس بتفصيل بعضهم على بعض على قدر الحاجة .

٤٩٧ باب زكاة النخل و الحبوب
 قال ابو حنيفة فيما اخرجت الارض فيما سقت السماء و العيون و البعل العشر - الخ .

٥١٣ و قال ابو حنيفة في كثيره و قليله العشر اذا سقى بماء يجب به العشر و فيه نصف العشر اذا بماء يجب فيه نصف العشر من التضح و القرب و نحوهما .

٥١٩ باب زكاة الفطر
 قال ابو حنيفة : في رجل اذا كان موسراً صدقة الفطر عن نفسه و عن ولده الصغار و عن رقيقه الذين لنير التجارة .

- ٥٢١ و على الرجل ان يؤدى صدقة الفطر عن مديره و ام ولده لا عن مكاتبه .
- ٥٢٣ باب زكاة الفطر على عبد الرجل الكافر و المسلم
- قال ابو حنيفة : من كان من رقيق الرجل كافر او هو لغير التجارة فبله فيه زكاة .
- ٥٢٦ باب زكاة الفطر يؤديه عن اهله و خدمه
- قال ابو حنيفة : ليس على الرجل ان يؤدى صدقه الفطر عن امرأته ولا عن احد خدمها - الخ .
- ٥٣٠ باب زكاة العبد الآبق فى الفطر و غيره
- قال ابو حنيفة : لا زكاة على الرجل فى عبده الآبق لفطر ولا لنيره و كذلك لو ان رجلا غصب رجلا عبده لمجده - الخ .
- ٥٣١ باب زكاة العيد لغير التجارة و لعيد العيد
- قال ابو حنيفة : اذا كان للرجل عبد لنير التجارة و لعبده عيد فلي المولى فيهم جميعا صدقة الفطر - الخ .
- ٥٣٢ قال ابو حنيفة : ليس على الرجل فى رقيق امرأته صدقة الفطر و لكن المرأة تؤدى عن نفسها و عنهم .
- ٥٣٦ قال بعض اهل المدينة صدقة الفطر صاع من تمر فكأنهم انكروا نصف الصاع من الحنطة .
- ٥٥٠ باب زكاة اهل الكتاب و غيرهم من اهل الشرك
- قال ابو حنيفة : لا صدقة على اهل الكتاب ولا على المجوسى فى شىء من أموالهم و يقرون على دينهم و يكونون ما كانوا عليه و اذا اختلقوا فى العام الواحد

مرارا الى بلاد المسلمين فليس عليهم في كل سنة الا نصف العشر من اموالهم
التي يخلقونها.

باب الرجل يقول كل مال لي في سبيل الله ٥٦٢

• قال ابو حنيفة : اذا قال الرجل كل مال لي في سبيل الله فانه يتصدق بماله كله
و يمسك ما يقوته فاذا افاد مالا تصدق بمثل ما كان امسك .

تم الفهرس

جدول الخطأ و الصواب من كتاب الحجة الذى وقع عند الطبع

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٦٦	١١	سأل	سال
٩٩	٢	قنازم	قهازم
١٧٣	١٤	من على	عن ايه عن على
٢٢٠	١٢	الشیطان	شیطان ^١
٣٣٥	٩	من ابى رباح	من ابو رباح
٤٣٦	١٩	يأتها	يأتها
٤٤٠	٢١	مراسيل	مرسل
٤٧٧	٢	الحول عليه	عليه الحول
٤٧٨	٧	صدقها	صدقها
٤٨١	١٥	نسب	نسب اليه
٤٨٧	٨	لواحد و اربعون	لواحد اربعون
٥٢٤	١	على الرجل	على عبد الرجل
٥٤٣	١٦	اخذوا	اخذوا
٥٤٩	١٣	دقيق	و دقيق
٥٥١	٧	الذى	الذى
•	١٦	الشر	العاشر
٥٥٢	١	الذى	الذى
٥٥٤	١٦	ابن •	ابن مهران
•	١٧	كل ا	كل اربعين
٥٦٤	٢١	اردا	اراد

كلمة تقدير من العلامة المحقق المحدث مولانا السيد غفر الدين احمد المروى
شيخ الحديث بدار العلوم بديوبند

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين . و الصلاة والسلام الايمان الاكلان على
نبي الانبياء و سيد المرسلين و على آله و اصحابه الذين هم نجوم الهداية المهتدين
و على اتباعهم بالاحسان و اتباع ائمتهم الى يوم الدين . اما بعد فقد كنت مولما
منذ زمان سمعت من حضرة الاستاذ العلامة الكشميرى اعلى الله مقامه فى اعلى عليين
ان كتاب الحجة اللامام الرانى ابى عبد الله محمد بن الحسن الشافعى رحمه الله عليه
من اعظم الكتب و أفيدها للاخفاف باحث فيه امام دار الهجرة مالك بن انس
رحمه الله و أهل المدينة و أظهر فيه قوة مدارك امام الأئمة و سراج الامة
ابى حنيفة الكوفى رحمه الله و يلاحظه ببيان شاف كاف فكنت اتمنى ان اتشرف
بزيارة ذلك الكتاب العجيب و لكن ما تيسر لى ان ازوره حتى ذكر لى يوما ان
الشيخ العلامة المحقق المدقق الجامع بين علوم الحديث و الفقه و تفسير القرآن ذا المفاخر
العلية و المناقب السنية المفتى الكبير بدار العلوم الديوبندية الشهير بالسيد مهدي حسن
الشاہ جهمان پورى صاحب التصانيف العديدة و الرسائل المفيدة اطال الله بقاءه
و افاض على العالمين بره و نواله على كتاب الحجة تعليقا جليلا معجبا . و قد
علم الشيخ اشتياقى و نزوعى الى ذلك الكتاب فينا انا افكر كيف انجح فى المرام اذ جاء
الشيخ الجليل بكتابه و فضل على باعطائه و قال : افطره بالنظر الفائر فشكرت له على

هذه الساحة ، و سرح النظر في الأصل و تعلقاته و لم يرد أن الأصل مع تعليقه
اجود و اجود ، لما التعلق فهوثة عظيمة من مؤلفه على كافة العلماء و طلبة العلوم
الدينية جزاء الله عنا و عن سائر المسلمين خير الجزاء وأحسنه يوم القيامة . و انه
لملق قميس و جوهر ثمين التزم فيه المؤلف ادم الله فيوضه امورا كثيرة لا بد منها
لطالب الحق و أنى مع اعتراق بجزي و قلة بضاعة على اين ما سنح لى من فوائد
التطبيق و لطافته انه بعد ما صح من الأصل على القواعد العرية مراعىا لشأن الامام
رحمه الله شرع فى حل الالفاظ المشكلة الواقعة فى الأصل على طريق الفقهاء
رحمهم الله مع تبيين الفروق بين المخططات و المشتبهات المؤثرة فى اختلاف الاحكام .
و لاريب انه من الامم ثم توجه الى حل مسائل الكتاب فأورد لذلك غرر القول
من لحول الفقهاء المتقدمين و المبرزين من المتأخرين رحمهم الله كأحكام القرآن
للجصاص و الطحاوى و فتح القدير و البدائع و رد المحتار وغيرها لينضح المسألة كل
الاضاح و قد يفسر الكلام من عنده بعبارة واضحة و شرح دلائل الامام رحمه الله
و خرجها من المستبررات من دواوين الأحاديث و الآثار الجوامع و المسانيد
و غيرها من الكتب المتداولة بين العلماء كالدارقطنى و المستدرک و سنن البيهقي
و معانى الآثار الطحاوى و الجوهر النقي و عقود الجواهر و شرح الموطأ و الزرقانى
و أحكام القرآن و غيرها و تكلم فى الرجال و كشف عن احوالهم و اقام درجة
مرويات الامام من الأحاديث و الآثار على طريق المحدثين رحمهم الله و اضاف
من عنده احاديث كثيرة و آثارا شريدا لمنهـب الامام رحمه الله و حيث ما رأى
تعارضاً بين الأحاديث و الآثار او أقوال الفقهاء كشف عن معزى الكلام على نهج
انيق و حملها على معان ترفع التعارض و الاختلاف بين النصوص و الأقوال الى
غير ذلك من القوائد . فله در المؤلف العلام ما ادق نظره و العطف فكره ثم ان كان

لا بد من طبع كتاب المذهب . فهذا والله احري واليق منه ان يطبع في المستقبل
 القريب ليم قعه و يسم فيضه فكم من اسفار مفيدة رأيناها لم تطبع فصاحت و بلدت
 بما بقي لها رسم ولا اسم . و ان هذا الكتاب من اهم الكتب المصنفة للاجلاف
 ليس عنه غنى لاحد من المقيدن ولا المستفيدين شكر الله مساعي المؤلف و رزقه من
 عنده جاهها و قبولاً في الدنيا و اجرا و فخراً في الآخرة و جرى الله خيراً عظيماً لمن
 قام بطبعه و نشره و صلى الله على النبي الكريم و آله و صحبه اجمعين .

تمه بقله البعد الاحقر الافر ابو المعين المدعو بسيد طر الدين احمد غفر له
 و لوالديه و حامل بطلقه الحق بأساتذته و مشايخه الكرام ، شيخ الحديث بدار العلوم
 الديوبندية و (رئيس جمعية علماء الهند و مؤلف تعليقات عديدة على صحيح البخارى وغيره) .

نشریات اللجنة

- (١) كتاب الرد على سير الأوزاعي ، وعليه تعليق ممتع .
- (٢) اختلاف أبي حنيفة وأبي ليلى للإمام أبي يوسف ، وعليه تعليق وجيز .
- (٣) الجامع الكبير للإمام الرباني محمد بن الحسن الشيباني .
- (٤ و ٥) التكت - شرح شمس الأئمة السرخسي لزادات الزادات للإمام محمد ابن الحسن ، وشرحها للإمام أبي نصر العتابي البخاري .
- (٦) مختصر الامام أبي جعفر الطحاوي ، وعليه تعليق وجيز .
- (٧) مناقب الامام الاعظم أبي حنيفة وصاحبه أبي يوسف و محمد .
- للحافظ الذهبي ، وعليه تعليق العلامة محمد زاهد الكوثري .
- (٨) اصول شمس الأئمة السرخسي في اصول الفقه (في مجلدين) .
- (٩) العالم والمتعلم للإمام الأعظم أبي حنيفة رضي الله عنه . نقد
- (١٠) كتاب الآثار للإمام أبي يوسف مع تعليق نفيس . نقد
- (١١) شرح الصدر الشهيد لكتاب النفقات للإمام أبي بكر الخفاف . نقد

لجنة احياء المعارف النعمانية - ٦٥ جلال كوچه

حيدر آباد - ٢ (الهند)

